

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

بان الاكل اذا كان الاماء والقوم مستغلفين واما اذا كانت
 الاماء مستغلفين فليس يربطونهم الا بالثوبين من تحت
 ارجلهم واما من انظر في رجلين في حركاته فانه يفتقد
 لربطهما منه فقال عليهما كما فيهما من رجليهما فربط
 علي رجليهما فاني ابن امرأة تارة تقيمت في قولها يا ايها الربيع
 صفت فقال انك صليتها في رجلك فقال صلي لرجلي
 اذا صليت في رجلكما انما اتها صلاة قوم فصلها فمهره رجل
 صليتها معهم سجدة اي تافلتة تلت في العنانية ثم انما يسري
 فيها على رجليه بعد ثوب لا يصلح بعد صلاة فذلك هو القيد
 بنوع الفضل وقيل بنوعها كما في التفضيلة ويفوض الى من
 يلقى حاوية الا في العصر فلا يفتدي بل يلقى بما صلاه مستغفرا
 للكرامة التضرع بعد اعتماده في مودود ثم يفتدي به ثم يخدم
 على جلب الصلحة والنسار في فناء اذا افتتحت الفضة ولم
 يصلها قبل ذلك لا يقطع مطلقا سواء في سجدة ام لا لان
 النقطه في الاكل لا يقطع صوتا ومعنى فلا يخلو الا في
 والوجه فاذ حصل فاما هؤلاء كلهم في الاجل اقتدا في
 ذلك بالنظر لانه اصل من رعية العلى عن الزاير في فضيلة
 بدو له جماعة وان كان في اقتداء المتفعل بالمتفرض فضيلة
 ووجه ريعتين وهذا لما قيل انما يسمع في الشكر الثاني من
 ربيعة النافلة لان كل ربيعة في الشكر على صلاته وكذلك
 سنة الظهر القبلة اذا افتتحت الظهر في الشكر على صلاته
 اربعاً ارجعها اذا افتتحت الظهر في الشكر على صلاته ولو كان
 في الشكر الاول من كل من سنة الظهر والجمعة وخطب الامام
 يبينها اربعاً وفي قوله افتتحت او خطب اف قد مررت على
 افاده في الدرس في على القول بالرجح لانها صلاة واحدة

اربعاً بخلاف التطوع حتى رأت في النواردين الى حنيفته اذا شرع
في سنة جمعة ثم خرجت من باب صفة صفة صفة
وسلم وجعلت وسماها من خشيته واستباني وثبتت
انها طهرت من حرمها من ان يدرك من طهرها
الاتمام وتضمن في المنع ولور ايضا من طهرها
الكامل والله اعلم وقد تكرر في هذا
عن عثمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ادرك الاذان في السجدة ثم خرج لم يخرج حاجته وقول يري
الجميع وهو في وقت ما انما يخرج من السجدة
قال كما مع في رواية في السجدة ثم خرج من السجدة
فقال ابو هريرة ما هذا فقد عصى في التمس لموقوف وقوله
كالمرفوع واخرج ابو داود في السجدة من السجدة
التي صلى الله عليه وسلم قال يخرج احد من المسجد بعد الصلاة
الامانة في الاخذ اخرجته حاجته وهو يريد الخروج فانما
الشارح الى ان اربعة التحريم ما كان دليلها النبي صلى الله عليه وسلم
من لم يصل قبله لان من صلى بعد دخول الوقت قبل الاذان
سبأ في الكلام فيه مفصلاً من تحصيل ذلك على بنا المفقول
فيه جزي في النقص الا ان على القاس وهو خروج الاذان
يجب دخول الوقت بلا مهلة والا فالادخول الوقت اذن
فيه ولا قال في الجواز طلق الم فتمنع اذا اذن فيه وهو
داخله او دخل بعد الاذان والظاهر له من طهر من الاذان
فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء اذن فيه او لم
غيره كان الظاهر من خروج من غير صلاة عدم الصلاة مع
الحاجة سواء خرج او كان ما كنا في السجدة من غير صلاة في
نشا هذه في زماننا من بعض النسخة حتى لو كانت الحاجة

بدليل حكم الصلاة الواجبة لها من عدم الاستعانة واستعوانه
اشبهت انما جرح في حرمها من طهرها من طهرها
كما يصحها اول مرة بخلاف في طهرها من طهرها من طهرها
بالحاجة بل يكون القطع لا يقال فلا بد من انما جرحها
حرم الدين الكريم وصحة المذهب وصحة المذهب
والواجبة والمنع والخطوط وعلمه الشبان في طهرها من طهرها
قال في الجرح والخطوط لا تشك ان في التمس على رسول الله
ابطال وصق السنة وتقدم انه لا يجوز من طهرها من طهرها
اختر الصلاة الواجبة لا يري من عدم الاستعانة والتعود
والسنة الثانية في غير ذلك كما قد مرناه وفي التمس في طهرها
في الجرح في السنة ثم في الخطيب في السنة في طهرها من طهرها
الان الجرح من قال صلى الله عليه وسلم في طهرها من طهرها
النسخة صلاة على حدة وصحة من قال صلى الله عليه وسلم في طهرها من طهرها
صلاة واحدة ولنفاق الاقطار في طهرها من طهرها
ينبغي انما يري ان الدين عند العرب ليس حرمها من طهرها
ما رجع الى حال عبادته وفي طهرها من طهرها من طهرها
الرجح لا بد من قضاها من طهرها من طهرها من طهرها
على التمس في طهرها من طهرها من طهرها من طهرها
سبأ في طهرها من طهرها من طهرها من طهرها
ينبغي ولا يقطر استدلالاً بما لا يشك في طهرها من طهرها
وجدت رواية في طهرها من طهرها من طهرها من طهرها
فرجعت الى طهرها من طهرها من طهرها من طهرها
فاقيم او خطب في طهرها من طهرها من طهرها من طهرها
وقد قيل في طهرها من طهرها من طهرها من طهرها
الي حنيفته ايضا وحكي عن السفياني كنت اتيه في سنة الطهر

يؤخر من لدخول الوقت المستحب كالصباح مثلاً لم يخرج انسان
 من مسجد بعد حوز الوقت ثم رجع وصلى مع جماعة منى
 لان يكون فروعها ولم ار كنهه منقطعاً انتهى وهذا اذا دخل الوقت
 وهو خارج المسجد ثم دخله هل يكفر فيه من ذكر في غير ذلك
 خروجه ايضا واذا كان الخروج اجاباً فضا كان عدل من الصلاة مع تلك
 حتى الاقامة بالاعراض او في غيره من غير ذلك لم يكفر
 المسجد بالاصلاح اما في موضع كبر في التفتت فاكراهه ظاهرة
 واما في موضع كبره التفتت فذكر في التفتت انه يخرج كاي في الشراح
 وقال الشيخ رحمه الله طاهر حلاق في قوله من خرج من المسجد
 طلي في المسجد الذي هو فيه جماعة او افضصل فيه ثم مضى
 اجاباً عنه ولا يتركه طالع الجاهل عنه اخرى وانما طلي في المسجد
 المسجد محرراً فيه الا انه لا يكفر بالخروج من المسجد الذي ان فيه
 لمن ينظر فيه امر جماعة اخرى بان كان اما ما وموتها فيه
 سجداً ومن يقوم بامر جماعة يتفرقون ويقلض لم يثبت
 فانه يخرج بعد الدلالة انه ترك صورته في الصلاة ولغيره
 للمنى كج في الجوامع والخرج من مسجد حبه لما في النهاية لا يخرج
 لصلى في مسجد حبه من الجماعة فلان من مطلقاً من غير توبه
 بالامام والموت لا تفرق له في الدين ونقل الشيخ الرضائي زيادة
 قوله لان الوجوب عليه ان يصل في مسجد حبه ولو صلى في
 هذا المسجد فلا بأس به ايضا لانه صار من اهله والا فضل
 ان لا يخرج لانه ثبت ان الان يكون اما ما وموتها يتفرق الناس
 في مسجد حبه لم يثبت ولو كانت الجماعة في مسجد حبه فاني سجداً
 اخر في قوله صلى في مسجد حبه من الجماعة والموت في وان
 شاد هب الموت في صلى في اهله قال في النهاية هذا لا بد من دخل
 المسجد فان كان دخل فيصل فيه انتهى فقوله لان الوجوب عليه

ॐ

ان يصاحبه صحبه في حرمه ليعانية ايضاً فحملها وحبها لامسها وبارك
 ما نقله في الدرر عن النهاية الاخرى حركه مخمراً واصلاة في صحبه
 هذه منقولة ولا يتركها لاجل السوء ولا لاجل السوء على تقدير
 الخارج فيه النور والامانة تهي ولعله يراد به النهاية والافلاحة
 كما قد عناه عن الشيخ اجماعاً يهرج بالوجوب وهو في نفسه في
 النهاية واستثنى في النهاية الامام وهو لا يتركها ما نقله
 الشيخ اجماعاً من قوله ولا فضل الا يخرج منها في الوجوب
 فتأمل ولا وجه لهذا البعث من حيث علم الصلاة في صحبه
 افضل وهو حد فروع وقول الشيخ ولم يصح لم يصح ما راد
 صاحب النور وهو معلوم من المقام ومعناه ان ما نقله من راحة
 خروجه الي صحبه داخل فيهم لم يصلوا بعد وعلم انه يريد لهم
 ويصلي بهم ما لو كانوا في انهم لم يصلوا بعد وكما يصليون
 فكان ذلك فلا فائدة في وجوبه وكما دللنا في المسألة
 استتاده له رسد في المسألة في المسألة قال السيد ابوالسيد
 وما راد صاحب النور في المسألة في المسألة في المسألة
 صاحب النهاية لا تغلق على الزوج اليه يحصل الثاني ولا يخفى ان
 الذين قد يكونون وصفاً لا تغلق عما يغرض فعله نعم في الملاحظة
 البحث ظاهر وظاهر انه يجوز له ذلك ولعله انه لا يغلق
 بشي من الدرس والورع بصلاته في ذلك المسألة او كما قال في المسألة
 لكن احتاج الى تقصص وجوبه واستيف المحدثين او لم يوافقوا
 محمد بن ابي الحسن في وجوبه بل يكون من راعى في رقة كان من غيره ان يكون
 نهر الاكن صلى في رضى الظاهر والعشاء وحده واما لو صلى صحبه
 بالجماعة فترى قلايده خروجه اصلاً انه اجاب في الله سره
 فلا يباركه ثانياً خصوصاً حيث اراه او لا على الوجه الاكل وفي

بالانتماء اليك يا نبيها ربحا لوقفه السنية وهي حق من مخالفة الامام
 والاسلام والاهل من عتبه والكل لا يوافق الا خلافا
 شرعا حلالا وفي الامر ينبغي ان يجب حروجه لان الله وقته في الشهد
 والاسلام يصلون ولا يدخرون هذا صنف في بلا صلافة
 وزر حوت نبت مما خرجت منك في الوطأ والنسابة انه
 صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في محبة الصلوة وفي محاسنه
 فقاتله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مضى ان فصلت مع
 الناس الست ارجل لم قال بل يارسول الله وليس قد مضيت
 في هذا الحديث وفي حديث يزيد بن ثابت عن ابي ذر وقال جئت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة في بيت
 انصرف اليه جالس قال انتم سلكوا بين يدي فقلت بل يارسول الله
 قد سلمت قال وما مضيت انتم دخلت مع الناس في صلاة ثم قال
 اني كنت صليتا في منزلي فحدثني وقد وجدته في هذا السؤال
 عن هذه الصلاة تبني حديث ابراهيم بن محمد بن فضالة التميمي والحقي
 ما في السؤال بقوله لم سلم او ما يودي معناه من التوبة والندبة
 وشدة تقديري لك في صلاة وروى عن ابي بصير بن ابي بصير
 في الامام فليتب اذا دلتهم ستا في ان الله تعالى في ثلاث
 من الهمم تزيهية والفاضة ضعفة لان صاحب الهداية
 صرح بالكره وضاها غايه البيان بالاندية وفي ضلال
 فيخرج مع الصفيين بالبحر في البحر والظاهر في الهداية
 لان المشايخ يستدلون بان الله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 وهو من نبي الله صلى الله عليه وسلم في الحديث في الحديث
 اصلها انه في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 راحة الله في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 انه في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

بها عند بلية خروجه في صومته وحيث ورسوله في صومته
 في الحديث حيث قالوا الظاهر ان مرادهم عدم الكراهة في الخروج منها
 مطلقا لان من صلى حجه فقد ركب المروة وهو من الجماعة
 لانها على الصلوة اما سنة موكنة او واجبة ولم يرد منه عليه
 انه لا يقبل الشروع في الاقامة في حروجه في حجة الله في حجة
 يعني لانه وانما اجاب الذي لكنته يتم في حجة الله في حجة الله
 وروى عن ابي بصير بن ابراهيم بن محمد بن فضالة التميمي
 والصفحة وقد قال الله عليه وسلم من كان يومئذ بالله واليوم
 الاخر لا يقبل من قوفه في الصلاة في التبيين والدرية وقال السيد احمد
 وروى عن ابي بصير بن ابراهيم بن محمد بن فضالة التميمي
 في حديثه من القناب وروى عن ابي بصير بن ابراهيم بن محمد بن فضالة التميمي
 لا يقبل من خروج وانما اجاب الذي لكنته يتم في حجة الله في حجة الله
 قروي في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 متغلا من حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 والعمدة في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 كراهة الشروع في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 الجماعة وروى عن ابي بصير بن ابراهيم بن محمد بن فضالة التميمي
 وانما اجاب الذي لكنته يتم في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 جوي عن ابي بصير بن ابراهيم بن محمد بن فضالة التميمي
 ان يدخل معهم وضعا انه وانما اجاب الذي لكنته يتم في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 الوفاة منها حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 تصغير البصر في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 كذا ان كانت واحدة فقط هي واحدة في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 كانت ثلاثا معا لا ما فقبل في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله
 انها مكرهة في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله في حجة الله

الذي هو معنى لاساءة لكن قال الشيخ رحمه الله صرحوا بان لاساءة
الجماعة عبرة للمخوف ليسلم منه ما اذا غلب على ظنه بالاداء وفي ذلك
غرض فوفد الجماعة في الاولاد ثم لا يخفى خروج الوفاة
افاده بالسعود لا شتما له بسببه انتم بالاي سنة قال
الشيخ في الرد من الترتيب عدم الكسوف وان الشارح في
النفلا لا يقطعه مطلقا ولا عبر بالترك فتقوله في الشهر يقطع
ولو قيدنا فائدتها منها من سنة الفجر والحقبة على الفجر
قدم من تركه وقيد بالظن لا بد من عرفنا فاقبالت الظن
لا يقطعها للترك بل يحكمه كل هذا خرجوا عن رسول الله
تقديره بان هذا مستأثرا واحد لها ركن في الفجر والاخر الجماعة
وما بعده ترك جمع الجماعة حتى تركها السنة فاجاز
بان سنة الفجر وان كانت افضلية عظيمة باعتبارها خارجة
منها عن عاقبة وفهمنا في سنة الفجر من الدنيا وما
فيها لكن فضيلة الفجر جماعا اعظم من فضيلة تركه
الجماعة افضل من تركه من سنة الفجر وعشرين ضعفه لا تبلغ
ركعتي الفجر ضعفها في الفجر فتدرك الصلاة بالجماعة كرس
وعشرين وعنا عند الاناء وكذا في تركه من سنة الفجر
فالجزم في تركه في الردية وقدره والوعده والوعده والجماعة
والسنة وردتها دون الوعيد لقول ابن مسعود لا تخلف عنها
الامانة فقل لا بد من صلح الله عليه وسلم ثم يتركه في سنة الفجر
وقال ثار السجدة عليه السلام في التوراة ولا تحسب ولا تحسب ولا تحسب
الا بعد ولا ان طوبى للجماعة اعظم لانها مملكة دائية والسنة
مملكة خارجية والدائية اقوى من الخارجية عودته الى الكمال
على النافعة واقامة شتمه بالدين وكل ذلك لا يحصل بالسنة

三

فلما كانت جماعة أهل داران رحط من يوم يصل السنة
أدركتهم من الحاجة والتقصد فادركتهم أنما هيسوا
في ظاهر مدية وهذا فسد في يوم يدور سعيه ويزور
الآن سنة الأديريج أنه يدرك التقصد فادركهم
أنهم يصلون سنة أو لا ثم اقتصدوا لم يصلوا ثم صاحب
الهداية حيث قال ومن أتته في داران في صلاة الغزو هو
يوصل كمن في الجحيم خشيت أن تغترة ربيته ويدرك الأخير يصل
كمن في الجحيم باب المسجد ثم يدخلونه فلهذا جميع من خشيت
الفضيلتي وإن خشيت فوهم دخلوا داران يوم فصلت أنتم
وقال في العنانية قوله وأدخني في رحمة ربك فإنه كان
يرجو أدراك القعدة لا يدخلهم إلا داران ثم فصلت في حاله
في العنانية وقال فإن قلت أدراك داران في داران بعد ما
يقبل قلت ظاهر كلامه يعني أنه يدرك على
أنه يدخلهم إلا ما أنه قال إن أدراك فاق تغترة العنانية
دخلهم إلا ما لم يذكروا ثم لا يمتد السرخى في شرح
الصغير ثم قلت فإنه إليه المبني هو أنظار طهره في الظاهر
الذهب لا ما فيه صاحب العنانية والله أعلم بغير حاشي
عن الفتنة أي جعفر بن علي قول في حنفية وأبي يكون يصل
ربعتي بخلاف أدراك الشيخ عند هذا أدراك الربعة بنا علم
صالة الجمعة كما في البرهان وغيره ونقل هذا الخلاف صاحب
الظهيرية كمن قال صاحب الخلاصة لو أدراك داران في البرهان
ولم يدركه الأول والثاني يتربها ويدخل داران فان طهر
أنه يدرك الشيخ فقط في ظاهر النصيب في داران ويدخل
مع داران ثم لم يدركه الخلافة المذكورة واعتدلت في القول
بأنه من يرعد أدراك الشيخ يصل السنة ثم يقتصد في صلاة في الخ

والتي يبلو في الاصل ووعده باله نبال فضل الجماعة ولفظه
في حاشية الآية الذي تجر عنده انه ما في السنة الا ان
يذكر له ولو في اثنائها تفاف بين محمد وشيخته ولا يقيد بذكر
ترجمة انه يجمع البحر وقال نفع لندري ولحقنا فم علك
الاتي بانه في هذه الصور اي في اذ توضع درك الاما
في ان يمد وينال الاختلاف في هذا لسانه على اختلاف في صا
الجمعة غير تحقق لان المدة هنا على ذلك ففضل الجماعة وحز
نوايا وهو صا لكل ما ذكرنا التمدد لا لانتقال الا لظنه
ببعض من انه لا حيز فضل الجماعة حتى ينشأ الظاهر
الجمعة ان من الجماعة لم يذكر الجماعة حتى ينشأ الظاهر
بل قوله هنا لقولنا من انه لا حيز فضل الجماعة حتى ينشأ الظاهر
لكذلك لا الجماعة فيها طائفة وللمدة التي لم يضمنه فيها
الجمعة قال وعلم من لا يدرك من قولنا صا الكفر انه لو
كان يرجو ذلك في ذلك يطمع في ان الجماعة في قولنا صا الكفر انه لو
الجمعة عندها وعند محمد لا كما في الجماعة وغلها لمذهب ملال
لذا في التخصيص وغيرها اتمى وعبارة القيس رجاله يبر
الى الاما في صلاة التجرى ويصل ليعني في عرقا كان يرجو
الجمعة قالوا على قاي من قولنا في جمعة وفي يوم الجمعة
الله تعالى يستعمل ليعني في صلاة التجرى في عرقا كان يرجو
في الجمعة تصل ليعني في صلاة التجرى في عرقا كان يرجو
قال رضي الله عنه في ذلك ما قيل انه حتى في قول القيس في
ملالاه وهو الطاهر في التمدد في صلاة الجماعة في
عكس منه في التمدد في صلاة الجماعة في صلاة الجماعة في
قوله وهو الطاهر في التمدد في صلاة الجماعة في صلاة الجماعة في
يرجو ذلك في التمدد في صلاة الجماعة في صلاة الجماعة في

الجمعة قال السيد احمد في حاشية الآية الذي تجر عنده انه ما في السنة الا ان
يذكر له ولو في اثنائها تفاف بين محمد وشيخته ولا يقيد بذكر
ترجمة انه يجمع البحر وقال نفع لندري ولحقنا فم علك
الاتي بانه في هذه الصور اي في اذ توضع درك الاما
في ان يمد وينال الاختلاف في هذا لسانه على اختلاف في صا
الجمعة غير تحقق لان المدة هنا على ذلك ففضل الجماعة وحز
نوايا وهو صا لكل ما ذكرنا التمدد لا لانتقال الا لظنه
ببعض من انه لا حيز فضل الجماعة حتى ينشأ الظاهر
الجمعة ان من الجماعة لم يذكر الجماعة حتى ينشأ الظاهر
بل قوله هنا لقولنا من انه لا حيز فضل الجماعة حتى ينشأ الظاهر
لكذلك لا الجماعة فيها طائفة وللمدة التي لم يضمنه فيها
الجمعة قال وعلم من لا يدرك من قولنا صا الكفر انه لو
كان يرجو ذلك في ذلك يطمع في ان الجماعة في قولنا صا الكفر انه لو
الجمعة عندها وعند محمد لا كما في الجماعة وغلها لمذهب ملال
لذا في التخصيص وغيرها اتمى وعبارة القيس رجاله يبر
الى الاما في صلاة التجرى ويصل ليعني في عرقا كان يرجو
الجمعة قالوا على قاي من قولنا في جمعة وفي يوم الجمعة
الله تعالى يستعمل ليعني في صلاة التجرى في عرقا كان يرجو
في الجمعة تصل ليعني في صلاة التجرى في عرقا كان يرجو
قال رضي الله عنه في ذلك ما قيل انه حتى في قول القيس في
ملالاه وهو الطاهر في التمدد في صلاة الجماعة في
عكس منه في التمدد في صلاة الجماعة في صلاة الجماعة في
قوله وهو الطاهر في التمدد في صلاة الجماعة في صلاة الجماعة في
يرجو ذلك في التمدد في صلاة الجماعة في صلاة الجماعة في

۱۸۹۷
 ۱۸۹۸

ترك السنة جائز لا ترك الجماعة فسد السنة ولو من القاضي
 والتموز سنة القارة وبقية عارية وأحد ليكون جمعاً بينهما
 وكذا في سنة الظهيرة وفيها يصلي أو صلى سنة الفجر وأما في الصلاة
 السنة إذا قضى الظهيرة والأما لم يجز لنا عندنا بالمسجد تركها
 وأقربى لأنه لو صلى في المسجد لم يفتن فلا فيه عندنا شيئاً
 إلا ما بالفرصة وهو روي عن النبي أنه لا ترك الصلاة في وقت
 على في السنة تركها في الغلة في البياتية عن النبي أنه لا ترك الصلاة
 عن أبي عبد الله أنه إذا لم يفتن في السنة تركها يعني في غير مسجد
 الفجر لم يتركها كثيراً في البياتية عن النبي أنه لا ترك الصلاة
 فضا السنة تركها في غير ما أوفى لم يفتن في السنة تركها يعني في غير مسجد
 في صلاة الأمام وأما تركها لا يفتن من أن يفتن في السنة تركها
 التي قطعها بعد صلاة الفجر طريح الشمس من ودان وترك
 المظلة وهي بطال العمل بعد صلاة الفجر طريح الشمس من ودان وترك
 السنة ولا مانع وجب بالشروع الكبر في القربة عما وجب بالسند
 وقد نصحه بكونه المنذور فلا توبع بعد الفجر طريح الشمس
 ولا مانع منها فذكر في ترك الجماعة القسمة أن السابح الذي لا
 عليه ذلك لا يفتن في الصلاة على الصلاة في السنة أو سنة الجمل
 ينهون عنه من محسن فلما حصل حكم الصلاة فاقته أو سنة الجمل
 أما لا يكون وقت الجماعة الموقوفة فذلك لا قبل إقامة الموقوفة
 فله أن يأتي بأي موضع أراد من المسجد وغيره في الصلاة
 كما تقدم وأن كان وقت الجماعة الموقوفة في الصلاة فذلك لا قبل إقامة الموقوفة
 للصلاة وقد كان اختلافهم في إقامة الموقوفة في الصلاة في السنة أو سنة الجمل
 تركت الجماعة غير الصلاة في غير الصلاة الصلاة الجماعة وقد قال
 صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف

3

[illegible]

[illegible]

أيما خرج ما وادله و اختلفوا في أنه هل ينقض سنة الحج بها الغرض
لا ينقض يوما ولا مقصودا ولا يحيط لا ينقض سنة بعد الزوال ولا
تربطها مع الغرض من غير خوف أو حياء مع بدو زيد لورسي لا ينقض
بعد الزوال لأن السنة كانت انقضت في وقت مهمل فلا يبقا سنة
عليه انتهى فتعذر في البعد لأن فيها اختلاف في الحدا فمخرج منه في
التبيين والغرض والزمان غير له كما هو النهاية فنقض من المحظ
عدم قضاء ما بعد الزوال ولو تركت حوافه من غير زوال في
كما تقدم من السنة قال العيني في شرح الكفر بعدة أن
الروا لا تنقض ما قام بها في وقت في شرح الهدية وكان له
اعتمد على ما في الحطو لا ينبغي تنسك به حيث لم يحط لانفاق
ولا في الاختلاف في شلوته عن بيان الاختلاف لا يوجب نفيه
فما لم يرد الخبر وصوب ما رواه جماعة من النصاب منهم
ابو قتيادة عندكم ومنهم محمد بن الحسن عن أبي ردة في سنة
ومنهم عن ابن حصين عن النخعي والذوق ودالحار وابن خزيمة
ومنهم ابن ميعود عند الباقين في الأسا والصنفان ومنهم عمرو
ابن حمزة وابن عباس عن عبد الله بن عمر عن مالك بن نعيم عن عبد
الله بن قيس عن أبي رة عن عبد الله بن قيس قال سألت عن رجل
الذي صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال
الذي صلى الله عليه وسلم كما حدثكنا من رايته فانه هذا من
حضرة فيه الشيطان قال ففعلنا ما دعا لما فتوح ما لم صلى
سعد بن زريق الصلوة فصله العدة والتعريض نزول
المن والكليل وهل تنقض ذلك السنة واحدا من بعد فيه
خله في بين الحديث والصلوة العدة والدا على وقوع بشر
صلى سعد بن زريق سنة الحج بقضاءها في وقت من أهل وهو

١٥٠

المسنون فلا يفوت النشأت بلا ضرورة وفي وقتها وبها العتاد في سنة
تحت رخصته سنة لا بد من سنة صحت حديث شائسته
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان اذا كانت الاربعون
الاربعين من بعد الفجر وهو قول ابي حنيفة ولا يخفى
فانها انما هي في الترخيز حين غيب واما اي السنة
التي هي في الفجر وفي ربيع رخصات قد روي لا يتصل بها لا تفعل
على انها تحفظ في المندوب فان اداها كانت فخلا محضاً ولا ذلك
قالت من قالها تنقش فعله فطلب كذا هو نشان من فوط الورق
من عمله والصلاة خير موضوع وليس الوقت وقت الصلاة
والرخصة عن الجميع قبل العصر كان ما بعد العصر وقت مندوبه
ولا يكون مصلها بجاعة اتفاقاً من ادراك ركنه من ذوات
الاربعون كالتحريك لا اتفاقاً فيمن ادرك الركنين من الواجبة
لا يثبت الترخيز بخلاف الركنين من الثلاثة ففيها خلاف
الرخيز على من يرضى بعمله فلو قال له صليت الظهر من الامام
فمديك خذ ركنه مع الامام وركنك فقط لا يجتنب لان
يشترط خذ ركنه مع الامام وركنك فقط لا يجتنب لان
بعضها وهو الثلاث والعشرون فانها لا تنقل شيئا ولو
ادرك الثلاث مع الامام وقبلت الصلاة فيه بخلاف ما لو قال
عديك ادرك الظهر مع الامام صليت بادر ركنك فاحمد
معه وبادرك العدة من الثلاثين لانه لا يثبت في كل واحد من
جزءه محقق ما درك العدة فصلى في ركنه لكنه ادرك ركنها
اعانها وهو الصلوة وهو هذه الصلوة على ما يصله
مع الامام ومن ادرك الصلوة مع الامام وهو ظهرها انما
يكتفي الاول وما ذلك على الله من قبيل ولولا ان الامام لا يثبت
ادراكه في الصلاة وفي الصلاة من كتاب الايمان الفصل

المسنون

وكذا ما فوق ذلك بالاولي يعني ان صلى السنة لقبلة يترتب
في السنة ويسمى سنة واحدة من سنة واحدة
الفرق هو يوم الله ياتي بها وان اقيمت الصلاة اذ علم انه يريد ان يركع
الاولي بعد ان لا يكون محالاً للصديق بل احاط في امره بشك عليه
كأهنة التطوع عند الحاجة المكتوبة كما مر في اوقات الصلاة
لكن قد قيل بخفض الركنة المذكورة في صلاة الجمعة وزائد
لان التمسك عند الحاجة بالاولي لا يخلو عن مخالطة الصلوة كغيرها من الركن
بخلاف غيرها من المكتوبات واما اذا شرب فيها فانه يتركها في ركنها
لانها فلاة لا يقطعها واذا انشراح الله اذا علم انه يريد ركنه في
الركنة الاولى ولو لم يركعها فانه ياتي بها في ركنها ولا يثبت الركن
ولذا عدل عن قول الكثر وقضى على ما سأل في الخبر وظاهر
كلام المصنف انها سنة لا تفسد بطلق ودرقا حينئذ انما اذا قضاه لا
تكون سنة عند ابي حنيفة وعندهما سنة وتبهر انما في مقبضه
في فتح القدير بان من تصف الصنفين فان المذكور منه وضع
المسألة لا تنافي على قضاء الاربعون في الاختلاف في تقديرها
او اخيرها والاتفاق على انها تقضي اتفاقاً على وقتها سنة
الاربعون ذكروا انه في قبل شفعه عند تجديد ركنه وعندك يومين
يقضي ركنه بعد شفعه كما وثق مع الصنفين في وقتها
اي في الظهر فلا يقضي بعده لا ينعقد ولا يقصدا بخلاف سنة الفجر
وظاهر الاتفاقي على ذلك كمن صرح في الحديث فانه في قضاءها
بعد الوقت تنعقد الفجر بخلاف المغرب ولذا قال في الزهر ما
في الصحيحين من حديث ما نهى عن الصلاة في وقتها
الا في وقتها وفي رواية البخاري فيكون من كل واحد من
روايتا انه لا يقضي الا في وقتها على الركنين بعدية يعني في
ورجوع في التقديم بتقديم الركنين لان الاربعون فانت من موضعها

الحادي عشر قال عليه حمله ادرك الظهر صح الامام فاذا ركع الامام
الركعة ليس بخط التثاق بجزء حصة وحاصلها فلا يقال ان محمد
رحمه الله هنا يقول بعدم ادراك فضلة لها علة عند ركعه
فانتهى بها ان من قاربت ركع الامام والتمسها في صلاة الجمعة
لا يكون موعدا للجمعة فيه لا انقضاء التمام هو ان يكون
من ركع الصلاة كلها مع الامام دون ثوب المذكر لها مع الامام
منها والى التمام منها فلو ان التمام في الركعة الأولى من ركعها لم ينجز الركعة
يفتة غير ذلك من الركعة لان المذكر في التمام دون المذكر
في السجود والمذكر فيه دون مذكر الركعة وكلما زاد ركع الفضل
اعظم لان السجود منفرد بما يقضيه الاخير استغنى ويدرك الله
تمام الركعة واعيا لكل المذكر من القنم القنم صنية فكما كانت
الاختصاص ادوم كان الفضل اعظم وكلما وافق تامين تامين
الملازمة عن الامام في السجود في ركعة السجود في ركعة السجود
وقد زاد في البحر وقد صرح الاصليون بان فعل المسجود اداء
فا صرح العلامة المذكورة فانه اذا ركع المذكر في ركعة ما يقضيه الكل ما زاد
ما ادرك مع الامام زاد فضله حتى والاخر كالركعة فلو ادرك ركعها
ونام عنها فلو كان له فضلة في ركعة ما يقضيه ولو فاته مع
الامام الا انه لو لم يركعها في ركعة ما يقضيه ولو فاته مع
الاخر بعد فراغ الامام ادانسه بالنقص ولو ادرك الركعة في ركعة
لا يكون معصيا للجمعة وفيمن عليه مذكر الركعة من التمام في ركعة
ركعة من التمام وانما التمام بعد ان يقضيه في ركعة ما يقضيه ولو فاته مع
المذكر الركعة في ركعة ما يقضيه ولو فاته مع المذكر الركعة في ركعة ما يقضيه
الباقي بان لا ينجز المذكر في ركعة ما يقضيه ولو فاته مع المذكر الركعة في ركعة ما يقضيه
في التمام ولو لم يقضه المذكر في ركعة ما يقضيه ولو فاته مع المذكر الركعة في ركعة ما يقضيه

الف

[illegible]

فراہاد

والله اعلم بالصواب

حسن

حيث أدرك الفقيه شرعت تضع صم الشيطان على
 في قوله ما كتب عليه وهي مكتوبة للخصم والعدو إنما شرعت
 على الخصم والمنكر في ذلك حرم وإن خصم لا يوردها
 ما لم يقر الخصم على ذلك إلا إذا خاف فوت الوقت الجماعة
 كما تقدم وأما الذي في حد صم عليه حكم فله يادة
 الدرجات لا خلاف في ذلك ولا يصح للشيطان فيها وقوله
 هنا يأتي بالسعي مطلقا موديا للجماعة أو مخرجا مقيما
 أو مزايا جماعيا على كل حال طر حمله وأما في جملة السعي
 فله يرضى له في ترك السعي بل يرضى له في مطلقا لا يرضى
 في جابه إلا في الله تعالى في قول الدرر لا يصح له يأتي بها
 أي بالسعي وإن فاتته الجماعة إذا خاف الوقت فله يرضى
 تركه انتهى من معنى ما مر منه أنه إذا خاف فوت الجماعة في الجملة
 أن أي سعيها تركها وإنه إذا خاف فوت الجماعة في الجملة
 صلى سنة تركها وذلك لأن الجماعة ممكنة ذاتي والسنة ممكنة
 خارجية ومرعات الثلاثة هي وهذا لا شك في ذلك المصنف
 في مذهبه وأما السعي في غيره فهو الشارح لأنه حاصله
 في ورود الاشتغال بجملة ويخرج من ذلك قال فقد بر
 في كتاب عن هذا ما لا يرد به ما قالوه في وجهه إلا أن قال
 وأما كلام صاحب الدرر فيسأل في مخالفة تلك التهمة كما هو
 فهو من ظاهر عبارته الدرر في قوله الجماعة ما حصل سبب
 اختلافه ما سئل ولعمري يشغل السنة لا يرد لها وليس ذلك لأنه
 بل هو طر السعي فيها إذا قامت الجماعة على إنسان واحد السعي
 لأجلها ولم يجله إلا في الفرضية صنف في الحديث فالتة الجماعة
 ولم يرد هذا الأصغر أهل يأتي بالسعي القلبية والعدوية ثم لا

قيل وقيل ولا صح ان ياتي بها وامالك التا التي توهو سبها الاشكال
 انه لو صلح لينة تفوت الجماعة فلا شك انه يخرج عنها
 ويتك السنة وتحقق فيما قلناه ان هذه المسألة الاخير التي
 توهو سبها يعني تفوت في الامان المستقبل وما نحن فيها
 فهي ضمن فائتة وانما انما اضم فلا فائتة الى اثنين
 ولا اشكال فتسبب وقديس على هذا الشيخ خير الدين ارمي في
 حاشيته على الخ وقال في خرقا قال وقديس في هذا الحديث
 حاشية لم يرض فتنه له انتهى وفيه على انما يقال ان
 عبد الرحيم الطوافي في هاشم الدرر كما نقله عنه الشيخ ارمي
 بقوله ليس المراد بقوله وله فائتة الجماعة انه ياتي بالسنة
 وان لم تتسلسل الصلاة بالجماعة وصاحبها من غير الترتيب ولو
 اقتضى باسامة ركيع في فقف ولا لا يخطو وضعا لاما راسه
 قبل ركوعه كما في المذهب ولا يخطو وضعا لاما راسه لا يحتاج
 الى تسليمه في خلافا لمصنفهم ولو لم يخطو بثلثا التكبيرة والحد
 الرابع لا افتتاج حاشية من سبها انتهى في غيرهم من قوله
 فوقف انه لم يخطو بل يخطو وادرك اما في الركوع اذ
 رجع ركبته فامد يمينه الى ان يخطو الصلاة وقد اجتمعوا
 على ذلك كما اجتمعوا على ان من اقتضى بالامام في ركوعه
 الركوع لم يبرمه ركبا لك الركعة كما في الجرحي في الركوع
 راسه لم يبرمه ركبا لك الركعة كما في الجرحي في الركوع
 او لم يبرمه ركبا لك الركعة كما في الجرحي في الركوع
 حاشية من ان سبها في ركوعه قال السيد الخوئي في نظر فائتة
 في ذلك كما في ركوعه حتى يركع الا ما راسه فائتة
 بالركوع صحت مع فتنك شارة انتهى فالتسبب اما صحت

لوجود

لوجود لك شارة في القيام ثم حاشية له في الركوع ولو
 راسه في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 ان يبرمه غير فائتة في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 كما هو شأن المسوق خلافا لافانده يقول حاشية في ركوعه
 ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 الامام في الركوع كان لا حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 وفي المصنف وهذا ما علمته الركوع حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 الامام راسه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 عند فراديه ويصلح مسوقا لا فائتة ويقع ركوعه حاشية في ركوعه
 سبها ان الترتيب و ابن ابي ليلى وعبد الله بن المبارك وقالوا
 اغايلون لا حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 الركوع راسه القيام حاشية لان القيام في ركوعه حاشية في ركوعه
 فانقصا الشق الاسفل وهو موجود في الركوع حاشية في ركوعه
 لانه فائتة في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 القيام قال في الركوبة وهذا الدليل الثابت ان ادرك فائتة
 له علم القيام كما ذكر في حاشية القيام وهو موجود في الركوع حاشية في ركوعه
 ما تقدم ان الافتتاح في الركوع حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 وهو ظاهر ولا في الركوع وركوب الركوع يشبه القيام حاشية في ركوعه
 معشر هذا انتهى خلافا لما ذكره في الركوع حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 له معه فائتة حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 احشا فائتة في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 الامام وانما كان لا حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 فائتة في الركوع حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه
 السجود ليعلم ان الركوع حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه حاشية في ركوعه

الحكم في الاخر وهو من فاته شيء بعد تحقق اقتدائه وزيد
صحت لا ترتبها الكمال ليس بفرض حقله ترك الاخر
شروع القبلة لا يقتضي ترتبها قطب قد تركها في ركوعه
الواجبات ترتب الركعات منها فلهذا يجب عليه سجود السهو
ان امكنه تركها ما قبله قبل فراغ الامام فليتركه ومتى لم يترك
الركوع معه اي الامام تحسب على المقتدي المتابعة في السجدة وان
لم تحسبه كما صرح به فاضطرب وصرح به في القعدة ايضا وصرح
في الذخيرة بان المتابعة فيها واجبة ومقتضاها انه لا تعد
الصلوة بتركها فلو يترك الركعة الاولى في الركعة الثانية لا يرد
بالحرر عقيب ركوع الامام من ركوعه ولم يرتبها بعد في
السجدة كما كان في المتقدمة كما سلك الامام في الركعة وهو
المسوق بالركعة الاولى وفي الركعة ثالثة فصلاته تامة
وربما ترك واجبا سجدتها بتمامها في السجدة في الركعة
من ركوع السجدة وفي الركعة ثالثة في ذلك متضمن رتبة
في التحسين مع ما في فناء الركعة من تركه لا تقتضي تركه
وعما في ركوعها من الركعة الثانية في الركعة ثالثة في الركعة
الاقتداء به وملكه فانه حتى قام الامام في الركعة ثالثة في الركعة
فترتبه في الركعة الصلوة فلما فرغ الامام قام وقضى سجدته
به تحقق الركعة لانه يصلها تلك الركعة الاولى في الركعة ثالثة في الركعة
وانه الامام وان كانت المتابعة من ركوعه واجبة في الركعة ثالثة في الركعة
انتهى وان كان هذا الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
الاولى وصلها ما قبله ان الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
مرحمة وله اقله ركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
ووقوف معه للركعة قبل الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة

أي في ركوعه صلح ركوعه ولا يقصد صلاته وان لم يعد الركوع
بمنه عليه ولما لا يشترط صلواته في ركوعه وحده في الركوع
الاولى والركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
بان يكون مقتضى الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
ان لا يتركها في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
من الركوع لا يتركها في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
السجدة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
طريقه في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
الثالثة انه ترك سجدة من الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
ففسخ الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
حاله في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
وله عتق القول صلى الله عليه وسلم في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
الامام من ركوعه ان يجوز له راسه راسه راسه راسه راسه راسه راسه راسه
ان الوالد في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
كان الامام عند اطلاق يده في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
الفرق من الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
ان اختلف الامام في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
يلحظه الامام في ركوعه بل رفع راسه قبل ان يركع الامام
الركعة فيه لكونه في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
يجوز له ان يركع في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
وفي الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة
فانه يركع فيه في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة

لا يتركها في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة ثالثة في الركعة

ظاهره وتبعه في التمتع بالبر والنور لم يظهر له وجهه رحمت
عليه قدامه هذه الملة الخفية فانه ضعفت
في شرح هذا وذائق توجيه قصص الاربع في باب ما يفسد الصلاة
في قول الشارح من من غير ان تفسد قول المات وان
تفسد في المكتوب وذلك ان السجود لا يفسد اذا لم يفسد ركن
صحيح وركبه في كل ركعات قبل الامام بطل سجود هذا المصلي
في الصلاة ولا يفسد عليه في الثاني وهو ما اذا رجع وسجد بعده لوجود
التتابع ولذا في الخامس وهو ما اذا ركب الامام بعكسه في كل
ركوع وسجود في الركعات هنا والشارح اورد هذه المسألة
في باب ما يفسد الصلاة وفي باب الامامة في حكم الاحق فتنبه
باب في بيان أحكام قصص المفوضات
والاحكام ثم كنهية القضا وغيره كالقضا في السجود والاربع
بيان احكام الاما وما يتعلق به وهو الاصل في بيان احكام
القضا وصالحه عنه اذا اذاعا من غير ان يفسد في الركوع
والقضا لصحة عن تسليمه من الاجاب وهذا كما يكون معناه
عن تسليم نفسه كما في المظن من حقوقي من حقوق العباد
فكانه القضا خلافاً لذلك في بعض الاصل والاربع
بأنه في القضا اجاعا وفي القضا المنظر الا خلافه في صحة
الركوع انما في بعض ما في باب قضا المفوضات فطفا في المسألة
لان في القضا والمفوضات استاءة في الركعات وفيه اشارة الى ذلك
لا يصنع المفوض منه بل هو ما لو جاز العبد في ركعاته
فان فيه استاءة في الركعات وهو من غير القضا ولا يفسد
به خلاف الفاشقة فانها شتم بعد القضا والظن بالسلام
الا في ترك قصدا ولو فعله في غير ركعة حتى يفسد منه
الدم ويجبس حتى يفسد ركعاته في صوم رمضان ولا

يشتمل الا لا يجدوا سخط وقال الامام احمد ومحمد بن ابي
في مقصد عبادته صلى الله عليه وسلم ان الشارح في آخره
الصلاة وحسنه ففسد عليه في ركعاته المفوضات لا يفسد
ان لا يتغير هذا في الكسرة والقضا لانها في القضا لا يفسد
فلا يفسد في ركعاته في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
هذه الكسرة في ركعاته في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
القضا في ركعاته في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
وفض الصلاة في ركعاته في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
الكسرة في ركعاته في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
الاتموية ولذا قال في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
عن الوقت في باب لا يفسد في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
ومن العذر بعد المخاض الذي لا يمكنه الفل مع وجده ولو
خاف ان لو قام او قعد يفسد في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
خوف المسافر من الاوصاف وقطاع الطريق خاف ان يفسد في ركعاته في القضا
يؤخر الوقتية لانه بعد في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
اما اذا ظنت ذلك يجب عليها ان تفسد في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
التامة اذا اشتعلت بالصلاة على غفاف موت الولد بانفس
ما في ترك الصلاة وقيل على الولد ان تفسد في ركعاته في القضا
يجوز بعد لانه صلى الله عليه وسلم ارخصه في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
الظن والعذر في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
من الاجرة شتمه ان يكون من اربع صلوات يوم الجمعة في خمس
ذهب من المولى انما في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
اقام فصله في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا
في القضا وان كان يفسد في ركعاته في القضا

اي وجوبه كفعل الصلاة في وقتها والبر منه فممن جرح لانفس
بها كاسما فقط فسطعها فبذلك الواجب لا يجوز سببه
لان وصفه لا يقتضي ان يكون سببه بالشيء غيره
بالعنى احتراز عن تسليمه فكل ما فيه قضاء لا يفسد
فلا يجب لاحرازه فلا يتصرف بالاداء والقضاء والاداء واجب
هنا ما مع الفرض ايضا وهو الاربع وحل من ان يكون سبق
بصرف الاداء وهو في معناه قوله تعالى والمحقق الناس حج
البيت ولم يعقدوا الاسلام ومن تبعه الا اذا بطلت في الوقت
لغيره والركعة والاداء والتدوير والكنائس فالحق في وقت
الشك عدل عن تعريضه لرباعه في به الكمال اين الامام في الخبر
ما ان لا اذا فعل الواجب في وقته مثلا برده عليه ما ورده
تعرض من ان الواجب لا تخلى تسليمه كما قدمناه وطال كما انما
استمر اطلاق الفضا في وقت التدوير وجهه يوم سترط
استغرق الوقت جميعه من الفعل حتى لو وقع جز منه خارج الوقت
كان قضاء وان وقع الجز في الوقت كاف في حصول الاداء
قال دا فاعلموا انهم لم يذكروا بالتحرك وهو متعلق بوقت يكون
الاتي واليا للسببية فقط يعني يشترط ابتداء فعل الواجب بالوقت
والبا معني في اي في الوقت وهو متعلق بتولية بالتحريم لما فيه
من معنى في ذلك فاذا حصل ابتداء الفعل في الوقت وباقه فارجح
يلون اذا عندنا قال المؤلف في شرحه على السابق مهم لما يبرش
ركعة من جزئين في الوقت يخرج من وقت الصلاة فكل من هذه
الصلاة اذا فرضها في الوقت اذا ما بطلت قضاء او لم
اصحها او لم يطرأ في وقتها في الاوقات فبذلك يظهر
لان فيه بطلان شرطه في وقتها لانه لا يصح ان

الى وجود

فيما بعد الفايته الاولى واستغني عن الحديث جواز خذ المكثرة
عنه وقته حلا في احواله وقت سببه انما احاطه
الخوف من اللصوص وقطاع الطريق وخوف القابلة موت
الولد وسبيل من العبد عجزها من ان يسلم اليه غيرها فتعذر
الاخوف في الجحيم الجحيم في حله فانها في التواضع تعذر سببه علم
المعيار او في الجحيم يجوز قيل كان وجب على العبد سببه في التواضع
وعن ابن جهمس في التلاوة والتدوير لطلق وقضا وضمان
مكثرة وضيق في المولى والعامة انهم قالوا في الجحيم وجه
جواز خذ المكثرة لسببه على المعيار ان نقتضيه على وضو عليه
بالقدر الذي لا بد منه وهو شق العبد وقضا الفوت على اليد
حق الله تعالى وحقوق العباد مسندة على المناسخه لغفر
وحاجتهم تقدم على حق الله تعالى فاذا نه لفتاه والزود والحق
المهم لم يفرقنا انما انتهى الحقيقة الا فعل يقع الفاعل الواجب
اعا انما ما وجب الله تعالى في وقته اي المقيد به سببه سببه
كان ذلك الوقت كالحج فلا يجب في الملام وقته وموقتها بغيره
من الاوقات المحددة فاندج فيه الواجب المطلق والموقت
في الاصل طاح المشهور من جرحه ما قد يرد وقت كس لا يشترط كركاة
يعنى الامام لم يشترط جرحه في وقته بل قد يرد في تاسيس
كالناسي اذا اذ الصلاة بعد جرحه وقته فان وقت التذكر
قد يرد في جرحه في الوقت فيه قضا وقته في الاحاطة بالوقت
ينبغي في وقته لان قوله فعل الواجب يعني جرحه لان الزود فعل
عنه وان فعله في غير وقته كان معلا عينا ولا يخفى ان الاداء
كما قاله صدير السببية يستلزم عينا الواجب بالامر في الذكر
النفس في المناسخه في الصلاة وضو من لا يصح جرحه في
من قولهم سببه عينا الواجب اخرج الفعل الثابت بالامر من العلم

يكون قضاؤه بالبرئى وقامعاً بالبراءة لمن في الخبر بانه لا يحرث
والوقت كمن زاد احد فاقوله "عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
اصم الا وجهه عند علمه بالسما فعمية لقوله صلى الله عليه وسلم من
ادرك ركنة من الصلوة فقد ادرك الصلوة متفق عليه ونقل عن
المصنف انه الصلوة الواحدة يجوز له ان يكون بعضها اداء وبعضها
قضاء كما اذا غرت الشمس في خلال صلاة العصر وسقط الوضوء
الناس طوي وقيل صوفى وقاية الشاة فعمية اعني الكل جزئياً
البرئى من الاذن النوع كما لا يلزم الصلاة بجماعة في الملتزمات والوتر
في ركنك والنزول مع وقاصرك الصلاة منفرة والتواتر الوضوء
الغروب فيه واداءه بالوضوء وهو فعل اللاحق بعد فروع
الاحكام اما انه اذا فليق الوقت واما انه شبهة بالقضاء فلا انه
فلا تتمه مع الامم وقد فاته فلا الملتزم لان الاداء مع الامم حيث
الاحكام محال والاداء احكام من المصنفين وثانيها الاعادة وهي
فعله مثله ان يقام من الواجب في وقته خريج به القضاء
لانه فعل الملتزم في غير وقته وسيصير الشارح انها تكون بحلول وقت
ايضا لقوله فيما سباني واعايد وقيده بانها تعاد ولذا قال
بعض المحنفين ان الاصل انما هو في وقته لكن اجيب عنه بان
قد مر ان الضمان في الوضوء لا يخرج من المأمور به حقيقة
هو الواجب كما علم في محله ولا يلزم الاعادة واجبة الا في الوقت
كما انما هو الواجب لعمدة رحمه الله فليست الحائز به التمام
كونه علم على الوجه والندب فقام على خلاف غير التمام احتر
نحوه عن المالك الذي ينسب الصلاة لتركه ونكاحه والمالك يثبت
اداءه ولو كان ذلك لعدم صحة الشروع كما رآه في الخبر
وذلك مقتضى شرط من شرطها رافعة غير فانها وحدها في الخلف
المعروف والمالك عن صحة الشروع وجودها كالمعصية ولو صادف

三

الوقت ثم ان داهما حصة اخرى في الوقت كانت اذا تحققت لانه لو
واحدة من الوقت كانت وضاحتها في وجه المالكين يعني
اعادة وانما في الخارج التفسير بعدم صحة الشراعية لانه اذا
طال في المصلحة على الاخرى ان تكون معتدلة في نفسه
اولا ثم بعد ذلك على الثاني قول اكثر رسله عند رجوع
باعتبار وقالا السيد حملا حاشا ان هذين القديسين اذا خلا الشراعية
يكونون بعبادة ولا وجود له فيما يستعد انتهى ثم حاشا ان رسله
في تيريف الاعادة هو معنى عليه في التحرير وذكرنا رجوعه ان
التفسير بالوقت قول البعض والافق للزمان لان الاعادة في عرف
الشراعية انما هي على الاول على صفة الكمال بان رجوعه في
المكسب فعل موصوف بصفة الكمال فاداه على وجه النقصان
وهو نقصان فاحش يجب عليه الاعادة وهو تيانه في الاول
ذات مع صفة الكمال انتهى فانه ينعبد ان ما ينعبد في رجوع الوقت
يكون اعادة ايضا قال صاحب الكسوف وان الاعادة لا يخرج
عن احد فسيلا واعادة القضا انتهى لكن صريح كلام الشيخ اكل
الدين في شرحه على اصول في الاسلام البرزوي عدم تعبد
بالوقت ويكون الخلل غير الغيب ودوا بها تلويضا ختمه عن
التفسير لا بد منها فعلمنا على ولا مع ضرب من الخلل ثانيا
وان لم تكن واجبة بان وقع الاول فاقصا لا سدا في الخلقة
في الاداء والتضا وان لم تكن واجبة بان وقع الاول فاقصا لا
فاستدافلا تدخلي هذا التفسير لانه تعبد الواجب وليس
بواجبة وبالأول يخرج عن المدة وان كان على وجه الكرامة
على اصح فالنقل الثاني في غير هذه المدة رجوع السهم انتهى
لكن لم يكن خلافا دبت مع راحة الحق نعم ادهل نقل قول والاعادة
الزمان في امر دبت بغيره فاما الفصل الاول وقوله في التفسير فعل

三

٦٢٥

٦٢٦

فترجح وجوب الاعادة في الوقت وبعد ايضا وقد مر الكلام
 واجبا فشنه واما الاعادة بعده اي بعد خروج الوقت فتدبر
 لا وجوبا كالملازمة مع راحة التفرقة فتدبر واما خلاف
 ان يسلط في احداد يخرج وجوب في الوقت ويعدده وقال
 الشيخ احيى فان خرج الوقت طاعة الاعادة ان لا يصح جبر النقصا
 فلو فرض انما فضل فلهذا حل صاحب القنية فلو لم يزل
 فضا صلاة غيره على ما ذكره في شبهة الخلاف ولم تكن مودة
 على وجده الكراهة انتهى وقال السيد محمد طلاق الاعادة على
 المندوب محاربا يعلم من سر ولا يبعد في الوقت استحقاق الاعادة
 كما في المروا طهارة الاعادة بعد الوقت لا ترفعه فلا خلاف
 في الدبر الا ان يقال انها تخفف الاخرين وكانها انقضت
 فعل الوجوب اي ابتاعه بعد خروج وقت وهذا التعريف وفي
 يجب بما من تعريف القضاء انه تسليم كل واجب بدو وجده لا ولو
 انهم اختلفوا في القضاء هل يجب بعد الاكاذيب اليه محذور
 المحققين او وجب ما وجد به كاذبا اليه بعض الاصوليين
 والعلماء الجمهور ما ذهب اليه الجمهور في تعريف الشارع سيما لان
 الدبر في التعريف يعني على القول الصحيح الرجوع الى ان النقصا فعل
 عين الواجب لا مثله وتعرف الاخرى من معنى على القول الضعيف
 المرحوم فانه القضاء يجب بسبب جوده وليس على الضعيف
 صعيق فان الواجب بسبب اخل بالوعد في الاول والنظر في
 على الاول لا مثله فتبين واطلاقه الى ان النقصا على غير
 الواجب كالسنة التي هي قبل الظهر ودخلت كالتسنية سنة الحجر
 فيما لو تضمنت قبل الزوال بعد ان مضى وقتها في وقتها صا حبل
 وهو يقتضي ان صلاة سنة الظهر ما للعرض ليس وقضا حقيقة

فيترجح

منه يوم خذ من في اسم شاد ووقوله لعل الخ غير الفساد يوجب خذ من
 فيه معاملة التبرك وجوبا على الاعادة كما في الرد والهدية
 وصرح به بمصرهم ويروى عنه ما عن السرخسي واليا ليس من
 تركه لا اعتدال بترك الاعادة ويكون الفرض هو الثاني كما قاله
 ابو اليسر ونقل في بعض القنية ان الاعادة احسن اذا كانت
 فيها اختلاف المحققين وفيها من لم يتركها ولا يسعده يوم
 بالاعادة في الوقت لا بعد تركه القضاء في الثاني وطريق
 فعلى القولين لا وجوب بعد الوقت وانما الكلام في وجوبها في
 الوقت ومن العلماء من قال بعدم وجوب الاعادة مطلقا في
 الوقت وبعد كما صرح غير واحد من اصحاب اصول في الاسلام وفي
 المسوق ما يدل على القوة والاستحسان فانه ذكر ان القوة
 غير ركن عند فقهاء كمالا يفيد في الاعادة انتهى وصحوا
 بانه لا اول يخرج عن الهدية وان كان على وجه الكراهة على الامع
 وان الثاني بمنزلة المحذور كسجود السجود وقيل عن ابن ابراهيم
 انه لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو حكم في كل صلاة اذيت
 مع كراهة التخرج او مع ترك واجب ويكون الثاني جارا للاول لان
 الترخي لا يترك فلو كان من ذلك تخرج وجوب الاعادة لان
 بهما من خطا وجوب الوقت فبعد ذلك لا على الاعادة وعليه يحمل
 ما مر عن القنية عن الزبيدي ومن قال بوجوبها في الوقت وبعد
 بسببه اعادة ومن قال باستحبابها فانه وان كان من وجوبها
 فلو كان عند مستحبة فيها وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الزبيدي
 وانما لو كان وجوب الوقت مستحبة بعد كل عقدة الشارح فتدبر
 لصاحبه الجبر فلا دليل عليه ونقل الخبر الذي عن حرم المقدس
 انه لا وجوب في صلاة في كل صلاة اذيت من كراهة
 سببها بالاعادة انتهى وفيما قد مرنا عن شرح التفرقة ترجيح

ولذا سئله الظهور والجملة بعد هذا ولما حلاوة الوتر والعبد يسه
عند من يقول بسنية بها ولا يملك فضايلهم ان يكون غفلا وذلك
ان السنية هي التي تسمى بها من يقول بسنية بها ولا يملك فضايلهم
حقيقة هي التي يجب على كل من علمه فضايلهم ان يوصف بالسنة الفضية
بالحقيقة والافاضة الثلاثة ويلزم ان يقاتل يكون اذا انغلج بها
على سبيل التذلل في العبدية ويلزم التفتل بالثلاث في التزويج
ما تقدم من تصحيحه وفيه سنة المقضية سنة لا تغلظها
وان اردنا بالما من يده ما يستعمل الفعل في قوله تعالى وفعلوا
فلا بد من ان ننزل الوجب بالعبادة فنقول الا اذا فعل العبادة
في وقتها والاعادة فعلها فخلل غير الفاسد ووضعه عدم صحة
السروع والغضا فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل
في وقتها او ما ادرك الشارح في فعله منها في غير وقتها فنقص
في سنة العجز ولا يقال ان اطلاق قلنا فضا على صلاة سنة الظهور
القبلي بعد ما نرى كحال لانها ادبت في وقتها لاننا نقول
الضمير في وقتها يرجع الى الظهور لا الى السنة المؤداة بعدها
وقت السنة القبلي فضا التزم من بعده اذا السنة ما واظفها
النصوص على الله عليه وسلم على وجه الذي واظف عليه والموضحة
على القبلي فضا التزم من بعده اذا السنة المؤداة بعدها
يعد وقتها ووضوحه من ان اذ قلنا ان الافاضة الثلاثة
كلها في الغضا كالفرض ولا يخرج من ذلك من ان افاضا ما لا يجوز
كما هو قولهم وان احسا في صلاة النافلة عمل وسهوا وجبت
اعادتها وان افضا وجب فضاها فان قلنا ان بعد الفراغ
مها لم يخرج وقتها لان النافلة وقتها لم يخرج فضاها لدفع الخلل
اعلامه فامر بمبينا فعلها بعد الفاسد وقتها وقد فعل في وقتها
فالجواب ان المزمع وقتها قلنا فضاها ففعلها بعد فعلها

غير الفاسد واعادتها لبقائها وقتها حقيقة ولكنها متى شرع فيها
تسمى بذلك وقتها لما اذا فاضها لا خلاها كان وقتها
النافلة هي التي تسمى بها من يقول بسنية بها ولا يملك فضايلهم
وليس هذا من فضايلهم بل من فضايلهم لا يملك فضايلهم
فان من شرع فيها فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
الحكم في حكمه بعد الحكم الفاسد فضايلهم لا يملك فضايلهم
وغيره مما لا يملك في وقتها وهو لو افاد ان تصديق وقت
الحكم في حكمه لا يملك في وقتها وهو لو افاد ان تصديق وقت
لا يملك في حكمه فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
واما ما ذكره من ان فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
ان الصلاة المكتوبة فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
ففاضت وقت احرامها باقضية لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
ولما كانت فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
الغضا في الفضا فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
انها اعادة فلا يمتنع في غير هذا من فضايلهم لا يملك فضايلهم
الترتيب بين الغرضين الخمسة والوتر اذا لم يتصور هذا
الا في الوتر مع العتق الذي يدخل وقتها بدخول وقتها عند
الانتماء وترتيبها على العتق ولا يجوز تقديمه عليها فيكون
الترتيب حتى لو وجد صراط للترتيب كما هو صراط العتق والوتر
ثم يبين في وقتها العتق والوتر مع العتق والوتر مع العتق
والنسيان في وقتها العتق والوتر مع العتق والوتر مع العتق
احد فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
رحمته فاضح وبنات فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
ذكر وان الله لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم
العتق فان لم يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم لا يملك فضايلهم

وقضوا الواو بمعني او ما نفعه الظوف في ثلاث صور كما اذا كان
 الكاف قضا الكالا او بضمه او وبضمه قضا لازمه يفوق الجوز
 فاما بعد فكل من عجز عن ان ينفذ ما في نسخة قسامة الترمذي و
 ليس له في الجوز الخ لا يقطع فاقطع او ما قال لانهم لم يقبل
 فرض كما قال صدر الشريعة لانهم قالوا يقطع من كل طرف
 القطع ولا يطلق على العمل الا اعتدلا ولا شرط كما صرح به
 في نسخة لان الشرط حقيقة لا يتصوره بالنسبة وهذا يقطع
 بالنسبة ولا واجب كما في المخرج لان الواجب قال لا ينفذ الجوز
 بنفذه وهذا يفوت بطريقه فلما اختلفت عبارات المتأخرين
 في القسامة لم يكتفوا بان يكتفي بطريق منها وانما كان الترمذي
 لازما للخبر المشهور من ان من عجز صلاة فليس ما خلفه من
 الا وهو يصح ما لا ما فله صلواتي هو ما لا يفتقر اليه
 تذكر في نسخة الترمذي مع الامام اخبره الدارقطني والبيهقي
 في نسخة ما من حديث ابن عمر في عاقبة الدارقطني ولم يرو
 ابن ابي الترمذي في روضه والصدوق انه قول ابن عمر هكذا
 رواه مالك وغيره عن نافع وقال ابن ابي شيبة قد رواه يحيى
 ابن ايوب عن سعيد بن عبد الرحمن بن يحيى في روضه الترمذي
 فوقفه انتهى وقال النسائي روضه غير محفوظ وقال
 ابو زرعة روضه خطأ واختلفوا في نسخة الخطابي روضه
 في نسخة من نسخة ابو سعيد بن عبد الرحمن بن يحيى روضه من نسخة
 الواسطي عن ابن ابي شيبة الترمذي ولا يخفى ان الرفع في روضه
 وفي نسخة نسخة الترمذي والبيهقي والترمذي في نسخة ان
 الحديث فقدم روضه ابن معين ورواه الدارقطني في نسخة
 عن جماعة واما الترمذي فقدم قال ابن معين في روضه
 واحمد ابا سديد واخرج له الحاكم في نسخة الترمذي والبيهقي عن

11

ابن معيّن فإنه قال في شخصه ليس له ما يسلكه من شيء
منه فهو رواية عامة في زيادة الفقه والعادة والفتنة
مقبولة في كل شيء من صلواته ولا يصلح من شيء من
كونه من فقهائهم في فقهنا لا يرجح الظاهر ولا يرد
اختلاف العلماء لأنه لم يجد من العلماء من قال خلافه ولذا
ذكر صاحب الترمذي وقال في كتابه في شرح المسنة ولنا أن
الكتاب محمد بن موسى وقات الصلوات فعملها في وقتها
وإنما ثبتت الأوقات بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله
صلواتكم لا يجوز صلى ولا دخل أن بيان الحق المعتبر في
عملكم لا يجوز للشيخ في وقتها فثبت عنه صلى الله عليه وسلم
أنه تقدم صلاة على غيرها لا إذا ولا فضايل في الحديث
الذي لا يثبت عليه النسخ وقال بعده دافع الدار قاضي
وقته للمنفرد محمد والتمجاني فيتميم ولا يفكر أن يكون
من لم يكن ذلك لأنه إذا رجع من ذكره فلا يرد أن سمعنا
لا يتجاوز مالك ونوكل أن الترتيب مستحب لترك النبي صلى
الله عليه وسلم وأما ترك تركه مرة ولم يفعل ولا نقل
عن أحد من الصحابة قولاً ولا فعلاً وليس هذا من النسخة
لأن ذلك ليس ببيان بل هو قاعدة مطلقة الكتاب
وهو خبر الواحد غير جائزة وهذا التقدير شرط ما جحد
الشيخ ابن أبي عمير ولو قيل قول الشافعي نعم
ينبغي على هذا أن لا يشرط الترتيب بالنسب أو وضو
الوقت وكثرة الغلات إلا أنه يستعمل لأدلة أخرى انتهى
الآن فقلنا أن هذا خبر من ثلثة العلماء القبول
وبه ثبت الترتيب العملي يعني أنه طئي الترتيب وتطلى
اللائحة مردوداً به الخلاف في رفعه بين المحدثين فثبت

فصلنا عن شهرته ووجه الاستدلال من هذا الحديث انما لا بد
 باعادة الفاعل صلى الله عليه وسلم الاجام فبين ان افعال ما حصله مع الامام
 صلوات الله عليه وسلم لا بد منها وتلاها بغير دليل زور ما خبرها
 عن الفائقة اذ لا موجب لانفلاها بغير دليل زور ما خبرها
 وعلم انه لو لم يتذكر الفاعل حقيقة حتى تمت الصلاة التي هو فيها
 فعنت على الصلوة لا بد منها على ما هو ولم يبين تخلفها
 وقا خبر النبوة عن وقت الحاجة لا يجوز فدل على بقائها
 على ما كانت عليه وانما ان السبابة مستط للزوم الترتيب
 والظاهر ان الامر باتمام التي هو فيها للزوم لا بد من فعله
 فيه فهدوا ما استدلوا على ان الترتيب يمتنع
 الفائقة والوقفة ما اخرجها عن حكمها من الطهارة في
 في معجمه عن حبيب بن سباع وكان من صحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
 وسفي المص فقال لا يصح ان يصلي من بعد المغرب قال
 لا يا رسول الله ما صلى بها من بعد ذلك فاذن ثم اقام فلو
 المص ويصلي لا يصلي من بعد ذلك فاذن ثم اقام فلو
 لما اقام المغرب قال ابو حنيفة بن سباع هذا يعني انه
 ذكرها وهو في الصلاة والا ما اداها منها ما اخرج
 الفاعل عن ما برز من صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
 المص في بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعد المغرب ولو لم
 يكن الترتيب وضاملا لاجل ان لا يصلي من بعد المغرب
 بنا على ان الاكراهة لا تمنع فلا تترك الصلاة من بعد
 على اننا خبر صلاة المغرب مقدار ربع ركعة ما ذكره وفيها
 ما اخرجهم الترتيب والنسابة واحمد بن محمد بن محمد بن
 ان المصلي في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن اربع

عن اربع صلوات الله عليه وسلم في صلاة الظهر ثم اقام
 الله فامر بالا فاذا كان ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل
 المصلي فامر بصلواته ثم اقام فصل المصلي ثم اقام فصل
 من هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم صلواتك انتم في صلواتي
 اخرجهم انما اخرجهم عن ذلك انهم لم يذكروا في صلاة الظهر ثم اقام
 الترتيب وفيه قولهم صلواتك انتم في صلواتي ثم اقام فصل
 صلواتك انتم في صلواتي ثم اقام فصل المصلي ثم اقام فصل
 الله عليه وسلم بصلواتك انتم في صلواتي ثم اقام فصل
 ابن حجر المستفاد في ما ذكره من انهم لم يذكروا في صلاة
 الى ما في حقيقة الترتيب ومن فوقي ما استدل به على
 عدم جواز الوقفة الا تذكر فيها الفائقة ما اخرجهم الترتيب
 عن ابن سنان من قوله صلى الله عليه وسلم صلواتك انتم في صلواتي
 اذا ذكرها فان ذلك وقتها فاحتمل وقت الترتيب وقت الفائقة
 فلم يبق وقتا للوقفة الا الوقت الذي هو الصلاة من غير صلاة
 كما في الكافي وقضا الفرض والواجب كالمنذرة والحلوف
 عليها وقضا النفل الذي افسده وتركت الطواف والوتر
 والسنة فرض وواجب وسنة نهي وتركت اي وقضا
 الفرض فرض وقضا الواجب واجب وقضا السنة سنة
 ولا يخلو ان كل صلاة فاته عند الوقت بعد ثبوت وجوبها
 فيه فانه يلزم وقضاها سواء كان عند الوقت او بعد الوقت
 وسواء كانت الفوائت كسنة او فليكة فلا يقضون بمجموع
 صلاة واحدة ما كان في صلاة واحدة ولا يقضون في
 صلاة واحدة ما كان في صلاة واحدة ولا يقضون في
 فاته في يومه وقضاها سواء كان في صلاة واحدة او في
 مدة واحدة او في عدة ولا يقضون في صلاة واحدة

ما فات في تلك الحادثة وزادت الغوايات على يوم وليمة ومن
 حكى ان الفاتنة تعف على الصفة التي فاتها عند الاعتذار
 اخرجوه من بيوتهم وخصامهم به فحطرت كبريتهم
 الرجا عريسا والمقيم والافات ما فاتته في السفينها ربيعي
 كما سياتي في ترجمته خلاصة السافوق قالوا انما يفتني الصلوات
 الحسن والتور على قول الراجفة وصلاح العنة اذا فاتت
 الناس على تفصيل يا بني ما بها سنة الله تعالى في كل
 قبل ان يرحل قال لي جلاله في حفظه حق ولا تترك هذا
 عند الحسنة انه لا يتعدى عندها وهو طاهر اقد
 في باب الوتر حيث قاله ويصرف لغيره على قوله في الصل
 ولو كان سنة لم يقص وقال في الهطرية وجب قضاءها بالاجل
 فلهذا في المظان في ذلك ولا يجوز التضياع على غير ارباض
 من جهة او فاتت العروق في التخصيص اي لصفة التخصيص في
 والله تعالى صلواته في في الاعتذار والالاف وفي الثلاثة
 المترتبة وفيه طلع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب
 فانه لا يقصر على صلاة في هذه الاوقات كلها وانها صلوة
 فيها الا انما هي في غير هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 قاله في الصلاة في غير هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 لا ينع من صلاة في غير هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 الما وحصله اولها انما هي في هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 وفيه العار في اولها انما هي في هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 الوجه الا انما هي في هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 الخلا في الاصل في غير هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 في من ذلك في غير هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك
 في يومه اولها في غير هذه الاوقات فيكون يوم الترتيب وذلك

人

[illegible]

[illegible]

وہی

ويقتصر على أقل ما يجوز به من ركعات في سنة واحدة
 والظاهر أنه مراد بجواز الصلاة في الأجر من الصحة فكأن ترك
 ركعة واحدة في سنة واحدة واجب في الصلاة من باب
 لا وقت لها قلت وهو كذا في واجبات الصلاة من باب
 صفة الصلاة أنه تعالى سبحانه لا يجزئ من ركعاتها ركعة واحدة
 ولو أن الواجب حاله أن يركع كل ركعة مائة في مجموع الصلوات
 وهذا في ما استظهره شيخنا رحمه الله تعالى من صحة
 ترك ركعتين ضاقت به صلاته من جهة التخيير ونفسه لا
 لا تحسب الطلوع انتهى حتى لو كان عليه الركعة فلا يشرع في
 صلاة الغد لأنه ظان أن الوقت لا يزال إلا أن يركع
 سمعت بطال النجاشي قال في الشهر رمي الصلوات على التخيير أن
 المباح في يسعها في نفس الأمر لا يحسب طه انتزاع التسعين
 الركعة من تسعين الركعة فلا يلزم الترتيب إذا ضاقت الوقت
 بيني لو قلنا يلزم الترتيب عند ضيق الوقت للزم ثبوت الركعة
 عن وقتها لا يحجب أو بين الوقت مطلقا عند إركاها الثانية
 ولا أن ذلك المباح في من الوقت وقت للوقتية والكتاب ووقت
 للثباته فخير أحد هو وقت الصلاة عليه عليه السلام من أن
 صلاة أو غيرها لا يصلح إلا في وقتها والكتاب عند أبي بكر
 ولو قدم الثانية في هذه الحالة ولم يكن وقت ركعته فهي صحيحة
 لأنه لا يجب تقديم الثانية في غير حالها وهو ركعته في الثانية
 وهو لا يملك ركعته والكتاب في الركعة الثانية ضاقت ركعته
 التي ركعها الأولى في ركعته الثانية في ركعته الأولى في ركعته
 عليه السلام لا يملك ركعته في ركعته الأولى في ركعته الأولى
 طه في ركعته الأولى في ركعته الأولى في ركعته الأولى في ركعته الأولى

الباقى كل النواتب صورته عليه الم والوتر مثله لم يصل الخبر
حتى يقم من الوقت حاسم المشا مثلا وفي خلاصه ولا يسع
حتى يصل الم الا خلاصه من الوقت مجتمعي كذا انما عني
في الخبر والنزول في ظاهره في الفقه ترجمه عدم جواز الوترية
ما لم ينص ذلك البعض وقيل عند الامام عيون لا يسع الم عرف
الوقت المصلح او من الاخر قال انا هدي وهو لا يحل انما
وفي المخر والى ان يبق من وقت مجتمعي مع فيه بعض المرات
مع الوقت فانه يقتضي ما يسهل الفاهية مع الوقتية كذا افات
الم والوتر لم يبق من وقت مجتمعي مع فيه بعض المرات
يقضي وتر ديودي الفخذ في منقبة افات الطهر والم
ولم يبق من وقت الم الم يصلح لسع كذا يبق
الظهر والمخر المخر في الم الم يظهر في الم الم ان
بعض الم الم الم الم يصلح الم الم ولا مية لم يصلح
الوقتية ولم يبق في غير وقتها وبعضهم في الم يصلح
المدة من الم الم من وقتها مقدمها الاول والم الم
الوقت الاخر خلاصه من وقتها الوقتية في وقتها وهو الذي
انما والم الم الم خلاصه من وقتها الوقتية في وقتها وهو الذي
اي مع ما علمه من النواتب فلا يتصور له الوقت اذ كان يسع
بعض الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
من الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
ان الوقت لسع الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
اي خلاصه الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
مسألة الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم

[illegible]

[illegible]

وحيث ان الحيوان يتغير من مظهر الى مظهر وقت السابعة لغيره لتغير
سائر اقسامه فلهذا لا بد من دخول وقت السابعة
كما لو ترك صلاوة يومه ورجع اليوم الثاني فان الفريضة صار
سائر بطول الشمس في اليوم الثاني ولو دخل وقت السابعة
فما وقع في احدى من قوليه الا ان ترك الفريضة عدت صوت
الاجلوع من اجل انه لا بد من تركها ان الترتيب لا يستلزم
الاجلوع الفريضة سيما في الفجر وسماعها في غيرها
وان اجاب عنه في غاية النية بان كل واحد بالعبادة لا يوافق
مجانبا للاختصاص مع فاعله من عدم اشتراط دخول وقت
السابعة فالمناط خرج وقت السابعة وقيدنا بما كان
فائدة السقوط حصه الوقتية ولا يكون الا بدخول وقت السابعة
اعني ترك وجوبه ان الفائضة لا يختص في الاثر لانه لا يجب
عليه الترتيب فيما بين الفريضة لوقتها من بني ما بعد طلوع
الشمس والظلم فيها صورناه وهو متفرقة اعلم ان الفرائض
اما حقيقية واجمعية فتصير ذلك في مدد الفتح والجمعية
فما لها ما لا ترك وضما وصلي بعده خمس صلوات والجمعية
صرح به الفسفاوي وظهر من تفسيره بالحكمة اطلاق
الجمعية عليه تغليب الاثر على حقيقة حاكمي وهذا لا يتروك
فان حقيقة وحكمي والخصة الموقوفة فائدة حكمية فقط
واما الحقيقة فاما ان تكون مجمعة او متفرقة فان كان مجمعة
كما اذا ترك صلوة وصلا بنية ما بينها فحكمه ظاهر وان كانت
متفرقة وصلي ما بينها غير ان تركها كما صرح به ان يلاهي
فرب انما جعلوا الاثر فان كانت سائر كما اذا ترك صلاوة صبح
فمن استأجر اياما وصلي ما بينها فسألا سعة الترتيب اتفاقا
وان كان اقل من ستة كما لو ترك فريضة بعد كل واحد من مختلف

3.

متفرقة غير متصوية على قول فلا ينبغي على شيئا ان يختلف
الما يخرج في يوم السبعة والثلاثي ليس مبنيا عليها ذكر او انما
هو بنى على ان المبنى في يومه سبعة مبنين على الست
حقيقة او معنى فمن وضع السبع نظرا الى الاول لانه لم يمتد
الاكثر فلم يستطع الترتيب فيه مع اختلافه فلا ومن لم يمتد
على الثلاثة نظر الى الثاني لان ما يحتاج السبع بايجاب الترتيب
تهدى الفواشيت كسب معنى فاذا كان الترتيب يستقطر بست
فبالاولى انه يستقطر بسبع والى صحح الاول قلنا بوجوب
الترتيب للزوم قضاء سبع وهو سبع فواشيت فلذلك استقطر
الترتيب وقول من استقطر واحدا لان السبع الذي احلده استقطر
الترتيب بالاست وهو الدخول في حد الثلاثة المتقتضية للخرج
موجود في ايجاب سبع بعينه واقتصر عليه في الخمس من غير
حكمة بخلافه ولا تذكر بعد هذا الخلاف وقال ان السقوط
هو مختار يا وغيره لا يعتمد عليه وذلك لوجوبه من اوجب
الترتيب فيه لا اعتماد عليه لانه قد لا يكون على يوم وليلة فلا
يبقى الترتيب واحدا انتهى وهو قد في التتابع معللا بان
اجادة ثلاث صلوات في وقت الوقتية لا على الترتيب مستقيم
اما اجادة سبع صلوات في وقت واحد لا يستقيم لتضمنه
تفويت الوقتية انتهى يعني انه مظنة تفويت الوقتية مع
فالحاصل ان هذه لا تميزه الا قضا ما تميزه من غير اجادة شيء
على المذهب الصريح اذا كانت الفواشيت ثلاثة فالتفويض من
قضا ثلاث في وقت واحد مع ذلك مع ذلك غشا من يوم آخر
لزمه ان لا يكون كقضا اخر منه محسوبا لا يبعد فيها ما صلاها
وعلى القول الضعيف ففي تلك الاوقات يصلي سبعة لا انه اما
ان يصلي ظهره يعني او عصره يعني ظهره لا احتمال ان

يكود صلاها ولا هو الاخر فيعيد ثم يمسى المغرب ثم يمسى
صلاها ولا احتمال ان المغرب والا والى ان الفواشيت
التي ذكرها في السبعة الاولى لا احتمال ان تكون الفواشيت
الاولى ثم يصلي ثم يمسى ثم يمسى ثم يمسى ثم يمسى
والاولى والثانية والثالثة والثالثة الثلاثة فلو كانت
صلاها ان الظهر من يوم والمصر من يوم لا بدري الاول فخذ
الى حنفية يلزمه قضا ثلاث صلوات وكما قاله في غيره
وعمره يعني عصره فان الترتيب وان كان هو الكود
اولا فالاخر يغفل ولا فالاول تغفل وقال لا يلزمه الاصلان
الحاقا بالثاني فيسقط الترتيب وانو حنفية الحق بناسي
التميز وهو فواته صلاة لم يدري ما هو ولم يمتد
على بني بعيد صلاة يوم وليلة بما هو متحقق طريقه من غير
عن الترتيب فيبقى ليتم سلوكا وهذا الوجه يرجح باجاء
الترتيب في الصلاة عني فيجب الطريق فيبقى بالاكافير
انه مستحب صدق فلا خلاف به في وقت واحد في حنفية
الفنونه على قولها حنفية على الناس كسبهم ولا دليلها
لا يخرج على دليله وقد ذكر في آخرها وي القدرسي انه اذا
اختلفت ابو حنفية وصاحبه فالاصح انه لا اعتبار بقوة
الدليل فلما صحح الله الاصح المقتضى به انه لا يلزمه القضا
الا بعد ما ذكره سوا كما ان الترتيب صلاتي والنسب في كل اذان
المهم ان الفواشيت اذا تكرر سبعة الترتيب فيما بين الفواشيت
كما يستقطر بينها وبين الوقتية وقد صرح به في الصلاة وجن
به في التحريم وعلمه في غاية البينات بان الفواشيت اذا كانت متفرقة

للترتيب في غيرها كانت مستعجلة في نفسها بالاطراف الاربع
 لان القلبة اذا كان لها اثر في غير محراب فلا يكون لها اثر في
 الظاهرية والظاهرية هي ان الفتوى لو تكررت واراد ان يقضي
 في غير محراب لم يترتب عليه قضاء وقسم لا لانه اذا قضى في
 مكان كان يبنى الاول وان يبنى فيه في بيت يجوز له قضاء الثاني
 وان كان اقل من بيت لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض في الاولى
 وقيل في الفتويات والرواية يستلزم الترتيب حتى لو قضى في بيت
 واحد في فتوى ثلاثين طرفة فقي ثلاثين عصر اجماعا وانما
 اوجبت الفتوى القديمة كما لو ترك صلاة شهر تسع ايام قبل
 على الصلاة ثم ترك فاتتته حادثة فانه لو تيمم جاز في مع تكرار
 التيمم في الصلاة لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد
 بحسب الترتيب ولا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد
 ولان لما عمل بهذه الفتوى لكان ترجيحها على ما رجح ولو اشتغل
 بالكال فتكون الفتوى فتدعي ما ذكرنا وعليها احلاق المتوفون
 قالوا اهدى في اصولها وفي الكافي وعليه الفتوى وقال بعضهم
 ان المستظهر في الفتوى الحديثية والما قبل القديمة فلا تستلزم وجوب
 الماخوذ كما لم يكن زجره عن التيمم وانما الصلاة فلا تجوز الوتيرة
 مع تكررها وصحتها في معراج الدرامه من رواية محمد بن حديد
 وفي التعليل وعليه الفتوى فغير اختلاف في الظاهر والفتوى
 ولذا قال في الفتوى في غير الفتوى لانه حتى يختلف الترتيب
 في حلال الفتوى في خصوصها هناك لان الفتوى بعد من غير
 الوتيرة في رواية الكافي لان اقل من جوعه فان من اعادها يفتي
 الصلاة لو لم يعدم الفتوى فتكون الفتوى في غير حلال الفتوى
 حد الكثرة كما في الفتوى في وطن ظننا معتبرا في سبب الزوم الترتيب

3

[illegible]

[illegible]

१३

[illegible]

مفسداً لا على ما نقله في المجتبى من عدم الفرق بين عالم وجا همل
والمتجنى من ان الجاهل مقلد للتقليد لما قاله في المسألة وارجاد
صاحب البحر يؤول الكلام فيه الاشارة الى كسفاً لا سيما حيث قال
اذا كان الرجل مجتهداً في فعله استعمل ما استعمله من التلخيصات بالانسان
لا لا يجد كلاماً فيه بل ما اتفقوا عليه من احوال التلخيصات وليست
ان الفاسد لان لا فساداً فيها متفقاً عليه ففسدت الصلاة
التي بعد فعلها قبلها وان كان لا مجتهداً فيه وفي الترتيب بها
الترتيب فربما الكلام فيه وذلك كملخص التلخيصات من شرطه
ان لا يكون عالماً بمذهب في جنسية وبقولته لا يدرى ان كان يكتف
ظاناً خلق ذمته من متونه فلم يوجد منه ظن حتى يكون معتبر
وقد قوبلوا المسألة بالانظر عدم وجوب الترتيب وهذا مقلد
لا في جنسية عالم بوجوب الترتيب فلم يدرى ان كان يكتف
مقلداً لنا في غير ذلك من الامور الكلام لنا معه كذلك مقلد
لصفحة التقليد في الفرق فيم يتبع الامام الذي لا يدرى له
وهو الذي ليس بمجتهد ولا عالم بمذهب التلخيص حتى يكون
مقلداً لمن عرف مذهبهم ولا سيما في جنسية وانشاء فعيان فان
التمثيل بمعرفة صاحب التجهيد وصدقه فيها فيه وقد صرحوا
في مثلهم ان مذهبهم مذهب معتبه فبني صاحب المحاكم
عليه ولكن الذي يظهر من عبارات هؤلاء مختار صاحب الجواهر
انه اذا كانت المسألة اخصاً رتبة صفات عصرية فليس المجتبى
لا يقتضيه بعدم الجواز لكن يشك عليه قول صاحب الجواهر
فالمغرب صفته ان ظن عدم وجوب الترتيب وقوله
الاستحباب في تصويره ان ذلك مجتهد الا ان قلنا يعتبر
ظنه وان لم يكن مستنداً للدليل وان كان عالماً وعنده ينعلم

في

[illegible]

فلا يهود خمساً وقيل يهود يهود الترتيب وليس في ترتيب قبيل
عده الساقط ما من قبل يهود قال له لعلكم الحضانة اذا شئت
للام ثم تزوجت ثم ارتفعت الروحة فانه يهودي
في الهمزة وقال انه لا ظهر مستملاً ما روي عن محمد بن قيس بن
صلاة يوم وليلة وحصل قضى مع الغديع كل وقتية فالتفت
فانقوت حائزة على كل حال والوقتية في سدة اقدم
لدخول النقوت في حذائمتها وان خضعها كذلك الا العنبر الاخيرة
لانها لا فائتة عليه في خلقه حال اذ لم يات في رده في الكافي
والتبهي بانه لا دلالة فدل ان الترتيب لو سقط كما زعمت
الوقتية التي بدأ بها ولا ان الترتيب كما تسقط يخرج من
السادة ولم يخرج هنا ولا يملك حكمه على ما روي عن محمد
اذ الترتيب يستلزم دخول وقت السادة وسد الان حاكم
نفس الوقتية التي بدأ بها يمنع من ذلك ادلوكا من رده على
ذلك الواجب فسدت التي بدأ بها ولو لم يسقط الترتيب
عنده وذكره في فتح القدير وان رضاء ورده الكافي في ترتيبه
على الزبط بانه مبني على ما روي عن محمد بن الحسن في جملة من يحق
التمتع في طلاق من فضل محمد انه اذا دخل وقت السادة فادرك
الترتيب الا ان سقوطه ينقض يخرج وقت السادة فادرك
وقتية كوفي حوز طلق فضا الفانية وعدمه فاذا قضى خلعت
النقوت فيجد الفانية في طلاق الوقتية لانها لا بد عند التامنية
ولا يصرح في رواية ابن سماعه عن محمد بن يعقوب في قوله انه
كلما قضى فائتة عاتق الفات ارباعاً وفسدت الوقتية لان
فانه خلعتاها وعداها فحسمت عليه فترضاءه فاربعة الناسي
انتهى وما اجيب به في المخرج من ان المسألة تهمضة فيمن
مدلة وقتية التي يخرج على الاحوال وقت نزول الفانية بعد خروج
الوقت ولا بد ان يعلق الشرع في خمسة اوقات الواجب عند الطلاق

22

[illegible]

يدعى ما لو قضاها ولم يبق عليه شيء فاستقطرت ترتيبه ولا وجد
 عليه كل نافلة الترتيب في عين صدر الشريعة وشيئاً من راحته
 فلو لم يعود لها إلا القلة وتعليم وفي البحر المحيط رجل لم
 يصل الفجر صلى بعدها أربع صلوات من يوم قبل أن يجزئ
 الصلوات الأربع في اليوم الأول وجزيه في اليوم الثاني في تسوية
 الترتيب عنده فلو في الغنائب ولا تجزئ في اليوم الثالث وهكذا
 تجري في كل موضع صلوات ست صلوات في سبعة وأربعة
 فيها جازية ولا الوصل في الغنائب لم يصل سائر الصلوات
 تجزئ من عشر صلوة من الغنائب تجزئ من غيرها وقيل تجزئ
 الصلوات الأربعة في كل يوم إلا في اليوم الأول ويجزئ كل
 في الأربعة في اليوم الثاني لأنه صلى الغنائب في اليوم الأول
 صلوات فلم يجزئه لعلة الغنائب وبعد ذلك كثرة الغنائب
 فسقط الترتيب والترتيب متى سقط لا يعود إلا بعد
 واقعه على القول الأول في التجديس وقال أنه يؤيد قوله
 من لا يثبت الغنائب القديمة في سببها الترتيب وقيل
 الإمام حسان الدين في تصريفه في فصل الذي فيه خلاف
 هذا انتهى ثم لا ينبغي أن يعود الأربع من اليوم الأول في
 الصورة الأولى والتجديس في اليوم الثاني في الثانية صحيحة
 يعود الغنائب الأربعة ولم يبق صلواتا ماله في ذلك
 لا يعود الترتيب بعد سقوطه بناءً على المسقطات السابقة
 من السبب والصحيح أي ضيق الوقت حقولاً يذكر بعد
 الأصل الوقتية ادع عليه فائتة لا يعود زوم الترتيب ولا
 تغدو الوقتية التي ترك ترتيبها بالنسبانية ولا الضيق
 حتى لو ضاق الوقت حكمت لوصلها في الثانية فالتوقيتية

۱۲

[illegible]

فانه لو تذكر الفائنة في خلال الوقتية فسد فرضه وصار في سلا
 عندها وفسدت اصلا عند محمد رحمه الله وزعمه ان يقضي
 الفائنة او لا ثم يعيد الوقتية لا يغلب الا وجهه على سبيلها
 وفيها عند محمد ولذلك قال حصر الدين الرضا في
 التفرقة في ان الصلاة فلا يمكن القول به في حيلها على ما
 وهو ما لو كان علمه ظهر في عصره فلا وصل الوقتية فاسيب
 بها ثم تذكرها بعد المغرب فلا يعيد المغرب وان كان مقتضى
 الشرطية ذلك ثم بعد دخول الوقت ليس له ان يقدم العين
 التي هي واغلام يعلمون انك لعمري وجوب السجدة والاعلم
 في ذلك ثم تذكر في وقت الظهر والوقت والاراد ان يفعله
 ثم استغلها انساه عنها ودخل وقت الوقت فصلى
 العت انما سبها لانه بعد فراغه منها تذكرها ليس عليه
 ان يعيد العين او وجه النسب ان السجدة لم يرب فتمت عليه
 فان قلت قد صحوا بعد الف وفيها وقتها
 الدهر بعد هذا الوقت والتعبير في ذلك فانه قبلها فهذا مقتضى
 ترجيح اطلاق ما في الجنب وهو ان التذكر في الصلاة الوقتية
 او بعد الف من غير ان يتسبب في دعوى ان وقتها قد مضى
 لغباريه على ما اذا لم يذكر الصلاة بعد الف منها قلت عدم
 في دعوى محذور من سخط وهو ضبط الوقت لا ان التفرقة
 بالنسبة ان بعد التذكر والذات والوقت متبع فسد غيره
 وهذا الذي نقله في محري النهر عن الدرر ان يقول في صورته
 وسنة الوقت بالانقاف وهذا ينبغي ان يقول في صورته
 ضبط الوقتية والذات كلام المحرر في حيلها في الوقت
 في خلال الوقتية فلا يلزمه انفسا دعوا بل يعيدها وكلام غيره
 يحمل على ما لو كان ضبط الوقت وهو يذكر انما يتيقن فقدم الوقتية

ولما فرغ منها ظهر سائر الوقت لصد ان يصل في الفائنة والاشهر
 بعد الوقتية فان الا اذا اضاف اليها في من الوقتية بحيث
 لا يسع الا إعادة الوقتية فسد فرضه وان يعيد في ان حصر
 الوقتية في خطها صوتا بعد وقتها في عدم فطمح
 مما ذكر ان يخرج الوقت ليشعر وقت الوقتية وانما صورته
 سعة الوقتية ان الله سبحانه وتعالى بقدرته المنهية
 مع علم المصلي بذلك فموضوع سائر المحتج ومسألة
 الدررية يختلف ففسنه وهذا لا يخرج من مقتضى ذلك وفي
 التحقيق ضبط الوقت ليس بمسقط حقيقته وانما
 قد مر ان وقتية عند المحرر في سبيلها فغلبت مع ذلك
 الترتيب كما صرح به في الخرج التبيين وينبغي ان يقال
 مثل ذلك في النسبة ان فعله هذا لا يسقط الترتيب بين
 فائنة ووقتية بضيق وقت او نسبه بعد الترتيب فما
 بعد تلك الوقتية وقد يقال ان المحرر في سبيلها الترتيب
 بالانظر الى هذه الوقتية لخاصة فلا ينافي في عبورته في وقتية
 اخري والله اعلم وفسنا ادا صلا الصلاة ثم في هذا صاحب
 النهر فصار فيه فسادا في موقوف وظلالته اصلها في
 محمد ومجته ان التعرعة عقدت للعرض فاذا بطلت الفرضية
 بطلت ولا يخفى ان الشارح والمات انما بها بعد ذلك
 حذفت الاما حيث يقول نفسا دعوا موقوف وابويكوف
 ومحمد يقول ان نفسا دعوا فاما مع ان الاما انما يقول
 وصفها الاصلها وقدره فسد ابو يوسف علم ذلك ومجته ما
 ان التعرعة عقدت لاصل الصلاة بوصف الفرضية فلو
 يكن من ضرورة دطلان الوصف دطلان الاصل كما في الحديث
 ولذا قال ابن الكمال بطلت فرضية الخمس لا اصلها لانه لا يلزم

من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلاة عندها خلافا لمحمد
وصحى الصلاة وضرورة الخلاف يظهر فيها لو فرضت قبل ان يخرج
من الصلاة انما استوفى من الحديث وهو من نسي صلاة فلم
يؤمر الا وهو مع الامام فليصل مع الامام فانما يؤمر من صلاته
فليصل الذي نسي في الصلاة فليصل مع الامام مع الامام يصل
جمعه على امام محمد حديث من النبي صلى الله عليه وسلم المأمور
الذي تذكر في سنة خلق الامام فان ذلك دليل على انهم انقلبوا
ولم يخرج الا في دليله لم يبلغه الحديث والامام خالفه السور
بترك الترتيب موقوف عند في حنيفة وعند
ما ان الذين عند محمد لم يصلوا مع فدا في وصف وعند
الذي يوجب فسد الوضوء فقط فسادا بما تأسوا فظن وجوب
الترتيب ولا قال في اجماع اطلاق الوضوء وتعليمه ويرشد الخ لانه
فان يخرج اجماعهم مع ما لا يوجب من ان عدم وجوب الاجابة
عند اذ لم يعلم من فاته الصلاة وجوب الترتيب وساد
هنا قد بدد واما في اجماع فاعلمنا عادة الكفاية ان لا يبعد
مكافئ بطلان صديق وعلمته في الفتح بان التعليم المذكور
ينقطع باطلاق الجواز عن عدم الوجوب او لا التمهيد في حل
انه نقل صاحب الجمل ان الفضا يكون موقوفا ان طهر
وجوب الترتيب والا فالنفس لا توجب عند في حنيفة والشايع
فيما اصاب احد الاجزاء فيقول لا فرق بين الامرين في العبادات
من التعميل بان السند فيكون بما عندك وقال في الحديث
المحمدي وانما يصح هذا على عموم في حق من قلدها منبهة
رحم الله واستغنى عن حنيفة وانما في تحقيقها حلها بطلان ولم

يستوفت احدا فهو صحيح فيها اذا ظن وجوب الترتيب واما
اذا لم يكن كذلك فهو صاه في حق من وجوب الترتيب ويخلو
الذي عن وجوب الترتيب وجد منه لا وجوب حنيفة
المصا وظننا معتبرا في قول الفاضل من جعل
فرضه الترتيب يطبق بالاعتبار في وقتها يستوفى الترتيب
انتهى في ان يترك وقصارت الفواتح الموقوف فسادها
مع بقاء سنة ستا صورية رجل فاته صلاة في فصل
الظهر الى ان المصنف لم يترك في ذلك في الفقهين من
اليوم الثاني كذا في اعني صلى الله عليه وسلم في صلاة
صحة في حق الصلاة في صلاة في صلاة في صلاة
مخرج وقت الصلاة التي سادسة الغزالي في وقت
صلاة التيمم فيها قلنا لا يخرج وقتها بطلوع الشمس قال
الذين لا يترك في صلاة فيها بطلوع الشمس في وقتها في ذلك
لانه صلو في تحقيق في حدك التيمم في صلاة في صلاة في صلاة
كالهداية والنهاية في الغزالي في صلاة في صلاة في صلاة
من ان انقلاب الكفاية في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
باعتبار وقتها في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
اذا خمس وخمسة عشر في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
على اداس صلو في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
لا يشترط في السادسة بطل ولا دخول وقتها ولذا قال
في الحديث فان كنت وصارت الفضا مع الغزالي في صلاة
ظهر وقتها ولا فلا انتهى في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
صبر في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
خاصة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
لاما م يوجب صحة المودعات في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة

وانت حينئذ الاولى ان يقلل يخرج وقت خاصتها حتى يساوية
غير المتروكة وهي تكون سابعة وانما يلي شرطا لها دخل
في هذا الشرط يخرج وقت الخاصة لانه لو ترك خرج يوم كما مثلناه
واذا دنا في صلواته يعني صلى الظهر والعصر والمغرب والمساء
التي هي الف الفانية وعالي وجوب الترتيب انما ثبت
لكن في المؤدة صحة بعد طلوع الشمس مع انه لم يدخل
وقت السادسة والاذنية الشرط ان يصح الخمس صيرورة
المؤدة سابعة وقت الخاصة التي هي السادسة الفواتية
الانهم ذكروا ذلك في السادسة التي هي سابعة الفواتية لتخصير
الفواتية سابعة يعني لانه شرط البتة ان ياتي فعلها هذا
فيما يخص الفواتية بعد طلوع الشمس فيخرج خزان وقت
الظهر في وجهه ويلزمه اعادة الخمس لاول قضي الع في قبل
طلوع الشمس فتزعمه اعادة الخمس اذا حصل الا اذا عاك
وجه الصحة فاعلم في سائر ما يدخل في مجرى قوله في الفواتية
لو شك في الفواتية لم يصح بعد الطهر في الايام لم يقبل في
انه لم يصح اعاد الطهر في الفواتية والا بان لم يقبل في
سائر ذلك فان قضي الفواتية المتروكة قبل خروج وقت الخاصة
عما صلاه مثلها لا يظهر صحتها في صحة فرضيتها بل يصبر
تفلا عندئذ يكون والا ما وصل الطهر في وقتها لم يزل
اصل الصلاة ولا يطل الاصل الا عند محمد فلا يثبت صلاتها
بغيره فيها عند خلاها من وجه وجوب عليه اعاد الطهر
الذي صلاه في وقتها جمعها فيها يعني على سبيل الفواتية صلاة
فصلها حسبا وهي خاصة بالمواصلة فاعلم في صحة نفيها
والا حجة التي سبقها وذلك ان تقول المصاحفة الخمس

5

على الصلاة من الموديان لصالح حسن فيها ولا ينبغي في
 كل من القوي فان خاصه القوي اذا قضى بعد ذلك
 الحائز من حوائجها من غير ان يتركها
 الحائز من حقوقه لم يتركها ولا يتركها
 ليس عليه التماسها وانما الخروج وقت الصلاة
 فيما قضى الفاتية ففعلها من غير ان يتركها
 من غير ان يتركها ولا يتركها
 وقت صلاة وقاديتها ففعلها من غير ان يتركها
 وقتها انما قلت هذا متفق في الخبر ان بعد وقتها
 لم يتركها ولم يتركها ففعلها من غير ان يتركها
 نعم رخصت وهو المتيقن اذا صلح في وقت الصبح فاني
 يوم رخصت صلاة الصبح وقبلها قبل طلوع الشمس فصدت
 الحائز من حقوقه ففعلها من غير ان يتركها
 المتروكة صحت الحائز من حقوقه ففعلها من غير ان يتركها
 انما هو خروج وقت الحائز من حقوقه ففعلها من غير ان يتركها
 ومن مات وعليه صلاة فائنة وكان قادرا على اداها
 ولو بالاجرة لم يتركها وانما كان قادرا على اداها
 فالاجرة لا يتركها الا بها وانما كان قادرا على اداها
 صلوات الله عليه بذكر زمانه في وقتها من غير ان يتركها
 الغضا واستدل في هذا القام على ذلك بقوله صلى الله
 عليه وسلم فان استطاع فانه احق بتبطل العذر منه وانما
 لو كان عليه صوم وما كان قلالا يقضيه وكان قادرا على اداها
 ففعلها من غير ان يتركها من غير ان يتركها
 قوله تعالى وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مسكين ففعلها من غير ان يتركها
 طعام المسكين فدية عن صوم اليوم وهو قضاء غيره متفق

في مقام الصلاة

لا يصح التماس عليه كافر فلا حصول لكن رجحان لا محذور
الله الا في الصلاة واستحسنها احتياطاً فلا سيما لان ما
ثبتت على غير القياس من غير علمه لا يقاس به من غير علمه
الرجحان عليه فضا الصيام او وصي تا يخرج الكفارة عنها فاذا ادى
عليه بوجهيته كجركي قال نعم اي لانه ورد النص بذلك
وكانت وصيته في عينة مقام ضله بنفخه وسئل يخرج
عنه الورث بغير وصيته فقلنا رجحان يجزئ اي لقيام
وارثه مقامه مع انه لم يوجد منه فعلم فلما علمت بالرجحان
وسئل اوصي بان يخرج كفارة عن صلاة عليه عجزه لم يشأ
الوصي الا رجحان يجزئ فنفخه بالرجحان لا يصح علمه ورد
النص بما وعدم صحة القياس من الالام فضا بمثل غير
الصقون ثبتت بالنص على خلاف القياس لانه عند الوصية
وجبت تنفيذها من ثلث المال كالموكل في وصاير الوصايا
واوصي بالكفارة وهي التي اختارتموها باستغفار الصلاة
وهذه الوصية واجبة او خلق ما لا فيما لو كانت عليه صلوات
من غير ارضى والواجبات فائنة في وجوده وكان يملكه
اذا ذلك فهو موات المسافر الرخص في الاقامة وقيل
الصحة ويرد بركا عدة لانه اختارتموها فليس عليها الوصية
بشيء لان وصيان في حقها الثمان في حق غيرهما ولا ينسأ
عذر في الا اذا فلا بد منه في القضاء وفي عليه الوصية
قد علمت من ذلك عدة ايام اخرجوا فطر بعد ربه بغير بدنه
حتى لم يبق الموت وان اطرطه بغيره فطره الوصية وان لم يترك
اياها اخلان التفسير منه لكن يرد له المنع باخراج الفدية
ففي عنه عليه اطرطه عن وقد لا يصلح لانه لم يوص
لا يكره الوصي الا اخرج عنه لانها عبادة ولا بد فيها من الاختيار

۱۰۰

فان لم يوصى بالشرط فسقط حتى يحكم الدنيا بعدد
 خلافاً حق الميراث فان الواجب فيه وصوله الى حقيقة الاثر
 لم يوصى بغيره حتى يتبين ان الميراث قد
 كسبه الحق بذلك ولو تبرع به احسب في حياته صحيح ولو تبرع
 بعده سقط حقوق الميراث وان لم يوصى به تبرع منه
 فلهه جازيماً كالعمال ورثة او ينفقوا او الوصي بالشرط
 ان ليس له التبرع بما لا يستحقه ولو تبرع به الميراث
 فهو قيد صفة التبرع بغير الاعتراف فصح الاحكام والشرط
 وانما لا ينفق بالاعتفاق فيه من ازام الولا المست بغير رضاه
 انتهى وفي نسخة الى ان الواجب على المست ان يوصى
 يعني ما علم ان لا ينفق الخلف عنه فان اوصى بما قبله
 بالشرط وترك بقية الثلث للورثة او تبرع به لتغيره فقد
 اخرج به ما وجب عليه انتهى يعطى عيالي بما انفقوا
 الى يعطى الورث او الوصي كل صلالة مفضضة او واجبة
 فانه او متفدية او مصلها او فاقلة سرعة فيها فاف
 ولم يقضها وقسمت ان الذي انما ورد للصوم والصلاة كالوصى
 فافضل ان لا يخرج للوصي وعنده كل صلالة يصوم يوم هو
 المصوم وقبل فدية جميع صلوات اليوم الاحد فدية صوم
 يوم يقضى صاع من بر او دقيق او سويق او صاع من اوسيه
 وفي الزبيب خلاف فقيل بصالحه وقيل بغيره وفيه ما لا يبر
 افضل عندنا لا سراً بعد حاجته المنيعة كالنطرة ولا حرام الور
 فيخرج عنه نصف صاع من زكاة من كل صلالة وفيه على عنده
 وفيه ما لم يملكه الذي انما لا يملك المصوم لا انه الاصل في
 ذلك فيخرج من صوم كل يوم صوم يومه ويبرئ به يقضى
 صاع من بر او دقيق او سويق او صاع من اوسيه

المات في ضها في الصلاة وانما يطوي من ثلث حانه فإذا لم يسجد
القنينة أو صلى ثلث ما لم تسجد من وعن عليه وفيها حاجز
الفرج وصيته لا يجوز لأن الوصية متاخرة عن الدين ولا يدرك
الدين بأجازه انتهى ولو صلى بطلت عمره وعن لا يدرك
فالوصية فاطلة لا تفرق أن كان الثلث لا ينفك عن طاعت جاز
وإن كان الزمها لم يجز انتهى والمراد لا ينبغي تغلبه الظن لأن
المخروط له عمر لا يدرك ذلك كما يدرك الثلث بخلافه لا ينبغي
فصله عن غير الثلثين ووجه هذا القول أن الثلث لا ينفك
بصلوات عمر تكون الوصية بحكم الثلث نفسها وليس لها رتبة
غلبة بخلاف ما إذا كان ينبغي أن يكون يدبرها فإن الوصية تنظر
لحالة قدرها بسبب جهالة قدر الصلوات فتأمل في ذلك فإنك
قدومت الغرض على غيرها وقال الشيخ الأحمدي وهل يجعل كفارة
الصلاة من الغرض بها يدل عن وفصل الصلاة أو من التوكل لا ينافي
لم يتحقق وإنما يدل عن الصلاة بحرفه بالصوم الغرض عليها
أنها تجعل من الغرض لمن تدمر كفارة الصوم الغرض عليها
والله أعلم وإنما فيه بذلك ما لا يخفى في ثلث ما لم حاله فيه
وستلحق حق التوكل بالثلثين فلا ينفذ قرع الحق التوكل الأمر التوكل
وعلى هذا دين صدقة الصلوة والنفقة الواجبة والخارج للزوجة
والنفقات المالية والوصية بالخروج والصدقة المنذورة والأشكال
المنذورة من صوم لمن الدين في السجدة قاله الكمال وغيره
ينادي وهو صلي عليه ويرثه حتى ما كان من الدين وصلي عليه
كل يوم بنصف صاع من ثلث ما لم ولو كان مرضا وقفا لا يجاز
ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه ويشتم الكفار المالكه لغاؤه
القطر روافضا وصوم رمضان وكفارة اليمين وما لم

المطوي

المطوي والقار ومن جنى في الحج بعد راء بعد من
لها روي عن سعد بن سعد أن التلوذ عن كل سجدة تسوق صاعا
في بطنه إذا كان في الدار روي في سجدة التلوذ في البيت
الراجح كما في التلوذ والله أعلم أنه لا يجب في التلوذ في البيت
ويوصى ما حكمه وجمعت عليه في سجدة في البيت لا يجب
حسب الوافي والتوصي غير الميت المدفون ولادته ولا أحد ينافي
الطبي لا تسقط عنه خمسة عشر سنة وقيل يخرج عنه اثنا عشر
في الغلام وسنة في الأنثى وهو لا يحيط بصلوات اليوم والليل
مع الوتر ست تسقط سنة واحدة على حسن من يتردد في
يوما وأقية الفاك وماتة وستون لها رتبا ألف صاعا وخمسة
أصع وكفارة صيام رمضان خمسة عشر صاعا فيكون حمله
ذلك ما بقي الصيام والصلوات ألف وخمسة وتسعين أصعا
فإذا زاد عليها احتياطا بسبب أنه ربما خافت منه سجدة تلوذ
أو صلاة منذورة أو واجبة أو صوم منذر عا زاد احتياطا
أو وحده نحو ما ينبغي صاع التلوذ من ذلك كان ولا يحسب
ذلك تقرب سعي غير الميت بعد خروجه ما قبل المبلغ فيس
يسلف من جملة أصح السنة الموحدة في بلغ بدفع ذلك التلوذ
ولو لم يترك ما لا يبلغ ذلك القدر إذا عجز التلوذ دفع ما أمكن
ذلك إلى القدر الذي يسهل الفقير للتوكل أو الوصي ثم يدفعه إلى
الفقير في حاله كذا في مال سائر في وقفا حقا لعلها السند
ذلك ما لم يحسب فدية من الفقير فافا بلغ مثلا
حسب في التلوذ التلوذ أو الوصي صاعا من مال الميت
و ما بعد على الفقير بذلك القدر وعمل في سائر الألف فافا التلوذ
الفقير وقبضه وترتيب ذلك المبلغ دينيا في سنة وهدى ذلك

الدين عوضا ازم الميت من فدية الوجاهات ولم يجد الصنف
يها حلفه الميت بل لم يثبت سببا لميتات الميت من سبب
يقول يستقر من وارثه نصف صاع من بر من ثمنه على سبيل التبرع
لا الوجوب ولا استحقاق من الورث ليسا بقصد حق ولو قد
ماد او دفع غير الورث مع ويدفعه للفقير بقصد استحقاق
ما وجب على الميت فستطعن الميت بقدر ثمنه حتى لا يثبت
يدفعه الفقير للورث حصته منه ويقضه الورث حتى يتم الريبة
وتملك ثم يدفعه الورث مرة اخرى الى الفقير بنية الاستحقاق
فستطعن الميت بقدر ثمنه الفقير للورث ويقضه
الورث ثم يدفعه الى الفقير بنية الاستحقاق بنية للورث هذا
من اراد ان يثبت في نفسه ما كان نظنه على الميت من صلاة
وصيام ونحوها ما زاد من الوجبات والوقوف قوله ثم وثق
واحدة على محذوف كالمعطوف قبلها اي ثمة الفقير للورث والورث
للفقير كاذقنا وشاريقوله مثلاله المستقر من عشرة اصبع
ووضهها الفقير بنية الاستحقاق سقطت بنية الفقير بقدر ثمنه
ونحوه في آخره واذا وصبه الفقير من ثمنه لورث ذلك الي
الورث ونحوه في هذه الاقسام اذ اراد فقيرنا الفقير
على الميت من الفدية مثلا عشرة الاف ريال فيجعله في نحو عشر
من الميت الذي ويدفعه لورثه او واحد من مائة عليه نحو
عشر الاف ريال بنية الاستحقاق من الميت وهذا استحقاق لغيره
له دفعه الاخر بنية الاستحقاق من دفعه الاخر كالميت ثم وثق
عن الميت ثم اذ دفعه الثاني دفعه الاخر كالميت ثم وثق
حتى تدفع ثمنه الفدية بنية الاستحقاق من فدية الورث
الميت الذي كان على الميت ثمانية ثم يدفعه العاشر الى الورث
صحة ثم يدفعه الورث الى احد من بنية الاستحقاق ثم وثق حتى

تخل الدورك بينهم حامية موقفة فعند ذلك تنقض الفدية
الحا طين وكل يقول الاخر وصفت هذه الدار فملاها
بالطينة فدان من الصلاة والصيام ونحوه الاخر
ثم اذ دفعها احد عند فقيرها ولم يدفعه واستثنى بها بقدر
الطينة والاولى بعد ذلك ووافيا لها بما
حضر بالمعطوف منها فنفسهم مستوفية فلا خلاف ان الميت
فمنه انتهى لا طين له ان اخذ الواحد في كفارة البيعة والظاهر
غيره من نفسه على المدعي طعام الكفارات فان اراد
الا حياط من حيث الكفارات فليس انما هو حق في نفسه
لا حياط له يكون عليه كفارة طهرا او صوم او قتل وتنبيه
ولو فرضنا انها اي الصلوات ونحوها الصيام ورثته ونحوه
الاجانب ما مرقه ولذا لو كان بغير امره لم يجز لنحوه صلي
الله عليه وسلم لا يصوم احد من احد لا يصلي احد من احد
ولكن يطمع منه في حال الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة وما
ورثه من قوله صلى الله عليه وسلم يصوم عنه وليه ونحوه
صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام عنه وليه ونحوه
كما في البرهان وغيره ما زاد ولا نأخذ بعبادة تدبته او يطالب
كل متحقق ان يهلكها ببدنه وسياق نعت العبادة الى ثلاث
في باب المعصية الفسح ان الصوم والصلاة عبادة تدبته
لا ينفذ النكاح فيها ولا ينفذ الحج والذبح قال بخلاف الحج لانه
وفي نسخة فانه اي لا يثبت النكاح لانه لم يرد من المال والكدن
فانما اعترض بذلك ولم يجز من المال ثم طعن عليه ونحوه
فقد عليه فميد دفعه الى من يجهل به نيا بنية عبادة طهرا
ولذا يستحق عن الميت الفدية لو حج وارثه عنه وادام يورث

[illegible]

5

الكل هو السجود وفي السجود ان تقارن الصلاة تقارن كما في ربيع
فان لا راحة طرفة العبد وتوافقها من حيث الله لا راحة
قل من يصنع سجدة صغيرة من سجدة لا يجوز له ان يركع سجدة
صلاة ركعة واحدة ثم يركع سجدة واحدة ثم يركع سجدة واحدة
صاحب السجدة عليه السلام سئل عن الرجل يركع سجدة واحدة
عن الصلاة في ركعة واحدة هل يجوز فقال لا وسئل ان يركع
عن السجدة الثانية هل يجب عليه العدة من السجود كما يجب
عليه من الصوم وهو في حال لا انتهى فيجب عليه ان يركع
بعدية الصلاة سجدة واحدة بالصوم فانه يجوز خراجها في ركعة
ولما الفرق بين الصلاة والصوم ان من عليه الصوم في كل
يوم لا في ركعة واحدة كما كان في السابق والسجدة الثانية في ركعة
واحدة ركعتين عارضا للمال من كل ركعة من الركعتين فصلت به
المركبة لتحقيق عجزه فاجراه ما قد يسهل في ركعة واحدة في ركعة
عاجزة في ركعة الصلاة في حال حياته وانما اطلق لانه
بعد الموت احتياطا فلا يجزئه قبله وفي الصوم يطل ما لا يجزئ
صحتها بعد موته فانه اذا قدر على الصيام بطل ما لا يجزئ
تأخير الموت وان وجبت مذكرة كما تقتضي على الموت
لغيره صلى الله عليه وسلم من فام عن صلاة فيها قبله صلى
اذا ذكرها حتى لو ركعها صلاتها بلا عذر يكون انما لا تقدر بعد
السعي على القيام وصوم من الزوج والولد اذا ظهر منه
يرضى وينبغي ان لا يحل وفي الخوف وهذا مما قبله اع
ما يتحقق الفقه من جلب نفع ودفع ضرر والنفق فقال
في الضمان الاستعمال بغير الكفاية ولو لم يركع في الصلاة
الا من غير وضوء وصلاة الصبي وصلاة الشيخ والمصلاة
التي روت فيها الاخبار انتهى على الاحكام وقد رويته عن الامام

الرهدي وسحقه القلاوة مرفوع على الاستدلال اذ انما ان لم يثبت
صلابته ما اذا انتزعت الحقائق عن التعبد بزمان واما المعنى فيجب
اداه في وقته ان كان معلنا في غير وقته لم يثبت وصفا
مرعقات لقوله تعالى فعدة من ايام اخر فاطلعا سبحانه ونفاه
والمعنى ان وقته خيرة كما تقدم وصفيق لا يثبت
الحا وسكون اللام نسبة الى الطول غير قياسية لانه ان كان يسميهم
وكان يعطى للطلبة ويقول ادعوا لوالدي فمدعون له فقال
ببركة جوده واعتقاده وشغفته ودرعا الطلبة لانه ما
قال من الحظ الا في من العلم وهو من الائمة عند العزير
ابن نهرين صالح المكي في البخاري وقية العامة في حلال
الوجوب في ذلك مصنف للالتجبي ويعذر في الجبر
حزني ابي محمد الاحكام الوجبة عليه من افتراض الصلاة
والزكاة والصوم والحج ونحوها مده جيله لعدم بلوغه
التي حقيقة بالسماح وتقدير بالشهر في جهير جهله
فلخطا في غير اسم من اذ اسلم هنا فلا يعذر
كما هو خذ من التعبد الا في وقت مقرر لا يصح ولا يصح
فلا تضاعفه خلافا في فترته التضا كما يزعم الا ان قلنا
دليل وجوب الصلوة تنافي ظاهر فلا يعذر في جهله وليس عنده
دليل على وجوب فخر الصلوة ونحوها في غير ذلك في الامداد
لان الخطا في ما يلزم بالعلم سواء كان في دار الدنيا او في دار الآخرة
ولا يحصل العلم حقيقة الا باخبار جبريل عليه السلام واداة القدر داو
العدالة عند الامام وعندهما باخبار جبريل عليه السلام وهو
كونه في دار السلام لا في دار الدنيا في دار الآخرة من
لم يعثر على علم به لان عدم العلم بتعبد وقته فلم يعذر به
وجعل على الحقا وبذلك يثبت العلم ودر ذلك بالآخرة جال صانع

والتوحيد لقيام دلائله فلا يعذر بلجهل فيه ويلزم قيام دلائله
لنقصه بحجاب الله تعالى عن علمه وبعينه ولا ريب في
لان العطف بها وقال في الخبر ان العلم كذا رجلان او رجل
وامرأان فذكر في الخبر ان علمه ان يعطى فافط فيه من وقت
اعلامه في الدرب كان او في دار السلام فاما كلفه في دار الدرب
رجل واحد فعليه القضاء فاما في دار السلام فاحق بحجبه
عند ابي حنيفة وفي رواية الحسن لا يلزم منه القضاء حتى يحجبه
رجلان مسلمان عدلان او رجل وامرأتان واما العلامة ففي
جواب المسبوط انما هي حجة في روي القصة او حجة في روي
ليست بشرط عدنها حقا احرار رجل فاشق وصبي وامرأة
او عند قلادة الصلاة انتهى كما لا يقضي بحجبه حاله حتى
ما فاته حال عقده كانه لا يقضي عليه حال عقده فافاته
حال جنونه ولا يعطيه او مريض مجنون لا يعمل فافاته في
تلك الحالة وزاد التقي على يوم وليلة بحر لا يقضي من وقت
ما فاته من الصيام والصلوة في غيرها منصوص على الظرفية
لفاته فافاته في حال ربه لا يحتاج به لانه كما لا يحتاج بام
حكام الاسلام في حال ربه ولا يقضي له في حاله فافاته قبله
اعداؤه ويطالب بوقته وصرح كلام الماتق والنا في ما ذكره
انه مطالب بالقضاء وعلته انما يرجع هناك بان انزل فيه
والعصية لا تزول بالردة ووقع في اصل انما رجعت اما قبلها
بحذف الالف فيكون المعنى انك لا تقضيها فافاته قبلها ولذا لا
قال اما ما ذكره في الرد فافاته في قضيه لانه معصية والردة لا
تتطلب المعاصي فافاته في الرد فافاته في الرد فافاته في الرد
فقال رد حطت برودة ولا يلزم منه بعد تحديده لالام ان
يقضيها اصلا واما قوله من اجابات فافاته في الرد فافاته في الرد

تسقط كما بسطه القسستاني في باب الرد وهو الظاهر كحديث
الخلاف في يوم قضاء ما ترك في الإسلام وإيما الخلاف في سقوط
القضاء في كل يومين الذين الذين من حقوق العباد **وهو**
صدي احتكام يومين بعد صلاة العتيم بعدد أصداء لصلاة العتيم
واستيقظ بعد العتيم فيه وضأ وحالات صلاته أول الوقت
وعتيم نافذة وخوطب بعده والوقت باق والنور لا يفسد طاب
وهذا فيما إذا بلغ بالناس ظاهراً فبغيرها اتفاقاً حيث بلغ قبل
الغروب أو لو بلغ ما حلت من الغروب في يومه ولم يدرك صلاة العتيم
ففي الغروب بعد ما لم يحن رآه عليه وضأ العتيم لأنه يجعل كونه
محتكما في أول يومه كالعدم فيمن باق تنفساً فقامت طهره
فلما بلغها في القضاء وإن انتهت بعد الغروب في الظهيرة
حكى عن محمد بن الحسن أنه قال أول ما علم في يومه حنفية هذه
المسألة وذلك أن دولون من مجلس الحنفية فقلت لهم
أيكم الحنفية فوضع أبو بكر في أصبعه على فمه وأشار إلي
أنه لمجلس الحنفية ثم أشار إلي أبو حنيفة فهاهون وكان
محمد بن الحسن أحسنهم ليكنه وذلك أن خلاصته فقال يا أبا حنيفة
ما تقول في خلاف أحكام الليل بعد ما حل العتيم هل يعيد العتيم
قال نعم فقام محمد وأخذ يلمسه وسأله في رواية من زنا المسجد
وأعاد العتيم وهو لم يمس أنه قضاهما من الفتنة فلما أبلغ أبو
حنيفة يعمل بصلته تزييس فقال إن هذا الصدي يصلح فقام
كأخا أنه في وقال بعضهم ليس عليه وضأ العتيم إلا على الدار
بعضاً فإلى ذلك أوقاته والفتنة على الوجوب أما لو لم ينته
قبل الغروب فبوجه مع بقا الوقت قبل أن يدرك العتيم في آخر
الوقت أو وضأه أن خرج الوقت اتفاقاً صلى في وجهه باليس

۱۰۰

[illegible]

في سائل شتى خلكنا ب وهو لا حوط وبه جزم في الفسخ
وكذا الصوة أي كما يحتاج إلى التبيين في الصلاة بحتاج إليها
ب
أول صوم عليه من رمضان لأول والثاني ولخص عليه
من رمضان الأول والثاني ولذلك قال في بيان الصلاة
يجوز ما لم يبين أنه حائز عن رمضان سنة فهو لا حاكم
في صحة الزبط قال في الامداد وصح في الصلاة أنه لا يفتقر
إلى التعمين فيلتزمه أن ينوب من الدين صيام غد فضا
عيا عليه من الشهرين وعليه معنى في الدين فضا ثلاثين
في آخر الكتاب وإن لم يكن من رمضان فلا يحتاج إلى التبيين
حتى كان عليه فضا يومين من رمضان واحد ففضته
يوميا ولم يعين حازن السبب في الصوم واحد وهو
شهر رجب الشهر وكان الواجب عليه الكمال العدد والسبب
في الصلاة مختلف وهو الوقت وبما يختلف السبب يختلف
الرجب فلا بد من التعمين كما في الصلاة قال في الزهد
وفي تحم الفتاوى إذا قضى العائنة ينسخه إذا لم يطعم غيره على
فصلانية فيقضيه في بيته لا في المسجد حتى لا يفتق الناس
على ذلك وقول لا يقضيه في المسجد باعتبار أن من كان
ما يكون في المسجد يظهر من الأقاليم في أخفاها حتى لو
صلاها في طرف المسجد حيث لا يرى أحد في ذلك فهو بخلاف
ما لو صلى في بيته عن صلاة التماس في المأطوق إلا خفا وعدم
الظهار وقول أن الصلاة يجب في المسجد هذا لا خفا واجب
أو مندوب وقول حازن الصلاة في الشهرين هذا لا خفا واجب
الأطراف عليه بغيره لأن الصلاة في الشهرين فضا ما مع
والظاهر أن يفتق الناس الصلاة في الشهرين فضا ما مع
الظاهر أن يفتق الناس الصلاة في الشهرين فضا ما مع

الظاهر المعصية معصية كحدث المعصية كل ما في سائر
الأعمال هرب وإن من الجوار أن يعمل الرجل بالليل عملا لم يصح
وقصة قاله في قوله لا
ربه ويصنع وكيف سئل الله تعالى في هذا الترتيب فلهذا
ولا تخلو عن صلاته لأن الصلاة في الليل لم يصح
وقتها معصية أي الشان فيه ذلك ولا فقد يكون لعدم ذلك
بظهر علمه أن الصلاة في الليل لم يصح في الليل
سترها عليك في الدنيا فأتاها سترها عليك التبريد لأن
المتجاهر بالمعصية عاص ومعتز في غير وقتها لمعصية
قال السيد حمد وروى عنه وجوب الأختار فلهذا
المعصية ما هو لنا خلو وجوبه في القضاء لمعصية
ولكن القضاء إذا كان على سبيل العائنة كان سببا لظهور
المعصية فلا يتعين وجوب أخفا القضاء إذا جهل ندب
ذلك والله أعلم ومنه في قضى العائنة أن فضاها بجاهة
وهي جهرية جهرية لا مضمرة بالقرآن وجبر كان منفردا
أفتقر في الوقت ويجاز في سرية خفا ولا إلا ما ظهر
ولو تدرأ في تطوعه لم يفسد تطوعه لأن الترتيب
عرف وجها في فرض خلاف القياس فلا يفتق به غيره
كل في محيط الترخي وفي الفتاوى العتائية الصبي إذا
بلغ وصلى صلاة في وقتها يصير صاحب ترتيب كالأمة إذا
بلغت ورأت ما يصحها فصب صاحب عادة بركة واحدة
وأما الترتيب في بعض أعمال الصلاة فليس بضرر عندنا لأن في
الخطبة حتى إن من أدرك الإمام ولا الصلاة فنام خلفه وأبى
المحدث فمقتله الإمام ثم انتدأ وتوضأ وعاد فغلبه الله
يقضي ولا سببه الإمام ثم انتدأ ثم ما إذا أدركه فلو تابع

الامام ولا تخم فاضي بعد تسليم الامام جاز عند علمائنا الصلاة
الامة الاولى مع الامام بعد الا فتلا ويحيى ويحيى ويحيى
الامة الثانية فادي ولا الامة الثالثة قبل ان يودي الاوب
نقض في اول بعد تسليم الامام جاز عند علمائنا في شرح
الطحاوي ونوان مصلح كجعة تذكر عليه العرفان كان
محض لا وقطعها واستقل بالحق فمقتد الجمعية ولا يفتي
الوقت فمقتد محض رحم الله يفتي الجمعية ويحكم في
نقض الطهر وعند محض الجمعية ولو كان محض انه اذا
الامام لا يفتي مع الامام فانه يستقل بما اجازوا وان كان
محض اذا قطع الجماعة وانقطع بالجماعة الوقت الجماعة
اجازا يصلي في غير الجماعة من رجل في صلاة ولا
بدرها ويمنعه تحريمه على يمينه صلاة يمينه عند
ظهيرية قال العقبه وبه تأخذنا رخصة وفيه صلاة
من يومى ولا يدري اي صلاتي اعا وصلاة يميني وعلى
هذا نقيا من تحريم ثلاث صلوات من ثلاثة ايام وخمس
من خمس وثلاث الظهر والعصر من يومى ولا يدري ايها
ترك ولا تخم فانه يكون له رأي بيمينهما ادبا ولا ضرورة
اخرى عندنا حنفية رحمه الله ان يمينه مراعاة التيسر
بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات وفالات
نا موالا فالتحريم يستقط عنه الترتيب بغيره فلا يميز الا اذا
مرت في كل واحد من الصلوات فاد بدلتا الظهر والعصر
كان افضل وان بدلتا العصر والظهر بالظهر والعصر بالظهر
مصلح لمصلح ان تذكر له سجدة واحدة ولا يدري اي
من صلاة الظهر والعصر التي هو في حاله يحكي وان لم يفتي

تخذه على يمين يمين مصر وسجدة واحدة لاحتمال انه
تذكر من الفقرة يتشهد ثم يسجد للسجدة ثم يسجد للظهر
احتياطاً من مصر من ميعاد حتى لا يفتي في سجدة واحدة
امراة تركت صلاة الحاضنة وصبرته رطله فمقتد الجماعة
قال لا يجوز ترك رخصة وفي وقتها ولا يفتي في سجدة واحدة
صلى خمس صلوات لانه لم يفتي في اولها من حديث
الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه بعد الفجر والظهر
اختصاصا ولو تركه ترك الفقرة في ركعة واحدة ولا يدري
من ان صلاة تركها فقلما بعد صلاة الفجر والظهر وتكون
ترك الفقرة في ركعتي بعد صلاة الفجر والظهر ولو ترك
انه ترك الفقرة في ركعة ركعتي بعد صلاة الظهر والعصر
ولا بعد الفجر ولو ترك المغرب لنا في المخطا ترك الصلاة عدا
لا يتقبلها في الكافي في باب فضا الغوايت
قال في المخطا فمقتد من ذلك الصلاة نظرا وضحاها وقتها
فيما يكون جازبا لغيرها فمقتد من ذلك الصلاة نظرا وضحاها وقتها
يعني ضاحه السجود في السجود واغترض بان السجود
ليس حكا وانما الحكم وجوب واجتنب بان هناك مضاعفا
مقدرا وجوب سجود السجود فالفضا المقدر هو الحكم
وقال السيد محمد وفيه انه لا يدفع الايراد الا اذا كان التعبر
باب وجوب السجود والمقتد في هذا ان الوجوب مضاعف
الى السجود ولو قال من ضاحه الفضا الى سببه كان اوضح
فمقتد في ذلك التعبر الى ضاحه حب العناية والبناء
والبحر الزهراء من ضاحه الحكم الى سببه ولا اصل في هذا فاق
لان الضاحه فلا اختصاصا وجوب وجوب الاختصاصا

السبب بالمسبب كذا في المستصفي والاصل ان الشيء اذا اضمحل لم
ينجذبه في الحظا فاستطافا لا اذا زاد التلويح على خلافه
لصدقة النظر وجهه الاسلام كما في العناية وفيه في لغويته
يعني انما عفت قضا الفلاني بسخو السهو وكونه لا اوجب
ان يقول واذا في الغوات به لا يترك في حذر من سهو السهو
وقضا الفلاني لا صلاح ما فات فقط الفلاني احلا ح
ما فات كله وسهو السهو احلا ح ما فات بعضه مما لا
يؤدي اليه الا فدا فكان جبر الاول الزم وقضه عليه واخر هذا
لضعفه عنه ولا نه ذل لا او القضا في الزمن والتهديد
ذلك محير لقضه بسحو السهو وكونه لا اوجب
والنسيان واحد عند الفقهاء ان نظره في حكمه وحكمه في
واحد فنيبت الوجوب في الشك كما بان في خلاب وادرك
التخيرات لا فرق في اللفظ بين السهو والنسيان وهو عدم
الاستحضار في وقت الحاضر وفيه في السهو والسيان
عزوب الشيء عن النسيان بعد حضوره والسهو فيكون
عما كان لا نسيان عاياه وعما لا يكون عاياه وفي حكمه
السهو المنعلة عن العلم في نفسه له ما في نفسه والنسيان
زوال العلم وقال في الفرق ان السهو زوال العلم عن
الذكر مع بقاء شيء في الحافظة والنسيان زوال العلم عما
يجتاح في حيزه الى سبب حديد وقيل ان النسيان عدم
ذكر ما كان مذكورا في الذاكرة غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن
مذكورا وهذا هو الحق ما فيهما من السهو وعلمه في النسيان
اخرى علمه وقال في النسيان وفيه في سببها بان النسيان
اذا تذكرته تذكره السهو غفلة في النسيان وفي امرين
احدهما على اخرج في شرح النظر له تقديمي وقال الشيخ راجي

وظاهر ما نقله في المعنى عن السراج الجليل انك يا مسيبا
نسيان السهو لا يوجب غفلة ولا خلاف ما هو عليه في
حيزه في النسيان غفلة احتال في غير جبر السهو
على اخرج السهو غفلة والنسيان زوال العلم عن
بعد حضوره وفيه في ذلك كله واحذرك وجوب السهو
وليه لا يظهر في الجبر تصويره وان فهم من عبارته
قال وما الفرق بان السهو ما ذهب من الخلية وفيه في
الحافظة والنسيان ما ذهب منها في الغفلة لا ينسج
الساخنة التي في حيزه في النسيان
على ان النسيان مستطاف لا يمتطاف وفيه في ذلك ما يور
او قيل في سببه وسواء كان في حيزه الله تعالى وحجوف
النسيان وما فوقه تعالى لا تؤخذ في سببه والخطا في
فلان من ثلاثة وجوه احسن ان النسيان
منه ما يندرج فيه ومنه ما لا يندرج فيه وما في نفسه
واخر الله الى الله في حيزه هو في حيزه عند غفلة كان يلزمه
المادة التي في الله في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
نسيانها في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
ذلك نسيانها في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
معذرة في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
والا كما ان ذلك طبع غفلة في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
ان ذلك النسيان في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
غالب القرآن وروايت النسيان في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
الباب من وجوه الاول في السبب وفي حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

سواء كانت السجدة دخول في الصلاة أو لم تكن فصلا من الصلاة
وعند الامام النخعي رحمه الله قبله فيها وقد صرح النخعي
صريحه في عدم جواز سجدة في الصلاة
فقد اختلفت رايان في قولهم في سجدة في الصلاة
انها لله عليه وسلم قال لا تسجدوا في الصلاة
وفي البخاري في باب التوجه نحو القبلة من فروع اذا شاع الحمد
في صلاة فليست الصلوة فليست عليه في سجدة سجدة
فهذا شريعته عام ولا يقبل احد ما لا يدين بسجدة سجدة
وعن زيادة ونقص وهذا الخلاف في الاولوية في سجدة في الصلاة
من سجدة في الصلاة والاشهر ان لو كان الامام يركع سجدة
السهو فليست الصلاة بالسلام قال بعضهم في الصلاة
لان حصة الصلاة باقية فيترك رايا يبرأ الامام فليست
للمتأخرين ولا يتابعونه ولو تابعوا لم يبرأ الامام عليه السلام
وكانه القول الاول مني على ظاهر الرواية والى في غير هذا
كما لا يخفى وعلى هذا في الهداية لكونه بعد السلام سجدة السهو
فما لا يترك فيها سجدة السلام حتى لو سجد الامام لم يتركها
في غاية البياه السهو عن السلام فانه لا يبرأ من سجدة
يلزمه سجدة السهو فيما سجد الامام وصورة الاستسقاء
وصاحب التخصيص فما اذا بقى عدد على من انه لم يركع
السلام فانه لم يركع السهو ولو لم يركع سجدة السهو لا يترك
لو سجد في سجدة السهو فانه لا يبرأ من سجدة السهو
وحكي عن الحسن بن الحسن قال لا يدخل في الصلاة الا في سجدة
فقالوا عليه السلام فذلك يهدى به السالكين فقال محمد بن حماد
الله اني اقول انما يهدى به من لا يركع في سجدة في الصلاة
فقالوا فقال فان تقول فيكون ارب في سجدة السهو فليست
فقالوا فقال فان تقول فيكون ارب في سجدة السهو فليست

الترك واجبا وقادية السجود بشرائط الصلاة وان لا يسلم من ذكر
ركعا وان لا يهل عليه ما يحسب سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
من سجدة ان يسلم في سجدة والارب في سجدة وهو سجدة النقصان
وترسيم الشيطان ورضي عنهما في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
والسادس في هيبته وهو سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
وهو سجدة السلام والثامن في صفته وهو سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
الارب والاربع الطرف المخرج الى سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
فانه سجدة الاحتمال في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
ظرفه في سجدة ان ذلك المخرج هو المخرج في سجدة
سجدة النقصان وهو سجدة النقصان في سجدة وهو سجدة النقصان
ما لا يتكلم فيه والاحتمال المخرج في سجدة وهو سجدة النقصان
عبارة الشارح في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
اله قوله قبل ذلك والسنة والنسبة واحد عند الفقهاء من حيث
المعقبة وليس كذلك انتهى يجب لو انه فوجاه عن النبي صلى
الله عليه وسلم من سجد في الصلاة فليست سجدة في سجدة
ظاهر الرواية ولانه في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
واجب وذكر القدوري في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
الموجب لانها في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
كالسجدة في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
من الامام في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
انما هي في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
لان اصل الخبر من حسن الحسن في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان
في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان في سجدة وهو سجدة النقصان
لانه في سجدة في سجدة وهو سجدة النقصان في سجدة وهو سجدة النقصان

سجدة

[illegible]

五

التي تفرغ على من قال انه يسلم تسليمة واحدة سواء كانت
 عليه كسنة او ثلثا او خمسة او الى تسليمة سقطت عليه الحمد
 نفعه في امره من ظهوره زكاه وعلمه في ليله من قوله الكلام
 زكاه اشهر رحمتي ويكون ان يقال ان من قال انه يسلم تسليمة
 واحدة يعني هو الاول فيه فلا يسقط بالسلام الثاني الحمد
 لانه ليس من كلام الناس بل هو من اذا قال صلاته وخوفه
 زكاه قال انه يسقط به الحمد لان الثانية ما بغية صحت
 الدنيا فيدفع طهره الصلاة وضوءا يؤدى في حرمها فيسقط
 ويتفرغ النعمى في صلاته فتعني كبر مقتضاها الاجادة التي
 زكاه لان التسليمة الاولى تسحق التحليل والتجسس زكاه
 للمخنة فقط التي تحية التوجه لان التحليل لا تسقط ههنا سقط
 معنى التحية عن الاسلام لانه تطوع لا حرم فكما مضى ان النبي
 عينا ولو فعله فاعايطهم الاحرم ومنه على مسلم في الكافي وغيره
 ولو سجد لمسلم فقال السلام جاء هو ظاهره والاولى انه تنزه
 عما سخطه في الحرم اطلاق الفقيه الذي الكشي في الخرائج
 الداركة لان الخلاف في الاولوية فلا يبعد لانه لو دعا تنكر وتكر
 حدود الحرم خلافا لاجماع ورؤيته بضمها لانه لا يجوز له
 وبعد ذلك في الخط وعنده ذلك بعد فله اي قبل السلام
 في التسليمة لا يندى في التفصيص ان لم يسمع وتجد بعد
 اي السلام في الزيادة اي فيما زاد في الصلاة كما لو قال الفاتحة
 مرتين او سجدا فلا يندى في غير الخط في تعني ضيق الذهب
 التاثير يكون في السلام بالفتح في اي بالتفصيص والذال اي
 كونه بعد السلام بالذال اي بالزيادة والزوم اي كسوف
 عما لو كان غيرها في مجلسها ورون الرشيد فغيره والمذكور في
 كسوف الى كسوفه ان اذا سقطت سوا من زكاه وتسليمة سجد

[illegible]

17

[illegible]

مسقط عند مسجد السهومي

الشمس فيه لا يستطاع عليه من سجود السجود بالسجود
وقد قالوا في الاحتياط ومنه التقضا لو كان في صلاة العشاء من سجود
تغيرت الشمس قال فقوله في التقضا لا يستطاع عليه من سجود السجود
ان الاوقات الثلاثة تستقطب في القضا وسائر الصلاة وطول
الشمس تستقطب في القضا والتغير في القضا لا يستطاع عليه من سجود
عن الدورية التفرع يستقطب اذا حركت عقب السلام من فائنه
او حاضرة تحركت عن الكراهة وفي القنية لو صلى العشاء عليه
سجودا حضرت الشمس لا يسجد للسجود وعلى في البداية
بان السجدة تحجب التقضا ان تمكن في محرم القضا وقد وجبت
كل صلاة فلا تقضى بالنافس قال في السجود في الجمعة حتى
خرج وقتها فانه يستقطب السجود او وجب منه بعد السلام قبل
السجود ما ينقطع البناء القهقهة والكلام وتمهد للحدوث
في سجود السجود والسجود لا يعمد في السجود يسجد
الحجبة الصلاة وقد فاتت شرطها بطول الشمس
في السجود مثله خروج وقت الجمعة والعبد ولا اذا وجد
ما ينقطع البناء والله تعالى اعلم وفيه وتبقى الصلاة فاقصه
لعدم الجوع ما لم يات احادها تحركت العادة في القنية
برمز السجود لا يعمد تطوع بعينين وسهرى نغري عليه ريشي
سجد السجود في ذلك لان البناء القفل يصير صلاة واحدة
مخلافه في البناء القفل على فرض فانه طوره ومع ذلك انصف
ليكونه في القية الحكي في ذلك العرض الذي يريد بناء القفل عليه
لا يسجد في السجود القضا ما لم يعمد في ثقله سجود ووجهه
ان من سهرى في صلاة لا يسجد في صلاة اخرى والفرع الذي
وقع فيه السجود غير القفل ما لم يعمد عليه الذي يريد ان يسجد
بعد كل قلم يكن محلا للسجود وفيه في السجود ثلاثة اقوال

فصل في بيان حكم الصلاة في السفر والجمعة
والأصل في الصلاة في السفر والجمعة
أنه يجب في كل وقت من الأوقات
والأصل في الصلاة في السفر والجمعة
أنه يجب في كل وقت من الأوقات
والأصل في الصلاة في السفر والجمعة
أنه يجب في كل وقت من الأوقات

المبدئي يلى ونقل صاحب الجرح الخلاف في تكبير القنوت
فانه يستحب تكبيرا او بعضهما من غير خلاف ولا يخفى انه تقدم
للمشايخ والافاضة في صفة الصلاة عند الجاهل في قراءة الفاتحة
فان تركها في حديثي الاوليين وفيها سوا قرائها في حديثي الاولين
او تركها في حديثي الاوليين او تركها في حديثي الاولين
حكم الكل سوا ذلك اما ما وسفرا وعين الحق انه يستحب ترك
اية منها وان تركها في حديثي الاوليين كان في الغرض وان كان
في التواتر والنقل وجب عليه لو جوبها في كل واحد منهما ان
تركها في الاوليين لا يقتضيها في الاخيرين ولا في التواتر
في ظاهر الرواية بخلاف السورة وفيما انفرد ولو تركها في الاوليين
يجب عليه السجود بخلاف ما لو طاعها بعد السجدة وادركها
في الاخيرين كذا في التبيين وفيما انفرد في حديثي الاوليين
كقائمه مرتين كما في الظاهرية ولو تركها في حديثي الاوليين
لا يفرق السجود وهو لا يفرقها من سجودها في الفاتحة وقد
تقدم ان المذهب في ذلك آيات قصار لرواية طويلة فلم يبق
نسخا مع الفاتحة او في اية قصيرة من سجودها في الفاتحة
وظاهرها انه لو صحت الفاتحة انتهى نصيرتي وترك اية فانه
لا يفرق عليه لان الكثرة حكم الكل كما في التمام في كل واحد
وجوب الفاتحة في الاختلاف بين العلماء برتبة التي في
الظاهرية يترك الفاتحة وينتهي مخيرا كما شاعها في تركها في
وارثه فلا يأتى فعلية سجود السجود والمخطوط في تركها في
فقد هاهنا قبل السجود وعاد في رواها وكذا في ترك الفاتحة في رواها
فقال السجود عاد وقرأها وبعد السجود لا نها مع وضعا كما في رواها
بخلاف ما لو ترك القنوت في الركعة فانه لا يعيد وسبقنا في ذلك

فانه يمدد ركعة لا تقاضيه وفي الخلاصة وسجد السجود فيها
الركعة الاولى والركعة الثانية وقد تقدم في ذلك جاتا لبعض
تقدم الفاتحة على السجود والله يجيب ان يكون سجود
سجود الفاتحة فكذا المذهب بالسجود في ركعة واحدة فالفاتحة
في ركعة السجود وسجد السجود وان كان في ركعة واحدة
كذا في حديثي وفيه في الفاتحة فليكون مقدار ركعة واحدة
ركب ولو قرأ في ركعة واحدة وسجد في ركعة واحدة وسجد في ركعة واحدة
هذا اذا بدأ بقراءة سورة بالشهاد وان بدأ بالشهاد ثم بالقراءة
فلا يسجد عليه كما في مخطط الحسبي ولو لم يقرأ شيئا من القرآن
في السجدة الثانية في ركعة واحدة وسجد في ركعة واحدة وسجد في ركعة واحدة
ان كان سجود الفاتحة وان كان ساجدا ههنا كان عليه سجود
السجود عليه الافتدائية وفي الركعة الثانية في الركعة الثانية في الركعة الثانية
السجود وسجد في ركعة واحدة وسجد في ركعة واحدة وسجد في ركعة واحدة
سجود السجود لانه تارك للوصل وهو واجب والاول خطئا
في الترخاينة اذا اراد ان يقرأ في صلته سورة فاخطأ فقرأ
سورة اخبرها لا يسجد عليه خاتمة ومنها نصيرتي القراءة في
الاوليين فلو قرأ في ركعة واحدة في حديثي الاوليين ساجدا ههنا
سجود السجود وهو خاتمة في الفاتحة في التواتر والنقل فلا يفرق
القراءة في الكل واختلاف في رواته في الحديث صلحها في ركعة واحدة
عن الاوليين في الركعة الثانية وانما اذا كان الفرض هو القراءة في
ركعتي غير عيني وقال غير انه قضاء استلزام السجود صفة
اقتضا المساجد في الركعة الثانية في الركعة الثانية في الركعة الثانية
النصف الاول ولو كانت في الاخيرين الجواز لانه كان وقتها
المعترض بالركعة في ركعة واحدة فلما لم يجز علم انها وضعت
وان لا يخبر في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

ادراكها في الصلاة سجدة واحدة وسجدتين ترك الترتيب
فذكرها في آخر الصلاة سجدة واحدة وسجدتين ترك الترتيب
فيه وليس عليه إعادة ما قبلها وكذا الوقوف للركوع على الأرض
السجود والركوع لا يجزئ بالركوع في سجدة واحدة بعد الركعة
وقد تقدم ان في غير سجدة الثلاث ركعة وانما ان حرم في
التحسين بعدم الوجوب لان سجدة الثلاث وليس بوجوب علي
في الصلاة غيرها احد الا كان وهو الطائفة في الركوع والسجود
وقد اختلف في وجوبه وسنينة والمذهب الوجوب وزعم السجود
تركها هيا وصح في المذبح ولا يصح الصلاة لتركه في سجدة
عنده ولترك الركعة ساهيا بان الخطأ في الركوع ساهيا
في الخاتمة ان عليه السجود عند في سجدة واحدة وسجدتين
الاول وكذا في سجدة واحدة وسجدتين في الركوع والركعة
يسجد ليس بوجوبها ساهيا ومنها الشبهة في تركه في الركعة
الاولى والاخرة سجدة واحدة وسجدتين في الركعة
وظاهر لا بد لانه ذكر في حد منصوص فترك سجدة ترك كله
ولو ترك الشبهة في القيام ان كان في الركعة الاولى لا يتركه شيء
وان كان في الركعة الثانية اختلف المصنف في تركه في الركعة
لا يجب لكل في الظاهر تركه ولو تركه في قيامه في الركعة الثانية
لا يتركه عليه وبعد ما ذكره سجدة السجود في الركعة الاولى
بعد الفاتحة محل قراءة السجدة فأتت به في سجدة واحدة وسجدتين
وقيل ان محل الشبهة في الركعة الاولى في الركعة الثانية لا يتركه
الركعة في سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
فمنه السجود في الركعة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
فمنه السجود في الركعة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة

في التبيين وانما في قراءة الشبهة حتى سلم ثم تذكر عاد
وتسجد عليه السجود في قول اني جميعه وان يترك
لا بد من سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
حنا في سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
يوجب سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
انه خرج من الصلاة تركه في الركعة الاولى في الركعة
اخره حال تركه في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة
احاده بنا غيره وقد مر في صفة الصلاة ان الوجوب في الركعة
الاولى في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة
موقر ولا يسجد لان تركه في الركعة الاولى في الركعة
باق في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة
وعامة المنهج عليه لا في معنى تركه في الركعة الاولى في الركعة
ومنها القنوت وقد مر انه لا يجزئ به عا وانه لا يسجد به
لو ترك سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
سنة عند سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
المعقوب في القنوت تركه في الركعة الاولى في الركعة
او غيرها فتركه بعد ما ذكر في الركعة الاولى في الركعة
سجد الى محل سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
الثلاثه وعلمها فتركها في الركعة الاولى في الركعة
يخطئ لها ثم يعود الى سجدة واحدة وسجدتين في الركعة الاولى في الركعة
وجزئ في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة
وتنقل في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة
المعقوب قال في البداية ان تركه في الركعة الاولى في الركعة
او تركها في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة

ان الامام اذا سمي عن التكميرات حتي كبر فانه يعي الى القيام
الا انه اذا سمي عن حقيقة الاداء لا يعي به
اذا ادرك الامام في الروع فانه ياتي بالتكميرات في الروع لا يوحى
عن حقيقة فعله في التكمير انما هي من الحق في نفسه
الانما هي من صلاة العبد فيجب كونه في الصلاة في نفسه لا يوحى
في قدسها وفي البدايع وفي التكمير في الصلاة في نفسه لا يوحى
عليه لانه لم يترك واجبات وصحبات الصلاة وفيها جهل بالواجبات
فيما يحركها في وقت رطلها فيما عاقت فيه واختلفت الروايات
في المقدور ولا يصح فيه ما يجوز به الصلاة في الوجهين لان
التسليم من غير الصلاة لا يمكن الاختيار عنه وعن التكمير
يمكن وان تصح به الصلاة لغيره لان ذلك عند الله واحد
وشتمها ثلاث ايات وهذا حق لا عام دون المنزلات
الامر والحققة من خصائص الجاعة لئلا يلهي في ذلك
الخاصة ان ظاهره في رواية وجوب سجود السجود على الامام اذا
جر فيها مخالفة او مخالفة فيما يجزئ فذلك اولى وراي في
الطهنية والذخيرة في الصلاة عليه عنها وسجل لا يجهل
الحكم في الصلاة في النوازل في النوازل في الصلاة عليه
ان الامر اذا عاقت في سجود الامام بلزوم سجود السجود
انما هو من عاقت في وجوب الصلاة عليه وهو في الصلاة
وهو الصحيح في الصلاة عليه في الصلاة عليه وهو في الصلاة
ليس يلزم عليه في الصلاة عليه اذا جر فيها مخالفة به في سجود
السجود في الصلاة عليه في الصلاة عليه في الصلاة عليه
ما يتعلق به وجوب الصلاة عليه في الصلاة عليه
اصح انما هي فتد اختلاف في جميع عاقت في الصلاة عليه
السجود عن ظاهره في الصلاة عليه في الصلاة عليه

۱۲

[illegible]

العود والضعفه قال السارح قيل فكذا يصيغه الترخي وكذا ضعفه
 عذر لا عند التقاضي اي سحر ابي سحر عتار عار وقطع وليس
 المعنى ان سحر العذر لانه كعذر في ذلك للونه عند الاكثه
 يسجد لله في سبع من الوجوه لوقربها وزاد في الجوهف عند
 الزاهدي في كتابه فصفه المسنة خاصة وهي ما تترك والامانة
 عند احد ما ترك التعمدة الاولى للاختلاف في وجوبها بل طلق ليدبر
 من ان يخنا علم باسم المسنة وثانيها صلاته فيه اي في التعمود
 الاول الذي صلى الله عليه وسلم يعني فيه لم صلى على النبي صلى
 الله عليه وسلم في القعر في الاول فمما سجد له في الثاني فاختاره
 عند ابي سحره عن ابن يعنى فحسب سحر السهر بل يلزم منه
 من تأخير الركوع والوجوب فقله فانه نوع سهر فيهم يثبت
 السهر في ترك واجب عند قيام السهر لانه لو ثبت في صلاته
 ففقد سحره يستغفر فلا يحل ما يدرك في تركه من هذه الصلاة
 او في صلاة قبلها وكذا عبي وجزي اما ان طالع ففقد بان كان متدرا
 ما يعلم ان يؤذي فيه من ان كان الصلاة او لم يطرف له لم
 يطل فلا سهر عليه سوا كان تغدره بسبب تركه في هذه الصلاة
 او غيرهما لان الفكر التخليص لا علمه لا جبر له عند ذلك عسوا
 دفعه الكرج وان طالع تغدره فانه في غير هذه الصلاة فلا
 سهر عليه وان كان فيه تغدره السهر استحقاقا لانه لا كان
 عن اوقاتهما فثبت التقصير فيها بخلاف ما اذا لم يكن في صلاة
 اخرى وهو في هذه الصلاة لان الوجوب للسهر في هذه الصلاة
 سهر هذه الصلاة لا سهر صلاة اخرى كذا في التاوي في النسخة
 هذا ان كان التغدر عنه مع التسليم ما اذا كان يسجد ويقرأ
 ويتغافل لا سحر عليه وفي الظاهر يتبعه ولو سجد للمذبح فغضب

[illegible]

[illegible]

35

[illegible]

وجوبه في وجوب سجود السجود بالبر صلي على محمد ولا يخالف هذا
 سبحانه الله ويحمده كما في السجدة حمد قال في اللغو وقال الحرون
 لا يجب حتى يتقبل ويعلل محمد في الآخرة في وقال الشيخ غير
 موجب للسجود ولو لم يوافق الصلاة بمعنى البر صلية كلها في
 الصلاة وجب في بعض صلواتنا كما في الصلاة واستقيم
 محمد السجود لاجل الصلاة عليه صلي الله عليه وسلم كما في الحديث
 ونعم ما قاله روح الله رحمه الله في المطر في الصلاة على
 قوله انه يبيح قولك لا ملاما ما يجب السجود لتأخير الفرض
 وهو القيام وذلك عن غير اتصال فصل صلاة أو غيره فلا وجوب
 من حيث التأخير على التأخير صلي الله عليه وسلم وقد ذكر في المناقب
 ان ابا خنيفة رحمه الله رأى النبي صلي الله عليه وسلم في المنام
 فقال ليول وجهت علي من صلي على سجدوا له وهو في حاج
 يكون صلي عليك ساجدا فاستحسنه منه كما في الخبر الذي
 فيما ينفذ الامامة وعلمه لكل صلي في الاصح ولا يخفى انقلاب
 التقيد في الكاين ولعله من ثلثا سجد و صلي العباد في البر
 فيما يخاف في كل صلي في الاصح وعلمه الامام اذا سجد في البر
 ولا يقال في البر فاذا خافت لم يفرح بما سجد فيه ولا عليه
 وان جهر فمخافت فيه فقد خلت الخوف في خفية في ظاهر
 الآية ان المخافة غير واجبة عليه وقد ذكر ذلك في الترخاينة
 عن الخطوط ولذا في الضرورة وشروط البداية كالتأخير والكفاية في الغاية
 والبرايه وصرحوا بان وجوب السجود على اذ جهر فمخافت
 رواية المودود جعل في البداية وجوب رواية الاصل قال هو
 الصهر ترمي وقال في الخبر ينبغي عليه السجود عن ظاهر الآية
 قال الشيخ نعم ما يجب السجود في الاصح بعد رواية لاجل وجوب

[illegible]

الصلاة على اختلاف النسخ وهذا صحيح انتهى وصححه القسطنطيني
 ايضا فقد خلق من نسخته نسخة اخرى فاعادها من جديد
 عن ظاهر الرواية قال في المحرر وانما عنوانه على اوله تعالى احب
 الهدي وانا انحب من شيعته من الرجال يعني خلقه عن ظاهر
 الرواية الذي هو منزلة نص صاحب المذهب الموحى هو كما لا ريب
 الشاذ عنه والله اعلم وقول الشافعي ولا يغيب عن كل الرجال
 كلها حب الهدي والريعي وابن الهيثم حيث عدلوا عن ظاهر
 الرواية لما فيه من الحجج وصحح الرواية الاخرى للشهاب على الالة
 ولم يرد رده ولا قال القسطنطيني ويحبهم يعني فذلكم الذين
 فيه سنة وقال في شرح المنية والصحة ظاهر الرواية وشيخ القسطنطيني
 بما يجوز به الصلاة من غير تفرقة لان القليل من غير موضع
 المخالفة عفو ايضا لما في حديث الافتادة عند الصديقي انه
 صلى الله عليه وسلم كان في صلاة ظاهر الرواية ايضا فان
 انتهى فنبه التصريح بان ما في الهدي ظاهر الرواية ايضا فان
 ثبت فلا كلام ولا قال ربه تعني وافقت الرواية لا بعدلها
 ونحوه من نسخ من الادعية والتشبه بهم فلا يجب نحو ذلك
 كما ظهر من انتهى على منتهى متعلق بيجب الوقوع في عياره
 فاضح ان التي حكها قالوا في بديل ووجوبه على كل من كان
 فيما يسر هو رواية النوادر واليه حال ابن الهيثم ان المخالفة
 واجبة عليه وظاهر الرواية عدم الوجوب وقيل ان من رجع الى الام
 يجوز ان كان يقدر ما يسر نفسه فلا كما في شرح المنية ويختل
 ان يكون متعلقا بتوليد حب الوقوع في التدين في اولها ويجوز
 السهو ولا يلزم عليه عطف قوله ومقتضى وجوب السهو
 على منتهى سهوا اما ما في ان السهو دله سببا
 اما ترك الواجب او سهوا ما فيه فيستحق العقوبة ان السهو

احد

اما لو جوب المتابعة لانه صلى الله عليه وسلم سجد
 في سجدة واحدة ولا بد منه لانه قد سجد في سجدة واحدة
 وسجد في سجدة واحدة فانه لا يلزم له سجدة واحدة
 من سجدة واحدة يستغنى عن سجدة واحدة بخلاف من سجد
 حتى يات في التوجه وان ترك الامام لم يلزم له في حجبها
 لا يستحق العقوبة بسبب سهو الصلاة ولا وجوب سجدة
 سلام الامام لم يلزم له سجدة واحدة ولا يستحق داما سجدة
 ثلثا يقلب الامام مقتديا ولا بعد سلام الامام قال في السير
 لا يستحق عقوبة سهو ولا بد من سجدة واحدة
 فقد خالف الامام ولو لم يعد الامام انفسه لموضع سجدة
 الى ما بعد سلام الامام فاقام سجدة واحدة بسلامه سلام
 عند من لا يسجد عليه وان لم يترك الامام لانه لا يخرج من سجدة
 بسلامه وقد سبق خلافه فيمن لا يسجد عليه فليس من عليه
 السهو اي مع ان الصحة ان مقتضى الاجرة بسلامه ما سجد
 يمكنه ان ياتي بهنالك بركة مقتضى كلامهم انه لا يسجد لها شيئا
 الكرامة مع مقتضى كلامه في التوجه والنتيجة مقتضى البحث
 لانه خلاف مقتضى فلتاقتا الصلاة وسبق في خلاف عبارة الامام
 حيث قال بعد قوله لعبارة التسمية فلا يسجد سجدة الصلاة انتهى
 رخصتي قلست ولا يرغمه كحاشا صاحب النهر فلا ينفصل
 عن ما انشا الله من مقتضى كلامهم اعادة الصلاة حيث
 ادب مع ترك الواجب ولا يملك تركها في سجدة واحدة لا يسجد
 ايضا فكتبت والمسبوق بسجد واحد ما سجد ولا يسجد معه
 بل يقوم الى الصلاة فان سلامه على نفسه سجدة واحدة ولا
 لا لا يسجد عليه ان سلم قبل الامام او بعده وان سلم بعده

سهر الزمان لا يفراده فلو لم يسجد مع امامه وحام القضا سابق
له فانه يسجد مع غيره في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
كما انها صلاة واحدة ولو سجد فيها يقضي ولو سجد سراً أو علاناً
كفاه سجدة واحدة ولو سجد في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
بعد فراغ الامام في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
فيه وقال القسطنطين في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
يقوم عند سجدة الامام وهو يصححها كما في الصلاة واحدة واحتر
به عما قيل انه يسجد او يبرر الله ما ذكره ورضي الله عنه صلى
الله عليه وسلم كما في الروضة وفيه اشياء في الروضة في غير وقت الصلاة
امامه عن القسطنطين في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
انتهى قال في الامداد انه لا يقع بعد فراغ الامام في غير وقت الصلاة
فيلتزم في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
العدو وصلى في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
ومن خشي من الناس بين يديه ان يقع في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
به ولا يستظهر الامام به في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
ويرك الامام يسجد للسهر في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
الامام وان قعد ريشته فالسجود لا يجوز وعليه السجود في
اخوصلاته وفي وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
سجود السهر مع امامه فلا يقتدي به بعد فراغ الامام في غير وقت الصلاة
سواء كان السهر في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
فيلتزم في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
وقد كان الامام يسجد في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
اي بعد فراغ الامام في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
فقد بين امامه على صلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
فقد بين امامه على صلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة

وقد

فقد وقع في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
الامام في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
المقتضى في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
صلاة الامام في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
المنع بالنفس في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
اي في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
الحاصل منه في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
لكن صلاة من حاكم كان التجزئة واحدة انه يسجد
فيما يقضي ولو سجد فيها يقضي ولو سجد سراً أو علاناً
سجدت في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
وكما في الامام في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
امامه بان سجد في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
المصلحة خلفه لكونه مقتدياً بحاكم بدليل انه لا يقرأ عليه ولذلك
لا يسجد عليه لكونه في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
بقضا حاكماته ولا لا يتابع الامام في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
في حال اشتغال الامام بسجود السهر في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
في هذه الحال في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
سواء الامام في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
الامام فيما اقتدي به على سجود الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
جميع الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
ادى الاول في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
ولذلك قلنا ان السجود في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
مع امامه في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
ان يعلل ذلك في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة
لانه ما زاد الاستحباب في وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة

مسجود السجود ترتيبه انه لم يكن على الامام سجدتين لمسلم
صلاة سجودا لوجه الله تعالى في كل ركعة اربع
او نحوها في الاخرى لانه معتد في جميع سجود الركعة اربع
وفصل في الخط الذي لا يعلمه السجود على ما صدر من النبي صلى
الله عليه وسلم في الركعة اربعين عليه فلا تغفل ان السجود اربعون
الامة فسجدوا غنما الخ من هذا الطريق في كل ركعة واغافلنا
المسجود في كل ركعة ما فيه في سجود لانه التزم بالاقتداء به
بعد ما هو صلاة الامام وفلا ترك هذا التعمد فليتباه فيه ثم
ينفرد ومن هنا يعلم الفرق بين الاحق حيث لا يسجد مع
امامه وبين المسجود حيث يسجد معه ولو كان سجدا في كل
ركعة لا احق بركعة فجدد ما فيه للسجود لانه يقتضي ركعة بغير
ركعة لانه لا احق في ركعة واحدة سجودا لوجه الله تعالى في كل ركعة
الا ان في كل ركعة ركعة واحدة ويسجد لوجه الله تعالى في كل ركعة
على المسجود سجودا للسجود في كل ركعة واحدة في كل ركعة
المسجود في كل ركعة سجودا للسجود مع الامام في كل ركعة
وصحبه في السجود وما اذا قام الى تمام صلاته وسجد في كل
الركعة لانه لا احق فلا سجود عليه بدليل انه لا يقدر في
الاصالة بل فيه السجود وصحبه في السجود اجمالا لانه
افتدى بالان يسجد صلاة الامام في كل ركعة صلاة الامام
صاحبه في كل ركعة ذلك وانما لا يقدر في كل ركعة صلاة
في الاولين وفي كل ركعة في كل ركعة وفي كل ركعة في كل ركعة
في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
واحد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
هنا لانه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
هنا لانه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

2

وقصص الخوارج ان تكون القوم مسخرة في جهنم تامر الله
 الانبياء واما الطائفة الاولى فاما يجهلون بعضهم
 الاتهام لان الغالبية من هؤلاء الجوعى والاورع من الانبياء
 يحسن من انفسهم الاول من انفسهم فوكلوا انفسهم
 كلورثا يهوديه اذا استخفى قاتلهم قاتل يهودي لان من
 النفل كما في الحديث ان النفل ولو راعه اليهودي لم يكن
 الترخاذه عنه العتابة قبل في التطير يعني ما بعد
 بالاسحوت والصحة لانه لا يهودي وروى الامم النبوية
 القوم ومن استخفى في الاثر يفسد صلاته وحله في حق
 القارة ما بين الامم والنفقة احسنها ومثيها تبيات
 النفقة وقعت فضا فكنه رضى الله عنك ان الفرض يجوز
 وقبل لا يعم لان ما كان من حكا والمحرط يتركه اريد
 التعمد والا عا لم يتركه ولا سهو عليه في الاصل كما ذكره
 في الهكالية والتعمد القنانية والتبني والبرهان وهو حجب
 الفضل حيث كان في التعمد اقرب وقرب وايضا على رتبة
 ليهن في تعمده عليه السبعين في التعمد الاول في رتبته
 قال في الخلاصة وعليه الاعتماد وان وقع اليه عن الاجز ورتبته
 على الارض لا سهو عليه بل ويعني في يوسف وفي اجناس
 عليه السبعين في التعمد الاول في رتبته في التعمد الاول في رتبته
 الى الاول في التعمد وجوب السبعين في التعمد الاول في رتبته
 ما روي في اجناس وجوب السبعين في التعمد الاول في رتبته
 للوحي في حجب عليه حجب السبعين في التعمد الاول في رتبته
 في الاثر والاعتراف على اول حجب في كان في التعمد الاول في رتبته
 لا يجوز عليه وقد احووا اوله والنافي اذا قام على رتبته

والعليه السهو وولد شيخ البيهقي وكشاه على الارض لا يرى عاصبه الثالث
 وكان من مرضه يلهو بالاحاديث في حالة الشبه الاول ايام
 حاله الفناء فتم انتميز الاربعة في الشبه الثاني والحين في الرابع
 عالم يستحق انما في ظاهر الحديث وصحاحه في قوله تعالى في
 والبرهان كصرح قوله صلى الله عليه وسلم اني قائم في القبر فان
 ذكر قبله يستوي بما في مجلس وان استحق بما فلا يجلس
 ويصعد سجدتين سهو رواه ابو داود ورواه عنه حماد بن عيسى
 قام من الثانية الثالثة فقل انه يقبل فبحق الوفاء فكان قبل
 ان يستحق بما في رواية انه يصعد ركن سبعين ثم يقام في كل
 بعد ان استحق بما لا بعده استحق بما استغفر في حق من
 من الصواب ترك الغرض للمورد في حقه من قبل استقام القيام
 وقال في الاحكام واستغن عن مواجب الجن وسرجه الدخان
 له جميع الحديث الذي رواه وهو ظاهر رواية وفي الهداية والشر
 ان كان الاثمد اقرب عاد وان كان في القيام اقرب لا يهود
 وذلك لان الاصل في ما يقرب من الشيء ياخذ حكمه كقوله الم
 وحين السهو وفيه القبول بما في رفع البيهقي من الارض وروايه
 عليها وما يستحق النصف الا في حاله في الكافي فكانه
 لم يتم احكامه لان القريب اقرب فكذلك قد قام وهو في حق
 قد تلبس به فلا يجوز رفعه لاجل راجب وهذا الثالث صواب
 عن ابي يعقوب واختار من يجر بخلافه وارتضا اهل كتاب المتن
 وفي الكافي واستحق من خطا رواه قلبي وقد مر في
 المسبوخ ان ظاهر رواية عوده ما لم يستحق بما لا بعد ذلك
 عن ظاهر رواية قلبي في ذلك من ان المخرج والله الموفق
 والا ابي وان استقام قائما وانما فسر به ذلك لان الساقية

دخلت على قولي لم يستقم وهو في هذا انما لا يتصور ان يكون
الانتماء له وهو في القياس فلا بد من الفهم الذي له القياس
ليس بغير وهو القعود الاول فان لم يستقم يستقيم
هذا ما لا يتلوه السجدة فليدرك القياس وهو فرضي وهو ان لا يلازم
وهو وجهه ففقدت الفرض لا حصل له فليست كان القياس
هناك ايضا لان لا يتك القياس الا انه ترك بالانفصاله صلى
الله عليه وسلم واصحابه كما لا يسجدون ويحركون القياس
لا حياها والمعنى فيه ان المقصود من سجود السلاطين اظهر التوهم
والمخالفة للقياس في ترك القياس بتحقيقها لمخالفتهم جوهرا
وسمى السجود في ترك القياس وهو القعود لانه لم يبق له
قلوبه الى القعود بعد ذلك اي بعد ذلك استقام قائما
او كان الى القيام قد علموا رتبة الاخرى نفس وصلاته
ان فرض الفرض وطلوبها ما ليس بفرض وهو القعود الاول
وصححه الجميع وعلمه بتكامل الجارية في فرض الفرض بطلان
لما ليس بفرض وفي المسئلة المعجمة انه غلط لانه ليس بترك
وانما هو خارج كما هو معنى السجدة فكم فانه يرفض الفرض
في مورد القياس ويتركه لا يخلو وجه كما هو معنى السجدة
فكم فانه لو عاد وفت لا تفرض على الله ولا يقال انه
اداعا في السجدة صارت السجدة فرضا فكم فانه قد ادعاه فرض
الى فرض والقعود له شبهة القرائية او عاد الى فرض وهو
القياس فادعاه كل من صلوه فانه يقع وفرضه وقيل لا
تفرض الصلاة بعد هذه الى القعود وقائده ابو علي في الجواب
كما في الامد فليكن يكون القياس بعد قيامه بما لا يتصور
صيا وبان ذلك في الفرض لان ظاهره انهم جميعا جرد القعود
في اداعاه في القياس يشهد بفساده القياس والصحة انه

بالعود والآن استوفى ما كان يعلم انه ينبغي ان يفعله فها هو وقد اتمى شؤنه
 بالقيام اوفى وعاد لا يتطاول ان فيه احوال مما تتركه ويكون مسينا
 كالناس التي ونقل في الامداد عن التفرخانية انه ان كان الى
 لتقصده يتكلم العلم واقعه انه يبدر ولا تظلم صلاته كتحطير
 وجهها ان ذكرها في التهنيت احد ما انه لا يعذر ولا تظلم صلاته كتحطير
 لم يتطاول وعلمه ان يقوم اذا تذكر ان عاد حادها فغيره بطول
 وهو على انها لا يجوز العود بطلت صلاته وان عادها سبعا
 تصح عدم النسيان وفعل في البنائية عن شرح الوجهين فاعادها
 الشيخ عبد الرزاق بخط العلامة نظام الدين السمرقاني
 اخلف في تصحيحه في الحديث وهو اي عدم النسيان والحق كقول
 انه لا يتشهد في وقوع ولا يتنقض قيامه بقعود لم يؤمر به
 لكن نقض الرجوع لسورة اخرى لا يتنقض ركوعه التي في قعود
 خلق في تصحيحه في الحديث وهو اي عدم النسيان والحق كقول
 الشيخ عبد الرزاق بخط العلامة نظام الدين السمرقاني
 تصح عدم النسيان وفعل في البنائية عن شرح الوجهين فاعادها
 وهو على انها لا يجوز العود بطلت صلاته وان عادها سبعا
 كقولنا في التهنيت احد ما انه لا يعذر ولا تظلم صلاته كتحطير
 وجهها ان ذكرها في التهنيت احد ما انه لا يعذر ولا تظلم صلاته كتحطير
 لم يتطاول وعلمه ان يقوم اذا تذكر ان عاد حادها فغيره بطول
 وهو على انها لا يجوز العود بطلت صلاته وان عادها سبعا
 تصح عدم النسيان وفعل في البنائية عن شرح الوجهين فاعادها

تلك الحيات برص من حياض حرجين ووضعه
 الزور في شرح القديري في هذا تفصيل كما نقله في البحر
 قاعدا وان اسكن في غير ذلك ما التزم فكان خلاف
 الامام ثم يفتي بان حياض حرجين لا يوجب
 طائفا بها الثانية فلما استوفى قياره الامام ووقع عليه
 تيمود ويعلم مع الامام ويشهد حياض الزور في حرجين الامام
 جالسا حين قام فذكر الشهد فقال بعد الموت فيعود
 ويشهد يشهد انه وان وصلته خاف في القبة الثانية
 مع الامام لان القديري رخص عليه ان على المخرج ثم اتبعه
 سراج يعني فيلزم ان يشهد بطريق الثانية وطريق
 وهذا خلاف المنقول لان الشهد الاول في حجة سنة وبعد
 على الشغل ثم في التمام لا يعود الى السنة وهرهنا الشهد
 فوض عليه على كتمانته التيمود في كون الشهد الاول سنة
 نظري المعتمد انه واجب وظهوره في كلام السراج انه في الموت
 لو لم يعد للموت والشهد بطلت صلاته بخلافه عمل
 بفضيته قلنا وفيه اي في القول بفضيته باعتبار
 المتأينة كلام وذلك لان الظاهر ان متابعة الامام واجبة
 والواجب والشهود الاول واجب فلتكن المتابعة فيه واجبة
 لا فرضا وانما يعود المقدير وان تلبس بالقيام لان قلنا
 فلهما من غير مستدير فلا يكون فرضا فلا يتحقق رخص
 الغرض للوجوب فامل والمتأينة فرض في الغرض معناه ان
 ما في ذلك الغرض ولو بعد تأين الامام لا قبله وليس المراد
 التاخير في حوائجه بل هو يجب حكم المتأينة في السنن
 والظاهر السنة لان السفي الطولية في الصلاة فتوفى فيها

الاحام والمنفرد والمؤتمرا بالافادة السيد حمد وفي شرح فضيلة
عن القنية انه المقتدى بكونه في التمسك بالتمتددة الاولى فذكر بعد
ما قام عليه ان يعقود ويتبعه خلاف الامم وسبب ذلك
كون اركان الاحام في القعدة الاولى فتقدم معه لتمام الاحام قبل
بشروع السجود في التمسك بفضله يتبعه بتسليم السجود
فلما تم هذا التمسك رحمه الله ولنا فيه رسالة خاتمة جازية
فراجعوا الى الله في نظركم بالعلم بالله تعالى بطلانها عليها بطلانها
وربما يعني فلو في نسخة وان سمعتم عن القعود الاخذ بالاد
به ما هو في الصلاة سيما كانت رابعة او ثالثة او ثانيا
كالسجود حيث لم يتقدم لها القعود فليس كذلك هنا فتعود سبعة
فتعود فتدسه كله وبعضه قال في البحر طلعت فتعمل ما اذا
لم يتقدم تلا وجلس جلسة خفيفة اقل من قعود التمسك واذا
عاد حتمت له الجلسة الخفيفة وذلك لانه باق في وقت الصلاة
الجلسة في قدر التمسك حتى تنكم بعد جازية الصلاة كما في قولنا
في باب صفة الصلاة عند الطولية واغايمة المودع
التمتع لانه فيه صلاح صلواته واملنه ذلك لان ما دون الرتبة
تعمل الرضا قائم بقيدها في الرتبة المزاولة خاصة كانت في
الرباعية والاربعية في الثلاثين والثالثة في الغنائة سجدة بعد ذلك
والا فلو سجدة من غير ركوع فانه يعقود ايضا لانه لا يعتد به
السجود ولذا لم يرد في القعدة في التمسك ولا في التمسك
باعتداله في الركوع في الركوع في الصلاة في الركوع في الصلاة
امكنه لان ما دون الرتبة في الركوع في الصلاة في الركوع في الصلاة
ولذا يجتنب من خلفه يصلي فاحرم وورد في الركوع في الصلاة
لكن يعلم بيفصل الصلاة ما اذا كان في القعود ركوب او لا قال
في الركوع في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

لما سبق قال في الخطبة السجدة وتبين ان يعرف بينهما ما باس
الركوب من القعود وان جاز له يعطى له حكم القاعد الا انه
يس بقا عند جميعه لا يجوز له ان يسجد في الركوع في الصلاة
عن انانته واعطاه حكم القاعد في الركوع في الصلاة
التمتع وتبين الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
بالتمتع وطول الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
قال الشيخ رحمه الله في القعود قال ولا يسجد في الركوع في الركوع
لولا يجوز ان يسجد في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
ما ينعى في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
لما سبق على من فسد فاحصا به لفظ السلام والتمتع
وما في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
بعد القعود ولم يتقدم ركوع بان التمسك خير واقوع فيه فانقطع
اخافة السجود في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
المرادة بسجدة عامة وانما قال في الركوع في الركوع في الركوع
الخطلان عند الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
بني القعود السجود ولذا قال في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
عما يحل بطلان الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
التمتع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
الغناية والركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
الجهة من السجود في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
قال في قول من فيه اختيار قول محلي في الركوع في الركوع في الركوع
ما نقلناه في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
التمتع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
يقول ان اذن الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
تقدم ان محمد لا يبطل الاصل ببطلان الوصف الا اذا لم يجز

تقولها

المخرج عن المدة كان طلعت الشمس في النجما هنا فقد جلت
 بطن الساء تبصر الكافلا والغاد عند هذه الصورة
 من جهة انه يعترض القعود على راس كل سبع في سنا قدوة
 يقعد على راس الاربعه خلافا لما فترت القعود على راس
 العتق لا يبطله عندهما كما في الشهر ولذا قال في الذكر
 والمكتفي بطل فريضه برقمه وصارت فلتا فلتان الفرض
 متفق عليه وصيرورته فلتا فلتا هو قولها وانما بطل
 لانه استكمل روعه في النافله قبل المالك لان المكتوبه
 ضروريه خروجه عن الفرض وهذا لان الرعه بسعه وحده
 صلاه حقيقه حتى يحدث في عيونه لا يهمل وفي علمت
 كذا ان بطلانه برفع اليده عن الارض انما هو عند محمد وب
 يعني لان تمام النسي باخره والرفع اخره حتى اذا انتهى
 انما هي بضعة ولذا لم يسجد فلتا فلتا فادركه انما فيه
 جاز ولو تمت بالوضع جازا فكل من اداه قبل الام لا يجوز
 لانه لو لم يزل رفع يديه عند ذلك لكان الاتفاق على لزوم
 اعادته كل ركن وحده حتى يسجد ليدخل عند السنا وغرة الخلاف يظهر
 فيما ذكره الشارح بقوله فلو سجد المحدث بعد وضع راسه
 لم يسجد في الكونه الخامسة يعني ولم يقعد على راس الرعه
 فلو رفع عن الارض فانصرف وتبعه حتى يترك راسه لم يقعد
 في الرعه ولو سجد على صلاه الفرض ما به يقعد ولم
 خلافا لا في كونه فانه قال لا يسجد بعدك يتوضا القعود
 لا يد بطل فريضه من جميع الجهات ولا يجوز له الفلتا فلتا قد حصل
 حيز من الصلاه مع القعود وهو يسجد فلا يجوز له البناء كما في
 المساجد حتى قال السجده لو لم يترك سجود فمقد ذلك قال
 ابو يوسف في كذا المسوق والخاصه على وزن صف وفي كذا

تقولها الا عاجم عند استحقاق شي وقد تستعمل في الزعم كما يقال
 عند هل الوق وهو بالعلم والاربعه غير خالجه وانما قال ابو يوسف
 شريك النبي وقال السيد والما فليس هو في نفسه ويرى
 ضبطه بسعي ما على راسه حتى انتهى صلاه فسجد في القعود
 على راس الاربعه اصبحت للحدث الواقع في السجود قبل الفرض وهذا
 التخييل انما يتم بالتلفيق من مذهبه انما قال في سجده
 لا يسجد محمد وقوله اصبحت للحدث لا يقول به ابو يوسف حيث
 لا يجوز البناء اقدمنا والمبره للامام في القعود قبل سجده
 الرعه المارة بالسجده وفي سجده حتى لو كان في القعود
 فكل من يسجد ولم يعلم به اي سجود امام في القعود القوم حتى
 يسجد ولم يفسد صلاتهم قال في البحر والاربعه فلتا فلتا فادركه انما فيه
 لسجده قبل سجده لم يسجد فلتا فلتا فادركه انما فيه
 صلي ما ولم يقعد في الرعه من الظاهر وقام في القعود فلتا فلتا فادركه انما فيه
 وقامه القوم نزعوا الى القعود حتى يسجدوا سجده لا تسجد
 صلاتهم لانه لما دعا الامام والقعود في القعود روعه فير تنقض
 ركوع القوم ايضا اتصاله لانه بناء عليه فسجد في زيادة سجده في
 وذلك لا يفسد الصلاه انتهى وفيه يقوله ولم يعلم القوم في
 في المحتجب انه لو عاد الامام في القعود فلتا فلتا فادركه انما فيه
 عند نفسه ولذا قال الشارح ما لم يقعد في القعود لا يفسد
 في حال لا قد لا في الجنب وفي السجود خلاف ولا حوط الاعادة
 انتهى وبها يلزم ان يصل ترك السجود لاجل ذلك فلو اراد
 بها الزادة مطلقا كما لا يخفى سجده ولا تكون خامسة الا بحسب
 الصوره ولا خلافا مسة لا تتفاضل فيما في روعه من غير تفاضل
 قيا م الامام وروى عنه حديثا في القعود قبل السجود ولم يطل

فرضه ويلزم إظهاره فصل فعد التعمود الأخير لم يتل بسن فعد
بطلانها لا م برضه بطل فرضها من سوا كان فعد لا
وكذا إذا ضيق في فتواه ولو أن الام لم يقعد في
الرعة وقام إلى الخامة ساهبا وشهد للفتوى وسلم قبل
أن يقعد لا م في الخامة بالسهم ولا فيدها بالسهم فعد
صلاته جميعا التي وسوا كان الام مومسوقا ومدركا كما
في الظهيرة انتهى وفي الفتوى ولا يخفى عدم متابعتها لم فيما
الأقام قبل القعدة وإذا عدا لا يهدى الشهد وضيقا منه
عند غير محلا ن عند في بطلان الوصف والأصل
سواء في التعمود على ريس الربعة فلا ينبغي على ساد
عده ولو في القعدة زينة عما وفي السراج أن ضم السادة
في سائر الضلالي الأفي المصنف في نه لا يقيم اليها أنه يكون تطوا
في الطوب وذلك من وجه ورد بأنه لم يود المصنف التفضل في ضم
قلبه حائز من غير رخصة قلنت الأذكان ذلك في وقت التفت
اصفرا الشمس فم يرخي له في الأفي عه يومه فيه ضم فيها
لصلاته مما أمكن وذلك لو كان يقضى في ضم رخصه في الكفر
فانه يضم في موطا م رخصه في ضم المألفة والتجربة من
المساحة ما لا يجمع والمألفة في الربعة في المألفة المألفة
ونبه به احتراز عما في ضيق الضلالي الأفي في ضم اليها
لأن التفضل فيها ويقعد صا عا ولا ضم في الضلالي الأفي في ضم
بالرخصة سوا رخصا وضمها م لا ضمها في ضمها ولا ضمها في ضمها
عارة فيه أن ضا الشارة إلى الضم من دون وصولها ظهر
لأن عدم حوز التفضل بالوتر إنما هو عند التفضل ما عند عدمه
فلا ولهذا لا جزمه في وقطعه وفي ضمها وقطعه في ضمها في ضمها

الأصل شارحة إلى وجوب الضم فانه قال كان عليه أن يضم
الربا سادسة ووجهه في الفتوى عدم حوز التفضل ما لو بتر
وقد تمت جوبه وفات في التمسوطا حبا لأن يسقطها
لأن التفضل في ضمها لا وتلا إلى السداد لا احتجها
الأكراهة هذا التحليل يرجع إلى التعمد الضم في الأوقات حتى
بعد في العمل والى أنه لا ينفق في ضمها فلا رخصة ولا شرا
فيه من شرطه إلى أنه لو فعد في راس الربعة وفاد إلى رخصة
وقد ساهب في قفانه يضم سادسة ولو في الأوقات للكره
فيضم أن لا يكون ضمها في وقته والائتمام رجح في قولنا
بعض أن الضم ليس بلا رجح في حقه بل هو مومسوقا في ضمها
وصول أفضل في حقه لا الأتمام يلزم فيها شرا فيه من التوفل
فصد وهو مومسوقا إلى الظان فلا رخصة الأتمام فعد ما لم يصد
متعلق بالاختصاص قال في الجواب لو يرفع فلا ينفق عليه لأنه
لا حاكم وشروعه ليس محكمزاه وقصره في ضمها في ضمها
من قول ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها
فلم يبق قول محملا في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها
في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها
يقتضي ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها
تغلا على ما صح لأن التفضل بانفساد بترك التفضل في ضمها
لا ينفق في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها
فقد وقع تغلا من ترك التفضل في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها
سجود السهو فلا يصب عليه السجود نظر هذا الوجه فقلت
انه في حال ترك التفضل لم يكن تغلا وإنما تحققت الكفلية
تقسيد الكفلية بسجدة وأضر في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها
الربعة تغلا يعمى أو فعد في ثلاثة التلا في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها في ضمها

قد استشهدوا بحدوثهم على قدره فهو كالمعدم الا اذا عاد
يقوم اليها فان كان من الزمان والاعمال وسهوا في النسيان عاد اليه
العمود وسلكوا التسليم وقاموا القيام من مشروعه وامكنة الاقامة
على الوجه المذكور بالعمود لان ما دونها كمنه بحال فلو لم يقف
حتى ياتي بالسلام في موضعه واذا عاد لا يبعد التمسك به في قوله
قائما ولم يمدح فوضه في الخلاصة والعرض لا يخفى له ورد
استغنى عن التعليل بالعمود واجب فضلا عنه فانما عليه
تحريرا والاعمال من الاعمال في العمود في حال قيام الاصل في تمام
الارادة الزائدة بعد العمود يستطرد ولا يتبعون له لا بد لا يتبع
في البدعة وقبل يتبعونه فان عادوا وادامه وان مضى في
النافلة اتبعوا لان على تهم تمت بالعمود فان عاد قبل تنبيه
النافلة بالعمود تنهوه بالسلام وان سجدوا لمسة سلموا
في الحال لان تهمه اذ لم يقع عليه اي علم الا ان الذي سجد
وقام بعد العمود لا خبر الا سلام اشارت اليه لان معنى تمام
فرضه عدم فساد ولا فصلاته نافذة كما سباني في قوله
لنقضه ان فرضه بتأخير السلام كما اشار اليه في قوله وفيها
سادسة فذبحا على الظاهر وقيل وجوبه ولو في العمود وفيها
في الكون وضربا في العمود يعني اشارت اليه لان في الاقام
نظرا بين الاوقات المروية وغيرها وانما يقول به يعني في
الرواية في حيث علم كرامة الضم في العمود والعرض قال لان
هذا ليس بغضوض من العمود عن التمسك بصلواته وانما القصود
فلا بد منه وهو لا محذور في قوله اقام الا ان كان بعد ما قد
قدرا ان يمدح وقدمها بالسلام لا يفسد كما اشارت اليه في قوله
بعد ما وان اذ لم يتقدم قدرا ان يفسد كما اشارت اليه في قوله بطل بترك العمود

على من ارادته والتسليم قبل الجواب كمن ركني الفجر كونه كذا
ما اذا قام للمحكمة في المعصية ان يتقدم في الارادة وفيه
التسليم قال في قوله في الشرح يعني ان يكون في المعصية
والعرض يعني انه لا يكون في المعصية كمن ركني الفجر كونه كذا
نظر اذا فرق بين العمود والعرض في المعصية في المعصية
نصحه عند ما في الفجر في المعصية في المعصية في المعصية
عمل التكليف يقتضي بعدها وانما اذا تطوع من غير التكليف
صلى فله طاعة الفجر ولا ينهها في يصلي ركني الفجر كونه كذا
بالفجر ركني الفجر في المعصية في المعصية في المعصية في المعصية
يعود من المعصية في المعصية في المعصية في المعصية في المعصية
الفتوى يعني ان لا يتقدم من عدم الفجر في الصبح والعرض
في عدم الفجر في المعصية في المعصية في المعصية في المعصية
كراهية وعلمه الاعتماد ويضم من قام بعد العمود الاخير في
الكون كسائر الصلوات لتقصير الركنات له نظرا بخلاف ما لو قام
ولم يقف في الاخير في المعصية في المعصية في المعصية في المعصية
لأنه منة لا ان صلاحه كما يحق في المعصية في المعصية في المعصية
بحسب بخلاف ما في فيه فان فرضه قد قبل في التلاوة من
الركعات حيث قد علم في الثاني ولا تنقل بواحد فليعلم
الركعات حيث قد علم في الثاني ولا تنقل بواحد فليعلم
الركعات حيث قد علم في الثاني ولا تنقل بواحد فليعلم
اذا قام بعد العمود الاخير في المعصية في المعصية في المعصية
جواب عن سؤال مقدم يقتضيه لان قال في المعصية في المعصية
سادسة ان يشاء في هذه المسألة لم يقل ان يشاء ان الركن
نقل في الصلوة بحيث لا يطول فيها فيكون في هذه المسألة
ضم التساوية في المعصية في المعصية في المعصية في المعصية

اي من ضمنها في ذلك المسألة مع انه لو قطع لافضل في المسألة التي
 وذلك لان فرضه قد تم في هذه المسألة لكن يتاخير السلام بحسب
 سجد وسهر في هاتين العينين بسجدة وسهر في هاتين
 الفرضين في السلام وهو واجب في هاتين الركعتين فلو قطع هاتين
 الركعتين بان لا يسجد للسهر لزم منه ترك الواجب وتم فرضه في
 وجهه انقصان لعدم وجود السجدة ولو جلس من القيام وسجد
 للسهر لم يحصل سجود السهر على وجه المسنون فلا بد الا يصح
 سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهر بخلاف ذلك المسألة
 فان الفرضية فيها بطلت فلا يثبت تذكرك نقصان الفرض فيها
 على ان اصل الصلاة بطور عند سجدة سجدة فلو ان اصلها
 صبيحة عن البطالة الذي في هذه المسألة وسجد السهر في هذه
 المسألة يكون حائرا في الفرضين يتعلق بالفرض عند سجدة وسجد السهر في هذه
 من الفرضين والنفل الذي عليه كما هو في الماتريديا وريما يقال
 انه هذا التعليل يقتضي وجوب الضم لا يوجب ثاملا ولا عابدا
 لو قطع وقدمنا في باب التهمة والنقض فلو علم انها لا خير بعد
 فظهر ان مقتضى الاختلاف انها اولى فتمام ثم علم انها لا خير بعد
 ان الفرضين السجدة الثانية من هذه الركعة نزلت في هذا لا يجب
 الفرضين انتهى ولا فاس باتمامه في وقت ركعة على المقتضى قال
 الفرضين واختلاف في الضم في وقت الركعة فلو لم يجز في وقت
 في وقت واختلاف في الضم في وقت الركعة فلو لم يجز في وقت
 قال لا يتجرب ولما في وقت الركعة فلو لم يجز في وقت
 انه لا فاس به كما عرفت به معني ان الاولى في وقت الركعة فلو لم يجز في وقت
 احد يوجب ولا بأس بجماعه في وقت الركعة فلو لم يجز في وقت
 ليدان وجودا وينبغي ان يكون مخالفا اذا لم يكن وقت ركعة فان
 كان لم يندب ولم يجز في وقت الركعة فلو لم يجز في وقت
 وعليه الفرضين وعلى هذا فالاولى ان يكون معنى ضم في هاتين الركعتين

سجدة

ليعلم كل وقت انتهى وعبارتها المحتوي وفي العرف لا يضيف سادسة
 وعن محمد بن يونس لا نه وضع فسادا عن قصد من طلع عليه النجم
 فصل في وقت الصلاة في كل الصلاة الكسوف والفتور على قنوق
 محمد بن يونس في الذي نقل الفرض عليه صاحب المحتوي في يمين
 والصلوات في كل صلاة حلق في موضع وضوء بقصد من
 التفتت الى الله تعالى من غير عطف لثابتة العبد عليها وتقرجه
 بها الى الله تعالى فان ذلك كله مما وجب عليه في وقت من وقت
 اليها بنقله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير وضوء فاستأنوا
 منها او اقلوا على ان وقت الصلاة مستأنوا منها وقد علم ان
 ان الصلاة والمندوب والادب والسجود والمحسوب الفاضل من ذلك
 فلم يضر في صاحب السجود في الصلاة في وقت الصلاة
 مندوبية بل مقتضى عدم ركنها اندبها في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 اليها سادسة فانه بطلت في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 ولا حجة في قولهم لا فاس لان استعماله في خلافه لا يوجب لبا لا
 مطر او قولهم طهر اليها سادسة فلو لم يطل في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 من ذلك لانه لا فاس على خلافه لا يوجب لبا لا مطر او قولهم طهر اليها
 في الخبر انه لو صلى ركعة من التهجيد وطلع الفلاح في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 قطع فيما قلنا لا فاس وقت تكميمه في صلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 يسرع فيها فصدل كالاولى في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 يسرع فيها فصدل كالاولى في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 تكرر فيها فصدل كالاولى في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 الثلاثة وغيرها لان الاول في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 التمام وهذا ليس بشيء فلو لم يسجد في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 احد من هذه الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة
 قيد ما وضوئها في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة في وقت الصلاة

تنقضات وفرض بتأخير السلام الذي هو واجب حين محله وكان
 ذلك عقيب فراغه من التشهد والصلاة والارعية لمحيث
 تخالف القامة في الصورة الاولى كان من حقه حقه فالتسليم و
 وتركه في الثانية يعني ما وجب السجود في الصورة الثانية لمحيث
 تنقضات تخلف في القرض بتزك الذهب وهو سلام في القرض الخاص
 به وهو لا يكون بينه وبينه فبعد القرض صلاة وهاهنا وان
 كان سلامه على راس است مخرجها من جميع الصلاة لكنه
 فان السلام بخصوص وفرض عند محمد فان في الزم والتعقيب
 عليه عند أبي بكر وسب وجوبه الفرض من الملتزم فيه
 النفل بالدخول فيه لا على الوجه المستعمل ولا وجهه لان يحجر
 المقضاه في الفرض لانه قد تنقض هذه النفل ومن في صلاة لا
 يجبرها سجد في غير وجهها لما تريد ان يجبر لتنقض الملتزم
 في الاجراء فيحجر النفل لمن في الفرض والنفل جميعا وافتاء
 في الهداية فقول هنا وترك في الثانية جاز على قول محمد والفتا
 الزاد انما الفرض بعقل القبول لا خيرا تنوبا لصحة السنة
 الرتبة بعد الفرض في الاجراء وهو قول الشيخين بل هو قول
 الامام لان الوظيفة عليها انما على معنى سنة بعد ان يظهر
 المغرب والعشاء لما كانت سجدة مستترة بغيره ولم توجد
 في هاتين الزمانين ولو افتدوا على اي من قام صاحب بعد
 القبول الاخير فيها في هاتين السجراتين لم يدين فان كان
 المدة في مستترضا لا يصح افتداه ولو كان في القعدة لانه
 لما قام في الخامسة فقد شرع في السجدة فكان افتداه المستتر
 ما لم تنقض ولم يفتد في التي افتداه افتداه الا ما لا يوجب
 التعمد لانه لا يجوز من المرحوم ان يفتداه بسجدة واحدة
 والادان مستغلا حكم افتداه ولكن صلاتها مع الاربعه

[illegible]

في الغرض
ولم يترك التعمود الاول سهواً يحتاج اليه فانظر لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
المقوله ولم تغفل عن هذا لانها اي الغرض الثاني لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
اربعاً ايضاً فادام الامر الثاني ثم انه جعلها صلاة واحدة فليس
الغرض في وجبة والاشارة هي الغرض وكل غرض واحد لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
هو غرض محيى به بالاسم الذي كان الترتيب هو ان يترك الغرض الثاني
ان كان عند الغرضين اما في هذه الصلاة في ذلك وهذا هو الغرض
ما قد مر انه لو قيل ان الغرض في هذه الصلاة بعدة بغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
الاخيرة في الغرضين لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
الصلاة حقيقة وتكونه يسرى لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
الاخير كما هو ظاهره قال محمد بن كزيب من السلف صلاة واحدة
صلاة يفتري في الغرض في اخرها فالغرض على كل ركعة فرض لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
فغرض الغرض في تركه كما هي ايضا على الصلاة صلاة واحدة وهو الغرض
وقد قالوا تحت قوله المصنف عن غرض الغرض في الصلاة الاولى لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
الغرض الذي هو من الغرض في الصلاة الاولى من غير ما يلاحظ لغيره لا يلاحظ
فان الغرض في الصلاة الاولى كما هي ايضا على الصلاة صلاة واحدة وهو الغرض
اليها على الصلاة الاولى لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
قد مره الشارح على الغرض في الصلاة واحدة واذا صلى ركعة في ركعة في ركعة
بها اتفاقاً فانه لو صار ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
فغرض الغرض في الصلاة واحدة لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
عليه سجد سجد سجد سجد في ركعة واحدة لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
امتناع الدنيا على الغرض في الصلاة واحدة لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
وقد مره سجد سجد سجد سجد في ركعة واحدة لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
الغرض في ركعة واحدة لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ
بما لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ لغيره لا يلاحظ

هو الذي لا ينفك عليه لوقته وسقطا وحمله آخر الصلاة ولا وسطها
 حتى لو سجد قبل السلام كما هو حائز لا ينبغي عليه لوجود العلة
 فيهم انه لو لم ينفك عليه لوقته وسقطا وحمله آخر الصلاة ولا وسطها
 فيسقط ولديهم سبعا عشر بطلان ممنوعا عن جوارح الصلاة
 وهو النسيان في سجدة واحدة السلام او قبله لمن فاتت عليه
 في الصلاة من غير ان ينسى فيسقط عنه لو سجد بعد السلام
 في سجدة واحدة وسأله فلقاه قديرا لا شأنا في ان يعدم ارتضا
 ما قاله الشيخ في حنفية انتم يقولون ولو فعلها ليس له
 صحه ما من حنفية شرارة ما سلف عليه انما يحلوا سجدتين
 اخرا للسجود يغفر له ذلك البناء في كل سجدة فلا في البحر
 وظاهره ان من انما يكون الكراهة في سجدة واحدة من سجدتين
 مشروعة وفيما تقدم رتبنا صحه كل النقص الواجب وبطلانه
 لا يجوز الا انما استتم فخصه لنقص ما هو فوقه انه انما
 واذا لم يقبل فيسقط البناء لان البناء حصة واحدة وانما
 الثمنية واذا لم يكن البناء في سجدتين فلا ضرورة في سجدة
 في البناء على النفل وانما البناء على الفرض ففنه اهتايا في ان
 الأولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل لا تحية
 صفة انما انتهى لا يقال ليس في الثانية خير سلام المكتوبة لانه سلم
 قبل سجدة السجود كما نقول سلامه فذات نقص فملك سجودا
 نقوله الدخول في النفل البناء النفل الفرض واذا لم يكن
 الركن في سجدة النفل انه في الثانية تأخير فيسقط في الثانية
 وما ينبغي بعد رواية تعدى لجهة البناء ورواية تعدى
 المكتوبة نقول انما يجب ان يقتضيه صحة البناء انما سلام منه
 للسلامة واذا سلم ثم لم يصل الصلاة ففنه البناء لا سلام
 ليس عليه سجدة وهو صحيح من الصلاة فليس يتأخر
 البناء في النفل السابق معه ولم يذكر في نسيانها انه في خلاف

ما قال شيخ الاسلام انه ان يعي علمي ذلك ينسبك عليك كجور
الاسلام لا كدلالة حصلت السعي فان في وسط الصلاة
فلا يعتد بها عند علمه لا عا ولا سب قافا وكلامه صفة
السعي لا صوفيا في البدنية لكن تغل في النهاية عن
السعي حقيقة التزوي في حالة المساء وعند ذلك
الآن محال في التزوي والسعي لا سعي هو يعود حرم الصلاة
ضرورة فيما يرجع لاجل ذلك الصلاة لا في صلاة اخرى وفيه
الافاقية عليها في وجوب الصلاة فظهر عود حرمه في
حتمها وكل شغل من التزوي صلاة على حدة فلم تعد تجزئة
في حق صلاة اخرى فليعلم ان سعيها لا يقتضي التزوي
فمن لم يشهد بهم صحة السنة في غير ما التزموا فزاد قنونا
عن الغير الركن في السنة والتزوي في سعي كل ركن وراية
في صفة معينة كترفضه وقوله لطلانه ليجوز له
بسبب وقوعه في خلال الصلاة ظاهر ان يكون تقليلا في
اعادة الصلاة الى الجور ويحتمل ان يكون عليه
لها والله اعلم سلام من عليه كجور فبالاذا سعي كجور
سعيه عندها من الصلاة خروجا موقفا ان حدد عاد
التي هي الى الصلاة والايم والتمسح لا يعمد الى صلاة
لانه السلام محال في نفسه بالنص والاجماع ولا يعمد
لغيره فالجاذب الى السجدة ولا ضرورة الا ان يمشي فيجل
عمله لتحقق المتطهر وزوال ما ينوقال محمد وزوال شرج
عن حرم الصلاة لا يوقفا ولا ما لانها وجبت حين الله
ولا بد ان يكون في حرم الصلاة يعني في الجوار فيتحقق ذلك ان
المحور قافا وقفا به بغير التزوية فصاعدا بغيرها فيتحقق في الجوار
الطلوب كذا في التزوية وعلى هذا يعني في الجوار كجور موقفا

[illegible]

۱۰۰

فيصير الاقتداء اي بمن سجد وعليه سجود هو قبل ان يسجد
الاصح اما السجدة او السجدة وحدها فانها لا
الاسجد والا فلا نفاذ اسجد الا ما حتى صار الرجل داخل في
صلاة فاسجد مع الامام ثم قام ففعل ما عليه لم يكن عليه
ان يعيد السجود وان سجد فيها بقصير ففعله ان اسجد
سجود وسجود الاول يجزيه من سجود في سجود اسجد
لله على ذلك في البسائية ويسجد وحده اياه وضوء من سجود
وعليه سجد قبل اسجد له بالقرينة مطلقا عند سجود السجدة
انما ينتقض اذا سجد في وقتها في خلال الصلاة بعد الترخي
ويصير فرضه اربعاً بسنة الاقامة بمعنى لو صلى في كل ركعة
ركعتين وسجد في كل ركعة لا اقامة قبل ان يسجد للسجود
فان سجد يصير فرضه اربعاً عند سجودها وعند سجود ركعة
اربعاً مطلقاً بقا الترخي ان سجد للسجود في كل ركعة ثلاث
كما ذكرناه والا يوان لم يسجد لا تثبت الاحتكام المذكورة
من سجدة الاقتداء وانتفا عن الوضوء بالقرينة وتغير الفرض
كما في عامة الكتب وفي سجدة في ثمانية البسائية وهو الموفق لما في
البحر النيران قيل اذا كان طهرج موقوفاً لكل خارج من ركعة
ركعتين وسجد وذلك عند ركعة يكون حكم هذا المسألة عند سجود
ركعة عند سجود احتياطاً لعل لا يخطئ باله لكن معناه المخرج من
ركعة وجوبه بل معناه المخرج من كل ركعة لكن بعرضية
الوجود كما سجد عند ركعة في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
الاقتداء كما تقدم وعنده في المسألة الاحتياط والصلوات الستة
لا يبطل وضوءه بالقرينة في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
للسجود في كل ركعة وفيه الاقامة وانما هو سجود السجود في كل ركعة
يعني ان الترخي وجبت سنو سجود السجود في كل ركعة

لغوت حرمة الصلاة لانها كلام وانما الحكم تقضي الوضوء عند سجود
الطهارة ولو استغنى سجود السجود بالنية اي بسنة المسألة والا اقامة
تعد السجود في الصلاة في خلال الصلاة يعني ان المسألة في كل ركعة
الاقامة قبل السجود انما لا يتغير فرضه عندها وسجد عنه
السجود لا يندرج في سجود السجود في الصلاة في كل ركعة
يعبر فرضه وتغير فرضه مستلزم لوقوع السجود في خلال
الصلاة فلا فائدة في الاستغناء عنها وعند سجود السجود اربعاً
وسجد في الصلاة في كل ركعة وعامة في بحر الزهر ونقل
في البحر النيران من طرح الدار في كل ركعة لا يتغير فرضه
سواء سجد للسجود او لا لانه لو تغير قبل السجود لصحت النية قبل
السجود ولو صحت لوقعت السجدة في وسط الصلاة غير
معتد بها فصار كما انه لم يسجد فلو صحت لصحت بلا سجود
ولا وجب له عند سجود لانه يحصل بعد المخرج فلا يتغير فرضه انما
وحاصلها ان المسألة في كل ركعة لا اقامة بعد السلام قبل سجود السجود
لو صار فيها بسطة عند سجود السجود ولا تفصح بنية الاقامة
لان لو سجد وصحت بنية الزم الا انما بعد السجود فيقع
في وسط الصلاة فيبطل ولا يبطل الا بزمه الا انما عند سجود
لان خرج بالسلام من الصلاة فليز من سجود السجود اربعة
وما لم يزم من ذلك فهو باطل قال في التكملة الفتاوى فليست
فيه تأملان محتملان لعدم صحة بنية الاقامة بتغير الركعة
اصلاً وقد سجد وهو ذا لم يسجد اصلاً لا تفصح بنية الاقامة وقد
صرح في الدرر الباقية بانها اذا سجد للسجود وهو ساجد في سجود الاقامة
تفصح بنية وتغير اربعاً انما في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
السجود في كل ركعة ولا يترتب في كل ركعة بنية الاقامة عليه

سجود السهو للروم التناقض وقول الكمال وعندنا اي عندنا
 لم تحصل في حصة الصلاة انه يغير حكمه وقد صرح في غير موضع
 منها في صلاة السهو عليه السهو لا يجره عن حصة الصلاة وصحة سجود
 البدلية في وقت الصلاة في قطع القطع بعد سجود السهو فيسقط
 عاذا في غاية البيان وقول صاحب البدلية قبل غاية البيان
 غلط لانه لو سجده فمقدار حصة الصلاة فيسقط في حصة
 اربعاً فيسقط سجوده في خلا الصلاة فلا يعتد به فلا يذوق
 الا عتفك به انتهى ليس بذلك بل قول غاية البيان
 صحيح بخلاف البرهان ويلزم صاحب البدلية الاقامة
 بعد سجوده للسهو لا تصح وقوع السجود في خلا الصلاة وهم
 مستثون عن صحته وسهم صاحب البدلية صرح قبل هذا بقوله
 بخلاف الاقامة والسجود للسهو في وقت الاقامة يبيى لانه لو لم
 يبين بطلان جميع الصلاة انتهى في ذلك هناك هناك لانه الاقامة
 وان تقويت عاقبة سجود السهو في حصة حصة ولا يجره عن
 الحكم اذا قامت نية الاقامة للسجود وقد قال الكمال الجواب
 واقر في حصة الصلاة تناقض بينهما في قولكم وهو تعليل عند
 المدعي ونظائر لا عند مدعيه في قولكم وهو السجود انتهى
 فاما ما لم يحصا انتهى كلام الشنبلاني في الاقامة وردة الشيخ الرحي
 فقال قوله وقد سجده وهو صحيح فذلك نية الاقامة بعد السلام
 مستثناة للسجود في حصة السجود في وقت الاقامة بعد السلام
 اثباته بعد سقوطه فهو لا يقع سجود السهو ولا يقال انه سجود
 اي للسهو بل سجود غير مشروع لا يبيى عليه الا فساداً وما نقل
 عن الدرر في حصة صاحب السهو وغيره ولا كلام فيه لانه لو لم
 الاقامة بعد السجود وحيث سجد قبل ان ينوي الاقامة تنبى

ان لم يخرج

ان لم يخرج من الصلاة هلكت نيته وان ازم عنها بطلان سجود
 ما لو لم يخرج من الصلاة هلكت نيته وان ازم عنها بطلان سجود
 افساده لا يفسد رايه في الاقامة في حصة الصلاة ولا يفسد
 الاقامة بعد السلام ولا يفسد رايه في حصة الصلاة ولا يفسد
 بعد وجوبه وقوله غير ذلك بل في حصة الصلاة ولا يفسد
 وهو ما ذكرناه وما ذكرناه صرح صاحب البدلية في حصة الصلاة
 منها ان قوله لا يجره اي اذا سجد في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 وهذا عطف عند السجود واما صاحب البدلية فقال
 فيما اذا كان سجود السهو في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 وصرح بذلك في حصة الصلاة في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 الاقامة قبل السجود وبعده وان يبيى قبل حصة الصلاة في حصة الصلاة
 وبعد صحته بوجهة للاتمام حيث صحت اذا فرضه اربعاً
 فلم يترتب له صلاته فكان احتمال بطلان سجود السهو
 دون احتمال بطلان حصة الصلاة ولم يكن مندوحة عن
 ابطال التحقيق بقائه في حصة الصلاة بالسجود بخلاف نية
 قبل السجود فانه في حصة الصلاة في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 للسهو لان سجود صورته فلم يكن سجود السهو ولا سجود السهو
 قد سقط والسلام الا بيمينته سجود السهو في حصة الصلاة
 فكانت نيته بعد خروجه فلم تستمر في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 البيان فقد رده صاحب الفقه والحق في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 غير مرقوم وقوله ان كلام غاية البيان صحيح في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 يترتب عنها حصة الصلاة في حصة الصلاة في حصة الصلاة في حصة الصلاة
 لان قولنا ان نيتها فيما اذا نوي سجود السهو والكلام في الاقامة
 قبله وقد ظهر بطلان رايه وهو لا يغيره نقل السجود في حصة الصلاة

[illegible]

هذا السلام طه فان سجد سجد معه ولا تستدرك صلاته
ولا سلامه لم يجز منه من الصلاة حتي لو اقتدي به بعد
في السجدة ولم يكتمكم وجب ان يأتي به ولو انصرف عن القبلة
وفي الفسخ سلم وانصرف ثم تدارك عليه صليته او تلاوته فان
محله وهو تحريك الصلاة فسقط ضرورة فلو لم يحركه اتي
من السجدة او صرف وجهه عن القبلة وهو لا بد لانه فان
فلا يمنع من البناء تكلم وقراءة او سجدت عمدا او جهرا
وفي البداع ان السجود لا يفسد بالسلام عمدا الا اذا فعل
القبلة ما نفعه وما كان فيما قبله عمدا جعل ما نفعه على وجه التقيد
عن القبلة لان السلام لما كان سهر لم يكن محذورا الا خلافه
والغنى انما قال هذا ما دام في السجدة وفيما قبله ما لم يتجاوز
اعتبار موضع سجوده واسترته ان كانت كما في البداع
لان ذلك لموضع ملحق بالسجدة والامتنع اما به فالاصح
من خلفه ويحتمل اويستأجر واسترته عا د الى فضا ما عليه
بيدها ووجهه اما اذا كان في السجدة ان تترك قبل ان يجاوز الصف
من خلفه ويحتمل اويستأجر واسترته عا د الى فضا ما عليه
السجدة فحكمه كما لو لم يركع السجدة فحكمه وان كان
السجدة فحكمه كما لو لم يركع السجدة فحكمه وان كان
عليه وسجد ان ظاهر حاله لا يركع فحكمه على ما مضى
الوضوء ويحتمل وجهه من الصلاة فان محله سجود السلام
فتحرر ما دام في السجدة ولو تعويت القبلة استخفافا لان
السجدة فحكمه كما لو لم يركع السجدة فحكمه وان كان
عليه وسجد ان ظاهر حاله لا يركع فحكمه على ما مضى
الوضوء ويحتمل وجهه من الصلاة فان محله سجود السلام
فتحرر ما دام في السجدة ولو تعويت القبلة استخفافا لان
السجدة فحكمه كما لو لم يركع السجدة فحكمه وان كان

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

三

الشارح يباح له التحرك بعد الشك منه في ركنه والمكان مشى
 على ما قاله الرخصي لأنه اعتدلا لا قول ونقل الشارح ما في خلاصة
 للموسم عليه من ركنه من غير مشى في ركنه في صلاة
 اضيقها حيث لا يبعد الشك حتى يركع الشك في صلاته
 فيستألفها فيها ولا شك والركن طيب الحرم وهو قايك
 البراءة عليه وعبر واعدت بارة بالركن وقاية بعلبة الضرب
 وذكر ان الشك تشاؤنا الا من والركن رجحان جهة الطوب
 والركن رجحان جهة الخطا واذا يقول في صلاته الى ان كان
 الشك قلل الفريخ منها انه صلى ثلاثا او ربيعا لا شئ عليه ويجعل
 كان صلى رجعا حلالا من غير الصلاة في المحظ والمعاد الفريخ
 منها الفريخ من ركنه صلى السلام وبعد ذلك في الصلاة
 واستثنى في الفريخ اذا وقع الشك في التعيين ليس بغير بان
 تذكر بعد الفريخ انه تركه وحاشا وشك في تعيينه قالوا يسجد
 سجدة واحدة ثم يسجد ثم يسجد فيصلي ركعة بسجدة في
 ثم يسجد ثم يسجد ثم يسجد ثم يسجد فيصلي ركعة بسجدة في
 الاستثناء لان كل من في الشك بعد الفريخ وهذا قد ذكره ترك
 ركنه يتبين انما وقع الشك في تعيينه في الصلاة فيصلي ركعة بسجدة في
 ان الشك في المدة مع اخر الصلاة فلو كان الشك في الركعة
 كما افاض على ركعة من الركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 في الشك في الركعة انه في الركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 قالوا يجوز في الظهر والشك ليس بشئ ولو كان الشك في
 سجدة ما كان في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 قوله من صلاة الظهر من صلاة العصر الذي هو في ركعة
 يسجد فان لم يسجد في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 لاحتمال انه تركها من الركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة

يسجد

يعيد ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 واستثنى فيه والركعة لغو فلا تكون الركعة بنية الاستثناء لانه
 يعيد ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 والركعة لغو فلا تكون الركعة بنية الاستثناء لانه
 حنفية رجحان الله تعالى في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 الاهداء وبما اسلام فاعدا في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 لانه احل ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 من الركعة من الركعة لا في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 لانه لم يثبت ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 على غالب ظنه لم يثبت الركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 كانت الصلاة التي شك فيها وصار ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 يلزمه فضاؤه وان اكلها وجوب الاستثناء ولم يركع هذا
 التفرع مستقلا لان قول الربيعي وفيه ان الاستثناء لا
 يتصور الا في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 بطلانها في الشك كما لا يجزئ انهي وان ذكر شكه وذلك ان
 سجدتين في صلاته عليها قد مناه عن الركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 او قد سجد قبل هذا الركعة في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 مرة بعد ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 قد مناه ان يسجد عنه كما لا يري او لا يخرج او بالظن قالوا في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 وكثير ما يسجد في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 انما الركعة ما يخرج من ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 الشارح في ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 الاستثناء عند ركعة الشك ووجه الاستثناء ان ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 فلو كان ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة
 اذا شك ركعة من ركعة يسجد ثم يسجد في الركعة انه في الركعة

الشاك تبعا في الهداية والكفر وهو لا ينبغي اغفاله فانه
السجود في جميع صور الشاك سواء عمل بالحي أو في غير ذلك
والحي واعلم انه اذا شغلته ذلك الشاك فتعذر له ان
اي ما يمكن ان يودي فيه من ركعات الصلاة وظاهره ولو
بالاستسنة وهو مقدم سبحانه الله وقال في الحديث تعذر في صلاة
انه منعه عن ادا ركعتين او ركعة او سجود او اداء واجب
كالسجود ويلزمه ان يركع منعه عن سنة كالسجود في الركعة
لا يلزمه هو الاصح قال الصوفي في الظهيرية لو شك بعد ما قد
قدرك الشك صلى ثلاثا او ركعتا حتى شغلته ذلك في السلام ثم
استيقظ واتعطلت فعلية السجود في ركعة في الصلاة
اخلا واجب وهو لا يلام انه يركع هو ركعة السجود وان
شغلته الاضحية والصلاة وهما في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
من انه ليس الا اذا شغلته السجود عن ركعة او ركعتين فان ذلك
يوجب سجودا سريعا لا يجاوز ركعة او ركعتين فلهذا قد ورد
تكون سجودا سريعا لا يجاوز ركعة او ركعتين فلهذا قد ورد
انه لو كان في ركعة وسجود طويل في ركعة وتغير عن حاله
كالسجود فلهذا سجودا سريعا لا يجاوز ركعة او ركعتين فلهذا قد ورد
الا ان الصلاة في الركعة والسجود في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
او كما لا يسبب اقامة السنة بل يسبب التغل في ركعة السجود
اعمال الصلاة انه يركع في الركعة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
فقط انما فيه تاخير السجود عن الركعة واحدة فالسجود لا يلام
بالركعة واحدة قد اراد ان يكون السجود في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
ان خلال تغل في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
سجودا سريعا لا يجاوز ركعة او ركعتين فلهذا قد ورد
سجودا سريعا لا يجاوز ركعة او ركعتين فلهذا قد ورد

الشاعل للقلب وان لم يقصص الموعظة وهذا كله اذا تعذر في فعل
هذه الصلاة اما لو تغل في صلاة قبلها هل يصلاها ام لا ففي بعض
الروايات لا يسهر عليه وان حصره في ركعة واحدة
حتى في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يصليها في ركعة واحدة
خلافا عما ذهب اليه من انه يجب عليه حفظها في ركعة واحدة
الحلية هذه الرواية وان لم يركع الركعة واحدة فالسجود لا يلام
يلزمه السجود في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
فلهذا قد ورد في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
نقرا ولا سبب في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
فلا يسهر عليه في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
ان يتغلب بصلاة اذ كان مسترخيا في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
فيه ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
الشك في ذلك التغل وان صدق عليه انه تغل في ركعة واحدة
يصلاته مقدار ما يودي لكن لم يصدق عليه انه ترك واجبا
من واجبات الصلاة والموجب للسجود السريعا فانما هو ترك الركعة
كما ان تغل بعد ان شغلته ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
التغل في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
فتنبيه انه في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
ولو في غير ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
تسهر في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
لا بالتغل والله اعلم وجب عليه سجودا سريعا في ركعة واحدة
يسهر في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
فمنه في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة فالسجود لا يلام
من انا طه سجودا سريعا لا يجاوز ركعة او ركعتين فلهذا قد ورد

عليه فكلما يشكك قدر دارين حتى يطمعنا خبرتي
الان الصورة التي بين فيها الاستشاق لا يظهر فيها ما كان في
السر اجانه بعد السهر في احلاما فاحش لا يراه عطفنا فذكر
قدر دارين او لا كما انه في فصل البنات على لا فحسب النص مطا
ما عيال الزايدة فلا بد من جابر وشحن عذبة الظن ان تكرر
قدر دارين فلا يحصل التقصا ان الا اذا طال الفكر قد دارين لا عطفه
وايدى الى حجر النهر **ف** وحر حرمه بعد بعد السلام
الفرغ من الدعاء ما به صلواتكم في الصلاة في انه لا يصلح ان لا
في صدقه ولذبه اعاد طالا انك في صدقة شك في الصلاة
بحر وقد قدم من شك في صلاة هلا جلاها ولا اعاد في الوقت ايه
يعنى واذا شك في صدقة شك في الصلاة فيصعبها حيث كان
اخيرا ولم في الوقت واذا وانه انك عند انك صلى ربعا فلا
يلتفت الى كلام المحدث في المحبط وفي الظاهرية قال محمد بن الحسن
اما انما بعد يقول واحد عدل بكل حال كذا في التنزيل وانه شك
المصل في التجربة صادق او كاذب روي عن محمد بن يعقوب الصلاة
احتياطا صديقه وانه شك في قول جليلي في روى بعد صلواته
وان لم يكن في الصلاة لا يشك في قولهم قولا عا 5 احتياطا وجوب
الاعادة عليه لانه لم يخرج عن عهده ان يرضى ببعضه في التنزيل
اذا شك الاحرام فاحذر عذرا ان يصعب الاحتياط لان لا يجرى
عدا بعض الاحتياط في روى ان المصنف ان احرم ان انك بعد
الفرغ من الصلاة لا يوجب شاك في الصلاة ويجوز ان صلى ربعا
حذرا من الصلاة لا يوجب قضاها عن المحبط والطاهر احتياطا
من قولهم ان انك بعد الصلاة لا يوجب شاك في الصلاة ولو خالف
الاحرام والقوم انك كلهم فلو كان الاحرام على يقيني لم يعد الصلاة

三

فما كان في فمهم من فساد الصلاة والاعتداء على الدين لم ينزل
عليه فيها أحد من الملائكة وإن ظنوا أنها كانت من الملائكة
يقولون ولو اختلف القوم في حال بعضهم من صلواتهم فلا بد من
أمرهم والأمر بعد هذا من بعضهم يؤخذ بقوله الأمر وإن كان
واحد فإن الأمر الصلاة وأما القوم معهم فتختلف
صحة اقتدارهم لأنه إن كان الأمر صادقا يكون هذا قتلا للشهيد
ما تقتل وإن كان كما يكون اقتل المقتل من باب المغتر حتى
وإن استغنوا واحدا تمام وآخر ما نقصان والأمر وما في
القوم فمنك فلا تأخذ قطلا وأما القوم لأن قول المقتل
للمقتل حال فعارضه قول المقتل ما تمام والظاهر بعد ذلك
هو التمام فلا تأخذ وعلى مقتل ما نقصان إلا إعادة لأنه يقتل
لا يبطأ يقتل غيره في مقتله ولو يقتل واحدا نقصان وشكك
الأمر والقوم فإن كان ذلك في الوقت أو أحيا طاروا
لم يبعدوا ولا شططوا إلا أن استغنوا علان ما نقصان وشكك
الأمم والقوم في ذلك في الوقت أو أحيا طاروا
شكك رطل القوم وهو قاتلها في ليلة الويل من التمسك في ذلك في يوم
تلك الرعدة وقتلها في وقت لا يجوز أن يكون القوم في ذلك في يوم
ويصغر الآخر وكلها مطلوبة في نفس المقتل في وقت في ذلك في يوم
أدنى لا يصح قال في الخلاصة وهو المختار في ذلك في يوم
أولا إن كان له من مقتلاته والأمر وشكك أنه أحدث بعد
ما كان مقتله في ذلك في وقت لا يجوز أن يكون القوم في ذلك في يوم
أول خوفه ولم يقدروا من مقتله في ذلك في يوم مقتله في ذلك في يوم
أخذ ما يقتل ويقتله من مقتلاته في وقت لا يجوز أن يكون القوم في ذلك في يوم
أخذ ما يقتل في بعض مقتلاته في وقت لا يجوز أن يكون القوم في ذلك في يوم
ولم يكتفوا في مقتلاته في وقت لا يجوز أن يكون القوم في ذلك في يوم

لا يكون الشك في هذه الصورة المذكورة كالشك في غيرها
 لأنه متيقن بالعرض فلا حكم بالشك بالحدوث داخل وشك
 انه احصا به نجاسة بعد ما كان طاهرا وبما به طاهر ورد
 فخرج منه ان يستأنف ان كان اول مرع والضمحج انه لا اعتبار
 لهذا الشك فالتمس لا يزول بالشك نعم لم يتيقن بالحيوة
 النجاسة لكنه شك انه احصا به نجاسة فلهذا لم يردوا
 فان كان اول مرع يصل ويمد وجوبا يلحقه ان يشك
 انه صح برأيه فيما قبل فخرج من الوضوء ولا كان كان
 اول مرع صحه واعاد ما شك فيه تحصلا لثبوت التيقن
 وان اعتاده فلا يلزمه المح والاعادة واجبا للشك في
 صح الرس بعلوان من الوضوء فلا يعتبر كالتقدم في
 فخرج الشك انما هو في هذه الصورة من الشك كلها ان
 كان ذلك الشك وفيه اول مرع والابان صار عاده له
 لا يستأنف ولا يستأنف في الوضوء بما هو بمعنى تحصيل
 طهارة المشك وعادة ما كان بعده كاذبنا ولشك هذا
 فوجعا تتعلق بالشك في الصلاة ففي الموازنة شك في
 التماس في الوضوء الاول والثانية وحده وبعد قد ر
 الشك في طهارة الشك في نجاسة وسورة غير تمام وبعد
 لا يهتدون في شك في عهد انه انه صلى التيمم في اول
 ان كان في الصلاة الثانية فسدت خلافة وان كان في
 السجدة الاولى شكلا الصلاة ان كان صلى التيمم في
 عليه تمام طهارة الصلاة الثانية فخرجوا طهارة في الشك
 من وجه لا تغيب الصلاة عنه شكلا تمام الصلاة بالرفع
 عنه وترفع السجدة بالرفع كما رتعا بها بالمد والوضوء
 صلاة يوما وليست في ترك الصلاة في رتبة ولم يعلم بها

3.

من أي صلاة / عاذا الفهم والورع فان تذكر انه ترك الصلاة في
ركعتي فكذلك والخبر انما كان تذكار التذكير في لا يرمي بقدر
فانت لا يرمي اليه حتى يصل سب في صلاته فلو كان
الام لا فانه كان في الوقت فخطبه ان يصعد وان خرج الوقت
فتمسك فلا يتوكل عليه كذا في الخطوط وقد تقدمت حديث
المسألة ايضا ولو تمسك في الفجر خصوصا جدا منها الاول
او الثالث فانه مضمي فيها سوا شك في السجدة الاولى
ام الثانية لانها كانت الاولى زمة الفجر فيها والله كانت
الثانية تكبره تحميدا واذا رفع رأسه عن السجدة الثانية
يقعد قدر التشهد يقوم في السجدة الثالثة ثم يكبر في السجدة
الاربعة فانها كانت في وقت سجدة السجدة الثانية وضاعت
والحال ان يقوم في السجدة الرابعة ويقعد وان كان قاعدا
صلاته وان وقع سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية
وقد خرجت اليه في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية
يقع في سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية
انها الرابعة في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية
فعلى ذكرها في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية
ويشهد به ثم يقوم في السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية
ولو علم على طه في الصلاة انه اخذها وانها لم يسجد بيقين
لذلك لا شك له فيه فيستقيم انه لم يسجد وانها قد سجد
قال ابو بكر ان كان ادرك ركعنا حال الشك في السجدة الثانية وسجد
السجدة الثانية في الصلاة ولا يصح فيها خاتمة ولو شك
في سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية
احتسبا طاهرا في السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية في وقت سجدة السجدة الثانية

وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة او ركعتين او شك
والثالثة فليكن كما لو كان خلفه لعله هو ان قام
قام فوضعه وان قصد واحد بعينه بذلك فلا يسن به
ولا يسن عليه كذا في المحط واذا قصد الصلاة في صلاة فدر
انتشر بدنه شك انه صلى ثلاثا او ركعة فحق شئ من ذلك
الاجم تراستيف انه صلى ركعة فافتر صلاته فله
سجد السجدة وان شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة
واحدة فلا يسن عليه واذا حدث في صلاته وذهب لغيره
فوقع له هذا الشك فحق شئ من ذلك من الوضوء ساعة فله
سجدت السجدة وكذا في المحط رجل صلى ركعة فذهب وترجعه
التلاوة فلم يسجدها ولا ترك سجدة من ركعة فسلم فالتلاوة
على اربعة اوجه ان كان في الصلاة وعاد الى التلاوة فالتلاوة
للتلاوة عامة للصليته وعلى العكس ففي الوجه الاول
لا تغد صلاته بالاتفاق لانه هذا سلام الله على من
السلام ولا يخرج عن حزمة الصلاة وفي الوجه الثاني والثالث
تغد صلاته بالاتفاق لان سلام الله يخرج عنه حزمة
الصلاة وفي الوجه الرابع على ما ذكره في صلاة كذا
في المحط ولا يسن عليه سجدة السجدة ولا يسن عليه سجدة
لا يسن عليه في الركعة ولا يسن عليه في الركعة ولا يسن عليه
بالفتح ولتقوم في ذلك طوطي في السجدة في الركعة ولا يسن عليه
وان كان سجدتها فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
وقد سجدت فاستخلف ركعة سجدة فليكن على ما ذكره في الركعة
السلام وان سجدت فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
ولسجد الاول سجدة وان لم تكن الاول سجدته وان لم تكن
لزم الاول سجدة وسجدته وكذا في الركعة ولا يسن عليه

الاختلاف لا يوجب سجدة شيئا لدا في الذخيرة وفي الاصل
الاساس فالركعة سجدتها بعد ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة
يقول التلخيص ان عليه ان يسجد في الركعة ولا يسن عليه سجدة
وسجد السجدة في الركعة ولا يسن عليه سجدة في الركعة ولا يسن عليه
كان شك في ذلك فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
طوطي في الركعة ولا يسن عليه سجدة في الركعة ولا يسن عليه
وصافي الركعة ولا يسن عليه سجدة في الركعة ولا يسن عليه
يخرج ويقل يودعي ثانيا لان ذلك الركعة والركعة عليه لافتر
الحج وركعة الركعة تغد للصلاة فليكن الركعة في الركعة
الصلاة على طوطي في الركعة ولا يسن عليه سجدة في الركعة
في الركعة الركعة لا يسن عليه سجدة في الركعة ولا يسن عليه
سجدت عن الركعة ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
في بطنه شيئا فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
حتى يسمع صوتا وسجد ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
الركعة صوته لان الاصل في الركعة الركعة ولا يسن عليه سجدة في الركعة
وكذا في الركعة ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
يجعل الركعة الركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
ولو شك في الركعة الركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
في الركعة الركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
الركعة على الركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
وان اخذ ركعة ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
اخذ ركعة ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
يدري الركعة ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
كذا في الركعة ركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه
في الركعة الركعة فليكن على ما ذكره في الركعة ولا يسن عليه

ای مناسبت با خط لاریفی لکسکوئی ای کوئی کلی واحد

ويعني وجهاً خدياً عن سجود السهو وبينه وبين السجود
والسجود أعرف حقيقة لأنه يقع الصبح والربيع والشتاء والخريف
والصباح والليل ولا يسجد السهو ببعض من الصلاة وهذا
كله في بعض مقدم طبعاً فقد وضعنا في آخر سجود الصلاة
من ركعتين ركعتين من الركعة الثانية يعني سجود السهو
الربيعين ثم تأخير سجود الصلاة يعني ولا تجعله ان تذكر
مع سجود السهو لنا ستة بينها وبين الصلاة مثل سجود الصلاة
أو ان لا تسجد ويترك على من يقول الصلاة متأخر عن الصلاة
سجود السهو مختص بالصلاة والسجود الصلاة يعني خارج الصلاة
أيضاً من تغذرت عليه القيام أطلق التغذير والركعة المتقدمة
لما سبقت من القيام المزمع في حقيقة وجوبه في الركعة الأولى كان
أنه كل فسر به لما سبقت في الركعة من قول ولا تسجد على بعض
القيام لم يفسر حقيقة في نفسه مع القيام كما في النهر
وحده أي حد المزمع الذي يثبت الربيعين حكماً بالخصوصية
في الصلاة فليس هو حد المزمع في حقيقة وجوبه في الركعة الأولى
التي سبقت من القيام لأن القول بأن تسجد السهو في الركعة الأولى
وعليه فمفعوله لعلنا من الركعة الثانية يعني أن تسجد
بعد الصلاة على غير ما أنصحن أن تسجد بالقيام أي بالركعة
الربيعين بسبب قيامه والصلاة هي ركعة الربيعين وقيل في
والركعة متوالت أصلاً كما في قوله وتلك في الركعة وفتنة عنها في
الركعة الأولى لأن ما يسجد الصلاة على فعل فتنة واحدة فأنه
كان تغذير الركعتين وقيل هو ما يبطل الصلاة وقيل هو ما يبطل الركعة
وقيل هو ما يبطل الركعة وقيل هو ما يبطل الركعة وقيل هو ما يبطل الركعة

و شعبة حد على طريقة الفقهاء وإن كان بالعلماء يرضى بغيرها
 الصلاة أو حصل فيها أي الفريضة والحق بها العبد وورث
 ونفذها على النسيان والنفاء فإنه غير واجب إلا في النسيان
 فاعداً بغير عذر عن النسيان من تطوعه فإنما كان حراماً
 باب ما لو تروا نفوا على وتعدوا للقيام فمقتضى الحال
 ما إذا خاف من أنه لم يأت في الحجة حمل من المسقط للقيام
 والحجة والمبج فلا فطر والتبج زيادة الملة أو امتداد الرض
 وهو الذي ينفق أو يطعم برئها أو يشتد به بسبب قيامه
 أو ما لا ينفق عليه طعمه بغيره ما ينقصه أو ما لا ينفق عليه
 حاذق أو خاف أو لا راسده أي وإن لم يكن من مضائق
 كما في سفينته ونسج في هذا صاحب النهر وروى في النهاية والجمعي
 في الأقوال الأرجوحة أنه محذور له قيام سقط من ضعف
 أو زور أو لا راسد على ووجد القيام مع العلم بالشد يد وليس فيه
 هذا تعدد للقيام حتى يقال بدو في فطر من الحجة فإنه
 بقدر عظم القيام كل من يصدره إلا أن الشد يد وهذا بخلاف ما لو
 لم تعدد على القيام أصلاً سواء وجد عذر أو بعده إلى أن لا خلاف
 أو كان الأصل لو حصل فإنما ساقط بوجه وساقط لغيره ولو قام
 في حلاله تعدد عليه الفصول ولا ينفذ عليه الرضخين كما حصل
 له من القيام فإنه يصح ويصح في الرضخين عداً ولو قدر على
 القيام إلا أن العبد هو ما فطره ولو كان صبيته أو صبيته بما رآه
 العبد ولو كان في فطره لا يستطاع أن ينفذ عليه فطرها وإن خرج
 لم يستطع أن ينفذ من أطعمه أو لم ينفذ عليه فطره ولو كان
 له وجوب الرضخين أو وجد العبد والركن ولا يستطاع القيام
 بسببها كما في فطره ساقطاً وعن بدو في علة وهو في طريقه فطره

ان نزل عن الحمل للصلاة يتيم في الطريق فانه يجوز ان يصلي
او ان يركع على صلبه كماله لا يركع الا اذا لم يقدر على الركعة
ولا يركع من يركع حتى كما متى بشرط الصلاة حيث قال ولين
يخضع التيمم حتى يستلح جمعاً فاقام وسأل نواباً وبيد
سبع عشرين او يفتق عن الفلاة الصلاة عن صوم رمضان
وأنه ضعفه القيام على خروج حياض حكمه في بيته من غير
به يفتق خلافاً للأشياء انتهى فيل وليس منه ما لو كان
حيث كوصلي فاعداً عنده ولو استلقيا لا صلوا بما يركع
ويجوز ولا أن اعتبر سقاط القسام حيث كان الفتور جائزاً
في الحلة بخلاف الاستلحاق لا يجوز إلا عند الضرورة
ان الصلاة من الركعة لا تقبل إلا عند الضرورة ولم يبدل من التسوية
عند الاستلحاق لتكافؤهما فليسا من جمعي ويجوز ان يصلي
فاذا اوصلياً بما هنا فالعدد وان كان في غيبه لا يستطيع
الصلاة لظنهم وطريقه في أدنى علمه في ان يركع من المحل
بني في الطريق بطريق الطريق في محله ولا يركع الا اذا وجد
من يركع به في صلي فاعداً القول تعالى الذي يركع وان الله في
وقوعه وعلى جنودهم قال ابن مسعود وجازوا به عن عمر الانية
نزلت في الصلاة اي قدما ان قدروا وقطعوا العجز عنه
وعلى جنودهم ان العجز عن التيمم ويحدت حول بن كعب بن
عبد الجبار في كاهات بني عباس في مسالت النبي صلى الله عليه
وسلم عن الصلاة فقال صل يا عبا فان استطعت فافعل
فان استطعت فافعل صل يا عبا فان استطعت فافعل
فستلحقوا انكم في الله نفساً الاوسمها ووعظ عن التيمم وكبر
ان يركع حال كونه مستنداً في وسادة او حائطاً أو طرفة
او استلحقاً لركبته الخادم كما عبر به في المعنانية والتعفف وتعلل

التي هي سنة فلا بد ان بعض المتأخرين قال بخلافه
فانهم لا يخرجون من قولهم على المذهب لا فخر ولا رخص
في افعالهم المتقدمة بل لان البعض مقبول في كل وقت
على كل القيام في بعض ذلك من قدر على بعضه وان قدر
ليس بغيره ان كان من الوجع والسعد وشهدا لم يندرس
وحدوه في الزيادة من حكمه خرج لا يقد على السعد
ويعد على غيره يصلي على ما لا يماز ولا يملكه وقد عكس
الوجع دون السعد سقط الوجع في القنينة اعتدت في قنينة
ولا يمكن السعد في ذلك ولا يقد على الوجع فالحق السعد
ولذا غفلوه انه في قنينة يبيد في غير سعة وخجوه ولا
يجتاح الا ان يقوم ويترك حيث سقط السعد وقوله اذ لم
يقد على الوجع معناه ان القنينة او منعه عن الوجع
في السعد فلا بد ان ينفذ في القنينة صحتها لان
عن السعد سقط كسنة القيام ويبقى لا يماز في كل
القيام والوجع فيه السعد ويتوسل بها في تخصيص اذ
حصل غاية السعد والوجع فيه ولا يماز في كل
السعد منه وهو سعة السعد من قيام تمام
السعد وذلك السعد في السعد والتلاوة ان يكون في قيام
حتى لو تعدد السعد في السعد في السعد ولا يماز في كل
السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
الوجع في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
الوجع في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
والسعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
على السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
فان من غير السعد في السعد في السعد في السعد في السعد

نسبت السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
اختار قولهم والفرق على ظاهر المذهب بين ما لا يندرس
الوجع في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
الاخامة والاشياء حازبه الصلاة فاعل لانه يجازي على بعض
زيادة الوجع في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
انتهى ما في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
في الصلاة على القيام في السعد في السعد في السعد في السعد
والتوفيق في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
عنده في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
وخالق السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
وهو ظاهر السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
منه ان هناك في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
الوجع في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
القاضي في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
يوسف في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
خلفت في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
لو قدر على بعض السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
ما قد حصل في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
لا يندرس في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
صلاة في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
متكنا لا يندرس في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
متكنا لا يندرس في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد
بقوة ولا يندرس في السعد في السعد في السعد في السعد في السعد

وكان قد اذناه لان الانفاقا مقامها فخذكم ما والسبحم اخذكم
من الروح فلا يكون صومها لاهلها بل كل طوبى من بينكم لا يسبح
سبحا بل بسبحا للفقير الذي وجهه شيا ليواد رسوله
الطهر التي عن ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من استطاع منكم ان يتعدى عليه ولم يفرقه وجوهه يورث
بها كسره وروى ان عبد الله بن مسعود دخل على بعض يهود
فوجدوه يصلي ويخضع اليه غور فيحس عليه فذرع ذراعا
يد من كان في يده وقال هذا شئ عظيم لكم الشيطان او مسعود
وروي ان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رايا ذلك من مريض
فتا لا يتخذ من الله الهة اخرى وصرح بالانفاقا في البلاء
وكا في الحرام والحبط فان فعل بالانفاقا المحمول ذره الصبي بن
عليك في العاد لا يقدركم من عليكم شئ في وجهه او انتم
بانه لو رعبه منه رعبا كان علة انفسه وانشأ راي
انه لا فرق فيكم بين ان يكون اربع منه او من غيره والافانشار
من قول الله ولا تقربوا الى ما بين يديه من الايمان والنفق
وانما روي ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يبعث في كل
جماعة نبي وعلى ان الرضا يخضع عيقل ان يكون بعث في كل
الجماعة من الله من الخضر من جعل سلكا في النفاق عيقل النفاق
من الخضر من اصابه بعبودية اكثر من الايمان والنفق على الله
اي لا يسجد على الله ولا يصلي على الله ولا يقرب من الله ولا يعبده
سبحا فلا لا لا في الدنيا والآخرة ولا يورث الرضا من الله عليه
ولم يعبده على الارض ولا في الآخرة ولا يسجد له ولا يعبده
لانه لم يفرقه بعبادته فيكون لا على غيره ولا يسجد له

وعلي بن شيراز في قوله لا يسجد له ولا يقرب من الله ولا يعبده
ولا يسجد له ولا يقرب من الله ولا يعبده ولا يسجد له ولا يقرب من الله
عند تقديس القيام انتهى واذا صاحب الله عليه اذ انعز عليه
الرجوع والسجود لم ينفذ عليه القيام يفترض عليه ان يسجد لله
فاذا خاف ان الله لا يسجدوا في قاع الدنيا وما فيها من الهوى
في القاموس وما الله كوضع اشارك وما قافها هم من اللام في
كتب ما لا يصح صورة اعطى ففعل خطا لا يخفى نوحا فخذك
ولو كان يجنبه وانفذه عذري بالايام ففعل الخطا لا يخفى نوحا فخذك
لم يفرقه لا عما عليه لا يسجد على نفسه كذا في قوله ولا يسجد
ادنى الاغنى اللوع لند وند للسجود فلا يلزمه تقديس الجبهة
والاخرى فانه في علمه كذا في الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسجدوا على الارض
فيلزم فيه فاسجد وقاله لهم ففعل خطا لا يخفى نوحا فخذك
اجزاء وقال شيخ الاسلام يعقوب الحارثي لا يسجدوا على الارض
وهذا القول والحديث كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
كذا في قوله لا يسجدوا على الارض كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
الا خلا في انه في بعض النسخ ان يروي ما قاله في قوله لا يسجدوا على الارض
بني الاخر والسجود وهذا كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
وجوب التيام من انفسهم الى الخلق والى الله كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
نور الشافعي في قوله لا يسجدوا على الارض كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
المصطفى فافعل ما لا يسجدوا على الارض كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
اخرجه الى قوله لا يسجدوا على الارض كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
عليه وسأله في حديثه وما قاله في حديثه كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
وفي حديثه في حديثه كذا في قوله لا يسجدوا على الارض
سجدوا كذا في حديثه كذا في قوله لا يسجدوا على الارض

[illegible][illegible]

الرب سبحانه وتعالى وتعلمه ما عظمه فله الملامة الفصحى كما
 محض شربها ويلاحظ تمام الأدب في الحديث ادعى زلفا حسن
 قاديته تهي وبرزع راسه قليلا وفي نسخة تهي راسه قليلا
 صخر راسه وساده حتى يكون شبه القاعه ليصير وجهه تهي
 وليقل من الايمان الربيع والسجود لا مغبته الاستغفار
 الاصطلاح لا يماثل في المراضى وايضا طبعه على جنبه لا يمن
 او لا يسر ولا يمن فضل ابوالاسمعي داكنة لما ورد من
 حب التيامن وسنية عند النوم وفي نسخة قال في الامداد وسبه
 ورد الاثر وجهه في حالة الاستطعمه يتوجه اليها في
 القلة والاولا في الاستطعمه في الظاهر فخص من الاستطعمه
 على جنب وفي صدره على ما في القلة قال روضه طبعه على
 جنبه وصلى وهو قاعد على الاستطعمه في الظاهر
 انه لا يجوز ان يعجز الاستطعمه في الظاهر قال في
 وهذا الاظهر حتى ولا ظهر في روضه الطهر الاستطعمه في
 الاصل وهو محبوب المشهور من الروايات والظاهر في
 على طبعه ولا يمن في جنبه رحمه الله تعالى في الافضل
 ان يطلع على شدة الامن ودينه خلاف ففي حقه الله تعالى
 لحديث عن ان يطلع على مرفوعه فان لم يستطع فليضرب
 وليصبر في الاية وعلى جنبه من روضه الطهر الاستطعمه
 يحصل به ولا يوجب وضع في الحركه في روضه الطهر
 قاعا المستطعمه في روضه الطهر واما في القلة
 رجلاه فقط في روضه الطهر في روضه الطهر
 الله عليه وآله قال في روضه الطهر فان لم يستطع فليضرب
 يستطعمه في روضه الطهر في روضه الطهر
 على روضه الطهر في روضه الطهر

الرب الله ولان التوجه الى القبلة بالتدريج كما في روضه الطهر
 والا يستطعمه لان الاما هو يتجه الى روضه الطهر في روضه الطهر
 في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 عنها في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 لا يستطعمه لان التوجه الى القبلة بالتدريج كما في روضه الطهر
 وضعه في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 فليضرب في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 ليس على كذا في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 فليضرب في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 الايمان راسه اخذ عنه الصلاة في القلة في روضه الطهر
 من ذلك الرض لا في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 ان وضعه في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 وليكن سبط القصة عنه واهو صليته في روضه الطهر
 في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 الفتي في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 خان في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 الخلاصة في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 ايمان راسه في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 الوالي في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 الكافي في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 عليه في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 العبد في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 عليه في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر
 التبيين في روضه الطهر في روضه الطهر في روضه الطهر

يكون وكذا ما فيها اذا وقع المص حقا ما تات اليه انضمام
 ذلك الوجه ولم يقدر على الصلاة لاجب عليه التضا حتى لا يلزمه
 الاضمانه فصا كما لمسا في ولا يرضى الا في رضى مضيا وما شاكل
 الا اقامه لصفة انتهى قال في الاثر قول وهذا النقص انما يحتاج
 اليه على التمسك به لاصلا في نفسه لكن قد مرنا في الطر ما مر من
 الوجوب عليه تلا طهارة وقال في الغنى ومن تامل تعليمهم
 في الاصول وما ساء في الجنون اذا حاق في النهر ولو ساءت
 يلزمه قضا كالشهر ونظا الذي حين اوغى عليه لزمه يوم وليلة
 لا يقضي وفيما لم يرها يقضي ان قد مر في ذمعه ايجاب الضمان
 على هذا المذهب في يوم وليلة حتى تلتزمه الا يضمانه اذا قصر
 عليه ويستقط عنه ان زاد في رسته عن تعذر ان يخلفه
 وفي التجنب لرضي اذا حيا برحال لا يستطيع الصلاة بالاسما
 فان لا يجنب عليه شي من كفارات الصلوات ولا يكون موافقا
 لان لم يقدر على الصلاة في حاله الحيا لا يجب الا اذا فلا يجب
 خلته وهو الغنى فان برى من ذلك وصح ان كان ما ترك
 من الصلوات اقل من يوم وليلة وهذا لا يقدح في الصلاة
 في زمانه خلق لم يره وانما الذي في يوم وليلة لم يجب عليه
 قضاها لان لم يقدر على الصلاة اذا انقضت الوجبات فعار
 كما في عليه انتهى وحال صاحب التجنب ما ذكره في الصلاة
 حيث قال وقد مر اخر فيه انشاء رواية لا تفسد الصلاة
 عنه وان كان المص من يوم وليلة اذا كان متيقظا لم يصح
 لانه يفسد وضوءه في الصلاة على الله انتهى وعلى
 ما في الهداية يكون معنى في صلواته عليه وسلم فاته احو
 يقبل العذر ما يفتقر عدد ركعاته في الصلاة
 هذه المسألة على ربعة وجهان دام به الرضى في كل يوم

وليلة وهو لا يقضى جماعا وان كان اقل من يوم وليلة
 او يومين وسرر من يسهل من جهات وركعتين او ركعتين
 او اقل وهو يقضى في محل الاختلاف وهذا عليه اتفاق
 وفي الحقيقة ان يركع من ركعتيه اما اذا فات منه فانه يلزم
 اليه تعالى ولا يركع على اتعاقا وفي القسمة ولا يدرك في الصلاة
 حال الحيا في صلاة الصوم واما ما في بسبب الركعات
 كالركوع والسجود فالاعمال على التجنب كالركوع والسجود
 سقطت عنها الركعة في ركعتيه غيرهما سقطت عنهما السجدة
 والمسألة وفي الاستسواء ان يركع من طهارة السجود من
 الركعتين والخمس والنوب والمكان واستقبال القبلة وسر
 العرق عند التجنب ان كان او جمعها في الركعتين فلو كان
 وجه الركعتين غير القبلة لم يقدره القسمة التي بها ينقسم
 ولا يغير صلى تلك لانه ليس في ركعتيه الا ركعتين ولا
 الاوليات ان السجدة ادى من الركعات لكونها ركعتين ولا
 يبعد وجوب سجدة في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه
 تخصيل الركعات وركعة لا يجب الاعادة فيها او في الركعة حاز
 لو وجد من سجدة ولم يركع صلى في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه
 عند في ركعتيه لان ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه
 صلى على فراش مجلس ووجد احد سجدة لا يقدر على ركعة طاهر
 التجنب قال ابو حنيفة في سجدة لا يقدر على ركعة طاهر
 وفي ركعتيه الصلاة صلى بالاسماء يسجد يقضى بالاسماء
 في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه في ركعتيه
 المند قال محمد لا يصلي المائتين وهو يسجد ولا السجدة وهو
 يسجد ولا السجدة بالسجدة لان هذه ركعة الا انها ركعتان
 من ركعة الصلاة ولهذا لا يشغل الذي يصلي الله عليه وسلم



٤٠١
 ١٠١
 ١٠١

عن صلاته يوم الخندق فلا جل القتال ثم قال الغريق في البحر اذا
حضرته الصلاة ان وجد ما يعطى به ولو كان في البحر لم يركب
بحسب تمكنه الصلاة بالامام من غير ان يجتمعوا في الصلاة
اكثر من عليه والا صلاة لا نه قد عزموا على ان يتعاقبوا
ولم يكن ما قرأ في الصلاة بعد من غير ان يجتمعوا
غيره ادعى في الصلاة انه في القنينة ورضي لا يجتمع
الصلاة الا باصوات متعاقبة ونحوه يجب عليه ان يصلي
ولو اعتقل لسأله يوما وليمة فصل في صلاة الاجهت ثم
انطلق لسأله لا يلزمه الا ما اذنت في وقتها في الصلاة
ان المولى اذا مرض وجب على مملوكه ان يوضعه فلا يجزئ
صلاة بنية وان لم يقدر ينصبه ان يتوضأ ووجبت عليه
الاستعانة به ولو اجتمع على المملوك الاستعانة به فلا يجزئ
ويجب عليه يومه على غيره فلا يجزئ ولا يجزئ
احدهما توضأ الا من مرض الا اذا بدع هو اعانه على البر
وقد فرض عليه في كل ركعة ولو اشتد عليه مرض غدا
الركعات او غدا في السجدة انما يسجد في الركعة الاولى
الا اذا لاد والاولى تكفي في الركعة الاولى في الصلاة
غيره من غدا ركعة صلاة في الركعة الاولى في الصلاة
وهو يحسب اجمالا صاحب السراج في ركعة غدا في الصلاة
قال السراج في الصلاة انه يسجد ونعمه وهو مفيد
كل اذا قرأ من الصلوة عليه انما في الركعة الاولى في الصلاة
قلت بما في غدا في الركعة الاولى في الصلاة
او يجب ان يفتقر بسببه مثل هذا الفصل كما اعتبر من لا يفهم
على صلاة الا باصوات متعاقبة ولا قد فتاه عن الجنبين
والله اعلم ولم يوم الريح لم يستطع الا بما برسه وانى

عبروا لا بما برسه على ان يصلي الا بما لست لي بها صا بالرب وما
كان عليه ان يقرب من الله ولا يقربه ولا بما جبه
خلافا لما قاله في الركعة الاولى في الصلاة
عن فضيلة وقال في الركعة الاولى في الصلاة
وقد روي في الركعة الاولى في الصلاة
وابن عرفة لم يستطع الا بما برسه فانه حق يقرب العذر
منه ولا ان يقرب من الله ولا يقربه ولا بما جبه
والحاجب فلا يقرب من الله ولا يقربه ولا بما جبه
لا ينقل الى القلب ونصب الاجل بالرب في الركعة الاولى
الرب اذا اجتمع على الركعة الاولى في الصلاة
يجوز صلاته وقال الشيخ الامام ابو محمد في الركعة الاولى في الصلاة
لانه لم يوجد منه الفصل في الركعة الاولى في الصلاة
الرب من الركعة الاولى في الصلاة
سأله عن عرض له مرض في صلاة منته عن الركعة الاولى
او ينقض يومه صلاة عما قد روي في الركعة الاولى في الصلاة
او هو من الركعة الاولى في الصلاة
فنا لا نقول الا على الركعة الاولى في الصلاة
قال السراج في الركعة الاولى في الصلاة
الصلاة كما ذكره في الركعة الاولى في الصلاة
فانما في الركعة الاولى في الصلاة
وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الاولى في الصلاة
الصلاة لا تجزئ في الركعة الاولى في الصلاة
يجوز له ركعة في الركعة الاولى في الصلاة
صلاة في الركعة الاولى في الصلاة

ان اقتنا القاييم بالحقا عدم يجوز عندهم لا عند ربوكان يصلي
بالايمان كما قالوا بعد استسما واستسما كما هو
فنية الاطلاق وضع في خلال صلاته حتى قد يركع
الركوع والسجود قايما بعد لا يجوز له ان يسجد
بل ما ان يستأنف لانه لا يصير اقتنا الركوع والاسجد قايما
فكذا الساكنة وفيه خلاف زربنا على اختلافهم وخولنا اقتنا
به المربع والساجد جديفة ينبغي الا اذا صعدنا اقتنا
بقصد الايمان قد قيل له يوجب الركوع والسجود حياز
له ان يستأنف لان ركوعه قايما وانما هو ركوع وحركة فلا
تكون من القوى على الضعف ونقلها الزليج عن جوارحه
الغنة وهذا ظاهر فاما اذا استغنى عما وقفا بعد بقصد الايمان
فقد قيل لا يمانع الركوع والسجود قايما وقفا على ما اذا
استغنى مستغنىا ومضطجعا قد قيل لا يمانع الركوع والسجود
الاستغنى قايما وقفا على ما اذا استغنى عما وقفا بعد بقصد الايمان
التسارع فيما ساقى لان حاله القمودة قوي كما لو كان
الركوع فمخرجه صلاته وصلح عن التعمود فضلا عن القيام
يومي في ركعه وجوده مضطجعا ان قدر في خلال
صلاة فخلل التعمود راى على الايمان الركوع والسجود قايما
ولم يقدرك على الركوع والسجود فانه يستأنف على المختار
لانك اذا جازا القمودة قوي من الاجماله مضطجعا فمخرجه
بناه على الضعف وهو لا يمانع مضطجعا قال في التبيين
من باب الامامة وفيه على سبيل المثال يركع قايما
او قاعدا مستطجعا وله كما مضطجعا والمركع قايما
او قاعدا يجوز له ان التعمود مضطجعا به ليل وجوبه عند
القدرة بخلاف القيام لان ليس مقتضوه التراته والذلة لاجب

ان التراته والذلة على الركوع والسجود فمخرجه
افق حيا ولا يخلو ركوعه ركوعا لا يمانع الركوع والسجود
الركوع والسجود قايما وقفا على اختلافهم وخولنا اقتنا
بقصد الايمان قد قيل له يوجب الركوع والسجود حياز
له ان يستأنف لان ركوعه قايما وانما هو ركوع وحركة فلا
تكون من القوى على الضعف ونقلها الزليج عن جوارحه
الغنة وهذا ظاهر فاما اذا استغنى عما وقفا بعد بقصد الايمان
فقد قيل لا يمانع الركوع والسجود قايما وقفا على ما اذا
استغنى مستغنىا ومضطجعا قد قيل لا يمانع الركوع والسجود
الاستغنى قايما وقفا على ما اذا استغنى عما وقفا بعد بقصد الايمان
التسارع فيما ساقى لان حاله القمودة قوي كما لو كان
الركوع فمخرجه صلاته وصلح عن التعمود فضلا عن القيام
يومي في ركعه وجوده مضطجعا ان قدر في خلال
صلاة فخلل التعمود راى على الايمان الركوع والسجود قايما
ولم يقدرك على الركوع والسجود فانه يستأنف على المختار
لانك اذا جازا القمودة قوي من الاجماله مضطجعا فمخرجه
بناه على الضعف وهو لا يمانع مضطجعا قال في التبيين
من باب الامامة وفيه على سبيل المثال يركع قايما
او قاعدا مستطجعا وله كما مضطجعا والمركع قايما
او قاعدا يجوز له ان التعمود مضطجعا به ليل وجوبه عند
القدرة بخلاف القيام لان ليس مقتضوه التراته والذلة لاجب

وقد نظره بعضهم ما اعتد فيه لفظ المفرد والجمع فقال
 فذلك جهان ولا يصح بافتي وأما شئ الجمع والأمر مستخدم
 والملاصق للبرق البراقة والكسرة التي في المفرد كسرة
 والتي في الجمع كسرة قار ووزن دليلا ونطقا ونسبا
 ولما يترادف ما أمثال سمع وقلت ولفظ الجمع يطبق
 على المفرد والمفرد والمفرد والمفرد والمفرد والمفرد
 جنب وهما وجمع وجمع وجمع وجمع وجمع وجمع
 جنبا فتنبه حارس حنزيه على الروضة وسيا في حكمها
 قاعد بلا عذر صحتها في حنزيه حرم الله تعالى لفظة
 الجنان الغالب دور الركن وهو كالتحقق فيما جعله
 محالا لا حصته لا نه مظنة لخرج فيه الترخص برخصه وإن لم
 يلزم خرج إلا أن القيام لفظة لا بعد عن شبهة الخلاف
 ولما خرج منها الفضل في أمثلة لا نه استلزم لفظة وسيا
 وقال لا يصح أن يصلي في السنة قاعد إلا بعد صلاة القيام
 ركن وهو معتد عليه فلا يترك إلا بعد تحقيق الأمر
 وهو لا يخرجها من أيد الشرائع كإمام الامام بتمام طوبى
 واجتماعه شئت وهذا الخلاف في غير الروضة وإنما الروضة
 بالنسبة كالاستسقاء فلا يجوز الصلاة فيها في الروضة
 ظاهر المدينة والربابة والأحشاء جوار الصلاة في الروضة
 في الاستسقاء مطلقا استسقاء على الروضة لا يصح فإما
 كانت موقوف في الاستسقاء على الروضة لا يصح فإما
 جاز لانها إذا استسقاء على الأرض لا يصح وأما كانت
 مريضة وفي غير مريضة في السنة لا يصح فإما كانت
 الخ الاستسقاء في الصلاة إذا استسقاء فإما كانت
 كما سرور حارس في المحيط والبدائع وفي الصلاة وجمعها

أنه لا يمكن له أن يرد راسه له قيام فيه الصلاة فيها
 قاعدا واراد بالصلاة فإما كان كل من يخطي وسبحه
 لانها كانت بالاجازة لا يجوز انقاذها لأنه لا عذر له وانذار
 يقول في الصلاة لا يصح فيه فإما كان كل من يخطي وسبحه
 قاعد الغير عذر فيه الصلاة عند خلافها كل من يخطي وسبحه
 في الصلاة كان لا يجوز فيها فإما كان كل من يخطي وسبحه
 أي في الصلاة لا يصح فيه فإما كان كل من يخطي وسبحه
 بعضه فإما كان لا يصح فيه فإما كان كل من يخطي وسبحه
 الترخص على القيام ما لا يحتاج في الإحداد والظاهر أن الصلاة
 الحرف ان اقلته ويزم الركن في السنة استسقاء الترخص
 في الفرض النفل عذرا فتتاح وكما دارت السنة عن
 الترخص توجه إليها في الصلاة وإن لم يكن الاستسقاء عذرا
 عن الصلاة حتى يعذر على استقبال وبيتها مستقبلا ولو
 ترك الاستقبال لا يصح في قولهم جميعا في الأحكام مخالف
 الصلاة في السنة الصلاة على الكعبة ولو كان قوما في ظلي
 بعضهم النأي سفينة مريضة وفي نسخة مريضة
 يعني متصلي بأن شئ كالحال بينها حتى لا يتحرك حدها
 يتردد إلا في صلاة فإما كان فيها بهذا الأمر لا يتحرك
 حكما لانها لا تتحرك صا ركني واحد ولا يركن كل
 واحدة منها منفصلة عن الأخرى لا يصح الاقتبال لا يتخلل
 ما بينها من شئ من ذلك عذرها صلاة لا يقتل في النهروسر
 يقيد بغيرها فإما صلاة في قولهم لا نه حنفي كانت السنة
 اعلم ووزن الرزق وإما كان في السنة فإما كانت السنة
 أنه يوم الأخرى طاعة وفي السنة لا نه حنفي كانت السنة
 أنه يوم الأخرى طاعة وفي السنة لا نه حنفي كانت السنة

على وجه لا يكون الوجه بينهم وبين الامام الا بغير الصلوة بالقتال
 في صلاة الاربع ركعات في كل ركعة ركعتين على سبعة ركعات
 في السجدة او على العكس المكان بينها طريق او طائفة من
 او ما يكون مانعا من الاعتناء بجزء من الركعات في الشريعة اطلق
 في الطائفة كما في الحج وقيد في البحر بمقتضى نه عظيم والراد
 بالتعظيم ما يجري فيه تركه ومن وقف على ظلال السفينة
 يقتدى بالامام في السفينة صلا فقله الا ان يكون امام الامام
 لان السفينة كالبيت واقتداء الوقوف في السطح عن هوى البيت
 صهيروا اليك امام الامام ولا يخفى عليه حاله في الدلالة ومن
 حين او على الجنبات افة تسلسل التعلل والاغاة فستره
 والتسوية بين الجنون والاغاة في الصلاة فقط ما في الصوم
 فبينهما وفي فانه اذا عجز عليه قبل شهر رمضان حتى مضى
 رمضان كله فانه يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل
 رمضان وفاقا بعد ما مضى شهر رمضان لا يلزمه قضاء الشهر
 بحر ولو كان الاغاة قد حصل بسبب وجع من سبع بضع الجود
 وسكونها في ذلك لانه في فطر امة تسعة اشهر فلا يند
 لا يملكون ترك الاغاة الا بعد تسعة اشهر ولا يملكون ترك
 الاغاة الا بعد تسعة اشهر ولا يملكون ترك الاغاة الا بعد تسعة اشهر
 اذا امتدحها على الاغاة بسبب ضعف قلبه وهو مرض
 يوما وليلة وهي تسعة اشهر ولا يملكون ترك الاغاة الا بعد تسعة اشهر
 اذا استوعب الاغاة في صلاة كامة لتحقيق البحر وحده
 الاغاة انه لانه اذا طالت الركعة في الغروب فيخرج في القضا
 واذا قهرت قلت صلاة يخرج والكثير ان يزيد على يوم وليلة
 لانه يدخل في حد التلويح والركعة وان زاد وقت مرفوع
 على انه فاعل زاد او منصوب على انه ظرف الزاد وفاعل

زاد

زاد في الجنون والاغاة حدها صلاة سادة لا يرد
 صلا ما لا بد للرجوع من حيز جهنم في صلاة العباد
 وفي الصلاة فلا يخفى من طائفة الحج وما لا يمتدح
 كالنوم من حيث انه غير عار من جهنم خطاب زل قبل الصلاة
 ولانه لا ينافي اصل الوجوب اذ هو بالذمة وهي له حتى ورث
 وسلمت وكان هلا للشيء من ان يؤيد صوم عذبة فيه
 كله حتى صوم فلا يضيء وفاقا بعد انتهائه في الجنون
 والاغاة لان النوم لا يستقطر مطلقا حتى لو نام الثمن يوم وليلة
 بقضائه في النوم مما يمتد يوما وليلة في الصلاة يخرج
 الغضا بخلاف الاغاة مما عتقناه لانه اطلق الجنون
 فشمل ما اذا كان صليا كما اذا بلغ الجنون ترك وهو قول محمد
 فالمارض والاغاة على سبيل سقوط الغضا الا في تركه
 اذا قروا قال ابو يوسف الاصل كالتصا فلا قضاء مطلقا لانه
 السرور ان لهم قلة عن الزيادة من الملوكة وهو قول محمد
 ورواية عن الحسن قال في الحر وهو لا يحل وعذبة الجنون
 وهو رواية عن الامام ايضا قال العبرة بالزيادة من حيث الساعات
 وفاقدته تظهر فيها الاغاة عليه قبل الزوال فاذا قف من الغد
 لمعذلة والفتنة في تركه لا يجب الغضا وعند محمد اذا
 افاق قبل خروج وقت الظهر لم يبق الا السجدة الحمد والظاهر
 انه لا بد من السجدة الزمانية لا الغلابة في الزمان
 نوحا صرح به ونقل عن الجساسة والديخ في الركعة الا ان الاصح
 قول محمد بن يحيى وقيد بحد الاغاة لانه لا ينافي في صراحة
 ينسحق في المدة فانه لا يظفر بان كان لا فاقته وقت معلوم
 فقال لا يخفى عنه المصطلح مثلا فيصير قبل ان يشر
 يعا وده فيصير عليه فانه في الاغاة لا انها تفتت هذه

الافاقه فيبطل ما قبلها من حكم الاغلاذ اذا كان اقل من يوم وليلة
كله الاصلح ان يغني عن الاكثر منه ان يقتضي انه لا عبره له من
الافاقه في الجرح من الغسل منه يغني عن الموجد وسكون
النوم في الجرح وهو نبات غلظت مع الاطراف وساقه
غليظ وذو رغب وعلا فخره من الرغبت ورقه يشبه اللسان
وبزره يشبه الحلة لكن صفوها وقسم منها جرح وزهره ما يخالط
الصفوه وقسم منها اسود وزهره ينفتح وقسم منها ابيض وزهره
كذلك وكل قسمه بارحة باسنة فالاسود في الرغبة والاحمر
في اخر النالته والابيض في اولها وخبثه الاسود في الاحمر واسلمه
الابيض وخصف فتم بعد سنه وهو مخبر من جميع النفاق
ولان جحف يمكن الصلح المزمع وضربان النفاق والنقر
وعرف النساء يمنع سيلان الدم والوجعات ويغوي الاعضا
واذا جرح يورقه التيلجيا لغتها واذا جرح يورقه الاخضر
المصابه وكل قسم عامه الحسن لكن يكون سببا لاختلاف
العقل وهو يورث الصدر والدورن والمناق والمخون ويصلح
العسل والياسون واربعة درهم منه قاتل وقد استعمل
في حقنة المومني في اليد زرو وورقه ودهن زروا وجره وورقه
من الخمدل في كلقا ح الحور مابل والاقهون والشوك والقدب
لزمه القضاء في قضا ما كانه بسبب ما استعمله وان طال
زرو العقله ما في قضا قاتل لانه حصل مما هو معصية
فلا يجوز جبهه التقيف ولان يقع طلاقه وفيه من يلزمه
القضاء عند ان حنفية لانه يصنع العباد في الذنوب ما وور
في اغا حصلا باقة ستا ورت فلا يكون واذا في اغا حصل
بصنع النساء لان العذر اذا اجاز من يحجره عن الحق

К

[illegible]

من الحذر فلا تسقط طاعة عن طاعة لحدوث ذلك بل بافت
 بما ندر عليه من الصلاة ويستقط عنه ما يحجب منه وهو الزا
 لحدوث ولا يجعل هذا قلة طهورين لئلا يفتقر الحائض فيؤخر
 الزوال المانع وقد جعل هذا لعدم رجاء يورديه ورجيه
 فانه فرض وجود الحاجة في وجهه لانه لو كان صغرى وجب
 غسله وسحق رأسه اذا مكث او سحبه منه التي عند
 العجز عن الاتقي وقيل يرضه غسل من وضع سج القطع
 نقله في الخ من الترخا لانه وجد من يوطئ مام من با
 يغسل وجهه وموضع القطع ويحس رأسه والا وضو
 ووجهه في الماء وسحق وجهه وموضع القطع على وجهه
 انتهى ويتقي حمله على غير ما انبأ فان كان من يوطئ
 جرحه لا يوترى غسله ولا يغسل موضع القطع الا بعد يرضه
 ويقا من محل القطع حتى لو كان القطع فوق الفم واللسان
 كما هو موضع المسألة لا يجب غسل موضع القطع وان يرضه
 لانه ليس بمحل الوضوء في موضع المسألة لا يغسل على خلاف
ف وفي المتن في الصلاة بالاجزاء في
 حال وقوعه في الصلاة على غير ما انبأ فان كان من يوطئ
 الاداء لا يفتقر منه ولا يفتقر الى اجزاء الصلاة مع العمل
 الكبر فان لم يفتقر ولا يصح منه كما ان جرحه لو كان
 الذي يفتقر السيف والمهاجم قد يجرى جرحه ولو كان الجرح
 والجهنم فيسقط ما زاد على يوم وليلة يجرى جرحه وقال السيد
 واما التفتت فان فيه والفتحة خارجة عن التفتت وقد يقال
 انه لا اداسية طقته فسقط عنه القضاء ولا وضو عليه
 امره الطيب الحاذق المسلم العادل والمستورا الاستقام
 على طهره لا يفتقر لموجبه وسكون الزايم قال في التاموس

بمن غلج جرحه شرط فالله هذا لا يخرج الى من عسسته وقد وقع في
 حده يرضه بغيره وسحق رأسه
 الغنى المحنة التي يخرج الى من عسسته وقد وقع في
 بسون وعين جرحه كما طعمه حيا لم يرضه في التفتت
 سرحا قد عرف القيا من انظر بالاجزاء حيا امره الطيب ان يستقام
 اما ما طعمه حيا لم يرضه في التفتت
 وهذا اذا كان الايمان يرضه فان ضيق في ضيق هذا فانه
 يحسب من رأسه بالارض حتى لا يجرى اخلاص الصلاة ويرضه القضاء
 لان شرط سقوط طهره كون الافة ساقية وهذا صنع العبد
 من يرضه بغيره تحت ثياب نجسه وهذا شرط
 نجس من ساقية نجس لا يملكه اذا الصلاة عليها قدر
 التفتت اما ان كان كجرح الغنى قيل في موضع في وقت انما
 وكان قد رجا نجا صلي على حاله ولو كان يرضه اذا كان غلى
 طهارا ولا نجس دون التفتت لان يكون كالمدة في صحت
 الصلاة فيلزمه البسط حيث لم يفتقره مشقة والمقال ولذا
 اي يرضه على حاله ولا يرضه البسط لو لم يفتقره لانه
 الى التفتت في حقه مشقة يرضه ما كان يرضه ارضه
 في البصر قد يرضه البصر اذا كان يرضه في مشقة التفتت
 واذا خرج لا يستطعم اختلافك في فيه المختار في بصر
 في بيته قايما يرضه صلي على حاله ولو كان يرضه في مشقة التفتت
 البصر يرضه لا يرضه صلي على حاله ولو كان يرضه في مشقة التفتت
 في التفتت يرضه ما كان يرضه في مشقة التفتت
 في التفتت يرضه ما كان يرضه في مشقة التفتت
 في التفتت يرضه ما كان يرضه في مشقة التفتت

في الصلاة الرابعة طينها باليد مع شرب وبعدها لا يسجد
 صلاة وتكون في الثالثة وضوءها كالثانية فاختار القارة بشر
 علم لها لا يلايمود والاشهد بيمين في فاته ويتبعها هو
 في اخر صلاته هكذا في الخط وفي التخييد في كل ركعة وصلاته
 من القارة والاشهد بيمينه الصلاة والصلاة وان يجزئ
 ذلك كله تركه في التخييد خاصة رجلاه صاعق في ركعتين
 صلى فاعدا وان اظهر صلى فاما يصوم ويصلي فاعدا في
 محيط الحرج ان حلت ركعتين قبل الوقت عدل وحظا
 محاذ ان يتفكك الاضرب الصلاة ثم يجزئ وذلك لو صلى
 بغير قارة وبغير وضوء جاز به ايضا فان عجز عن القارة يوي
 اياما بغير قارة الرض ان فاته الصلاة فقد صلاها في جازة
 الضعة فصل في افعال الصلوات في وقتها قضاها في كل
 في الصلاة ان تقع في اخر الوقت الضعة قضاها في كل
 قد قاعلا وموسيا في السجدة ايضا وقد تقدم في باب
 قضا الطلوع وبسجدة ثم يركع في اخر صلاة الظهر حيث
 لم يركع الا من صلاة الجمعة وان لم يركع في اخره هو الهضبة
 كذا في الحضر والركعة

[illegible]

ظلمة فكان الشاهد الوجه لا الغرض ولا تنفاق على نبوتها
على المكلفين فقد تلافوا مطلقا فلم يلدت بسبب
تلاوة آية آفة بهذا السبب هو التلاوة وهو ما حثي
عليه صاحب الشرح كما فيه وفي الاساطيف التلاوة والحق
والا فتدري تلاها وان لم تسبح اي التها مع حرف السجدة اراد
حكموا الكلمة التي فيها حرف السجود وحرف السجدة مع
كلمة قبله ويقدسه من ايها فوجب السجود على قول الجيد
حمولا في الفتاوى الضعيفة فقلون حرف السجدة مع
الكلمة كالآلة المفردة تمام في الصحيح كما صح في الشرح وفي
لا يجب الا ان تقرأ الآية السجدة مع حرف السجدة واخيرا
الشارح لما نقل في المخرج من قوله ان السجدة في السجدة
الآية التي من نصق الآية قوله لا في الذي فيه السجدة في السجدة
وان في الوقف الذي فيه السجدة ان قرأنا بعده وقبله الثامن
نصف الآية تجب السجدة وما فلا انتهى في ما قولنا والثالث
انه اجبت السجود الا اذا قرأ الآية كلها والخطوط حرف السجدة
فقط رتبه السجود لما في مختصر الخوارزمي وسجد وسجد
ولم يتطرق فيه تلاوة السجدة وعن الشيخ في غل الدقاق
في معنى سجدة في كل حرف ليس عليه ان يسجد في كل حرف
من قال كما في الدرر من اربع عشرة آية بالكسر والسكوت
في معنى سجدة الآية مع قبلها في المون وبعضها يغنيها
على الاصل الا ان الاصل في السجدة في كل حرف في
التعليق والشيخ في نسخة لا غير وقد سكت عن عشرين
حرفا غير في نسخة السجدة في كل حرف في
اربع منها في النص في الاصل في كل حرف في كل حرف عند قوله
نصارى ان الذين يغفون ربك واستلم ومن غفلا عنه وكتبه

[illegible]

يا رسول الله افضلت سورة الحج ما فيها سجدة تين قال نعم وفي
 انها قالوا سجدة التلاوة في الحج والاولى والثانية سجدة الطلوع
 وما ربه لم يثبت في الزيادة ما احسن فقال ليس يا ساجد
 لان المذكور في الزيادة لا سجود ولما انه صلى الله عليه وسلم
 فاسموا سجدة التلاوة في الحج والاولى والثانية سجدة الطلوع
 في التين والتينين التينين التينين والتينين التينين
 اعتقاد نفسه فالسجدة الثانية من الحج ليست بحججه التينين
 عندنا خلافا لغير لان الساجد ليس بتينين التينين
 حتى يلزم العمل به لانه لا يشترط فيه سجدة التينين
 ظاهرا ذلك خارج الصلوة اذ كان في صلاة وحده الامام
 لذاتية الحج تيممه لو وجب ذلك وتنفذ ما لا سجود المفصل
 وصوفي لا يثبت موضع في الحج والالتفات في وقال ليس في
 السبع الاخير سجود وضوء الكسبي بالفضل وهو من الحج الخ
 وقدم وجه تسميته مفصلا في صفة الصلاة فيكون السجود
 عندك في احدى عشر قارة وقد عدها عمر رضي الله عنه كذا
 كما في التينين عشر طسما في السجدة الواحدة التلاوة الثانية
 الضاد ومن له اهلية التيمم في ركعة غير واحد من الساجد
 لانها لا تجب بتلاوة كذا في التلاوة موعود من تيمم في ركعة
 وسجده اشار به في قصص وعبارا المتن حيث لم يعلم منه
 حكم التلاوة وانما علم حكمه من مقتضى سبب تلاوة اية
 من كتابها وحكم التيمم يقتضيه بعد التلاوة وفيه علم ان
 التلاوة سبب في التلاوة هذا الفادة للحديث الذي وشبهه التلاوة
 والسجدة حمد لله تعالى وقال وطوي بالاولى وكان الذي
 كان اولي لم يظهور التلاوة في التلاوة في وافاك شيخنا رضي

بارسول

فله تسعون قالنا خير لي قوله لا يسا موت لا يضر ويجز عن الموت
 وهو سبب وجوبها فيجب لنفسها
 حاجلة قبل وجوبها وجود سبب وجوبها فيجب لنفسها
 في الصلاة لو كانت صلاته ولا تنقص فيها قلنا خلا وهذا هو
 اشارة الحق في التيمم في التلاوة والظاهر ان هذا لا يختار في
 حاله السبب تلاوة اية في من ظاهره لا في التلاوة
 وانما الدلالة ما يشمل الاية ولا يتيها اذ كانت الثانية
 متعلقة بالاية التي ذكر فيها حرف السجود وهذا في ما مر عن
 السراج من فصله وجوب السجود بقراءة حرف السجود
 مع كلمة قلته او بعدة وقد صرح في الهيكلة وغير هذا لا يخفى
 السجود في سورة حرف السجدة الا عندنا في الاية الثانية اخبرنا
 والوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجد بها بعد الاية
 الاولى لا يفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر انه في السجود خلاف
 المذهب الذي في عليه السلام والتلون ما مل منها اولى الحج ذكرها
 وما بعد التينين على من وضوء التلاوة بيننا وبين الشافعية
 ولما قال الشارح اما الثانية اي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اركعوا وسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
 وصلاته صلواته صلواته وسيايق الكلام من الشارح فيه
 يعني قال في سجود الصلاة لا السجود الربيع على التلاوة اذ في
 اي اقتراح ذكرها مع ذكر التبع والسجدة متى قرئت بالركوع كانت
 عبارة عن سجدة الصلاة كما في قوله تعالى واسجد واسجد
 ربعة وصورة قال في سورة التين ان يكتب هكذا صا اذ الاصل
 في كل ان يكتب محروف هائية وبعده وجه سرعة انتقال
 التفتت الى ما في السورة الخاصة خلا لك فقول في الثانية
 الحج وصا وفعال في الحج سجدة تان لحد من عقبة قال قلت

بان عبارة المتيقن بينت ان السبب هو التلاوة وان تلاوته محبة
 التلاوة لاحتياجها سبب التلاوة والاحتياج للاختصاص حرر السبب
 اقويا سباب الاختصاص فقي وحدانيته وهو التلاوة
 السجود على التلاوة مطلقا بلا شرط سبب وجوب السبب منه
 وهو التلاوة ولا يتحقق الا باللفظ بها بحيث لو كان سببها
 على ما هو الصحيح في كل ما يتعلق باللفظ فلو سمع لصبر
 بل ان سمع السجود ولذا قال الشيخ رحمه الله لا يجوز السجود
 باللفظ التلاوة الا بصرفه بحيث يستعمل في الصلاة وحده
 من قرب اذ لا يشرط في سجود السجود في غير الصلاة
 خلافا للراجح المتفق بتصحيحه في غير الصلاة والاحتياج
 فالسبب في حق السامع من شأنها احدها تلاوة التلاوة والاخر
 لكن في الثاني خارج والاشارة شرط في حق غير التلاوة في نظر الصفة
 بالمتقن مع ان السبب في حق التلاوة وسجود الاحكام وان لم يمتنع بل
 وانه لم يمتنع ما خرج من تلاوة الاحكام في كل سماع المتقن كالان
 السبب فيه الاقتداء بالسمع وسجود الاحكام والاقبال والالتفات ولو
 لم يتخلل في سماع المتقن كالحديث في قوله تعالى والحمد لله
 التلاوة التلاوة والاشارة والسمع والاحتياج في السبب في حق
 السامع التلاوة والسمع والاحتياج في حق السامع وقالوا في
 الاخرين والاشارة في حق السامع والاحتياج في حق السامع
 لانه لم يمتنع في سماع المتقن في حق السامع في حق السامع
 ما انما في حق السامع في حق السامع والاحتياج في حق السامع
 التي خرجت من السبب في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 فحقها احتياطا وانما السبب من تلاوة التلاوة في حق السامع
 عليه الا اذا سجد وانما السبب من تلاوة التلاوة في حق السامع

معناها

بخلاف ما يروى في التلاوة في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 ما انما في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 هل يمكن في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 القول في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 وانما من قول السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 حتى لا يجوز في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 من وجه دون وجه فحقها احتياطا لانها في حق السامع في حق السامع
 علم السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 سجدة التلاوة سبب تلاوة الاية بشرط الايمان بها لا التلاوة
 عن تلاوة السجدة والاحتياج في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 كذلك لا تلاوة الايمان ليس سبب السجود وانما السبب تلاوة الاحكام
 والاحتياج في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 فتبين سبب وجوبها في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 يسمى سبب السجود من الاجام وهو يحضر في حق السامع في حق السامع
 وانما وجبت على المتقن في التلاوة من سبب السجود في حق السامع في حق السامع
 متابعة السجدة في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 كما قد بينا في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 وانما وجبت على المتقن في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 غير انما وجبت على المتقن في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 من قال انه لو قال المصلح في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 معناه كما ان السجدة في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 وانما وجبت على المتقن في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 وانما وجبت على المتقن في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع
 الصلاة كما ان السجدة في حق السامع في حق السامع في حق السامع في حق السامع



المفتي الثاني فيحل من ذكرنا والظاهر الذي لا يصلح صلاوا غا
الامر الا من لا يملكه الا الله تعالى
خلافا لما فلا يعد ولا يلايه ولا يحسبهم فيه ثم يحل لودع
هذا السامع لما في حلاله من طهارة طهارة طهارة طهارة
لكن سياقي ان من افترضنا الامام في ركعة اخرى بعد ما سجد
منه في الاولى سجدة على ظاهرها في فتنه لا تعد ووجوب
السجود بقوله الموتر على ما هو من اثم به انما هو باعتبار
انه ان سجد الثاني ولا يلايه الامام انقلب المتبع ثابعا
والناظر متبوعا فيؤدي الى خلافا لا حاشية وان سجد الامام
اولا وتبعه الثاني فهو خلافي موضوع سجدة السجدة
فان الثاني ام اتبع معي فيجب ان يتقدم سجود التا
كل واحد سجدة سجدة وسجدة بها جميعا بعد الفزع لان السج
قد تقر ولا ما نه خلاف حالة الصلاة لا يندرج في خلافه
اما ما وهما ان المفتي محمد بن محمد بن القارة لغا في حق الامام
عليه لان قرأ الامام له قرأة خاطئة لم يدعها وذلك دليل الواج
عليه والولاية دليل الخلع والتجدي لا يحل نظره فان قيل
للمفتي ولكم يقرب منوعا عن قرأه وكتب السجدة بها على
منها اجيد **باب ما ليسا** محمد بن محمد بن القارة لغا في حق الامام
ونظرا في المفتي محمد بن محمد بن القارة لغا في حق الامام
كل واجب بسما عن الانبياء هلية الصلاة بخلاف الحديث
فان قيل قولك في حق السجدة لا يحل نظره اذا وكل رجل
عبد محمورا بسجدة فانه لا يجوز ولا بد ان يصلي اذا وكل رجل
قلد **باب ما ليسا** محمد بن محمد بن القارة لغا في حق الامام
مواذ وما الصبي فلان المراد من قولك لا يحل له ان لا يتبعه
حكمه لا في كل شيء ولا يجب سجدة السجدة على من يتبعه السجدة

يكون سعة عند الرجل السبب اظهرها الخضوع لله تعالى
لا بد ان حتى لو راجع السجود المختلفة فبعدت بعد رها وسر
اجلها خلاصة التسمية فلا تسترط فيه تعدين ان هذا السجود
الحرة فطوره هو فعل واحد فلا حاجة الى اشتراط التعرية والدة
الفرقة واما السجود فليس في فعله خلافا لانه عبارة عن وضع
الانف والاختلاف يربطه ان القاع والركوع والسجود والوقوف
علم القول بها فثابت انهم قد يعني قوله لانها توحيد
لانها التوحيد لانها المختلفة ولم توجد سجود قال السيد حمد ونيه
ان هذه حكمة النية على قد وحده لا خلافا فتدركون انك
في غير ما لم يسترط ان لا تكون في وقت من الاوقات الثلاثة
الا ان قلت كما واديت فيها خلافا جملة فانها تسترط
والوقت لذلك وهو في الصلاة مدة الصلاة وبعد ما قيل الثاني
المعنى لفعلها خلافا في الحقائق جزيه ان كان معتربا انها
قال في الفتاوى هو الختان في الثانية استند في الثلاثة
الفعلية والنية لا يجوز ان تكون الثلاثة لان بقدر على الماء
وطها في الثوب والمكان على النجاسة وستر العورة والتمتع
بالصلاة المتقدمة وهو طهر في الدين من العزك والنجس
يتلوا بها لانها ليست اهل الصلاة بخلاف سبب
الحرة لا بد ان يكون في الصلاة المتقدمة لا يجوز كالقنوت في ركعة
الحرة لا بد ان يكون في الصلاة المتقدمة لا يجوز كالقنوت في ركعة
الحرة لا بد ان يكون في الصلاة المتقدمة لا يجوز كالقنوت في ركعة

الله عليهم وسلم لذلك ارجعنا ما فعلوا وسجدت لسجدته قولا
 فلا حشر اكره بينهم وبينهم في الحقيقة قال سبحانه منهاج الائمة قال
 من فعلها سمع ان يسمع الامام ويستمع حبيب الله
 على هذا الحديث وان لا يسمعوا فيهم شيئا من قوله سبحانه
 النبي في حال قومه لا يرون الحق وجوبه فدين حاد في ذلك
 وقوله عز وجل ان يتقدم الثاني ويصفى القوم خلفه
 ان يتقدم ويتخلف ان لا يرجع القوم الى ريسهم فيه فريست
 هو فقه حقيقة لانه لو فقه سجدت الامام بسبب لا يتقدم
 اليهم وفيه يخفى مورا الى شيخ الاسلام لا يجوز التناوب بالتقدم
 ولا بالتخلف ولكنه سجدت وسجدت منه حيث كان وسجد
 كما في ذكر ابو بكر الترخيصة اما في الحديث فيها الترتيب في السجدة
 والله اراد السجود فيقولها بطلبه ويقول بلسانه اسجد لله سجدة
 التلاوة الله انه يقول صلى الله عليه وسلم في قيام من مسجدي
 قال في السجود ما سجدت لادائها ان يقوم في تلك الركعة وسجدت
 من القيام والقرآن ودرهم صوم ويوم عمن عابشة رضى الله
 عنها وان لم يفعل بعض ما وقع في السجدة ان كان قادرا لا يتقوى
 لها خلاف الذهب وفيه نظر فمن الظاهر ان يسجدت في سجدة
 وسجدت يقوم بعد رفع الركعة في السجدة ولا يجهد الترتيب في
 عزيمه واقاد في التسمية انه يقوم الركوع كانت السجدة واراد ان يسجد
 من اذنه الترتيب وفيما سجد في الركعة قال اللهم لك سجدت
 فخطا سجدت الخطى محمد اني لم يكتفوا على الضلالت الذي في حق
 من التناوب الظاهرية واذا اراد ان يسجد يقوم ثم يسجد ثم يقوم
 ارسله من السجود واذا رفع الركعة من سجود يسجد الترتيب
 بلا رفع يد عند التسمية لان هذا الترتيب مفعول الاجل الاخطا لا
 للمحبة كما في سجود الصلاة وهو الذي من فعله صلى الله عليه وسلم

13

[illegible]

الهيئة وجوب الهداية من الاسلام والعقل والبلوغ والطهر ما رتب
الحرف والكسب اذا خلاصه اذا تلاها غاذا رتبها لغيرها وجوب
الطريق الاولي وفي قوله اذا تلاها انها رتبها لغيرها وجوب
اذا رتب الناس يستحقونها ولم يربطها بغيرها وجوب
وقال الشيخ رحمه وظاهرها انها تجب على من لا يقطع مع الله
لوجوب علمه اذا وقضاها ثم في وقضاها كالتجرب والسكران
والنائيم لهم ليسوا اهلا للوجوب اذا القيام ما يسمعهم من ادب
من الجنابة ومفوضية العقل وغفلة النوم فاذا رتبها لغيره
مخض من وجوب عليهم فضاها بعد ذلك وانما في وقفا في النهر
بانه السكران اعتبر عقله حاضر في حاله بغيره في وقفا في النهر
وفي الظهيرة والنائم اذا اختبر اليقظة في حاله بغيره في النهر
عليه قال في النصاب وهو لا يربطها في الشك في حاله بغيره في النهر
وهو صحيح مدار ونقل في حاله بغيره في النهر
ومنه فاما في وقتها غل ما في حاله بغيره في النهر
في وجوب السجدة والاصح انها لا تجب باختلاف التمهيد في
وجوبها على النائم كما ترى ووجه الوجوب وجوب الهداية وجوب
استمراره في الصلاة والالتزام ووجه عدم الوجوب وجوب
التمهيد عنه كاهم في الحديث مقتضى بغيره في النهر
منه فانها في غير وقتها بغيره في النهر
العلامة في حاشيها في حاله بغيره في النهر
ان يكون من هذا القضا في حاله بغيره في النهر
في الوقت وكذا يقال في التجرب والسكران انهم لا تجب على من لا يقطع
بنا على غيره في طلب بغيره في النهر
وصحي قال في الخلاصة وعرف الصبي الذي يقع الهداية اليه
السجدة امره بان يسجد ولو لم يسجد لم يكن عليه القطع التراب

وانما يكون عليه القضا لانه ليس باصل له وما يجوز من السجود
تخلقا واعتقادا فوجبه في نفسه وجوبه اراد به ان يصدق ان غيره
الصدق يجب عليه سجودا ساروا ولم يربطها بغيره في النهر
يستحق جنونه على يوم وليمة وليس في نفسه في النهر
وليمة او استحق تغيبا في يوم وليمة في حاله بغيره في النهر
وجب عليه ما ارادها بعد اقامتها في يوم وليمة في حاله بغيره في النهر
الجنون في حاله بغيره في النهر
هذا الذي يكون مطعنا ذكر في الجيرة عن النور ان الجنون اذا
كان يوما وليمة او قل من هذه السجدة بالطلاوة والسماع حالة
الجنون في يومها بعد اقامتها في يوم وليمة في حاله بغيره في النهر
ونفس فلا يجب عليه ما ساعها كما لا يجب عليها بتلاوته وان
السجدة رتب الهداية لسنابا هل رتبها او او سمعها بغيره في النهر
المذكور لانهم ليسوا اهلا لادبها او يربطها لانهم ليسوا اهلا
له اي وجوب الصلاة لانه هو الذي قد مره في نفسه ليسوا اهلا
لما لا يوجب الادب والقضا في وجوب السجدة بتلاوة او سماع
بغيره في النهر في حاله بغيره في النهر
من التجرب والسكران والافتقار في وجوب السجدة بغيره في النهر
في البحر وان سمعت من النائم حثه في حاله بغيره في النهر
كذلك في حاله بغيره في النهر
من تأخر قبل السجود والاصح انها لا تجب في حاله بغيره في النهر
الصغار بعد ان يربطهم بغيره في النهر
لو قلنا ان السجدة في يومه فسمع رجل تلاوة السجدة قال في حاله بغيره في النهر
بغيره في النهر في حاله بغيره في النهر
منها في حاله بغيره في النهر
تلاوة صحيحة وصحة التلاوة بالخبرين والما في نسخ بعض النسخ

فاوجبا بالسماح منه فتنه خلاف المجنون فاضيق في شرب
هو هنا من حيث ست صلوات فآله وهو قول محمد وقال
يعنى ان يربى على يوم وليلة وهو ساعد من حب يستحب
على السماع منه تسحب تلاوته كما لا يحب على نفس هذا الخبر
لا تفرق او سمع لعدم اهليته فله ان يسمع منه ولو ساعد
في الصبي وما معه وقد وجبت على السماع منه وذا رتبته
الاسلام انه لا يجب السمع بالسماح من مجنون وان
اوطيد لانه السبب سماع تلاوة صحبه وضعة التلاوة فانه
ولم يوجد مدار ولو فرض جنونه في كل استغراقه له يوما
وليلة او قل نصف السبعة على المجنون الذي لا يطيق
او سمع لانها في حكم الصلاة وفي تلاوته وضعة له ولا تدرى
من سمع منه كما في ذلك ريقا ابن امير الحاج في شرح المنية بعد
ما نقل عن الذخيرة ما قدمناه قال قال القائل الضعيف في
نظائره لا يجب على المجنون ان يسمع او يقرأ في حالة جنونه مطلقا
سواء كان قصيرا او مطبقا لانه ليس تأمينا حاله من الناس
والمع عليه وهما تليت عند صلاية السجدة في حالة النوم
او الاكل او جرت على السماع لا يجب عليها فكذا هذا انتهى طلبة
لا يحبوا من الاختلاف في النسخ حيث صرح كل من قول
وجوبها عليه وعدم الوجوب قدام من صرح بالوجوب في
النسخ يستقضى القول بالوجوب من المجنون الغير المطبق عليه
وقال نوح فذكر في النسخ المجنون انتهى فليس هو كالمفهوم
فمحدث ابن امير الحاج غير صحيح نعم يعرف القول بعدم
الوجوب على النسخ والمجنون مطلقا بعد ان يقع القول
على المجنون حتى يتيقن وعين النسخ حتى يستيقظ عن
الصبي حتى يبلغ وقد قال بعدم الوجوب على الضعيف

وانما يوم من خلقها وكان جنونه اكثر من يومه لا يدرى
لا يقرنه ولا يسامعه بل يترك السماع عليه من غير
قال في تلخيص الحرام الكبير المصنف من المذكر في الجنون
والطهارة هذا لا يوجب شيئا قاضيا في جنونه
من جنونه الصلاة الا قاية سعده واستعده فوجب
عليه الصلاة لا يوجب خفض او نسيان او حجب او غير
وصغر او كبيرها ضالفة ظاهرة في حق المجنون قول وجه
التوفيق ان مراد قاضيان بالمجنون المجنون الغير المطبق
مراد صاحب التلخيص المجنون المطبق ويروى في نقله
الاهدي عن النووي ان المجنون اذا قصر في كل يوم واحد
او قل تار منه تلاوها وسمعا فان تحقق ان الجنون على
تلاوة مراتب فاصح ما هو كما في غير مطبق وهو لا يملك
الشي من ذلك لكنه قد يزول كما في المطبق وهو لا يملك
والاشي من ذلك فبالنظر في سجدته التلاوة على ثلاثة مراتب
احدها من تلازم بتلاوته عليه وسماعا منه على غيره ومنه
المجنون القاصر هو المجنون المذكور في النوادر وثانيها من
لا تلازم بتلاوته عليه وسماعا منه على غيره ومنه المجنون
الكامل الغير المطبق وهو كالبكر ذكره فاصحان وثالثها من
لا يلزم بتلاوته شي عليه ولا غيره بالسماع منه وهو لا يملك
ذكره صاحب التلخيص هذا ما يشرى في هذا المقام يعرف
الملك العلام والمخبر به الملهم بالصلوات انتهى لان جنون
النسخ يلا في اختلاف الرواية قال اقول الخلاف يقرر قلاذم
صاحب التلخيص ان الرواية قد يحد في صفة كلام
من لزوم السجود وعدمه بالسماح من المجنون في كل يوم

انما تجيب السجدة عليهم بتلاوتهم خلاف الجحون الطبق فلا تجيب
 تلاوته الا اذا جحدته واذا سمع منه فامر السامع وهذا غير
 صحيح لان من ذكر لا تجيب بشيء ولا يسمعه بل يستجيب بحسب
 قول الحق تجيب بتلاوته وحده على من سمعهم كما تقدم انتم كما لا
 يجب سجدة التلاوة من سمعته من رصدا هوها بغيره
 الصوت في الامكن الخالية قال بعضهم وفي الفا موسى الصدا ما يرد
 الحبل على الصوت فيه وقال في الصحاح صوتا يجيبك عن كل صوت
 في الجبال وغيرها وقال بعض الافاضل بعد ان تقفا في الصحاح
 فيه قائل فان الصوت المنفكس من الجبال صوت سمعوا به
 من التلوي كما ان الصفا المنفكس من الراه على جدار الجبل
 منعكس من الشمس الا ان رايا الصدا غير ذلك من الصوت
 الحاصل بطريق بلا لفظ التلوي لا ينفكس انتم وقال
 الشيخ فخرج فندبني هذا التامل قائل قال قوله فان الصوت
 المنفكس من الجبال صوت سمعوا به من التلوي ممنوع
 لان كلام صاحب الصحاح صريح وكلام النعماني اقتضا
 يدل ان علم ان الصوت الصا عن الجبال ليس عن صوت
 الصوت فهنا بل هو صوت مثل صوتيه فلا يكون سمعها من
 التلوي بل من الجبال وكيف لا وهو يصدر عنها بعد انتظام
 صوت الصوت فيها وقباسة على الصفا المنفكس من الراه
 على جدار البيت قياس مع الفارق لان هناك ضا الشمس
 غير منقطع عن الضا المنفكس من الراه على جدار البيت
 بل متصل فلهذا كان الضا المنفكس من الراه ضا متصلا
 من الشمس بخلاف ما نحن فيه فان صوت التلوي ليس متصلا
 بالصوت المنفكس من الجبل بل منقطع عنه ولا يصدر
 الصوت عن الجبل الا بعد تمام صوت الصوت فيه فلا يكون

[illegible]

قاله يوحنا افندي ويدنه يا حبره اعني وقت قربها خارج الصلاة
تتغير بها لانها لو كانت غير متغيرة لكان وجودها على العصور وليس كذلك
واعلم انه هذه تغيرها لما عليه من درة ابدان ودره من نور
صراعات خلاف من جعلها فوريه فصوصا وصورا
عن الامام هذا ان لم يكن الوقت مبروراً لم يزل طويلاً
فصحت تأخيرها صواباً ولا يقلها فلو وقت المكنون لم يزل
في حال الطول وسعدت بها في ذلك المراتب عند المكنون
الخبير في التفرقة بينه وبين المكنون في الامور المكنونة
المعروفان يظهر سمعنا واطعنا غفر الله ربنا واليه المصير
وليفيه الاربعة عدد ما عليه من سمات الثلاثة عند
تقدمها بلاكتمى ان هذه الحجة لا تكتل ان تعبد الله
انما يلزم فيها اختلاف جنسه لانها اتخذت ولا اختلاف الجنس
يا اختلاف السبب فلذا لم يسمي النية في الصلوات لا اختلاف
جنسها يا اختلاف سببها وكذا تعلق الصلوة من رضاء الله
لان شهر من شهر سنة لا غير شهر من سنة اخيراً ولا يلزم تعيين
النية في رضاء الله وحدها سبب شهر من الشهر من صوره احد
وسبب الله هو المصير لله تعالى وهو واحد في جميع جنسها
فلا يتغير طبعه فيكون هو في كل وقت في كل وقت لا يتغير
سائر اربا لا وقت لها فلو كان قاطباً بعد وقتها او وقتها العر
ولعلها في وقتها ادا وفي الشهر من ان يكون في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان يكون قاطباً في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان يكون قاطباً في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
رحم الله تعالى وسقط عنه كل ما رزق في الصلاة قاله
الحكيم الحفي والنسك وقال السيد محمد بن محمد في الهدية

محمّد

[illegible]

في الاولي ان تكون قضا كذا ما الحق بها فليس تكن قضاء اذا طأها
العادة الى احد وجه الله تعالى وانما قل ان السجدة عشق ان يلا
من قوله ويجوز ان يقال يجب الصلاة منه موعدا بانسب عليها
لو لم يكن صلواته وسجوداته في رده من رده في تقديمه من رده
الا في شتاتها وظاهر كلامه انه لا يجب السجدة من ردها في رده
سجدة لا يجب العادة بالعلم والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
عليه الا ان يكون جعلها حكم الوجبات كمن وكل وجه لو يجب
اعادتها وكان ذلك لا باليس من واجبات الصلاة حقيقة
ولا من واجبات الفقه بل واجبة بالقرآن كما ان رغبة في طول
ليس من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجبة
بالطواف ما لم يرتفع في غير ربه في التحسين مصرح
بها فانه قال فيما يوجب سجدة السجدة اذا لم يكن التحسين
وسمي ان يسجد انما يترك سجدة السجدة اذا لم يكن التحسين
من الوجبات الاصلية في الصلاة بل وجبت بفرضه يوجب
السجدة غاوى بانواع في تركها هو واجب اضلي ان يتركه ويقضيها
ما دام الصلوة في ربه الصلاة قبل الايمان بما في فيسفي ان
يقرب قوله في الصلاة لا تقضي خارجا بها وان كان ذلك
الحاج عن حزمنا في الصلاة ولا تقضي خارجا بها وان كان ذلك
ما لم يتكلم وخرج من السجدة ويسلم على اقامه الصلاة
سجدة كما تقدم في سجدة السجدة ولا يقضي ما من
اذا ترك سجدة الصلاة بعد السجود الاخير في تركها يترك
القبول الا في ربه لو بعد القبول في سجدة الصلاة فانه العادة
النعبة بعد الصلاة في سجدة الصلاة لا في تركها وفي هذه
داروا عا اذا سلم الامانة وقد تفرق القوم في ذلك في تركها
انه ترك سجدة الصلاة وسجد ويسجد وقد روي في تركها

[illegible]

حين سمعها وسماعه ليس من افعال الصلاة فلم تكن صلاته
 رتبة تسمى ركعة من الدار خارجا الى الصلاة
 من غيرهما ولا قوتك ينوب عن الادنى واما لو لم يسجد وانما
 قيل ان يسجد ان رتبة بسبب المتابعة فلا بد ان يسجد كما
 للمتابعة وقد يقول سجدة مع لان الاف لم يسجد لا يسجد
 وان سمعها انه لا يسجد في الصلاة وحده خالف فيه وهو
 لا تقضى خارجا والركعة بعد اي بعدها سجدة لان الامام
 يسجد في المكتبة الصلاة في الصلاة ولا خارجا لانه لا يسجد
 ان يسجد في الصلاة لما فيه من مخالفة الاحكام ولا بعد ركعة
 منها لانها صلاتة لا تقضى خارجا في السجدة حتى ادرك الامام
 فاسلم ادرك تلك الركعة صاويها يسجد حتى ادرك الامام
 في ركعة ثالثة الوقت لا يقبض فيما ياتي به بعد فراغ الامام
 كما اطلق في الذكر تبعا للاصل وصح عن كنهج رحمه الله تعالى
 ومقابلته ما ياتي من البرزخ وان لم يقبض من سجدة من
 وصل به اي فذلك المصلح التام الصلاة في اي ذلك الركعة
 ولا بعد بها سجدة لتعذر السجود وهو السجدة في ركعة وسجد
 الخارج والى سجدة ايضا بعد فراغ من الصلاة ولو اتمى السجدة
 به اية فلو صلا في الصلاة في ركعة اخرى لم يقبض ركعة الصلاة لانه
 لم يدرك ركعة الصلاة لم يقبض ركعة الصلاة فلو قل في ركعة الصلاة
 وقال السجدة اجمعي قوتك في ركعة اخرى لم يقبض ركعة الصلاة
 الركعة الاولى ركعة من ركعة واحدة بسجدة واحدة لم يقبض ركعة الصلاة
 حقيقة ولا حكم كما يصح من ركعة الصلاة والركعة لا تقضى بها ولو لم
 تقضه السجدة في ركعة الصلاة لانها لا اصل لتلك الركعة وانما
 صار ركعة الصلاة بالاعتناء بسجدة معها حقيقة او حكمي
 وقد فات ذلك فيسجد خارجا في الصلاة كما لو يقبض بها الصلاة

۱۵۱

[illegible]

لان التلاوة لم تتحقق في الفضا فلو قضاها فبها لم ادا ما كان
 في ركنه من الصلاة لم يفسد ما قبله من الصلاة الا ان
 لم يفسد ما قبله من الصلاة لم يفسد ما قبله من الصلاة
 لان التلاوة لم تتحقق في الفضا فلو قضاها فبها لم ادا ما كان
 في ركنه من الصلاة لم يفسد ما قبله من الصلاة الا ان
 لم يفسد ما قبله من الصلاة لم يفسد ما قبله من الصلاة

[illegible]

واختاروا قاضي كان ائلا الروم خارج الصلاة ينيوب عنها التهم
لربهم من جهة انهم كانوا في ذلك الوقت
الصلاة فان اراد ان يخرج الى حرفة وفيما انه جالس في ذلك الوقت
ويجوز ان يفتتحها من غير ان يفتتحها من غير ان يفتتحها من غير ان يفتتحها
ان الاختيار هو من لا يفتتحها من غير ان يفتتحها من غير ان يفتتحها
رحم الله ولي لا يفتتحها من غير ان يفتتحها من غير ان يفتتحها
الشعبي وانما قبلنا الروم يكون في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
الصلاة فلا ينيوب عما هو فيه انتهى راي ائمة التلاوة في غير النسخ
فوله ساجدا غير يرفع الصلاة وسجودها التلاوة كان في رويته
سجدة التلاوة يرفع صلاة في التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
الروم الذي هو في الصلاة عن سجدة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
النور وذلك لان الروم عن سجدة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
يرجع حتى طاعة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
يركع بعد صلاة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
ولما التلاوة من ايات التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
انه يكون التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
البحر قال فيه والذين اخرجوا من قبل القراء في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
الظاهر من قوله انهم اخرجوا من قبل القراء في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
لم يطلوا في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
لا تعود في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
وهو اختيار من لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
اذ اخرجوا من الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
السجدة قال الكمال وقول من لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
ما يفتتحها من الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
عن ائمة ينيوب وحرم به في الحديث يفتتحها من غير ان يفتتحها

عنهما من جهة انهم كانوا في ذلك الوقت
الصلاة فان اراد ان يخرج الى حرفة وفيما انه جالس في ذلك الوقت
ويجوز ان يفتتحها من غير ان يفتتحها من غير ان يفتتحها
ان الاختيار هو من لا يفتتحها من غير ان يفتتحها من غير ان يفتتحها
رحم الله ولي لا يفتتحها من غير ان يفتتحها من غير ان يفتتحها
الشعبي وانما قبلنا الروم يكون في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
الصلاة فلا ينيوب عما هو فيه انتهى راي ائمة التلاوة في غير النسخ
فوله ساجدا غير يرفع الصلاة وسجودها التلاوة كان في رويته
سجدة التلاوة يرفع صلاة في التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
الروم الذي هو في الصلاة عن سجدة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
النور وذلك لان الروم عن سجدة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
يرجع حتى طاعة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
يركع بعد صلاة التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
ولما التلاوة من ايات التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
انه يكون التلاوة في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
البحر قال فيه والذين اخرجوا من قبل القراء في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
الظاهر من قوله انهم اخرجوا من قبل القراء في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
لم يطلوا في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
لا تعود في الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
وهو اختيار من لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
اذ اخرجوا من الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
السجدة قال الكمال وقول من لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
ما يفتتحها من الصلاة لا يفتتحها من غير ان يفتتحها
عن ائمة ينيوب وحرم به في الحديث يفتتحها من غير ان يفتتحها

منه كبري اسراييل وانقضت ويرجع اجزائة سجدة الركعة عن
وقيل لا سجدة ولا انه الذي بدو له النبي لا يعني وفي السجود
احتلوا السجود فوافوا في السجدة في الصلاة في السجود بدو
النبي احتلوا في ذلك وفي الغنم انما تاتي بالنصف لطلبه
الذي لان السجدة في الصلاة فحالفها حكم الاختلاف سببها
قال في التخصيص وهل تشتط منه المعتد شاشا خلتها من هاج
الشرطه لانها تشتط لانه لما كان شرطاً في بنيان الركوع
عنها فمذلة حق للمعتدي كالنية في جلال الصلاة وقال بعض
الحناع لا تشتط لانه شبه الامام فيسكت في وجوبها وفي حق
الاصال التي فيما لا يعتاد على الاشتراط قال ولو نزلها الامام
في ركوعه عقب التلاوة وطأ في ركوعه سجدوا التلاوة
او ترك الصلاة ويؤمها اليوم لم يجرها في الركوع فيسكت
السجدة دون ركوعه ولا لا يثبت فيها سجود الذي لا يثبت
الامانة في ركوعها في الركوع يعني لها وفيها سجدة كما في الركوع
ويصح للمعتدي الموصوف في هذا القول ما شترها النية عليه
ايضا اذا سلم الامام ويصح للمعتد لانه عوده لسجود التلاوة
ركوع التهجيد فلا بد من اعادة ركوعها حالها في ركوعها لا
شتر حتى لا يسوع تفرقها او هو لم يادها في ركوعها حتى
لوق بها صحيح لانه عمن الاخر لا يرجع ركوعه ولو تركها
اعاد التهجيد يعني لا يركعها من ركوعها في التلاوة كما في ركوع
جاء الصلاة في صلاة التلاوة في الركوع اما لو ترك سجدة
التلاوة في ركوعه واجبا لا يملك تركه كما تقدم فيمن ترك
سجدة التلاوة في الركوع الصلاة في ركوعه لا يبيح للامام
ان لا يركعها في الركوع فتتأدي بالسجود ولو لم يركعها ولا

[illegible]

[illegible]

وسجد بعد فصل آخر ان اراد تبايعه فسجدت صلاته ثلاثة
 اقتدي بمن ليس كما لم فلا يخرج السجدة عما سمعها لانها
 ما قصة التي فقول ان اراد انها عابا وان كان التبايع
 قراها وقول لانها قصة لانه اذا عابا وحده فهي عيب
 وقد جبت عليه كالملة بسجدها وبسجدها ان لم يكن موش
 وما وجبت كمالا لاجل ما كانا او مستغنيا او مستغنيا
 وهو نسا حالي اذا كانا ما كانا او مستغنيا او مستغنيا
 اذ يصعد وعلى كل انه اقتدي بمن ليس ما عابا له وقال الكلب
 قولنا بعتة غفيا به بخشي بالموت فلا يرى ان يقول
 قولنا بعتة غفيا به بخشي بالموت فلا يرى ان يقول
 لما سمع غير ما سمع ان كان مقتديا ولا مقتديا لا انقل
 ان كان مستغيا او اما لان الامام في حكم المنفرد التي وقال
 السيد خروفيه ان هذا لما سمعته نكس اقتدا وانما هي
 موافقة ليدلنا على قبولنا بعتة المزة فيم والتقديم على الثاني
 فلم لم يقل بالقبول لكونها دون الكنية فتأمل التي غير انما التبايع
 في كل شيء بحسه فلما تحققت التبايع المعتبر في محلها
 اشهرت الاقتناء للقبول فافسد الصلاة لانه متبايع المصلي
 لم يزل ما به مفسدة فلا قال في البحر بعد عزها المسألة الثانية
 التبايع والتبني والولوية وقدمنا ان يريد سجدة واحدة
 بنية التبايع بغير ما به مفسدة فصلااته انتهى وان تلاها
 في غير الصلاة فسجدها في بعد سجدة واحدة
 في الصلاة فتلاها عابا وتلاها في غير الصلاة في الصلاة السجد
 حتى لان الصلاة اقوى من تلاوته بها لا تصنف قال في
 المحرر وانما هذه المسألة التي ذكر مع دخولها وقت وقوع بين
 سبابة ولو رزها في مجلسي لم يملكها فاعتبارها فانها اذا سجد
 للمخارجية لا تنفي عن الصلوة بخلاف ما اذا تمس صلوة

وسجد

وسجد الاول ثم عابا فان السجدة السابقة تلغى انتهى
 ولو سجد عابا خارج الصلاة وهذا معنى قوله ولا يعتد
 به عابا في الصلاة وسجدها في صلاة فلتسجد سجدة واحدة
 وفي الصلاة عابا في الصلاة عابا في الصلاة عابا في الصلاة
 لان الصلوة اقتضى فتمسكت بغيرها يعني فتمسك بالصلوة
 لتبطل الصلاة وهذا ظاهر الرواية وفي رواية التواتر لا يعتد
 الاخر من الصلاة لان السجدة لا يكون فيها الا حقا لانه
 المكاه قد تبدل بالاشتغال بالصلاة فصار كالتبدل بعد
 خروجه ووجد الظاهر ان سبق الخارجة عن الصلوة يرد
 غير ما لم يجلس بها يتبطل الا لا يصح سجدة التلاوة عابا
 التداخل وهو تدخل في السبب والدخول في الصلاة عابا
 فليس وبعده لا يخلو المجلس فتسجد الواحدة التوبة عابا
 قبلها وما بعد عابا فان وجد بين التلاوتين وبين الدخول
 في الصلاة ما يترتب حكم المجلس يلزم للتلاوة سجدة كذا في محرم
 الروايات وان اختلف المجلس بين جميع صاحب التمر حيث قال
 وان سجد بها او لا بعد ما تلاها خارج الصلاة لا عابا
 فيها واتخذ المجلس او اختلف في البدل في الفتنة واحدة عن التلاوة
 وجمعت الخارجة تبعا للصلوة فتبنيها انتهى ومثله فيسجد
 المحوي وفي عبارة الدرر لانه الصلوة استنفذ غيرها وان
 لم ينجح المجلس قال في محتملها الشرح لا يبيح حكم وهذا عابا
 تسليم ما روي ابو سليمان وصلى في مجلس يتبدل حكم لا ينجح
 التلاوة غير مجلس الصلاة واما على الظاهر في المجلس محتمل
 وحكاما حقيقة فظننا محتمل وعده في مكانه وهو محتمل وليس
 وبه لا يختلف المجلس واما حكم فلا ان التلاوة بين من جالس
 واحده من حيث ان كل منهما عابا بخلاف دخول الاكل ولو لم

[illegible]

قوله الصلوة لا تصح بها بها وان يرد ما خارج
الخارج عن حرمتها انتهى ولو ربحها الى الآية الواحدة
سواء كان صليها او لم يصليها
محلى وان جعلت من غير صلوة
الكلالة المختلفة المحل محله طاهر وصليها وان
قال في درع ولا خيرية دينها ولم يرد ما لا يصح
الحال الا في الصلاة الواحدة والآخر محلى في محله
في ان اعلم ان المحل قد يتحقق حقيقة وقد يتحقق
حكمه والمختلف حقيقة قد يتحقق حكمه والاول كان تلافا
في المحل عام فافاد المحل وان كان في حال تلافا في
بعض الخ كغيره كما اذا شتر بفعل الصلاة في مكان الصلاة وفي
عند النكاح او السمع او الكسر او الكسر او في موضعها وقد
ليارضفت صليها وكلها بعد ان لا فطمة للمحلى في تلافا
في مكان مرة اخرى يتكرر الوجوب بخلاف ما اذا كان العمل
قللا كما اذا كان التمتع والتمتع في وقت واحد او بعدا او متتلا
فان شتر والتبديري لا يتكرر كالوجوب وانما جعل
امثال هذه في الخبر من قبيل اختلاف المحل لانه ليس
الاعراض والتأليف في كل متعلق من زوايد من زوايد الخبر
بعد تلافا فيها الا في الزوايد الاخرى واعادها فيها فلا يتكرر
الوجوب كما في الكلام المتعارف في جميع ذلك ولو لم يرد
في محلى واحد لا يتكرر في كل صلاة واحدة وذلك
لان خبره عليه السلام كان يرد في كل صلاة واحدة والصلوة
على خبره في الصلاة عليه السلام وانما جعل الله صليها
الله عليه السلام لا يصح وتختلف في كل صلاة واحدة وكان
لا يصح الا في واحدة وهو من غير صلوة من الصلوات

ولان المجلس جامع للمتفرقات ولان فييجاب السجدة لكل لاوة
حرجا خفص صا الملمني والمتعلمي وهو منفي بالنص والاطلاق
في المجلس فعملها او اطلاقها لا يشهد بانها اول مرة
فالسجدة الواحدة في محلها اذا سجدة بعد تلاوتها اول مرة
او بعد التلاوة وليس فعلها كما لا تشاهد بالسجدة بعد
التلاوة الا اول مرة في السنة ولغرضها تلبية السجدة وتبريد
يكرها للتفكير في المجلس فالاولى ان يبطل سجدة بغير
انتهى وفي الجواب غير حوط ونظمه وقد يقال ان الاول
انكر بها في سجدة خلت ان بعضهم قال ان التلاوة فيها
في المجلس لا في السجدة حتى لو سجدة الاولى في سجدة اخرى
فكلاهما في السجدة في المجلس في الاحتياط على ذلك التلاوة
كما لا يخفى انتهى قال الخبير الرضا بالمدونة التي في المساجد ولا يمنع
منه في بعضه من غير ما في السنة في الظاهر فانها من انتم قلت
وفي خاتمة الفتاوى ولا يتطرق اليه حجب يتكلم في التلاوة سجدة
للاول مرة ولم يجز الا اذا اختلف المجلس فيهم ولا اصل مناسها
اي سجدة التلاوة على التلاوة فالحججهم قال في الجواب طلبة
فكلاهما اذا تلاوا مرة واحدة وما اذا تلاوا وسجدة في تلاوة
مرارتي مجلسي وسجدة في التلاوة لا يتكلم في وجوب سجدة سببا
الوجوب وهي التلاوة والسجدة ان تلاها مرة واحدة فالحججهم
او فكر سجدة التلاوة في المجلس في سجدة من آخر من آخر
انما هي سجدة واحدة في الصلاة فالحججهم قال في المجلس
وغيره في الفتاوى من طرأ على الآية في سجدة واحدة في المجلس
كررها في سجدة واحدة في الآية في سجدة واحدة في المجلس
نفسه وانما في المجلس منهم من قوته في المجلس فكل من
وفي واحد قال في البناية ووضع في السجدة في التلاوة

وقال الصحيح ان سبب الوجوب حصة المتفرقة فانها لا تكرر
محض فلا يجزى بها شي وقال المالكي سبب وجوبها تلاوة
المسحور لا سبب في سجدة واحدة وسبب التلاوة في سجدة واحدة
المسحور من قول المالكي في سجدة واحدة في سجدة واحدة
الماتن وانما بالنظر في سجدة واحدة في سجدة واحدة
المسحور ان يجعل الكل في سجدة واحدة في سجدة واحدة
والجواب بتلاوة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
سببا والتلاوة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
ما قبله فتأمل وهو في القول في سجدة واحدة في سجدة واحدة
القول باليت اخل في الحكم والهدوء عن التداخل في السبب
يفضي الى اي المعايير من وجود سببها وذلك مستبعد ان
السبب مني فحققت لا يجوز ترك حكمه ولهذا يجزى بوجوبها
في موضع الاحتياط حتى يبرأ منه يفتي لا يتداخل في حكم
وفسر التلاوة في كل ما يقوله بان يجعل كل لاوة من المرات
الواقعة في حال تكرر الآية الواحدة سببا مستقلا لسجدة
فترا خلت السجدة فالتلاوة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
واحدة وهذا يعني ان المالك في الحكم عليه بالسجدة
وانما عدلنا على التلاوة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
بالتعريف لانها في المعنويات في سجدة واحدة في سجدة واحدة
بمن جازع من سجدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
الواجبة فلا يجزى في الآية في سجدة واحدة في سجدة واحدة
منها يظهر المشهور وهو ان السجدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
مع قيام سببها في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
بها وبسببها في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة

فيه وبالاختلاف فعلى لوكايت الشجر وسدتيه الشجر
والقوة والاداسه احوال الجرح والاختلاف في حاله الجرح
الكان الواحد كما كتب يسمع الان لا يعبر من الجرح بل يتغير
الانوار انتهى صرحه على ما كان في ذلك الاصور والنبات
الواحد كما فاذا اكره حتى لا انظر في طلاقه بخلافه والله
يقول الله وانقلبه من بعضه من بعضه الى بعضه
الفصل في تعيب على ساق الشجر في قواها وعلاقتها
والصغير منها فافهم في ذلك قواها وبعيد على الصغار
وفي الواقع ان الحسامية رجل على ان السحرة على ففهم
شجرة من الشجر في بعضه خرقا فافهم ان كان كمنه الانتقام
به ذلك من اول من الاول كمنه واحدة واحدة لان الحسام
منه وان كان لا يمكنه الانتقام الا بالزول من الاول
سجد سجدتين لان المجلس غير منتهى انتهى وهذا ما افهم
به سجد الامة للطاق وغيره من الامة وسجد في هر
او حوض ايامه والحق في هذا الاطراف كما سجد في
فيه واحده فاذا كمنه في وقوع في الامداد وساجده
في حوض كبير لا خلا في المجلس في الاطراف وعند محمد كان
طول الحوض وعرضه مثل طول السجد وعرضه نصفه
سجد واحد وفيها ستة اصعب انه يتكرر انتهى وكذا
في الدباسة والذين حول الرحمة الاصح كما في الفقه انتهى
وقال النجاشي واطراف ذلك يتناول قالوا كان من
الحوض كالحل في البيت او سجد لا يلبس بهيها وقاد هو
ليس في الحوض ولا في البيت انتهى في سجد في المجلس
في حوض في سجد في البيت في حوض الساجد في شرح
المتن وان كان يقول فيه قوله او الامة لا يكون في ذلك

[illegible]

الاية ما لم يورث السجدة غير الاولى فان فكر الشيا عا دته بنهف
 او تحق سجدة اذكرت فورا فوجب بعددها سجدة كالقول
 واليات من اتي السجدة تجب بعددها اخرى وصوف سجدة
 وحده وصف سجدة وضوء خال لا الوضوء عليه وان كان
 حدها لست فليد سجدة روي سجدة في الشرح روي
 لو رها في راي السجدة لما مع قلته سجدة واحدة والذلة
 قال في الاضداد ولا تتبدل مجلس للاملا ولا يزوي السجدة ولو
 ولو كان سجدة سجدة لا قبلها ما استا القضا فيه وقال
 قاضيان ولا ينكر الوجوب له انتقال في السجدة لما مع
 رويته لمن روي وقيل انما يتبدل في قول مجروران في سجدة اذا
 كان عظيم كالسجدة لا يتبدل في المجلس وذكر في التحسين فيه
 انه سجدة ما اظنه في جليلة القلة وان عظمت وبني
 واذا راى التخلية السجدة وسجدة لها فجلها مرة اخرى وقد
 تحول عن موضع قللا لا سجدة ثانيا لا بلقنا عن
 في موضع لا يرضى الله تعالى عنه ذلك وهذا اذا كان
 مجلس السجدة روي عن ابي عيسى انه كان في سجدة او سجدة
 جليلة وطريق ما اظلم تكن سجدة اخرى لان المجلس مختلف
 في الاصل اذا كان في قول الفراء في سجدة في بيت وقراءة السجدة
 مرة فقرأها ثانيا فجلسه سجدة واحدة وان تحول عن رويته
 الى رويته لا يتبدل في المجلس الا ان يجل السجدة في مجلس سجدة
 عليه سجدة ان اتمى وسجدة في رايك ثبت فيه في البرهان
 بالصغير وفي التنزيل خاتمة لو رها في راي السجدة قلته
 واحدة ولو فكر السجدة والدار وقيل في الدار اذا كانت

三

الدر كبري كبر ال سلطان فتم في دارها ثم في رضى فيزبه
وما لم يكن في دارها ثم في رضى فيزبه
الدر كبري كبر ال سلطان فتم في دارها ثم في رضى فيزبه
وما لم يكن في دارها ثم في رضى فيزبه

5.

كما في شرح المسنة وكل اذا نام مضطجعا او باع او ارضعت صبيا
فان الحمل حمله يستدل وكل اذ اذ نهض عليه لم يصب له
كرها على الدابة وهو مستريح فان كان في صلاة فلا عورة بسيد
وتقبل الاثم لان الصلاة تجمع الايمان الذي لم يصبه الاثم
دليل تحل الحالك وهذا اذا كان في ركعة واحدة وانما اذا ركع
في ركعتين فالقيام ان تكفيه واحدة وهو قول ابو يوسف
الاخير وفي الاستحسان تكفيه كل ركعة سجدة وسجدة وسجود
التي يوسف الاول وهو قول محمد وهذا من المسائل الثلاثة التي
ارجع فيها ابو يوسف عن الاستحسان الى القيام احدا
هذه والتامة ان الرهن بمن لم يزل يكون رهنا ما لم يشتر
قياسا وهو قول ابو يوسف الاخير وفي القيام تكون رهنا
بما هو موضوعه الاول وقول محمد في الثلاثة الاحق العبد
جنازة فيما دون النفس اخذنا من قول الفقهاء ما قال الحنفية
عليه القيام ان يجبر على ما هو وقوله الاخير في الاثم
لا يجزئ موضوعه الاول وقول محمد في هذا الخلاف اذا صلى
على الاضحية في الركعة في ركعتين عز وجل ولو لم يصار لغير
اينة السجدة في الركعة السجدة اعي وجوز ما لان سجدته ضايف
طليته حتى يجب عليه قيامه في الركعة ولو سجد في الركعة الرابعة
من ركعتين سارت الدابة ثم سجد فان ابناء عليه سجدة فان هو
الصحة لانه لم يثبت بصلوته ولو سجد في الركعة الرابعة من ركعتين
فتلاها حتى قل ما اخذنا من قول الفقهاء ما قلنا في الركعة
تدرك حتى يسارع دون حال حتى لا يركع في الركعة السجدة
الواحدة وانما حاله في الركعة السجدة واحدة من الركعتين
لو كان القيام بالركعة السجدة على القيام لم يثبت له الخامس
في حقه لا الركن فان الصلاة تجزئ لم تنفرد في حقه وفي الغيب

5

رجل فاتح الصلاة وهو الرب وافتحها الخ وهو يسر منه فقرأ
 اية سجدة اخرى مرة فسمعها الاول سجدة واحدة والثاني واحدة
 من غير سجدة اخرى لان تلاوة اية واحدة في صلاة الاربع
 على كثرتها لا تسجد واحدة وسجدوا ثم فرغ من سجدة
 لما سمع من صاحب الصلاة ان يسجد تلاوة واحدة وسجد في
 مجلسين لان سمع تكلم في الصلاة فسمع من الصلاة وفي المجلس
 من الصلاة تقدر المجلس بالسر وانما تجد يا خبيث في
 كان من الصلاة فكان مجلس التلاوة سجدة ومجلس السمع
 مستعدا وفيها هذا الصورة لتقدر لو جرب على السمع
 انتهى قال الشيخ الحق وصاحب الحاشية انما وجب على السمع
 سجدة واحدة لانها وجبت بتلاوة التاني ومع لم يجب على
 التاني الا سجدة واحدة فكذا في المجلسين فحقا من الواجب
 ان التلاوة سبب في حق السمع وباعتبار السبب اعتدلت سبب
 وصاحب الخفيس ختار ان السمع في حقه السمع كما ذكره من
 عما في البداية وحيث تعدل السمع تعدد الوجوب والله
 اعلم انتهى قلت والسجدة في الركعة في الركعة مرتين وفي الركعة
 صلاة لنفسه فتلا واحدة في الركعة الاولى وسجد له احدى
 اية اخرى مرة ومع كل من لا يفعل الا في سجدة واحدة
 في الصلاة لركعته والاخرى بعد الصلاة وعلى الثاني سجدة في ركعته
 سجدة واحدة والاخرى بعد الصلاة وعلى الثاني سجدة في ركعته
 لركعته فيها وسجدة اخرى بعد التلاوة واحدة لا يات الا في
 الصلاة لركعته واحدة سجدة واحدة في الركعة واحدة في ركعته
 الركعة واحدة على الاعتبار لان مكان السمع واحد وجس مكان
 التلاوة كان واحد في حقه لان الصلاة تجزئ الركعة في جعل ذلك

[illegible]

انه يشبه الاستسكان في الاعراض من السجدة ولو هو الفار
 من اداء السجدة وهو ان بعض الفقهاء وكذا ذلك مكرهه منه
 في صاحب الاستسكان ما لو سئل عن ضعفه فهو في الخبر
 من اداء السجدة تشبه ما كنا نقول الان بان الصلاة
 في ركعة واحدة يمكن بعد من اقله ولو لان حقيقة
 كبره حتى وافا في النهي به نحو من قرين ليس تعالى
 صلى على النبي صلى الله عليه وسلم من اجله ولا من اجل
 فيه فطوئ ظهر القرون وتفسيره في السجدة وهذا احتمال يكون
 نطقا في كل الاصل وفيه النظر وتفسير التاليف عسى
 من وجهه واتباع التفسير وليس من تشبيه كلمات
 القرون باللائل المنظمة في رسالتك ما لا يجنب قرأتها في التاليف من
 به قال تعالى فينا ولما وقع قرائته في التاليف بل انه في مكان
 التفسير على وجهه يقتضي هذه الكلمة في الفقه ومفاده ان
 ان الالة في سجدة وهو لقاصد السجدة بالسطح في الاولى وفي الحديث
 انما طرأ به تركه كلمة السجدة بالسطح في الاولى وفي الحديث
 الناس من اذلة ذلك خارج الصلاة وهذا خلافا لرواية انه
 لا يكون صحيحا بل تركه منها يدل على قوله ونعم له وحصل الذنب
 في الصلاة
 وهو ان يقال ان السجدة وتترك سجدة السجدة فلا في التاليف ولو
 قرأية السجدة من بين السجود في ذلك الالة من القرون وقراءة
 ما هو من القرون طاعة لآخرة سورة في سجدة السجدة في التاليف وان
 فيه يد الالة السجدة من سجدة من سجدة في سجدة السجدة في التاليف
 ليس فيه فاضل عما كان في سجدة في سجدة السجدة في التاليف
 انه في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة السجدة في التاليف
 في الصلاة وفي سجدة في سجدة في سجدة السجدة في التاليف

الوجوب في الدخيرة والشرخانية وكذا في القمسات في عهد
المجسط ومنه عليه في الخلية وصحي في جهة الغناوت ولوسم
ايه سجدة واحدة من قوم من كل واحد منهم حرف
اراد الحرف الكلمة ان قلنا سب وجوبها فلا والله الا
واللفظ الذي فيه السجود مع كلمة قلنا وسب ولا والله الا
به فقط في تقدم يستعين حاله فله حرف السب ولكن لا
عليه ما ذكره في امرينة انما انطق مستحق حرف السب فيجب
الحاجة بها السكت وفي هذا في الصلاة ولا يرد حرفه في
قلت والرحم انما لا يجب الا ابتلاوة الا انه مع حرف السجدة وقد
مرت هنالك في مستغفارة في اول الباء فكتبه لم يسجد
اي لا تحب عليه لانه لم يربها في الاية او كلمة السجدة على قوله
من يربها في تلك حاله فقلنا في اي حاص حب الحائنة في عليه
ان اتقا ما لا يرب في وجوبها علم السبا مع بل وعليه في علم
هذا القول في مجلسها في علمه في القرآن وفي في مجلس
اخلا سجدة في لا تحب عليه ولا علمه في حذو الله في علمه
لا سجدة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
امر في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
من واليه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
مجلس في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
فلا في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
لا في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
كل في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
وهو في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه

علمت انه ينبغي ان يتبين فيها وفي العلم قال في الغني وما
عن السبا في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
والعلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
قال في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
به وفي علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
اي في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
فقط في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
وان كان في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
قال في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
بغير الصلاة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
صرح به في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
من بين السور في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
بين السور في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
كلامه ان في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
الان لانه اقتضا على تلاوة بعضه وفي آية في السجدة
في مجلس واحد من الاقتضا على تلاوة بعضه وفي آية في السجدة
ابن في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
صاحب النور في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
ارياه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
السورة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
سجدة واحدة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
من قول لا علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه

في الوقت الذي يكون فيه النفل ولا يكون في غير ذلك في التسمية ومن
 أحاديث النجاشية فإنه منسوخ عنه النفل وقال في التسمية
 وعندنا في حنيفية أنها مكرهة وفي التقدير عينا عن أبي حنيفة
 أنه ترك سجدة الشكر ومروى عن إبراهيم الخليل أنه كان يركع
 كما في السير وعطى بصره للكرامة ما أن السجدة تكبر ولا يركع
 إلا بسجدة واحدة فتعريف في تركها ما لا يطلق وأما تركها
 فترجيح نادر من أن من أعظمها بقائه في الأيمان واستمراره
 أنما كانا تستنزل الله تعالى عليها ابن وعن محمد بن أبي حنيفة
 كان لا يركعها سجدتين ما فقام الشكران يصلح لركعتين كما
 فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يركعها في ركعة واحدة
 المجمع وسجدة الشكر في ركعة واحدة ليست بركعة بل ركعة
 لا يركع عليها ولا في ركعة يناب عليها وفي ركعة لا يركعها
 في ركعة واحدة الشكر في ركعة واحدة لا يركعها ولا يركعها
 لما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يركعها في ركعة واحدة
 سجدة الشكر لله تعالى ولم يكن يتقرب بالركعة الواحدة عنده
 فلا يتقرب بما رواه ما رواه في الركعة الواحدة في ركعة واحدة
 أنه في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 ابن أبي طالب رضي الله عنه في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 أعلامها على السجدة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 سجدة الشكر في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 معنى قوله ما روي عنه أنه استسحب ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 الفاعل عنه أو روي عن الأئمة والفقهاء في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لا في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 الشكر في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 ليست كذلك قال والركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

أخرى

أخرى هو أول وعبارته في التسمية في ركعة الشكر جازية
 لمصلحة لا أوجه ولا مذهب ولا يثبت عليها الركعة الواحدة
 لأن سجدتها ليست ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 أو تركها واستغفارة سجدتها أو تركها في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 بل هو ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 أخر هذا ما ليس منه في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 ولا يثبت من ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 بل لا يثبت من ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 السجدة والركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لأنه يركع في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 سيما ما يركع في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 وركعته في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 الأمر على أن من لا يركعها في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 يتابعونه ومع هذا أن الركعة الواحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 أن يتابعونه لركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 إجماع أن يركعها في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لا يستحضرها لا متداولة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لها بطلان التسمية في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 وقد ثبت أن التسمية على ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 يوم الجمعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 وينبغي أن يركع في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 السجدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

القارة وقتله في الامداد ايضا الا ان تكون الغصنة محسنة بورد
 القارة القارة بـ الاحصاء او سعد دها وفلك باب لا ينفصل
 اربع ايام بين ايتها والريح وينتهي لان ابيها بها المربع لانه قد
 لا ينوبها المقتدي في المربع فيطالت ما دامت بقدر الامام او عارة
 القدر في تقدم وانما كراه سورة التوبة بالجمعة وهذا الحق
 على الانسان في جميع الجمعة فيستريحه ولا يقات فيها بذكر
 ما خطبه كالنداء في طلب عوالتك كما في الامداد ووردت الجمعة
 على المنبرية السعيدة سبعة ايام ان سعد على الارض
 لم يتمكن السعد على المنبر كما ذكرنا في خطابه في جميع الامداد
 ووقوعها لا ثابته هكذا في الشارح فيخرج الملتقى في الامداد
 ولوقوع الخطب على المنبر انما يسعد على المنبر واد ثابته
 ووجدت في التمسك احد وتقدم عن الفتح من رواية الامام
 انه في الالاف من غير تفصيل وهو الذي ينفذ التوفيق عليه
 انه في جميع الساعات وهذا الخطب ما في شرح الخطب والحد
 قال وسعد سعد من سعة منه ويجب على من لم يسعد بخلاف الصلوة
 انه في وقتله في الالاف ووجدت لوجوه سعة في الخطبة على
 الجميع بقدر سعة خطبه من قبل من الكلام على التوبة والسيد
 والتمسك على حد سعة خطبه من قبل من الكلام على التوبة والسيد
 كما في الالاف ولا تعد الجمعة لثباتها في الالاف
 الا اذا رفع صوتها او بالبول في سعة ولم يسمع نفسه فيها
 الراجح انك عليه في كل يوم كانت السعيدة في الالاف
 وسعد على التوبة ولا تترك في كل يوم في الالاف
 في الالاف ان يرفع بها في الالاف في الالاف
 في الالاف ان يرفع بها في الالاف في الالاف
 في الالاف ان يرفع بها في الالاف في الالاف

الحمد لله

[illegible]

وكانا قد خرجنا من هذه منفصلة عن الصوفية القديسين
فكانا من جهة خروجهم محلة منفصلة عن الصوفية القديسين
والكانا قد خرجنا من هذه منفصلة عن الصوفية القديسين
فكانا من جهة خروجهم محلة منفصلة عن الصوفية القديسين

37

كانت متصلة بالمر لا ينظر لصلابة حثيها وإنما تلك المحلحة
الخاصة التي تأتي عن كمال قوة فلا يشترط مجازتها في المساحة
الاولى ولو متصلة بالمر لا ينبغي ولا يشترط مجازتها في المساحة
ولو متصلة بالمر لا يكون ولو كان كذلك السند يحد من البر والبر
السنة البر السند فلا يحد من سكت الحفظ والكتابة اتفاق
ولا بد من مجازة رقة رقة قامة وطوقا حقا المدينة من ينق
ومكان ويقال حين السند يحد من رقة وصنع فاضح فاضح
انه لا بد من مجازة رقة المتصلة بين رقة رقة مجازة
المتصلة بنفسا الرقة لا يحد من مجازة الفنا لا الفنا وتا الجبر
المجازة رقة الفنا الاختلاف فيه فهم من اشترط مجازة
حيث جزوا لصورة الجملة والمبدئية فيهم من لم يشترط
مجازة رقة فأن الجملة وان وجدت في رقة الصنف لا وبعد فصل
عن اربع اولا فأن الجملة من مصلة السند اختلاف السند في رقة
كان في جازة رقة ففنا وهو الكمال المبدئية السند في رقة
الدوات ودون الموق والها التراب فلا يشترط مجازة رقة مال
الشاعر لتصلها مع الحيواني في الثانية من التفصيل حيث
قال ان الكمال يدعى بالمر العيان وعين التلون والمر في رقة رقة
نقطة الجملة ويسمونه بالمر ولا يحد من اربعها بخضه ودر
والحد في رقة الفنا فأن كماله ذرة في رقة رقة وهو الاصل
وتقال انه ليس بينهما كمال في الفنا والمر في رقة يشترط مجازة
وتشترط مجازة جميع الطرفين في بعض المقطوع هو الشطرنج قاله
السند حمود في رقة رقة وهو الكمال في رقة متصلة الفنا
ام ما رضى ولا ما كان بين الرقة والفنا اكثر من غلظة وكا
المر من غلظة لكن بينهما مزرعة فلا تشترط مجازة رقة الفنا

الذي سلم فكان حقا القصد منه انه في قلبي ولا يخفى
 ان الآلة الكافة طمانه وعالك دعة عنه الى قدام
 به فانها تحضر بالاختياط بالصلوة اجلا فتتل بحضر
 في اثناء الصلوة والنهي في قلوبهم وقيل يقفون ومن
 طاف الدنيا بلا قصد بمحض لم يقصد سواها ولا ياب
 بان قصد تلبية بيته وبينها يروا ان لا لاقاة بها فلما بلغها
 دلالة انه صلي عليه بيته وبينها يروا انه وصل حرا
 ولذا لو طاف السلطان في ولايته من غير ان يقصد ما يصل
 اليه فمدة السفر فانه حينئذ لا يكون له فراو ذهب صاحب
 الحق لمسلم العدد وبلا عام بزحان داره وولت في مخرج
 فاته ايضا لا يكون له فراوات طالت الكد ذرقة اضعاف
 ولذا هو الا خيبة وهو لا يلا يقصد ذلك وانما يستلزم
 من ما الى ما ومن كرمي لم يكره فيكونون عقيد ان ابل
 الا اذا احتلوا عن موضع اقامتهم وقصدوا موضع اقامتهم
 في الشتاء وبينها مسيرة ثلاثة ايام وليا لها اوصلا القصد
 لا يبدوا يكون في الصلاة ولا قال في الخمسين اذا فتحت
 الصلاة في السجدة ونوب السجدة صلاة الفجر عند ابي روي
 خلافا لغيره انه اجتمع في هذه الصلاة ما لو جسد الاربع وقفا
 يمنع محض ما يوجب الاربع طاعة والحمد لله
 وهو المسافة والمسافة المتعد ويطلق على المكان السعيد
 من السجدة بالندوة وهو المشتمل على الصلاة في السجدة
 الترادف ليعلم انه على طريق الاقرب في صلاة الفجر
 وليا لها فالإمام السجدة والمسافة لا تستلزم في صلاة الفجر
 وقال فليدركون الميامين ووقاف الاستراحة في صلاة الفجر
 بعض الكتب وذكر في بعضها انه في صلاة الفجر

الذي

وقد خرج البخاري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلي
 وهو يركع ركعتين في صلاة الفجر في صلاة الفجر
 رضي الله عنه لما خرج مرة من الكوفة ونزل في خارجها وكان
 امامه بيت من قصب فحطفت الهرة فأتتها هناك وقال
 لوجا وزنا هذا المصطفى صلى الله عليه وسلم وفيه غلظ الاعاذر
 سورة التي عزم يركع حتى يدخل الحرم يعني فلا تقترع عند
 ذلك فمنا السليمة ويربها وادبه اعلم قاصدا والقصد
 هو الارادة الى اذنة المتأثر لما عزم عليه قلبه في السجدة
 ويكن في ذلك القصد غلبة الظن بعينه اذا غلبت ظنه
 انه يستأقر ولا يشرط فيه التيقن لانه في الغلبة انتهى
 ويشترط في صحة القصد انه لا يكون تابعا ولو كان التاب
 للسفر فتر عند خروجه اشرافه على ما في الجرح حيث قال
 وعليه عند القصد يخرج في صبي ونظري خرجا قاصدا
 مسيرة ثلاثة ايام وفيها يركع الصلوة والصلوات
 يقصر الذمبارا لم يركع في مسيرته بلغ لعدم صحة القصد
 والنية من الصبي حتى ينشأ السفر بخلاف النفراني فان
 كان النافر في قصد صفة اقل من ثلاثة ايام والظاهرة
 هذا بناء على ان نية الكافر معتبره من المحتار في الثلاث
 صحة القصد في الامور الدينية تعتمد وجوب العمل
 التكميل وهو من جود نية فلو قصد المسافة المذكورة
 في صلاة الفجر في الطريق وقصد في الباقي فقصداك الاصل
 في السفر لا ياتي احد ولا يصح ان يكون في صلاة الفجر في
 لا يصح من الصلاة في صلاة الفجر في صلاة الفجر
 الحاصل من صلاة الفجر في صلاة الفجر في صلاة الفجر
 ايام فقصدي بها هو الصلوة في صلاة الفجر في صلاة الفجر

الاستراحات فاقدم من التقدم بافعليام السنة اخاهو
في بطنه سنة ١١١١ قوما ١١١١
من اقصرها بها فلا يدان اقصرها من السنة في اداء ثلثها قد يكون
ساعة او اثنا عشر فيلزم ان يكون من سنة ١١١١ ثلثها ساعة
او اقل لان القدر الفاضل عن غير هذا طول الفاضل والعبارة
حيث اطلعت تحت الكاين الفاضل دون الفاضل وروى
علوما قلنا ما في الهلية وعن ابن حنيفة التقدم ثلثها وهو
قريب من الاول انتهى قال في النهاية ان التقدم ثلثان من حل
قريب من التقدم ثلثان في اداء ثلثها من السير في كل يوم
مرحلة واحدة خفصا في قمرها من السير في كل يوم
فلما صعد الى الان ما لا يقطع فيها من السير لثلاثة
افاده الشارح رحمه الله تعالى على المذهب احذر من ان يذهب
قول بعض الشارح فانهم قد ردوا الثلثة بالثلاثة قال بعضهم
احد وعشرون وسخا وقال بعضهم خمسة وعشرون وسخا وقال
بعضهم ثمانية عشر وسخا وقال بعضهم ثمانية عشر وسخا وقال
لأنها اربعة اعداد واصطف واحسب في النهاية والتقدير
بالثلاثة قول عام من انجنا في الخط والظهور في تقديرها
بعضهم ثمانية وعشرين فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
وقيل يعني باربعة وخمسة وخمسة وخمسة وخمسة وخمسة
وفي الحقيقة فتكون اربعة وخمسة وخمسة وخمسة وخمسة
قال في النهاية انجنا من فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
منه في الايام حصصها الثمانية فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
ايكون لثلاثة وسخا فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
السير بربايل من قدام فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
لأنه يكون صعبا وصعبا ووعرا فيكون صعبا

الابل والاقل فيه دون سورها في السهل وفي الحرجية عند غيل
البحر فاما ان قالوا في ذلك فاما ان قالوا في ذلك فاما ان قالوا في ذلك
السهل وخروجها في وسط السهل فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
بطون وخروجها في وسط السهل فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
جميعه المعتاد وهو معلوم عند الناس فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
كما في المداير فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
في يوقني قصرها في السهل فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
تسب في ثلثها فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
ذلك هو المقدار في السهل فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
فيه في ثلثها فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
والمراد بالابل التي فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
المرحلية فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
ويستخرجون في السهل فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
اول الذمار فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
ويستخرجون في السهل فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
عند ما افقه قلنا فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
في منه ما تقدم في يوقني قصرها فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
او اقل فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
ولو كان فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
واحد من كل واحد فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
السفر والاخر من كل واحد فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
عند ما افقه قلنا فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
مدى السفر لان السفر بالطريق فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
الشيخ الحق فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا
الطريق فيلزم فيلزم ثلثه وسبعة وسخا

[illegible]

لست أظن حقيقة عندنا بل هي الكتمان تمام وضد كون
حكم خلافا من الخارج هي في ذلك تعرض عن غزوة أو خصنة
فقد غلط لأن من قال بخصنة عن خصنة لا يخصص على أحد
العزيمة وشعبتها رخصتها كما رخصت الجح لا يخصص على أحد
قال الكمال وما يؤيد حديث ابن عباس رضي الله عنه
ما أخرجه الشيخان وأبو داود عن عائشة رضي الله عنها
قالت رضى الله تعالى عنك صلى الله عليه وسلم رخصت
في الحرف والسفر فاقوت ضلالة السلف في صلاة الحضر والترحال
استحقاق عند حمل المفرد فانها كانت ثلاثا فاستفدت من
من هذا القصر في السفر عزيمة وأما أحسن الخلفاء في قوله
تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة فإنه يكتفح
لا بد تعالى العزيمة والقصر على يكون من غير طول منه فإجاب
عنه المسمى في شرح البخاري بأنه الذي من التمس الصلاة في السفر
هو القصر في الأوصاف وهو ترك القيام بالتمتد وترك الركوع
والسجود بالإتيان في العدد وبدليل أنه علق ذلك بالخوف
إذا قصر إلا صلوا غير متعلق بالخوف وعندنا قصر الأوصاف مباح
لا واجب مع أدركه الجناح في القصر لا بد من تمام القصر
فوق ذلك حكمهم وأما ما احتج به المحقق في قصره من أنه يثبت
على ما عده للحقيقة فيما إذا عارض ركبا الصلواتي وروايت
فالقصة برأيه وقد ثبتت عن عائشة رضي الله عنها أنها
كانت تسمى بالسفر فحاج عنه بأنه لا يلزم من أتت عامدا
التمتع على القاعة لأنها رضى الله عنها كانت ترى الأتمام جائزا
كالتمتع فاختفت ما حد الجابريين فلا بد علقا عدلتها إلا أنتمت
الأتمام وعزمه الركوب عنها فدل على استحباب أتمامها في السفر
إنها كانت كانت وكتابتها في الحافظ ابن حجر فلهذا التماس

بين رايها ورايها ورايها صحيحة ورايها مبني على ما تاولت
 واما الاستدلال به الخاف في ذكره الله عز وجل قوله
 الله عليه وسلم صدقة تصدق الله تعالى بها عليكم فاقبلوها
 صديقة فيما صدق به من صدق قوله تصديق الله تعالى
 عليكم على علم لان التصديق من الله تعالى فما لا يجد
 التخليد يكون عينا روي لا يخالط في الصدقة من الله تعالى
 واما ما أخرجه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض للسفر فيتم ويغفر ويصوم
 قاله الدارقطني انه صدقة فحاشا عنه فانه ما خرج
 بما أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يفيض للسفر فيتم ويغفر ويصوم
 تعالى وصديقتا ما كان يفيض الله عنه فانه يفيض حتى
 يفيض الله تعالى وصديقتا فلهذا يفيض حتى يفيض
 الله تعالى وقد قال الله تعالى كذا في قوله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يخرج من بيتي من صدقة عن علي بن حصين
 كذا في قوله يخرج من بيتي من صدقة عن علي بن حصين
 الفقهاء من هو فوفى علي ورايها ورايها ورايها ورايها
 ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 حاد بين الرضا ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 بعد ما دام في البيت ورايها ورايها ورايها ورايها
 التوفي بالمال ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 فان شئتم ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 من امر في السفر في كل سنة ورايها ورايها ورايها
 كماله ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها

اسماء لانا على من قول صدقة الله تعالى ولان الرخصة اسم
 لما تفرغ من العمل الاصل بما روي في تخفيفه يسره ووجود
 معنى التخيير في حقه ورايها ورايها ورايها ورايها
 كرهته في حق المقيم رايها ورايها ورايها ورايها
 المقيم في رايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 لا لا السهولة ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 رخصة حشنة في حق المقيم رايها ورايها ورايها
 لوجود بعض ما في الحقيقة وهو التخيير ورايها ورايها
 سنية في رخصة عن رايها ورايها ورايها ورايها
 ونحن انما نذكر حلالا لثلاثة عشر كما ذكرهم قد صدقنا
 صلى الله عليه وسلم في حجير قال فحضرت الصلاة فتقدم سابع
 من التوق فصرحوا في رايها ورايها ورايها ورايها
 فانا ولكم بوجه تيسرنا تصديق الوجود عن التخيير في حق
 ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 من الرضا ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 صار رايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 عنه ما كان قوله كذا في رايها ورايها ورايها ورايها
 فرض لا ما في رايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 رايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 ما كان رايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 والصور في رايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 كذا في رايها ورايها ورايها ورايها ورايها ورايها
 يعقضي ولا يخرع على تركه وهذا علامة النافلة بخلاف الصور فانه

يقضي فان قلت يترك عليه هذا القدر واجب فانه يقع فرضا ومع
 هذا لا يلزم بان لا يكون عليه قضاء ولا يؤخذ عدم الاستقامة قلت
 لما في حمله من حرجين فليس عليه شيء حتى لو تركه فاستقام
 الركعتان الا اذ كان لا يصير ركعتين فاضا على الركعتين لا فاقدا
 به فله من ذلك في النهاية ولم يتركه قلنا لو كانت الفضل في الركعة
 الاولى لم يكن خلافا لثاني فليس عليه عند اربعين ركعتين
 ولم يقيد علمي برسل الركعتين فضلا لانه فاسد عند حفظ الركعة
 الاخرى وتامة عند قلنا وفي طرح الحارجين كذا وقع في
 نسخ الدرر لم يفظ البع والصلوب شرح بلطفه لا فاضلا على حفظ
 ابن حجر في الفتوح قال والذي يظهر لي ويجهل ولا بد ان الصلوات
 الخمسة وضعت لئلا لا يسلم بها ركعتين حصر وسحر الا
 الكثرة يعني فممن وضعت ان لا يكون ركعتان فلكل حال حرج هو
 الله عليه وسلم في الركعة الثانية من الركعة الاولى فالدنية زهدت الطم
 والعم والافتناء في ترك الركعة الاولى عليه صلى الله عليه وسلم يوم النكاح
 باتمام الصلاة في حال الصلاة للفقير في ترك الركعة الاولى في
 تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن
 الا انهم لم يتركوه في الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك
 حاد والركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك الركعة الاولى في تركه
 رخص الله عز وجل في ترك الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك
 فممن رخص الله عليه وسلم في ترك الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك
 الحرف في ركعتين ركعتين في ترك الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك
 لا بد من الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك الركعة الاولى في تركه
 صلاة ركعتين ركعتين في ترك الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك
 عمدا في ترك الركعة الاولى في تركه فانه قد امكن الصلاة للفقير في ترك الركعة الاولى في تركه
 في التوفيق وقال الشيخ ابو الحسن ان ركعتين ركعتين في ترك الركعة الاولى في تركه

元

والأرواح في أول الليل انتهى فلما استقر في صراط رابعة إلى سبيل
وحضرا دليل قوله خفي منها في السور عند نزول قوله فالتفت
وإذا ضرب في الأرض فليس عليك جهام إن يعبر من سبيل
قال الله تعالى هذا بظاهرها كبرياء الله تعالى
وبعبارتها خفية ابن عباس المنعم قال ما انتهى ويعلم
حديثه ويحكيه وقال الشيخ الحلي وهو توجه ليدبرهم
وذكرهم ليس بحجة انتهى وقال السيد محمد بن محمد
في إفا في المذهب من حيث الأدلة في نهج الطريق في بيان
الاحكام المختلف على خصه الاستقاط على قدمه انه
وكان صرح في سنة الزهد من الهجرة في صلاة الهرة في غزوة
انما كان دارا في الانبياء من السيد هو ما خوض من ذكره في
ان نزول الآية الخوف كان فيها وقيل كان فطر الصلاة في يومه الآخر
من السنة الثانية ذكره الدوالي وانزله السهريلي تلفظ بعد
الحق بعلم وغوه وقيل بعد الهجرة في يومين يوما قالوا وهذا
ما انفصل عن شروح البخاري بعد انفصال ابن عباس بجميع
الادلة انتهى كلامهم فليحفظ فليست ولا يخفى ما في قولهم
من انها بدأت بعد الهجرة من غير تعبد بصلاة الفطر من فاه
لما ذهبنا إلى اتفاقنا فيكون صلاة الفطر في سنتي ابتداء
وانتها وبما الامر فلتلك ولذا قال الشيخ الخفي فيها
قد منعنا ان كلامهم ليس بحجة وذلك لاننا لم نحول الشارح
على ما نحن بخصه المرجع اليها انتهى ولو كان المسافر عاصيا
كما يستوفاه في غيره بصلاة الفطر في يومين لا خلاف
المنع من ذلك وجهه قالوا لا بد من خاصية على ان يوافق
من موافقه اذ خرجت الامة بلا عزم او بالعدول فاعلموا الطريق

وكان الذي عني مقصد الاغرض به بل انه عاص ما تعاب نفسه
 وحده في ان كان له في ذلك ما لا يجرى له في الجوارح والسيارات فقصطوا له ان
 القبح المحل ولا بعدد السوء وعينه على ان لم ينسب الى ما يعينه
 وضما كما كان واضحه الله وضعه لنفسه في ذاته عقلا
 من غير توقف على ذكره الا ان قد كان المتعقل في العمل
 كما ان حسن فكره في ذلك او شغبه مع الحلال العتله في ذكره في
 قصده في حق عليه السلام والغير وضما كصوم يوم النحر فانه
 ليس جميع المنسنة لانه يوم كسائر الايام والكنى عن الطعام واما
 قصدا القربة وشر النفس وعزها على وساة الغفلة وطلوب
 واغاقتا فيه من الاعل وضما في الله تعالى وهو وصفي
 لازم اليقين لا تنفكا في الله متى حاص فيه كان مع ضا والعلس
 فكان الهمم صرع لهم فيه ما هو غير ذلك وصف فكان
 صوم ما في سدا ولا حجابا وليس في ذلك تنفكا في الله ليس في جميعه
 واما انهم لم يتركوا الصوم في الاوقات التي كان فيها في وقت
 فذلك انفس الاعم وهو الحجاب والامتناع في نفس العبد
 والنزول في الظرف مما لا يمكن له صيا ان بلا سفر
 وما تنفس وكان كان في وقت انما خصه حسنا لخصه فان
 القبح الذي لا يحا مع انفسه وضما وما بالتمسك لا نزول بخلاف
 الضحك فانه والحقا وكره في ذلك فيحصل من هذا ان الفعل
 الذي هو منه ان دل على شيء دليل بهينه في ظاهره لغيره
 فان كان ضما صاعدا ما هو لها والتمسك وصفه فهو فاسد
 فالما في نفسه في صرع في حجابها وخصه حسنا وسمه ان
 يسبح على حقيقته ان كان ما عليها في ذلك نحو الصلاة في
 الذوق المتصو به والارضا للتعقيل والنفس في الورد والتمسك
 من قوله في كان منكم رمضان وعلمه في عدة من ايام اخر في حرك

[illegible]

[illegible]

17

النصف قبل استحكاك مصفى فيه في الابتداء على الصحة لوجود
 النصف الثاني من الصلاة المفترضة في رجوعه فيصير وقتها
 التي فيها وجوبها ولو لم يصلها في الصلاة الأولى فلهما
 الصلاة في الوقت فانه يتعسر كذا في قوله ما وسطها ما
 اوجبها وسواء كان في وقتها او بعدهما او مدرجا في وقتها
 انتهى وكذا لو نسي قبل التكلم وان لم يكمل فلا تصح نية الاقامة
 حتى يذوقه ولو لم عليه هو يذوقه قبله فيصير خارجا عن الصلاة
 عند الاقامة ولو لم يخطئ في التوقيع في قول من سجد من عليه السجدة
 في سجود السجدة ولو لم يخطئ في سجود السجدة ولو لم يخطئ في سجود
 الا اذا لم يخطئ في وسط الصلاة حتى يخرج من الوقوف ان لم يخطئ
 وشهرا فان خطئ في وقتها في الصلاة الاولى فلا يحول وجهه اليه
 الا في وقت حق تلك الصلاة كما في الصلاة الاولى لا تتغير بعد
 انقضاء السبب وهو الوقت ولذا لو قضاها في الاقامة قصر
 ولو لم يخطئ في الوقت في تلك الصلاة السكانية والنون تتخفف
 لاحقا فانه اذا ذكر في الصلاة والامامة في وقتها
 او نام فامتنعت بعد ذلك الامامة في الصلاة الاولى لم يمتنع
 الا لاحق في الحكم كما نه خفف الامامة في وقتها من وقتها
 الذي هو في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 تقيد ما لا لاحق فان بينه بعد فراغها من الاقامة
 نصف شهر يعني خمسة عشر يوما اذا كان من الصلاة في وقتها
 عند العرب والقيم كما في التوقيت فلا يمتنع في وقتها في وقتها
 يكون ساعة وضرب يومها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 عشر يوما لا يوجب الامامة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وابي عليهما في الاقامة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 تقيد ما لا لاحق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

معني تظنون فافهم هو اليه وفق للتعليق لان الاقامة اصل
 كالطهر في السفر عارض في بعض وقت الاستبراء
 الطهر لانها امتنان موصفتان اي حصة الاقامة توجب الاقام
 ومدة الطهر توجب عليه الصلاة وهو ما يشتر
 عن ابن عمر وابن عباس في الاقامة عليه كالحج في قوله تعالى
 في المصعد الذي لا يهتدي اليه العقب كما في قوله عز وجل صلى
 الله على نبيه عليه وسلم وقيل الثاني في حجه الله انه اذا
 نويها في اربعة ايام او من ورد بماروا به جازانه صلى
 الله عليه وسلم خذلكه صبيحة يوم الاعمى من ذي الحجة
 وخرج في حجة يوم التروية وكان يقصر على الاقامة وقد افر
 اكثر من اربعة ايام ولا يقال انه لم ينزل الاقامة لان يقول
 من دخل الحرم فله ان يسكن في الاقامة حتى يقضيه حجة
 هذا راجع الى قول بنو حنفية او حكم بما واليزيد وعمر
 ولم يدخلوا حرم في سوال او قبله الاقام وعلم انه لا يخرج
 الا بعد التمام في صبيحة يوم النحر وما يوفى بها اختيارا ولا يمتد
 الايام الا بعد حجة من يومها واما قولها اختيارا ولا يمتد
 الايام لانها الاقامة حكم ولو لم ينزلها اختيارا ولا يمتد
 وقال في السجود وعنده عليان لا يخرج الا بعد وفديتهم
 ولله في الامر ما لا يعلم فاما في حصة الاقامة فله
 بنو حنفية واختاره بنو مالك في حصة عشرة ايام
 موزع بين موصفين كما سياتي صايرها الى الاقامة
 هذا الحكم فليس بالاختصاص حصة الاقامة فله ان يمتد
 فنية الاقامة في المعنى لا يقال ان الاقامة في نية الاقامة
 نقض الاخر فبالاستحسان لا يقدم الاقامة في نية

三

الخطى الأولى ان يقيم خمسة عشر يوما قبل ان يسير ثلاث
الأيام ثلاثة ايام متفرقة وان كان في غزاة وعلم هذا فاصح
الفرق من مدينة ثورسا فقبل خروج الوقت فلما دخل وشيب
المسلم حيلة لئلا يفر من ثورسا فترك اسفرا قبل الغروب ولم
يأمر ان يصلها على غير حوزة فانه يقصم لئلا يصير ليعتد
والفرق ايضا وروضاها وصوفية وساء فانه وب وثني
فما اذا هان فانه يقصم لئلا يصير ليعتد لئلا يصير ليعتد لان الوقت
يتعلق ما خروف سراج من حوزة وصوفية لئلا يصير ليعتد لان الوقت
احترق به عن صفراء العرب فانه يقصم لئلا يصير ليعتد لان الوقت
في ارضهم لا يصير منهم بنية الاقامة ولا يقصم لئلا يصير ليعتد لان الوقت
الذي لا يات فيه والدار المنزل باعتبار دوران لئلا يصير ليعتد لان الوقت
سمى بها البهلاء حاطتها بها عليها عيب وهو يابا ولا يات فيه
في عطلان رانا من اصل الاخنية ايد من معتاد السكون
في الغفلة ان كان العرب والترك والام والترك والارعة الطوائف
علمهم في قصم بنية اقامته وبيرة فانه يقصم لئلا يصير ليعتد لان الوقت
ينتقل من معنى العربي وقيل يقصم لئلا يصير ليعتد لان الوقت
الاقامة والاول اصح في الاقامة وعلمه الفتوى في الاقامة
ولو لم يكن من اصل الاخنية فلا يقصم بنية اقامته في الاقامة
جمعها من صوف او يروى ان كان من العقيقين نجبا
كذا في ضياء اللوم وفي اللغز الخبايا من الصوف انتهى
والادعاه الاخرى لما في البدايع من تسوية بين الاقامة وبين
صوف او بين شجر وفصل العيب بين العرقين قصر
المساخران في الاقامة في الاقامة في الاقامة في الاقامة
ولو ساعد واحد او بولي الاقامة في الاقامة في الاقامة
في عوصه عوصه كبحر في الاقامة في الاقامة في الاقامة

[illegible]

منها لا تصير مما فرقت اخطات في مسألة في موضعين
 وانما اردنا هذه المسألة ليعلم مبلغ العلم فيصير معرفة
 للولاية على طلبه انتهى وهذا يقتضي انه حدد له الاقامة
 بعد رجوعه من بني قريظ ان يقال ان نيته الاولى
 فلما خرج هو واليه الاقامة ثرت بعد رجوعه من بني
 قريظ ما قيل في رجوعه في المدينة والمدة بالحد في غير
 في اقامة السافر والله تعالى اعلم بالصواب انتهى
 فثبت ما حددهما في السفر من التنازل انما اذا حضر
 ان يقع بالسافر في احد الموضعين ويخرج بانها لا يلزم ان
 يخرج اليها في الاقصر مما فرقت فثبت ان اول اقامة
 الانسكان بضاف الى موضع مبيتته يقال فلان يسكن في
 حارة كذا وان كان ثانيا في الاستساق في حارة كذا احد
 احد الموضعين الصالح في الاقامة فثبت الاقامة في
 قريظ من الموضعين سموا بذلك ما بان في الموضعين
 بحيث يجب للجمعة عقيب ذلك الموضع الا في الجملة
 لانها في الحارة واحدة لا تترك ان يخرج اليه من الموضع
 بحر والذي يجب عليه في الاقامة بمكة والاقامة في غير
 هو احدى احدى الاقامة بها اي بالمحارة عند مكة الذي
 فارق مدينة السفر بغير ما فرغ من وصل اليه يصير
 في الاصل لان اقامتها بمكة ما علم من الخارج من هذا
 الحديث حله فثبت ولا يخفى ظاهره في الاقامة بالجمعة
 علم من هذا الخبر بانها انما هي اقامة مستقلة لا
 بعد ما رواه مالك بن وايم الوليد والدي واما قوله كمال
 والاربعون من سنة من هذا العمل في سباني فلو يوافق

شهر والكرافهم يقصرون لانها في الوجه الثاني بقيت دار حرب
وهو شهر والكرافهم يقصرون لانها في الوجه الثاني بقيت دار حرب
ونقله الى البحر وقرية وهذا هو من الاول لانه يستحق ان يسمي
بها حصن البحر كمن في كل يوم للحد دار اقامة ونية الاقامة
فيها تعين كالمنازل في كل البلد من دار الحرب في حق المسلم
كالمنازل من جهة انها ليست بموضع اقامة لان احتلال وصول
الحد للعدو ووجود طلبة من المسلمين من جهة الكفر في كل
وردك بينك فطو وصدوم كالأقامة ولا يفي بتحقيق حقيقة
النية من وقوع الكهول والكنات التي لا تسلم من مخالاف من
دخلها الى الحرب باقائه بغير اذنيها في حق خصم عشر
ليوم لان هذا الحرب لا يتصرفون الا حالها في النهاية و
حاصون الى المسلمين الطبيعيين اهله البغي وهو المسلمون
الذين خرجوا عن طاعة الاقامة الحق بطريقهم على الحق لا هو
مستحقين تاتوا ببلاد فاسافة والاخلاق حكمه لا تقصرون في
الغرض تاتي في دارا في غير عمر وكل من حكمه بغير مقتضى كما
ويظهر عليه فالحق في حق خصمك اللطف والمضي بما مل واحد
وهو لا يجوز عند انتخاب ما والى الا في متعلق بالعلماء
بعد تصديدها في الاول حوى فاختلاف حالها في غير
بالا خلاقي والتفصيل في هذا الثاني تعلق به بعد تصديده
فأول قال في السنة الثانية معناه كمن تاتى تعلق به بعد تصديده
فأول قال في السنة الثانية معناه كمن تاتى تعلق به بعد تصديده
في الحق كمن تصدق به انظر لان من يشككها في حقها وعند
حصول التصديق لا يقين له فيها ان يقال ليس كذلك بغير
المصرح باسم المنازلة القديمة من ان صلاحه العظمى شرط
نية الاقامة ابو السمور وقال الشيخ رحمه الله في غير هذا ولا

ها شهر

التابع الاقامة ولم يبقها المتبقي ولم يدر حاله فانه لا يتبوا لاسير
لوا شملت من ايدي الكفار من غير ان يكونوا في دار الحرب
عشر يوما لم يصر فيها كالمسلمين حالها في دار الحرب من غير
بغير الاستيلاء في دار الحرب ولا يباين في حقها من غير الاستيلاء
الحرب حكمه لا يتغير بنية والرجل الذي يبعث اليه الوالي في حكمه
لسوقه في حقها في دار الحرب لا يدخل المسلم في بلادهم من غير
اي دخل الاقامة ليس بغيرها فان في حقها من غير الاستيلاء
وغيره بغير خمسة عشر يوما انقضت اقامته لا يحل له الا يغيرها
لان من يتردد بين ان يتصرف في حقها في دار الحرب من غير
فلا يكون نية من شقة فانه نية الاقامة في حقها لا يضر
انتهى وقال سلمه ووجهه فاذا نية الاقامة في حقها لا يضر
بغيره في حقها في دار الحرب في حقها في دار الحرب من غير
بعد ولا يتغير في ذلك الترتيب حتى لا يكون في حقها في دار الحرب
سنة الشهور ولكن في حقها في دار الحرب من غير الاستيلاء
يقص الا ان يعلم ان حريقه في حقها في دار الحرب من غير
حواليه في حقها في دار الحرب من غير الاستيلاء في حقها في دار الحرب
للمقاتلة سواء كانت في دار الحرب او في دار الحرب من غير
الحق الاقامة خمسة عشر يوما في حقها في دار الحرب من غير
لا يبري ان يعلم ان حريقه في حقها في دار الحرب من غير
اقامة كالمنازلة او حاصون حصناتها في دار الحرب من غير
ولا يفرق بين دار الحرب والحصن والحصن من غير الاستيلاء
وكما بهما حصن من غير الاستيلاء في دار الحرب من غير
المدنية ونوع الاقامة في دار الحرب من غير الاستيلاء في دار الحرب
اتخذ وقادرا يتبون وان لم يتخذ وقادرا يتبون وان لم يتخذ وقادرا يتبون

وقد قهرناه ابدا اذا نوحوا اي الاقامة في المنارة هالطبع
وفيل من خارج الاخط وسكن سمعت به تقا ولا بالسلامة ولا في
الصغار حقا اي ان الاقامة من اهل الاخيرة في المنارة هالطبع
والاصح في بيتهم ويريد ذلك اي اي يوحى كما في السج وثيق
لا تفرقة بين الاقامة منهم لان المنارة ليست موضع الاقامة
فهم كغيرهم ولا يصح صحتها منهم لان المنارة ليست موضع الاقامة
فهم كغيرهم ولا يصح صحتها منهم لان المنارة ليست موضع الاقامة
على وجه جعلهم يتردد من بيتهم ما يلبسهم مدحها كما في النور
عن ابي يوسف ان ابي اذ كان في بيت حال وتطاول من مسطر
الغنى قهرهم حالهم فابهم يولون مسافرين حين كان نول
الا ان ائمن لو موضعهم انهم الكلا وضرب الخيام ومنهم من طلق امة
جسه عشر يوم كما نوا في عيني الا كان الي والكل لا يفتخر
حسنة عشر يوم اسحق ذلك واجعلهم يفتخرون لان الاقامة
اصل فلا تنطلق لان تنقل من صري الى صري والسفر غير محتمل
حالهم على اصل لان السفر غاليلين عند الناصرة الى مكان ينصده
الانسان وبينه وبينه مائة السفر وهو لا يولون السفر فخط
واغا يستقلون من حيا الى حيا ومنهم من كان في حيا ومنهم
ما عتبر الاصل الى الناصرة وفي الحسنة الاجراء والاراد والفراد
والرعاة الذين يستكنون في بيوت السفر والكسوف في قديمها
لان معارفهم المنارة عاوه وفيه قالا ان السفر في الايام فصدروا
بعضهم الى موضع اقامتهم في الصبي وقصدوا موضعهم
اخلاقا مية في الناصرة الى الابد اي اي يوحى في البيت في الطريق
اي ميم وثلاث ايام فسفرهم وان نوحوا سفر وقصدوا موضعهم في الطريق
عن ابي يوسف في الحسنة والامان فصدروا موضعهم في سيرة

وقد

فريقا في المنارة لانها لا تصلح للاقامة اهلها حالهم في
في سيرة في الحسنة لانه لا اهلها حالهم في
في دار الاسلام لا يباحثهم غوث بل غايتهم قرب ذلك اهل العدل
فان في المال بين محاصرة اهل البيت والاقامة في دار
الحرب بدون امان لا تصح مطلقا في بلد لا في قرية ولا في غارة وخصار
اهل البيت لا يصح المنارة فاصدق من اهل حبيته وضع في البلد والقرية
لانهم في غار اهل الحرب والغلبة عليه غالبية لا يفتحهم غوث
ولا يدور وهذا في حياهم ما في بيتنا هذا ينبغي ان يكونوا
كل اهل الحرب في حياهم لوجود الغلبة وهو خبيثة غلبتهم قوة
ليجروا عليه والاد اعلم انهم في قوتهم صونهم الاقامة مدتها
بتعلق كل من مائة وخمسة اهل البيت ومحاصرتهم
حسنا اهل الحرب ومحاصرتهم اهل البيت في طائفة الاقامة
في الناصرة لانهم في دارهم في حياهم في حياهم في حياهم
اقامتهم لانهم في الناصرة لانهم في حياهم في حياهم في حياهم
ويحيى في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
المدح في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
لم يبقوا في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
تعد لا في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
الاحدية في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
عساة اهل الحرب والاقامة في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
البادية من حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
تعد لا في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
من سكن الناصرة وتعد لا في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم
رحمى وانما الناصرة لانهم في حياهم في حياهم في حياهم في حياهم

والله بالواجب الفرض وقال لا يخرج الرجمي وهو هذا غير ترك سلام الفرض
قال انتم في معناه حيث صار لا يخرج ان لا لا فقد حصص القوم الى ما
غايته انه يسلم عقيب الفرض وهو كلام وجه والله اعلم وترى
واجب تركه فافترقا النفل اذ بالوجوب لم يصطلم عليه الا في احوال
والا كان فاسد قاله السبط محمد بن الله وبنو النفل لم يرد وهذا
خلطوا النفل بالزجر وانكاه فرض المسافر لم يمتنى وبنو النفل على
الفرض مروه تجرما مع الله وبيع ترك سلام الفرض الذي هو في حجب
فقد جفت الكرامة فجهت متعددة وانكاه قال وهذا لا يخرج
كما وكما انتم في نفل الله اسما باخر ونحوه لصاحبنا محمد بن
النكاح المذاب بهما لم يمتنى وانفق الله عنه فلا معنى لنفل النكاح
او الاغنام الكفر بالاذن لم يمتنى عليه كالموجه بل فيه الاثم والعقوبة
ويكفيه تحصيل النفل بالتمتع في ابعده النكاح من فرضه عاتيه
تبارك وجب المنفعة الذي هو لا يترك بالاصالة الفائلة ودرج
المفرد في وصوياً ذكره ويعدم ذكر المفرد على جلب الصلحة
وان اخذت رتبة ما يلي اذا كان تركه فالفرض بقى على جلب
الصلحة واجبة وتخصيص تلك المنفعة فنقل على قليل في حصة خير من
عمل كثير في يد غيره وقد قال في انعام المسافر عبد الله بن مسعود لم يترك
حظ من اربع لغات متفقاً ان روى ان نفل ولا يتربى ان من
سنة الطرائق الكشاف حرم من البصر جدي ومن فاصحانها بينه وان
عنها لا تسع خاصة ابو السعدي لفضل القزير ليعني وقد قد على
رسائل العبد ولا فاصحان من ذلك وقد قد القدر الا بولي بطران فيه
اختلاف الطائفة بها فكل من تركها في صلاة الفجر فالفصل في
فان عند صلواته فانه فيكون الاربع وعشراً لا يرد في الفجر حصه
لا عنوة وصار الكفاية وانما يطلق فيه ترك المقدار المفروضة
وتقدير القابلة بالحد والاربع من يطلق الاصل يطلق الوصل

عقوبها هو المسمى وهو قول الشيخين والثاني وعند محمد يرد على
الأصل بطلان الوصف كما تقدمه الأناطية الثانية يعني بعد
ما صحت المسألة من حيث هو في الراجح لا في الأصل فلهذا لم يرد
أو بعد ما قام الأناطية قبل ذلك بغير الثانية بمعنى فانه يقول
فرضه الرابع لكنه بعد التمسك بالراجح لو فرضه في الراجح لا في الأصل
الأنانية قامت بسبب الفتيان فلا يثبت ذلك القيام والراجح الذي
بعد عن الفرض والراجح هو الوجهان لأن الثاني لا يثبت
وإنما سكت ولو قيد الثانية بسبب عدم ثبوت الأولى فإنه لا
يحول فرضه الرابع ولكنه يضيّق الرتبة حتى تكون الرتبة
له رتبة ولو قيدت تلك الثانية بفرض قام ولا يجب عليه
فرضا السهم الثاني وهذا قول علماء الأناطية وهذا إذا قام
إلى الثالثة على أن مقتضى ما إذا قام صلا فانه يجب عليه
العقضاء وعندنا وعلى الفرض في الوجهين سراج ولو لم يثبت عندنا
إلى الثالثة لثبوت الأناطية فانه يجوز ويحول فرضه الرابع
ولو يثبت أن لم يرد صله عاد الأناطية وإن كان لا يثبت ويحول
في الراجح وفي الأخير ولو قام الأناطية وفيها إقامة قبلها
بسبب تحول فرضه وبينهما التمسك والراجح ولو قيدت إلى الثالثة
فثبوت الأناطية في رتبة كان لا يثبت العقضاء الأولى ثم تضع
الفرضه أجماعاً لأننا قد عرفنا أن هذه تالفة في رتبة
ركبة كاملة وعلى مقتضى الفرض وبصرف الخط فتكون الرتبة
على قولنا ما وجدنا عندنا الأصل والوضوح والرجحان الظاهر
وثبت العقضاء في رتبة الأولى وهذا هو الذي لا إقامة قبلها
الأناطية في رتبة الأولى فإنه لا يثبت العقضاء الأولى ثم تضع
فرضه الرابع وهو عقضاء في رتبة الأناطية فانه لا يثبت
فرضه الرابع بسبب عدم ثبوتها في رتبة الأناطية فانه لا يثبت

ولا تقوم إلا بالبرهان على خطأ المكتوبة ما لا يطوع قبل كالنظرية ولكنه
لنفسه إلا التناقض كبرية حتى تكون له كبريتان كطبعها على قولها بخلافها
لحمية كبريتا فقول المخرج إذا لم يخرجها إلى الصورين
وقال المحامي أيضا أن ما طرقت من البرهان في حكمه بصفته
عندنا إلا في منة قبل التمسك بالبرهان لا نأمنه فسنرى في هذا
موقوفنا على ما وظنا في كبريتنا أنه ولو لم يكن إلا منة في العبادة
التي من أن لا تدور في قلبها فبأن يبعدنا أولها رخصتها ما صلاه
تغلا عندها في كبريتا لأن السعي في شتم بالوضع والصبر في مذنب
محمد من أن لا تلتصق إلا بالبرهان في كبريتنا وهو في كبريتنا
أربعا عندها إذا لم يكن إلا منة فتنال من منة من السجود فلا يفتال
على قولنا أنه لا تدور في قلبها فبأن يبعدنا أولها رخصتها ما صلاه
بما تقتضيه المصداق للبرهان على المسألة في الوقت وبعدة إلا صلاه
المسألة في كبريتنا واحدة والفتنة من واحد هم في كبريتنا
الفتنة في كبريتنا الضمير على الفتنة حاتم وفلان السعي في كبريتنا
وكبريتنا في كبريتنا فإذا كان المخرج إلا لا يخرج إلا في كبريتنا
خلافها من حل من مخرجها من كبريتنا ولا يخرج إلا في كبريتنا
البرهان في كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
لأن البرهان في كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
والبرهان في كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
الإحصاء في كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
فإنه في كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
وقال بعض الناس في كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
أذا سعى في كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
بمخالفة كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا
الواجب عليه الاتيان بها لأن من كبريتنا كبريتنا في كبريتنا في كبريتنا

同

[illegible]

صلاة الامام اذا علم بعد الصلاة بحال كان اقتضاها
به جازيا وان لم يعلم بحالها وقت الاقتداء به بدليل ما في السور
من معنى يعوم اعلم من معنى في السور في قوله لا يدرك
اس وقدموا معني صلاة التوم فالتسليم ليس كما لو اقمتم
او قوت لانه القاهر من حاله كان في موضع الاقامة
انه معني والبناء على الظاهر وجب حتى يتبين خلافه لا تترك
ايد من كائني دار التبع اذا لم يعرف حاله جعل من صلاته
الحرب بخلاف حاله اذا كان في دار الاسلام فانه يجعل من
المسلمين اذا لم يعرف حاله واذا كان مسلما لا م مقما بانفسار
الظاهر فصدت صلاة وصلاة التوم حين لم يزل
راس التبعين وذهبا فاد سالوه فاحترقوا من
جائز صلاة التوم ان كانوا اس فزين او مضى فاتوا
صلاتهم بعد فزع لانه اخرجهم من صومهم من الذين ليس
لا يعرف الا من حشده فحجب قبول خبره سرجا وانما لو
لم يخرج الظاهر لانه سجد وجوز لا خذوا ظاهروا وهو
الفرق منكم وفيه من لا راسا وبنيتي للامام ان يحضر
بكونه اس فابلى ربه وعه لا احتمال ان يكون خلفه من لا يدرك
حاله او لا يتبين راسه لا جفاج به فبانه حاشا غيبته بحكم
بنفسا وصلاة نفقه بنافعه على ظن اقامة الامام
ففساد صلاة علم راس التبعين والا ان كان لم يحضر قبل
نذره ففسد صلاة الامام ان يقول بعد التسليم مني والامام
وقيل بعد لا وفي التبعين في الرضوخ يعني رخصه في
زما نسا انما صلاة نصيبه من التبعين بما قاله صلى
الله عليه وسلم في حاكم لا صلى الله عليه وسلم في ظاهر
ان يقول ذلك ولو لم يحد في اس فزاد من انه انما الامام

من جانب الامام يجب على الامام رعايته فلم قال وبسخت قلت
اصلاح صلاة التوم غير منقضي على قول الامام لانهم لو كانوا اس
سبحوا بسبوت وان في سبوتهم من اسبوت اسبوت
صا وجازيت صلاة الكا وفساد صلاتهم انما هو على تقدير
سلامه على التبعين وهو مقتضى ولا يدرون بحاله وهو لا
سلم على التبعين فالظاهر انه اس فوجلا اسره على الصلاح
فكان في قوله بعد ذلك زيادة اعلام بان اس فزاد راسه
للتبعين عن نفسه واقتداء بالذي صلى الله عليه وسلم
في هذه القول فكان مضمنا انه صلى الله عليه وسلم في المص
انما في قوله الثانية وغيره من التبعين ان العلم بحال
الامام شرط في صحة صلاة المقتدي ووجه المخالفات
المص حيث قال بالاحتياط اعلام اقدم عدم شرط
العلم بحال الامام وكلام الثانية وغيره صريح في الاحتياط
وعلى القول الثانية ان من اقتدى بامام لا يدركه انه مقدم او
ما ولا يصح اقتداؤه وفيه بين سبع رجال صلى بهم الظهر
في المص ومن على رأيي فاعلموا صلاتهم ولم يظنوا حاله اعدوا
لجواز ان يقيم وفيه خيرة اذا صلى بقوم الظاهر من التبعين
في مدينة ولا يدرون ان اس فزاد من قوله صلاة
لكن في حاشية الهداية للشيخ الطائفة كذا في الدوا السند
والله اعلم الشرح في صحة صلاة المقتدي العلم بمقتدي
كما ان اي الامام من قوله اس فزاد مقتضى في التبعين لا يقتدي
كون ذلك العلم بحال في حاله لا في حاله فاما في صلاة
ان روايات الثانية وغيرها ما قدموا على علمه في حاله اذا بنظر
اخر الامام على ظاهر حاله الاقامة والحال انه ليس بمقدم
وسم على رأيي ونظر في علمه في ذلك لا اعتقادهم بنفسه او

عطلنا تقوى وقبلا ياليت في حال الغلور وعدم الاستغفار بالاسد النجس
 ما روي في من التفتب والترهب وقبلا الاستغفار فادف
 والمفتبر تفصيل الغرض من الوقت وهو بما اخبر الوقت قدس
 ما ليس التفتب فانه كان المكلف في ذلك بما اخبر الوقت من
 يعني ودخل عليه الوقت وهو في بعض من وجوهه في الزمنية
 في الوقت حتى خرج من المدة وجاءت من بعضه من بعض
 الوقت الا مقدار ما يسد التحية وجعل عليه ركعتان لا اربع
 والاما ان كان في اول الوقت من فخر دخل وهو لم يبق الا
 يس التحية فانه يصليها لتحقيق الاقامة قال في الزمنية
 هذا كما لو صلى الظهر بما غرسا في الوقت فعلى العصر ركعتين
 في طهر من الزمان كما جددت في ان صلاة ما لم يوضو صلى الطهر
 ركعتين بعد ركعتي ما كان من في الزمنية الطهر في وقتها
 في العصر لا في الزمان الوقت المعتبر في السنة قال في البحر
 وقال في طهارة الجسد الاخير في حال المكلف فيه
 فلو بلغ الصلوات وانتم كما في الزمنية في طهرت حائل
 او نفسا في الزمان وقت بعد ركعتي الاخير في الصلاة عليهم ولو
 كان الصلوات في طهارة الجسد في ركعتي لو صلى او حاضرت
 او تمت بعد ركعتي في طهارة الجسد في ركعتي في الزمنية
 انتهى عند عدم الاداء فيه وهذا على عدم الاداء والوقت
 وعدم الاداء بعد ذلك لانه السبب حيث جاز انصافه اذا
 فاصحابنا من قول غير من بعد الاداء في الوقت انما
 هنا ان في الزمان قال في طهارة الجسد في ركعتي في الزمنية
 السنة الاصلية كما هي في ركعتي في طهارة الجسد في الزمنية
 وما لا اداء في ركعتي في طهارة الجسد في ركعتي في الزمنية
 او يقال في الزمان في الوقت وفي الزمنية في الزمنية

3

[illegible]

١١٩ هـ ما كتبه في ثمانية طرقات
 ولورثه مع المسافر فبسطه ولم يبق له فاضل ثم لم يبق له من المسافر
 وقيل بغيره فبسطه وهو لا وجه انتهى ولو طعن في اختياره فطعن
 في أن قصدا لا فاضل فيه لم يرد أن رجلا جده كان من بني بني
 يكنى من وطن ولادته وهذا خلاف ما نقله السرخس في شرح الفتاوى
 عن الخلاصة لو كان له ابن لم يسلط وهو راجب فبسطه ليس
 بوطن له انتهى وشرح السرخس لو كان له ابن لم يسلط غير وليه
 وهو باغ ولم يثبت له فليس ذلك وطعن في أن السرخس علمي
 القرطبي ورتب الوهن الذي كان له قبله انتهى بطلان مثله
 سوا كان بينهما مدة السفر لا فاضل ولم تكن وكانت له وطن
 أصليا لا رجوع بها إلى المدينة واستوطنها ونقل أهلها إليها فخرج
 مكة من أن تكون له وطنا أصليا حتى لو خرجها كان لها مسارا
 لا تنفك عنها وطنا لا ترجى له انتهى صلي الله عليه وسلم بعد
 الهجرة عدل في مكة من المسافر فبسطه في حجة الودع حتى
 قال بعد فاضل من الصلاة ثم جاء أهل مكة فأنافقوا سفر
 هذا إذا لم يبق له بالاول وهو مكة فيما بيننا أصليا ثم جازع
 في حجة الودع فبسطه مكة مثلا أهله فكانت له رجعتا فاحلها
 انتهى فلو بقيت مكة مثلا أهله فكانت له رجعتا فاحلها
 بالمدينة والآخرى مكة فكانت له رجعتا فاحلها وطنا
 كان له مكان وطنا أصليا متى دخله ثم خرج من مكة فاحلها
 رجعتا ثم تنقل في مكة لا فاضل بها بعض الأصحاب من رجعتا
 وطنا أصليا لم يبق له رجعتا فيها فيكون له المدينة التي
 فيها أهلها وهذا بالاجماع وقد يقولون بمكة لأنه لو جازع داره
 ونقلها إليه فخرج من مكة فاحلها فاحلها فاحلها

وقاصده ولا يتوصل ببلده غيرها بل يبلده الاوطان
 واصل بالبلدان اهلها بلده وبلده وبلده وبلده
 قباله لا بلده وبلده لا بلده وبلده لا بلده
 الا في اهلها بلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 له وبلده وبلده لا بلده وبلده لا بلده وبلده
 في وبلده وبلده لا بلده وبلده لا بلده وبلده
 فان اقام موضع اخر له وبلده وبلده وبلده
 اهلها وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 استلها بها وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 في القوم الذين منها يصنفون بها اهلهم وبلده وبلده
 حفظت اهلها وبلده لا بلده اهلها لا بلده وبلده
 الا في اهلها وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 بلده الا في اهلها وبلده وبلده وبلده وبلده
 ان تحول من وطنه الا في اهلها وبلده وبلده
 الا في اهلها وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 في دخول الاول وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 الا في اهلها وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 والحادث في اهلها وبلده وبلده وبلده وبلده
 وهو صنف من اهلها وبلده وبلده وبلده وبلده
 شهر وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 فكل من حله وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 عليه حله وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده
 وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده وبلده

1

قصد بغداد والخراسان والكوفة والتقى بالقصر وخرج
 ولما كان في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة
 وخرجت بغداد في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة
 استقرت في كركوك وطنا لها فقصصها له لا يخفى
 المغلابة والافاقية والامالك والاموال السبعة من
 الاقامة بمطلة وانما والية والحق في السبعين والاربعين
 بالكونية نصف شهر خرج منها الى عكة وقبيل الكبيسة الثلاثة
 ايام عاد الى الكوفة في سنة ثمان مائة وثمانين
 انتهى الى الحاصل في سنة ثمان مائة وثمانين
 عندما اوشى من غيرة فان لم يكن فيه من عري ووطن الاقامة
 او كان ولكن بعد مائة وثلاثة ايام قدامك وتوكله لم يطل
 العطن بل يبط الى غلات فيام العطن فانه من صنعته والله
 تعالى اعلم والاصالح التي يطين بطنه ولا يطل الى وطن
 الاصل والاصلي ووطن الاقامة يوطن الاقامة ووطن
 السكنى يوطن السكنى ويبطن بما فوقه كما يبطل ووطن
 الاقامة يوطن العطن وما يبط الى غلات لا يبط الى وطن
 العطن الاصل يوطن الاقامة ولا يوطن السكنى ولا يوطن
 السفر ولا يوطن ووطن الاقامة يوطن السكنى ولا يوطن
 برحمه الله تعالى ووطن السكنى وهو ما كان الذي يوطن ان
 يقيم فيه اقل من نصف شهر فبما احبنا اكثر والمعتق
 قوله وانما يتوضعا له لعدم ما يستره لانه يتوضعه من افر
 على حاله فصار وجوده كعدمه وذو الربيعة انما من علمه
 يعقده من حل خرج من وجهه الى قرية حتى جنة ولم يقصد السفر وتوكل
 ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما فانه يقيم فيها لانه يقيم

وهو المختار عند الذين قهرتاني وفي الاخير عن محمد بن ابي بصير
الطوسي رضي الله عنه في نسخة اخرى من هذا القصد السطر
خاص اليه مدسفر حتى خرج من هذا القصد السطر
فخرج الي قرية وطوبى الاقامة خمسة عشر يوما انقضى
فلكل القرية ووطن قامة وتوات كان بينهم عدة سفريهم تقدم
السفر اذا قصد مدينة سفرو خرج فلما اوصال القرية
عسبرها من وطنه دون عدة السفر فبدا الاقامة بها عدة
عشر يوما لا يصير مقيما ولا نصير تلك القرية ووطن قامة
بحر ويطل ووطن الاقامة ايام بالوطن الاصل ولجميع بين
بينهما عدة سفري في خرج مسافرا واما بحسب خمسة عشر
يوما واكثر ثم ارتحل الي المدينة فلو عا راد الي خريف لاجل الامة
الاقامة ويهطل ايام بائنة السفا من موضع الاقامة
فاذا انقضى السفر منه ولم يذهب الاطلي والالب ووطن الاقامة
في مدي غيرنا والاقامة فانه يقدر انه صدق عليه انه
اخذ سفر في الكافي والفتوحانية خربا في قدم بغداد
ليقترب بها نصفي شهر وعلى قدم الكوفة لذلك خرج كل
منها الي قصر من قصره فانه لم يبق القدر الا من
بعد والى القصر اربعة ايام والقصر من طبرستان خان
القام في القصر نصفي شهر يطول طوله بمقدار الكوفة
لانده مثله فان خرجا بعده من القصر الكوفة بثمان ايام
فان اقام بها يوما مثلاً خرجا منها الي بغداد وقصد الكوفة
فالتقوا بها في القصر وفيه ومنه الي بغداد ولانده صاروا
اقامة لها فاذا قصد الدخول فيه لم يصح سفرها اذ لم يقصد
سفرها سفر قوم يقصد الدخول فيه فخرجوا الى الكوفة
الكوفة لتقصد بها مدينة السفر ولان الكوفة خرج من الكوفة

2

بيطله وما ابدى الوجها ههنا رين نص عليه التميمي وقال
منه بل يكون بالمشي من غير الاثر كمن قد مر وعطيه
فليس يبر ثلاثة ايام كمن قد مر وعطيه من غير الاثر
مدى السفر وقد ينفذ في طريقه فلو عاينه انما يعاينه
وطن السكوني فان الاثر في طريقه قد مر وعطيه
وهو كمن خرج في اللها واستلحاجه وبنيها دون من غير السفر
ثم خرج منها الكبير فيرى ما كان محذرا كان قريبا منها بلاله
الرجوع الى القفا وسنة ليحيا فتموتها وتدخل الى القفا ولا يمر
بالكوفة انما خرجي يتخلف القفا سنة استخفا بالانها كانت
له وطن السكوني ولم يظهر له بقصد كبرية وطن سكوني خسر
ما ابدى خذلها في بعض وطن بالفا وسنة ولا ينفذ في هذا الخرج
كالسكوني خرج منها انما يتبع جنازة ونحوه التي هي في القفا
ويمكن ان يخرج في بين التخليق بالان وطن السكوني ان كان
اتخذ بعد تحقيق السفر فيموت انفا فالالا اعتبر انفا قفا
فاذا دخل الى القفا ولم ينفذ في ان يقيم بها يوما مثلاً فخرج
قفا ثم خرج اليها فتموتها كمن قد فعل في خروجه وعليه حمل
صدم خصبى سكوني حرام في ان ينفذ في ان ينفذ في ان ينفذ
من فاعل حياه قصار وجوده بعد من انتهى فتموتها في ان
يبيع فيه من فاعل حياه ظاهر في ان كان من فاعل حياه
وطنا وما قاله عامته انما يتخلف عليها اذا خذله وطنا
فليس سنة كاصور الرابلي ولا كما قال حسي هذا ما ظهر
في الله تعالى في العلم والمعرفة في المنفعة لانه لا حصل
فتموتها من الاقامة بالنسبة ويؤخر في ذلك في القفا
محملة وما لا يحرم قفا فانه كان القفا بدخرا في المنفعة

بيطله

نخرج من القربة للسفر بداله ان يسا قبل ان يدخل مصر
ويصل الى القربة فيسكن في القربة فيسكن في القربة فيسكن في القربة
السيد ابو السكوني في موضع اخر فسا قبل ان يدخل مصر
القربة ودخلها انما لم يوجد ما يبطله فاعل حياه في ان
اترى وهذا هو من قوله وما صور انما في القربة في ان
حيث قال وصح في السراج وما خرج من القربة في ان
وقول انما لم يوجد من انما لا يصح ان السراج في انما لم يوجد
وهو بطلان الوصل السكوني على تقدير اعتباره وان السفر بطل
وطن لاقامة فلفظ لا يبطله وطن السكوني في انما لم يوجد
ما يبطله ممنوع من القربة وقصبت على صاحب الجرحا ان المظن
لها سفر مبتدأ منها وانما اذا خرج منها الى ما دون من القربة السفر
ثم انما سفر فانه لا يبطله فانما من ما انما خذله السيد احمد
ونقل الفتاوى في الجرحا في القربة قبل انما في القربة في انما لم يوجد
ممنوع لفا في انما في القربة لانما في القربة في انما لم يوجد
خرج منه ما وانما في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
كذا لارت بخطط مصر احد وقال في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
من ثوبه الا انما في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
ثم عاد من يد اسفل ورجع الى القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
هذا الموضع في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
الاقامة في القربة في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
فاصوره في القربة في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
في القربة في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
ولذا بين وطن القربة في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
ولذا بين القربة في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد
عليه لم يبق في القربة في القربة في انما في القربة في انما لم يوجد

بيطله

كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يحضره فملك ان
كان مقبلا فذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا صلى
صلاة المسافر غير مكنت له لا يكون بعد ان يسلم
يقبلا دون ركعة فلا تأخره طائفة من العلماء في هذا
نسبة الى الجند وهو انما قلنا يترفعون (يعودون) ان
اما اذا كان رزقه من حاله فالعبادة ليست لان له ان يذهب
حسب ما يطلب الرزق ودخل تحت الجند لا مع رزقه فليعلمه
كما في الخلاصة واجتنبوا استئجار الخدم من سفرهم وحضر
ولو لا ان كان كان المتكاتف من يجترؤن ان يستأجر الكفار
والا فليس له ان يجبره على السفر فلا يكون له ما وسرعه
اسرعا منه يفرق في يد الكفار ولا يقدر على السفر والاقامة
باختياره فيكون تحت المستأجر وفي الجند مسلم اسرعه
ان كان سير القيد ثلاثة ايام يقصر وان كان دون ذلك يتم
وان لم يعلم بحال فان لم يجبر ان كان سقيا قبل ذلك صلى صلاة
الاقامة وان كان مسافرا قبل صلاة المسافر وان لم يجبر
وفيه ايها الضعيف من جملته من صلى ركعتين ومن لم يجز
لا بد ان يذهب معه فانه في الصلاة حتى يسير ثلاثة
ايام ثم يركع ركعتين وان كان في سفره ركعتين لا يجز
عليه التفرغ من جملته وان صلى ركعتين ومن لم يجز
وساير ركعتين فاما ان صلى ركعتين وان كان مسافرا
اقام من ركعة ثلاث ايام عاد كل صلاة صلاة ركعتين لانه
تبين انه صلى صلاة المسافر وهو مشعر والوجه الاول ان يركع
انه مسافر وانما مع صاحب البيت اذا كان مسافرا
فعلسا فان كان ملكا في كنفه اليه لانه عليه الدار فيقيم
في موضع يسكنه ولو دخل من قصر فافترقه وحسبه

كان

الاعني فان كان مقطوعا بغيره قال فليس هو بغيره ان
مهرقا انما قال الشيخ الرخمي ينبغي ان يقيد بما اذا كان
مسافرا فلو كان الاقامة ركعة واحدة والركعة واحدة
فانها لا تكون شعرا لان وفاتها مكملها المصلي ان كان ذلك
ايها ان تقسمه وشما فغير ذلك وان كان مسافرا فليعلمه
لكن قال في شرح لمنه الاوجه انما تتبع مطلقا لانها اذا جردت
معها للسفر يبقى اثرها فتختلف عنه انتهى وقد عرفت
فان اذا شئت انما جئت بغيرها عند الخروج من البيت او في
استغفارها فلما شئت انما جئت عند الخروج من البيت او في
تصليتها في غيرها حتى يوفقها المصلي وعليه تنقض تبينها
تسببها في المنارة قاله في فلاح من هذا ان لها الخلف
عن الشريعة انما يعرف انما جئها واراد الشريفة وطريق
على القول بان له ان يسافر في السفر وفاتها المصلي القول الثاني
ان لا يسافر فيها حتى يوفقها المصلي وعليه تنقض تبينها
على ذلك والمنع به انه لا يخرجها من وطنها الا رحلتها لان
الركبة تفرغ وتبين ولا تكون شعرا مطلقا والله اعلم
انتهى ورعدى طلقة فليكن الف والمدر والمدر والمدر والعبد
بني شملتي اذا سافر معها من غير حادها فانه قبل يصير
العبد عتقا لو وقع الشك في صيرته فمضى فمضى بها وانما تبين
لصيرتها من حيث ان الاقامة احتياطا لا من العباد فلهذا
والحقيقة وعلمه حاله ان لا يكون معها فانه كان يسير
مها في فليعلمه في ذلك العبد صلى صلاة الاقامة وانما جردت
المصلي في بيده الاقامة صلى صلاة الاقامة وانما جردت
تفكر فيها وفي الصلاة وانما جردت المصلي في بيده صلى
ان اخبره ان يسير معه في الصلاة فليعلمه

فان كانه مفسدا فقلنا لم ينزلنا قامة ولا يحمل الظالم بحسبه
فلا بد من علة لا قامة من جهة واحدة وان عزموا وعنفوا
ان لا ينفذوا الا ان كان حال الظالم حسبه وليس له الا ان
ايضا كانه لا قامة ابدان في تحسين وفي التبرير من اذ كان
منهم احسبه ان كان قادرا على اكمال الدين قبل ان ينفذ من
تبعوا والكان انتهى وقال الشيخ لا يحق في مطلقه ان يفر بين
المفسد المحسوس والاسبغ في ان يكون في المسألة وليا ان
واما ان يقال المفسد المحسوس ظالم فاجاب ان الظاهر
رفع الظلم عنه يرجع الظالم عن ظلمه او ينفق المفسد في حال
الاسير انتهى وتكسر ذلك في طريق من استأجر رجلا في حال
السد أحد وانظر في حاله مطلقا تعلم مع معلمه في حال
حالات العلم مع ينفذوا الا ان كان المفسد المفسد في حال
ويخرج فخره ولا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
يشاهد من من من في المفاضة والمخالفة فيه يعلم حكمه لا ين
منه مع زوج يتعلق مع قولنا في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
الرجل طلق زوجته في المفسد في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
والسبغ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
موت يتعلق مع معلمه في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
يتعلق مع احد طلاق في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
ان لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
تفصيل في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
يعني لو سأل في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
ان لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
سأله في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ

بدون ايده ولا جبر بدون مستأجره ولا سبغ بدون مستأجره
فان كانه مفسدا فقلنا لم ينزلنا قامة ولا يحمل الظالم بحسبه
فلا بد من علة لا قامة من جهة واحدة وان عزموا وعنفوا
ان لا ينفذوا الا ان كان حال الظالم حسبه وليس له الا ان
ايضا كانه لا قامة ابدان في تحسين وفي التبرير من اذ كان
منهم احسبه ان كان قادرا على اكمال الدين قبل ان ينفذ من
تبعوا والكان انتهى وقال الشيخ لا يحق في مطلقه ان يفر بين
المفسد المحسوس والاسبغ في ان يكون في المسألة وليا ان
واما ان يقال المفسد المحسوس ظالم فاجاب ان الظاهر
رفع الظلم عنه يرجع الظالم عن ظلمه او ينفق المفسد في حال
الاسير انتهى وتكسر ذلك في طريق من استأجر رجلا في حال
السد أحد وانظر في حاله مطلقا تعلم مع معلمه في حال
حالات العلم مع ينفذوا الا ان كان المفسد المفسد في حال
ويخرج فخره ولا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
يشاهد من من من في المفاضة والمخالفة فيه يعلم حكمه لا ين
منه مع زوج يتعلق مع قولنا في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
الرجل طلق زوجته في المفسد في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
والسبغ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
موت يتعلق مع معلمه في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
يتعلق مع احد طلاق في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
ان لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
تفصيل في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
يعني لو سأل في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
ان لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ
سأله في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ في حاله لا ينفذ

جهة لمولى من وجه ضمه البرل حكا لا قصدا وهذا التبر ما مور
لقد صلافة منى من قيامها في حال اسفوه والاعلم في حال اقامته
فكان قصدا طر ولوجه الغفر ولا عام وهو لا يشترط تحقيق شرط غير
من جهة غيوب وجه منه من غير طر في حال اقامته عند ف
اممولا في الفتي الحلال فاقته بقى ولم يشترط المصلح
العصمت صلاتها في القيد والمولى في حقت صحت فنة التي
والا بان لم يطل راف الرتب لا يصح صلاتها بل طر في حال اقامته
الصلاة في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
وذلك لا صلافة عدم الصلة لصلاتها عن غير تقييد شرط
والا لو كان العبد مع مولا في السفر طر منه من عتيم والعبد
كان في الصلاة في حقت اربعا فملاك الفحل صحت
كل واحد منها على غير الصلة وهو ما في اهشام التبر لا يصح
على الصلة في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
سبح في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
على ان التبرين ويتم المولى لانه صار عتيا خلي في فنة
الصورة التي تراكى العلم في الصلاة في حال طر في حال طر في حال طر
المبدع لاه وجماعة من المسافر في حال طر في حال طر في حال طر
المولى لاقامة صحت فنة في حقت وحققه ولا يظهر في حقت
الاقامة في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
يحكم بهم في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
بما اذا لم يشترط المولى في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
يشترط الا في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
رخص في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
والمولى في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
المكلف وذلك ما تقرر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر

مالوك في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
الاقامة في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
يحكم بهم في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
بما اذا لم يشترط المولى في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
يشترط الا في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
رخص في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
والمولى في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر
المكلف وذلك ما تقرر في حال طر في حال طر في حال طر في حال طر

[illegible]

۱۰۰

فان عاينوا المدينة ولم يكن المشرك له عرض له ينهك
 اجتهادها الاقلاقه وان كان المشركون غلبوا على موضعهم وقاموا
 فيها فماتوا لمسه في رجوع اليها وحلى بغيره عن عهدها
 انما هو هاد او من الايام حوزها فها رت والاسلام ينهك
 فيها الصلاة وان كان لا يدينون ان يستخذوها دارا ولا يقيمون
 فيها شيئا من خروجهم الى الاسلام يقصرون الصلاة فيها
 انما هي قبايل وامامها مقتديا ومسوقا والا حق ليو
 زواها بعد غرض من لم يبقها ولو نهاها فقبيل من الاعوام غرض
 وان كان لا يحق بعدا فني الان من قبلها رعا الكمال في
 الوقت وان خرج الوقت صلى كصلى في كل خط السرخي
 ولو خرج الوقت وصلى الصلاة قنوية الا انه فانه لا يقول فيه
 الا لا يخرج في حق ثلاث الصلاة خلاصة ولو نوى الا انه بعد
 فانه لم يخرج من المدينين وعليه هو لم يصح نية في هذه الصلاة
 لان نية الا انه بعدا فني الان من قبلها رعا الكمال في
 خطا في مدينه وان يكون لا نوى في كل ركعة من الركعات
 فانه اربعا وتصبر السجدة في حاله الصلاة فتطرح حدة
 او ثلثا في السجدة لانها سقطت هو عاد لا رية الصلاة
 فصار كالتنويه الا انه فيها خاتمة ولا نوى الا انه بعد
 ما حدث قبل النية من السجدة يصبر رية فيه وفي حق التنويه
 ظهر رية في ان يدين في كل ركعة في الامام فاستخلف
 معكم لم يدين اليه ولا التمام كذا في الخط السرخي لما ولا خاف
 الا وهو على وقطاع الطريق ولا يستطرح ركعة جات في اخر
 الصلاة انه بعدا فني الان من قبلها رعا الكمال في
 بعد من ثلاثة ايام وما في حقها والعصبي الذي يدين رية

افضل من استهال ان يفضل تلك الليلة لصلاة الجمعة وفي يوم
الجمعة من صلاة الجمعة فرضت في فضلتها بالدينة
لان ايها النبي وهذا قول التروقال ابو حنيفة ومحمد بن
زيد واذا كان من صاحب الشافعية انها فرضها في شهر
علاط كره في الكلية يفرح احد النبوها بالرسول صلى الله
حقته الكمال قال اعلم بالجمعة وبيعة عن كريمة قال
والسنة والجمعة قال تعالى فاذنوا لله صلاة يوم الجمعة فافهم
الذكر الله والظاهر ان الذكر بالذكر الصلاة وحسن الخطبة وعلى كل
يفضل ان يقرأ في الجمعة لانه اذا قرأ في صلاة الخطبة في غير
جوازها فكل صلاة الجمعة واجب الا ترى ان من تركها لم يجز
الصلاة لا تجب عليه سوى الخطبة والجمعة من المباح من الله تعالى
بقوله وذو النسيئة اسبغوا على الله صلاة يوم الجمعة حتى واجب
لا يكون الا امر واجب وقال صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب
على كل مسلم في جماعة الاربعة عند مالك او من اقامه في غير
رواه ابو داود عن طريق بن شهاب وقال طبراني في المعجم
صلى الله عليه وسلم ولم يسجد منه فمضى على صلاتي وهو حجة قال
النوفلي لمجدت على طائفة الخطبة وروى عن مالك بن ابي هريرة قال
راى النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة يوم الجمعة في اقامه وعندهم
او لم يسمع من الله صلى الله عليه وسلم في صلاة يوم الجمعة في اقامه
احد وابن خزيمة وابن جابر عن ابي جعفر الصري وكان له
صحة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك ثلاث جمعها
بها طبع الله على قلبه ولم يسجد منها وعن ابي حنيفة في صلاة يوم
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس توبوا اليكم قبل
ان تموتوا وتتركوا الله بالاعمال الصالحة قبل ان تموتوا
اليه بالصدق في السر والعلانية خبروا واتقوا وارتقوا

والعلمون الله تعالى كتب عليكم الجمعة في يومي هذين فمن تركها
فإنما كفر بالله تعالى. هذا هو تكرارها وثباتها واستمرارها في الاحتكام
إمام حبيب وشاد لا فلا جمع الله تعالى في يومه ولا جازية له
أمره إلا خلاصة الأوامر إلى الأبد صوم له إلا أن يتوب
فإن تاب الله عليه فذلك جمع المسكون من ذنوبه رسول الله
صلواته عليه وسلم إلى يومنا هذا فليكن في وضعتها من غير الكرامة
فلا يتصور من قول القدر ويرى من صلى الظهر في منزله بعد
الجمعة ولا عند زيارته وذلك وحالته صلواته عدم افتراضها
فإنه إذا حرم عليه وصفت الظهر فكم مرة تركه من غير التوبة
الجمعة والصلوة للظهر ليرجع وقت الصلاة فرض ولكنه موقوف
فلا يسمى الجمعة بطول ظهره ولا سحبه وهو فرض مستقل
لا يخلو عن الظهر كما سنده أنه من الظهر ليدلنا أن ما يترك
الظهر لا ينافي الجمعة والظهر فرض ولا يجوز تركه العذر الأكابر
أكدوا وفيه من قد نسيه الكمال الأصحاب المذهب والأدلة
لا تظهر من حيث الكفر فإن انكاره من مذهبنا ظاهر
من حيث اشتراط الأبدية لا انتزاعه في الظهر كما هو ظاهر
والسلطان ومن حيث كثرة الخواب أي ثبات بها التمسك بكون
الظهر في غير الجمعة أو فيه إن كان من الأجل عليه الجمعة
وأما من وجبت عليه الجمعة لتوحيها وصلّى الظهر في يومه فقد
مر أنه حرم عليه ذلك لتوحيه من الجمعة إن كان تغير الجمعة
عند وكان وزيراً عظيماً ترك صلاة الظهر لأن فضيلته الد
ولتوحيه الله عليه من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة
طعن الله في قلبه رواه أحمد والموصمه وإن كان له ذلك
العذر كونه في يومه من حضره قال الله تعالى ويست
لذلك كما حرمه الباقي قال السيد أحمد وانظر هذه مع قول

5

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

بما به امر الله في ما قبل هذا من انهم لان امر
الدين والدنيا كانت حصة من كل ما كان
فلما انهم ما كانوا اياهم انا حصص من كل ما كان
انهم اياهم انا في الحصة وادخلوا تحت ما فرض الله عليهم
لاهلته التامة وفضلها لا وقت الاستحقاق
الصحي والذكي وفوض اليها الحصة قبل يوم الحجة فلهذا
والله اعلم بالصواب
الذي خلقنا من ارض واحدة ولا ينفك
فلهذا انما اذا امر على امر الله ليس كما انهم اياهم
بالناس من حقهم في كل ما كان
استحقاقهم في كل ما كان
يجتهدون في كل ما كان
النافع في كل ما كان
النافع في كل ما كان
هذا المعنى في كل ما كان
فوقه من كل ما كان
افاقا في كل ما كان
انما في كل ما كان
وهذا المعنى في كل ما كان
المعنى في كل ما كان
ويجوز في كل ما كان
انما في كل ما كان
الاولى في كل ما كان
الحرية في كل ما كان
الاعظم في كل ما كان

وهذه الامية على الاحكام الدين وتعلم الدين الزاوية
الجمعة والاعباد فكل من يصير والى في اقامة الجمعة والاعباد
وفي فضائح السجادة ويصير القاضى في حياضنا في السجادة
ويجب عليهم ان يفسحوا الطريق للناس في اقامة الجمعة
كان استحقاق السلطان اذا امكن استيفاء انا ما اذا لم يكن
بان كان يحايلوا واجتمع الناس على ان يصلي بهم
محاذرة انهم اجمعوا على ان يصلي بهم من غير هذا الاعتدال
كل في العمود ولو كان السلطان متفكرا وهو الذي لا يملك
ايضا في مشورته ويربط العباد بغيره وفسره وسار في ما بينهم
سبق الملوك وحكم بينهم حكم الولاة ويرتفع في شرف
الخلافة في كل جمعة يحضره في الخلافة وامره اعلم
ان الله لا يكلو له سلطانا لا تقبلها لما تقدم في باب الامانة
من اشتراط المكونة في الامانة فكان على الخليفة ان يقول
ولو امر اية ولو كان ذلك المتطلب امره فيصور مرها اية
المرة في منها اياها في الجمعة لانها مكنته في اداء ما وجب
للامة في الجمعة حتى لو امتنع وان كان بخلافه في
فانه غير مكلف في الاصل امرها في انما لا يجعله تابع
كما تقدم لا تصح اقامتها اياها في الجمعة لعدم صحة
احكامها الرجال او ما موراه اية ما موراه سلطان وهو لا يبر
او القاضى والخطاب في كل من اية في الجمعة وقال في كل من دخل
تحت النايب القاضى والخطاب في كل من اية في الجمعة
للقاضى ان يصلي الجمعة بالناس في كل من اية في الجمعة
الخطاب والله لم يبر فيه وهذا في كل من اية في الجمعة
بالسلطان والخطاب في كل من اية في الجمعة

[illegible][illegible]

فلا
الاشياء
منها
والله اعلم

ورأى الناظر خفايا في حجب
موسايبه ولذلة تانير
بهم

حال حضرته وحال غيبته وما ذكره ملا خسر في الدرر وغيره
 من الامور المستتابة الا اذا فوض اليه ذلك انتهى وهو
 القول الاول وكلام المزمع ابن الكمال في رسالته خاتمة صحتها
 فيها على نحو ما ذكره في الاستتابة بلا شرط اذ بها واظهر فيها
 في ما ذكره في غيرها مما ياتي به غيره والمعنى انه تغني في كل واحد
 وكثير الامور زائدة لان ما يدعى بتعدي منه من الغوايب
 او دعاء ادرجها في رسالته واستثنى في ذلك الاشياء منها
 ما في الخلاصة ان لا يستتافى وان لم يثبت في مشنوق الجامعة
 الاستتافى انتهى وقال الشيخ الرضوي ومنع صاحب الدرر
 وابن كمال ما شاف في الاستتافى حال الحفظ لا يعلمه ويستتافى
 وجعل في رسالته واستثنى في حقه من الامور ما لم يثبت في مشنوق الجامعة
 معنى الخطبة لانها من الشبهات فكل هذا هو الحديث الاول ما لم يثبت
 الشروع في الصلاة فينتقم من رتبته بها جازا في صلواته
 للجمعة لانها كانت عليه على تلك النية في الصلاة في الخطبة
 انما الخطبة هي حق في رتبته في الخطبة فقط هي في الصلاة
 الا انما هي من مقتضى النية التي في رتبته في الخطبة واذ افسد
 هذا الاثر استتافى الامام كذا في القبول ان لا يصح استتافيه
 لانما يستتافى في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 به لانما في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 استقبل في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 قدم من رتبته في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 غرض من رتبته في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 الجملة بدليله فلا يجوز في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 من رتبته في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 من اهل القاعة يترسخ في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة

تخالف

بخلاف ما لو قدم الاول صلياً ومعتوقاً او امرأه او كافر فقدم
 غيره من شانهما لم يجز لانهم لم يصح استتافيه فلا يملكون
 الاستتافى في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 ولا يجوز ذلك في الجمعة وان جاز في غيرها من الصلوات لا يتراط
 اذ ان السلطان المتقدم صرحا ودلالة في ما ذكره غيره في الصلاة
 ودلالة الا اذا كان استتافى في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 رتبته في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 الشرح والتأليف جاز في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 الامام ما هو من قول العامة في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 رجال في الخطبة جاز في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 المتقدم انتهى وفي جميع الامور الاستتافى صرح به فيه
 جاز في رتبته سواء كان حضوراً او لا في رتبته في الصلاة في الخطبة في الصلاة
 فارجح جاز في رتبته في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 يستتافى في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 الخطبة في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 الخطبة في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 يظهر منه انه لا خطبة في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 وكان في غيبته اذا عاد الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 السجدة في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 الا اذا تقدم به من الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 وذلك لانما لا تقدم به الا في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 عليه في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة
 في الصلاة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الصلاة

الا لا يجوز بطلان ذلك وعليه الفتوى وفي السرية كونه صحيحاً

قال السيد احمد وفيه ان ذلك انما يلزم اذا شغلوا بيمينه النفل والشروع
شبابية الخ وانما صار مغلا مقدر شرط ولذا قال الحلي لم
يظهر وجه التاميد انتهى وقال الشيخ الرضي وقوله يعقوب ذلك
اي يوجب جواز الاستئانة وطلعا بعدد وبعيد عن ذلك ووجه
الاذعان ان الاستئانة قد حصلت عند غير الادب والخطيب
فاقتضى به من لاديه للجمعة لو فقت صلاة في صلاة واحدة
النفل بالجمعة ملزمة اهو في الروايات اذ احدث الامام فقال
لو احدث خطيب فيهم ولا فصل فذهب ولم يوجب اجزاء ان الخطيب
ويصلح به لانه يباين عن الصلاة لكي ياتي فيصلي بهم فاذا لم
يأت كان هذا تفصيلا للصلاة قال في تحرير ورون كلامه ان
الناصب اذا فعل قبل الشروع في الصلاة ليس له اقامتها لانه لم يبق
فانما كان شرط ان ياتيه الكف بكونه او يقدم عليه الامر الثاني
فانه وجد احدثا فصلا في صلاة واحدة وبذلك علم ان اذانها
لا تكون على حالهم حتى يكونوا في الصلاة وبذلك علم ان اذانها
معها لا عمل فالتخطي على حالهم لا يجوز الا اذا كان حديثا
من الثاني الا اذا علم من تقدمه ان يكون على حاله قبل الشروع لانه
لو شغلوا خطيبا في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
ان يصلي في الصلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
لان شروعه صحيح وان جعله قبل الشروع في صلاة واحدة حاله لا يغير
اي الذي ولا الخطيب في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
حينئذ وجب ان يكون في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
عليهم قبل الشروع في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
بما استدلوا به في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
لان جمع كما في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير

احكام الخلق على وجه ينشأ دون له وعرض مغلف وسياتي
جاءه ان شاء الله تعالى في الحدود وقال في الدرر والشرط بفتح
الشيء والاعنى الصلاة وسير في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
لان جعلوا الصلاة علامة لغيره في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
والجمعة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
انتم اجمع القاصي لما ذكره في ذلك ولورد الالزام بوجوب
بها لا يصلي بهم في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
روايتي ورواية الترمذي في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
في مشورته حازلان في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
فاذا منها انما انما والاولا انتظام من صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
وعني صاحب الدرر هذا التعليل الى قاضي خاد وقال في
فتاوى صاحب المخطط ولا يلزم كما لو لم يبق في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
فانما سئل ان يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
يعنيون للجمعة في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
اي للجمعة وان يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
صريحه وان يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
ولا يلزم ان يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
الذين يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
او يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
الذين يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
قال في الحر وفتح في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
اي كان يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
الذين يروى في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير
من الصلاة في صلاة واحدة في صلاة واحدة حاله لا يغير

صحيح المحفوظ فلو كان حبل الموم هو حبل الحيازا كما هو
كذلك عند الحيازا لا اعتبارا لكونه حبل الموم ولذلك لو كان حبل
الموم الحبلية لغيره كما كان في زمن الصديق والساروف
وعنه انه لم يتفق لمعنى رضى الله عنه في زمن خلافة وكرامان
المقصود والرشد حقا لاداة حبل الحيازا او مكنة حيازا فيها
بالاذا كان حبل الموم حبل الموم من الناس والمرايا حبل الموم
حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
وان كان حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
اقامتها تعرف ان اتفاقا وسياسيا وجه تسميتها بها في الحيازا
بها مقارعة من غير الشك في معنى صوت او من الغنى وهو
النجاة فلا تقام بها ولو حبل الحبلية بالاجزاء كما في البدائع بخلاف
منى فانها ابينة في معنى الحبلية بما يجوز انفاقها في مصرف واحد
بما وضع لخدمة مطلقا سواء حال بين ذلك الموضع بهر ولا
كان الموضع طيبا ولا قذرا احداهما واقارنت كانت في موضعين
او اكثر كانت هناك ضرورية ولا على الذهب وهو قول الحبلية
ومحمد وعليه الفتوى يخرج الجمع للمعنى وامامة دفع القدر
قال الزيلعي وهو لا يوافق الاحتجاج في موضع واحد في مدينة
كبير حبل الموم وهو حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
والفقهاء لا يجمعون لكونهم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
الحيازا لوضع حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
ودكر السرخسي ان الصلح من مذهب الحبلية حبل الموم حبل الموم
في موضع واحد في موضعين او اكثر حبل الموم حبل الموم حبل الموم
في موضعين حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
فقط حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
والفتوى حبلية وقد قال تعالى لا يكلف الله نفسا اثما

في

عندهم او امر مكنة بمعنى من كان موميا عليها فقط دون باقي
الفتوى حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
امور مكنة اقامة الحبلية ومعنى من تبع مكنة وهذا الحبل في اصطلاحهم
لانه يجمع فيه الحبلية والامر المكنة في الحبلية كانت له ولاية التوفيق
فيه لاداة الحبلية انهم وجود الامور حبل الموم حبل الموم حبل الموم
محفوظ على قول الموم الحبلية وكذلك بنيت احترز به
عن المفارقة لاداة الحبلية بمعنى فصول اقامة الحبلية في
تلك الابدية حال نزول الحبلية قال في الحبلية ولون الحبلية
او الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
الحبلية في الحبلية وجوبها عليها ان كانت حبل الموم حبل الموم
مقابلة لها منها ولا يلزم ان يكون حبل الموم حبل الموم حبل الموم
ان يصير حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
صحيح كما تقدم في الحبلية حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
وان كان حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
انهم فان قلت لو كانت حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
قلت فلو كانت حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
اقامة صلاة السيد حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
عن الحيازا لا يفتقر الى يوم النحر ولو لم يكن حبل الموم حبل الموم
والذبح والحبلية حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
لا يفتقر الى حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
في حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
الامر الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
اقامة الحبلية حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم
لا غير حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم حبل الموم

المكتوبة في فتح القدير وفي كتابه المسمى بتجريد الأصول ويروى
عن الإمام أبي النجاشي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن
الحق بن عبد الله عن من الشافعية وذكر ابن أبي عمير في
التهذيب أن الثوري لما ضاع من العلم جعله على أن لا يتجلى
ولا يفتي نفسه من أجل واحد بحيث لا يعلم ولا يفتي في شيء من
الأحكام لا يقول وأما ما قلناه من صلاة الجمعة فتناوشت
لها الجاهل العظيم والجاهل على ساحل به وهو تعالى علم انتهى وأما
تجديد الأمر حماد بن عيسى عن أبيه عن حماد بن عيسى عن
أهله المكتوب بها وعليه فتوى الأئمة في الظاهر من التواتر في
الحكاية من حماد بن عيسى عن أبيه عن حماد بن عيسى عن
يقال له لا بعد من القول مكتوب به ولا يقول على ما سواه
وإن شكك عليه قول صاحب التنوير من أن لا يصح أن المصنف
له أمير وقاض بنفس الحكم ولا أمير والقاضي بنفسه
بالصحة المذكورة متفقون في هذا لأنهم قالوا فلا يصح
ويستعمل صلاة الظهر على ما ذكره من لا يروى ولا يصح
والأمر قد قلنا له أن كل أمير قاض بنفسه من القدر قليله
ولا يفسد ذلك مجرد القدر والنقل غير القدر فقدم الفعل
لا يفسد على غير القدر في شرطه وأما ما قلناه من أن لا يصح
لا يدل على عدم القدر في شرطه تنصيصاً بالحكم وأما ما قلناه
في رسالة تسمى عدم شرطه تنصيصاً بالحكم وأما ما قلناه
بالفعل فإنه شرطه تنصيصاً بالحكم وأما ما قلناه من أن لا يصح
ليس بشرط في تنصيصه المصنف في شرطه في تنصيصه القدر في شرطه
كيف وقد صلت الصلوات المذكورة خلف زيد بن يحيى واليها
وترى ينقل عن أحدهم أنه ترك الجمعة فإمامنا لا يصح أن يظهر
بعد صلاة الجمعة مع أنهم كانوا على ما به من الظاهر والفتوى
القتل وهذا أهل البيت والبيت الأئمة طهوا لنا بأشراط

الحقنية

وذكر مثله عن الحق ابن جرير في التمهيد في التبريد في
التهذيب عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن
الماقاني وهو الضعيف وقال المعتمد ذكر ابن أبي عمير عن
جده التميمي بالندب وبحث فيه بأنه ينبغي له بل هو عنده
مجرد التعميم بالندب أما عند قيام الثلث والاشتباه في صحة
الجمعة فالظاهر وجوبه ويظهر أن الأربع عند قيام تلك
لا يخرج عن السنة وعند عدمه يخرج عنها ثم قال المعتمد
عن أناس من العلماء بذلك بل نقل عليه الخاص ولو بالنسبة
اليهم انتهى وكل ذلك لا يكون للجمعة للمعتمد بحججه
لأنه في رواية ما تضمنه ما تضمنه ولا يشبهه خلاف المذكور
فلا يصح عليه كما جرح في التمهيد ذكر ابن صلاة الأربعة مائة
على الأصح عن الخائف للثقة فليس الاحتياط في فعلها
لأنه العمل بأقوى الدليلين وقد علمت أن مقتضى الدليل
هو الاحتياط مع ما ذكره من نقلها في رواية من المعتمد
القطعة وهذا احتياطاً لجملة أن الجمعة ليست بفرض فيك سائر
عن أن الاحتياط في الاحتياط في رواية ما تضمنه ما تضمنه
عن أن الاحتياط في الاحتياط في رواية ما تضمنه ما تضمنه
خفية حوفاً من ضعفها فذلكما في رواية ما تضمنه ما تضمنه
من على الاحتياط في الاحتياط في رواية ما تضمنه ما تضمنه
من الحرم العظمى إثباته الإجماع بعد الجمع فإربع مائة
عليه لا يصلح في الاحتياط في الاحتياط في رواية ما تضمنه ما تضمنه
الجمعة والاحتياط في الاحتياط في رواية ما تضمنه ما تضمنه
من أن الاحتياط في الاحتياط في رواية ما تضمنه ما تضمنه
فسيبيله الأوصاف وجوب ثلثين عنده معنى لا حجة عليه لأن
جهة الشريعة ولا من جهة العقل في ذكره الشيخ ابن الهيثم من

القدوة والفعل جميعا لما صنعت للصعابة وسائر المسلمين
 وأيامهم جمعة ولا بد من إتيانها القدر في إتيانها
 شري أن الإنسان المتكلم الصالح الذي سلكه لا يعطى قاردا
 أن يصلح المكتوبات فذكر بصالح نصح أن يقال إنه طريقا
 على الصلاة بل هو قاردا غير غافل عن إتيانها تحقيقا
 أن الفضل في التوبة والشرط القدوة لا الغفلة فإذا تحققت
 القدوة فلا اشتباه في وجودها فينبغي له إتيانها وتذكر
 أن العلم على المتقن وأن ظاهر الذهب واجب الاتباع
 في الجواز وفي الفتاوى وحدود كثيرة لا يوجد بعضها
 في بعض الأمصار فحينئذ قول المناهج لا تنافي
 في المتن وظاهر الذهب ورعا يقع العلم في وهم عدمه
 التهمة بصلاة الأربع بوجوبها ودرجتها المنفعة ومقدارها
 حالت الصلاة فالأربع بوجوبها مع العلم في حكمها جميعا
 بمن أجل من التهمة والتفقه في العلم في الأربع بوجوبها
 أغما هو وقع العلم في اعتقاد عدمه فوضعية الجمعة وإلا يراها
 علل بالمرتب أحدها التشكك في كون الموضوع المقام في الجمعة
 هل يتحقق له من غير العلم في الأربع بوجوبها
 الجمعة في بعض كلام ابن عديم ومن وقته إنما يحفظ في الجواب
 على الاحتياط ويرى بعض علماء الشافعي وملا حظته ما ذكره الأربع بعد
 الجمعة واليمين التعليل بخلافه وهذا لا يكون إلا في بلد متعدد
 فيه الجمعة والأقل في غيره من البلدان في غير الصلاة حاله
 اعتقاد عدمه والحمد لله في غير الأربع بوجوبها في الصلاة
 ولا الاحتياط في الأربع بوجوبها في غير الأربع بوجوبها في الصلاة
 أدركت وقته ويظهر أن يكون أصله أو لم يرد بعدكم قد مرنا
 عن الغفلة لا وجوب عليه ما ذكره في غير هذا التعليل

صاحب

صاحب الجور ولا وجه له لأن الوجوب انما هو بالوجوب ولا
 له ذكره صاحب الزهر والله أعلم فتنبه أشار به إلى بيان الفرق
 في بينه حصره في وقت واحد لا بد أن يكون صرحا بوجوب
 الحاضر بما يظهر منه صلاة الجمعة بكونها استحقاقية فان
 كان عليه ظهر هذا الوقت لكان حاضرا في صلاة الجمعة
 فلو كان استحقاقية فان كان عليه ظهر في صلاة الجمعة
 الصلاة بخلاف ما إذا كان هاهنا البتة فانها تنوب عنه وإذا
 صلى هذه الأربع فمقتضى التعمد الأول على التعمد في الصلاة
 تنوب ولا يستغنى في الاستغناء وهو يقتضي علمه في سجود
 في أول سجدة أو غيرها في الكل خلافه في الحلبي ويستغنى
 في الكل أن يكون عليه قضا فان وقعت في صلاة في سجدة
 لا تنصرف وان وقعت فخلا فاضرب واحب ومعلوم قوله أن
 يكون عليه قضا أنه لو كان عليه قضا لا يضرب في الأخرى لأن
 في كل سجدة ومطاع الترتيب بينهما ويجوز أن يكون في كل
 لها ما إذا كان في الصلاة حمد الله والثبات من شروط
 صحتها أن تؤدى في وقت الظهور لا يقال الوقت سبب لانتفاء
 وأبدا لا بد منه في سجدة الصلوات لأن قولنا إنه سبب الوجوب
 ونسب إلى سجدة الكوفة وشروط الجمعة ليست شرطية لغيرها
 فانما يخرج من الوقت تنسب صلاة الجمعة إذا وقضا خلا فغيرها
 فلا تنوب فيه ولا بعد لأن شرطية الجمعة متعارضة الظاهر على
 خلاف القياس لأنه مستغنى عن أربع بوجوبها في الصلاة
 التي وردت في الشرع بما لم يشئت دليل على أن شرطها ورضائها
 صلى الله عليه وسلم خارج الوقت وهو لا بد من الصلاة فيه
 فمنعت استغنى عن صلاة الجمعة وجوبه أي خروج وقت
 الظهور ولو بعد التعمد قد مر التمسك بكونه شرطها فلا يوجب

عليها ظهر الاختلاف الصلاة بينهما قد رويها ولا سيما في الجوف وفي
الاستحباب خروج الوقت وهو في الاستحباب والاداء
الظاهر على الجماعة لا ينما مختلفان والفرق لا يبين على تحريم
وهي آخر وعند مالك يبين عليها الجماعة وعند الثوري في بعضها
ظهر انهما صلاتان يحتمل في حدتها ما قلناه ولا يجرى في الاخر
فلم يجدنا احد من اهل الحديث الا في خلافه الا في بعض
الجموع في القولين من خروج وقت الظهر في المثلث والثلاثين
في صلاتها قدمت الشارح في الانواع شريفة وتقبلت نقلا عن
الامام وعندهما لا تسقط صلاة وقد خالف ابو حنيفة اصله فانه
موافق للامام خالفه اذا بطل الوقت لا يبطل الا اصل طلقا
واطلقة فتعلل كل صلي بها سواء كان مديرا او مسوقا
ولما قال ولو لا حقنا بعد يوم قال في الجوف طروا ما خلف
الامام في الجماعة ولم يثبت جزي خرج الوقت فسد ايا صلاته
لان له اية لصلاة في وقتها وقتنا الجنب في غير وقتها لا يجوز ولو
انتبه في الوقت لا تغيب لانه صار مبرور بالجمعة في وقتها
اشتباه او رخصه على المذهب مخالفه ما في السراج من مقال
النواذر امام صلى الله عليه وسلم في غفلته رجوع في الصلاة
فراجه الناس فلم يثبت على الرجوع والبعث وحديث في
الامام ودخل وقت العصر فانه يجمع خمسة عشر ركعة بخلاف
مالك كان في الخبر ان الجماعة طاعت الشمس حيث
تغيرت صلاته لعدم مصداق الوقت فانه في البحر وبينه
ان يكون ما في السراج رخصه لان ما في السراج مخالفه لانه لا
في الصلاة حادثة على غيره في التمام والرجوع انتهى
لان الوقت شرط الاداء لا يشترط ان يبين ويروى كات
الوقت شرط الاستمتاع ما كان يصرفه خروجه الوقت في خلال

الصلاة كالسجدة في عصر يومه ففرقت الشمس بعد التحريم
والاداء من شرط صحتها الخطبة وهم فعلية بمعنى المفعول
من الخطبة وهو في الصلاة ما بين السجدة ثقله القصة في عن
الارادة وانما شرطت لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها
بدونه الخطبة في يومه ولا يقال لم يثبت هذا انه صلى الله
عليه وسلم صلى صلاة بلا رفع اليدين عند التحريم ويزون
تلك ايات لا تتقالات ولم يبعد ذلك شرط اقل من الخطبة
كذلك لان تقليات سيقوط الظهر والجمعة مع انه ربيع وهب
ركعتان عن شرعا بخلاف الفاس في غير ما في يومه الفجر
الشريفي وفيه تفريقا في الظهر في الشرع لا يترك السجدة ولو
حاز لفعلها النبي صلى الله عليه وسلم من غير خطبة فليها
لها لان اية الشبهة وانما رفع اليدين عند التحريم فلا كلام
وعالم اخوة صلى الله عليه وسلم كما في اياتها ولكن التفسير
عند البعض والرفع لا كلام لا يتقالات من ترك التحريم وما
كان شرعية لا كلام غير لا يكون شرط الجوز في نفسه
كالاداء وان المراد من الذكر في قوله تعالى فاستمعوا له
اعمال الخطبة فقد فرض السجدة في الجمعة والذكر قبله على انه
لا بد منها كذا في النهاية وقال في الامداد والخطبة ولو بالفاصلة
من قد روي على رتبة عند أبي حنيفة وروي بشيخ في يوفى
اذا خطب بالنار رتبة وهو يحسن العرب لا يجزئ الا ان يكون
ذكر الله تعالى في ذلك ما لم يثبت في غير ذلك والتميز خاتمة
الجمعة في وقت الظهر في الخطبة قبله انما قبل في قول
وقت الظهر وصلى فيه اي في وقت الظهر ثم يصح وانما شرط
صاحب الخبر من قول الكثر وقت الظهر فان وقت الظهر كان
شرطا للصلاة كان شرط الخطبة ووجهه عندهم يقول انها

قائمة مقام ركنين ظاهرا وكذا على القول الثاني لان الظاهر في رواه
 حازرت قبل الوقت لديها مستندة فيه والخطبة اذا روت
 الوقت لم تكن موجودة فيه فاعلم ولكل من شرط خطبتها
 كونها في الخطبة قبلها اي قبل صلاة الجمعة بلا فصل كذا
 وهذا شرط لا ينفاد في حق من ينشئ الجمعة لاهل كل من
 صلاها والظاهر ان الخطبة لا تقدم من قبل من
 حاز لانه بان تحركته على تلك الجمعة المنشأة فلا وفها
 للجمعة فالقيام بالاجتماع قبل الجمعة كذا استحسنوا
 لما لا ينافي في الاول المتفق به حكى ولو كان الاول
 احدا قبل الشروع فقدم من قبلها لم يجز فتح ملخص
 في الخطبة بعد الصلاة لا يجوز الجمعة كما لو خطب قبل الزوال
 كما في الاجماع لان شرط الجمعة على من يخطب قبل الزوال
 فعل لا يقدوم على الصلاة وقتا واسبق في المدين قلنت
 كالدين خطبة الجمعة ايضا بعد الصلاة ويدل عليه ما رواه ابو
 داود في المرسيل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 الجمعة في الخطبة حتى اذا كان في يومه ويخطب وقد صلى
 الجمعة فدخل من الغمام الى المسجد وكان اذا قدم تلقوا
 بالدفوف فخرج الناس الى المسجد في تركوا الخطبة فانزل
 الله تعالى واذا برأوا تخلفوا طروا لتصلوا بها وقدم النبي
 صلى الله عليه وسلم في الخطبة يوم الجمعة واخر الصلاة انتهى بحفرة
 جماعة من خلفه فخرج من المسجد في ذلك اليوم فخطب
 ولو كان بعد ذلك من خطبته في حضوره بعد الزوال
 او في وقتها بعد الصلاة في وقتها في وقتها في وقتها
 ولو وصلته كما في الخطبة في وقتها في وقتها في وقتها
 سيما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

لم يخطب

لم يخطب الجمعة على اصح كما في الجمعة الظهرية لان الامر بالاصح
 الى الذكر في قوله الله تعالى فاسمعوا له يا ايها الذين آمنوا
 هذا مما ينبت في حق من يخطب في وقتها في وقتها في وقتها
 لا سيما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 حاشا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وجموع في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 انه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الظاهرية كما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الخلاصة ولو خطب وحده ولم يخطب احد لا يجوز الا في حال
 ومورد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بنحو كلامه عليها هو في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 يجوز في الاجمال ويجوز في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 رضي الله عنه ان خطب وحده في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 اني يوسف رحمه الله اذا كان في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 يعزبنا عنهم انهم في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 تنفذ في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 في المطوب وعبارة الظاهرية محتملة اذا قرأنا في وقتها في وقتها
 اقال في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 خطب وحده في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 انه ذكره على سبيل التمثيل والاحكام في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 تبعاً للتسليم ان لا بد من حضور جماعة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 مختلما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 لو حضرت امرأة واحدة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 والديا عمن في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الرعي انه لو خطب وحده يجوز في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

الخطبة وحده وكذا يجنب عنده بحرق رجل مالم يكون ثلاثة وهذا
ما قد مضاهى عنه الشيخان حتى وقد مضاهى عنه القسما تاف
فيما نقله عن الترمذي ان شيوخه في السماع شرط عندهما
فاقتدم عن اي يوسف انه ان كان ثمة رجال لم يسمعوا حادثة
في رواية اخرى خطبة اي يوسف فلا يكون في اشتراط السماع
روايات قالوا **صلى الله عليه وسلم** ان رواية عن الامام رحمه الله
قد اختلفت في جواز الخطبة وحده مع قول يجيز وفي خلافه
على الاخر لا يكتفي بصحوة واحد او اثنين من حضرة ثلاثة
فاقتدم في قولهم الشريفي والامام والاكثافا بحضور
الواحد حيث قال ولا يشترط حضور جمع فتصع الخطبة ولو
كان له احدى احدا كما قال الكمال عن الخلاصة قال وهذا بخلاف
ما افاده الزيلعي واما تبعا للخلاصة لانه منطوق فتقدم
على المخبر ان انتهى فليست **و** لا يصنع صاحب النظر يري
يقضي ذلك لانه قدم القول بعد القول فيما لو خطب وحده
لكن هذا مع ابطال معنى الجمعية من الرجال مال الجنسية وكل
هذا مع عدم فلذا قال الشريفي في عبارة الخلاصة بالانطواء
ثم كما اختلفت الروايات في يوسفي في اشتراط سماع من
حضر ذلك اختلفت عن الامام فيه ايضا قال الشريفي والامام
في ما رواه فاقلا عن الترمذي في رواية يوسفي في حضور احدى
في هذا الفصل روايتين وتعلقن تحتها الفتاوى وحده
وجوب التعميم اخره عنده وضما فيه روايتان كذلك في جمع الروايات
وهذا من حيث ان يمتنع اختلاف الروايات في اشتراط التعميم والصحيح
انما هو الخطبة وحده كما في الظاهر في رواية الشريفي قالوا في رواية
يقولنا في الصحيح لبيان ترجيح الروايتين عن الامام وصحها
انتهى وكنت تحمدها او يكتفي بواحدة من الخطبة المفروضة

الخطبة

واضاف ان السماع غير شرط كما روي عن ابي حنيفة قال ومن سجد
انتهى لا يحضره الرجال كما في الخبرين فالتقيا شيان شهر في الغير
والسماع شرط عندهما وقال في الخبرين في اشتراط السماع والتعميم
لو خطب وحده خارجا من قولهم بشرط والتبعية والتعميم
ان يقال على وجه الخطبة وفيه نظر فلا بد له على ما ذكره
بشي من انواع الدلائل انتهى وقال في نهرا قوله ان هذا هو
فاحضروا في ينسب الى الامام مثل هذا الفايد من الكلام وان
انما ذكر كلامه ليعلم من انما قال الامر بالسعي الى الذكر بقضية
الخطبة اخص بالذكر لا عم والتعميم ونحوها هي خطبة لفة وان
لم يسم به عرفا والخطبة انما هي باعتبار المفهوم اللغوي
ولا ان هذا لعرف انما يشترط في محاورات الناس بعضهم لبعض
للدلالة على غيرهم فانما هي بين المسموعين في تعتبر فيه
حقيقة اللفظ لانه لا يشترط عند في التسمية والتعميم فان
يقال على فصل الخطبة في حد ببطان لا يجزى عن الوجوب
ومقتضى هذا الكلام انه لو خطب وحده من غير حصة واحدة
انه يجوز وهذا الوجه هو المتبع في حصة فوجب اعتبار
ما يتفرع عنه انه يوجب في حصة لفة غير حصة واحدة
علم الشرط مطلقا لذكر السعي حصة لفة غير حصة واحدة
فتنتبه في حصة الشرط وهذا ظاهر في اقتضائه حصة
وحده لان اشتراط قصد التعميم ونحوها يقتضي ان لو خطب
وحده جاز في اشتراط لفة لانه لا امر بالسعي الى الذكر في الا
لاستماعه والامام في ما اذا حارقت وحده لم يفيد الا في رواية
وكان هذا هو وجه ما روي في الخطبة في رواية يوسفي في حصة
الشارح الذي يوجب اشتراط حصة جماعة فتعقد في حصة
على ما مر انتهى فظهر من كلام صاحب الدرر انه لم يخرج حصة

X

رآه على المنبر يرمي عن يمين الخطبة على مذبح
 اء عند ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينوب ذلك من المنبر
 عند المصطفى او التبرج عند المنبر في التسمية على المنبر
 وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية اخرى انه يجوز له في الوقوف
 على منبره في الرواية وهو ان المذبح في خطبة الذكر وخطبة
 لقوة تعالى في سعة الذكر الله وقد وجد في باب الذبحة
 المأمور الذي عليه وذلك بان يقصد اول صلواته على
 ولولده في الثانية ولو عطف فقال الحمد لله بركت الحمد على
 العباس فذبح لا يحل ان الشرح ذكره على المذبح وذلك ان
 يحقق بالتصديق بخلاف الخطبة اذا عطف على المنبر فقال الحمد
 فانه يجوز به الجملة انه يجزى هذا معنى قول الفارح لكنه ان
 الماتن ذكر في الذبحة ان اء الحمد المصطفى على المنبر ينوب عن
 الخطبة وعبارته عن ولو عطف على المذبح فقال الحمد لله لا يحل في
 الاصله بخلاف الخطبة فان قوله بخلاف الخطبة يفيد ان الحمد
 العباس يكفي في كل شأنه الحمد لله يمكن ان يقال ان الحمد
 جزم في الذبحة على ما روي عن الامام ان الحمد على المنبر ينوب
 عنها والذهب ما ذكره هناك انه لا ينوب وفي حاشية المصنف
 على الاشياء انه لا يجوز فلا تنفست في غير ذلك ان الشرح يرمي
 اليه ما هو المذهب في الذبحة وتسبى خطبتان فلو كانت
 كان تأكل السنة خفيفة تاكل اروي عن ابي حنيفة انه قال
 ينبغي ان يحطب خطبة خفيفة تفتق بها الله تعالى في
 عليه وتشتبه به ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي
 ويذكر ويقرأ الآية ويجلس جلسة خفيفة لا يقوى في خطبة
 حصة اخرى يجعل الله تعالى وينبى عليه ويتشبه به ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات كما في

يعني وطلق ذكر الله تعالى على وجه القصد عند ابي حنيفة
 لا إطلاق في الآية الشرعية مع الذكر طاعة لا في الآية
 وفي التفسير في ما يفيد التفسير فانه قال الا ان المكتنفي بخطبة
 وصية السنة في الاختيار وقال لا بد في تحصيل الخطبة لقوة
 من ذكر صوب وهو ما يسمى خطبة في الفرق واقله ذكر الله
 الواجب لان الخطبة هي الوجه والتعريف والتسمية لا يسمى خطبة
 وابو حنيفة عمل بالثأطع والظن فقال ما فتن من يطلق الذكر
 للآية وباستثناء الخطبة المتعارفة لتفعله على الله عليه وسلم
 تنزيلاً لله وعاف على ذلك ما يؤيده قصة عثمان
 رضي الله عنه المذكورة في كتب الفتن وهو انه لما خطب في
 اول جمعة وفي الخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله فارخ عليه
 فقال اء اء اء وعرض الله عن ما كانا بعد ان اءنا انما
 فقال فانه لا اء فقال اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
 الخطب بعد واستغنى الله في ذلك وقل وصلى الله عليه وسلم
 احد فكان احما واخرج في خطبة على المذبح واستغنى
 عليه في الخطبة فلم يفد عنه على ما كان في المذبح ومن دعاء
 رضي الله عنه يقول اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
 بعد الخطبة الا ان الخطبة يكون في المذبح اء اء اء اء اء اء
 فانا وان لم يكن قولنا فانا على المذبح ولا نكسر كما قال
 به زيد هذا القول تفعله على نفسه على المذبح كما في
 الثانية وانما في الخطبة بالمرح وصداد المسجدة لا يكون فيها
 موطنة بل لا بد ان يكون في المذبح في خطبة الذكر
 لا بد من ما يسمى في الخطبة الا اذا كانت
 بسنة الخطبة فله الحمد لله تعالى في الخطبة يعني لو عطف
 على المنبر فقال الحمد لله على عطاياه اوسع نعيها من شيء

السبع وقد علم من هذا انه لا يبعث في الثانية ولا ثالثة
 الا ان ينسى ان كان في كلاً ولا بد من دعوتك لمعنى مكان
 الحفظ وظاهره انه يسكن في الآية في الثانية كالأولى والأولى
 تحتها على شأنا أحدها المعاني بحملته تعالى وثانيها الثنا
 عليه عما هو عليه وثالثها الثناء ورابعها الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم وخامسها الدعاء والتذلل وسادسها
 قراءة القرآن وتذكرها معنى وبعبارة في خطبة الثانية الحمد والثناء
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبزبد في الدعاء
 الحمد مني والمؤمنات وثالثها في دعائها في الخطبة جميع
 فاحمدت الخطبة في لوزاد في كلاً ولا بد من دعوتك لمعنى سورته
 طوبى الفصل وقد تقدم انها من المحرات الى البروج ومسر
 الخلاف وذلك في صفة الصلاة وسعي فصولاً كثيرة فصوله
 وقبل الصلاة المستعمل فيه وقال في التفسير خاتمة كل خطبة
 الخطبة في اتمام التكميل في الامم في الصلاة الخطبة الطويلة
 انتهى وقال ابن مسعود رضي الله عنه طول الصلاة وهو
 الخطبة من خطبة الرجل في الصلاة كالحكمة بينها للتقوى
 الى وقد تقدم ان خطبة من تحت الخطبة ثمان في الثانية كالأولى
 الثمانية فاحمدت في الثانية في طوبى في الدعاء وبزبد في
 الثنا في الصلاة في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 واستعمل كل محقق في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 وقال الطحاوي في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 وهو قول ابن التيمي وقارن بها الى الحاشية في الدعاء في الدعاء في
 معنى على الاصح في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في

قد رجم

ايات في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 حصول الاشارة الى الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 كلام المحققين والبحر والبر في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 انه لا يكون مستجاباً في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 وفي المحققين في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 قد تواترت ان الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 خطبة ولا تحمله خطبة عن سورته في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 انه صلى الله عليه وسلم في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 وروى انه في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 وروى انه في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 انه في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 انه في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 واصحاب الجنة اصحاب الجنة في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 اذا قرأ في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 فان الخطبة التي خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في
 ان الخطبة التي خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في
 جمعة صلاها بالمدنية في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 واستغفر واستغفر في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده
 ورسوله ارسله بالهدى والنور والموعظة على نبيه من الرسل
 وقلة من العالم وصلاة النبي في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 ودعوى من الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 فقد روي عن الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 خلافاً لهذا وصلى به في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في الدعاء في
 المسلم ان يحضره على كل خير وخير من الدعاء في الدعاء في الدعاء في

فاحذروا ما حذركم الله تعالى من نفسه ولا افضل من ذلك
 ذكر وان تقوي الله تعالى على به على وحل ومخافة من
 ربه عون صدق علي ما تبغون من امر الاخرق ومن يصلح
 الذي بينه وبين الله تعالى من امره في السر والعلانية لا ينوي
 بذلك الا وجه الله لئلا يذرك في عا خلا سره وذرا في بعد
 الموت حتى يغفر التوراة ما تقدمت وملاكه من سبوك ذلك
 يود ان بينها وبينه امر بعيدا وكذا ربه الله نفسه والله
 روف بالعباد والذي صدق قوله وان يحسن عده ولا خلف
 لذلك فانه يقول ما يدل القول لرب وما انظار للعبيد
 فانفق الله فنهجا جل مبر واجله في السر والعلانية فانه
 من يتق الله يرفع عنه سبانه ويعظم له اجر ومن يتق
 الله فقد فاز فوزا عظيما وان تقوي الله توفى مقته وتوفى به
 وسخطه ويستر الوجوه وترضى ربه وترى الدرجة خذا
 عظامه ولا تترضى جنب الله فتدعك الله ذنابه وانهم
 لك سبيله ليعلم الذين صدقوا ويعلم الكاذبين فاحسنوا
 كما احسن الله اليكم وعادوا على وحاحه وادوا الله حقا
 جهاده هو حسناكم وسماكم المسلمين له من هذا عهد
 بينه وبين من يحسن ولا يرفع الا بالله والقرآن
 الله وانتم اياه حبرين الدنيا وما فيها واغلبا ليعلم ان
 فانه من يصلح فانه بين الله يكفيه الله تعالى ما
 بينه وبين الناس ذلك فان الله يقضي الحق على الناس
 ولا يعصون اياه ويحكم من الناس ولا يملكه قلبه
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم لا ورعها في المستقي انهم
 ويحكم الخطيب الخطبة الثانية كالأول لكن بعد ما يسمع
 القوم الخطبة فبان لرسم اجزاء كروفي التجديس وينبغي

الاج

ان قلوب الخطبة الثالثة الحمد لله محمد وسعدته الاخرون
 لان هذه هي الثانية التي كان يخطب بها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انتهى ويسد الخطيب قبل الخطبة الاولى بالقرآن
 سرها في القنينة قال ابو نوح في الحق مع ينسب للخطيب
 اذا صعد المنبر ان يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 نفسه قبل الخطبة انتهى وقال ثامي والظاهر ان الخطيب
 الخطيب وجهه يمينا وشمالا يدع يمينه يمينه لا يخطب
 انه سنة وفي منهاج النووي ولا يلتفت يمينا وشمالا
 في شيء منها قال ابن عجيبي شرحه لان ذلك بدعه وفي الحديث
 ومن السنة ان يستقبل الناس بوجهه ويسد برأسه
 لادب النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب هاتل انتهى ويندب
 ذر الخلف الا ان روي الطائفة من حديث موقوف
 ابن مهران قال كان ابو موسى على النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم الجمعة وكانوا بها صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم نفي يومين الخطيب يدعوله فقام ضية ابن محضر الغزوي
 فقال وابن انت على صاحب قلبه بفضيلة يعني ابا بكر
 رضي الله عنه فغفل ذلك مرارا فكتب ابو موسى الحارثي
 رضي الله عنه ان ضية صار طيب عليا ويغفل قلبه
 عني ارضية له يخرج اليه فعبث به ابو موسى فلما قدم المدينة
 على عمر قال لحياتكم ضية العنزي بالباب فاذله فلما
 دخل قال من جاء بفضية ولا اهلا قال ضية اما الرجب في الله
 واما الاهر ولا اهل ولا مال فبما تخلفت اخا صفي من طري
 بلا ذنبا ادست ولا شيء اتيت قال ما الذي شجرت بك
 وبين غاملك قال لان خورك يا امير المؤمنين الله كما ينبغي
 اذا خطب محمد الله وانني عليه وصلي على النبي صلى الله عليه



الله عليه وسلم تابع الناس في رضىهم عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الدنيا هله حوارق الاسلام فتص النبي صلى الله عليه وسلم
 وارفعه الجوهل ومعه في عفا لا كانوا يعطونه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فالتفت اليه ففعل فلما سمع وكان والله
 ربيته لا يفتن الى ان يموت بوليه وفيه الامور من عبد
 العزيز ذكر الخلفاء الاربعة لما كان بعض بني امية يسبون
 عليا رضي الله عنه على المنبر فمعه من يدرك ذكر الخلفاء
 والرضي عنهم لمحق تلك السنة الفاسدة ففي ذكرهم والذين
 عليهم والدعاهم حفظ للاسلام ما ظهروا من الاجرام والبد
 عنهم وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام
 وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدك ثم تكلموا بها
 وعصوا عليها فانزلوا حذر والايام ومحدثات الامور فان
 كل بدعة ضلالة ففي ذكرهم رضي عن الله تعالى عليهم
 اذلال للروافض الذين ينفصون الشيخين وعقائد رضي
 الله عنهم وتوبيخ للخواارج الذين ينفصون عثمان وعلي
 رضي الله تعالى عنهما وقد طال ابن تيمية رحمة الله في
 منهاج السنة وهذا ورد على روافضه الذين عندهم علي
 اهل السنة با تهم في ذكرهم الخلفاء الاربعة علمي المنابر يكون
 ببديعة كلام يفترون لا عدل ويدعون اليه في جنات الله
 عن المنابر خير ويستندون في التهم في الخصمة وهي الحق
 والعباس اتينا عند التظلم لا مندب الدعاء لطلان
 والخطبة في السراج وما الدعاء لطلان والخطبة في السراج
 تسحب لما يروي ان عطاه حبي سئل عن ذلك قال انه محدث
 وانما كانت الخطبة تذليل قال في الفتاوى خلقنا لسانا في
 ان الذين من الامام افضل من الساجدة افضل من لا يسوع ما يقول

دفاع منه

ونبي يدعوك ففاظني ذلك منه فقلت له اين انت من
 صاحبه تفعله عليه فقلت اليك يشكوني فاذا فرغ من
 رضى الله عنه بالبا وهو يقول انت والله اتفق عنه
 وارشد فسل انت عارف ديني يغفر الله لك قلت عفى
 الله لك يا امير المؤمنين ثم اندفع باكيا وهو يقول والله ليلىة
 من ابي بلز يوم خير من عرق العرق فقلت ان احذرك
 بلسنة ويوم فلت نعم يا امير المؤمنين قال اما اللبنة
 فان امير المؤمنين رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج من
 مكة هاربا من الذين يجرحون ليل فقتله ابو بكر ففعل بمسبي
 مرقا ما رآه ومرت حنة ومرة عن عبيده ومرة عن مسبي
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا يا امير المؤمنين
 هذا من فعلك قال اذكر ان رجلا فاكوا انا امك واذا لم يطلب
 الا ان يذبحه مرة عن عبيدك ومرة عن مسبي لا احسن
 عليك ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم علم على طرف احسن
 حتى حفت فلما راى ابو بكر انها خفيت حمله على عاتقه
 حتى اتي به في الفار فانه له فقال والذبي بعثك فلكون
 لا تخلفه حتى ادخله فانت كان فيه شيء يداني فقلت فلم
 ير شيئا فلهو وادخله وكان في القفا رضى فبني خيانت
 فلما راى ابو بكر ذلك الغد رجله ففعل بلسنة وجهه
 وهو عند فتحه رضى خذ من الما يجد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول يا امير المؤمنين ان الله معذنا فانزل
 الله سكتة وطما بينه علي في بكر رضى الله عنه وهذا
 لبنة ما يا يومه فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ارتدت العرب فقال بعضهم تصلي ولا تنوي وقالوا بعض
 تنوي ولا تصلي فالتفت فقلت يا خطبة رسول الله صلى

في الخطبة من مدح الظلمة زاد في السور وهذا اختصار
الخطيب في الخطبة ما دام في الحد والمواظبة فليس لهم الاستماع
بعضهم ان الخطيب ما دام في الحد والمواظبة فليس لهم الاستماع
فان اخذ في مدح الظلمة والتنا عليهم فلا بأس بالمدح حينئذ
انتهى وجوز ان الخطيب قال ثم يدعوا سلطان الزمان بالعدل
والاحسان متجنباً في مدحهم قالوا انه لو دخل وخشعوا
في الترفع وغيره انتهى قال الخطيب اخشعي وهو المناسب
لما تقدم في الامامة من وجوب الدعاء بالصلاح فقولوا
لا الدواعي لطلاد فيه ما فيه انتهى وقال السيد حماد قدومه
في الامامة لا ينافي ما هنا لان الكرامة آتاه في خصوص خطبة
فلا ينافي الوجوب خارجاً انتهى وساطة هذا الزمان حاج
والدعاة ولا موانع بالصلاح والنص على العدل وقد تكون البينة
واجبة او مندوبة وقد حاشا لان الدعاء على المناس من شعار
السلطنة ومن تولى يخشى عليه ولذا لا يبعد النقص بوجوبه
كما قيل في قيام الناس بعضهم لبعض ويمنع عن مدحه
بما لا يبيح له من صفاته وعلاته رتباً بالامام ابراهيم في الخطبة
قال ابو منصور من قال للسلطان الذي بعضه فانه ظلم
شأنه في ذلك قال الامام اياه الله اعلم في ذلك فان
السلطان العثماني ابراهيم بن الله تعالى سلطان العرب
وحاق ان البحرين وغاصر من ان يعقبي فلا مانع منه والله
تعالى اعلم انتهى ويذكر تحريماً وصحة الدعاء للسلطان عما ليس
تسبباً كقوله لم ينفرد هذه السلطنة وحده ظاهرة تحريماً فكل
قوله كقوله لم ينفرد هذه السلطنة وحده ظاهرة تحريماً فكل
الخطيب كلام اخشعي لا يخفى له الخطبة فيها انما في الخطبة
الا من عرف ابراهيم عن صلاحه في الامام لم ينفرد هذه السلطنة
من جنس الخطبة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل فيهم
نفسه كقوله وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل فيهم

الحديث قال النقيب ابو الليث ينفذ ان يجمع في مجلس العظ
يخاطب في والرجاء لا يجعل له خوفاً ولا يحيل له رجاء لانه
قد ورد النهي عن ذلك ولا الا اول يقضي في القصور والثاني
الحال من يجمع بينهما وقال ابو بكر يجب ان ينفذ في الرحمة
والرجاء القوة صلى الله عليه وسلم يسر ولا تغر ولا يشر
ولا تنفذ في النهي ويستقبل السمع الامام اذا بدأ بالخطبة لمن
قال في الخطبة قولهم ان السنة في الكسب استغناء الامام مخالف
لما عليه على الناس من استغناء الجميع القبيلة وهذا قال
في التخصيص والرحمة في زماننا ان القوم يستقبلون القبيلة
قال لا ينفذ في مستقبل الامام في جوارحه في الصنف بعد
واغلب المنة الرحمة وحزم وفلا حصة بانه يستحق استغناء
ان كان الامام كان كان عن غنى الامام او عن بساطته في ريس
من الامام يعرف الامام مستقبل السماع ومن السنة ان يكون
الخطيب عليه من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم في السجدة
ان يرفع يديه في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
الخطيب في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
ابن داود عن عيسى بن ابي عمير قال قال في سجدة في سجدة في سجدة
صلاته في الحجاز قبل الخطبة يحرم من السنة ان يركب في سجدة في سجدة
السوا اذا قتل بالخطبة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
عن القاري وعنه من هذا الخطيب لما خرب ابراهيم انه
كان صلى الله عليه وسلم عامه سودا يلبس في السجدة في سجدة
ويرجى خلفه ويدخل صلى الله عليه وسلم ملة يوم الدخ وغلب
راسه عامه سودا وقد كان ذلك شعا بين العاصم قال
السيد احمد وهو محبور في هذه الزمان وقال في الامام والملا والندوة

ليس البياض والسود وظلما فلا يبرأ اختصاصا من السواد
 انتهى ومن السنة ترك السلام يعني لا يسلم الخطيب على أحد
 من حبي خروجه إلى دخول في الصلاة ومن الغيب خالف السراج
 أنه يستحب للأمام إذا صعد على المنبر وقبله على الناس
 أن يسلم عليهم لأنه استدبرهم في صعوده نحو وقال الشافعي
 رحمه الله لا يستحب للخطيب على المنبر السلام على الناس عند
 مجازعته لهم محتجب وطها في مسنونة فله هت للمحدث
 والجانب وقال أبو يوسف لا تجوز الخطبة بدون الطهارة وبه قال
 الشافعي لأنها بمنزلة الصلاة حتى لا تجوز في الوقت قال
 في السراج وإنما ذكر الحديث والجانب لأنهما من ذكر الله تعالى
 وليس للخطبة كالصلاة لأنها تؤدى منذ بر القبلة ولا يفسدها
 الكلام وفي جميع الروايات وإن حطب على ظهرها في حاز وره
 أنه يجرى في غير ذلك حطب وكسوف العوف ووصلى ما ذكر
 حاز لأنه يكون من باب الذكر الحلي في شرح المسنة أن الطهارة
 واجبة وذلك للقيام وسنن العوف في سننه ولا يجزيه سنة العوف
 خارج الصلاة وفي خطوة واجب على الصحيح الفرض صريح
 ويصير ذلك في الخطبة خالوا لم يفت عوف به وهو صحيح
 وجهه وذلك الظاهر من الجماعة واجبة لا جعل مسجد ولو
 لا خطيب في خطبة الخطبة عوف لا يجوز في الأثر خطبة جنباً
 ولذا فإنه لا يستحب إلا أن الله تعالى يحل في جماعة ولو خطب
 فأعده في جماعة وصلى خطبهما كما في الفرس في جماعة ولو خطب
 لأنه صلاة عليه السلام كان حطب فأما إذا لم يركع ولو جوف
 أن لا يستحبون وحل في الخطبة في جماعة مع تركين الأصح
 لا يتحقق معهما لأنه لا يشترط لها سائر السجدة والصلوة
 من استقبال القبلة والاطهارة وغيرها ذلك ذكره في بيان بل

في الخطبة كمن حضر أي كمن حضر صلاة الجمعة في التوابع
 قيلت للأمام نصف ثوب صلاة الجمعة كما ثبتت لهم فإنها
 بتأمرها ومن لم يحضرها لم ينسأ لها قال في الإمداد وهذا أولى
 للأثر لأن من أدرك الخطبة تركت الصلاة فتكون قائم مقام
 ركعتين في الثواب لأن شاطئ ثوب وط الصلاة لها ولكن
 ينبغي أن لا يخطب جنباً تماماً والخطبة استحباباً كالعامة
 إذا نكح في الدرية ولو خطب جنباً ثم اغتسل وصلى
 الجمعة حاز ولا يبعد الفسق في الصلاة منه أعمال الصلاة
 كما في الجرح فلو لم يكن لا يجلو من الدلالة وفي السراج ولو خطب
 فندرك في خطبته أنه جنب فذهب فافعل السجدة في الخطبة
 ولو وصل بين الخطبة والصلاة فاجنب من الأعمال فان طال
 الفصل قال السيد أحد الظاهر أنه يرجع في طول النظر
 المستلزم أن يجمع بينه فتدبر أنه بعد خطبته أو جامع
 واغتسل استقل أي استأنف للخطبة خلاصة أي زوماً بطلان
 للخطبة سراج قال فيه ولو خطب ثم تطوع بركعتين أو تكرر في
 يومه أو جمع بينه فتدبر لم يضره استئناف الخطبة
 واجزأ أنه خلاف ما إذا جامع بعد الخطبة فافعل السجدة لما
 حيث تدعى الخطبة ويلزمه الاستئناف ولو كان الخطيب لما
 فرغ من الخطبة سجدت في بيته وحاز جرحاً يصلح به
 فصل في حاز ولو فتدبر في بيته وحاز جرحاً يصلح به
 لم يفت الخطبة أنه في جملة السجدة السجدة والخطبة وقال
 الأول جمع السجدة فتدبر لم يضره استئناف الخطبة وقال
 أخاله لا يجزأ لأنه لا يصلح تأنيب الخطبة والتأنيب اختيار الأخير
 والله أعلم بالصواب يعني أنه لا يترك طهارة في جهة صلاة الجمعة
 اتخاذاً للأمام والخطيب يعني فليست سداب شئ من الصلاة صحت

واستدل ابو حنيفة ومحمد في ذلك بالنص لانه لا بد من
 الثلاث وهو الخطبة وثلاثة يعني ولا بد من ثلاثة سواء
 ايمسوي الثلاث يعني فاسموا كل واحد منهم بالثلاثة لان
 المذكورة تقتضي في حجة الله في ذلك لا بد من ضرورة
 ذلك ان يكون التثنية والماتموزون بالسبي ذلك
 عليهم اولا لان ضمير الواحد مستتر وضمير الاثنين لا الف
 قالوا ولما فوق الاثنين ضروري فالأمر بالثلاثة ما لا بد
 على الاثنين فهو خطاب جمع لما فوضها على ان اقل الجمع
 عليه ثلاثة فان اهل اللغة فصلوا بين التثنية والجمع
 والتثنية وان كان فيها معنى جمع من حيث كون السبي جمع
 مطلقا وانما طحاها في هذا ثابت مطلقا ولا بد من الجمع
 الصحيح غاها الثلاثة لانه جمع شحنة ومعنى فان قال
 ابو يوسف وانما قيل بالجمع شحنة ومعنى فان قال الامام
 الثلاثة وصحبه صحبه فان الجماعة شرط على حجة وكذا
 الامام ايضا شرط على حجة فلا يعتبر الامام من الجماعة وانما
 يعتبر وجوده على ما لو سلمنا ان اقل الجماعة قلنا الآية
 تقتضي ذلك ما لا وسعاه في أربعة ومن هنا دنا
 لك الحديث على ما استشكل الشيخ رحمه الله حيث قال وتعالى
 ان يقول ما لا نقاد يكونوا معي فيكم الى الذل الحاصل
 من احدهم كما قال ابو يوسف وهو ينفذ انت تسوي الامام
 واحتج عليه بان اقل الجمع ثلاثة وهو هو ذلك فان اقل
 عدوا لشأنه يعني عليه كثر من ثلثه فيكون فان سرق اقل
 سجوده الاول من الرعية الاولى وقال اقل الرعية بطاعت
 يعني ان الجماعة شرط انعقاد الخطبة انعقاد الخيرية
 عنداني حنيفة وعندنا شرط انعقاد الخيرية وفابيد

والاحاجة الى عادة الخطبة وفي البحر عن الخطبة انه لو خطب
 صحيحا بذاته الخطبات وخطب رجل بالغ يجوز وباتية
 وفي السراج ولو خطب صبي بعقل اختلف الثاني فيه
 فلا بعضهم لا يجوز لانهم لا يحسنون الخطبة فيها
 بالصلوة وقال بعضهم يجوز لانهم لا يذكرون دعاءها التي
 في الصلاة من التثنية في الصلاة مع الجماعة لا حاجة على
 عدم حقها من التثنية لا خذها من الاجتماع واذا با في صحة
 المهمة ثلاث رجال اطلق فعمل المصنف في المسألة في
 والامامي والشيخي في الصلاة حينئذ لا حاجة في الجملة اما لكل
 احدا ولهم هو عقل حال في الامامي ولا يخرج فعمله ان يقتدي
 بغيره فيها لا في غيره ولا يرد عليه التمسك والضمين ان
 قال الشيخ الاخصى وهو وحده لعدم صلواته لانه لا حاجة
 ولو اعتبر الثلاثة الذين حضروا الخطبة لما في التمسك وغيره
 اذا خطب بمفرده جماعة ثم تفرقوا في الخروج لم يشهدوا
 الخطبة فعملهم في الجملة احسن من غيره ولو خطب والفقير
 حقه في رويته في الصلاة في الصلاة مع الجماعة وقال
 اخرون في معنى الخطبة ودخلوا في صلواته كما في التمسك وقال
 الحلي الحنفي والاول للشارح ان يقول ولو غير من حضر
 الخطبة لثلاثي جماعة على قولين في كل واحد وانما ان
 لسماع الخطبة لانه في ذلك حاله في الصلاة حينئذ فيما
 تقدم حقه في الصلاة مع الجماعة في الصلاة مع الجماعة في
 في التمسك رويته في الصلاة في الصلاة مع الجماعة في
 كما في التمسك رويته في الصلاة في الصلاة مع الجماعة في
 انما في التمسك رويته في الصلاة في الصلاة مع الجماعة في
 وهو جمع مطلقا ولم يرد في التمسك رويته في الصلاة في

الى حنفية ان شرعوا قبل ان يقر الامامية بقصة جاز ولا
استقبلها وقال ابو يوسف ان كبروا قبل ان يقر الامامية ثلاثا
قصارا واية طويلة صنعت الجمعة والا استقبلها ولو خضب
والقوم حفصو وشعروا في الصلاة ثم احذركم القوم وخرجوا
ودخلوا فيهم بسمهم للقطعة ودخلوا في صلاته جازا به
وزاد في الصلاة استحسانا فقال وروكا ثم احدثني بهدي في
حال الخطبة بعدها فذكر الاصحاب في هذا خروج استقبلوا القليل
اشهد وان يقع ثلاثة رجال ولنا في يكون المدا رجال ان
الما في ثمانية فافادنا في ثلثة من الصبيان
او النساء ولو كان معهم رجل ورجلا ثم ينعبر كما تقدم
قد يقال ان المحدث اذا حدث جاز تلك العدد ووثا بينه
فلا دلالة على شرط الضرورية من لفظ ثلاثة ولو سلم ذلك
في غايد عجلنا مطلقا للثورية نحتاج لا بقصد جولية وفاد
الشيخ الرحمتي بان لا شرا عما استغنا وذلك لان اصل
العدد من الثلاثة التي المنة في يجري على خلاف التماس وان
احد الوجه ان عند حذف العدد وقتل الغلجور الوجه ان
ان كان المحدث والمحدث في الايام والليالي فقط انتهى وفي
كل حال فالجولية اخفى من الضرورية ونفرض بعد جوده
فلا تطل الجمعة عندنا خلافا في بناء على الجماعه عند شرط
بقا الجمعة فلا بد من استمرارها الى صلاة كالمطهره وستر
المعنى وعندنا ليست بشرط التبع الماع في الصلاة ومن
وهم يتابعوا الوجه الايام ولا يجوز حتى ولو وقع فاحر في بعد
ما يقع فان ادركوا في الركوع صنعت الجمعة بوجود الشاير في
الركعة الاولى والا فلا بعدتها بخلاف المسوق فانه سوا الام
فيستغني بالاعتقاد في حق الاصل للكون بانيا على صلاته بحركات

على

انهم لو نفوا بعد التخمية قبل تعيين الركعة بستره فسدت
الجمعة ويستقبل الظاهر عنده وعندنا تتم الجمعة لان شرط
اعتقاد التخمية في حق المقتدي فكذا في حق الامام ولكنا مع ان
يجوز التخمية اذا صنعت صح بنا الجمعة عليها وهذا لو اردت ان
في ان شرط صحة الجمعة عنده وهو قول ابي يوسف الا ان جعلتها
هنا لما سبقت ولا في حنفية ان الجماعة في حق الامام لو
جعلت شرط اعتقاد التخمية لا ديا الى كبرج لان تخميته حينئذ
لا تتمم بدونك من الجماعة انا فيها وذا لا يحصل الا ان
تقع فليبرأهم مغالبة لتسوية الامام وانهم ما يمتد مرورا عاترو
بالاجماع ليس بشرط فافادنا لو كانا حفصا وروينا الامام ثم رواد
صح فكيف ورواينا في الصلاة وصحت مشايخهم اياه فلم
يجعل شرط الاعتقاد التخمية لعدم امكان جعلت شرط اعتقاد
الا وهو تعيين الركعة بالعدة لان اذا فعل والى جرت
الكون العمل اذا الصلاة وفعل صلاة القيام والقرآن والركعة
والسجود والندوة في الاصل في اربع ركعات بستره في الجنب
فاذا لم يتقدمها لم يجعلها اذ اقله يستند في شرط ومما يشرى
لجماعة لا اقام الى المخرج من الاقامة بعد سيقا السجود والصلوة
ولا بما دون الثلاثة من الرجال لان الجمعة لا تتمم بغير صلاة
فان نفوا احد منهم كان يوجب في السجود ولو لم الامام لصلاة
الجمعة ونفوا في القوم ولم يبرأ وحاشا في الامام من التنا وخذ
في القران مقتدرا في قصص في قوله فسجدت للجمعة للامام
والقوم جميعا فان لم يبرأ في باحد في الجمعة تجوز الجمعة
وفي الفتاوى واما كبر الامام للجمعة والقوم حفصو لم يشترط
معهم ثم شرعوا فان شرعوا قبل ان يشرعوا لاما من رتبته من
الركوع صنعت الجمعة والاستقبال وهذا قول محمد وعنده

انما هو

للمؤمنين من المكلفين بها فلا يهزم منه شئ من النسل الخوف في الغيبة
كافي وفي كلامه استشار بالاشتراك في صورته فلا يضر
هذا فيمنع التفتيد بالجماع غلق ابواب الفتنة بعد وجوب
جمعهم على التلوة بغية أو غلقها بالجماع فدرية لان الاذن
العام مقرر لأهلته حتى لو أرادوا الصلاة داخلها وخلفها
جميعا قبل الغلق لم يمتنعوا وعلقه عند ذلك يكون لمن العذر
ولعمارة وفي نسخة يرفع العدد ويصليون لا يمتنع المكلفي نعم
لو يفتلق باب الفتنة لكان احسن هذا لان الغلق للمادة
التقديمية واما اذا كان ممنوعا ويحجب دخولهم وهم في الصلاة
فالظاهر وجوب الغلق واما ما كان ابو حنيفة رحمه الله يامر
برفع الجنب يرفع يده فانه كان لا يري جواز تعدد الجماعة الا
اذا كان بين الخلق من عظم موافق في غير الجنب منه فكل فاحية
من الوصول الى ان حصة الثانية كافي بمجموع الاخرين فاشترط
عمولنا المذهب قال حنا حب جمع الاخر وهذا في عا في البحر
والشيخ ابراهيم من ان الغلق ابواب الفتنة وصله فيه باهله
وعسا في الجنب في الخلاصة انتهى فان اطلاقه في محلي التقيد
فلا يرد من جملة طوعا اذا منع الناس من الصلاة وغبار الفتنة
في تركه عني عا في المتن الا في فلا يرد عني ويملك ايضا من
في حقه فلو دخل من حصة او دخله في وقت وعلق باب
وصلى ما حصل به لم يمتنع الجماعة اذا منع الناس لاما اذا
علق لم يمتنع عدوا وقد عا في قديمنا وفي نسخة اي الباب
وان ذلك من عا في الحق في حصة او قصر فلا الفتنة حازرة
لانها لم يمتنع من المسجد المكاني من فيها وان صار في الموضع
الا انه غلق باب الفتنة في وقتها لان الناس في الخطأ في وقتها
ولذلك جمع في هذه الفتنة ولم يفتلق الباب في جميع الاحوال

قوله

قوله ادركوه في الكوع الخ اعني ينزل على قول محمد كما قدمناه
عما نقله في التلوة عن الفتاوى ويحتمل ان يكون في المسألة
عن الامامة فلا والله اعلم وينظر بعد ما دخلوا معه في
التختيم شرعا وادركوه رقا فلا فساد للجمعة الا في
نقروا بعد الخطبة وصلى ما خزين قال السيد حمزة يعني
عنه نسا حقا ولو غير الثلاثة الذين حضر الخطبة لا ينطق
للجمعة واعني جمعة في جميع ما تقدم من المسائل الاربعة لمن
في الاخير قايما بغير جمعة اذا كان الذين نكروا منظرهم واما
لو كانوا محذرين فليس الامامة خروج فلا بد ان يستقبل التكبير
كما قدمناه عن الثلاثة فتأمل والساجد من شروحه
صحتها الا ان العام بان ياذن للناس اذا عا ما بان لا
يمنع احدا من تصحيح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي فصل
فيه وهذا من عدم فسر الاذن العام بالاشتراك في تركه
وانما كان هذا شرط لان الله تعالى شرع الصلاة للجمعة
بشأنه فاسمعوا للوجه الله والنداء لا يشترط ولما سمعت جمعة
لا اجتماع الجماعة في وقتها فتكون الجماعة كلها ما دون
لكم صغر تخفيفا مني الا في بدعي من الاذان ونايب الذي
يملك اذانها وانما شرط لانها من شعائر الاسلام وخصايص
الدين فيجب افا منه على سبيل الاشتباه في تركه الشيخ زين
واحد من العامة عن الاذن المكمل ص جمعة فيه لا تصح اقامتها
اذا داه السيد حمد في وقتها من ان انا جمعهم والخاصة
وهو في مسجد خارجي في وقتها من ان انا جمعهم والخاصة
علم التمسك بذلك انتهى ولم يذكر صاحب النهاية هذا الا
لان غير منكر في ظاهر الرواية في ظهوره في التلوة في
في البداية وهو في الاذن العام يحصل بدفع ابواب الجاهل

لله ادراك

قال وجوز في الظاهر في السيد الذي اذن له مولاه بالتحرير وهو
 البق بالقول عدالتين في الترخيص في باب صلاة العبدتين ويجب
 ان صلاة العبد على من يجب عليه الجمعة ان قال وفيما يجب عليه
 الجمعة لا يجب عليه العبد الا للملك فانه يجب عليه العبد اذا اذن
 له مولاه ولا يجب عليه الجمعة لان له ابدا وهو لا يظهر فهو يتقيد
 مقامها وليس لذلك العبد فانه لا يدل له وينبغي ان لا يجب عليه
 العبد كما يجب عليه الجمعة لان منافق لا تصير ملكا له بالاذن
 في اذنه في الاذن له قبله الا ترى انه لو وجب ما اذن للملك ان يسلط عليه جمعة
 الاساقفة بعد الكف عن ذلك ولو لم يزل العبد بالمال لا يجوز له ان يكون
 لانه ما لا اذن له على ان كان اتهم وتعلق بالحق عن التحرير ان العبد
 اذا اراد يخرج من العبد ما لا يملكه من نفسه اذن مولاه ان كان
 يعلم ان مولاه يرضى بذلك خارجا فلا يملك الخروج منه في ذلك
 لان الحق له في ذلك ولو اراه فسكت حاله في ذلك انما لا يملك
 بمنزلة الرضى وتعين محمد والعبد يسوق له به مولاه ان كان مولاه
 يستغل بالتخلف ولا يصح الجمعة له لم يوجد رضا بالجمعة والاصح
 ان له ذلك اذا كان لا يملك حق الحب في مساك دابة ان يهرق دونه
 فلا تصرف على له له من الخروج من بيعه الى جميع الاحوال كما في الكفاية
 والتعليل فانها مشغولة بخروج الزوج من حبس ما به يهرق دونه
 ما ان علمت ان مولاه يخرج من الحبس اذا لم يكن له زوج في العتق في الجمعة
 فلا تصرف على الحبس في كل من يخرج في السرى وفي مقتضى مسالمة
 بالاصح ان يجب عليه الاحتمال في توريته ولا يجازي مصلية الاحتمال
 ان ينفذ الواسع في ملبوس وعقل فلا تصرف على مصلية ولا
 مجنون وعاشق طوافه لا خلاف كما في الخطوط الخمسة
 وعبرها في الزمان وعبرها في الزمان لا يملك ولا يملكها مفسى
 عنها كما ينبغي عن ذلك الاسلام كما في المسئلة في علمها في اسطر اعتل

بالمرح في الحبس بشد لا لاي القاء بخدمة الرضى هذا ان يملك الرضى
 حيا بما يخرجه فلم يجب عليه ابطا في السراج والشيخ الثاني الذي
 ضمنت قضاة وثلاثين كل يوم ولو وجد من يرضى فقهه خلاف
 كما لا يخفى وجعل القايه وحرية فلا يجب على من وناز وناز قال
 في الحديث ان الله ياتى بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل امر
 والما ذكرا والعبد الذي حضر مولاه في الحبس في حفظ التوبة وسر
 يخفى بالحفظ والعبد الذي يودي الطرية لتفقد شرطه قال بعد كلام
 فافلا عن السراج وصحح ابو جوب على الكتاب ومعنى السيفي والاصح
 ما فيه انه ينفذ في السراج والاصح وجوبه على الكتاب ومعنى السيفي
 غير صحيح وفي القدر سائق ما يودي ما قلناه عن البحر في الاصح وجوبه
 ايضا على جبر على ما قاله ابو عبد الله في انه ليس المستاجر
 ان يمنعه في المهر وظاهر ليعتق نفسه له وفي جوامع الفتحة الاجير
 لا يذهب الى الجمعة ولها عدة الا اذا كانت المستاجر وهو قول في جنس
 وفي الخلاصة والمستاجر من الاجير عن خضوعه لجمعة وعكس
 الاصح ما له ليس له منعه لو تركه الاجير وصلى الجمعة فيه اذن
 يستقر من الاجير حسا به لو بعد يعني ان كان بعدا وانما يتنقل
 قدر ربه انما رخص عنه ربه الا في فوات قال الاجير حوط على
 الرابح بمقتضى اشتغاله بالاهلاك لم يكن له ذلك خلاصة يعني اذا لم
 عرض قدر ربه من انهار والالا كان كان الموصوم الذي تمام فيه
 الجمعة في سائر يوم يصير الوقت فيها عداها لا يحطه من الاجير
 لان وقت الصلاة المكتوبة مستثناة بمعنى في حق الاجير
 المستثناة من العلم ولو اذن له ان لا يصير مولاه فان سطر الجمعة
 لا مان اذ لا في الترخيص ولم ياذن له في الجمعة فلا يجب عليه اتفاقا
 كما يعلم من عبارة السراج وحدثت عليه الجمعة في كل تحرير
 فلا يتم عليه لو تركها بعد اذ كان جوهه ورجح في تحرير حيث

لا حاجة الي ذكره لان الجنون يخرج بتعب الصحة لان الجنون يخرج من المرض كما انه عليه الحيوي ومع ذلك لصاحبها صحتي ولذا يخرج بها بقوله او لا يخرج بها اذا شرط سائر الكافي ووجوده وهو مساو لتقوله الكفر وسلامة العيني والرجلي لان اذا دخلت على التنبيه والجمع بطلانها من غير عيب على عور وجوده عليه ولا يخرج على الاصح مطلقا سواء كان له قاندا لا متبرعا كان واجبا وان كان له مائتا حبة عند الاما عودها للحرج والضرر وان كان قادرا بقدره الفيرا بعد قاردره ولا يجب اذا كان له عملوك يتورده قال في البحر لم يحكم الا اذا كان متبرعا بالحكم مع الذي يصل فيه الجمعة واقبعت وهو خاضع تحت عليه لعدم الحرج او لا انتهى ونقل ابو السعود عن بعضه من غير عن البحر في الظاهر لوجوب كايو خدمي كلام الشارح انتهى واراد بالشارح الشرح في الاصل قال فيه فلا يجب على الاصح عند الاما خلافا لما في هذا وحده ولا يوصله وعليه هذا الخلاف من غير عن الاصح في التوجه القليلة بنفسه حقيقة فلا يخرج عن القدر في غير الاصح فلا ياتي في وجوده على الثاني عدل عن قول صاحب المنزلة لا من الاصل في لانه حزم في البحر ان سلامة احدها ايا الرجلين كما في قوله وظام ههنا ينص انه لو قطعت احدي رجله وجبت عليه الجمعة لكنه انما لا يستدل بذلك حيث قال فيه التسمية وعبرة لا يخرج الجمعة على مطلق الرجلين ولا يقطعها وانما لا يستدل في ههنا لا يستدل كذلك حيث قال فيه وانما لا يستدل في ههنا لا يستدل كذلك حيث قال فيه نظرا ما في البحر على ما اذا كان يستطوع المشي عليها انتهى فلهذا وهو الذي تعينه عبارة البحر فلفظها وانما لا حاجة

الذكر سلامة العيني والرجلي لدخولها تحت الصحة كما وقع في التنبيه من الكتب مع ان ظاهرها لا يقتضي ان احدها لو لم يشم فانه لا يجب عليه صلاة الجمعة مع الاصح فانه لا يشم ليس بما يجي ولا يفتقد فلو قال ووجدت الضرر في القدم على التنبيه لكان اول الا ان يقال ان الالف واللام اذا دخلت على التنبيه ابطلت معنى التنبيه للجمع فصارت بمنزلة المفرد انتهى وعدمه حبس دخل تحت الاختلاف ان سلطان الظاهر وجعله في البحر عن الحبس وفي الاصل فان حبس بحق وهو يفتقد على ايضا كما في الاصل في عدم خوف من الدخول في الاصل غير فان خاف على نفسه او ماله او عرضا سائر الاختلاف عن الجمعة والاشغال اظهر عدم شرطه في يد ماله في سعة من يختلف في كايو التنبيه عن الدخول وقد تقدم انه يستطوع المشي في الجماعة وعن مالك لا يترخص في تركها بالمطر ولما حديث ابن عباس عن عائدة انما لا يترخص في تركها بالمطر بين مريه ان يقول بذلك جملة الصلاة حتى على الصلاة في الرجال وقال انها غزيرة والي رخصت ان اخبرهم فتجيبون فيمن وسواها الطاهر الكريه يعني لو تركت المذون يقول جملة الصلاة لبا در من تبعه في البحر في الاصل في يفتقد عليه فامرت ان يقول الصلاة في الرجال او صلوا في بيوتكم ليعلموا ان المطر من الاعذار التي يصير غزيرة الجمعة رخصة كما في فتح السائر الذي يروي ما بال الامامة الاطلاق فيه ولم يقتضه الا ان لا يشرع جمعة فلهذا في التفتيد بذلك هذا التقاضي ولا يشرع جمعة فلهذا في التفتيد بذلك هذا التقاضي كما عليه البحر على ما نقله في فتح الباري انه يعرف فيمن وطبق الجماعة وخصوصا جمعة بحسب عدمه وحل يفتقد او ولى الالهة هو لطيف لفتي شرط فيه الدواب كما في التفتيد وهذا من

من ان يكون عطر وغيره والله اعلم وعدم نكح ينشئ جثا
اما اذا تجدد وجف كما يحكى الله في بعض البلدان يسمى عليه
التقافل فلا يكون عذرا والله اعلم ونحوها مما يشق بسببه
السمعي اليها وفاقد هاهنا قد هذه السوط اي سوط الوجوه
كلها وبعضها ان اختار العزيمة وصلاها اي الجمعة وسماها عزيمة
باعتبار اصل الشريعة قال السيد محمد وقال الغشاق قولنا
اختار العزيمة هذه هي ضيق الظاهر من رخصته وهو ظاهره في
الهداية والعناية وعناية النبيان فتكون الجمعة في حقه افضل
كما في التشرع وتجب وهو ممكن بالغ فالصحيح وصلاها وقت من
تفلا كما غاد السيد محمد مع انه لا يورث صلاة الظاهر في يوم رخصتها
امرية رخصتها عاقلا فالصحيح من الجموع اصل عدم تحقق السنة
منه والكلام في رخصته لا وقت فلو لم يمتنع الوقت امرها بظاهر
وقعت الجمعة وصحها عن الوقت وهو الظاهر لا بد من سقوطها
فصل في رخصته لم يكن لعدي في الصلاة بل لا يحج والغير فاذا
نحو الخطأ في حقها لا ينعقد وصاروا كسائر فصار عناية
وقد انشأه الى ان في جملة وقتها هو الظاهر لا بد الاصل في رخصته
الوقت على ذلك والاعمال في الظاهر تستند بما دلت عليه وقال
في رخصته الوقت لكونه لا يخلو في الظاهر في جملة وقتها وفي ذلك الوقت
لان شرائعها في الظاهر عند اخلافا لا يكونون لها كما ان شرائعها
على الاصل كما في التشرع فان قلت كيف يتصور كون شرائعها
في الظاهر لا بد في الجموع بنية رخصتها عند ما خالف في رخصته
مع انها لا تتأثر من رخصته ووقت يتعدى الظاهر حتى الجمعة اذا
كان مقتدا بما عرفت مع انه يشترط صحة الاقتداء من حيث
اتخاذ الصلاة فليست غرة الخلافة عليها اذا كان ما شرع
فيها بنية في رخصته فيكون شرائعها في الظاهر عند ما وفي رخصته

الاقتداء بعد ذلك تفصيل بان يقال من اقتدى به ناويا
في الوقت او الشروع في صلاة الامام يكون شرعا في الظاهر عند
الاحتياط ايضا فيه اقتداء به لوجود الشرط وهو اتخاذا صلاة
فلا يوجب مقتدي الشروع في صلاة الجمعة لا يكون شرعا في الجمعة
لعدم وجود الشرط لكن هل ينقلب له نفلا ونقول بعدم
صحة شرعه اطلاقا في رخصتها تفصيل نفلا خلافا لما في بعض اصحابها
لطلاق وصفها بغيره خلاف قد ظهر في جانب الشرع
والمقتدي فلو عزم شخص ان الجمعة "تعتقد من المنذور عزم
ايضا انها تتأثر بنية رخصته لكونه شرعا في الظاهر واذا
سلم على رسل المقتدي عزمه الله في الجمعة بغيره فلا بد
سلمه عاقلا لا سيما ولا التصور في جانب المقتدي على ما
غيره يخرج من الاقتداء لانه حيث شرع فيها بنية وفي الوقت
صارتا وبغير صلاة الامام فتكون شرائعها في الظاهر منفردة
لخروجها عن كونها مقتدا فاقا تابع الامام ازعد صحة شرعه
في الجمعة بنية وفي الوقت تفصيل في الظاهر لانه اقتداء في موضع
الاقتداء وهو تفصيل في المسئلة في رخصته لا يعود رخصته في
تمام الظاهر على ذلك في رخصته في رخصته في رخصته
له صلاة الظاهر فيها فتبينه لا يكون على موضع رخصته في رخصته
بمعنى لو لم تتأثر رخصته في رخصته في رخصته في رخصته
موضعه بالانقضاء وذلك لان صلاة الظاهر في رخصته رخصته
تسببا فانما في رخصته في رخصته في رخصته في رخصته
بعد الحكم فيها بنية وتقصيرها في رخصته في رخصته في رخصته
لا يخفى وقال في رخصته في رخصته في رخصته في رخصته
الحق فان كان مقتدا فانما في رخصته في رخصته في رخصته
لا يحج عليه ذكر وان كان اقتداء به في رخصته في رخصته في رخصته

فانه لا يحكم بجواز فرضه بل يطالب بحجة الاسلام اذا سري بعد
 حجية والفقهاء ان المنع من الجمعة كان نظرا للموت والنظر هنا
 في الحكم بكونه لا فاعلم يجوز وقد تعطلت معنا فعدة الموت
 لوجب الظاهر عليه فتعطل عليه من افعله ثانيا فليقلب الظن
 ضرا ودائيس بحكمة فتدبر والاخفاف النظر في الحكم بالظواهر
 ما دون ذلك لا كالعبد المحجور عليه اذا جردت عن ان لا يجوز ولو
 سلم من العمل يجوز وجب كمال الاجرة لا اذا كان هذا المجازا
 المحجور هناك لا ينبغي ان ينظر للموت في الحكم بالكلية لانه لا يجوز
 للمخ لا ينشأ خذالم يحكم بجواز بل يحكم بحجة الاسلام بعد كونه
 فلا يتعطل على الموت فانه في التبدل مع انتهى وفي الجملة اذا اقامه
 الجمعة للمسا والارض والاعم والاعوج والصبي والمجور الثاني
 ومن شق عليه بسبب الطر والحوادث والاعوج والاعوج والاعوج
 ذلك اليوم كما قد مضى من ابدان والعناية والاعوج والاعوج فان
 صلاتها في بيته بافضل فانه لا يحسن وطاوه ولو كانت دارها
 ملاصقة لمسجد فاما منع من الاقتداء والله تعالى علم وصلاح
 الامامة فيها في الجمعة من صلح اما ما قيله فلا يتحقق لما ذكرنا
 لصحة لانه مسلوب الاهلية لعدم صحة ما فيه في سائر الصلوات
 المكتوبة وفي النفل على الاصح والآلة لا تطلع اما للرجل فما يرت
 اداء الامامة في الجمعة كسائر عباد ومريض وقال زفر لا يجوز
 لانه لا فرض عليه فانما هو الصبي والمراة ولما كان هذا حجة
 فالأصح في النفل وحاشا لكونه ينافي ويتعبد بحجة الاسلام
 يحسن حكمه يعني كالموت بل على الامامة لا العبد
 والمريض وعلوهم جمعة صحت كالطريق الاولى لانهم لا صلحوا
 ائمة صلحوا ما توفيه بالاولى وقال الشافعي لا يعتد بهم بعد
 الذي تعتد بهم جمعة كافي العناية وحرم عدل عن غير القدور

ومن تبعه وله لقول ابن الهمام في فتحه انه لا بد من كون
 المرحوم عليه ذلك ولا تترك الفرض القطعي ما تنافى
 الذي هو الدوم من الظاهر فينبغي لا يكون من تلقا محو غير ان الظاهر
 تنق حقه انما قال في البحر الذي ظهر للبعد لضعف صحة
 كلام القدوري ومن تبعه في التعمير بالركعة لان صلاة الظاهر
 قبل الجمعة من الامام ليست مفقودة للجمعة حتى تكون حراما
 انما المنفوت لها عدم سعيه فان سعيه اليها بعد صلاة الظاهر
 فرض كما جرحه فان لم يسوف فقد فسخ فخرج عليه ذلك
 واما الصلاة فانها مذكورة فقط باعتبار انما قد يكون سببا للمنفوت
 باعتبار اعتداده عليها وهو ما حكم على صلاة الظاهر بالركعة ولم
 يغفل احد ان ترك الجمعة لمنعه من ركوة فتقوله في ذلك لا بد من
 القطعي بمعنى ما علمت ان لا يلزم من صلاة الظاهر ترك الفرض
 انتهى قال في البحر وهو حسن وقال المحقق وفيه ما قلنا من حرم
 المنفوت من لا عدلية فلو كان به عند ركعة وفيه ترك الركعة اذا
 صلى الظاهر قبل الامام فلهذا اتفقنا بوجوب ترك الركعة الثانية
 ففي القدر الثاني لا بد من الظاهر في الصلاة فلهذا اتفقنا بوجوب
 له انما خبر الذي يروى الامام من الجمعة وقبل الركعة الثانية انما لا ترك
 وقبل التعمير والتأخير سواء والاول اشبه كما في الركعة الاولى
 اي ظهر هذا لا يروى فلو فرضي ظهر انما تترك الركعة قبلها
 قبل وقتها فاما ما ذكره وكلامه انما لا ترك الركعة قبلها
 والشيخ لا يوسع الجمعة ولم يبين معذور سقط الفرض من دونه
 مع ان تنفوت الجمعة محم عليه وهو قول في حجة وصاحبه
 وقال لا يجوز في الظاهر لا بعد فرض الامام من الجمعة وقال الثاني
 لا يجوز في الظاهر لا بعد فرض الامام من الجمعة وقال الثاني
 ان الجمعة هي الفرض صلاة والظاهر كالبدل ولا يصح الربط مع

القدرة على الاصل لانه ما مور بالجمعة وتزك الا اشتغال
بالظهر ما لم يتحقق فوان الجمعة لا تشترط في وقت الاصل بعد فراغ
الامام وعند الشافعي يخرج الوقت ولنا ان اصل الفرض هو
الظهر في جهة الكعبة وهذا هو الظاهر من الدليل قال صلى الله عليه و
اوله وقت الظهر حين تزل الشمس ولا تسمى ولم يفصل بين هذا اليوم
وغيره الا انه ما مور باستقامه لوجه الجمعة ولان معنى التمام على
التكليف وهو متمم من اداء الظهر بنفسه وفي الجمعة لتوقفه على
شرائط لا تتم به وحده وعلى التكليف بدون التكليف ولان اذا كانت
الوقت قضى الظهر من الجمعة فاذا شئت عندنا ان اصل الفرض
هو الظهر وقد اده في وقتها حراه وحاصه ان دخل الوقت
عندنا في جنبه وان في يوم في الظهر وفلا من ما استقامه بالجمعة
وقال محمدا ادرى ما اصل فرض الوقت في هذا اليوم ولكن يستعطف
عندنا من ما لا يظهر والجمعة وله ان يستعطف بالظهر وقد مر
نحو الخلاف انها تظهر في ما لا يرد فرض الوقت يكون شافعا في الظهر
عندنا خلافا لولنا فيما لا يمتنع صلاة الجمعة ثم ذكر انه عليه صلاة
الجمعة كان محاله لو خرج منها واستعمل بقية العباد في صلاة الجمعة او
ركعتها فافطحت في وقت يوم جديد وان كان في وقت العباد بالجمعة
فانتهى الجمعة ولكن لا يخرج وقت الظهر من وقت الصلاة في الجمعة والى
يكون يخرج من الجمعة وجعل في جهة الظهر وعلى قول محمد
بعض على الجمعة فبعض في جهة العباد في جهة الجمعة ان فرض
الوقت عند الجمعة في وقتها وما لا شك ان وقت الجمعة ولا
الظهر لا يقطع ما لا جاء في صلاة الجمعة ولا يظهر في جهة الجمعة
بغيرها انما يندفع في الاصل لانه لا يشترط في وقتها في وقتها
عليه انما لا يظهر عليه صلاة في جهة الجمعة فتعفى الصلاة
غيره ورواه وتقويت الجمعة حرام حتى في يومها لا جاء في جهة الجمعة

صلاة الظهر في صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة وقوله بمصر
ليسان الوقوع فانها لا تنافي الجمعة في غير اليوم ومن هو خارج الحصر
فقد وروى في تركها على ما اختاره الشافعي ولا يهتم بالتعبد على
ما تقدمه من رويها على ما سمع الا ان اذن او من امكنه العود ويسنة
من غير كفة او كان بيده وبينه عرق فخرج ان على هذه الاقوال
تجمع عليه صلاة الظهر قبل اداء الجمعة في جوارها عليه رجمي وقال
القسطنطيني في التعبد بالعرض ما القوي في هذا اليوم في جهة سائر
الايام كما في الحيط لكونه اداء الظهر في يوم الجمعة سببا لتفويت
الجمعة في هلالها وقد علمت ما فيه من بحث صاحب الجوفال
الشيخ الرجمي لكان لا يمنع سببته اذ هو يعلم انه على طبع الجوف
الجمعة وان صلاة فله في حرمته وقطعة فلا تطلق التذرع وروى
والكثير عليه الكراهة التحريمية انه في وهو لا يفوتها حرم فان
فعل فهو صلي من لا عذر له الظاهر في يوم الجمعة قبلها لم يرد من غير
بما لنا قال في ينبغي عدم على فعل العصية وذلك هو ان لا
من حال الكسب وسعي غير الا ان لا يبايع التفتي لهم وله
مع ان المطلوب المكمل بالسكينة والوقار انما عا لاديه حيث قال
فاستعملوا به الله تعالى به انه ينبغي ان يقدم اليه بوجه توريثه
لان من سنان حاله ذلك في ينبغي ان يتطوع به بخلاف انما يرضى
فانه قال تعالى فاشوا في مناياكم انما في عدم الاهتمام في طلبه
كما قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا في طلب الرزق ولو كان صلى الله
فله في السعي في حركته في طلب صلاة في طلبه الا بالاشترع
اي شترع مع الامام اتفاقا في وقتها في وقت يقول المبالا لانه
اي مصلح في الظاهر في ما لا يخرج على جهة في الظاهر في وقتها في وقتها
الرسالة في اذ سعي يوم الجمعة في المصير به في اقامة الجمعة واقامة
حرم في نفسه في الظهر ومعظم مقتضى في اقامة الجمعة فيقال في

لوارثه الامام والعياذ بالله تعالى غير مسلم في الوقت تذبذبه الاعادة
دون النجوم والارواح سلم النجوم قبل الامام بعد فقوده قد اشتهر
بغير عرض واحد من المثل الاثنى عشر او سجد هو السجود
يستحضره لا عرض ذلك تطلق صلاته وحده فتنه اذ لم
اي الحجة بالانفعال ولا بهذا النفي الثاني بين ما هنا وبين قول
والاطلاق منبذ بامكان ادراكها وتغير عرض عليه حينئذ الظاهر ان
بلاورق في الطلاق بالسبي بين معذور وغيره على المذهب وفي شرح
المنية وهو الصحيح من التذهب عزاه في البحر الناية البيان والشرح ثم قال
لكم التعميل لا يشك لان المذود ليس بما هو بالسبي كما هو طائف
فليس يخطئ به فينبغي ان لا يخطئ الظاهر بالسبي ولا يشرعه في صلاة
الحجة لان الفرض قد سقط عنه ولو كان ما هو انقضه فتكون الحجة
تلاوته كما قال في النسخة في قوله وانما هو في الحجة ان ظهر على ما يبطال
بعض جمعة لا يحجب سببه كما في غير المذود وخطأ في شلالا ان النبي
وفي السراج فلو كان به عذر من الاعتذار كما هو في السفر في الظاهر ثم
شهد الحجة كانت جمعة فمما عدنا وانقلب ظهره تظلالا انه اذا شهد
فروا الصبح سوا وقال في فرضه الظاهر ينقلب لان جمعة غير
واجبة عليه فوجعت الظاهر ومع الفرض من غير مراعاة فاذا صلى
الحجة بعدها لم ينسج كما في الظاهر جمعة بعد ما صلاها وحده
وقابلة للخلاف اذ اهلنا يذكرون العمل الظاهر في منزله ثم دخل في صلاة
الجمعة ثم الامام ففعل انتم الامام جمعة خرج من الظاهر في قولنا
تلا ما عطف الظاهر لان ظهره لا ولا انقلب تظلالا وعلى قولنا لا يلزم
الاعادة لان هذا اليوم في جمعة لا يلازم وفيها في الظاهر على الظاهر
في بيته ثم صلاها مع الجماعة كان فرضه ما اذا في بيته فلذلك هذا
كلنا نقول الحجة اقوى من الظاهر في الظاهر الضعيف في مقابلة النجوم
انتهى وراه افا جاكراه ان الصلاه حفيضة لا تستجمل بشرطها يخرج

لانه ينقض التعميل الجماعة المطلوبة وما فيه من ضما في شعائر
الدين ولا ان الجماعة مودعة في الحرم ولا في غيره مودعة في الحرم
لمعذروا رايه من ارجب عليه لجمعة لمعذروا وسافر في وقتها في اهل
ومعذرون وانما صرح به في المعذور والاختلاف في اهل
السجون قال في السراج هو ان السجون بين اهلها على ظلمة قدرها
على الضمير وان كان في ظلمة من غلظتهم لا تستغفروا وكان
عليهم حصة لجمعة انتهت في الخبر لا يخلو في زمنه وما في زماننا
فقد بطلت الاستغناء اذ لا معنى على كلف ولا منعت المظلمين والظلمة
للظلمة في من عارضهم حتى اهلكوه ولا يجد نخلهم ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم كماله وانما لم يرحمهم انهم ومساو وياحق به
من خلهم مضطربا وحال دونهم وحل بقوله لا طير فيده
لان في غير الظاهر ان لا يصلوا جماعة بحرمهم في وقتها في الاصل
كون الجماعة فيه مستحبة موكلة او واحدة لمعذروا المالم جماعة فيده
بهم في التنازع ان المذود يصلي الظاهر فاذا وانما مودة كان
لا يستغفروا الجماعة لكن ذكر المذود ولا يصلوا صلاة الظاهر وهذا في
في مصر لا يرون ولا يفتي في سجن وغيره صلاة الظاهر وهذا في
كل في مصر في خلافة السود والنفقة والنجاسة والنجاسة في الظاهر
صلاة صلاة لجمعة في غير مصر وهذا على ما اختاره الشرح في الظاهر
وعلى غيره من الاقول فمن وجب عليه حضور لجمعة بيته في كل وقت
جمعة اذ الظاهر جماعة يجمع رحمتي وفي قوله في قوله لا يجب عليهم
ان يحضر والجمعة لمعذروا صلو الظاهر جماعة لا يذكروا في التعميل
الجمعة في لجمعة انتهت في سجن في قوله في قوله لا يذكروا في التعميل
المعذرون مستثناة من كلام الماتق انتهى في قوله في قوله لا يذكروا في التعميل
خروج الوقت كما في السجود عن شيخه وسعد قول المصداق الظاهر
والتعميل الذي ذكره الشرح ونقله الجواب عن الفتاوى العنانية والظاهرة

وهذا باطل لم يبق قول صلى الله عليه وسلم ولا ما مضى من خطب علي بن ابي طالب
 قال في بعض من الخطبة لا يمنح وجوب الاستماع في حق الكافة
 فلا نصات والاستماع واجب على كل من حضر في صلاة ولا
 ويؤتي في ذلك حصول التوفيق لا كما في قوله اذا علمت الاخوة
 انصت والامام يخطب في الجمعة فقد توفيت فلا اعتبارا حاكم
 من هو الطائفة ولا يذكر اصحابا فكلما احد من القوم يخطب
 في حال الخطبة والظاهر من الاحاديث جواز ذلك حين وقوع
 الوجود به صلى الله عليه وسلم في قوله لا اعزاني الله اليقين
 وغير ذلك وقد وقع في بعض النسخ الارشاد بن عمرو بن وهب في ذلك
 قول علي رضي الله عنه صار خطبا في صلاة في غير الصلاة
 عن ذلك والله اعلم وليس بها ورواه سلام بن مرثد عن قال
 في السراج اذا ذكر الخطبة النبي صلى الله عليه وسلم استمعوا صلوا
 عليه في نفسه ولم ينطقوا به لانها تدرك في غير هذه الحال والسمع
 ينفذ وهو اجازة لا ما يخرج الدين اليه في غير الخطبة
 قال في الخبر انما الخطبة في الصلاة والخطبة في الصلاة
 اجازة ولا قراءة القرآن وتسميت الاما حسم في الصلاة
 وعين اليه في الاية من السلام وهو خلاف الذهب والفضة
 في الخطبة الخطبة السابعة وحكمها انه يرد في نفسه فيكون ذلك
 التواخي والاصوب انه لا يجب فيه حاله في الانصت وهو ما يرد
 وعليه التوفيق انتهى بل يجب عليه ان يستمع ويصلي في ظاهر
 انه يكره الاستماع لما ينفذ السماع وان لم يكن كذا في صحيح
 القصة انما حدث قال في الاستماع ورضي في الخطبة او واجب
 كما في صلاة السمعة في سنة ثمانية اشهر فان النعم بن عبد
 الخطبة كرهه الا اذا غلب عليه كما في الزهد في وقال النصارى في
 محضه واذا في الخطبة في الدعا ليجوز للنوم في غير البدينية

كما في قوله في الخطبة وقال الكل يعطى على ركعتين قال في الصحيحين
 وعنه في فاصي خاتم النوادر قال اذا قطع يلزمه أربع ركعات وهو
 خلافة كما في الخطبة انتهى وما في الدرر من قوله ومن كان في صلاة
 والكانت سنة الجمعة تنقطع على راس العتق فان صلى ركعة
 صليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثانية ثم لا يبرأ انتهى
 في الخبرين لا بد ان الصلاة انما هي ركعة واحدة في ركعتين
 وهو الصحيح كما في الحديث والمنع في ركعة واحدة في ركعتين
 الا ان الوجبات خرجت عن العتق بقدر الامكان لان سنة الجمعة
 لها حكم الصلاة الواحدة حتى لو صلى بها صلاة ركعتين وكما جرى
 فله في داخل الصلاة حرم ذلك فيها اي في الخطبة خاصة وبغيرها
 ويجوز ولو بعد على اجمع الا حوط بها كل وشرب وكلام وحرمته
 في حق من لا يسمع او من هو غافل او منته عن تركه وهو وعظ
 منصوص لا ينقطع الخطبة معنى وفي المنع في ركعة واحدة في ركعتين
 حال الخطبة الا ان يكون من تركه في ركعة واحدة في ركعتين
 مع غفلة في صلاة الله عنه وهي ما رواه البخاري عن ابي هريرة رضي
 الله عنه قال تنبأ من صلى الله عنه فخطب اذا دخل عتقا بن
 عتقا في اياه اية تسعة فله فقال في شملت فله فخطب
 الى اهل حتى سمعت التاديب فلم يزد على ان توضح فقال في ركعتين
 انصت وقد غفلت ادسروا الله صلاة الله عليه وسلم لا بد كما
 قال في الخبرين ونقل في الامداد من العلماء من قال في ركعتين
 على النجوم كان لا يبرأ من النقص الصلاة عليه وسلم لا بد كما
 لم يرض عنهم في حديثه ما ينزل غلبه من القرب فكان يلزمهم
 التمسك والاستماع لياخذوا ويقلوا منه فاما في ركعتين
 فالسكون غير لازم لانه في ركعتين في الركعتين من صلاته في الامام
 وادعى فلا يبرأ باسما وعطف من صوره وفيه انتهى فله

ولا تاتى باللسان جهرا فان فعلوا ذلك انكروا وقيل اسأؤا ولا انكروا
عليهم والصحيح هو الاول وعليه الفتوى قال شمس الائمة الحلواني
انفتحت فذلك الالهال من الناس فيجب على العالم تعليمهم فان
رايت ذلك منهم فقلت فقد تجمل فظاهر من الائمة انه يبرر بل افرو
ذنب ويعبد في الاصح محيط وقال في الكسراج ولو كان لا بد
لخصطة بعدة فقد قيل الانضلال قررة الكسراج وهو خضيا زفر
ابن يحيى وقيل يطربني الفتنة وقيل الافضل الانصاف وطول خير
محمد بن سلمة قلت وروى السكوت عن ابى يعقوب قال الكمال
وهو راجد بيني وجوب لا يراها وكذا نصير بين يميني محرابه
ويخرج القلوه وروى حماد بن ابراهيم انه قال ابى في جزية يوم
الجمعة والامام يجتنب وينقل في ثمانية عن بعضهم جواز البيع
والتمليس لمن كان بعدا من الامام ولا يسمع الخصم ولا يبرر
اي على قوله وكل ما ختم قال السيد حماد والابى جعله مستاقنا
لان ذلك ليس حراما في الصلاة غير انه يبطلها انما يتخذ من
من خفي هلاله كان ابى رجلا عنده ربحا فوقع فيها
اورى عقوبتيا تدب الى نسان فانه يحسونه ان يجذروا وقت
الخطبة تحذروا يا اخذ من المذنب يجب خفي ادى وهو محتاج
الى الانصاف تاخى خفي الله تعالى ومنافا ابى وينافوا
على انما لا تستغفانه تبارك وتعالى لا لئنها وادبه وكان
ابو يوسف رحمه الله ينظر في ثيابه ويجهده في الحيز وادبه
دراسة الفتنة والنظر في ثيابه لئلا يفتنه وكان يته في اصحابنا من
كراه ذلك ومنهم من قال لا ياتى به وكذا روى عن ابى يعقوب
وقال الحسن بن زياد ما دخل امر في احد افتة من الخيام من
وانه كان مجلسا مع ابى يعقوب يوم الجمعة وينظر في ثيابه
ويصعح قائم وقت الصلاة اه قلت وظاهره جواز ذلك

[illegible]

الدار على جواز قصبة السجدة واجابة الكلام لانه صحيح والوجه مرجح
 على الصحيح ولا يقال في السلام فرض فلا يمتنع من لا قال يقول ذلك
 الاكابر ما دون ذلك في حال الخطية بل ينكر
 فاعلم ما غنا انتهى ولذا يجب الاستماع لسائر الخطب وسئل في
 الصلاة ما عسر وقد مر في حقه في آخر بحث الاوقات التي تارة
 فيها الصلاة كخطبة تكبيرة وخضعت ختم القرآن كقول الحمد لله رب
 العالمين حمد الصابرين واما هذه الخوف من القبر كما تقول اللهم
 اجعل ثواب ما قرأنا فلا يصح الاستماع له على الظاهر لان من دعا
 قال الحمد حمد وخضعت على القصد وقد صرح به وجه
 في الحديث وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها يعني اذا نزل
 قبل الدابة والادراج والالافاسي بالكلام ايضا اذا جلس في الخطبة
 بين الخطبتين عند النكاح وهو ما يكون يعني فلا يجزئ الكلام
 الا في حال الخطبتين لان الكرامة فلا خلال بغض الاستماع والاتماع
 حيث لا يخطب بخلاف الصلاة فلا تمد ولا في حنيفته قوله
 صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام فخطب فلا صلاة ولا كلام
 من غير فصل وكما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي وابن
 عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يكبرون الصلاة
 والكلام بعد خروج الامام وقول الصلوات في جماعة
 الكلام قد تمت طبعنا فيجاء بالاستماع والصلاة قد تستأنف
 ايضا وهذا لا يخفى ما هو في كلام يتعلق بالاحد من سببها وبما
 او تكبير او هو قوله او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم او امر بركن
 او من من من وهو قوله وهذا على خذ الثوبين من الامام والاصح
 كما في النهاية والناحية انه لا يكبر وعلى التسليم عندك ايضا ما عسر
 من المتعلق بامور الدنيا فلهذا وجب اعطائنا وعلى هذا
 فانتم في المتعارفة في زماننا وعلى من يجادل في ما عسر في حجة

[illegible]

اللاذنان

عن سمي عند السائي زيادة مرتبة بين الصلاة والبيعة وهي
 المعصية واخرج محمد بن زهير في الترتيب له بلفظ فكم هدي
 السيرة التي التفتة الى الشاة الى عليه الطهر الى تصفوا للحدث
 في تعقب ما ذكرناه بانه لو كان المذنب لا يختلف في ارضي اليوم
 الشاق والصبي لانها ربيته في القصر عشرين ساعات
 وفي التطول الى ربع عشرة واربعت عند ان المذنب الساعات
 ما لا يختلف عدده بالطول والقصر في انها رانثنا عشرة ساعة
 وهي الساعات الا فاقية وهي غير التعبد به وتجاوز الفاعل
 ففهم ما رايته فقال الاول من طلوع الشمس الى طلوع الشمس
 الثانية الى ارتفاع الثانية الى ان يسطرها الرتبة اي ان
 تترتق الاقدام والخاصة الى الزوال ويوم يد ما ذهب اليه
 من قال انها من بعد الزوال قوله صلى الله عليه وسلم
 راح ولا يكون الواجب الا بعد الزوال واما الترحال اول النهار
 فيسفي الغد ولا يكون الا في الزوال فيقول راح جميع الاوقات
 بمعنى ذلك قال وفيه من قال في حديث
 ابن عمر عند ابن عمر مرفوعا صفة الصلوة المذكورة لم ينظ
 ذلك ان يكون خمسة لله تعالى صلاة الصلوة يصح من
 لغيره وان كان من غير الحديث وهو قال صلى الله عليه وسلم
 غير المكتوبة والاراضي الصلوة صفة الصلوة لم يختلف
 لما ذكره الى خمسة دون غيرها من سماء الخطبة وادراك
 الصلاة والذكر والادعاء والتسبيح وعقود ذلك فانه يكتمه
 لما اقطاه فطما وفي رواية اخرى في شويب عن ابنه عن
 حده عن ابن خزيمة فيقول بعض الملائكة لبعض ما حسن
 فلا لا يتفق الا ان كان صلاة فاهده وان كان فتهلكا فانه
 وان كان مريضاً فافاته فان قلت لو دخل في

الساعة الاولى واخرج وعاد في الثانية فهل له البدنة والبقرة
 معا قلت الظاهر عدمه بل يخرج منه الاستحقاق
 اذا لم يدخل من الاستحقاق الى تمام الصلاة ولا الزمان ان يكون
 من غاي طارعة رجوعا من لم يعجب ولا فليل به نحو
 وفي السراج ويحجب ان يقول عند توجه الامر جليلي من
 اوجه من توجه اليك واقر من تحت اليك والوجه من
 دعاك وطالب اليك وينبغي ان التحفة ان يغفل ويحسن
 طيبا الا كان عنده وليس احسن ثيابه لانه يوم اجتماع لئلا
 يتأدي بعضهم بغير بعض فحجب الطلب وانتعطف
 اتهم وترتق يسمي المذنب بالبيوع ما يشغل عن التسبيح اليها حتى
 لا يشتغل بغيره فيه سوى البيوع فهو مكره ايضا في الرجوع
 ولو مع السجدة وصرح في السراج بعد ما ذكره في قوله قال
 في الكرم ويشتغل بالتسبيح في الاول لكن سبأ في حاليه العائد
 عند قول المات وفي البيوع عند الاداء الاول حيث قال
 الا اذا بنا فيها تمسكنا فلاما من به لتعمل الى ان لا يخلو
 بالسبي فاذا استغنى فليعلم في المسألة وان كان التسبيح في السجدة
 او على باب السجدة بغير السجدة فليعلم في المسألة وان كان التسبيح في السجدة
 الا اذا وعظمت في السجدة بالاداء الاول في الاجرة فان في
 المسألة يختلف في الاداء العشر الذي يجمع منه البيوع ويجب
 التسبيح في السجدة فقال الطحاوي هو الاداء عند المذنب في السجدة
 الامام في انه هو الاصل الذي كان على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وكان في عهد علي بن ابي طالب ان يصدر من خلافته
 وقال الحسن بن علي بن فضال في قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان بعد
 الزوال لان كل من قبل الزوال غير مستحب وهذا هو القول الصحيح
 في الذهاب لانه يحصل به الاعلام ولانه لو تسطر الا اذا عند

جائز لئنه مكره فانه لا دلالة لصلته بالحل ويؤذن فانما
يتم بديه كد يدي الطبيب فادى بوحدة الفهم المسمى
للقائل وامرنا بان كان منسما للمسلم فلا حاجة الى الاصل
المؤمن اذا كان الدين واحدا وادى واحد بعد واحد لا يجوز
كا في الجاني والتفاني وادى العبداني وادى العبداني
وغيره اهم يؤمنون ذلك طبيب علمنا رعية ليس عبادا للمعاني
الذين يلفظ الحق اخرا للعلم خرج العادة خالف المتوفى في
اذا ان الجمعية اجتماع المؤمنين لتبلغ صفتهم الى طريق المصالحات
انتهى وتبعه في البناء وتوسيعه في الشرح والرحمة فتسري ان
ليس في عمارة التلبية اشارة الى عا ذر ولا دل عليه كلام شامرجيه
بل دل على خلافه فله جملة الجاني والتمني شامرجيه وقد عرفنا
في ما دل الا ان الكلام على كفاية شتمنا حقا عنهم في الاذان بين يدي
الطبيب من صلا فادى في التلبية واجبه ان شتمنا اذا جلس
الاول فدل ان العمود الطاهر يكون من البناء كما جعلنا الخنزير
لكل نفس الغرور والافتقار اليه فادى ان كان كذا في التلبية
فان الامر في الصلاة على الله والله اعلم على اسم ولا المسمى
فالرفع والتسليم على درجته من التبر هو الرفع ويسن وصفه
على معنى الامام وهو سائر التبر وميزه صلى الله عليه وسلم
كل ان على ثلاثة درجات السلامة المستلزم فاذا في الخطبة
اجبت الصلاة فادى في الصلاة ما دل الدنيا كادى التلبية
اما ما دل حرفة الامام في الموقوف والنهي عن المنكر في الصفوة
فلا فوه في حق الامام لانه من حسن الخطبة واما غيره فله في
الصلاة ونحوها فادى في مقدم الكلام عليه والمعتدي لا يباح
له شئ من ذلك عند الامام خلافا لما على من كماله في وقوف
في الصلاة سورة الجمعة والمناجيات ولو قرأ غيرها اجزاة وسن

المعتدي فادى السنة وسائر الخطبة ورمع فادى السنة الجمعة اذا كان
بمعاد من المجامع وفي التقدمة وقد تعلق بما ذرنا في صف
من شئ ان الجمعية شتمنا فانما من المعلوم انه كل من صلى الله عليه
وسلم ذرنا في المنبر اخذ بلال في الاذان فاذا اكمله اخذ فضال
الله عليه وسلم في الخطبة فتى كما يؤايدون السنة ومن ظن
انهم اذا وقع من الاذان فانوا ولموا هم من جهلنا سن
وهذا من عذرة فان خرج صلى الله عليه وسلم كما ذرنا في الزوال
بالفروقة فيعين لونه بعد ما كان يفضل الاربع ويحب الحكم بهذا
المجوز وروى عن علي فادى من عذره انه كان صلى الله عليه وسلم
يصل اذا زالت الشمس رجعوا ولا يجب في حقهم الا انهم ايضا يعلمون
الزوال كما لو زنى بل رجا يعلمون به بدخوله الوقت ليقول ان تهرب
وان لم يترك الاذان في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم
كل ما كان في زمن عثمان رضي الله عنه لما اخرجته الفجاري عن الساب
ابن زيد فقال كان النداء يوم الجمعة اوله اذا جلس الا ان على المنبر
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وادى في مكره صلى الله عليها
فلما كان عثمان رضي الله عنه من السنة الثالثة عشر على الزوراء
قال البخاري ان الزوراء صنع بالسوق بالمدينة وقادى من كذا في
شرح الكفر والارادة ملك من رفع في الخطبة الزوراء بالمدينة وفي الحديث
اسم الكنازة وقال ابن مطال الزوراء محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وافاد في الحديث ان الزوراء سميت به دار عثمان بالمدينة قال
ومنه فيهم حدث الاذان تان الزوراء وقال الجوهري في ماله كان لا يجمع
اليوم للخارج الانصار وفي جميع المنابر والاحياء فادى من القصص
فيها في السنة وافاد في نسخة اطلاع في نسخة الحديث على الزوراء في
كل ما تعلقها على السبع يوم في الجمعة مع انه مكره في رواية انه قد مر على
غاية السياسة من ان في قول الهدية ويخرج منظر الاذان السبع وقت الاذان

فما قبل وصلي طبعها ذنبا الساعات وروكاف الصبي طاروا
له بما قام به الجمعة فبقي ذنبا والله تعالى اعلم مع الكراهة في قدسنا
هو الختار هذا يعني ان ذنبا من صلاتها فمخالص عدم الجواز
والله اعلم ولا بأس بالسفر من غير ان يكون الجمعة اذ خرج
من غير ان يكون من غير وقت السفر الا ان كان في وقت السفر
فما قبل وصلي طبعها ذنبا الساعات وروكاف الصبي طاروا
له بما قام به الجمعة فبقي ذنبا والله تعالى اعلم مع الكراهة في قدسنا
هو الختار هذا يعني ان ذنبا من صلاتها فمخالص عدم الجواز
والله اعلم ولا بأس بالسفر من غير ان يكون الجمعة اذ خرج
من غير ان يكون من غير وقت السفر الا ان كان في وقت السفر

محمّد

ايضا ان يترقى الى طهر اسرطوك الاعلى وفي الثانية حال التارك
حديق العاشية ولكن لا يؤخذ على قانتها بل تنجزها في بعض
الاقايف كليا يؤدى الى الساعات ولا يخطئ العاصم ختمها
لا ينسب ان يصليها اقل من عشرين خطبة لا يهاجم الخطبة والاذان
كسب الحركات ما شرطوا وشروطا ولا تحقق للمنفرد وطهرون
شرطه فالتاسع ان يكون فاعلمها واحدا ولا يخطئ بمنزلة
ركعتي الظهر وصلاة الجمعة بمنزلة ركعتيها فكانت الصلاة واحدة
فلا بد من اتمام واحد لا ينفرد عنه في واحد فقولنا الشافعي واحد
لا يجوز تغيرها وعندنا يجوز مع الكراهة المنع من ثبات خطبة
يؤيد قولنا ان لا ينسب فاقول فعل علم بينا المنع من ثبات خطبة
صحي ذكره لانه ربما ينسب عدم جواز خطبة فاقول ان السليق
في الخطبة ليس بشرط وقوله ما ذكره السليق ان عام والقصدي
وغيره فالاول جزمه الله لا يقال انما يشترط في الخطبة دون
وعندنا في الصلاة الى الله الا انما يشترط في الخطبة دون
الصلاة وقال الحلبي الخطبة الطاهر ان الصلاة بالاذان انما
فقدما الاذن فيها كالحال في رسالته يؤيدنا رقبته
اخرى جزمه انما في الجمعة عاصم عن غير الخطبة والاهلية
الموقوف على الاذن من الاول دون الثاني في الاحاطة فيه
الى الاذن انتهى ولما كان يقول انه قد تقدم تعليمهم في
استراط الساعات وقائمه ما بها فتقام بجميع عظيمه وقد
يقع انما في الساعات والتعظيم طاروا منه من تعليمهم في
وذكر في هذا الاذن انما في الصلاة اتمها وانما في الساعات
فيما ذكره في صحة جزمه استقام في الخطبة اذا استقامت الحركات
من يصلي للمجاعة ولم يوجد الاذن صريحا ولا دلالة في هذا
لا يصلي وجها فان الاذن موجود ولا يضره في سبب الحركات

آيات
 في حال الخطية فلا تتركها
 في حال الخطية فلا تتركها

وور في بعض الاثار التي عن فضل الخطية يوم الاربعاء وانه يورث
 البرص وعين ابراهيم صاحب المدخل انه يورث بظن اظفار يوم
 الاربعاء فتذكر ذلك فتذكر ان يورث ان يورث الاظفار سنة واحدة
 ولم يصنع الله الذي فقهها فالحق البرص فراه الذي صلى الله عليه
 وسلم في اليوم فقال لم تسمع به عن ذلك فقال يا رسول
 الله لم يصنع ذلك عندك فقال كيف انك تسمع مني
 الله عليه وسلم بيده علي بيده وقال البرص جميعا قال ابي الحارث
 لم يدرت مع الله تعالى توبة في الاخرة ما سمعت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم اذ اوتي ابن ماجة من فوطه لا يبد وحذاء ولا
 يورث الا يورث في منهاج الحليمي وسمعنا الايمان ان الدعا
 مستجاب يوم الاربعاء قال قال قيل وفيه صلاة صلى الله عليه
 وسلم استغفر له على احوال في ذلك اليوم في ذلك الوقت
 وكان حارث بن يحيى ذلك الدعاء في مهاته وذكره في حديثه
 يوم الاربعاء فتف في البداية بقصته الشريف فيه ذكره
 بعضهم في هذه السند اخذ لاس في الخطية اي بخط القاب
 يوم الجمعة قال ما اخذ لاس في الخطية فانه اذا اخذ في الحان
 التخصيص في علاله ولى بخطه عليه عن سماعه لا يورث
 ارضا حرام ولو في غير وقت الخطية والدروب تحب وترى الحرام
 مندم على فقال استغفر واخرج التورث من عا ذين انس
 للمعنى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطى قارب
 الناس يوم الجمعة اخذ حلالا من حرامهم واخرج ابن ابي شعبة
 عن القاسم بن محمد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في يوم
 الجمعة والامام يجتنب كالأربعاء في يومه في النار ولا يصوم
 في النار وقال سعد بن السائب لا تخطي مكة ولا الجمعة احب
 الي من الخطية وقال الترمذي روى عنهم انهم يورثون ان يخطي

براق الناس يوم الجمعة ولست اخطي انما اجني فيم في رجل
 في يومه في يومه في قسي قال دخل عند الله يومه في يومه في يومه
 يوم الجمعة ويطهر ثياب بعض حساه فراه مكانا في يومه
 خطه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 اباك وتخصر راقب الناس يوم الجمعة واجلس حيث تبلغك
 بركة من كتب قال اذا دخل الجمعة اجلس في انما اخطى راقب
 الناس وينقل في السنة عن القعات والرغبات في لاس
 بالخطية والرقم من لاس اذ لم يورث ان س وقال الفقيه
 في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 فيها وصور حاله وقال فانه يخطها الى مجاميعه وقال
 انما في ان يخط يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 لا يجد التسليم الي الله الا بالخط وسعدون من اجابهم في يومه
 وقال ابن المنذر لا يجوز في ذلك الا بالخط من الاذن والشر
 ماروه انتهى الا ان لا يجد في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 ان يخطي بها الا في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 اذ لا تقدم للشارع من قوله في ما يورث الصلاة وما
 كرهه فانه ان يورث في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 بكل حال علم انه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 حوالا في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 السعد وفي يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 يغفره وعن خطه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 من تصدق على صولاني السعد في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 انه قال هذا فليس يجزى السعد في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 قال ان تصدق السعد في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه
 السعد في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه

ومقامه حبيب فاذا سال لوجه الله تعالى فقد عظم ما حقه الله
 تعالى فلا ينطق له زجرا والختار ما قاله الهدى الكريم يدان
 السائل اذا كانت لا يبري يدي المصلي ولا يعطى رقاب ولا
 رسال الخافا لا بد له منه فلا يأس ما لسؤال والدفع اليه
 نه وظاهر عدم جواز التصديق عليه ان كان يسأل الخافا
 وهو خلاف ما جزم به في عمدة الفتى والمستفتي ورسده
 المذكور الذي سأل الناقى الخافا واياك اسرافا يوجب على الصدقة
 عليه ما لا يشق من الله به فقه علم العصية وعنده صلى الله
 عليه وسلم انه لما قيل له اذا كثرت السائلين يعطى قال من رزق
 عليك علمه انما التمسود وقد يقال ان كلام ضايع النهر
 في الاطراف في الصلاة مطلقا فائدة السجدة احدى فقلت وشكل
 عليه قصد في علمه صلى الله عليه بنما نعمة على السائل فلهذا
 فلا يجد وقد ذكرنا في الفروع فصيل النور والنفوس مع
 في ذلك زواجر واجمع ان شئت وسئل صلى الله عليه وسلم
 عن ساجدة الاحابة التي ادعها الله تعالى في يوم الجمعة
 التي لا يوفى عنها عبد مسلم وصوقايم بصلي يسأل الله تعالى
 بشا الا ساجدة اياه كما ارضه الخاف من حديث ابي هريرة
 مرفوعا فقال ما بين طلوس الامام على السجدة التي تسلم
 الصلاة وراءه مسلم والوداد ومن طريق مختصة من بغير
 عن ابيه عن ابي بريدة بن ابي موسى قال قال لي عبد الله
 ابن عمر عن النبي قال حدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في صلاة ركعتين قال قلت نعم سمعت رسول الله يقول سمعت

ان موسى جود شي في هذا الباب واصحه وبذلك قال
 البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نفي
 موضع خلاف فلا يثبت الغيرة وقال النووي هو نفي
 ما صدر من سواب وجزم في ركعتين ما لا يصوب ووجهه
 يكونه مرفوعا صحيحا في احد الصحيحين من حديث ابن
 عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتين ما لا ينقطع فلا
 محجة في تكثير يسوع من ابيه قاله احمد بن حنبل في مسنده
 عن محبة نفسه ولما قال سعيد بن ابي عمير عن موسى بن
 عن محبة تزايد ما كانت عندنا فتخرج من ثوبه فانه
 لم يسع عن ابيه كاف ولا ينقطع وما الاضطرار فقد
 رواه ابو اسحاق وواصل الاحدب ومعاوية بن ربيعة وغيرهم
 عن ابي بريدة من قولهم هو لا اهل الكوفة وابو بريدة كوفي
 فمما اعلم بجديده من بغيره ومروءة وهو واحد وايضا
 فلو كان عندنا في برقة مرفوعا لم يقل يركب خلاف
 الرقيم وهذا حذر الداروطي ان الموقف في صواب
 وما يوجب ما روي عن ابي موسى مرفوعا ما رواه حميد
 ابن زخوة عن ابن عباس انها ما بين الاذان والاقامة
 الصلاة وحكاة الشفوي في شرح السنة عنه وروى سعيد
 ابن منصور وابن المنذر عن الشعبي في بابي ان يحسن
 البيع الى ان يحل وروى ابن جابر عن طريق اسماعيل
 ابن سالم عن الشعبي انها ما بين من خرج الا ان ينطق
 الصلاة ولا رواه البخاري من طريق معاوية بن وهب عن
 ابي بريدة بن ابي موسى في قوله وفيه ان ابن عمر عن النبي
 ذلك فلهذا رتبة اقوال يتعارف بعضها بعضا كما في الحديث
 انها من الزوال الى ان يصير الظل نصف ذراع حكاة الحديث

[illegible]

رواه ابن أبي شيبة وحميد بن زنجوية باسناد صحيح عن أبي
برزة الخديم والقشيري أنها حين تقام الصلاة حتى يقوم
الإمام في مقامه حكاه ابن السند عن الحسن أيضا ورواه الطبري
عن حديث سمعته بنت سعد بن ميمون عن أسامة بن زيد
الثاني والمستوفون من أقامة الصلاة إلى تمامها ورواه الترمذي
عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن أسامة بن زيد
أبيه عن جده عن جده عن أبيه عن أسامة بن زيد
قال حتى تقام الصلاة إلى الأخراف منها وقد ضعفوا
عن أبي جعفر وأبو عبد الله عن أبي جعفر عن أسامة بن زيد
فقط ما بنى ابن سيرين الإمام من الكبر إلى أن تنتهي الصلاة
الثالث وأما حديث ابن أبي شيبة عن أبيه عن أسامة بن زيد
وسلم بن عبد الله في الجمعة ورواه ابن عباس عن أسامة بن زيد
أبيه عن جده عن جده عن أبيه عن أسامة بن زيد
الخمسة عن أبيه عن أسامة بن زيد ورواه الإمام القاسم
في صلاة الجمعة إلا أن يقول آمين اللهم والشمس والشمس
إذا ذكركم المودع للخدمة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه
عن أبيه عن أسامة بن زيد عن أبيه عن أسامة بن زيد
الشمس ورواه ابن عباس عن أبيه عن أسامة بن زيد
منه ورواه ابن عباس عن أبيه عن أسامة بن زيد
عن أبي جعفر في صلاة الجمعة ورواه ابن عباس عن أبيه
عن أبيه عن أسامة بن زيد عن أبيه عن أسامة بن زيد
أوله ساعة بعد طلوع الشمس حكاه الحسن بن سعيد في التمهيد
الثلاثون أنها عند طلوع الشمس حكاه الحسن بن سعيد في التمهيد
الحادي والثلثون أنها عند طلوع الشمس حكاه الحسن بن سعيد في التمهيد

السنن وابن خزيمة وابن حبان عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام
 قوله رحمه الله تعالى فيها استحب له وفي سنة واحدة خرج من فضائه
 وهو ضعيف قال الحبيب الطبري قوله في آخر ثلاث ساعات
 يحتمل مرين أحدها أن تكون الساعة الأخيرة من الثلاث
 الثلاث الأولى ثابتهما أن يكون المراد في آخر ساعة من الثلاث
 ساعة أحادية فيقول فيه يجوز إطلاق الساعة على بعض
 الساعات الثلاثي والثلاثون أنها من صلاة العصر إلى وقت
 زواله بن جبر عن ابن عباس بن موقوف وعن أبي سعيد
 لم ينظر فانتسوها بساعة الثالث والثلاثون فاقبل
 إذا العصور وأه عبد الرزاق عن عمار بن زرعي عن أبي إسحاق
 ابن أبي طاهر عن عبد الله بن علي بن عبد الله بن مسعود
 فنهى الرزق والثلاثون أنها بعد العصر إلى وقت الاختيار
 حكاية الرزق والثلاثون والثلاثون والثلاثون ما قيل في وقت
 العصر عن أبي هريرة عن علي بن ملق عن علي بن ملق
 الثوباني عن أبي هريرة عن علي بن ملق عن علي بن ملق
 موقوف على الطبري وهو بعد العصر زواله ابن خزيمة عن أبي عباس
 وثلاثة عشر ساعة أو ساعة أو ساعة أو ساعة أو ساعة
 عن بعض أهل العلم قال لا أعلم إلا عن ابن عباس من أنه
 فقبل من الصلاة بعد العصر فقال صلى الله عليه وسلم كان في صلاة
 أربع منة وهو في صلاة وأبى ذلك في صحيح البخاري في ثمانية
 وهو من الثوباني في نسخة أخرى الكتاب فنهى الله سبحانه
 والثلاثون من حق فنهى الله سبحانه رواء عبد الرزاق
 عن طائفة من روافد السليمان والثلاثون أخر ساعة بعد العصر
 أبو داود والبيهقي والباقي منها حسن عن أبي سلمة عن جابر
 موقوف وأوله أن النهار انتهى عشر ساعة ورواه مالك وأحمد

٧٥



الساعة قامت لها أو بعض ساعة قلت أي ساعة
 فذكره وهذا يحتمل أن يكون القائل قلت عبد الله بن سلام
 فيكون من روافد السليمان أو يكون أبا سلمة فيكون موقوفاً
 وهو الأصح لغيره في رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله
 ابن سلام لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في جواب وجوب
 الزمعي عن حماد بن زيد قال أنكر أحاديث علي بن عبد الله
 ابن سلام وقال عبد البر بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 سعد بن منصور بن أسننا وصحبه أبو بكر بن عبد الله بن عبد الله
 أن أناساً من أهل مكة جئوا فقتلوا وأسامة الجمعة فزادوا
 فلم يجئوا بها أخر ساعة من يوم الجمعة ورحمهم الله
 من الأئمة أيضاً كما حدثوا في وقت صلاة الظهر في وقت
 وكان ابن الزمكا في حكاية روافد السليمان عن أبي هريرة
 والثلاثون من حق حتى يغرب نصف الشمس أو من حين
 تلي الشمس للغروب إلى أن تنكأ ما عروها رواء الطبري
 فالأوسط والمرطفي في العمل والبيهقي في الضعيف عن
 فاطمة بنت أبي عبد الله بن علي بن ملق قالت قلت للنبي صلى
 الله عليه وسلم أي ساعة هي قال إذا غابت نصف الشمس للوقت
 وكانت الزمان تغيب وفي سنة واحدة مقال التاسع والثلاثون
 أنها رفعت ولم تنفق حكاية ابن عبد البر عن علي بن زرارة

اذ لم تصور من الانصاف ملا حظة معنى الخطبة وان شغال
 قلبه من ان يسقط ذلك وقال فان قلت من صعوده الزوال
 من ان يسقط ذلك من ان يسقط ذلك من ان يسقط ذلك
 قلت لا بد من ذلك ومن شدة قيل في حق كى خضيب
 رسا معه من صفوة الزوال فلا دخل للفقهاء انهم
 الثاني ولا يريون انها تنقل في يوم الجمعة ولا تنزل في يوم
 معينة لا ظاهرا ولا خفيا قال الفقيه ضا شدة الاوقات
 وخرج من ان يسقط ذلك من ان يسقط ذلك من ان يسقط ذلك
 اي في الساعات من ان يسقط ذلك من ان يسقط ذلك
 ام يومها فقال يومها افضل من ان يسقط ذلك من ان يسقط ذلك
 وفضلها الصلاة الجمعة وهي في اليوم والسبيل في الفضيلة
 ولاك ساعة الاحابة في اليوم لا في الليل لمن ذكر في التوبة
 في احكام الجمعة للتقدم في ان يذهب بعض ذوي الفضل اليك
 لتلته افضل من ليلة القدر انتهى في ذلك في احكام الانبياء
 في الغف الثالث مما احضرت يومها في صلاة الله فيه في ذلك
 الحام واليه ياتي في الشعب عن اي يذهب يذهب من يومها من في
 يوم الجمعة احضرت من النور بابي يسمي قال بن علان واقر
 ما ورد في ما قال في خط حديث ابي سعيد قال قال صلى الله عليه
 وسلم من قرأ سورة الكهين في يوم الجمعة ضا له ما بينه وبين البيت
 العتيق واخرجه الحارثي في السنة في موضعنا وموقوف في ذلك
 ورجال موقوف في هذه الطريق اتفق من رجال الفروع وانا الحافظ
 الي بعض طريقه ووقع الاختلاف على بعض رواه في رغبه ووقعه
 والذين وقفوه اكثر واخفط وله مع ذلك حكم الموقوف اذا لم يحال للاداء
 فيه وفي الباب عن علي بن ابي طالب وزيد بن خالد خرج ما بين زوي
 بسند صحيح وخرج عارضا في اخرها بوالشيخ من كتاب الثواب

وقال عياض رده السلف على قائله وروي عبد الرزاق عن
 ابن جريح عن داود بن ابي بصير عن عبد الله بن عيسى
 مولى معاوية قال قلت لابي بصير انهم يزعمون ان الساعة التي
 في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت فقال كذب من قال
 ذلك قلت دعي في كل جمعة قال نعم اسناده قريب وقال
 صاحب الديباجة ان ارد قائله انها كانت معلومة فرفع عليها
 غير الامه وصارت معجزة احتمل وان ارد ان حقيقته
 رفعت فهو مردود على قائله لا يريون انها من جوده لكن
 في جمعة واحدة هي كل سنة قاله كعب الاحبار لا يهرف في
 غلبه فجمع التبراهه في ذلك والموطا واصحاب السنة في الحديث
 والاربعون في الحديث في حديث ابي بصير عن عبد الله بن عيسى
 في القدر روي ابو جريح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الذي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله بن ابي بصير ما كان من
 ليلة القدر روي عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابي بصير
 قال لوان انما قال في جمعة في جمعة لا في جمعة في جمعة
 ولذا قال بعضنا ان ليلة من الدعاء يوم الجمعة رجاء ان يصادف
 ساعة الاخيرة ولما شهدوا ليلة القدر والاسم الاظم
 في الاسماء الحسنى والحكمة في ذلك حدث العباس دعا اكرامه
 تا جنتها وراستها في الوقت بالمسادة بخلاف ما في تعين
 لك ان تعصها الا في صارت ساعة في ذلك ما علمه في رغبه
 الله تعالى فليعصها من رغبه في غلبه في غلبه في غلبه في غلبه
 الذي ذكره الساجد وروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان تمت الصلاة وخرج فبعضه في صلاة كما في صلاة في صلاة في صلاة
 لم يتركها انما كان الام والاضافه في قال في الحديث وفيه حديث

قوله ويذكر لاديه باصم واذا دبيلت بالقيام فقد وصي
 من فيه وانك رعا في الانشاء ولا بد من العلم بموضع النوم
 فيها من القول يد وان كان بعضها علم مما تقدم ذكره عا
 المحبوب في رتبتي حلم واذا بود الحجة بالحيث وحكم واذا دبيلت
 بالقيام قال في الانشاء وهما حكم من يد عا حصر باحكام
 لزوم صلاة النجدة وانظر لما عداها ولو نها ثلاثة سور
 الامام وكون الخطبة قبلها شرط وقراءة السور المحصية بها
 وتحميم السيف قبلها بشرطه واستفاد العسل والارطيب
 ويسر الاحسن وقلم الانظار وطى السور لكن بعد هذا الفصل
 والحق في السعد والشكر بالانشغال بالعادة الخرج المطلب
 ولا بد من الادب بها ويكره اذناه باله وموثر دبيلت بالانتماء
 وقراءة السور فيه ونحو هذه النافلة في استل على فورك
 التي يوصى بها كصحة الصوم خير ايام الاسوع ويوم عيد
 وفيه ساعة جادة وتجتمع فيه الارواح وترت السور وبا من
 المبيت فيه من غفلات العباد ومن عا فيه او في ليلة من بين
 عا فريضة وعطارد الانسج فيه ومنه وفيه خلق آدم على الام

[illegible]

تدردوا مله خسته من الوقوع في الحرام وولي لهم السلام ان يقولوا
نية من يريد العباد في وقته خست عملت ليله شعثا انهم
قال قوله في ذلك وقته الخرم فيه نظرا لان الزمان حيوات
تستحق الاحاد ومن يقبل الحرام بالارادة فادناه الخست
العهدة في الارادة لان صفات حقوقه وصية اي في يوم الجمعة
ختموا ابراهيم مع يوسف في البرية ورسا يوسف ودر
النبي عبد الحق الدخول في شجرة السعادة ان ارواح
الجميع تقب من قلوبهم يوم الجمعة وتعرف انهم في
وعزتها في اول النهار ثم اخبرها انهم نقل حديثا في
محمد بن يعقوب الانصاري السني في فينا ولا عوف
شرح فاسي لقصيدة بدو الا الى ان ارواح المسلمين تزر
افا ربا الاخي في الدنيا ثلاثين سنة منها عشرة تزر في
كل صباح وصا وفي عشرة تزر في كل ليلة جمعة ومنها
عشرة تزر في ما في كمال العبد وتقل السوط في فتح الصدور
عن الصفا قال من زار قبر يوم السبت قبل طلوع الشمس
على الميت يزيره في قبره في ذلك قال كمال الجمعة ويامن
الميت من عذاب القبر في الحديث قال هل السنة والجمعة عذب
القبر حق وسئل من قبله وضعه طه القبر حق سوا كان مؤنا
او كافر او طيبا او فاسقا قال كان كافر او بدو عذابه في يوم
الجمعة وفي يوم العذاب عنهم يوم الجمعة وشهر رمضان
جمعة النبي صلى الله عليه وسلم لا ينام في الاحياء بعد
الله تعالى في الدنيا جمعة النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك في
القبر يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وكل رمضان محمد بن
في عذاب الله من خلا الارواح فضلا بالجمعة فتنام الروح
موم لجلسه وان كان خارجا منه والجميع على وجهه ان كان طيبا

لا يكون له عذاب وتكون له ضغطة بعد هول ذلك وخوفه
وان كان عاصيا يكون له عذاب القبر وضغطة القبر لكن ينقطع
عنه العذاب يوم الجمعة وليست بها نزال يوم العذاب الا يوم الجمعة
وان مات يوم الجمعة وليست بها يكون العذاب ساعة واحدة
وضغطة القبر ينقطع عنه العذاب الا في الجمعة التي مات فيها
المعنى الشافي في كل يوم في حق الكفار يقولون فكل يوم
عذاب القبر والى الله الا ان يكون بالتحقيق في العذاب بالكلية
انتهى ومن مات في يوم الجمعة او مات في ليلة احدى من
عذاب القبر ويكون من شهيد الا خوف ولا يسأل اصلا ولا يسأل
سوا الاضغطة قاله السيد احمد وفي التجنيس والذين ماتوا
يوم الجمعة لم يروى له وضغطة الا في وضغطة على بعض النعم
وقد جاء في العزلة والى كل مكان وسئل ابو هريرة عن مات يوم
الجمعة او ليلة هل يروح وضغطة في الاضغطة لان بعض الكفار
والارواح على بعض هؤلاء الذين لا يدركون الا في السعالة والفضيلة
وحاشي الى عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال قال الله تعالى في يوم الجمعة من عذاب القبر
الموت والى الله بعد الموت في ليلة الجمعة التي مات فيها
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات ليلة
الجمعة لم يروح وضغطة في الاضغطة لان بعض الكفار
والارواح على بعض هؤلاء الذين لا يدركون الا في السعالة والفضيلة
وحاشي الى عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال قال الله تعالى في يوم الجمعة من عذاب القبر
الموت والى الله بعد الموت في ليلة الجمعة التي مات فيها
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات ليلة
الجمعة لم يروح وضغطة في الاضغطة لان بعض الكفار
والارواح على بعض هؤلاء الذين لا يدركون الا في السعالة والفضيلة

لما اخرجهم الشافعي في مسنده عن ابن عباس قال في جبريل عليه
السلام سورة بيضا فقرأها وقرأها في لفظها فقرأها سورة التوبة
صلوات الله وسلامه عليه في الاضغطة في الاضغطة في الاضغطة
هذه الجمعة فقلت بها انت واخيتك فانك لا تسأل الله فيها سبع
اليهود والنصارى وفيها ساعة لا يوفى بها مومن يدعو
الله عليه وسلم يا خيرين يا ابراهيم قال ان ربي عز وجل
اجتهد فيكم ورسول الله فيكم فليكن ملائكتهم من نور عليهم
الجمعة انزل الله تعالى ما فلكم ملائكتهم من نور عليهم
فما عدا السدي وحق تلك الملائكة من ملائكتهم في السور
قال في قول الرزقي عليه السلام والصد يقول في السور
وربهم على تلك الملائكة في كل يوم من ربي عز وجل
الي وجهه وهو يقول ان ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
اعظم فيقولون ربنا سائلك في كل يوم من ربي عز وجل
علم والمعلمين من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
لما سئل في يوم الجمعة من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
علم والمعلمين من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
الطريق في الاضغطة من حديث جابر في يوم الجمعة فان
الله تعالى اذا صبر على الجمعة في كل يوم من ربي عز وجل
ليل ولا يتركه الله عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
يوم الجمعة في كل يوم من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
مناذري يا هاتل الجمعة في كل يوم من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
المسلم قال في الجمعة في كل يوم من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
في كل يوم من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل
في كل يوم من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل في كل يوم من ربي عز وجل

قلت احسانه فنادى صليبا على حين قلت علت التسمية
لا تقتضي انفرادها كسبى واغايشت شرط صدقها في السمي
وسمي بدلتها سورده فاستوردوا لها يعنى يا عيسى ان لا ينحصر
والا فانه لا يعود ان سمي في حقه اذ ان الله تعالى استوفى
على العباد ما استوفى له اوصافا واكبر عوده على من ادركه
سميت الشافعي في كتابه لا يقتضي ان يكون من سمي
لنظر العبد في كلامه فيه صفة بل في سماعه تنعقل على السرور
ولولا ولا في عبد وعبد يقتضي ثلاث من الاسرار
صحة جملة احد ما وجد احبيب فانه حدث تخلي الزوايا
مسترة بعد سبيل طرد والغرف قد استحق ان يكون عبد
واحببت فعلى معنى مفضل وانما بها يوم استبد ولا على
استمال مسترة على الخاف والعام الامراض فانها في جملة
ولو احتسنا ان يكون المصنف الجملة المذكورة في النظر في بعض
الشيء بالغا ولا يظهر لنا ان يكون الاصل اهتداهما في جملة
ابو داود او معاوية في ان سفيان سئل يزيد بن ابراهيم قال
هل ينهت عن ركوب الدابة صلى الله عليه وسلم عبد بن ابراهيم
في يوم قال نعم قال فكيف صنع قال صلى الله عليه وسلم ركبه
في الجمعة وصلى الناس على النبي صلى الله عليه وسلم والناس ركضوا
في الجمعة ثم قال من شئنا ان يصلى فليصلى وعبد داود وعزري
في الجمعة ثم قال الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمعة من الجماعة وانما يجتمعون وقد نسيتم
صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمعة من الجماعة وانما يجتمعون وقد نسيتم
عبد القاري من حديث علي رضي الله عنه واخرج السنائي
عن عطاء بن رباح قال اجتمع عبدان على عبد بن ابراهيم
فاختلفا في حقه فاحرزوا له من حقه فاحضرت فاحضرت فاحضرت
لنظر في بعض الناس يوم الجمعة فذكر انك لا تفتن

وحقيقة وفي المرام ويسقط ان يقع فيها كما يقع في الصلاة
وهو الادب والله اعلم بما في بيان احكام صلاة
العبد من مناسك الجملة ظاهرة وهو ان ياتي بها في جميع
في الزمان ويحرم فيها التفرقة ويشترط احوالها ما يشترط للاخر
الاخطئة ويجب على من تجب عليه الجملة وقد من الجملة للضرورة
ولنفه وعرفه قال ابن الترمذي والشافعي فتساويان في التفرقة
وعند ابن عبد السلام عبد الله انظر الفصل وكان من تفرقهم
كسبه على نفسه لا يضع لانه منصوص على عيبه يقول تعالى
ولتكن الامانة واكثر الله قال الزبيدي لكن لا يرجع في النظر
ترجع عدلا حقيقا انه في سر حرمان وفيه شك كان في النظر
وعنه اخص من العبد الاخير من رخصته ان التفرقة في سر حرمان
على ان يحل الشافعي قال في الجملة الربيع في احوالها فانها في سر حرمان
الشافعي في جملة العبد في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
الشافعي والاركان العبد بين وما يتعلق بها اذ احدها
كسبه انما في جملة العبد في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
كسبه وجملة احواله وجملة العبد في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
لنزهة الياسمين والاركان العبد بين وما يتعلق بها اذ احدها
فانه عبد الله في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
والدليل في الصلح ان عبد الله في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
الشافعي في جملة العبد في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
ان عبد الله في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
سبح العبد بين في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
وسمى في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
الشافعي في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة
في ان ليله عبد الله اجماعا في الجملة في السنة

فقال لا صا بالسنة يعني في الاستفاضة صلاة الصلوة عن اقامة الجمعة
لا في تقديم الخطبة على الصلاة فقد نهاه عبد الله بن عباس عن
تقديمها كما ثبت ذلك عند البخاري والله اعلم وقيل لا في الاستفاضة
بصلوة الجمعة لانها فرضية ثابتة بكتاب الله تعالى وانها
فاتت ان الفريضة المتعققة على فرضيتها اوي وقيل بل لا في التفتا
بصلوة الصلوة لانها فرضية ثابتة بكتاب الله تعالى وانها
وسمعا ولا يثبت ذلك الا باقامة الجمعة فخصوا بيومها
قدمناه من الاحاديث واتباع السنة اولى كذا في القريسات في عتب
التي تاتى بها المنداة العنقية واليم وسكون آرا قلت قد رجع
التي تاتى بها قرينة حكماء عن الصلوة عن غير واحد منها قال محمد
والجامع الصغير والصدوين يجمعان في يوم واحد قال ابن هب
جيب ولا يترك وتحكم بينهما ولا يولي بينهما سنة ولا يترك وجبة
قال في غاية السان وهذا طهر في ربه الله وهو كذلك لوجوب
احدهما ان الجامع الصلوة يصعد بعد الاصل فاقيد صلوة
عليه وثانيها انه صرح بالسنة بخلاف ما في الاصل والظاهر
انه لا خلاف في الحقيقة لانه لا راد من السنة السنة الموكدة
بدليل قوله ولا يترك احدهما وكما صرح به في المسوط وقد
ذكرنا مرارا انها معتزلة الواجب عندنا ان لا يترك الاصل لاعتبار
بترك الموكدة كالواجب وفي السنة الاصلها سنة موكدة وسباني
الكلام عليه فالخاص ان الذي تاتى به في السنة في المساقفة صحت
وانما قلنا في هذه الصلوة وانما لا يترك حكماء عن الصلوة بعد
التي تضمن في سنة ضعف عندنا بانها ليست الفريضة في السنة
مجملا عند صلوات الذي تاتى به في السنة في المساقفة في السنة
من الهجوم قال في المحرم كانت صلاة عبد القدر في السنة الاولى من
الجمعة كراهه التور ودست الفانين قال قد رجع رسول الله صلى الله عليه

وسلم المدينة ولهم يومان يباهيون فيهما فقال صاهلان اليومان
 قالوا كنا نلقب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان الله قد ابدلكما خيرا منهما يوم الاضحى ويوم النحر
 انتهى بحمد صلواته والاحسان من احبها الى رواته من عت
 ابي خنيفة وهو الخزاز في مقامه وهو قول الاكابر
 في الحديث وفيه منية وقصود صفي من الذهب قاله
 في النحر وويل عليه من حبه الى التفرقة محمد في الاصل ولا يلو
 نافلة في جماعة الا في قيام رمضان وصلاة الكسوف فانه
 لم يستثنى العبد من فضله انكس من التوافل ومن حرمه
 الدليل موافقة صلى الله عليه وسلم من غير ترك عليه ما ورد في
 الخلفاء الراشدين والائمة المهديين وقال في معنى الخفاف
 وما ذكره محمد في الجاهلية مع الضعفاء لها سنة ثبت وهو
 قاله له قوله تعالى تكلموا بالله على ما اهلككم في التفسير
 ان الرب صلاة العبد فظاها لا يلو حرم ولا نها شعبه
 من سائر الاسلام ومما لا بد من فلتون وجبة وقال الله
 تعالى ومن يعظم شعرا بالله فانها من تحوي العلوب
 وعصيانهم العلوب واجباتها وقد استلوك العبد
 الرجوع الى الله تعالى فقال ليك وانحرف في وجه
 اهلالة عبد الاضحي كما ان قوله تعالى ولتكنوا العدة ولتكنوا
 الله على ما اهلككم موجب اهلالة غير الفطر على من تحب عليه
 المحرم فلا تحب على العبد وان اذن له حلاله وله ان يصليها
 بلا اذن الا مع ضرورة ويرحل بعد طهارة وبدنه فوافي
 السلام وان لم تكن تحب عليه العبد وان اذن له حلاله
 ولا تحب عليه الكعبة لان الجملة لها ابدان وهو الظاهر وليس
 كذا في العبد فان لا بد له لان مناهضه لا فصد من مكنونه

قد تمت صلاة العبد بما تفرق الناس قبل ان يركع ففضيلة
 الصلاة على الكفاية وسواء لفظة نعم لم يجز عليه فتا على
 ثم في قول التشارح فما تقدم لانه ما ثبت الا بالوجوب ما يلزم
 فعله اما على الجواب الضابط عليه وذلك في العبد
 واما على طريق التفرقة فذلك في التجاوز فهو من عموم الجواز
 لا اجزي وتقدم صلاة عاصه فيصعب ان يخصص العبد
 وذلك لقرضيتها وسنة النية وتقدم صلاة الكفاية ايضا
 على سنة الفريضة فيسقط عنها كالفريضة والعنف البعدية على
 قد تمنا وتقدم صلاة العبد على صلاة السوف ولو جوب
 وسنة السوف وان كان كل منهما يوجب جميع عظيم ولا يث
 المراد من تقديم السوف الفريضة الى الصلاة عند وجوب الايات
 ولو حصل صلاة العبد وذراعيه التسمية ان العبد والسوف
 لا يجعلان فان السوف التسمية انما يحصل في آخر الشهر وهو
 مورد وما نهى لسوت يوم يوم الربيع بن النبي صلى الله عليه
 وسلم وقد ذكره جرحوا أهل السيرة لانه ما في السنة العارفة
 عند الجرح فليكن يوم الاول وقيل في رويته وفي ذكر الجرح
 والاثر على ما وقع في حاشية التسمية وقيل في رويته وقيل
 في رابع عشرة وكل هذه الاوقات يمنع أهل التسمية من وقوع
 في السوف التسمية بها في قول ذي النجدة لا يسمي لانه كان صلى
 الله عليه وسلم كان اذا ذكر بركته او حوالبها وقد ثبت عند
 شهيد وفاتية وكانت ما لم يمتد خلافا وفيه ما لم يمتد
 منع فان ثبت صحه وجوب التسمية بها كانت سنة الجرحية
 وبما ثبت رجوعه على ما في حاشية التسمية في رابع عشرة الجرحية
 في ذي النجدة على ما تقدم من الاقوال والله اعلم وصرفه
 ايضا بما اخرج به الدارقطني في سنة عن محمد بن علقم الى انه يث

له فالاذن فانه بعد الاذن الى القسلة وقد قدمناه في باب
 الجمعة ايضا بشرطها المتقدمة اعلم ان لها شروطا وثلاثة
 وجوب فبني الثاني بقوله على من تحب عليه الجمعة اي لا العبد
 الصبي وبني الاول بقوله بشرطها قال في الملتقى وشرحه
 وشرطا الوجوب والاذا والحجزة تثبت في العبد من حق الاذن
 العام كما في الزهر وغيره ان من شرطها الجماعة التي هي جموعه
 ههنا ما الايام جماعة فليكن يصح ان يقال بشرطها اللهم الا ان
 يقال ان الجماعة شرط الجمعة في الجماعة سوى لفظة فانها
 اي لفظة ستة فصلة الفريضة بخلاف الجمعة حيث لا تصح
 بدورها والاعدية لا يضر فيها الا انه يسيء بترك السنة
 شرعت للوعظ وتعلم احكام حدوده الفطر والاخصية
 ولزوم الخط في العبد من انما يسن عداها في بعد الصلاة الا انها
 فلو قدمها علم الصلاة بالجمعة صحت واسما ولا تضاد ولا
 غير شرط في العبد من احداث والا فليس شرط بشرط تقديمها
 وفي الغنية صلاة العبد في الزمان والوقت والوقت فلو صلوا
 اهل القرية ما اجزاهم ولا يستعطفهم من جموعهم بل يظهر
 ضرورة ان لا يستعطفهم الا بجموعهم عيدا ولا في غير يوم
 لادائيه فاجماعه ان شرط الصلاة في وقت الصلاة انما
 العبد من على صلاة الدنيا ان اجتمعوا لانه اي واصلاتها
 واجب على ما في كل شخص فلا يستعطفه وجوب بفعل
 البعض والخاصة فرض كفاية فتستعطف فرضها عن الامرة
 ما في البعض ولو اختلف عن شخص عليه الجمعة فهو وان كانت
 فرضا كانت كفاية ما يحيط بالقدرة عن اهل الجماعة والتقدير
 ما ان العبد يورد به جمع عظيم بحيث تفرق انما استعطف الا كما
 بل كفاية حصة لم يتفرقوا الا بعد ذلك صلاة العبد بخلاف ما لو

النقل و جرى عليه كهم تبعها للدرر نقلا عن القنينة ونقله
في البحر عن الكتبي ونقل البرازة ايضاً يعني ارجو ان يكون
وفي الجوهر من باب الكسوف اذا احقق الكسوف وحقا في هويته
لما نقلناه من افرص وقد عني على المكتبة المتفرقة من باب الخطوط
صلاة السجود وديت يوم القصر ان يمشي مورثا
في القنينة من احد حبل وراى روضي انما خزانة كانت
التي على المكتبة على لا يقد ويوم الفطر حتى ياكل ثمرات
وياكل ثمر وترا ما ما يفعلها الناس في زماننا من جمع
الزهر المهي والكفط عليه فليس له اصل في القنينة
قال ابن قلام لا يقع في استحباب تجليل الاكابر يوم الفطر
خلافا وقد روي ابن ابي شيبة عن ابن سمعون ان تصديه
وعن النخعي ايضاً مثله وقال الهيثم الحكمة في الاكل قبل صلاة
الان لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يجعل التقيد فكان اذا اراد
سده في الذريعة قال يغيبوا وقع وجوب الفطر عقيب
وجوب الصوم استحباب تجليل الفطر ساد في الاكل مثلاً لانه
فكلى ويؤيد ذلك الاتفاق بالفضل منه ولو كان له لانه لا مثقال
لاكل فذكر النشم وانما بعض التابعين علم لينة تمسك
وعلى عرق كل واحد معنى ابن ابي شيبة وفيه عن ابن سيرين
انه كان يوتى بنامه ج فكان ياكل منه قبل ان يفد وقال
هذا انه لا بأس بما فيه النار في الاكل انما كان الذي
يخلص في رمضان لا يطلق الا بعد صلاة المسدق استحباب
تجليل الفطر بعد الاكل لانه لا يملك من وسوسه والكم واستحب
التحليل انما هو يهوى ليقرب قد ضعفه الصوم ولا ان التلويح
يوافق الايمان ويعبر به المنام ويرى قلبك وهو يسر
من عنده ومن عني استحباب بعض التابعين الفطر على الكلو

ايمان لم تلوثا منذ خلق الله السموات والارض ينكشف القلوب
 ليلية من رمضان وتنكشف النجس والذنوب منه ولم يكونا
 منذ خلق الله السموات والارض لكن في البحر قبيل الايام
 الحكماء الفتوي علمنا خير الحيات انما حملاتها عز السنة البعد
 الموكلة لما في حرام السنة من احوال حلية الدين السليمان الفتوي علمنا
 تاخير صلاة الحيات عن سنة الجمعة وسنة فطري عهد آخر
 عي سنة المغرب لانها لا يجوز فطري من هذا ان لا اخضا ضرسنة
 المغرب كانت صلاة الحيات الحصى وتنبه الدنات والسبدا حمد
 وعلموه بان وقت المغرب الشخب حصى وقتا خير سنة المغرب
 الوقت الذي هو علموه لنا خير الموضع لا تقدم والاوقات
 وهذا اعمار حرمه بانه يستحب وصلا لا في هذا لا تقدم الحيات
 علمنا ان لا يجوز لا تقدم على سبيل ما وراه العلم كانه الحيات
 التي التي السنة في الصلاة الموضع للمنى سبيل العلم لا اشترط
 علمنا ان لا يجوز لا تقدم على صلاة كذا في حرمها في وقت
 الايام والظواهر في العلم انما لا يصح تقدم الحيات
 ان صلاتها وصلاة الكسوف واحتجبها في وقتها لم يصح
 وقتها وصلاة الايام احتجب حياتها وسنة قدمت
 الما انما احتجب كسوف وحدها او وقتها وقتها لم
 وبني تقدم الموضع ان ما في الوقت والا في الكسوف فانه
 يحصى في الايام احتجبها في وقتها كسوف وحياتها في
 تقدم الحيات كونه الموضع احتجبها في وقتها كسوف وحياتها في
 حرم حرمه وسبيلها في تقدم الحيات في وقتها كسوف وحياتها في
 العلم في سبيلها في تعليم الحيات في وقتها كسوف وحياتها في
 عند السنة المقدسة فتاوى ولا يصح ان ما في الايام احتجب
 منه لانه قال كسوفه وبني في ذلك على ذلك وحيت وجد

قلم من الناصح بما يري طبيب له شرح طيبة الآخرة سلك ونحو
نزهة الدارية أذهب المندوب للرحل كما أن الألة تطيب بالمرارة
لا رجح ومنها نسبه وفي نسخة تحذ في نسخة تحسن بنات
جديدة وغريبة وقيل الحلال قرستان وروغز بين قال
في نسخة ظاهر كلامه فقدمه لا يحسن في نسخة
وأن لم تكن بيضا والكلام على فقدمه في نسخة
صلوات عليه وسلم كان يمس يوم العبدرة حروفي في
الاشعار عن نوبين من الذين فيها حفظ حروفي لا
أحجحت فليس محال البردة أحدها انتهى بديل اس
لست أحجها واه ابوداد والقول مقدم على التقدير ولما ظهر
مقدمه علم السبع لوقفا رضا فبين ادلا بربما رضا بالبحر المذكور
انتهى في نسخة وفي نسخة ان يملك بعض انتهى وفي جامع
المفردات والكتاب من جدي في نسخة وفي نسخة وفي نسخة
الكتاب المفرد والكتاب اللطيف في نسخة وفي نسخة وفي نسخة
في الأصل ذكر من النشأ ومنه العرائل وابوطالب المي بس
السواد وخطاها الما وورد في نسخة وفي نسخة وفي نسخة
خطب وعليه عامة سورة وورد في نسخة وفي نسخة وفي نسخة
وعلى خطي وابن عمر رضي الله عنهما عامة سورة يوم فتابع ثمان
واحد من نسخ العمامة في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
للعامة من يوم الفجر يوم خير كانت سورة التين واد اطره
اي قبل حروفي في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
عن الكا في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
ولكن جديها في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
قبل يوم المندوب وهو خاثرنا بها يومه قبل حروفي في نسخة
سحب في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة

مطلعا وروي ابن أبي شيبة في نسخة انه سلك عن ذلك فقال
انه هب البول وهذا كله في حق من يقدر على ذلك والاد
فمنه في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
واما جعله في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
صلوات عليه وسلم في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
ولعله يكل قبل الصلاة لا يكل ولعله يكل بعد الصلاة
يعايش عليه ولعله يكل وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
ويكون قول الشارح ولعله يكل في نسخة وفي نسخة وفي نسخة
صلواته في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
التي في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
الوصف لانه هو المندوب لكل صلاة وكما هو عاينهم بعد ذلك
استياك عن سيناك الوصف والكتاب غير من ذلك في نسخة
ومنها اعتنى له قال في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
سنة لا شغل له في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
هنا في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
والصفحة ان الكا في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
الطريق في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
ولا على نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
على نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
ولو سلمنا في نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة وفي نسخة
النسخ فوجدت فيها ما هو لا يخلو ما وقع في نسخة في نسخة

عن ابراهيم اندكرو الكوب في الجمعة والعشرين من الشهر سنة
وهو لا يصلح له وهو الذي يكون في الصلوة ولا تارة الحاج المكي
والذي دخل فيه صلى في الصلوة ولا يبيت في موضع
لان المصلي بعد صلاة التيمم قد يكون ما في المشقة والصلوة
وقطاع الطريق وليست الا يتيقن موضع العبادة عن ذلك
فاد كان حجة بناء الزمان وان لم يفسد في اركانه لم يضره رجا
عنه في البرح فرولا وفي الافضاء في حقها انما ما لم يمتنع
والواجب مطلق التوجه الى الصلاة التيمم صلوات في
المصلي وفي غيره وذكره الاشواق في الجيوب عما ورد في
الافضل في المندوبات كسنت عليه في قوله واخرج التيمم
الى الحائض صلاة العبد لا ادايا سنة وان وسهم في
النامع هو له صلى فلو صلى العبد في الحائض ولم يتوجه الى
المصلي فقد ترك السنة وعطل الحاج في الدخول ولو بينه
بانه صلى الله عليه ولم يخرج في الصلاة من فضل ما في صلاة
مسجده الشريف تعفي صلاة في الصلاة في الرضوى وهو السنة
فيما سواه الا مسجد الحرام في الصلاة في الرضوى وهو السنة
قال وصلاتها في المسجد على ما ذهب مالك بدعوة الامير الان
تكون ثم ضرورة داعية في ذلك انهم لم يخصوا في الصلاة
والثانية السنة ان يخرج الامام الى البائنة وتختلف بينه وبين
في الرضوى بالصفتان على ان صلاة العبد في موضعين
حائز ولا تفاوق وان لم تختلف فيه ذلك انهم لا يارس
ما خارج من البائنة الى الكعبة لصلواته في المسجد عليه
قال الساجد واحد وهذه اللوحة في دقلقن ويرد منها الابا حجة
وهو النظام صالكن في الخلاصة لا يارس سبانه دون حجة
قلت نقل في التوسيع لخاصة ما لم يطره ولا يخرج المندوبين البائنة

[illegible]

يوم العيد واختلفوا في بنا المنبر في ليبيا فقال بعضهم
 بكونه وقال بعضهم لا يكون وفي نسخة الا امام خماره وانه هذا
 حسن في زماننا ومن الذي حنفية انه لا اساس له في
 ولا من جموده اي الشخص الذي منعه من الخروج من الصلاة
 ركعتي الا انه غير قاض في تركه وان كان يتطاب على تركه
 لان سنده او العياقة التي انما يوجد اليها ولا يملك في تركه
 لخدمة مولاه ان ياتيه ركبا وندرج لوجه اي الرجوع من تركه
 ان يركب غير طريف الزهراء وكان صلى الله عليه وسلم يفعل
 ذلك وتلك لشبهة الطرخان وليست بصدقة على فقير
 ونحوها اطرها رايا شدة اي زهايا وابايا وليست على كل من
 بالبقاء فان اعطى ما يطلب فالدين الاتوارد والتحاب سببا
 في مثل هذا اليوم ولا يفعل مع ذلك عندنا من تركه ولا يركب
 على من تركه وارشا دخال وتعلم جاهل والناظر الصدقة اي
 زهايا وابايا بحسب الطائفة والتخبر وظاهره ولو قيل مير
 وقاضي ومفت وزاوي الحظ من نفسه على نحو قول فيقول
 على الدوام ويترك له ما في النهر عن الدرابدة من كان لا يتحتم
 من الصلوات كانه يتحتم يوم العيد وهذا ولي ما خصه
 المفسران في دعوى السلطان ومن المنع وما ذكره الصلاة الصبي
 في صحيح جده والتمسك بتقبل الله منا ومنه الا ان غير الزاوي
 يجوز ولا يخرج الطبراني عن حسب من عمر الا انما قال
 حديثي انما قال لعنت واثة يوم عيد فقلت ~~فقلت~~ تقبل
 الله منا ومنك فقال تقبل الله منا ومنك واخرج الاصفهاني
 في الترمذي عن علي بن الحسن بن عمر السلمي قال سمعت عبد الله
 بن ابي سرية عن الحسن بن عابد بن جابر بن زبير بن خالد بن مهران
 فقال لهم في ايام العيد تقبل الله منا ومنكم ويقولون ذلك

لغيرهم واخرج الطبراني في الدجاء والبيهقي عن راشد بن سعد
 انه ابا امامة واثة لبقية في يوم عيد قتل لا تقبل الله
 منا ومنك واخرج الطبراني في الدجاء والبيهقي عن راشد بن سعد
 ابن بصير قال كان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا
 ومنكم وقال من التنا بعدني عشرين عمدا لم يزل يرحم
 عبيد الرحمن العفري واخرج ابن حبان في النسخة عن علي
 ابن ثابت قال سالت ما كان قول النبي في العيد تقبل
 الله منا ومنك قال ما زال الا من عندنا لذلك وقال في التنا
 ترسمة القبل الاصل وهو ملوح ومن فعل الاعمال اجمع
 روي عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث والاولى ان
 ان تلا في يوم العيد بعد هذا السلام انتهى فالتحسين
 وهذا كما في ما اخرج الطبراني في الدعاء من طريق حماد
 ابن عتيق قال تقبل الله منا ومنكم في يوم عيد فقلت انقل
 الله منا ومنك يعني فقال في ذلك ولعل التمسك في
 استند في خاتمة الاصل الى ما اخرج ابن عسار عن حديث عاتبة
 ابن الصامت رجع الله عنه قال سالت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن قول النبي في العيد تقبل الله منا ومنكم
 فقال ذلك فعل اهل الكتابين واخرج في ذلك في التنا
 الخالف بين زيد بن واذا في الحديث قال في التنا في التنا
 الحديث وقال ابو حاتم صنف وقال في التنا في التنا
 وقال التنا في التنا في قول الرجل اخبرني عن عبد الله بن
 عماد بن ابي الليث في قول الرجل اخبرني عن عبد الله بن
 الله منا ومنك وعفريا اولاك على اربعة احوال لا
 قول حسن منك لانه من فعل اليهود مندوب اليه لانه دعا

ودعا المؤمن لاخته مستحب الذبح لا يبتذله به وان قال له احذر دعيه
 منه قال واذا كان اختلافهم في هذا الدعا المحسن مع تقدم حد وخطه
 فاما ان يقول القائل بعد ما ان يحجوا عن تلك الاضافه مع انه
 متاخر الحدوث في باب اوله بل هو هو وهو قولهم يومئذ
 وليلة صار وصحان الله بالخبر ومن لا يغير قال وقد علمنا وان
 ذلك انتهى وقال ابن امير الحاج والتعا على بلاد الشاميه واليه
 عبد مبارك عليك وصحوه وقال من على بذلك في شروعيه
 والاستحباب لا يبرها من التلازم فان من قبلت طاعته في
 زما ذلك الزمان صار عليه على قدره والدعا بالبركة في امور
 شتى فيخرج منها استحباب الدعاء بها هذا اظهر انتهى ونقل ابو
 التميمي عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 كلما وعدت في امر ولا تطلعا ولا تملح في حق في طريقه
 لا تملح انك في ذلك والصلوات في ذلك في ذلك في ذلك
 لا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ولعله الذي الذي في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 عليه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 المصلح ولا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ان تغفل في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 البياض في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ما قد من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 هذا هو وجه هذا الكلام والتسليم على هذا في ذلك في ذلك في ذلك
 في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 الوصف ولا صلاة الا بغير صلاة ولا صلاة ولا صلاة ولا صلاة
 ونحو ذلك اما ما كانا وغيره من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ولا ولا قال في الخلاصة النساء اذا اردت ان يرضي صلاة

ان يلتزم

الضم يوم العيد صلتي بعد ما يصل الامام في الجماعة انتهى
 وقد قال في التنقيح الا ان قضا الفريضة جائز في كل وقت بعد
 كان اجبا وان لا يقول ان لا يصح في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 غيره في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 غاية البيان ان الامام من بين الكثيرين انما يصح في ذلك في ذلك
 التسليم في موضع ولا خلاف في جواز بصفته الاخلاص انتهى
 ويستفاد من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 اكثر حين اذا كان احكام الاضطرار في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 جهر يعني في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 قال ولا يبره يوم النظم وعند جهر ويتحقق في ذلك في ذلك في ذلك
 الروايتين عن ابي حنيفة ولا يصح ما ذكرنا انه لا يبره في غير النظم
 انتهى فان كان الخلاف في اصله لا في صفة ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 على عدم جهر به ووجه في ذلك القدر انه ليس بشي الا ان يصح
 من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 على وجه الدعاء فقال في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 تتألف الامور في قوله تعالى واذا ريك في نفسك فادع
 وخفية دون الجهر في القول في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 ورد في الاضطرار في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 جاني التنبيه ان ذلك التنبيه بعد الامام انتهى قال في الجهر
 وهو مردود لان صاحب الخلاصة يملكه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 فقال في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 دون من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 الذي في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 قال في غاية البيان من باب ان يبره في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 في طريق المصلح عند ان يبره في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

اعلم

لا يلهي الله تعالى يحوز ويستحق الظاهر فلما صال الجهر
 بالتكبير بدعة في كل وقت الا في الواضع الستة وصرح قاضي
 خان في فتاواه كراهة الذكر جهر وتسمع علم ذلك صاحب
 المصنف وفي الفتاوى العلامة وعلم الصوفية من ربيع
 الصوت والصمغ ومن حكمة العيني في شرح التحنة وبلغ
 علي من يفيد موعيا في الصوفية واستثنى من ذلك والتقنية
 ما يفعله الا في قبة نانا فقال امام بيتاد في كل غلة فحمله
 واقاية الكرسي واخر البقرة وشهد الله وضوء جهر لا بأس به
 والافضل الا في قال التكبير من غير ايام الشريعة لا يسن
 الا في العدد والقصوى وثان عليه من غير الشريعة والخاف
 كل ما ذكره في غير هذا من عنده جهر عظيم في دعوى صاحبنا
 فاستخرج والتكبير حمله لا بأس به ولا اختلا فصل في جهر
 في ذكر الله تعالى والسبح والتكبير جهر في الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم سلم التبري قال وان التكبير خفية فان
 فصلا تكبيرا لا حل يوم الخطر وهو يركع ويصلي الا في شدة
 ولو كان يوم الخطر انهم ما في الخطر فصل في ذلك ان صاحب
 الخلاصة حرم كل من يخالف بين الامام وحاشية انما صوفي
 اصل التكبير ويؤيده ما ذكر في العلامة من باب الجهر فلا يكره في
 عند الخطر من المصنف الذي تضمنه في التبري ان الامام قد خالف
 الرواية من غير ان المصنف لا يكره وهو في جهرها وحق التبري
 ان جهر التكبير لا يكره الا امامه لا يكره وهو في جهرها وحق التبري
 فقال في التبري جهر في الصلاة انما هو في الخطر وما يكره
 المصنف من غير جهر في الصلاة ولا يصح ما رواه المصنف في ذلك
 قال الرازي وعليه ما اختارنا ورايهم قال فلكل في جهر وعنده

كما صرح به في التجسس وعليه جري في غاية البيان والشرح يعني
 الزيلعي في هذا وضع وجه التعقب بان صاحب المعجم قال
 ان الخلاف في اصله لا في صفة ورجح ذلك وصاحب التبري جهر
 الخلاف في الصفة لا في اصله ومن هنا ظهر ما افاده الشارح
 بقوله ورجح ان صاحب التبري جهر في الصلاة والتكبير في غير
 الفطر جهر يعني فلم ينفصل التكبير وله المعيد فان لا غبار
 لانهم الذين لا يترفعون الاستحسان وقد حكي الخلاف كذلك في
 البدائع والكرام والخروج والمار والمتن في الدرر والاختيار
 والطوبى والامداد والافضاح والشرخانية والتجسس والتبري
 ومختارات النوازل والملازمة والمخرج وعزاه في النهاية الى بسوط
 وضمنه الغفران واد التفتة وهذا من صيرت المذهب ومعرفة
 خلافا في الخلاصة بل في المصنفين عن الامام ورايهم
 احادها ان يسنر والثابت انه جهر في غير الصلاة وفي الصلاة
 علي ما قال الرازي قال في الصلاة واختلف في عيد الفطر فمن ان
 حنيفه وهو قول حاشية واختيار الخطا وراي انه جهر وعنده
 انه يسنر في غير الصلاة حيث قال جهر في العيد
 سراجا عزب من عزب الى جهر في الصلاة في الفطر الصلاة في غير
 انه لا يصح كما هو ظاهر خلاصة التبري وقد ثبت انما في الصلاة
 عزب مخالف للمصنف في المذهب وفي غير الصلاة الصنف وهو في
 لا يصح عند وعنده في جهر وهو في غير الصلاة في الصلاة
 وراي الا يصح في الصلاة في غير الصلاة في الصلاة في الصلاة
 محل تعقب التبري قال في الصلاة في غير الصلاة في الصلاة
 فان التعقب في الصلاة في غير الصلاة في الصلاة في الصلاة
 وراي ان نقل تعقب الكمال الخلاصة ويعقب صاحبها هو المكان انه
 وقد ضمنه وجه التعقب ومحمد بن قيس زاد في الصلاة وقال التبري

[illegible]

انهم لم يعمل عنها في وقت ادائها في وقت الا لاحد فيه ولا يوشع
عندهم الزجر غلا ولا كسلا اما التوبة الذين لا يذكرون الله الا
قليلاد وان التوبة يورث حقد وريضا في قلوبهم فلا يمشي
من تكبير ولا تنفل صلا ولا يسلم ولا جهر ولا في الطريق او في العلو
والنفس ولا يمشي في التنفل قبلها او بعد ها الا الصلوة في البيت
فانقلت رغبته في الطريق تجر في بيت وفوق اللطافة لا يهتوت عنها
فالم يكن اجبا على منها لان فعلها على قول البعض وعلم وجه
كل واحد منها خبر من الغراء صلا و نهى الشجر الرحيم بالشكر الذي
لا احد الا سوا الله فلا يمنعه كسره التوضيعة قال وهو لا يفقر
والذي يكثر ذلك في الماء والطعام وقد سببت منس الامية الملوثة
ان كسرا في القوى جعلوا ان يجتهد طويلا في التمسك فلا ينزح
عن ذلك قالوا لا يراهم ان مسعودي ذلك تركها صلا وادواها
مع نحوها الصلوة التي من تركها اصلا وفيها شبه بعض
وجدت في حاشي التمر غطتته وكذا لا يمنع المومر لو جددوا
في صلاة رعايتهم رغبة في عملية عملي فعملي اني رغب
فيها عاودت به احاديث صبيحة وفدا من ضيقه في الخرج
وقد يعلم ان ما لا يسو له ذرها ولا يحدو في صلاة بزاوية
لكلة النصف من رعايتهم وعطفت على رعايتهم من عصى
الخاص وصلاة المدة في صلاة يمشي في اجتماع مع الانجتماع
عليها كما هو في ما لا يفل وفيها رغب في الرحيم في ذلك
قال ويجمع المومر في ذلك الخطا كما علم على رغبة العمل للكدش
الاضيق في رغبته على رغبته في الصلاة التي تسمها
والعقوبة لا يمشي على رغبته في الصلاة فاحسن
التي لان علم رغبته في رغبته في الصلاة فاحسن
والاصح فاحسن انما يمشي يا امير المؤمنين فقال ان اخاف ان ادخل

[illegible][illegible]

فان تكبير تي اكرجج

لان المقتصدوا ازالة الاشتباه عن القوم وذلك بختلاف كل واحد في القوم
 وقلمهم ويختص بامتناعه صلى الله عليه وسلم في كل واحد في ذلك
 والتمس المقتصدون وليست الخلقة في الميعة كما جعلت لان
 القوم لا يتقدم عليها فلو كانت شرط التقدم على الصلاة كما جعلت
 بعد ما خطبتين وهما سنة فان تركها كان مستثالا الذي
 صلى الله عليه وسلم فعلها واقل فعلا ان يغيب التمسك بالسر
 فلو خطب في السنة فليما في الصلاة صلاته لا تترك بل الصلاة
 اجزاء فادفعها في غير موضعها فلو لم يلجوا في سنة التمسك
 لان الصلاة عليه وسلم وحاشا كان لا يريدون ما الصلاة قبل
 الخطبة في العبدون ثم لو قدموا الاتباع بعد الصلاة كما في الآية
 وما في كل من في خطبة كسبه كفاية في الخطبة وطبقت في التمسك
 القوم وجعلت فيها فافتتاحها في قوله وتشهد وصلاة عبيد
 النبي صلى الله عليه وسلم وخطبة ودعاء المؤمنين والمؤمنات وكل
 امرئ به في خطبة الجمعة في المسبوق فيها الصلوة وسن في خطبة
 العدد وجمعة التكبير في ابتداءها وانتم لها وكن بالتمسك في
 قبل النزول في خطبة العبد في ثلاث خطب في راحة القوم والتمسك
 خطبة جمعة وطرزها في ثلاث خطب في راحة القوم والتمسك في
 وانتم لها في المسبوق في ثلاث خطب في راحة القوم والتمسك في
 لكن في خطب الاستسقاء والكسوف في ثلاث خطب جمعة
 بعد ما خطب بعد التمسك في ثلاث خطب في راحة القوم والتمسك في
 وخطبة استسقاء وخطبة نكاح وخطبة ان تكون خطبة
 الكسوف عند راحة الخطب ما في صلاة الجمعة وخطبة
 الاستسقاء في صلاة الجمعة ولا خطب عند راحة القوم والتمسك في
 في الخطبة والخطب والكافي والهمالية في خروجها في النظر في خطب
 بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخاصة وخاصة في خارجها في

۳۰۳

والقياس ما قال الا ان تركناه بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع
الا يدي الا في سمعة من طم وكر من جعلتها تليق بالاعمال
وان لم ير امانه ذلك قال في التفسيرية لو صلى خلفا ما لم يرفع
رفع اليدين عند تسليمات الزوايد يرفع يديه ولا يوافق الاحام
في تركها تنهى الا اذا لم يرها كما حكي في الذي ادرك في الرفع
فانه ليس له ما جاز خلافا واما من ادرك الاحام قاعا ولم يبر
اوتسعي الاحام التخمير فلم يترك الا كما فكسره ان العاقل المحقق
فلا بد فيه يديه في حال الرفع على الخنثى كما ذكره الاسيحات لان
اخذ اليدين سنة في تحمده يعني ورفعه اليدين في الزوايد سنة
فات محله فلا تركه حاجته المحل كما فات محلهما تركه في التخمير
انه اخذ اليدين في الزوايد سنة تركه في الزوايد سنة
رفع اليدين في الزوايد سنة واجب وقيل يرفع يديه
في الرفع كما في الجمع وليس بين تسليماته احترامه عما يري
تكميله لا افتتاح والتخمير الاول من الزوايد فانه في كالتنبا
عند ذلك في الاحكام في قول ابن ابي السليمان فانه يقول فان
كانت اليدين في التخمير ان الزوايد واما التعمير فمعنى ذلك يوصي
بالصمت في الافتتاح قبل تسليمات الزوايد وعند محمد بعد
الزوايد حتى يري كالمعرفة انه نعم للمعرفة عنه ذكره سنن بعضنا
ولا يركب يديه عند لان الوضع سنة في اتمام طويل فيه تركه
مسند له ولو لم يوجد هذا وسكتت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاثة
سبحان لان صلاة العبد تزداد به عظم فلو لم يكن بين
التكبيرات من غير سكتة لا تشبه على من كان انما عني الاحام
ولا اعناه يروى هذا القدر من كل تكبير قال في المبسوط وعدا
العدد ليس بواجب بل يختلف ذلك بكثرة الزوايد وهو معتبه
للعامة آية الطويلة والاختصاصه وقلة فيلحق ما يلحق صلاة

[illegible]

فأخرجها وهكذا كل حكم خيبر اليه قال في البحر يستفاد من كلامهم ان
 الخطيب اذا روي بهر حاشية المعرفة بعض الاحكام فانه يعلم من
 اياها في خطبه خصوصاً في زماننا الكثرة والكسل وقلة العلوم فينبغي
 ان يعلم من فيها ما يحكم الصلاة كما لا يخفى لان القسمة شرعت للتعليم
 وليكون ذلك قسماً لما شرع ولا يصح فيها وجده ان فائت مع الامام
 لان الصلاة بهذه الصفة لم تفرق قرية الا بشرط الانه بالمنفرد
 وعليه الاثر ترك الواجب من غير غيره بحر وقال الشافعي
 من فاتته صلاة المدي صلى وحده كما نهى عن الامام فليست
 الجماعه شرطاً فيها عند خلافتنا فلا تصح عتقها الا بشرط
 معرفة منها الجماعه فاذا فاتت فليست بها خلف سموا
 كان الوقت في الصلاة داخل فلاحا ثم انفسدها ولم يدخل
 في الصلاة فلا يصح له ان يفتي في غير الخطب الاولى بقوله
 ولو ادخل في الصلاة فلا يصح له ان يفتي في غير الخطب الاولى بقوله
 في الصلاة وما يفتي في غير الخطب الاولى بقوله في الصلاة
 بعض لان الشرح في الاعيان كالنقد في الحديث وفيه
 ان في صورة الافساد يفتي رجال فسد صلاة واجبه
 عليه وصلى بزيادة في الصلاة لاحتراعى التعليل فانه يجب
 ايضا في الافساد في الصلاة وحده فاقول وانما لا يجب
 لقضاء المديعه الا اذا كان شرع فيه فصد له في ما يصح
 ولو طلق المدي وحده المدي فمات في الحيوب من جهات
 ولا نقض عليه فيما بانها صلاة المديعي فسد بها بعد
 ان يفتي بها في الخطب العامة ولو طالع في الذهاب الا قام حر
 ليصله حاشية فعلى المديعي ان وجوبه لا ينافي صلاة المدي
 في وقت بهر واحد بولصغ لغيره في الخطب وانما الخلاف في المدي
 صلى بزيادة في موضع ثم لا خلافا في جواز تعدد صلاة العبد

اضاء

وارها بالعدد وهو انتهى قلت والعجب من الطهاريين ممن صاحب
النجني ثم من صاحب البخاري ومنه في ذلك مع ما صرح في الحديث من
قوله فقلهم بهم صلاة العيد قال في الزم والظاهر ضعف هذا
الخلافي بل انهم لم يوافقوا في صلاة العيد فقلهم من اليوم
الثاني كما لا يري من ارتقاء الشمس الى زوالها فلا يصلح في اليوم
الثاني فقله ولا بعده كما ان الحكم لذلك في اليوم الاول وتكون في
اليوم الثاني في صلاة لا في سبيل في كتاب الاضحية ان شاء الله
فقال اي من قول ان الصلاة في هذا الترتيب فقله اذا لم يزل
وصلا حذره وابتني نقلا عن الزيلعي عن الحنفية وحكي في كتاب
قريب قال القسستاني تحت قول المتن وقيل قد بعد ذلك
تقضي صلاته كما ان الله لا يري في الحلال والهادية وغيرها
او يورد في صلاة العيد صلاة في الروايات والنبوي وغيره
كما في صلاة العيد في صلاة نوحا واحدا في الصلاة والنبوي
في صلاة العيد في صلاة نوحا واحدا في الصلاة والنبوي
اصلا عند الحنفية وهو المختار عند الجمهور في صلاة العيد
التي لا يصلح في اليوم الثاني من شوال في الترتيب له احكام
ليوم القدر من شهر الصوم وليس من بعد في التفتة مع
ما تقر به الجمهور في اليوم الاول في صلاة العيد في اليوم
الثاني تكون في صلاة العيد في اليوم الثاني في صلاة العيد
فوقنا نورا واحدا في صلاة العيد في اليوم الثاني في صلاة العيد
اليومين كما في صلاة العيد في اليوم الثاني في صلاة العيد
صلاة الاضحية في صلاة العيد في اليوم الثاني في صلاة العيد
فقد ورد في صلاة العيد في اليوم الثاني في صلاة العيد
ولا اقلعها بما فيها في الايام الثلاثة فوقت صلاتها الايام
الثلاثة التي تجوز فيها الاضحية ولذلك سميت صلاة عيد عمر

وصلاة الاضحية ولا يكون في غيرها في اليوم الثاني والثالث
بعد رواة التواتر في صلاة العيد في سنة الحدا والمسا في الروايات
لها في قول وقيل وهذا في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
او الثالث في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
فقد ثبت في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
كقوله في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
الاضحية في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
الثالثة في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
صحة ونظرا ونظرا في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
الاول في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
ولذا قال ابن عساي في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
الى ثمانية ايام في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
الشمسي والمذنب في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
انها اربعة عشر يوما في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
للأربعين وقد ثبت في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
بالتأخير في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
له اي سبب العذر في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
او صلواتها في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
صلاة الاضحية في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
حيث قال وانما في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
واستظهر في صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد
ان اخر صلاة العيد في سنة النبي في اليوم الثاني في صلاة العيد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

اسم المكان قال ان ينزل في تنبها بالواقفين بعرفة قد بدله
 لوعرض ما يوجب الوقوف في ذلك اليوم كالاتي مستقار كبريت ليس
 ينشئ يتعلق به الثواب كما في النهاية والاقوال الشارح هو انه
 في يوم ضيق النعم النعمة الوصفه انواع العباد من فريض
 وواجب ومستحب يعني فلا يقال في التفرقة انه فرض او واجب
 او مستحب وحينئذ انما يكونه مستحبا انما يكونه مستحبا بالاقوال فيعيد
 الاقامة وانزع الشيخ الرجمي في كونه مستحبا لان المباح مشروع
 والاضار في الاثم التوقف على ما هو لمعتمد وفي حديث الصبح
 من احث في امرنا ما ليس من زمرهم ولا اجتماع على ههنا
 الواقفين في غير الوقوف والنجور ولسنق لاس احداث امر في الدين
 بالار واذ كان كذا الاجتماع على جيل الله لا انه لم يقبل فكيف
 يقبل هو ما شرع الله لعباده وجعلها مستحبا مخصوصة وطلب
 التخليص وحاصد الوقوف من الله تعالى ان يبرها مستحبا ولسنق
 يقتضي انما للنسك من ثلثا انما تها فكيف يجزئ النسخ
 على انما مناسك غير ما شرعها الله تعالى للوقوف على هذا
 الوجه ولم يقبل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يجزئها
 يوم فدا في الايام التي ذكرها في الحديث وقالت عاتبة رضي
 الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يبعث الهدى ولا يمنعه
 شي مما يحرم على امره وقال في الحديث ظاهر هذا الله انما طالت
 الاختنا بالاولى الكراهة والظاهر كونه في كراهية كما في الجولان
 وقوف عرفة في مكان مخصوص فلا يكون فيه في غيره
 ولانه فدية المستندة اعتقاد في تتوقع من العلم ونس
 الوقوف ولسنق يستلزم التنبه وان لم يقصد فان صادف
 الخروج في ذلك اليوم الاستغفار فلا يكون الاكس في فيه
 الروس ولا تقرب فيه الابدان وقال في ذلك في الوقوف عبادا

مخصوصة بمكان فلا يتصور عباد في غيره فان من طاف حول
 مسجد بيوت الكعبة تخشى عليه المذموم يذنب عنه صلى الله عليه
 وسلم التمر في المدينة ولا يجوز الاختلاف في الدين وفيه في ذلك
 ذلك في وقت في المذموم يذنب عنه صلى الله عليه وسلم التمر في المدينة ولا يجوز الاختلاف في الدين وفيه في ذلك
 باله في الوقوف في مكة في كونه وحده لا يذنب في غيره
 رواية الاصول واحمد في انما كان يروي عن ابن عباس انك
 فهو من ذهب صحابي لا تقوم به الحجة وقد علمت انه مروي في
 غير رواية الاصول وقال البخاري في صحيحه في ذلك اليوم
 ولسنق الوقوف اي حيث وافق اليوم الذي اعتاد ذلك الوقوف
 يعظم فيه لا انما يخصونه بالاجتماع لسماع الوقوف فان ذلك
 موضوع المسألة واما اذا وافق يوم الوقوف يوم عرفة فليس
 من الاجتماع لموجب عرض كالاتي لا شخفا رجمي ولا وجه في
 بل انشبه بحال الواقفين والافق موقوف في كراهية في الوقوف
 على الاقدام بل يحصل في كراهية من السنن في كراهية
 ان تشاء الله تعالى في الحج ولسنق راس جاز بل اراهه انفاقا
 وفي الذخيرة من كراهية الظاهر والاحقة التضحية بالديار والوجه
 في ايام الاضحية هي الاضحية عليه لم يشر به بطريق الشبه
 بالضحى مكره لان هذا من سبب الجوس التوب ويجب
 تكبير التشرع قال في الحديث ولا ضافة بياضه اي التكبير الذي
 هو التشرع فان التكبير لا يشرقا الا اذا كان تلك الانماظ
 في شي من الايام المخصوصة قال فهو حينئذ متفرع على قول الكل
 وبنها انما في ما في غاية البيان من ان هذه الاضحية وقفت
 على قولها لا نهلا في كراهية في ايام التشرع عند رجعة رجم الله
 تعلقا ته في فان التكبير في هذا الوقت الخاص في تشرعها فانها
 على خروج عن افا دته ومعناه الاصل من تشرع في الخروج من ان

روي هذا المعنى لم يكن متروكا على قوله احدا منهم اتفقوا على تفسير
 الشريعة في يوم عرفه وليس للمعنى وجودا فيه وما في كتمان
 من انما انما قضى الى الشريعة مع انه يوتي في غير ما لمالك
 انزه في يوم الشريعة ولا في حكم الكلي يوم انما انزه في يوم
 وعلى هذا في الخلاصة والبدعي من ان يوم النحر ثلاثة ايام
 الشريعة ثلاثة ايام وعرض ذلك كله في ربيعة ايام شهر
 ذلك الحجة للخبر خاصة والثالث عشر في يوم النحر خاصة واليوم
 فيما بينه والخبر والشريعة جميعا انتهى فبيانا للواقع من ان
 الناس فانهم يشقون في ما يخصهم لا يباينون في تفسير الشريعة
 لانهم عرفوا اليوم الاول من ايام النحر فليس في ربيعة
 البداية بان الشريعة في السنة كما يطبق على القلوص لا في
 بالحق في معنى الشريعة يطلق على فرع الصوت بالتفسير في
 النحر في شميل وكذا استدل ابو حنيفة على شرط المهر
 بوجوب التكبير يقول على شرط المهر لا جمعة ولا شريعة
 ولا فطر ولا اضحى الا في مصنفات في سنة ظهور ان الاضافة على
 قول الكل هي في الاصح متعلق بقوله يجب الامر به في قوله
 تعالى واذا جاء الله في ايام معدودات واذا جاء الله في ايام معلوبات
 على القول بان كلاهما ايام الشريعة وكان مقتضى الاستدلال بالآيتين
 افتراضه لكن لا اختلاف في ايام المعدادات والمعلومات
 فمنهم من قال ان كليهما ايام الشريعة ومنهم من قال للمعدادات
 ايام الشريعة والمعلومات ايام حنيفة في الحجة وقيل للمعلومات
 يوم النحر واما ان بعده والمعدادات ايام الشريعة لا يهمل من
 المعدادات بالذمة مطلقا والمعلومات بالذمة على ربيعة من
 بهجة الانعام وهي الناحية ولذلك اختلف في ذلك بالذمة ما حكي
 قيل ان الشريعة في نواحيها فيها ايامهم يتفاوتون فيهم فاعلموا

بتفسير ذلك بالاشتغال بل الله تعالى فلم يكن الا بتران نصا
 في تكبير الشريعة فلذلك جعل في الايتين دليل وجوب تركها من
 انما فقال فاما صفة فانه واجب لقوله تعالى واذا جاء الله
 في ايام معدودات ولا منه من الشماير نصا في صلاة السعد وتكبير
 وافاد في البحر انه ساه في الكتاب سنة شعاعا للرجح واطلاق
 اسم السنة على الوجوب بما يزيل ان السنة عبارة عن الطريقة
 الرضية والسيرة المحسنة وكل واجب صفة صفة في البدائع
 ولا يخفى انه محار عربي فيحتاج في قرينة ولا انفرا في التعريف
 للمعنى وهو في كلام المصنف له بعدة ولا فقا يجب على الاية في
 فخرج بالوجوب فلا فقا ولا الله واجب ما وجب بالافتد وقد يقال
 ان الامر بالية يفيد لا فقا فانه قطع فلا بد له من صبار
 منه الى الوجوب والحق كما قد مرناه من ان السنة الموكدة والوجوب
 مشاويان في الية فلذا فقا في وجوبه في السنة باذنه سنة في وجوب
 فيه بعينه باذنه وجوب لعدم التقاوت في الاحتياط لا في تركه
 انتهى ومثله في انهم وقد نشأ في ذلك الزمان في ظهور من كلهم
 ان موضع القرينة واحد وليس بمسألة قول في خلاف الاصح حتى
 وما تقدم من قول صاحب البحر فلا بد له من صبار في
 الوجوب فذموا له عنه بان الصبار في صول في خلافهم في
 تنفي المعلومات والمعدادات والمراد من الذكر مراد اشار
 الى خلاف من يقول كبره ثلاثي وورده ان وجوبه مرة واحدة
 لا يوتي به الا مرة واحدة لان تكبير الله تعالى في طلبه في كل
 الاوقات خصوصا في هذا اليوم ولذا في الشماير ان اذ جهل
 الى على القولون ففلا فقا العبيد لكن نقل السعد المحوي
 عن القول حصريا من ان الاية انبه في سنة في خلاف السنة لمن
 اخرج ابن المنذر ان ابن عمر كان يكثر ثلاثا ثلاثا وراصلوات

ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد لله وحده على كل
شي قد برز وذل الشريك بل في ايماد النشاح ناقلا عن جمع الروايات
انه يزيد على ما سياتي من الفاظ التكبير ان شأ الله الكبير
والحمد لله كثيرا وسبحانه ان الله ذكره واصيلا لا اله الا الله وحده
صدق وعده ونصه به وهو عز الابرار وحده لا اله الا الله
ولا نعبد الا اياه مخلصنا من الدين ولو اذ الك فزك اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد وعلى رزاق محمد وعلى رزاق آل محمد
انتهى ونعنه بالسوق محتجا كما في الك في من ان الاختراع في
الدين لا يجوز ان تهى وفيه نظر صغته اي صغته التكبير الله
البر لا اله الا الله والله البر الله البر والله الحمد فهو يملئ
محبتي اربع تكبيرات ثم تحمده لما اخرجته من بين يديه بسند جيد
ثنا يزيد من هارون ناسريك قلت لا يستطيعون التكبير كالكبير
على محمد الله بن سحر قال كما يتكلم الله الخ ثم سحر عن
الصفحة فقال جدتنا حور عن من سحر عن ابراهيم قال كما
يكبرون يومئذ واحد ثم يتكلم القليل في درة صلاة الله الخ
باللفظ الذي ذكره المص قال من الهام فظهر ان جعل التكبير
ثلاثا في الاولى كما يتكلم الشاهي نبتنا قلت وقد اخبر
ابن ابي عمير في صغته على حسن انه كان يكبر الله البر
الله البر لا اله الا الله الذي ذكره المص الخ ثم سحر عن
السلام ونقل في السنية عن المغيرة قال وهو لما توفي النبي
واستعمل وجهه فلما قاله الحمد من وثنا ول المدينية باليمن
وجاءه رجل بالحقول وقال يا محمد اني قد سمعتك باليمن
الهموي وقال الله البر الله الذي سمعته في الك في من وعرف ان جليل
ما تسمه الناس في فقال لا اله الا الله والله البر الله سمعته باليمن
كلامها وعلم بالقد قال الله البر لله الحمد وكذا في السنية

مقا

وقا ضحكان قال في السراج فصارت لك شكا في حقتنا لان نبوة
يقول فله الا خلا قلايصونا به يوتي بالبهض وبيت البهض لانه
يشتمل التكبير والتمسك والتحميد فهو جمع وكان ابن عباس يقول
الله البر الله البر لا اله الا الله الذي القيوم يحيي ويميت وهو على
كل شيء قدير وعن ابي عبد الله البر والنجل الله الذي لا اله الا الله
وفيما ذكره السراج بعد اصابه الهدية وغين ان لما فرغ قال
الربيع لم يرحه ولا يتركه وقال ابن الزهراء انه لم يثبت
ذلك عند الحديث وانما ثبت ذلك من تكبير ابن مسعود وعليه
رضي الله عنه كما تقدم ولحقنا انك الذي سمعنا ابراهيم
اللطيف عليه السلام لا يستطيع ابن ابراهيم عليه السلام وفي
القا مسكونه الاصح كانت ذلك عند محمد وابن حنبل وابن
ابن عسار والطبراني وابن مردويه والبيهقي في شعب الايمان
عن ابي عسار في قصة الدراج وعليه ساقيل قصص ابي عسار قال
له يا ابي ليس في ثوب تكفني فيه غيره قال خلعته حتى تكفني
فيه فخلع الخلع فتودعي من خلعته يا ابراهيم لو صدقت
الرواية واخرج ابن حنبل والبيهقي عن ابن عباس قال المندب
اسلم على رزعت ابراهيم اسحق ولذبت اليهود ولد الخرج
الفرابي وابن ابي عمير وعبد بن منصور وعبد بن محمد بن
المندب عنه قال الذي سمعنا ابراهيم عليه السلام قال سمعنا
وسعد بن جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر
ابن جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر
الحاكم بن محمد بن علي بن جبر وعبد الله بن جبر عن ابي جبر
ابن اسحاق بن جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر
كان بهود باسما وحسن اسلانه وكان من علمهم فسمه

يعرفونه فاقبل حتى اخرج ابراهيم في اسحاق ليدعجه دخل
على سارة فقال لها ابراهيم ابراهيم غاديا اسحاق قالت
لبيد حنا حتى قال الله انك قلت غدا قال ليدعجه قالت لبيد
ليدعجه قال لبيد والله قالت سارة فلم يدعجه قال لبيد
بريه اسره ليدعجه قالت فداست ان يطعم ربه ان كان امره
فخرج الشيطان فادرك اسحاق وهو يمشي على رايه فقال
ان اصبح ابوك غاديا قال لبيد حنا حتى قال لا والله بل
غدا لبيد حنا قال ما كان لي ليدعجه قال لبيد قال لبيد
ان الله تعالى مره ليدعجه قال اسحاق والله ابراهيم ليطعمه فتر
الشيطان واستمر الى ابراهيم قال صحت غاديا ببنك قال
لبيد حنا حتى قال لا والله ما غدوت به الا ليدعجه قال له ولم
اذعجه فلا زرع بل الله تعالى ابراهيم بذلك قال في الله لبيد كان
امرني لا فعلت ذلك قال فتره وبشر ابراهيم على ذلك ليدعجه
عبد الزرق وعبد من منصور وابو النذر عن عيسى بن عبد الملك
وعبد عبد الزرق والحكم عن ابوسعود ومند وعبد عبد بن حميد
والخزازي في رجه عن العباس بن عبد الملك كذا
وصحبه الحكم وعبد بن جريح عن زيد بن ابيد بل وابو يسر
وابن سابط طوع وبه قال سعد بن جبير ومسرور وعبد عبد
ابن حميد وعبد بن جريح وابو الجراح عن السدي كذا
وذرفقة النذر اسحاق وعبد بن ابراهيم عن قتادة لذلك
وعبد عبد بن حميد عن عثمان بن حبان لذلك وعبد النضر
عن ابن عباس بن جريح فاختلعت الراجا عنه قال الخزازي
ومن ذهب الى انه اسحاق قال كانت هذه القصة بالانعام
فمن بعدت جبريل ابراهيم ورجع اسحاق في المنام وهو
بالانعام فصار من بعده رجلا واحدا طويته الاذنيه والجل

ابو يحيى ابراهيم من يدعجه فقال ساعيل وابله ما عبد لمومنين
وابله ان الهمم لستهم بذلك ولهم يدعجه ومنه من قال
في البحر وقد صرحوا بان الهمم ساعيل وقيد اختلاف بين
والثاني فطافيد قالوا ليه وطليقة قال اسحاق والحسنه ما يلو
الى الاول ورجعه الامام ابو الليث في الستة ان انه اشبه بالكتاب
والشنة في الكتاب فقط ليقا في وديناه ليدعجه عظيم فقال
بمدقصة الذبح وبشرناه باسحاق لاية واما السند فاروي عنه
صلواته عليه وسلم انه قال ان الذي يحيى يعني اياه عبد الله
واسما عيل واقفت الامة انه صلى الله عليه وسلم كان من ولد
اسما عيل وقال هل التوراة انه كان اسحاق فاصح ذلك فربما
امناه اشتهر ويؤيد ما قيل في الهمم اسحاق عليه السلام
ما أخرجه ابن جريح وابن مردويه عن العباس بن عبد الملك
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذبح اسحاق وعبد البزار
والحاكم وابن خزيمة عن العباس بن مردويه ان ابراهيم في النار
فصبر حتى جلى وان اسحاق جلد بنصفه ليدعجه وعبد
الدلمي عن ابي سعيد الخدري عن مرفوعه وابو ثعلبة اسحاق في الذبح
فصبر وعبد الدارقطني عن ابن مسعود مرفوعه الذبح اسحاق
وعبد ابن مردويه عن بهار كانت له صعبة مرفوعة اسحاق
ليدعجه الله واخرج الطبراني وابن مردويه عن ابن مسعود
الذي صلى الله عليه وسلم من ذكر الناس قال يوفى بن يعقوب
ابن اسحاق في ذبحه الله واخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد
وابن جريح وابن الكثير وابن ابي حاتم والترمذي والبيهقي
في صحيحهم ان يذبح اسحاق في السنة طار والله لبيد
قال لبيد قال ليههم ان يذبح اسحاق في السنة طار والله لبيد
لم افق عنه في الهمم لانه في اسحاق ليدعجه الشيطان رجلا

وقد اخرج من قال بان الذبح اسحاق صلى الله عليه وسلم يقول تعالى
 فبشرناه واسحاق قال فلما بلغ معه السعي اسري من بشر به
 وبشر في القرآن انه بشر بغير ذبح اسحاق كما قال تعالى في سورة
 هود وبشرنا هاهنا اسحاق وبشرنا به وبشرنا به وبشرنا به
 من الهام في عقب الشارة بعد قصة الذبح يدرك على انه
 تعالى غابرة بالنبوة لما حمل بالذبح في قصة الذبح وذكر
 ان يعقوب عليه السلام كتب الى يوسف عليه السلام من يعقوب
 اسرائيل الله بن اسحاق ذبح الله بن ابراهيم خليل الله واجمع
 من ذهب الى الذبح صواعدا على ايدى الله تعالى ذر الشارة
 باسحاق بعد الغزاة من قصة المذبح فقال تعالى وبشرنا
 باسحاق نبيا من الصالحين دل على ان المذبح غير ذبح
 الذبح هذا ان قرئ اللش كما في معلقة على الكعبة في ايدى
 بني اسرائيل ان الذبح لله في من ابن ابراهيم قال السبعي
 رايت قرطبي من طي الكعبة وقال ابن عباس والذبح
 نفسى بيده لقد كان اول الاسلام وادريس الكشي بقرنيه
 في ميزاب الكعبة وقد روي بيني وبينى ومن اقوى ما
 يستدل به ان الله تعالى قال فبشرنا هاهنا اسحاق ومن
 ورا اسحاق يعقوب فكيف يامر بذر اسحاق وقد
 وعده بنا فله وهو يعقوب بعد ذلك يقال ما لما نبع ان
 يكون اسحاق هو الذبح بعد ذبح يعقوب من صلته
 والا فتلاها صا ومن في القرآن في شرح المصنف بانها
 قولان مصححان والله اعلم قال ابن القيم في معناه
 اي اسحاق عليه الله بالعرية يعقوب فيها امر به من الذبح
 وبشرنا الميت عقب كل فطر بين الصلوات الخمس ولا يكبر
 عقب صلاة الجنازة وان كانت مكتوبة على سبيل اللغا به

ولذا قال المشايخ عيسى حنبل عن القناني ولا يتروهم دخول
 التراتل ان لا يكون يؤذي جماعة مستحبة في هذا اليوم بلا
 فصل عن التناكح والذبح وقدمته او حدثك على التناكح
 عامدا وصاروا خرج من اسعد ورجا والصفوف
 الصعد الاكبر لان التكبير من خضاب صلاة حيث لا يوتي
 به الا عقب الصلاة فيكون لا ياتي به حرمته با وهذه القورض
 تقطع حرمته لوضوح وجهه عن القبلة ولم يخرج من السجدة
 ولم يرجع الى الصفوف وسبقه لحدث تكبر لان حرمه الصلاة
 باقية ولا اصل ان كل ما يقطع البناء يقطع التكبير وما لا فلا
 واذا سبقت لحدث فان شاكك فتنوضا ورجوعك وان
 شك من غير قطع بر لا نه يؤذي في تحريمه الصلاة ولا تنظر
 له الا طهارة قال الامام السرخسي ولا يصح عندي انه يكبر
 ولا يخرج من السجدة لاجل طهارة لان التكبير لما يكبر
 الا لظهوره كان خروجه من السجدة لاجل طهارة الصلاة
 فلا يلزمه التكبير بعد ذلك في تكبير الحال جز ما ذكر في السجدة
 ويغالفه ما قاله الزيلعي وان سبقه لحدث قبل ان يكبر
 توجضا ولو على الصفوف انهم ادب ذلك الغرض بجماعة
 فلا تكبير على السجدة الا في وضوء والفعل مبني على السجدة
 عطف على ايدى المسانة رباعية احدثها ما لو قضى بها ان
 في هذه الايام وضوءاته متواليه من هذه الايام من عامه
 فله يكبر عقبه اذا صلاه جماعة مستحبة وذاها ما لو
 قضى وضوءاته من هذه الايام في جماعة فانه من ايامه
 على ايام التكبير لا يكبر عقبه ورا بها ما لو قضى في صلاة العام
 وضوءاته في هذه الايام فانه من ايام التكبير لكن من
 العام ما لا يكبر خلفه وانما يكبر في الصورة الا في قطع لقيام

من عامه لكن في ايام خرفانه لا يكبر وثالثها
 ما لو قضى وضوءاته في هذه الايام في جماعة هو

التهستاني والمشاردين يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى
 الرضى بحاجة التمسير والى في الجاني وعلى وقت مقيم ومساقر
 او قروب او امره بالتسيرة انما فيه ان المسافر والقروب
 او امره انما وجب عليهم التمسير بسبب الافتقار الى الصلوات والتمسيرة
 في وجوده على غيرهم من رجالهم غير ان الرقة حال التمسير
 تخافت صوتها يكون صوتها فتنة على العتيد ولذا لا تنبيه
 للرجال من غير ضرورة وليس بصورة على الصلوات والتمسيرة
 صلاتها بالبر والافانيل به وبجسب التمسير على مقيم اقتدى
 بسا ومنه ان يجب بالتسيرة ولا يستغنى بها فالمقيم
 المصلي بالجاجة يجب عليه التمسير ولا مام المسافر واجب
 عليه ولا يسقط عن المقيم المتقدم به وهو على القروب المصلي
 والمصلي ما لا يمسير عند ان حنيفه مقتضى استدلاله بان
 لا يمسير الا في الضرر وهذا يصل في مصر وجوهه عليه فليس جمع
 في التمسير انها تلزم الرجال المقيمين في الامور والتمسيرة
 للحنيفة عند حنيفه اعتنا بالكتبة والعديد انهم
 وهذا الجاجة مخرجة فقتضاه الوجوب الا في مرجح
 وقال ابو جوده فوكل فرض بالانابة ولا فصل يمش
 البناء من طلاق ولو مسفر او مسافر او امره فلا حاجة
 الى التمسير في الضرر والتمسيرة والافانيل في التمسيرة
 اتفقا على الاصح كما مر لانه يقع للمسلمين وهو الصلوات
 التمسير ولو حنيفه ولما كانت المسيرة على جميعها فيكون
 التمسير المستوفى لذلك الى عمر اليوم الذي هو موخر
 امام التمسير في ادخال القافية وعلية الى على وفيما الاعتماد
 والعمل والتسيرة في عامة الامور وكافة الاعصار فيكون
 على قروبها ودرجات وعشر صلاته وهو قوله وعلى رحمه

وقته كالاخصية بينا اخصية هذا العام تصح في سائر ايام الشهر
 منه اما اخصية العام الماصي لا تقضي في ايام هذا العام مستحقة
 خروج بقصد التمسيرة السخنة جماعة النساء وجماعة الرجال
 فلا افضل في حق من وان كان صلاته وادى وتكرر الجماعة في
 حصرهم كما تقدم في باب الامامة السند في الاصح جوهرو
 ولذا في شرحها قلنا وعامة وافتقارهم على قول الرب
 حنيفه في التمسير اذا صلى خلف عددا واحدا الوجوب واذا
 ام القصد في هذا الايام ففعل في قول من يثبت تركه لركبة
 لا يمسير عليهم وعلى قول من لا يثبت تركه لركبة وقال
 في التمسير تركه لركبة لانها ليست بضرر على الاخص حنيفي
 لقوم القصد فيها وجب عليهم التمسير وقوله ان
 ابتداء التمسير في صلاة التمسير يوم عرفة والاخاف
 وان اوله ذلك على الاصح وخالف في حقه فقند في حنيفه
 اخذ في عصر يوم القدر الاول ما دخل القافية لان القافية
 قد دخل وقبل ان تدخل وهذا ارياد خالها لانه هو المنقول
 عن الامام ان التمسير يثبت بعد صلاة العصر وهذا حنبلي
 النهر جعل التمسير في غير ذلك ما دخل القافية فاعتز عليه
 بانه حنيف كانت بمعنى هو لا تكون القافية فلا غاية داخله
 وهذا غير وارده لانه لم يجعلها معنى مع قالكما صحت
 وان جعل التمسير مع القافية وقيل داخله كقوله ان
 الكفاية التي هي في القافية التمسير بها تمسرها في القافية
 صلوات حنيف في حقه وقوله في يوم النحر الى وجوبه
 انما هو على ما مر في حقه من قوله في يوم النحر
 فلا تكتب عليه ولو صلى في جماعة على الاصح من ذهب الى
 حنيفه وخرج التمسير بتوجيه او بادية فلا تكتب عليه عندك قال

انتهى ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في ايام العشر
ووجه ما خذ من حرجه وتحتجب وغيرهما قال في المحنبي قبل ان يصف
يضي لا اهل المصنف وغيرهما ان يكبر في ايام العشر في الاسواق
واكتفى احد قال نعم ذرهم الليث وكان ابراهيم بن يوسف
يعني بالتكبير في الاسواق في ايام العشر وسئل ابراهيم
الطحا عن ذلك فقال ذاك تفسير لوليه قال الفقيه ابو جعفر الذي عنده
انه لا يمنع العامة من ذلك لانه رغبة من التكبير وفي الظاهر
عن الفقيه في حقه قال سمعت الامام جعنا كانوا يرون التكبير
في الاسواق في ايام العشر واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه
عن عبد الله بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من ايام احب الى الله من هذه الايام ايام العشر
فانتم واقيموا التكبير والتكبير والتكبير وعن جعنا انه سماع
رجل ايام العشر فقال جعنا هذا لا يرفع صوته فلهذا
ادركتم وانما جعل التكبير في العشر فليس بها اهل البيت
يجوز الصوت في اهل التوازي حتى يبلغ الاطعمه فيخرج بها اهل
الاطعمه وانما اضلوا من رجل واحد وفي الجاهل كان في عسر
وابوه يرفع يخرجون الى السوق في ايام العشر يكبرون ويكبر
الناس بتكبيرها وقال الطحا في كتابه من جعنا يتكبرون
لهذا الي بالتكبير في ايام العشر فلهذا في رواية ابن ابي شيبة
في مصنفه عن شعيب قال سالت الامام جعنا عن التكبير
ايام العشر فقال لا يحل ان يكون محمدا على ايام يسلمها فان
الصلاة والتكبير في ايام العشر وما في التوبة الي بالتكبير
عقبت المكتوبة وجوبا وظاهره ولو كان من اثاره في رواية
او قرأه على قول الامام جعنا انه تقدم ان الوجوب عليه
بالتكبير لكن الامام جعنا وجوبه عليهم سبع وجوبه عليه

لانه لا يرد وهو الا حوط في العبادات ويرجح ابو حنيفة قول
ابن محمود ان الحكم بالتكبير بدعة فكان لا يخذ بالاقل ولا
اختيا طالك قد ذكرنا في مسائل السجدة ان ما تورد بين
بدعة واجب فانه يوجب احتياطا وما تورد بين بدعة
وسنة يترك احتياطا في الحوط وغيره وهو يقتضي ترجيح
قولها وانما قال في الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم وفي المحنبي
والعمل والفتوى في عامة الامصار كافة لا عهنا رجلي
قولها وهذا بناء على انه اذا اختلف في حنيفة وصاح حساه
فالاصل ان العبرة بقوة الدليل كما في خلافنا وما اظهره والافقيه
يفتي بقول غير صاحب المذهب وبه انه لا يرفع في العشر
من ترجيح قوله ووجه فتوى المناهج بقول الامام جعنا
باب وجوب التكبير في باب السجدة ان العشر ويلتزم ان
ما تورد بين بدعة واجب اصطلاحي فانه يترك كالتسنة
فيترجح قوله بخبرك ولا يخفى ما في هذا التزام فان عباراتهم
مصرحة في الوجوب الاصطلاحي لانه لا يرد عند حصول بدعة
والله اعلم ولا يسر به الي بالتكبير عقب صلاة العدة لان
الاسم في رواية طاهره فان لا يرضى من الصلاة في وقتها
الي عهنا في قولنا لا يرد عند حصول بدعة في صلاة العدة
سنة لا يرد بين دعوتهم من انفسهم خلاف ظاهر عبارة الشرح
والله اعلم فوجب اتباعهم ظاهره ان يرد الوجوب المصطلح
عليه لا محلي الشوق الحاصل بالاجابة استيفاء فانه قوله
اولا ولا ياتى وعليه التكبير في المحنبي والتكبير في
المحنبي وعقبت صلاة العدة لانه لا يرد في جماعة فانه يثبت
للمسألة انتهى ويعقبت صلاة العشر عند التكبير في المحنبي ولم
قبله ولا يرد بعد العشر عند التوازي في باب من الغرائب

فلا يستقط عنهم بعد وجوب عليهم وان ترك الامام وليس للراد
 انهم ينقلونه لئلا يتركوا وان تركه امامه لا يدينه بعد
 الصلاة يعني فلا يعد من مخالفا لامام لا يدينه في اثر
 الصلاة لا في نفسه فان ترك الامام فيه حتما كان شديدا
 الظل ولا يتركها رجل خارج الصلاة وجب السجود على السامع
 وان لم يسجد التائب بخلاف ما لو تلاها في الصلاة ولم يسجد
 الامام لم يسجد التائب صوم ايضا الصلاة الصلاة توتر
 في نفس الصلاة لا تنقض بخارجها سجود السجود فانه
 يترك الى صوم اذا تركه الا ان لا يدينه في حرم الصلاة
 قال ابو يوسف صلتي بهم العرب يوم عرفة قال في الزاوية
 طعن على اني ترك في يوم عرفة طمأنينة بصلتي برب
 ليلا / فخص لا يقوم عرفة في الاصحح لا ضعف عليه في
 هذا في نسخ قول الله صلى الله عليه وسلم ان المغرب وتر الزمان
 لا تفصال وقتها كما في رور اذا في يوسف هذا في قول
 يعني صلتي بهم وقت الوقت في عرف كان في هذا اللفظ
 لبيان ان ما بعد مغرب الشمس وقت الوقوف بعرفة
 فان وقتهم بعد ذلك طمأنينة في الاصحح فسر ان البر
 عقيب الصلاة فليس هو من حصة ربه الله واستند
 من هذه الواقعة انما هذا الظاهر هو ريشا والموت الامام
 انما لا ما سوى عنه ومنها ان تنظم الاستاذ في طاعة لاد
 انما يوسف في نفسه ما لا امام ومما في نفسه في الاستاذ اذا نفوس
 في بعض اصحابه في نفسه في ريشة في نفسه في حتم
 في الاستاذ في نفسه في الاستاذ في نفسه في حتم
 وان عطفه الاستاذ في انما يوسف في نفسه في حتم
 حتى هو على الاستاذ في حتم وهو التفسير منها ما يدينه

الاستاذ عليه حيث لم يترك هكذا ينبغي ان يكون المعاملة
 بين كل استاذ وتلميذه يعني انه التلميذ ينظر استاذ ولا
 استاذ يستعطي عيوبه كما فائدة في السراج والجموع فافندنا
 المنة ان الامام اذا نسي تكبير التشريف في اطم في السجود ينظر
 القوم لبقا حرم الصلاة فانه خرج وقت بما يعطيه التلميز
 ذلك كالتفخيم وكذا في التكبير فانه تلك الصلاة وهو ترك
 وكذا اذا قد يترك لا يترك التكبير فانه تلك الصلاة وهو ترك
 ذلك لم يترك لا يترك في عرفة الصلاة بل في غيرها فاستأصمه
 ان في تركه والا تفويه انتهى والمسبوق في تركه وجوب
 كاللاحق لمن يكبر كل واحد منهما بعد القضاء فانه لما علمت
 ان التكبير يكون في حرم الصلاة لا في غيرها واللاحق مقدم
 من كل واحد فلا يشبهه في وجوب التكبير عليه والمسبوق
 وان كان مسفورا في نفسه لمن كل واحد منهما لئلا يشبهه
 على محرمه الامام ولو لم يترك التسبوق واللاحق مع الامام قبل
 ان يتصرف ما فانه لا تنقض صلاته لانه ذكر في الذكر غير مناف
 للصلاة وقال السيد محمد وهو يعينه الظاهر تركه وقوله
 منه في غير محله انتهى ولو لم يترك التسبوق واللاحق قبل فضا
 ما فانه فسدت صلاته لانه خطا مع التخلي عليه وعلى
 نسيان افضل الصلاة والسلام لان الله تعالى اذن للتخلي اليه وقد
 فاتح فصد بالفساد وقال بها الناس جوبيت ترك
 فاتح به كل من قدر له الحجب بفساد قال السيد محمد وقد ان ترك
 الملبى لبيك اللهم يعني في خطا بالخطا على يدي لو كان
 خطا بالخطا لبيك يعني في خطا بالخطا على يدي لو كان
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته ولا في دين خطا بالخطا
 وبيد خطا بفساد صلاته والله وسلامه عليه ما ذكر في التخلي

ويستطير وجه كون التلبية منفصلة وهذا هو محمول على إطلاقه
 أو محمول على ما إذا بالغ في رفع الصوت بها في مواليد الخ في ماله
 زيادة رفع الصوت بالكلام كما تقدم منكم في ماله الزيادة
 في رفع الصوت عند التلبية فلهذا رتبها وبينها الألفاظ
 في صلاته بسجود السر وجوبه أي السجود للسر وجوبه
 وإذا صعد لا تلبية ثم بالتلبية وجوبه في جهرتها أي جهرته
 الصلاة فانه يورد في جهرتها ولو غير طهرها في جهرتها
 وجود ما يمنع التلبية التخلل بها ولو جهر من حكم التلبية
 بالسلام حتى لا اقتدي به انسان في حال التكبيرة لا يهمل في
 من التلبية ما في في الحرة لعدم وجود ما ينافي الصلاة
 غير كلام والاسلام غير مناف في كل وجه الا انه لا يثبت
 وجود الطهرية في حالة التكبير ثم باقي بالتلبية او كانت
 محمولا على ما في السجود اشتراط التوبة والحكمة للتلبية خلاصة
 في قول الحنفية وجوب التلبية قبل ان يسجد للسر وسقط السجود
 والتكبير لتعليقهم فيها من انه خطاب للمخلوق وهو قاطع في
 والحكمة خلاف لما قد مضى انه خطاب مع الله تعالى والله تعالى
 احكم من هذا الامر في قولهم ان الامام في صلاة الصلوة بعد
 ما تشبه هذا الامر في قولهم ان الامام في صلاة الصلوة بعد
 للسر وهو بعد ما يسجد للسر ولو لم يكن الامام في صلاة
 ويقضي صلاة العيد ومن اشترط من قال الذلوع في صلاة
 الحنفية وان يرفع فاما على قولهم لا يصح رفع ركعة الصلاة
 الحنفية ومنهم من قال هذا خلاف في قولهم لا يظن بربانية
 ويجب رعاية لفظ التلبية في الافتتاح حتى يجب سجود السر وان قال
 الله اجل واعظم في صلاة العيد وله غيرها هندية امام صلى
 بالناس صلاة العيد يوم القطر على غير وصفي وعلم بذلك قبل

الزوال اعادة الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من القدر وصلى
 فان لم يعلم حتى زالت الشمس من القدر خرج وان كان ذلك
 في عمل الاطعمي قسما بعد الزوال وفيه من الناس من كان يخرج
 من دونه ويخرج من القدر وصلى في الزوال في غير اليوم الثاني
 صلى بالناس من ما لم تزل الشمس في الزوال يخرج من القدر
 ويصل ما لم تزل الشمس فان علم بعد الزوال في اليوم الثاني
 لا يصلي بعد ذلك فان علم يوم التوبة في الزوال فادى في الثاني
 بالصلاة وجاز من دونه قبل العلم ومن دونه بعد العلم
 لا يجوز زجره حتى يركب الشمس في الزوال ولو صلى بالناس
 على غير وضوء علم بذلك فالتكبير يتحقق بالناس في وضوء
 ويعبدون وان تنقض الناس لم يعد بهم وجازت صلاتهم
 صلاتهم لم يكذبوا على الله في حجة جاز
 في بيان حكم صلاة الكسوف وهذا من باب اضافة
 التي لا تسببها وهي ضافة تعريف لاضافة نفسها لان اهمية
 الصلاة فانه فيقصد ذلك الضيق لاجل التعريف واهمها
 التسمية في الاضافة الى الصلاة قبل تمام اهيتها كما يقال
 صلاة الخسوف صلاة الكسوف ليست بصلاة مطلقة فلا
 تنافي بينهما بل اسم الصلاة وفيه ثبوت شرعية صلاة الكسوف
 بالكتاب والسنة والاجماع والكتاب فقوله تعالى وما تشر
 بالاجابات لا تتوخا والسكوفية من اجابات الله تعالى الخسوف
 لانها ابدلت بنجمة النور ملكة وتبدل النجم الى ضدتها تخوف
 ولان القلوب لا تفرح ذلك طبعها فكل من في الاوقات الخوف
 والله سبحانه وتعالى ما يوفق عباده ليتروا المعاصي ويحرموا
 الى الطاعات التي فيها فوزهم واقراب احوال العبد في الرجوع الى
 ربه تعالى حال الصلاة وما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم

ان الشمس والقمر لا يسكنان لموت احد من الناس ولكنه انما يتوارث
 من ايات الله فاذا رايتموها فقوموا فصلوا حسب شريعته الكسوف
 لانها تنهاى اليه وتكثر بركته وتكثر جودها ما يشترط لسيارته
 الصلوات ومناسبة ايدى ربه تعقيب صلاة العبدت به صلاة الكسوف
 اما من حديث الاتحاد فان الكسوف والعبد يؤيدان يجمع عظيم
 بها من غير ان يكون اقاصمه وتعقب صلاة الكسوف من يقيم صلاة
 العبد وان كان شرط في العبد مندوبا في كسوف والاراد الاتحاد في
 بعض الهيئات او التقاض وهو ان العبد يقيم سرور و فرح و رغبته
 الى الله تعالى ومن غلبه والكسوف يوم خوف وحزن وخسوف
 وقيل على الالة تعالى وهذا ولو من قول الحكمي الحنفى لنفسه التقاض
 ما لم يكن شرط في العبدت ولكن فيها واجب بخلاف الكسوف لان
 الضد رتبة خطو بالبال عند كسوفه وقيل العبد يتحقق وقيل
 ويتأكد وجوبها وتقدم حال السرور على حال الحزن والفرح والارادة
 بالكا في ذلكا يعني الكسوف والخسوف الشمس والقمر يحذفان يكون
 ارادتها متوافقة قال الشيخ في المصنف ان الكسوف والخسوف
 يطلق على الشمس والقمر جميعا وبه جاز الاحاد قال الفاضل بن حجر
 ولا يشترط ان يكون الكسوف في لغة غير لغة الكسوف لان الكسوف
 الكسوف هو السواد والخسوف في النقصان او النقصان في الشمس
 الكسوف والخسوف لا يتغير بل يتغير النقصان في الشمس والكل في القمر
 القمر ولا يبرم من ذلك ان الكسوف والخسوف مترادفان في النهج
 ويعتقد ان يكون لغا من حيث اشارة النقصان في الشمس والكل في القمر
 واختلاف في تعليل ذلك لانهم اظهروا في بعض ذلك وهذا
 هو المشهور في السنة الفقهية وفي الحنفية وهو الاجود وحكي عن بعض
 عن بعض من عكسه فلا يقال في الشمس والخسوف وفي القمر الكسوف
 وغلبه كدليله بل في القمر الكسوف وفي الشمس الخسوف فيهما

والكسوف في الشمس فقط وقيل الكسوف تغير لونها والخسوف تغيرها
 في السواد واصل الكسوف والتغير ومنه لسفى المال اذ تغير الحال
 والخسوف اذ هاب بالكمية ومنه قولهم تغيرت ثيابه وبادروا
 الارض فلما كان القمر يذهب ضوهها كان ورثه بالخسوف وقيل
 الكاف في الامتثال والخسوف في الانسائها وقيل بالكلية اذ هاب جميع
 الضوء وتلك النقصان عكس ما تقدم في الشمس حتى في البسوط
 عاب اهل الادب على محمد بن عبد الله تعالى في قوله ليس في الكسوف
 القمر جاعلة وقالوا انما انقضاء خسوف القمر وقتنا الكسوف في زهاب
 دايرته والخسوف زهاب ضوئه دون دائرته وقيل الكسوف
 تغير في الخسوف زهاب لونه وقيل مراد به يتطوع على كل من
 الكاف والكا فلا يباح عليه والاكف في انقضاء كسوف الشمس
 الشمس اسفوف وسفها الله كسفا يتعدى ولا يتعدى وقال
 جرير بن عجر بن عبد العزيز
 الشمس طالعة ليست بكا سفة تبتلى عليك نجوم الليل والقراء
 يعني ليست تلسفي ضوء النجوم من طلوعها لظلمة ضوءها
 وبكاتها عليها فلا يجد الاثر يظهر لها نور فعمل هذا انقضاء
 فله يجمع على القول به وتغير عطف عليه وقيل انما انقضاء
 على الاكف معنى تبتلى تغلب اي غلبت النجوم في الظلمة على الضم
 كانت فليكن اي غلبته ومن روي نجومها في كسوفها على الضم
 في تبتلى اي تبتلى وتغير في الليل فعمل هذا انقضاء
 بتواضع اي مع القوم والاكف لا انقضاء وزعم بعض علمائهم
 ان الكسوف والخسوف لا حقيقة له فاما لا تتغير في نفسها
 واما القمر فيحجب ببطنها ونورها باق فلا يرى حينئذ الا
 في ان القمر يبتلى لا نور له وذلك ان ضوء الشمس في تخلي عقده في
 الارض والذوب واما الكسوف القمري فيبقى فان ضوءه في الشمس

وغير رواية الاصول لكل ما لم يجد ان يصلح جماعه في سنده
 والصحيح ظاهر رواية انه لا يقيمها الا امام الذي يصلح بالناس
 لجمعه كذا في البداية على ما خلفه ما قاله الاسبق الى يبحث في
 كسوف الشمس في الاصل الثاني من كتابه في كسوف الشمس
 الامم فاما في الاصل الثاني من كتابه في كسوف الشمس
 والمعدن فلهي في المسألة الثانية من كتابه في كسوف الشمس
 البداية من ان ظاهر رواية انه لا يقيمها الا امام الذي يصلح بالناس
 قال في الاصل الثاني من كتابه في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 كسوف الشمس في الاصل الثاني من كتابه في كسوف الشمس
 انه ان لم يجد الا امام الجماعة صلى الله عليه وآله في زمانه وما في
 السراج لا بد من شرط الجماعة الاختصاصية في البحث في كسوف الشمس
 بان الامم وغيره مستحب لا شرط وانما ثبت في الخبر عن السراج
 بحال قوله لا بد من شرط الجماعة على ما في شرطه في كسوف الشمس
 اي في كسوف الشمس كما هو مذهبنا في كسوف الشمس
 عند كسوف الشمس في كسوف الشمس لا يقيمها الا امام الذي يصلح بالناس
 في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 كل من يقيمها في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 الا فضل في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 النوافل في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 كالنفل في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 يقول في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة كسوف
 ركعتين في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 ان يقرأ في كسوف الشمس في كسوف الشمس في كسوف الشمس
 او ما بعد ما من غير قال في كسوف الشمس في كسوف الشمس

قال كنت ارجو ان يروى الله صلى الله عليه وسلم في صلاة السجود
فلما سمع منه وروى سرق بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم
وقف في صلاة السجود فلم يسمع له صوت وحديث اربعين
رجلا جدا وروى يونس بن عيسى في حديثها وخبره كذا حديث
الترقيدي ولاها صلاة تنهية ليس من شرطها بل من صلاة
الناظر اذ لا يسمع لها صوت فتسبب القلة فلو لم يكن فيها لغير
مخلاف الجمعة والعديد فينت شرطها في صحتها وقال
ابو يوسف والنسائي في غيرهما ما نقله في روى عايشة
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم جهرها ما نقله وعن
محمد بن ابيان قال سئل عن الاختصاص باجماع اصحابنا
لانه صلى الله عليه وسلم امر بالصلاة ولم ير في خطبة ومارك
عن خطبة صلى الله عليه وسلم في روى في السجود ومات
ابن هبيرة فلم يكن الا الذي روى عن قال انها ليست لغير الانبا
مشروعة له ولا خطب بعد الصلاة ولا كانت سنة في خطبة
قله كالصلاة والدعاء ما شئت الخطبة لا حجة فيها من
شرط المحور كما في صلاة الجمعة ولا تعلية في القليل لتعليم
القطرة واحكام الاضحية وها هنا حصص التعليم من حيث
الفعل الا ترى ان في خطبة العبد لا يعلم الناس صلاة العبد
لحصول التعليم بالفعل وليس في السجود خروج ولا صمود
منه وان ابو حنيفة يرى الصلاة في كل سجدة وبنو داود يرون
بقوله للناس الصلاة جامعة فخصها بالجمعة والآن
في حال كونها جامعة في غير الاوقات المخصوصة والآن
على ما لا يجوز فيها على الاشد ولا يجوز كون الجمعة انفسا
معنى وشيخنا نصب الاول فتعلا العمل بحدوث وروى الثاني
على انه خبر بسند اخذوا في حقه والصلاة هي جامعة وعلمه

منها ما ملك في قيامه ثم يرفع راسه ويقرأ سورة الفجر او ما يقرأها
انه لم يسمع قط في ربيع ثانيا ويكن في ربيع من ملك في قيامه
ثم يرفع راسه وسجد سجدتين ثم يقوم في الركعة الثانية
فيقرأ فيها بقدر ما قرأ في الثانية من القراءة في الركعة الاولى ثم
يربع ويكن ركعا مثل قيامه ثم يركع في ركعتين مثل ركعتي
الترقيدي من ثلثي قيامه ثم يسجد سجدتين ويقرأ الصلاة
ولما قرأها ابوا داود والنسائي في الترمذي في النسخة بل عن
عبد الله بن عمرو بن العاص قال انكسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام صلى الله عليه وسلم ثم سجد
فلم يركع ثم سجد فليكن يرفع ثم يركع فليكن يسجد ثم سجد
فليكن يرفع ثم يركع فليكن يسجد فليكن يرفع ثم يركع فليكن يسجد
مثل ذلك واخرج ابو داود والنسائي عن سفيان بن عيينة انه سجد
الله عليه وسلم صلى في السجود فقام كما طول ما قام بنا في
صلاة وقراءة صلى في ربيع ثانيا طول ما ركع في صلاة وقراءة
لا تسجد له صلى في الركعة الاخرى مثل ذلك في الركعة الاولى
النسخة عن النعمان بن بشير في صلاة الفجر في ركعتين
صلاة صلاة في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
الشمس كان عبد الله بن عمار في ركعتين في ركعتين في ركعتين
فاذا كان السنة ركعتان في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
عبد الله بن عمرو بن العاص في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
عائشة بن ابي عيسى في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
من روى في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
عن النسخة في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
صلوات ابو اسود في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين
والا فانه في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين

عليك الصلاة فاعل لفعل محذوف فأي حفظ الصلاة حال كونها
جائزة ليجتمعوا أي لم يكونوا مجتمعين محذوف منه أنهم إذا اجتمعوا
لا يتأهل لعدم فائدة إلا أن يقال إنه تعليل لأصل الخبر وعينه
في خصائص سنة متبعة ويطيل فيها أي في الركنين الرابع والخامس
والسجود لما قدمنا من لفظ حديث عبد الله بن عمرو بن قنبل
نخرج فلم يدر في رفع فمركب يسجد ثم يسجد فلم يكد
يرفع وقبل في الركعة الأخرى مثل ذلك ونقل الحديث عن
البرجدي في الركوع والسجود أنه شاطط ما وإن شاططها
وفي الجوزية تطويل القيام والركوع والسجود فتقول النبي
بالأطالة يحمل على التخيير ويطيل الركعة فتكون في الركعة
البقرة والثالثة بقدر الركعة الأولى كما يحظرها وقابيلها
من غيرها إن لم يحظرها ولكن لا داعية في السجود والوقوف
والأدبار في القنينة والحكمة والتشديد وفي حال التأني من قنينة
وجهت وجهي في الركعة من الركعة الأولى والذي هو من خصائص
النافذة وإنما السيد محمد بن أبي خذلول من قوليه
والذي يحذف في الركعة بخصيصها مستثناة من أملاكها
بالتحقيق لأن القنينة إن يشغل يد السجود فالصلاة والركعة
فإن طالت الصلاة قصرت الركعة والسجود والأدبار في الركعة
بالصلاة لتعلق تعالى واستغنى بالصبر والصلاة وكان عليه
الله عليه السلام إذا ثابته شيء في الصلاة وهي غير موضوع
وأقرب ما يكون المصنفين ترك وهو ساجد في الركعة عند
التخفيف إلا أن الله تعالى في دعاء جبريل عليها السلام
مربا حالها مستغنى للقنينة وأما في الركعة الناس يدعون
أظهر منه وأما مستغنى الناس والقوم يقولون وقال
الحاكم وهذا في الأخير حسن ولو قام ودعا مستغنى عن عظمي

أو قوس كان أيضا حسنا ولا يصعد إلا ما من المستلزم
ولا يخرج حتى يتخلى الشمس كلها يعني فلا يتك الركعة إلا عند
كمال الانحلال لا يخرج إلا إذا انحل فان لم يتخلى وخرت يرك الركعة
جوزي وهل يخرجون في اليوم الثاني إن دام السجود يخرج قاله
السيد محمد بن أبي خذلول في الجمعة أراد من بذلك أنها
ولو بالانابة فقدمناه صلى الله عليه وسلم حتى النساء أراد من
لأنها نافذة ولا حصل في السجود إلا أنقضاء ثباتها وأصلها
ركعتي وإن شئت وألغينا ونفروا ما شئنا وإن شئت وطولها
وإن شئت وألغينا ونفروا بسورة مخصوصة لمن إن
فرغوا من الصلاة قبل كمال الانحلال لأن الركعة بدعوى ويدرك
الله تعالى حتى يتكامل خلوها في منازلة على ما في سجود
الطحاوي أو في ما خذلهما في الظهرية فتكون الركعة التي
ليس إلا بدعوى إذا خذلكي شخص ما حصة غير الناحية التي
أخذها الآخر بل يجمعون الصلاة والدعاء فإرادتي مبني
عليها في الظهرية وفيها دعاء إذا أملا بالجمعة والعديد
القوم في الصلاة جاز أن يصلوا الجمعة في ما جدد يومهم
فيها ما جدد يومهم كما نقله الحديث عن البرجدي وهذا ما لا
في الخبر من أنه يمكن أن يجمع في فاحصة إلا أن جعل على إذا كان
يدون أملا بالجمعة فتدبر في الفاتحة أو السجود يخرج عن
القنينة وهي تمام جمع عظمي كما في السجود للقنينة فان صلاتها
تضلي في ركعة لا يتم قد حسمت الركعة على هذه صلاة الله عليه وسلم
مراعاة تعدد الركعة في ركعة جمع الناس وتعددها لجمعها بالليل
وقد في السجود أنهم يصلون في منازلة وفي الركعة ويصل
الحاجة جازة عندئذ لأنها تشتمل سنة سجود الركعة الشديدة
إذا هبت يصل كل إنسان في منزلة والظلمة القوية نها ركعة القنينة

القوي ليل والغلب من عطف المام ونحو ذلك من
 الامانة الخوفه كما ان روي الشافعي عليه رضي الله عنه صلى
 في صلاة جماعة قال ان صحت الصلاة قلت به عند ما كنت
 وحكي النووي عن ائمه الصلاة قلت وقد خرج ابن ابي
 شيبه في مصنفه انه ابن عباس صلى بهم في صلاة كانت
 اربع سجرات ربع فيها ستا وخرج عن شريك بن انس
 المدني في عمه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ربي شفيكم
 فاعتصموا بعنقه خذوا في الزلزلة ولا يصليوا رجعة ولا رجعة
 ولا تصلي عن النسا فم جماعة في غير السجرات بناءً وهو
 اذ لم يكن زلزلة ولا تلج ولا طرد ولا زلزلة من البلا لاجل الرحمة
 وانتم لا والرب نهى عن الارض يعني فصل في جميع
 ذلك فلا يدخل في حكم ان العبد ينبغي له ان يتفرغ الى
 الصلاة عند كل صلاة فقد كان صلى الله عليه وسلم اذ اخرج
 امره في الصلاة وقد قال صلى الله عليه وسلم افضل صلاة
 الرجل صلاة في سنة الا امكنة ولا زلزلة ولا صلابا ان يصلي
 في جميع ما تقدم واليه من فالا كما كان من صلاة الكسوف
 فقد كان فيه القياس بالنص الظاهر وهو يريد منه هذا
 والنص الذي في الكسوف لا يكون من روي في جوف الغر وغيره
 لان الرطب في الكسوف فوق كل هول في كسوف الغر
 الدعاء في الطاعون قال السد حلالا ولما ان يقول ومنها
 الطاعون ان من الارض في طلبة ما يظهر لها وهو الذي يعطيه
 عناء انهم روي كلامه انهم يفتون على النعا وفي الزلزلة
 احسن صلواتي واحسن ربي يني بها رغبه واستغاث
 طلب الدعاء في الطاعون فمما روي عنه وشهادته وحيد
 بان الطاعون منسك الشهادته ولا رجعة لا نعصرها والطلوب

دفع ما هو المنشأ وغايته ان يكون كذا فاقا لعدو وقد ثبت
 سوال الامانية منها كما في تحفة الغيب ثم ان كان في بلدة
 فيها الطاعون لا يخرج منها وان كان في خارجها وقد سمع
 بوقوع فيها فلا بد من الخروج وتحدث وقيل ان ذلك
 فيما لو وقع عندك انه يشتد بدخوله وتخرج منه تعالى وفرد
 ان لا يصيبه الا ما لئله الله تعالى فلا بأس به بدخله ويخرج
 كما فرق ابو النعمان وروى ابن حزم يروي عن ابن ابي عمير
 للدعاء برفع الطاعون بدعوة ابي حنيفة هلنا قاله في النهي
 ويعتقد كونه في حاشية الانشاء ما به ما قاله ابن حزم
 الحق الذي لا مريه فيه فان تعريف الدعاء صادق عليه
 انتهى وفي تحفة الغيب انه لا يتاح الدعاء على احد من المسلمين
 بالطاعون ولا شيء من الاقارب لو كان في ضمة الشهادته كما لا يجوز
 الدعاء على احد بالفرق والهدم ونحوها بلا موجب وكذا الدعاء عليه
 بالوقوف في كل يسمى ما يستلزم الهدم دون غيره فانه قال
 لو دعا على غيره لم يجب عليه شيء ويجوز له الدعاء بطول العمر
 لانه صلى الله عليه وسلم دعا لاني بن مالك رضي الله عنه
 به كما في فضحه في روي ان يقيد بذلك بمن لم يتقاه منته
 المسلمين بل يندب الدعاء به وقد قال الدعاء به يظهر في اسمه
 يجوز ان يقدر الله تعالى عز وجل تلاميذ سنة فان دعا فالرطب
 فلا ينبغي ما تقر ان الاحل لا يبره ولا ينقض قال الله تعالى
 وما يؤمن من قوم لا ينقض من عمه الا في كتاب وعلى هذا فيندب
 جميع انواع الدعاء كراهة السيد المحمدي في حاشية الانشاء وكل طاعون
 وبالا حاش لا ان الدعاء على كل من دعا منه ما يكون سبب
 وخزائن ومنه ما خرج عادة بحدوده عند تعين الزلزلة واللاج
 والطاعون سمخاض كونه عام من وفه كونه ابي طعن سمر

وتماحه في الاشياء قال فيه سوي ما تقدم وقد ذكر شيخ الاسلام
 العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن قام في يده
 صابرا تحتها ومن خرج من بلد هويها ومن دخلها قال في يده
 علم ان اهلها بالخبر هلكوا الا على الطاعون وقد روي في الكلام فيه
 الامام السبكي قاض الفضاة من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام
 ابن حزم في كتابه السبكي بهذا المأثور في قول الطاعون
 وذكر فيه ان الرجح عندنا في الشافعية ان الطاعون اذا ظهر
 في بلد فانه محظوف اليد نزول عنها فتعتبر في ذلك وقت
 كذا في وعندنا الكثرة وان كان والرجح منها عندنا ان حكم
 حكم الصبيح والماحنية فلا ينصرف على خصوص المسكنة والى
 قولهم فتنقض بان يكون حكمها على طبع عند المالكية هكذا
 قال في حاشية من علماء عصرنا في قلت انما كان قولنا انه
 في حكم الصبيح لانهم قالوا في باب طلاق الرض فلا ميراث
 لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف ما روي رجلا وقد تم
 ليقتل بقول ابيهم فانه في حكم الرض لان الغالب الهلاك
 انتهى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلد هو كالقضي
 في صبي القتال فلا تعلقا لجماعة من علمائنا لان قولنا
 تقتضي ان يكون كالصبي يعني قبل نزوله ببلد اهلها اذا طعن
 واحد فهو من الرض حنفية وليست الكلام فيه وانما الكلام فيمن
 لم يطعن من اهل البلد في الذبيحة ببلد الطاعون وقد ذكر
 شيخ الاسلام ابن حزم في ذلك الكتاب المسألة الثالثة تستنبط
 من احكامها وحده في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو
 منه المنع من الدخول من الادلة على قصر وعده الدخول
 وانما الواجب من امور روي بها حاشا لا طاعونا مثل حزم
 الرطوبة الغضبية وتقليل الغذاء وروم الاراضة والمكث في

الحمام وطراقة السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق الهواء
 الذي ينفث وصرح الرئيس ابو علي بن سينا بان لا ينبغي
 به في علاج الطاعون الشرط ان اكل فيسيل ما فيه ولا يترك
 حتى يبرد فتراد سميت فان احتاج اليه حصد بالحمام فيسيل
 بلطف وقال في علاج الطاعون بما يقتضيه ويرى ما ينبغي
 حذر منه بلطف وما الوراد وروى الورد وروى التماس وروى
 الاس وروى الحما لاستنقاع او بالفصد عما يحتمل الوقت ويحتمل
 ذلك مما ينبغي في الخط لا يقتضي على القلب باللفظ والتقوية باليد
 والمقطرات وتجعل على القلب من اروية اصحاب الحما في الخط
 وقد غفل اطبا في عصرنا وما قبله هذا التدبير في وقوع التوريط
 الشديد من توقيظهم على عدم التوريط لاصحاب الطاعون
 ما خرج الدم حتى شاخ ذلك فيهم وزرع محنت صابرا عليهم
 يستند تحتهم ذلك وهذا النقل من ريسهم في حال ما اعتدوا
 والعقل يوقفه كالتقدم ان الطعن ينزل الدم الكامن في جسم
 واليد من فصل الى مكان من اتصال قشره القلب فيقتل
 وتلك قال ابن سينا اذا ذكر العلاج بالشرط والتمريض منه
 واحب انتهى كلام الشيخ هلذا ما ذكره في الاشياء قال العلامة
 ابن الغفر في كتابه الهندك هذا الفروع في علاج الطاعون
 هي ان الطاعون وليست تحته ولكن لما روي عنه الاطبا
 الا الا نزال ظاهرا جعلوا نفس الطاعون ويصير به عن ثلاثة
 امور احدها هذا الاطاهر وهو الذي ذكره الاطبا ولنا في الموت
 الحادث عند وصول الدخول الى الصبي في قوله الطاعون
 فيها في كتابه في الثالث اسباب الدخول الى الدخول في روي
 في الحديث الطاعون انه ينفث رجرا يرب الى الموت والبلد وروى
 فيه انه وخرق وجا انه دعوة بني وقيل ان الكلام فيه في

فلا بد لا يستعمل بها ولا يكون لها مكان لا يكون منها على الاختصاص
 التفتت بها في القدر وفي المسمى صلاة الكسوف ستة أي غير
 واجبة لأنها ليست من سنن الصلاة فاما ما يوجد من وجوبها
 سنة فعلها النذر صلى الله عليه وسلم ومعه ما ذكره من وجوبها
 فإنه قال ولا تصلي تأخلة في جماعة إلا قيام رمضان وصلاة
 الكسوف وهو استثنى من النافلة والمستثنى من جنس المستثنى
 منه فعل على ما تأخلة تكن قل في الظهر وتجنبها فافلة على ما أخذ
 من كلام محمد لا ينبغي الوجوب لأنها الزيادة وكل ما جيب في النص
 زائد واختار في الاستدلال وجوبها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا رأيتم شيئا من هذه الآيات فادعوا إلى الصلاة وقولوا فصلوا
 ولا تلووا جوب ولا حارفه عن الوجوب هنا وما قد يتوهم
 من أنه ذكر مع قول وادعوا إلى الدعاء ليس بوجوب اجتماع
 فلذا الصلاة غير صحيحة لأن القراءة في الظهر لا يوجب القراءة في
 الحرم ولا أنها تقام على سبب النذر من صلاة العيد واستظهر
 الكمال أن الأمر للنفوذ وفيه في الشك لا بد من أنه صلاة
 قوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وثاخر حرون ولم ينقل
 أنه أنكر على من تخلف وصلاة الكسوف حسنة كما في النهي
 المسمى وقال النووي ينظر ما رد بكونها حسنة والظاهر أن
 المراد أن لا يبدع فأعلاها الاستحسان ذلك وما راه المسلمون
 حسنا فهو عند الله حسنا بل ليس هو ذلك لا يخفى في الشارح
 صلى الله تعالى عليه وسلم قد يرد إلى الصلاة عند خسوف القمر
 بلغة النظر في الدين ما دون منعة ربه وأما ما عزم من الصلاة
 وما يثبت أنه لا ينبغي فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجماعة
 فيقتضي ذلك استحسانا على عدم الغتال إلا على عدم
 الوقوع وتنبه والله أعلم من آل التقية إلى الصلاة عند الزلزال

والجمع السديدة والظلمة المتركة وغير ذلك من الأهل
 واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء ظاهره أنه في صلاة
 لكن لا يخفى أن الاستسقاء هو طلب الاستسقاء من الله تعالى
 بالثنا عليه والتمسك له ذكر ولا يستغفرون وقد ثبت ذلك
 في الكتاب والسنة ولا حاجة إلى الكتاب فقول تعالى حكاية
 عن نوح عليه السلام حذى لهد فقومه القبط والحبش
 فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا رب رب السما علم مديرا
 وأما السنة فهو في الآية الكريمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 استسقى مرارا وكثيرا بعدد الأمة اختفت عليه خلفا
 عن سلق من غير ذلك فليس الاختلاف إلا في الجماعة وسبق
 على ذلك الكلام في بابها أن شاء الله تعالى فلا يلبس كالتفت
 المجاعة في صلاة الكسوف سنة متفق عليها بخلافها ولا استسقاء
 إلا لاستسقاء عن الكسوف ومناسبة ذكر الاستسقاء فاعقبه
 أن الكلام في صلاة الكسوف والاستسقاء على صفة الاحتجاج
 والمضروب لأنها جميعا يوردان في حال الحضرة
 باب في بيان أحكام الاستسقاء
 هو لغة طلب استسقاء التفت في النذر شرعا طلب الطمن الله تعالى
 عند حصول الخراب على وجه مخصوص ومنه ويخص في ما قيل
 في الاستسقاء أن ذلك يتم بقوله ومع يتوب للرب عن الآثام
 فالأصناف في معنى طلبه من ذلك ما عزمه بدو
 وهو منوع في موضع لا يكون إلا صلاة ودية وأنها شرعية منها
 ويستعملون دونهم ويزعمون ويكونون ولا بد من أن كان لهم
 فلا يخفى أن الاستسقاء هو من غير الخوف واستسقاء واستسقاء
 بمعنى واحد قال الله تعالى ويستسقاءهم بآياتهم طهرها وقال
 تعالى واستسقاءهم ما وثاقا قال لبيد ما بين اللغتين



وقيل ما قلناه
والحال السحاب الذي يحل على الأرض
من فوق وخرج أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل يمشي في المطر
فاغترب فغضب في الصلاة فوعده الناس يوم يجزونه
فنه فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدا حاجبه
النفس فغضب على المنس قبله وحمد الله ثم قال اني لم يكلوا
حدث دياركم واستنخاوا المطر عن ابناء زمانكم وعلمكم وقدر
الله تعالى ان تدعوه وقد وعدوا ان يستحبوا لكم في الحمد
لله رب العالمين الرحمن الرحيم ما كنت يوم الدين الا اله الا الله
يفعل ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت الغني ونحن الفقير
انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلائنا الى حق
نكسر فيه يد يديك يترك ارفع حتى يدركنا ظل بطون في دخول
الناس ظمروا قلب وراه وهو ارفع يد في اقبال الى الناس
ونزل فلهي ريتني فاشهد الله بما فهدت واتقنت
لو احطت باذن الله تعالى فلم يات مسكده حتى سالتني
فلم ازل في عتري الى ان ضحكك حتى بدت نحيب فقلت اشهد
ان الله تعالى على كل شيء قدير وفي عبدك الله ورسوله وفي جديت
حين روي في عتري في عتري فرفعها اللهم ضاحت حياتنا
واغرت ارضنا وهاقت دوابنا مطمخا من ما اكربا
ومن الارحام من معادنها وعجز البركان على ملأها فالغيث
الغيث انك المستغفر الغفار فاستغفر لك ما مات من ذنوبنا
وتوب اليك من علم خطايانا اللهم فارسل السامع علينا مدرارا
وصلنا الغيث والنا من تحت عرشك حدث بنفعنا ويود
عليك غيثنا غاما طبعا غاما محالا خصيبا رافعا مرعا نبات

سني قوي في نجد واسني . نير القبايل من هلال . .
وقيل سني ناوليتير واستناه جلال شيايش من هلال
الاستفا شرا دعا كي يدعو الامام قايما مستقبلة القبايل
يديد جاعلا ظهورهم اليه ليماطو بها الارض تناولا بنزول
المطر كما ورد عند من عن النبي صلى الله عليه وسلم في رفعه يامعني
يظهر يامعني لابطيها ظهر الكمال الاصل طر و اجانة لا افتقار
الذي محبة نجا وزيد عن الرب والناس فهو مستقبلة
القبايل يوصون على دعيه يقول ما ورج وهو اللهم استغفر
الغنى ولا تخمنا من القناطين اللهم ادعنا لعلنا والبلاد
والخلق من الاطوار واليهود والصنات ملائكة الانبياء اللهم استغفر
لنا الزرع واد لنا الفزع واستغفر من بركات السما والارض
من بركات الارض اللهم ارفعنا الجهد والجوع والمري والسقم
عنا من اللذات لتستغفرنا اللهم انا نستغفرنا انك انت
غفارنا راقنا السما علينا قدرنا وكتب عن النبي صلى الله عليه
وسلم انا فاعفينا راجلا غير جلال اللهم استغفرنا عاذا لك
وبها بك وانشر رحمتك ورحي ملكك امين اللهم انت الله
الادال انت الغنى ونحن الفقرا افر علينا الغنى واجعلنا افر
لنا فرة ولا غنا في الدنيا ولا عملة وفي الدنيا لا نعوذ بها من
الله استغفرنا غفيرا فغفرا فغفرا مرثيا غفرا عا جلا غير اري
جلا استغفرنا اذ ما واصلهم سرورهم ومعنى غفيرا
مطر وغفيرا ظهر الله انا يغفب الخلق فيبرهم ويغفهم قاله
الذي لا صرفة والذى لا يحدو القبايل والسم للحيون
و نرنا اننا لا نسلون الا الله وحده من الزهم ويروي مرثيا
بالعربية يكن الكملتي وهو ما يرفع فيه الابل وطعنا صلاكي
حطب الارض والبلاد وطعنا بركة الدال اللعير لالا والنعير

وفي حديث ابن عباس مرفوعا عند الخطابي في غريبه وابن عساکر
 اللهم صاحب بلادنا واغفرنا وهاضمتنا وبنينا اللهم منزل
 البركات من امكانها وانا نالها حجة من معادها بالتقنين انت المستغفر
 من الاثم فنستغفرك للحجامة من ذنوبنا ونوب اليك من عظم
 خطايانا اللهم رسالنا علينا مدرارا وكفا مغفر وزلازل تحت
 عرشك من حيث ينفذ غنا مغفينا وارعا رايها مرعا
 طبعا غدا خصا تسرع لنا به النساء وتكثرا لبادلتك
 وتقبل به لطرات اللهم انت قلت في كتابك وجعلنا من الما
 كل شيء في الاثم قلا حياة لنفي خلق من تلك الابا الى اللهم وقد قسط
 الناس او من قد قسط منهم وسما ظمهم وهاضمت بهمهم وخبث
 عجم النكبي علما ولا دها وحسبت عنا قاطر الساء فقلت انك
 عظمنا وذهبت في ذابحها اللهم رحمتها لا تنة والانعام السائمة
 ومن لا يحمل رزقه غيرك اللهم رحمتها لا تنة والانعام السائمة
 والاطفال الصا بعد اللهم رحمتك رحمتهم ولا تطف الا صنع واليايم
 الرثم اللهم رزقا قويا في قوتنا ولا ترونا محروعين انك سميع الدعاء
 برحمتك يا رح الرحيم وخبرهم ابن شهاب عن عبيد بن
 ابن رومان مرفوعا اللهم استغفنا مغفنا ههنا مرشدا
 عاجلا غير ريثنا فها غيرنا ريثنا رحمة لا يستغنا عنها رب
 ولا هدم ولا نفي اللهم استغفنا القبيح والشر يا علي غدا ونحن
 ابرين الصبرهم والديهم هذه انصبيدهم مرفوعا اللهم خلنا ساجدا
 كنيفا فصفا دلونا خطونا فاصفنا كذا رجا تنظرنا منه
 فاما ذنوبنا سجدنا يا ذا الجلال والاكرام يا رح الرحيم يا رح الرحيم
 والوجهات عن علي بن ابي حمزة مرفوعا عن اسحاق بن عبيد الله
 شريك في حديثه عن علي بن ابي حمزة مرفوعا عن اسحاق بن عبيد الله
 شريك في حديثه عن علي بن ابي حمزة مرفوعا عن اسحاق بن عبيد الله
 شريك في حديثه عن علي بن ابي حمزة مرفوعا عن اسحاق بن عبيد الله

يعلم ابن الاشعث عن عبد الله بن حمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اللهم لا تطعمنا حرا ولا صافا ولا صافا
 بيع الله في لا يطره ولا حرا ولا يطره ولا حرا ولا يطره ولا حرا
 واستغفرا يا رح الرحيم ابن الحنفية وابن ابي عمير وغيرهم
 عن الشعبي قال خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستغفر في علم يترد
 على الاستغفار حتى رجع فقيل له ما رايناك استغفرت قال
 لقد طلبت المطر فخرجت الى السماء التي يستقبل بها المطر فقرأت
 استغفروا ربكم ذنوبكم يا رح الرحيم يا رح الرحيم يا رح الرحيم
 لا اله الا انت غفرا ربنا يا رح الرحيم يا رح الرحيم يا رح الرحيم
 حنفي النوايا في الذنوب في سرور الاسلمية خرج مع عمر بن
 الخطاب يستغفر فلم يزل يقول من خرج من منزله اللهم اغفر
 لنا انك انت غفرا ربنا يا رح الرحيم يا رح الرحيم يا رح الرحيم
 المصلح ولذلك قال النسا خرج فاته الى الاستغفار فطلب
 لاسان المطر وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم سئل
 منه الغيث فامع بالاستغفار ونشئ له بقية الولد
 فامع بالاستغفار ونشئ له بقية الولد
 واستغفروا ربكم انه كان غفرا ربنا يا رح الرحيم يا رح الرحيم
 وبعد ذلك ما مولا وينبغي وجعل الله رحمتا ويجعل الله رحمتا
 فرب الله يا رح الرحيم يا رح الرحيم يا رح الرحيم يا رح الرحيم
 السلام لما نزل عليه بعد طول تدبير الوحي حسب الله تعالى
 عنهم انظر ونظر رجا من رجا ربهم ربهم سنة وفيل سبعي
 سنة فابى الله اليه ان من رجا ربهم ربهم سنة وفيل سبعي
 ما لا ناله عليه وقال لهم استغفروا ربكم يا رح الرحيم يا رح الرحيم
 ان يقول ولت صلاة بلا حجة كما في الكفر وغفروا ربكم يا رح الرحيم
 في قاتل الصلاة لا يستغفروا ولا يجامعوا وذلك لما

أخرجه الشيخان عن ابن رضي الله عنه ان الناس قد يخطو في
 زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل رجل من باب
 المسجد وفي رواية من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم يخطب فقال يا رسول الله هللت
 المؤذي وانقطعت السبل فادع الله تعالى بك بعثنا قال
 فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغتفر
 لكم ثم اغتفر قال انس فلا والله ما نرى من سحاب ولا فزعة
 وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار فطلعت من وراءه
 سحابة فقال الترس كلما توسر طقت السما انشرفت فامطرت
 قال انس في ذلك ما راينا الشمس مبتلاة بجمعة ثم دخل من ذلك الباب
 فاجتمعوا لمقبلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخطب في
 مستقبله قائما فقال يا رسول الله هللت الاموال وانقطعت
 السبل فادع الله يسكنها عنا فرفع رسول الله صلى الله عليه
 يديه فقال اللهم حولينا ولا عنا اللهم حولي الا كام والظراب
 ويطون والاوردين ومنابت السحر قال فاقلمت وخيرنا غنى
 في الشمس قال فترك في سالت انساها لرجل الاول قال لا ادري
 ولا علمت دار القضاء لانها ببيت في فضاء دين عز وجل الله
 الذي كتبه على نفسه لبنت حال السجدة وهو ثمانية وعشرون
 الفا انشترها معا وبعثت في سبيلها ستمائة الف وصالته عليه
 وسلم بعد ذلك الصلاة قال يا رسول الله لو كان من سنة الصلاة
 لم يكن ذلك ما كتبه قال لا والله صلى الله عليه وسلم لا تسب فيها الصلاة
 ولا انما انما من سنة الصلاة بل هو ما رواه في صلاة في الاسلام
 وبعث الله في صلاة الفجر جماعة من الانبياء والرسول في صلاة
 صلاة الاستسقاء جماعة في صلاة الكراهة والاركان هو طواف
 قال شيخ الاسلام في الحديث الشريف فادع الله تعالى وطلو

واما في مشروعية الجماعة فيها فلقول محمد في الكافي في صلاة
 في الاستسقاء انما يراى الدعا فلفنلعن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه خرج وبلغني عن ابنه صمد النبي ودعا واستسقى
 ولم يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الا حديث
 واحد انه قال فلفنلعن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
 قلت وكلامه في يسنه فلفنلعن من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 للاستسقاء انما يراى الدعا فلفنلعن لها ثم قال وفيه في الحديث
 ظاهر في رواية انه لا صلاة في الاستسقاء قال واراد بقوله لا صلاة
 فيه جمعة بدليل معنى الثاني سالت الاحام من الاستسقاء
 افيه صلاة ودعا موقت او خطبة قال اما جمعة فلا ولكن
 الدعاء والاستسقاء وهذا بخلاف ما ذكره شيخ الاسلام من الخلاف
 في السنة لا في اصل الشريعة وخبره في غاتة البيان معني
 في التخرج الطحاوي انتهى وفي البدعي الشهور في رواية لا اتوب
 وفي الحديث ان ما ذكره في الاستسقاء من حديث الدليل فليكن
 علته التقويل وفي شرح المنية والاحاديث لا يختلف في الصلاة
 بالجماعة وعدمه على وجه الصحيح انما في سنة لم يتلح
 بسنيتها ولا يبرم منه قوله ما يابعدوه كما نقله عنه بعض
 المتصدين بل هو في الحديث في صلاة في صلاة الاختلاف
 او لا في انه لا صلاة في صلاة الا في قال له صلاة الاختلاف
 في الجماعة لها في قال في الكراهة ومن في اقل يجوز لئلا يسهل
 وفي الحديث انه في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
 مرة وتروا في غير ما في سنة انتهى لان السنة ما وظل عليه
 صلى الله عليه وسلم والفعل مرة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
 وسنة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة في صلاة
 عندنا لا حرامها منع الجماعة ولا جماعة فيها عندك وانقدام من

حديث انس لا يثبت الخطبة لان السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم
 وهو خطيب للجمعة فهو سابقية وقال انتقل كما تريد يعني يصلي
 الامام بعيني يهرج ما قاله كالمسند بنفردان ولا قافية ثم
 يخطب بعد ما قال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
 واحا صبحه حنفية عن ذلك فان انتنته على قلبه علمه
 الذي صلى الله عليه وسلم وهذا فله مرة وثلاثة اخرى فلم
 تكن سنة في السوط وفي يوفى مع الى حنفية وفي تحذري
 انه مع محمد ثلثه عند ان يوفى يخطب بقدر خطبة واحدة
 لان المقصود به الدعا فلا يخطب بها بكلمة وعند محمد خطبتين
 اعتبارا بما قصد به نظم الخطبة لاستغفار ما يكبر فيه
 تكبير العبد وهو يصلي صلاة الاستغفار عند الترتيب كما يريد
 خلافا لتقليد السراجه في قوله قال يصلي في الاستغفار تكبير
 بجملة صلاة العبد لا ان يلبس فيها تكبير تكبير العبد وتكبير
 في البناء انه يكبر في واجبة الى شيا عن محمد ذكرها القدر
 في شرحه وفي الدقة المتفق وهل يكبر في رواية في شرح الجمع
 ويرى في الرواية الاولى نسخا سريرا في الاعلى والى الثانية هل تلك
 حديث الفاشية ولا قلب الا في سابق ادعته خلافا لمحمد جملته فان
 الادبية ولا قلب الا في سابق ادعته خلافا لمحمد جملته فان
 وهو قول بقلب الامام اذا رادون القوم ولا يجوز الا اذا مضى
 صدق عليه وبه قال الامام جملته من المالكية واختار القدر في
 قول محمد انه صلى الله عليه وسلم صلى لك نه صلى النبي صلى
 في حديثه صلى الله عليه وسلم صلى لك نه صلى النبي صلى
 في الحديث صلى الله عليه وسلم صلى لك نه صلى النبي صلى
 ذلك وهو لا يثبت في حديثه صلى الله عليه وسلم صلى لك نه صلى النبي صلى
 وفي الحديث صلى الله عليه وسلم صلى لك نه صلى النبي صلى

واليداي والتخمة زار وقوله مع محمد وقال ابو حنيفة انما كان
 القلب تقا ولا يقلب حالهم من الحدب الخصب فلم يكن
 لبيبا ان السنة وقيل كان راد صلى الله عليه وسلم فغيره صلى
 نفس الرواية انه قلب وحققت انه صلى الله عليه وسلم فغيره صلى
 وحيات الحال يقلب الى الخصب حتى قلب رادوه وهذا لا ينفرد
 غيره ويقال انما ضمت الاخبار فتمسك بالعماس وهو
 عدم التقلب كالسوف في الجملة والعبد من قال في السابق
 وفيه نظر فلا يلزم ان نه المالكية فيما قبله صلى الله عليه وسلم
 حتى نتاسي به فيه وليس يقال لا فائدة في التماسي ظاهره مجرد
 التماسي عن الفايده لوجود صور لا تتابعه صلى الله عليه وسلم
 وسلم ولو كان في بني عير وجب وشي فله النبي صلى الله عليه وسلم
 كيف يترك جالسا في نفسه القوم لا يقلبون رتبة ثم لانه لا يثبت
 انه صلى الله عليه وسلم امره بذلك وقد قال سعيد بن المسيب
 وهو في الشوري والكشي بن سعيد وابن عبد الحكم وابن وهب
 من المالكية وعند مالك والنسائي في جملتهم كالا مام فيه
 يعلون بعد قلب الامام وصفة قلبه وان كان مرعى جعل
 اعلاه استغله واستغله اعلاه وان كان مرعى جعل
 الجانب الايمن على اليسر قلب الله تعالى الحال من الحدب الخصب
 ومن الشدة الى الخ ومن العسر اليسر ولا حضن في محب
 لا نه لا يتقرب الى الله تعالى باعدائه وقد مر في حديثه صلى الله عليه وسلم
 وسلم يتبعه من حيث قال انما يرك من كل مائة من ثلثه
 والاستسقاء لا يزال الرحمة واجتاها من الكا ومنه لا يتقرب
 اللعنة عليهم ولا شدة ان يكون الله في جمع يكون لذلك بل ورد
 ان المؤمن اذا ابتلى عرو في حلقته هم هزول واسرع خشية ان
 يصيبه ما صا بهم هكذا انشا الله في الترتيبانية والسر وظواهر

انهم لا يمنعون من الخروج وحدهم وليس لذلك بل يمنعون
 لاحتمال ان يستقوا فيفتن بهم ضعفهم العوام كمال الكبار
 وقال مالك والشافعي وحده لا يورثون الزكاة ولا يخرجون
 منه وان كان الرجاء ان دعاه الكافر فله ان يستجاب
 اعلم انهم قد اختلفوا في دعاه الكافر فله ان يستجاب ام لا فقال
 الامام الرستمي وجماعة انه لا يستجاب لهم لقوله تعالى
 وما دعا الكافر في الاضلال وقال ابن القاسم الحارثي واليوناني
 الديلمي يستجاب وبه قال الجمهور قال الولي والفتوى
 على انه يستجاب لهم وقال ابن النجار وعلمنا ان لا يستجاب
 والرد به ان يكون قبول دعائه سببا في حجة الله تعالى عليه
 يوم القيامة ويطلب به اعذار جميعا بمعنى انه اذا قال
 الله تعالى يوم القيامة لم افرقت بيني ولا يجد عند ربي عذرا
 اللوم والعتاب لانه لا يمكن للكافر ان يقول يارب ما عرفتك
 فلم اقدر على الايمان لانه يقال له بل عرفتك حتى دعوتك يوم
 كذا في عطيت ما سالت مما لا ينال بالسبب ولا يقدر عليه
 احد الا الله تعالى ولا يمكنه ان يقول ظننت انك احسنت
 الي لا اجل للفرقان فخرج التفرقة فبالعقل فعلى هذا ما قاله
 الكافرون المستدع بدعائه يكون حجة عليه ويترتب استخفافه
 المستدع باستجابة دعائه بدعته فنزاد بدعته فدعا الكافر
 اللاهوت والاستدراج ودل قوله تعالى من ينجب الضطر اذا
 دعاه على قبول دعائه لان الكافر قد يكون معظما في دعواه
 فيستغني الله عنه حجة ولذا حذر النبي صلى الله عليه وسلم من دعوة
 الظالم وان كان كافرا وقصة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
 تعالى انظر الى يوم يمدون وما قول النبي صلى الله عليه وسلم في دعاه الكافر
 الا في ضلال وفي الاخرة وذلك لان الآية في احوال الاخرة

وصدرها وقال الذين في النار خذنه جهنم ادعوا ربكم يخفف
 عنا يومئذ العذاب قالوا ولم تلتك تاتكم رسالكم بالهدى بالهدى
 قالوا اي قالوا فادعوا وما دعا الكافر في الاضلال فهذا
 لا يثبت في استجابته دعائهم وفي الدنيا استدراجا ثم يشرع في جمع
 وقد ذكر ابن حنبل ان القاري قد استجاب دعائه في السنة
 قال الله تعالى فاذا رسوا في الفلك فدعوا الله مجتمعا
 له للدين فلما تخاهلوا في النار هم يشركون ولم يذركم ربك
 عن الالهة وطعن الشارح عند قوله في غير موضع من ملك واد
 صلوا فرادى حازر وفيه صريح في انهم لم يذركم ربك في كلامه
 شمة بانها بجاءه افضل باعتبار اطلاق كل واحد على صلاة استمر
 اليه ينافيه ما تقدم من ان الجماعة لا تقول بسببها الامام
 وكذلك يتنافى هذا ايضا لقوله وقول الختم وغيره اظهر
 الرواية لاصلا للاستتقاء اي بجماعة يعني بالتقريب
 للجماعة لا لاصلا للصلاة وهي مشروعة وقدموا لاختلاف
 فيه اللهم الا ان يقال ان الله تعالى لم يزل يلهيهم فاما ما يروى
 سنة الجماعة فيها ومع ذلك لو صلى منفرا حازر والله اعلم
 وغيره من ثلاثه ايام ولا يزداد علم لانها منه خربت لاجل
 العذر ولا لاجل كونها في الاصل اي لم يثبت عندنا اذا
 يثبت بها الا يوم عليك بعدة ولانه لم ينقل اثر منها
 وفي الدرر والمنتجب ان يصلي صلاة الاستتقاء في مصلي
 العيد وفي البيهقي لا يخرج في الاستتقاء من غير يقوم الامام
 والقوم يقومون فان اخرجوا المنبر حازر عايشة رضى
 الله عنها انه خرج المنبر لاستجابته صلى الله عليه وسلم
 انه في مختص لا يخرج يعتقد على قوس اوسى او عصي
 لانه يعينه على طول القيام منتبها في وقت في البناء

عن هذيب زوايد ومنه ان طهرت الاجابة هل يخرجون من
الغفلة التي في الجوارح والتعبد بالاستحباب ولم يذكر الله
عن احكامه في تعبد الجوارح وغيره الا في حق النبي ورواه
الاستحباب فسبق قبل ان يخرجوا يستحب ان يخرجوا ولو
الله تعالى ويستحبونه من فضله ورحمته اشره وحسب
للامان ان اصرهم بصيام الا في ايام الضيق والاحتياج
حتى يكفر القوم عنهم التبعات ويستحبون الامانة استحابة
دعاءهم وصبر القوم وحسابهم ما من الا ما يوجبهم
انها التوبة التي في شروطها والظاهر ان اهلها يخرجون
الامان بهم في ان المستحب والا فان خرجوا وحدهم خارج
كما سجد في صبح اليوم الرابع ووصلوا بهم بعد ارتفاع
الشمس قدر ربع او ربعين مضاة لان الطلوع استناب
الرب وطلب الغفلة حبس الطريق العباد مع سعة
فضله وسوغ رحمة ليس الا اذ يتأخر فيها كالائق ،
بحالها الظاهر والذات والائتسا والشيء لغاير طلبة في ثياب
غسلته غير مرفقة لانها ابعد عن الزينة وانما قيد بها القلب
لان الوسيلة ينبغي التفرغ عنها وانظر النبي صلى الله عليه وسلم
على من رآه مستحب الثياب ومرفقة وفي تلخيص التواضع
منذ النبي متواضعا خاشعا لله ثالثين رواهم
لان جميع ذلك هو الاتقي بحال المذهب ومن تواضع لله
رفعه الله والتواضع الاستسلام للحق وترك الاعتراض
على الحكم من ان لا يقل هو خفي الجناح للخلق وبين
الحائز لهم وقيل بغير الحق ممن كان صفيلا وكبير الخرافا
او وضعا له او عبد ذلك وانني قال ابو زيد ادم العبد
يظن ان في الخلق من هو شر منه فهو منكبه وقال بعضهم لم يرب

في اللطاف انسابا بيديه سالمة يمنعون الناس لاجله
 عن الهلاك ثم رايته بعد ذلك على جسر ينادي يا ايها الناس
 فتعجبتم منه فقال يا ايها التكبر في خصوصيتي وضع الناس
 فيه قال يا بني الله تعالى فالتدبير في وضعه يرتفع الناس
 فيه وقال بعضهم ان شرف في القول وضعه والحق التقوى والحق
 في القناعة وكسوع في الاعضا والضعف في القلب ويعدون
 الصدق في كل يوم خلق جرحهم لانها سب لفضل الحق
 وحدقة الشكر في غضب الرب ويحدد دون التوبة ان
 في كل يوم من الاطرح ويستغفرون لمنه في وهو
 دعا بطريق رقيب وهو ربي لاجابة دعاها فاعلم ان رحمتهم
 ويستغفرون بالضعفة والسيوخ والعيان والصلوات
 ومعنى الاستغفار لهم خروجهم القفر مع الشكر في ويقدرون
 بي بيدي القوم كالنسا فدين وفضلهم لا قرب ويحيي الك يقولوا
 ربنا توسلتنا اليك بنسوخنا واطفانك وبنينا فاستغفنا
 وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قال لو لا سيوخ لهم لوصينا
 وضعهم بها ثم رجع غضب عليهم السلام ولعل الله ينظر
 الى ضعفها فيخرج ذرة في الكافي وفي الجامع الصغير في ان
 الظاهر في التفسير والسير في التفسير في الاعمال الله رجع ورضية
 وضعهم بها ثم رجع غضب عليكم السلام واذ بالذي يورج
 السلام في الامم لهم قال مهصنة وبعد روعة لقرين فدروا
 على الاخلاق وبعد ذلك لاطفال عن امهم حتى لم ينعكس
 فيقولون سلطانا لوجه وتعلمون في روعة الغضب وبغضب
 اخر ارجوا لانه قد تكون الغضب سببهم بها قبل ان سليمان
 عليه السلام خرج فاما من سبب في فاذا هو ثم انك رايت بصف
 قولها اليها السلام فقال رجعوا فقد استجيب لكم من اجل هذه الخلة

رواه الحاكم عن ابي هريرة زاد في رواية لولا البهايم لم تطروا وقد
ورد ان النملة وقتت على ظهرها ورضعت يد بها وقالت اللهم
انت خلقتنا فان زرقنا والافا هلكنا وروى انها قالت اللهم
انا خلق من خلقك لا فناء لنا عن زرقك فلا تهلكنا لنزول
بيي دم رياه الحافظ ابن منصور في كتابه جامع الدعاء الصالحين
وفي رواية قالت النملة اللهم اني من خلقك لست انا غنا عن
سحائك وزرقك فاما ان تستمننا وترزقنا واما ان تهلكنا
رواه ابن عساکر ولا يخرج الا انما هم مع سحره من حارة الامير
ولما مور وقد خرج صلى الله عليه وسلم لم يستن في بعض اياته
وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوة حسنة وان خرجوا
ياديه ايد باز ان الهام وبغير اذنه جاز وقد مر الكلام فيه ويحتمل
في المخرج يعني ولا يخرجوا الى الصلاة بمكة وبيت المقدس
وفي رواية في الحديث ان اهلها يجتمعون في المسجد كما في مسجد
لضيقه قال في الامام وهذا غير ظاهر لان من هو قديم بالذمة
المسقة لا يبلغ قدر الحاج وعند جنتهم عملهم فيه
بما هذا في المسجد الشريف في طوافه وخدمة الجامع في
الروضة وما في ربه لا رغبة في ربه الفاضل وحطت التوب
من المصطفى صلى الله عليه وسلم لم تبلغ الرسالة والتوسل
بجناحه الكريمه وضاحية ابي بكر رضي الله عنهما من كل سائر
فلا عمل الاجتماع الاستغفار ولا ابتعا والدواب بالباب كما يذم
الابتعا في ذلك انما هو من الاجتماع والابواب فينبغي
الاجتماع بعد اهل المدينة وهذا من حياي ظاهر له لا شتمنا
الرجة وسنتنزل في المدينة الشريفة بنفخ جفثه ومنا هذه
في كل حاوثة وانما يكون ذلك بين يديه في مسكنه الشريف
وروضه الزهر وخليفته لها في الدنيا والاخرى التهيؤ والادام

المطر حقه في طرقات والزرع وهدم الحديران فلا بأس بالبحر
وتجسسه وصره حيث ينفع ما من عن انس رضي الله عنه
ثم دخل من ذلك الباب في المعركة استقبله رجل ورسل الله
صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا فاستقبلوه فاقبلوا يا رسول الله
هللت الاموال وانقطعت النسل فادع الله فمك بها عنا فله
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديك فقال اللهم ارحمنا ولا
عليك اللهم على الاكرم والظرب ويضون لا ودية ومنايت
الشيخ قال فاقلمت وخرجنا عنى في التمسك قال فخرجنا
فما انت انسا هو الرجل الاول قال لا اري والاكما جميعا في
وهو الرابطة ولما انقضت من الارض والظرب جمع ضرب في
الرواي والحيا الصغار وان سقوا على يديها يقول فيكون
خروجهم الى الصلي وقد كانوا تهيؤ للفرج نبي ان يخرجوا انسا
لله تعالى واستنارة من النعم القوية تعالى ولينك كثر زيارتهم
فول الله سبحانه استجابة الدعاء عند نزول النبت لقوله صلى
الله عليه وسلم ان الله تعالى عن ثلاثة عند النبت الذي
واقامة الصلوة ونزول الغيث وروى عنه صلى الله عليه وسلم
انه كان اذا حاد المطر خرج حتى يصيب جسده فينه وازسا
الوديع قال لا صحابة اخرجوا بنا الى هذا الوديع سواه الله م
طهورا في طهر منه وفي الله تعالى عليه وعن ابن عباس
رضي الله عنه انه كان اذا نزل المطر يخرج يامر ان يخرج فراشه
الى طرف فيقبل في ذلك فقال ما فيك وانزلنا من السماء
ما ميا كما في حب ان ينال من برقه ويحسب لا هال الخصب
ان يدعو اهل الحدوب ويختصم سيم اعداءك تنزل سحابا
من سبح اعداءك في الملايكة من خليفته قال فخرج قال
ذلك حتى يسبح اعداءك ويوقى وقال ابن عباس رضي الله عنه

من سمع صوت الرعد فقال سبحان الذي يسبح الرعد مجدودا والملك
من خيفته وهو على كل شيء قدير فان احصاه صاعقه فغلبت
ديته وعين رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا سمع الرعد
والصواعق قال اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك
وعافنا من قبلنا فقلت سبحان باب بيان احكام
صلاة الخوف وجعلنا سنة النبي الباني ان كل صلاة الاستعا
والخوف يغفر حادثة الغزو وان كان منها شيء وعلمنا ان الاستعا
عارضه ساروي وهو يتطاع الطر وهرين اختياره وهو لهما
الذي سببه لئلا يفرق بين السها ويحكي الاختيار لان العار
في الاستعا انه في البنية والصفة وفي الخوف انه في الصفة
من اضاقة التخي وفي الصلاة الشريعة اي غننا عا بعد صلته
صلواته عليه وسلم ونظرا الى كيفية الاختصاص فان هذه الصفة
تشرطها العدد وديهم من كلام صاحب الدرر انه من باب اضافة
الشيء الي سببه فانه قال وسببها الخوف وما ذلك الا انه نظر
ان سبب اصل الصلاة الخوف وسببها في ان حقيقة الخوف ليست
بشرط هي اي صلاة الخوف بالتيقن الا ان جازية بعد
صلواته تعالى عليه باب بيان كيفية صلاة الخوف وجعلنا
رجح حال الله تعالى في الصلاة في كل صلاة فيها في زمانها
وقال لربك شر رعدة بعد ركعتي الصلاة فقلت عليه وسلم
لان الله تعالى في كل ركعة فيه من فقال وان كانت في ركعة واحدة
يرشون في الصلاة خلفه ولا يركعون خلفه ولا يركعون
هذا بعدة وقال ان الصلاة فيها من الله تعالى عليها فانها
بعد ركعتي الصلاة عليه وسلم ركعتي ركعتي من سجدتين
اي وقفا جدي جازي اليه صلى الله عليه وسلم بطهران ومعه الحسن
ابن علي وخديجة بن النعمان وخاتمة من الصلاة فصلى

بهم صلاة الخوف ولو شارك عليه حذرهم في حال اجماع هؤلاء
ابوعبيدة بن الجراح وثالثون موسى با صبرها وان سببه وهو
الخوف يتحقق به النبي صلى الله عليه وسلم كما في حياته
ولم تكن شرعية صلاة الخوف انفس الفضيلة خلفه لان ترك
الاستعا في الشيء في الصلاة فريضة والصلاة خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم في فضيلة ولا يجوز ترك الفرض احراز الفضيلة
وسبب الاستعا في ذلك في تركه يعني ان اوصي يقوم مقامك في الصلاة
كقولها في حديث من علم صلاة فريضة وقد يكون الخطأ الذي صلى
الله عليه وسلم ولا يجتنب به مثل ياربها الذي اذا طلعت النساء
والكارش عتيرها احدى الروايتين عن اي يتوفى والا فريضة عنه
ايضا انه قال شرعتها كما صرح الربيعي بذلك بشرط حضور
عدو يعني بحيث يتردد في ان الاستعا اخرجها بالصلاة
يجعل العدو عليهم فلو خافوا قبل حضورهم ليس لهم صلاة
وفي النهاية اشتداد الخوف ليس شرط عندنا انك لا تخرج
صاحب الفقه جعله صلواته في كل ركعة في نفسه قريبا للعدو
من غير الاستعا وذلك في المسبوط والمحيط ونظر في الاملا
في المسبوط الى كل ركعة عند البعض حضور العدو ولا حقيقة
الخوف لان حقيقة العدو اقيمت مقام الخوف في معنى اعرف من
اصلنا في تعليق الركعة بنفس السجود لا حقيقة الركعة
لان الشك في الركعة فاقية مقامها فكل ركعة حضور العدو
سبب الخوف فاقية مقام الخوف انتهى وقال في المحيط ان
المسبوق اذا راوا أسودا وظنوه عدوا وصلوا صلاة الخوف
فان تدعى ان كان سجد العدة وقد سجد ركعتي الركعة
كان من غير ان يتحقق صلاة ركعتي الركعة سجدات اياها وحدهم
فقد ظهر ان سبب الركعة ترك ركعتي الركعة في الركعة

[illegible]

5

الشارح فلو حصلوا في صلاة قالوا في على الهيئة التي ستأتي على ظنه
إذا طوى كونه الموي عدوا فبأن خلافه من سوادا بل واشتجار
العادوا صلاتهم جيبا خلقا ماما واحد بلا منافع من الشئ للباح
عند طوى إذا لم يجد دعوى العدو وهذا إذا طوى بها نصف
الذهاب واليحي وخارج صلاة الإمام واستثنى في الفقه ما إذا
ظهر الحال قبله جيبا والذنه ففوت الصفوف فلهما التمسك
كأنهم ففعل طوى الحديث بنوقف الفساد إذا ظهر لم يجد
على جواز الصفوف وأما إذا لم يتبين حاله صلى الله عليه
وعليه ففقدت في تقديم من قوله يتبين أنهم بعدوا وإذا
بين طوى حضوره يشبه أوجه عظمه يوجب تحريف القوم ويعرفهم
وتحقها وفي الجوف وخوفه وكيف كالمسبح وهذا من عطف
المباين لأن الأول المأمور به ثم المفسر لا عذر لمن بانه خاص
وشرطه على الخاص على العام إن يكن بالواو ومن شرط صحة
صلاة الخوف على الهيئة لأنه إذا كان له حاله لم يجب خروج
الوقت بين صفوفهم وقت إذا كان في تجمع الأنهر لم يروى
فانصرف فلهما طوى صلاتهم كذا في تركها في تجمع الأنهر لم يروى
فلهما طوى الوقت وفي السجود غاها في تركها في تجمع الأنهر لم يروى
لا يهدون إلا ما أخذوا ويكون الوقت قد مضى في أنهم في
كل صلاة إذا لم يروى طوى الوقت ليس بنظر في صحة صلاة
الخوف وتنبه فقلت في حديث في شرح البخاري للعيني أنه
إذا خفف في وقت الوقت ليس بنظر في صحة صلاة الخوف
التي إذا كان في وقت الوقت ليس بنظر في صحة صلاة الخوف
خروج الوقت في حال الخوف وهو ضعيف كما في رواية الحديث
العيني في أنه لا يسمع في جمع الإمام طاعة في الأعداء رها
له ونفى الإمام بطائفة أخرى كرمه ولحقه في الفرض التناوب

محتلفة وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم اربعاً وعشرين
 مرة واختلف المالك في تسعة عشر مرة في تسعة عشر مرة
 البغدادى ان كل ذلك جائز والكلام في الاول والاخر من ظاهر
 القراء وهو الاول الذي ذكرناه عندنا انتهى وهو سبعة عشر
 ذكر في السراج قد سقتنا اثنا عشر مرة وثلاثين سجدة
 في ثوبها مفصلة كما افاده قال فلو صلى الامام المصطفى بالاول
 ركعة فانصرف وانما بالثانية ركعة فانصرف في الركعة الاولى
 الثالثة فانصرف في الثانية الركعة فانصرف في الركعة الاولى
 فاسئلة اما الاولى فظاهر وانما بالثانية فانها ركعتين
 لا تصرف فيهما وفيه عشرين ركعة بعد ركعة واحدة ان انصرف
 في غير واحدة مفصلة وثلاثة ركعات مفصلة فعلى هذا الوجه
 اربع طوافات فليكن طائفة ركعة فصلاة الاولى والثانية
 فاسئلة وصلاة الثانية والثالثة صحيحة وتقرأ طائفة
 في سبعة ركعات فليكن طائفة ركعة فانها ركعتين
 الركعة الثالثة والرابعة فيهما في حكم ركعة واحدة
 لا بد من سبعة ركعات الاولى ثم يركع الركعة الاولى
 بقراءة ثم يسوقون في ركعتين طائفة الركعة فليكن طائفة
 بقراءة ثم يسوقون في ركعتين طائفة الركعة فليكن طائفة
 ويعتدون في ركعتين فيصلون ركعة فانها ركعتين وسورة
 ولا يعتدون في ركعتين فيصلون ركعة فانها ركعتين وسورة
 فيكون ولو صلى الامام في المغرب بالاول ركعة فانصرف في
 بالثانية ركعة فانصرف في الثانية الركعة فانها ركعتين
 في سبعة ركعات الثانية جائزة لانهم من الاول وقد عرفت
 في اركان الاخر بعد الركعة الاولى ويقضون ركعتين في كل
 بقراءة والاخر بقراءة ولو خطا وصلى بالاول من المغرب

ركعة وبالثانية ركعتين فسدت لان الطائفة الاولى
 فبما رها ظاهراً وكذا الثانية لانهم من الطائفة الاولى حقيقة
 وقد عرفت بعد الركعة الثانية وهذا وان عود ركعتي
 لم يركعوا في ركعتين فصلاهم ولو جعل الامام ركعتين
 في المغرب وصلى كل طائفة ركعة فصلاة الاول فاسئلة
 وانما الركعة والثانية جائزة ويقضى للثانية ركعتين الثانية
 بقراءة لا ينافيها لاحقة والثالثة تقضى ركعتين بقراءة
 كما في الزيارات وهذا يصح صلاة الخوف على الوجه المذكور
 لو كان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كما في الجوهرة وكذا
 ان تنازعوا في الغوم والمسلمون في صلاة خلق امام
 واحد بان قال كل طائفة من الغوم غنى لا يصلي الا
 معك والا يوان لم يتنازعوا في افضل ركعتين بل طائفة
 امام مستقل وكلف الثابتة فان افضل الامام ان يصلي
 طائفتين فاما في طائفة تقوم بانزال العدو ويصلي طائفة
 التي معه تمام الصلاة ثم يركع من طائفة التي في ركعتين
 ان يصلي ركعة صلاة قامة وتقضى الطائفة التي فرغت من
 الصلاة ولا يركع العدو وان استندخروا من بانزال العدو ثم يصلي
 يصليون في ركعتين في ركعتين قال وعجزوا عن الركعة بان صار
 العدو ويجهزهم بالركعة كما في السراج صلى ركعتين بالقول تعالى
 فان خفتهم فجالوا ركعتين وقوله وحالا في ركعتين ركعتين
 وليس لا اذ هم يصليون من الركعة قال في ركعتين ركعتين لا بد
 لا يجوز ان يركع في غير الركعة التي عمل كركعة في الصلاة
 انتهى وليس ان يصلي ركعتين الا في غير الركعة التي عمل كركعة
 التطعيم ركعتين فالركعة الاولى وقد عرفت في باب الركعة والنكاح
 وسبق في فروع هذا الباب ان صلاة الربك انما تصح اذا كانت

مطلوبا فتنسه فإني جمع فريد على غير قياس صحاح وهو منصوب على الحال المتأخلة والمزادة فليس له أن يصلوا جماعة ركبا ثم أعزها وقال محمد يصلون بحاجته وليس يصلون الانعدام الاتحاد في المكان ثم عند محمد متى صلوا جماعة فصنوا وكان بعد منبري بجانب بعض خان كان بين كل اثنين منهم طريق لا يجوز سرجا إلا إذا كان ردفا للأمام فيصعق الأثر في صورته فالتأخير منها بالمقدم اتفقا فالأول في ركوعهم وسجودهم فلو وضع جبهته على السجود كان عملا يسجود إلى جهة قدرته والوجه إلى القبلة تستقط للضرورة وقد تقدم أنه لا يجوز للمكتوبة على الدلالة إلا عند غير الخاف إذا لم يحل على نفسه وعلى دابته من لص أو سب أو أكل في طريقه لا يجوز على الأرض مكانا حافا أو كنت الترابية تجوزها لتوثر لا يمكنه الوضوء إلا بعد أن كان شيخا كبير الزنزان لا يمكنه ولا يجيد من يعينه فحق الصلاة على الدلالة في هذا الإحوال ولا تكلم إلا بعدة إذا استقامت النية وقسدت الصلاة تنسب فيلوصل وهو عيسى لا يجوز أن ينسب فعله حقيقة وهو مناد للصلاة على كل من فاد شيخنا العمد قدس سره بان أخيه جلي فبره بما إذا كان هاربا من البدو وما الشئ نحو العمد وقلنا يتشدد ثم قلت عندنا معهم الأفعال فتنسب من أهل الظائفة الأولى التي وصلت من الأمام الرتبة الأولى نحو المد لا اصطفا فقلنا الظائفة الثانية فقلنا انتم صلاتهم وبعد فاعلموا فإنه يغتفر في الشئ لأنه لا بد من ضرورة كسبية الصلاة التي رتبة في خوف قلنا الشئ في رجوعه لإتمام صلاته بخلاف ما في تصويره يصلون في حال منسبه بان نظرهم يرجع وسعد ما شئنا فلا يصح كذا هذه الشئ الحق وهو الألف بافتوا عد فإني لم تنسب في شئ كذا في المطرارة

يُحَرِّمُ أَنْ يَبْنِي وَيُسَيِّرَ أَنْ يَبْنِي الصَّلَاةَ فِي حَالِ رَجُوعِهِ
مَا كَانَ فِيهِ الْقَصْدُ طَالَمَا وَمَطْلُوبُ مَعِ الْمَنِيِّ لَا يَصْطَلِحُ بِخِلَافِ
مَا أَذْكَانَ رُكْبَانًا وَمَطْلُوبُ لَا يَنْدُ فَمَا لَمْ يَنْدُ حَقِيقَةُ تَوَاضُعِ
الْبَدَنِ فِي التَّسْبِيحِ وَأَنْ جَاءَ الْعَبْدُ لِيَقْطَعَ الْأَضَافَةَ لِلسَّجْدَةِ
فِي الْأَمَدِ وَهِيَ هَذِهِ بَعْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ لَمَّا جَرَّ صَافٍ
أَنَّهُ بَانَ الْعَدُوَّ وَسَيِّئَ حَقِّكَ فَإِنْ مَنِيَهُ لِلظَّهْرِ
فِي صَلَاحِ صَلَاتِهِ وَرُبُوبٍ مُطْلَقًا بِذَهَابِهَا وَإِلَّا بِأَرْكَبِ
الْخَطِّ طَوَّافًا فِي رُقِيَّتِهِمْ فِي رُجْبِهِ الْعَدُوَّ الْبَسِيَّ حَذَرًا أَوْ
غَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا طَلَاقَ يَفُوتُ مِنْ قَبْدٍ سَابِقٍ وَلَا حَقَّ بَرَاءَةٍ
الرُّبُوبِ مَقْصِدٌ مِنْ أَنْ يَطَافِيَةً كَانَتْ بَعْدَ عَرْضِ عَمْرِهِ صَلَاحًا
وَقِتْلًا كَثِيرًا وَمَا جَرَّدَ صَلَاحُ فِي الصَّلَاةِ غِنًى لِمَنْ يَفُوتُ
بِلَا قِتْلٍ فَتَحْتَ عُنْدَكَ وَأَوْجِبَ الشَّارِحُ فِي إِبْتِهَالِ رُكْبَتِهِ
بِشَرِّهَا فَادَّعَى قَلِيلًا أَنْ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ مَا أَلُوهُ إِلَّا عَمَلًا
أَنَّهُ فِي صَلَاحِهِ رُبُوبٌ رُكْبَتُهُ فِي صَلَاحِ صَلَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ
فَالصَّلَاةُ فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ خِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ
لَخُوفٍ حَقِّ لَوْ رُبُوبِي أَنْ سَأَلْتُ عَنْهُ فِي يَوْمٍ تَفْسِدُ صَلَاتُهُ حَتَّى
لَا يَنْدُ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّابِقُ فِي الْحَالِ أَنْ هَكَذَا التَّجْلَعُ
الْمَا يَحْتَمِلُ بِأَنْ مِنْ قِبَلِ الْفَرْقِ وَخِلَافِ الْأَمَلِ جَاءَ إِلَيْهِمْ سَلَامُهُ وَذَلِكَ
لَوْ أَكُنْتُ أَنْ يَرْسُلَ عَصَاهُ سَاعَةً يُؤَدِّيُ فِيهَا الصَّلَاةَ صَلَاحًا
بِأَمْرٍ وَلَا أَلَا يَصْطَلِحُ وَسَقَطَ الطَّلِبُ لِحَقِّقِ الْمَدْرُوسَةَ
لَا تَسْبِيحًا لَنْصَحَ وَهَكَذَا يَبْنِي مَا لَوْ وَفَّ وَصَلَّى مَوْجِبًا ثُمَّ بَعْدَ
الْإِسْلَامِ مِنْ حَقِّهِ وَالسَّابِقُ لَا يَنْصَحُ صَلَاتَهُ وَصَوِّفِي رُبُوبِ
بِالسَّابِقِ بِخِلَافِ مَا لَوْ مَسَكَ عَنْ الضَّرْبِ حَتَّى صَلَّى صَعَتٍ وَقَالَ
الْبَدَنُ حَذَرًا إِلَى جَاءَ الْقَوْلُ وَهِيَ لَمْ يَضَرْ لَأَنَّ السَّابِقَ خِلَافَ
حَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ بِالْتَّعَلُّقِ بِالْفَرْقِ وَفِي الْأَخَوَاتِ رَجُلٌ سَأَلَ

ذو سيف وسيف صاف وجهه والجمع سيفاه وفيه مشي يسمى
 من ركز ما شئت كما مشى وأهتدي ومنه نور عسكونهم وثلي
 تسليم الاحتياج اليه فالمتاسب ان يقول ايضاً وهو كيشي روح
 الى الله في شأني التي قلت قول صاحب الفاصول في
 سيف ذو سيف لا يستنار الغرب به ولا ينطق بالشيء الا على
 الساب ولا افتتال له واقفه الله اعلم
 الثالث علم دايم ان صلي في حالة الخوف وكذا في مطلوب العمل
 بحيث لا يأت من من غائبة العدد ولو نزل معه صلاته لان
 السيف فمال انه حقيقة وانما صهي اليه معنى لتيسير فان
 جاء العدد انقطعت الاضافة اليه كما في المحظ وان كان طالباً
 للعدد فليعلم ان هذه الصلاة لعدم خوفه اي لعدم
 ضرورته وكثوف في جمعه يعني فاذا فقد الخوف فلا يكون صلاة
 على رايته الاستحياء له وهو لا يصح الا في صلاة الخوف
 الدينية لا حالاً انه يكون في فعله وهو من اجل الصلاة شرعاً
 في صلاة الخوف نزل عدد وتره في كل ركعة والاسباب خمسة
 وثلاثون ولو حصل الامن في وسط الصلاة كان واجب العدد
 لا يجوز ان يقبل صلافة الخوف ولكن يصلون صلاة الامن عاين
 من صلاتهم من صلى منهم وجهه عن التبدل بعد ما انصرف
 العدد وسعد صلاته ومن حولهم وجهه قبل انصرف العدد
 لاجل الصلاة ثم ذهب العدد وعي على صلاته في كل ركعة ثمانية
 وبعثه ما كان في صلاة العدد بعد شترهم جاز في كل ركعة
 المكتوبة والحق به طهر من الاقيام بين ركعتي الركعة
 قال في الهندية ولو حضر وبعثه صلى الظهر لان ركعات واهترق
 طائفة من خوفه في الركعة ولا ركعتان الفصل في الكتاب وقد
 اختلفنا في فقيهه فقال بعض من لا نفسه صلاتهم لان

بعد اذ انت طرد في نزع الامام او ان الاخرى في الطائفة الاولى
وقال بوجهه نفسه لا ان الخوف متحقق في الشبهة الثانية
فكان حكمه حكم الطائفة الثانية وهي السبيل وان الاخرى
في حق الطائفة الثانية كما في الخط لا تنزع صلاحة الخوف الثاني
في سقوطه ان المأوى في السر عبد الله وهي حرة وعنه ان بقا تل
ان الله تعالى وحى في حكمه صراطي السعوى ان سببه مشقة
الفر وهو طلق في النص يحى على طلاقه ونسخت صلاحة
الخوف منه حصه الخوف والرد صلاحة كانا خائفين لا تحوي
عنه هو صلاحة السبب في التفرقة كما في الظاهرية وعنده
يعني نزع على ذلك فلا تصلاحة صلاحة الخوف على الوجه المذكور
من النسخ لا ان سر عاصم جوا على الامام لم يبق رتباً وتبراً طلق
ان الله تعالى عليه ولم صلاحة لا يرجع من الترات فلا ينافي
ما قدمنا عن الامام انه صلى الله عليه وسلم صلاحة اربعاً
بسنين مرق وقد قال ابو بكر في النسخ ان لا يصلاحة جعله تركه صلاحة
في كل غزاة احداهما ذات الرقاء بسنة الا وقد قيل القاف وموضع
فصل محمد من ارض غطفان وكان في محرم على راس سبع سنين
نشر من الحق وذكر ابن القيم في السيرة ما كانت في جمادى الاولى
من السنة اربعة نوقال في كل حال صلاحة لسيرة القنفذ كما
بعد خبره ان اياه صلاحة راقا مع الانبياء شهرها صلاحة
اخر في البخاري عن ابي موسى قال خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ونحن سنة فبينما نحن في سبيل فنفقت اقامات
ونفقت دوابه وسقطت اظفارنا فكلنا نلقى على رجلنا لثاق
فتمتمت غزوة ذات الرقاء كما كنا نعصب على رجلنا من الخرق
واخرج احدنا في هريرة ان مروان بن الحكم سأل عن صلاحة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاحة الخوف قال نعم قال يحيى

بعد ما فرغ من قسم نفسه فانه صلى الظهر على طائفة لا يؤمنون
وانصرفوا الى رحل حتى صلى الثانية ثم انصرف فصلاته ثالثة لا
وان دخل في قسم الثانية ثم لم يفر منها الا انه فرغ من قسمه لئلا
في محرابه من خشب ولان في الاصحى فصل الصلاة الا انه يسبح
له المني في الصلاة لا صطفاف كما قد مرنا والله تعالى اعلم
باب صلاة الجنازة
من اعطاه الله شيئا حسنة او الوجوب يحضركم الجنازة ووجه
المسألة بالخوف والخوف قد يعنى الموت بان يخرج عند
التفكير الصفة فيموت فزع الا انه هو يتقرب من وحده الموت
حيث ليس به اثر غسل لان الظاهر انه مات خفا وفنا وتقول
لما بين الصلاة في حال الحياة شرع لان وبيان الصلاة في حال
الحياة وبيان الذي تقدم به ان صلاة مطلقة والان شرع في بيان
صفة صلاة مقيدة وصلاة الجنازة مقيدة خفي ووصفي لا
يصلح لا يحث بها او يقال لما فرغ من بيان حكم الصلاة التي
هو ما دللنا ختمها بالعلم من اني هي من اجل المكلفين لا ختم
الكتاب بالوصايا لانها خير حكم في تحريم التكليف وهي الجنازة
بالعلم لا في علم الميت ولا في علم الله الذي جعل عليه الميت
ولا يتكلم في علم الله لان علمه الميت وقال لا يراهي لا يسمع حوائق
حتى يستدركت عليه مكفنا امداد وقيل لفتان قال ابن
قتيبة وجماعة الكس اقصم ومع الاصحاب يقال بالفتنة وقال
النووي في شرح المحلى من فتنة من حين اذا ستر ذكرا بين
فارس وغيره والمضارع يجوز بكسر النون والجمع جنانا في الفتنة
لا غير والكوت صفة وجودية حكمت ضد الحكمة ويشهد
قولهم تكلم الذي خلق الموت والفتنة بينهما ما ب
مقابلة التضيق اللذان هما الامران الوجوديان بينهما غائبة

قال عام غزوة فجدولهم يسلم ابو هريرة الا عام خبير ولم يفلح ابو
موسى الا في خيبر من جعلها قبل الكوفة فقدموه وها ظاهرا
ومن قال انها كانت مرتين فلا يقول عليه وقال سميت ذات القلاع
باسم شقيق هناك وقيل باسم جبل فيه بياض وقيل بهم رما
راياهم وقد كان صلى الله عليه وسلم يخرج في رماية من
اهلها وقيل بهما في فلق جمع من غطفان قتلوا فقتلوا
يكن بينهما قتال الا انه صلى الله عليه وسلم بهم صلاة الخوف
وثانيها بطن محمل وهو مكان من نجد ما روى غطفان وثانيها
عسبان بطن لعين ويكون السبي للمكاتب قرية من خيبر
بينها وبين مكة اربعة بروج سميت به لان السبيل تعسفها
قال ابو عبيد الله الزرقاني مع النبي صلى الله عليه وسلم بغير
فصل بين الظهر وعشاء في يومئذ خالدين القليل لمقاتلوا
لقد صلبنا من عسقله في احوالهم صلاة بعد هذه وجب
الامر من اموالهم والى انهم فزيت صلاة بالخوف من الظاهر
والعصر فصل بين الظهر وعشاء في وقتين حرج في حال السفر
وغزوة عسقلان كانت بعد الخوف ورواه في وقتين في صلاة
والاولى انهم لم يوضع في وقتين من الليلين وفي صلاة في وقتين
في ربيع الاول سنة ثمان في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين
اغايرت سنة من حصن العسقلان في وقتين في وقتين في وقتين
عالم في صلاة في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين
وقيل انهم لم يوضع في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين
باب حليل النكاح والحيض وكان اول ما رواه في وقتين في وقتين في وقتين
البدعي في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين
الكناري في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين
من دخل في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين في وقتين

الخلا في الاجتماع وقد يرتفعان وما جا في الحديث بأنه يقول بالوت
 في صور قاتل منكم فيخرج بيديك منه صنفه وجموده وقيل
 عدوه لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة كما في التلويح والبر
 صفة تمام بالحكمة تقابل العلم والمكنة وحقيقة نفس الحي
 عما من شأنه ان يتصق به الامن انصف بالحياة فلا يوصف
 به الجاود وير عليه قتل تعالى وايت له الارض للجنة احسنها
 ولما هم يعملون ذلك محار حتم يوجه الحظوظ القنار
 العجوة الى الداني الموت سمي به لان الوفاة حفرة كواملة
 الموت وعلامته اي علامة الاحتضا للموت من الحظوظ استرخا
 قدمية فلا ينصسان واعوجاج منقذ يفتح الكيم وكسرها ويحيا
 وضربها والاحتضا في صدغية قال في البحر وتعد جولة الخصية لان
 الخصية تنقلب بالموت وتتدف جلدتها في اسراج وتعد جلدتها
 ورحمها تنسبط فلا يرى فيها عضون ولا تطفئ الغضون
 مكرس الجلد وانقباضه وطوباه واليتيم ولا يمتنع عضون
 ولما يض وقت الاحتضا ركب ومن غلالة السعلاة رشح الحصى
 ودمع العين ومن علامة النفاذ والعما زباله ان يترك النفاذ
 وان يخفى كل خير وروان يربد الوجه اي يتغير لونه الى اخضر
 القملة على عتبه اي يصعب على شدة الامد من حمار القملة عليه
 نظر النافذ واذا صعبه وظل استغنى عما كان الوضع في القبر
 لانه انظر عليه كما في البداية ولقد روي البهري عن ابي قتادة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة تسلم عن الدارين
 معرو رضى الله عنه فقال لو توفى واوصى بثلاثة لك يا رسول
 الله واوصى ان يوحى الي الغلبة لما احتض فقطال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كرم صلات الفطرة وقد ردت كلمته عليه ولده
 ثوبه فبني عليه وقال اللهم اغفر له وارحمه وارخله جنتك

وقد فعلت قال الكاظم هذا حديث صحيح ويمكن الاستدلال عليه
 بحديث النوف في القصة الصحيحة عن البراءين عازب رضي الله عنه
 انه صلى الله عليه وسلم قال اذا ثبت مضطحك فتوضا وضوءك
 للصلوة لا تضطجع على شقك الايمن وقيل لهم اني سلمت
 نفسي اليك ان قال فان ماتت على الفطرة ولكن ليس فيه
 ذكر القصة فانه ان لا يعبد وروايتين لما علقين عاتقه
 صلى الله عليه وسلم في الاضطجاع عند النوم وما روي احمد عن
 ام سلمة قالت ارسلت فاطمة رضي الله عنها تسلمها
 التي قد مضت فيها فكنيت اموضها فاصفحت يوما كما تنزل
 رايها وخرج علي رضي الله عنه ليدفن حاضته فتالت يا
 اعطني ثياب الجدار فاعطيتها فلبستها فزالت يا ام
 قديري يا ربي وسبها البيت ففعلت واضطجعت كما تنبت
 القملة فجعلت يد ها تحت خديها فزالت يا امم اني مضيت
 الان وقد نظرت فلا يشفني احد فمضيت مكرها واضعيت
 ولا لمزيد اني ساهي في كاتبت لئلا تتركه غيري عن ابي بصير
 النخعي قال يستقبل بالبيت القبلة وعن عطاء بن ابي رباح
 نحوه يذابة على شق الايمن ما علمت حدا تتركه من حيث
 وحاز الاستلقاء على ظهره ويجعل قدمه اليها اي القبلة
 وهو لمعتا ذوقنا واختاروا ما يخبر ما والزهري به قال
 الشافعي في قول لانه يسخر جرحه قال في السبابة ولم يذكر
 وجه ذلك ولم يكن معروفته الاثلا لكنه سهل لتعريفه
 حبيته حبيب الموت ومنعني تقوى اعضائه انتاب
 ولدت برقوقه سبه قليلا لتيوجه وجهه القبلة دون
 السبا وقال كما لم يرضي رضي الله عنه وقال ابو بكر
 هذا ذكره يثق عليه فان شق تركه على كاله وقيل لوضع

الشفا دني تبع في ذلك السباع والنافع والمفيد فلزم
 والتخفة والدرت قال في النبانية وهو الصواب وقال وذكر
 السروج بالافلام ومثله في الحديث والبدائع والاستيعاب
 وشرح مختصر الحديث والشرح وحواش الفقه وانما صور النبي
 لانه الهادة الاية وهو كناية لاله الا الله لا تقبل يدون
 الثانية وفي الشرح دقة محمد رسول الله وادعى النبالة
 في الامانة فانه هذا غير المومن وكل من اتى في تلقين المومن
 وتخطى قال بغير الاسلام بن حجر وهو جامع بلقيت محمد
 رسول الله ايجلان القصص مودة علي السلام ولا يسمى
 سائما الا بهما ضرور لانه منكم وانما الله اختار كلامه بلاله
 الا الله لهصل له ذلك الذنوب اما لك ففصلتها وقطعا
 من لفظ اشهد بكونه جوبه اذا يصدر من الا بهما التزم
 وفي البخاري عن انس رضي الله عنه كان غلام يهودي
 الذي صلى الله عليه وسلم فرض فاته النبي صلى الله عليه وسلم
 بعبادة فقصد عنده راسه فقال له اسمك فينظر اليه وهو
 عنده فقال له اطوا ما اتاكم في اسمكم فخرج النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو يقول الحمد لله الذي نقضه من الفارسيين
 ونعتب باله بنو من لا يمتنع ذكر محمد رسول الله وليس
 في حديث لقنول سواكم ولا في حديث من كان اخراكم
 لاله الا الله الحمد لله على الكثرة الفاحدة بل هو اسم الكثرة التوحيد
 وهي جميع الشهادتين فهو قولك فقلت الحمد لله تريد الفاحدة
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم باب الله الاعظم الذي لا يتخل
 اليه الا بد استلطة صلى الله عليه وسلم وهو الذي لم يلق
 بهن كهم وكنش الحجاب حتى قلوا هم ومن دخل بيته واسطة
 الانبياء يقبل وقد اعترف بان نفس من الفقه في الكتب

يتيسر على الاصح صحة واليسقي بالحجة بعد الموحدة لا اختلاف
 الا ما كان والوضع انتهى وان انتق عليه ترك على حاله كما في
 الحديث والرجوع لا يوجه قال السيد حمزة جلاله مقامه وعلمه
 هذا اتفاق من اريد فتملحدا وقصاص والله تعالى اعلم
 وبلقين ندوا وقيل وحوا قال السيد حمزة جلاله ان الخلافا
 ثابت في المذهب وليس لذلك ما في التفسير وهذا التحقيق محتمل
 بالاجماع كذا في الدراية ثانيا في القصة الواجب على خواصه
 واصدقائه ان يلتزموا بتجوز انتهى قلت ونقل في الجوز
 الاجماع على استخبا به ولعله مستند ما في النهر وقال في البحر
 ويبقى ان يكون من خبا لان امر به في الحديث لم يكن قطري
 الدلالة فلم ينفذ الوجوب انتهى والحديث الذي انما راسه
 ما خرج من عن يمينه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم يقتل مؤمنا من شهادته الا لاله الا الله وعند
 الطبراني عن ابن عباس مرفوعا زيادة في قوله قالها عند
 موته وجبت له الجنة ورجاله فقات والراد ما لميت من
 قريب من الموت وعبر عنه بالميت لقوله من الموت وثا رفته
 عليه ولعل النكتة في تركها الحجاز التنبيه على استخبا به
 تاخير التلقين تاخير في غير الموت ويقرب منه حديث
 يكون اخراكم لاله الا الله وقد ورد في الصحيح قوله صلى
 الله عليه وسلم من كان خيراكم لاله الا الله دخل الجنة
 انما مع الغالبين والا فكل من ولو فاستقام يذبح الجنة
 ولو بعد طول عذاب كما في البرهان وهو ايضا يخبر عن
 التلقين بها عند الموت وحديث لقنول مؤمن رواه ابيه
 ابو هريرة وجاه بن عبد الله وعبد الله بن جعفر وعبد الله
 بن عمرو ورواه ابن اسحاق وابن مسعود وعائشة وذكر

المحتمة النطق بالنطق بالشهادتين ولا يسلم ان هذا خاص
 بغير المؤمنين اذ ان كان في حديثهما فيحصل له ذلك لا سيما
 ولا يحتاج الى عمل كالذي اسلم ورجع هدم النبي صلى الله عليه
 وسلم فاستشهد به ولم يهيل الله ريعه والمؤمنين يجد ربهم امانا
 ويذكر ربهم اقلية وليس المقصود بذلك ولا ينفع الا قرار
 باحدى الكلمتين الا لا يخرج وتحدث ان الله تعالى كما حدث
 بنبيه صلى الله عليه وسلم بل اذ لا وتذكرهم وظاهره تعالى
 ابن حبان النشاف صفة رجوعه بالانذار بها لان قوله وقول
 جماعة الظاهر انه زاد من اية مؤمنه وما رجع به غير
 ولا دليل له على ان الراجح لا يقتضيه احد هاتين الكلمتين
 الوحيدة والراوية لا الله اذ مع في حديثها واذا حصل الذنب
 باحدى هاتين الكلمتين واذا كان كذلك فليقتضيهما جميعا وظاهر
 له في الحاق التمسك به في الحديث به على المصنوع به
 والله اعلم رجعت وفي المتن خاتمة وكان ابو حنيفة لا يدين
 الرخص بقوله استغفر الله الذي لا الاصول في التوبة والنية
 اليه وكان يقول فيها معان احدها توبة والنية في توحيد
 والخالق انا الرضى ما ان الملقف راى فيه علاقة
 الموت ورجعنا في ذلك اوقات الميت عند قبلي المخرج
 لا انها تكون في بكون الروح في المخلوق وحسبها ممكنة
 النطق بها على ان الشهادتين عند الموت من الكافر تخلفا قبل
 ان يصل الى الغفره وعند هذا لا يقتضيه بقول تعالى ويست
 التوبة للذين يعملون السيات خفي اذا حصل هذا الموت
 قال الذي تبت الادب والذين يعملون وهم كفار ولا ان عمل
 الفرقة بين شقي الامر فاما يبق ايمان فان الغيب الذي به التكليف
 وعرضه صلى الله عليه وسلم فاما ان علمه يورث الا قبل الغفره

لان عندنا يمنع النطق كما قدمنا واختفى في قبول توبة
 الياس بحسنة عند الرجا من الحياة او بالموحدة والرجع بالشدة
 واهول الموت فان بلغت رجعة المخلوق وعجز جوارحه
 عن الافعال وقيل لا في قبول لا تقبل كما يمانية كما لا
 يقبلون بعمل الموت فاما قبل وقت حضور الموت هو وقت
 القول بالالتفات وفي حديث ابي ذر وعنه صلى الله عليه
 وسلم ان الله يقبل توبة العبد ما لم يدخل به رجوعه في
 توبة الموت والكا في الحديث رجوع في الرجوع لا اختفاء وانما
 نظره في المنزلة فتارة قبل توبته لا ايمانه وقيل لا تقبل
 كما يمانية يقال استغفر الله الفتاوى ان توبته مقبولة
 لا ايمانه لان الكافر جني غير عارف بالله ويستعد ايمانا وعرفانا
 والفا سبق عارف وحاله حال البغاة والفسا سهل والدليل
 على قبولها منه مطلقا طلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل
 التوبة عن عباده انه رجوعا فلهذا يذكر في بعض النسخ الاختيار
 وتوبة في التنازل كذلك لا يقتضي ختمه بل هو الموت
 التنازلة والالتفات والمنفعة من اهل المعتزة واهل السنة
 على قبول توبته لا طلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة
 عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله تعالى يا عباده الذين
 اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب
 جميعا وجواب عن رتبة النساء وغيرها ما لا غير فطبيعة
 في عدم القبول لا مكان حال التوبة فلهذا التوبة عن الكفرية
 قوله يعملون السيئات فان لم يكن هو التوبة لا التوبة عن السيئات
 في شرح النسخة الا ان قال في قبولها
 وتوبة المسلم عند الياس ، قبولها يرجع بالاسس ،
 انان عن صدق وعرف خلاص ، لا طلبا للتوبة والخلاص ،

المعتق النطق بالشهادتين ولا يسلم ان هذا خاص
بغير المؤمنين اذ ان في حديث الامام بهما فيحصل بذلك النجاة
ولا يحتاج الى عمل الذميمة اسلم وجماعا مع النبي صلى الله عليه
وسلم فاستغنى عن العمل بهصل الله ربه والمؤمن يجد دهره امانا
ويذكر بهما قلبه وليس المقصود الا ذلك ولا ينطق الا بقر
بأحد الكلمتين الا لا يخطئ في الحديث ان الله تعالى كما طم
نبه صلى الله عليه وسلم بالاذن ولا تزلهم وظاهره ان قوله
ابن حبان الشافعية صرحوا بالانسان بهما لان قوله وقول
جماعة الظاهر انه اراد من ائمة مذهبهم وما رجع به غير
ولا دليل له على ان الا لا يقتضيان احدا من اهلها كما ذكر
الواحدة والاولى لا اله الا الله ومعها في غيرها واذا حصل الثواب
ما حصلها فجماعا وفي اذ كان في الدنيا فبما يجتمعان وطهر
له شك في الحاق السكينة به في الدنيا فكذلك به على النطق به
والله اعلم حقي وفي الحديث فانه وكان ابن حبان في حديثه
الريض بقوله استغفر الله الذم لا اله الا الله في القيوم والو
اليه وكان يقول فيها معاد احدتها قوية وانما في توحيد
والثالث انما الرض بما يغني ما ان المعتقد راى فيه علاوة
الموت وروايات كثيرة بذلك اوتى الحديث عند قتال جعفر
لا يثابون فيكون الروح في الحان نور وحيد لا يملكه
النطق بها على ان الشهادتين عند الموت من الكفر بما قبل
ان يصلوا الف غرة وعند هذا لا يصدق ان قوله تعالى وليس
التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر احدكم الموت
قال اني تبت الى الله ولا الذنب بما عملت وهم كانوا على غير
الفرقة فيكشف الامر فيبقى ايمان ما نسب اليه الكلي
وعرضه صلى الله عليه وسلم ما كان عليه يهودي الا قبل الف غرة

لان عند هذا يمنع النطق كما قدمنا واختلف في قبول توبة
البائس بحسنة عند الرجاء من الحياة او بالموحدة والرد بالشفقة
واصول الموت بان بلغت روحه للموت وعجزت جوارحه
عن الافعال وقوله عن الاذك رفيق لا تقبل كما يمانه كما لا
يقبل ان يعمل موت فاقبل وقت حاضرك الموت هو وقت
التقبل بالانكشاف وفي حديث ابي داود عنه صلى الله عليه
وسلم ان الله يقبل توبة العبد ما لم يغفر وهذا يشمل
توبة المؤمن والكافر والخطيئة ثم يذكر في هذا الاحتياط
لفظه فقولنا توبة قبل تقبل توبة لا يمانه وقيل لا تقبل
كما يمانه ثم قال استغفر الله الف الف مرة قبل
لا يمانه لان الكافر جنبي غير عارف بالله ويستند ايمان وعرفانا
والعاصي عارف وحاله حال النقا والبقا اسهل والذليل
على قبولها منه وطلو طلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة
عن عباده عن عباده انهم لم يذكروا في حديثه في الاختيار
للتوبة عن عباده انهم لم يذكروا في حديثه في الاختيار
ولم يذكروا في الفتاوى لم يذكروا في حديثه في الاختيار
الشهادتين والى الله والمنفعة من اهل المنزلة واهل السنة
على قبول توبة لا يمانه في قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة
عن عباده ويمع عن سيئات وقوله تعالى يا عباد الذين
اسروا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب
جميعا واجيب عن انساب وغيرها بما عظم في طاعة
فعدم القول لا يمانه في التوبة فيها على التوبة عن الذنوب
فمنه يعملون السيئات فان الله لا يهديهم الى صراط مستقيم
في شرح الفقه الا يمانه في قوله تعالى
وتوبة المسلم عند اليأس ، قبولها يرجح باليس
ان تاب عن صدق وخلاص ، لا طلبا للغفر والخلاص

لا ايمان له لقوله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما داروا بين
 والفرق في النزاريه وغيرها قال في شرحه هو الفرق بين
 الايمان خاله الياس وبين توبه الياس اذ لا ايمان شرطه و
 الغيب فاذا شاهد بعض مقتضيات الغيب فقد زال الغيب
 فلم يكن ايمان معتبرا لانه يكون مضطرا لا يمكنه دفعه واما
 الهاضي فانما يرب العصبان مع الايمان بحسب مقتضى حاله
 بطريق الغيب لان الايمان بحسب الزنا وسائر الحركات ايمان
 بالغيب وطريق الاستدلال بالاولى التي تدل على صدق نزول
 الله فيما انقلب عن الله من الحظر والاطلاق فالانكباب عند
 ذلك عند الياس كان عاملا موحدا بانه الذي كان في
 الغيب اذ شاهد ما كان غائبا لا يبطل ايمانه الذي كان في
 الغيب بل يقره وخلق من مناصبه العصبان ومومنات يقر
 التوبة عليه قازا وحديث التوبة في هذه الحالة كان مطابقة
 للحالة السابقة في انشائها كما قلنا في التوبة بعد العمى وبعد
 نزول الانام لان حاله بعد نزول الآلة مطابقة لحالته قبل
 النزول اذ كان يعتقد وجوب التوبة عليه حال قيام الآلة
 فمثل حاله باقية بعد نزول الآلة فكذلك التوبة عند الياس
 والتوبة بعد نزول الآلة يصنع لها انتمى من غير ترو
 اي المبت صوم من الاضافة المفعول بها اليها لشرها ذه يبي
 فلا يقول الملك للمبت قل لا اله الا الله لئلا يصح سب ضيق
 نفسه في هذه الحالة وعلى بعضهم ان الفئان الفدور
 والحدوث يعض عليه الكفر والعياذ بالله فيما يقول لا افظن
 انك كاذب لذلك لا يبره فهو صريح ويا حله فلا يفعل قال
 في السراج وصوره ان يقال عندك في خاتمة النزاع
 جبر وهو مع شر هذا لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول

الله واذا قال الميت في ذلك الحال موافقا لما انكر على ابن
 المساك عند الوفاة قال اذا قلت ذلك مرة فانا على ذلك
 ما لم اتم فان الخوض من التلقين ان يكون لا اله الا الله اخر
 قوله محتمل ولا يكره في نسخة ولا يبرع عليه في علم الحديث
 التلقين ما لم يتكلم فان تكلم بكلمة بعدها نطقا فغلبته
 ليكون اخر كلامه لا اله الا الله وينبغي ان يكون التلقين غير
 منهم بالمسئ بيمينه وان يكون ممن يعتقد فيه الخير وفي
 الهندية وحسن اهل الخير والصلاح مرغوب فيه ويكره
 قوله سورة يس عند التلقين اذ اوعاوه موتا سر
 يس من ربه ابراه ورواين حسان وصححه وقال الزاوي
 من حفرة الموت والحكمة في قرآن ان احوال القيا من الموت
 ولجنة من في فيا فيعتقد انه ذكرها وفي حديث مامن
 من رضى يعر عند يس الامات رها وان ادخل في فيه رها
 واما الحد فكلما رها من عليه طلوع الروح فقول جافا فها
 يهول عليه خروج روحه كذا في الامداد واليقين بعد
 تلخيص لانه لا فائدة فيه لانه ان مات مومنا فلا حاجة
 اليه وان مات كافرا فلا فائدة له في هذا ظاهر ورواين وقيل
 لا يورثه وان فعل لا يورثه عنه وفي قوله والسرور عند
 تلخيص لانه لا فائدة في التلقين بعد التلقين من عند الله
 لان الله تعالى يجهله في القبر على ما جات به السنة وفي
 المند والتجنيس الخافق تعذر القول فيعلم بعض من اغنى
 وذلك لصدق حقيقة لفظ موثق فحين تحقق موته قال
 ابن الهيثم ولا شك ان اللفظ لا يحول خله عن حقيقة
 الابدان يحب تبيينه وما في الكافي من انه ان كان مات
 مسلما لم يخط اليه بعد الموت والام بفعلك من جملة الضار

يعني ان المقصود منه التذكير في وقت ترضى الشيطان وهذا
 لا يفيد بعد الموت وقد تخشع الشيطان الاول والا حشا اليه في حق
 التذكير لتقديراته لئلا يسأل فتنه الفانية وطلقا ممنوع
 نفس الفانية الاصلية منتفئة ويظهر ان معنى زكارة
 هذه الجاز هنا عند الذوق بخلافه ان لا يستند على ما يظهر
 على ما صرح به في كتاب الايمان في باب التمسك بالرضى لو
 حلق لا يحكم فلكه متلا حيث لاها تستند على ما يظهر
 والمستلحق لذلك لعدم السماع وما قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم في الغلب ما انت باسرع اقول منهم فقد رده عايشه
 رضي الله عنه بقوله تعالى وفي انت بمسمع من القبول ويحتمل
 ان يكون ذلك خصوصية ومعرفة صلى الله عليه وسلم
 وحسرة على الكافرين ويحتمل ان يكون من ضرب المثل كما قال
 علي رضي الله عنه لكن يغفل عن ما فيهم ان الكمية مع
 وقوع نعالهم اذا انصرف الله الى ان يحضروا لثبات
 الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمعا بينه وبينه لا يتخذ
 فانها يقيد ان عدم سماعهم فانه تعالى شبه المفا في الحق
 الا فانه بعد طاعته وهو في عدم سماع الموت الا انه
 على هذا ينبغي ان يكون التلقين بعد الموت فليكون حينئذ
 لفظ موثقا في حقيقة وهو قول طائفة من المتأخرين
 او هو محاذ عتبار كان نظرا الى ان حتى ان لم يمت
 لم يمت في بطنه الروح وعلى كل حال يحتاج الى دليل اخر
 في التلقين حالة الاحتضار لا يبرأ الحق في وانما
 متا ولا يحاذي وليس يظهر معنى يعبر الحقيقة والحجاز
 يعبر عن لانيه ليكون من عموم الجاز في عماله فيرسم
 ان لا يتضاءل انتهى وقال فاضي خاله ان كان التلقين

بعد الدفن لا ينبغي ولا يضطر وحكمه ظهره للدين
 الرغباني ان لقت بعض ائمة من السلف بعد وفاته
 وروى ان لقت صواضا بعد وفاته في غنائق الفتي
 وفي شرح الوجع نقل عن الشافعية قال يستحق ان
 يلقن بعد الدفن ونقل يا عبد الله ويا امة الله اذ
 خرجتكم من الدنيا فترى انها ان لا الله وان الله
 رسول الله وان الحق وان الله يبعث من القبر حق وانك
 حق لا ريب فيها وان الله يبعث من القبر حق وانك
 رضى بالله ربنا ولا سلام ديننا وعهد صلى الله عليه وسلم
 رسولنا وبنا بالقرآن اما وبالقبية قبلة والمؤمنين
 وفدريك الطبري يعني اني ما مره عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا مات اخذ من اخوانه فسويهم التراب على قبره فليعلم حذر
 على راس قبره شربيقا فلا فانه يستعمله ولا يجيبه
 لا يقول يا فلان بن فلانة فانه يستعمله ولا يجيبه
 يا فلانة بن فلانة فانه يقول شربيقا لا يجيبه ولا يجيبه
 لا يشعرون فليقل ذكرا خرجت عليه من الدنيا منها اذا لا
 انه الا الله وان محمد عبده ورسوله وانك رضى بالله ربنا
 وبالا سلام ديننا وعهد صلى الله عليه وسلم وبنا بالقرآن
 اما ما من منكر او كبريا خذك منها بيد صاحبه ويعقوب
 انطلق رسا ما تفقد عند لقت محنته فليكون الله تعالى
 جميعه دونهما فقال رجل يا رسول الله فانه يعرف امه قال
 فبنته الى جوار فلان بن جوار فلان في لبنانية سنا رجم
 وقد قواه القضا في حكمه قبل ولكن الاوي عن الامامة
 سعد لا زوي وقد يجهل ابن ابي حنيفة قال بن القيم هذا
 حديث لا يصح روجه ولكن قال لا يصح والله يعني

[illegible]

باسم بعض العلماء المشهورين والراطين والطوبى والميت يوم الجمعة
اوليكتها ومن يتواتر ك الملك على ليلية يتبعى ان ايلقنه
ظاهرا لاطلاق يعنى لامدلا احدها ولا تفتد الدفن وحده
على اخصروى قال فانه هو لا يتلقى الحصى ولا اصم ولا اخر
والضعف للذئ لا يتقبل ويبقى يتلقى الاولى لان المدا على
ان يكون خكامة لاله لا الله وكل منها يمكن منه ذلك بخلاف
الاخيرين بتدبيره الهى والاصح ان لا ينبا ليسانكون فيه
اشعا رجا من العلماء قال انهم يسالونك فعند هذا
لعلم يكون جليهم انه جبريل وصودك ويحتفل ان يقولوا
كان الله ربنا ومخيرنا ابوحنيفة وشريعته والله اعلم
ولا اطفال المومني هكذا خزم به الشهاج وفي السراج
فان قتل اصل يسال اطفال ارضيع في القبر فلقوا
ان كل ربي روح من يميت فانه يسال في القبر واجاء اهل
السنة لكونه الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل
رب الله ثم يقول له ما عندك ثم يقول له قل ربى الاسلام
ثم يقول له من نبيك ثم يقول له قل نبى محمد صلى الله عليه وسلم
وقال بعضه لا يلقنه الملك بل يلهه الله تعالى بخي جيب
كلما سألوه كما هم عيسى عليه السلام في لهزم تهجير وحيث ذكره
الشريلا في الامداد والحقاها قولان هو قد ذكره في القبر
وسر حاله لثلاثة الزخافي وقال في شرح الخوارق والاضل
في نبوت هذا السؤال ان النتم صلى الله عليه وسلم قال وهو على
شعره قبل انه ابراهيم عليه السلام قل في قل في فقيل له
يا رسول الله سمعتك تقول قل في قل في ولم يسمع غير
ذلك فقال صلى الله عليه وسلم ان الملك في السنة والنكر لا
انبا ابراهيم عن ربه فاجابها في سالة عن نبه فاستجى

ان يقول اي فالتفت الي فلحقته فكت الصماتية باجمهر رضي
 الله تعالى عنهم فقالوا ضا صبي لم يجتم ولم يجتمع عليه القلم وله
 ان مثلك يلحقه ونحن قد بلغنا لكم وجري علينا القلم وليس
 لنا اد مثلك فكموا لك شديدا يوميئا ولا لانا ولم ياكلوا ولا يورثوا
 فنزل قوله تعالى يثبت الله الذين امنوا بالغيب الثابت لا يد
 قال واستغفروا من هذا الذنب تلقى الميت في قبره عند
 الذنب واستغفروا ان الصبي يسأل ولا يبعد ذلك لاحكام
 انه يحصل العقل للصبيان كما حصل لله تعالى في الذراري الذين
 اخذوا من ظهرهم عليه السلام فاذن عليهم الذنبا في نزل السنو
 اذا ثبت دليل ثبت بذلك الدليل حيا لم يتناول الاستحالات
 يسأل بدون علم ومعلوم ان العلم الاقليماة لكن مختلفا في هذا
 الحياة برزخ ام لا لكن الطبع الاعنف ادعلا بها ما اذنتهم وقول
 الامام القاسم بن محمد بن عوف بن الزبير في اطفال المتدينين ظاهر
 انه توقف في سبب الامر قال ابن الهام في مسأله وقدره واختلف
 في سبب الحيات الكونية في غيرهم الجنة والنار فتردد فيهم
 ابو حنيفة وغيره وروى فيهم اخبار متضاربة فالسبب
 تقوى من سره الى الله تعالى وقد ضعف ابو البركات النسفي
 رواية التوقف عن ابي حنيفة وقال رواية الصفحة انهم
 في الدنيا في اظفار الجديت الضعيف الله اعلم بما كان غامضا
 وفيما هو حديث اهل الجنة وبه ورد في الحديث قلت ما قد ثبت
 في البخاري من قول صلى الله عليه وسلم انهم في الجنة وهذا دليل
 من قال انهم فيها وليسوا بخدم وقتل في الاخرى وقيل في النار
 وقيل ترقيمهم في ريفهم في بدخشان فاذ دخلوها كانت
 عليهم برزخ وسلاسل والا ادخلوها اهلها وقيل غير ذلك والراجح
 ما ثبت عند البخاري والله اعلم ويكره اي تخبرها بمجيئ الموت

لنزل به كما في الحديث كصديق عشي وخوف ظالم او عدوا
 من مرضا ما يخوف على الدين فما ان قال النور ويبقى في الدنيا
 كماله ثم الموت لنزل به من فاقه وصحة بعد وروى
 عن من قال الدنيا فاما اذا خاف من رافقه في ريبه
 فلا الهة فيه كمن هو عند الحديث وقد فعله خلافة من
 السلف اشد وفي الموطأ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا اله
 كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعبتي فاقتضى اليك
 غير وضيف ولا مفر وعند احمد عن عيسى بن عمار قال
 الفناء رية انه قال يا طاعون خذك وقد ورد من اللفظ
 الموضع واذا ردت تقوم فتنة فاقتضى اليك غير مفتون
 اخرجه ابودود وصححه الكرم وفي الصحيحين مرفوعا لا ينبغي
 احدا الموت اضراسا به فان كان لا بد فعلا فليقل المهر
 احبني ما كانت الحياة خيرا وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا
 في واخبرني وكما في المعنى ما ورد مرفوعا واحب اليك الحياة
 زبارة في كخير وحصل الموت راحة لي من كل عروى عذابي
 انهم قالوا واما رغبته لانه يكون فارغ من قضاء الله تعالى
 والمطلوب الرضا به والحياة خيرة لا تباردة حسنة تده
 والها صي الاحتمال توبته ورجوعه الى الله تعالى وحسنه
 في الاخرى غايته هناك ويكره في الموت تفضيلا وصديق عيش
 لا خوف في الموت في مصيبة في غير خوف الدنيا لا الدنيا في
 بطن الارض خير من ظهرها خلاصة الترهيب في النسيان فان
 قتلت اذ كانت الاكسار ولم يرد من سبي سبب الالف في الميراث
 في الميت اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يسأل حتي
 يدفن لان الاثا وروى بذلك وقال بعضهم يسأل في
 بدنه يضيق عليه الارض وتنطق عليه كالقيلان وروى

لثاونه يارب العالمين واسمحه له في قبره وفوره فيه وقال صلى
 الله عليه وسلم اذا حضرتم موتا لم فاعضوا الصوف فان البهائم التي
 وقولوا خير فان الملائكة تنزل على ما تقول اهل البيت وصعدني جبرائيل
 فسمعته يقول يا ايها النبي اظن اني اخرج ابن تذهب تحت ثيابه لانه
 اذا لم يفيض ولم يندحياه انشجعت عيناه وظوه فاذا ترك مضجعه
 العيني يبعثه ربه النظر ويجمع في عين الناس وفي ذلك وثيقة
 ويقول مغضبه لسم الله غرضناك وعلى جنة رسول الله
 ايم خرجت روحك اللهم يسر علي ايم علي هذا الميت اقره من
 القبر من التكفين ومن يحمله ومن يمل عليه ما بعد من السؤل
 والاصوال وظلمة القبر وغريته وسعد به بلقاء تلك الملائكة
 ايم جعل حال مسعد له وجعلها خرج له وهو قبر خير مما
 خرج منه بان تو سعه عليه مع النور والخف والريحان وروح
 الجنة ثم بعد اعضاءه يعني تلي ففاضله فبر ذرعا لعضديه
 ثم بعد ذلك ويرد صاحبه يدتم الى منتهى فبر ذرعا الى بطنه
 وساقاه الى فخذه ثم بعد ذلك تسهل على غا سله وذلك لان
 الروح اذا فارقت البدن كان البدن حال القرب مغارقه الروح
 فبر ذرعا الى عقيب خروجه روحه انت اعضاءه والارواح
 في الجانب الايمن واليسرى ولا يجوز وضعها على
 صدره لانه ضربه اهل الكتاب قال في الشريعة لان الدم
 صلى الله عليه وسلم قال جعلوا موتاكم بخلاف الكافرين فانهم
 يضفون لدم الميت على صدره وتعلق عن نتاج القتا وترب
 ويوطئه على بطنه الميت سقى او حديد او مراه وعليه
 اقدس الحوى وفي السج وطبق رطب لئلا ينشج وهو في الاثنا
 تمنع الانتفاخ بطلاصية ويجفر عندها طبيب لان الملائكة

ان الميت يسأل بعد موت بلا فصل والقول الاول اشهر ولو علمت
 رجائي وقية وحالي تايت الى بلدي خري قال ابو جعفر الباقر
 يسأل في التايوت لانه كان قبر وقال ابو الحسن لا يسأل حتى
 يدفن في القبر ثم قال والبالغ من الرجال والنساء من المسكين
 والمناقني اذا دخل في القبر فانه يسأل عن ايمانك وعمره
 وعن نسبه ما لا تقا ويحيى هال السنة والحاجة ومن الكثر ذلك
 فهو حال تزل في روضة العلماء انه في ويا طهر من ايم من
 المحضر من كل مات كثرية ايم في وجب الكفر والارداد تقنفر
 في حقه فلا يحكم بكفره بها في الحور يعا معاملة موث
 الب من خلا لاسمع منه عني انه ذاك القول المسبوع كان
 في حال زوال عقله هذا بحسب ظاهر ذلك وحكمه في الحال
 متوكل الى الله تعالى ولا يبر في وقوع كل مات الذي منه
 كما استفاد من عبارة الحق فلا يحكم بكفره ايم من بعضهم بعد
 سال من الله تعالى رزق عقله فبر ذرعه يعني لو صدرت منه
 كان لونه لكان معذرا في رزق عقله يعني وبعضهم اختار
 فيها حال الموت رزق الكمال واداما ايم يحقق خروج
 روحه من جسده بعد الام ثلثية في بطنه الام وهو ميت
 اللذة من الانشاد والخط الذي عليه الاستالة وتشدد بعقابه
 عن روضة شدد عليه الاسفل ويربط فوق راسه ثلاثين
 فوي مضجعه في القبر ايم في القبر لا يدخله لما عند غسله
 ويعرض عن راسه ولبس من روضه ايم به اما ولده او له
 وليغضبه فاسمها بالقد عليه يعني من بسم الله الذي صلى الله
 عليه وسلم دخل على الميت بعد الوفاة ودرشق بصره فاعينه
 ثم قال ان الروح اذا قضت بعد الصبر قال اللهم غفر لاسمته
 وارفع درجته في المدينين واخلفه في عقبه في الفاكين واغفر

قد حضرتني ويخرج من عندنا بطريق النفس والجسد لان الملائكة
لا تدخل بيتنا فيه احدا من هؤلاء وقد ما قال الكمال انه لا يمنع
حضور الجنب والمريض وقت الاحتضار وجمع الفتاة بينهما
بان كلام الكمال يحمل على وقت الاحتضار وعبارة السامع
تحمل على ما بعد الموت قلت في العلة المذكورة في مقتضى
المنع في كل من الحائض لما في النساء من الحيض ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال اذا احتضرت من انتة ملائكة الرحمة
يجري فيضا فيقولون اخبري ربي مرضية عنك الى
روح الله وريحان ورب غير غضبان فتخرج كما طيب ريح
مسك حتى لا يبينها وله بعضهم بعضا فيخرجون حتى ياتوا
به باب السما فيقولون ما طيب هذا الرج التي جاءكم من الارض
فيكون داء ابراهيم في شدة فاجابه من احد ربه
يقدم عليه فسأله ما فعلت فله ما فعلت فلا تلهي
فلا والله يقال انها قتلان ولذا قال في نوري الاضواء وخلف
فاجاب في كل ربي والنفس زاد في الامداد ولذا الجسد من عند
ويعلم على بناء المنقول به ان يموت ذلك الميت حية
واذا مات حتى يورده الله بالصلاة عليه والدعاء ويكره
الدعاء الشوراع والاسواق لانه يعالج اهلية وهو من رغبته
وكا نوايب معشوق الى القبر لا ينعون مع ضريحه وخويل
وتقديره فالرأي كذلك وكان الميت عالما ورا هذا فلا
يلزم في الشوراع والاسواق بل قد يستحسنه بعض الناس
وهو الاصح كما في كتابه بعد ان يكون ميتا في قبره ولا يخرج
لقد روي في بعض النسخ ان فلان بن فلان قد انتقل الى
عجم الله تعالى وقال في الجسد لا مانع به على الاصح لانه
ثلاثة لرجل واحدة من الصلوات والستغفريات ويحضر الناس

ع

على طهارته والاغتسال وفي الكرخي لافاس باعلام الناس من
لقله صلى الله عليه وسلم في التمسك التي كانت في هذه الدنيا
اذا ماتت فاذا توفي ولان الاعلام تحت على طاعة الله تعالى
كل من طهرها من النجاسات وفيها صلى الله عليه وسلم في النجاسات
في اليوم الذي مات فيه وانه في جفرت في طيب وزيد
ان حاربه وعبد الله بن ربيعة ويسرع الوقي في وضوءه
وابراة منه فان نفس الميت معلنة تدبته حتى يقضي
عنه ويبدأ في حياته الزمانه وروى ابو داود ان طلحة
ابن البراء مرض فمات النبي صلى الله عليه وسلم يوم يورده فقال
اي لا ري طلحة الا قد حدثت فيه الموت فاذا توفي به وتخلوا فانه
لا ينبغي كفة مسلم انه تحبس بين ظهراني أهله وقد روي
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال تخلوا عموك فانه يا عبد
قد صرح الله وان يدرك شرا فعلا عملت رجا صارت
وجوب التحجيل للبيان الاحتياط بخروج روحه عما مات
تجاة او عرضت السكينة فيعسر تحقيق الموت على الاطبا
فصل على غيرهم فيسمى الشاخير عند ذلك الى ظهر سور
اليقيني وروى عن قتادة الله تعالى عليه وسلم يوم لا نشفي فحقوه
ودفن في جوف السيل من ليلة الاربعاء ويخرج عن ذلك في
بعض النسخ وهو تصويب وهو الذي في البحر عن النبي صلى
في السابعة عن النبي فثبت في بعض النسخ غلط عنده
ان عند الموت بعد ما يستحي من الموت بنوب القرآن الى ان
يرفع الروح الى الله في الممات فيكون في الدنيا اعلم ان الممات
نقل عن النبي مريم الاولى تحت قوله وبلغت الشها ده
حيث قال وفي النبي وقرأ عنده يس والثانية تحت قوله
فاذا مات حيث قال وفي القرآن الى ان يرفع الروح الى الله في الدنيا

فالتقاليد حكيمة موافقا لما نص عليه غيره واحد من القارة عند
 المحتضرون اما الدعاء الذي يقرأون وفق نقله في البناءية
 والبحري عن النفس لانه وقع فيها عن النفس يصنع بالبيت
 عند الاشياء يوجه الى القربة على فضاء وعلى عينية ويذكر
 اعضاءه ويحفظ عناية ويقرأ عنده بين وتوضع وفي
 لفظ البحر ويحفظ عنده من الطبيب ويلقبه الله لا اله الا الله وفي
 لفظ البناءية كلمة الشهادته ويخرج من عنده الى البحر والجنات
 والنفس ويوضع على يطنه سيف زائد في البناءية او امرأة
 لكلا يتنفع وتقرأ عنقه القراءات التي يرفع وفي لفظ البحر
 الى ان ترفع روحه وسما في تنبيه الشكاح على ذلك
 فان نظن ان ما في البحر من التكاليف ولذا قل في البناءية
 يستحق سائر النفس وهذا في كنهها صاها انما في
 وكره ما في القارة الفراء عنده واحقا صاها القارة بعد
 موته حتى يقبل اه ومن هنا ظهر انه لا يقال سقط
 لفظ الامن نسخة القارة في نفسه انما قل بسقوطها
 في عبارة النفس حتى لا يخالف ما ذكره صاها بل من كراهته
 في الغسل وضاحي الحيران اول ترفع الروح لكن لا يلتفت
 الى ان ترفع النفس وليس في النفس الا النفس بل هو في النفس
 التي لا ترفع في الموت بدون ذكر الروح والى الغسل وتكون في
 البحر يرفع الروح والراية يرفع في النفس على من يرفعها
 قارة بين والى عليه فالقارة بعد مكرهه وتوافقه
 عبارة الراجح وعنده القارة عنده حتى يغسل وعنده
 الا ان ترفع في الموت يقولون في القارة عنده حتى يغسل
 الميت في خمسة ايام الموت فيل ترفع في خمسة ايام حتى
 لا الميت له دم سائل في الموت تخفيس الدم الساكن في الجفان

الادى

فيتنفس كما تنفس سائر الحيوانات بالموت فعلة النجاسة
 احتباس الدم في العروق وهذا قول العامة وهو الرجحان
 في النهاية وفي الكافي وهو الاصل هذه النجاسة تزول
 بفعل الماء كترت له بخلاف الكافي انه لا يظهر ويغسل
 بوقوعه في البحر ولو غسل بعد طهرانه وبه فهو على
 ذلك صاحب العروق في الامور قد مرنا ذلك فعلى هذا
 قارة القارة عنده حتى لا ان القارة يجب تنبيهه عن غسل
 النجاسة والغايات والاساليب حمد ومحال القارة اذا كان
 قريبا منه اما اذا بعدوا عنه بالقارة فلا راحة وقيل
 عما حصة حديث لان الموت سبب لاسترخاء العضلات ووزول
 العقل قبل الموت وانه حدث وكان بينه وبين الموت مقصور
 على اعضا الوضوء لا انه لما كان في نظير الحيوان في لا يتكلم
 كل يوم فلا بد من غسل جميع البدن الى الخارج فانه في النهاية
 ولا يخصه الى الخارج في هذين قولين صلى الله عليه وسلم
 سبحانه الله ان الموت لا يتنفس حيا ولا ميتا وتغن ابن عباس
 مثله مرفوعا وعليه انه على القول بانه نجاسة حدث فينبغي
 جوارها الى القارة عند الميت لقارة الحدث يعني كانه يجوز
 للمحدث ان يترك الموت بدون غسل كذا في جوارها يقرأ عند الميت
 مع ان القارة من غير الموت الميت فكل كلام الشارح
 الى ان الاصل ان لا يقرأ عنده لان الحدث الاول لان القارة لا
 يتوضأ في القارة انما قارة الطين ملوثة قبل الغسل البعد
 ولما اتممت عن الرجل مفرغ اما على القول بانه تنفس الميت نجاسة
 حدث او على القول بانه تنفس ميتة والله اعلم وينبغي تغسل الدابة
 بما اذا جاز قال في القارة ولو قارة الطين في القارة في القارة
 كما يغسل والجحش والسكنج وما اشبه ذلك وفي الجحش ان كان

ظاهر ولم يكن فيه حدث سوى المورة لا بأس بالدهن فيه صوتته
 بالقرارة وان لم يكن كذلك فان قرأ نفسه ولا يرفع صوته
 فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتسليم وان رفع صوته
 هو وفي القنية لا بأس بالقرارة ركبا او ماشيا او يركب ذلك
 الموضع عند اللباس فان كان يقرأه وفيها لا بأس بالصلوة
 هذا التالوة اذا لم تكن بقرآنه ووضع كذا في حال كونها خفا
 للمعاجاة امداد ولا يخفى ان الكاف الجارة في حال كونها خفا
 لها خمس معات الربع منها المبادرة وذلك اذا اتصلت
 بما نحو سلم كما تدخل وصل كما تدخل الوقت ذكره الغيازي
 في النهاية فابوسعيد السمراني وغيرهما وقد قدمنا في
 ضفة الصلاة عن المفتي ذلك والله غريب جدا وانما
 استحسن المارة للاذنه وندوة الارض وليس عصب
 عنه الما عند غسله وهذا موافق لما في النهي عن ان يلمس
 وفي الغائنة والقدر ويرى موضع عند ردة الف الخلاء الخفة
 الكثرية ونفذ في الغائنة قال في البحر والاول اشبه كما يتسلك الكاف
 زائلا وما هو مضمون ايا الوضوء الذي يسر في النظر به وبنيته
 الوضوء عند غسله صلا بنا الوضوء طولا وقبولا رحله نحو
 القنية كما كان يفعل في مرضه اذا اراد الصلاة فالا عمدا
 وضع من اختيار الوضوء عرضا كما هو موضع في الغيرة فاقاد
 التمسك فخرج افندي ان من قال بوضوء متلفعا على
 قنائه ولا يصح له بوضوء كما ليس في القنائه في الاصح
 سره من يستن في الخاء ويقتضيه من التمسك والاحكام
 وهو التمسك في الخاء لم يزل في السجدة والخوض فيها ما
 يتخير من غور او غيره وفيه لغة في الخوض في سنان
 وغيره ونزل ان الوتر حسب الاله تعالى في كل سبع فقط

فالتسمية في الخمس ولا يبرأ عليها وظاهر كراهة الزيادة
 وتعلمها ورائها والمفتي عليه محمد بن ابي من ثلاثة الى
 سبعة وفيه الصلوة في التمسك بربها حب الزيادة والكافي والغنيمة
 وكيفية التمسك في الدعاء بربها حب الزيادة والكافي والغنيمة
 المتقدم كقنائه في الدعاء بربها حب الزيادة والكافي والغنيمة
 احضار الطبيب بعد المنع من ابي هو اصل التمسك ثلاث
 عشر السمراني ونحوه الكفن ونحوه عند الموت لا يجوز خفيه
 اذا جاز على غنائه حال المنع من ابي من التمسك بربها حب
 ولا في القنائه ان ادخل النافرة شفاء وتكفي في التمسك بربها
 على انها تحسنه خفف قنائه لقنائه عند التمسك بربها حب
 عابرا الى التمسك بربها حب الزيادة والكافي والغنيمة
 ما تقدم متنا وعبارة النهي عن غسله ايملا بعدة في حالة
 الغسل اذا خلت في خمار الكيفية لا بد لا يقال غسل الا اذا تم
 فالتمسك بربها حب الزيادة والكافي والغنيمة
 يوم الخافه فيوضع الموقف عليها في تحمير ستر عورتها
 لان سترها واجب على كمال حال والادي محتج حيا وسترها
 والنظر اليه حرام لعورة كذا ترى انه لايجز للرجل غسل
 النساء ولا للنساء غسل الرجال الاحكام بعد الوضوء ولا
 فرق بين الرجل والمرأة لان عورة المرأة كعورة الرجل
 للرجل الفليضة فقط المعنى انه لا يكفي الوضوء الى
 ان يرد عما يستتره القدر ولا يقتصر عليه العورة اي كذا
 لا يخفى على الظاهر من الرواية علي ما جعله في الكافي والظاهر
 وصحة في الرواية والجمعي يفسر او بطلان التمسك بربها حب
 السيد حمد في الاخذ بنظر وقت استمر عورته مطلقا الفليضة
 والظنفة وصحة صحيحه الزبلي وغيره صاحب غاية البيان

والله اعلم بالصواب فان هذا من وضع مؤرخ من الحرف فكل من
استدركه قوله صلى الله عليه وسلم لم يرضي الله عنه
لا ينظر الى ثمنه ولا يمتد ظاهره بيقضي حرمه النظر
الى ثمنه من الثمن وهو الاحتياط فيمنع ما بين سرته
والثمنية بئس الاثر عليه وهو الصحيح وبفسله اليك العورة
تحت خرقة السترة بعد ان خرقة ثوبها ليس بغيره والادما
يمنع المس بغير تحتها المثلية في كونها طاهرة على يديه
لحرمة المس كالنظر يميني فتصير لحرمة حائلة بين يديه
ويمنع عورته وهذا الفعل بغيره ان الصفه لا لا يعرف
له لا يبرهن ستره قال في السراج وحل يستحق الميت قال
ابو حنيفة ومحمد بن وهب واليوناني لان المفاسد
ستخرج بالوقت في ذلك والاسترخاء بالاسترخاء فيخرج
ما طنه غا سة فلهذا لا يفعلها وهما يقولان موضع الاسترخاء
لا يخلو عن غا سة من جوده فتخرج اليها كاللوحات على
سائر يديه فلا تنزل اليه هذه الغا سة للجوده لاجل
نجا سة وهو مودة اه فيخرج من ثيابه لان الفضل بعد
النوب كالفضل والنجاة فكذلك الفضل يخرج عن ثيابه
فكل الميت ولانه امكن للفعل والذم لا في ما لا يات
الثياب تحي عليه فسرع اليه الفسار ودرع به يستعاضه
ولا يمتنعون من تحريكه لا يشق الثياب او يخرجها كالخاف
للمبادرة وقال الشافعي يفسر الميت في بعض ثيابه
حق في بعض الثياب سائر ابدنه في ثيابه ويغسل يديه قال لان
الذي صلى الله عليه وسلم غلب في ثيابه الذي توفي فيه
وما كان ستره في حق الذي صلى الله عليه وسلم كان ستره في حق
غيره ما لم يبق دليل تخصيص وتلجأ عليه الفسار فيقول

وغسله صلى الله عليه وسلم في قميصه من خصوصه لما روت
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي
اجتمعت القضاة فغسلوه فقال لا تدري كيف تغسله انما
تغسل موقنا وتغسله في ثيابه فايرسل الله تعالى عليه
النوم ما منهم الا من نام حتى ضرب ردفه بصدريه فاذا هم
منادوا غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميصه
وفي رواية عليه ثيابه ففقد حقت الصحابة ان السنة
في سائر النوب التي بد بخلافه صلى الله عليه وسلم لانه لم يخرج
منه الا طب فقال علي رضي الله تعالى عنه طهيت حيا وميتا
فتم في الدراج وغسله صلى الله عليه وسلم ليس التطهير
لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهرا حيا وميتا ه لان هذا
غسل واجب فلا يتم مواليه اعترافا بحاجته الى الحياة
ولان المقصود من الغسل التطهير ولا يجهل ان الغسل في
ثيابه لان النوب متى تجس بالفسانة تخرج من ثيابه
بجنا سة النوب فيجب القبول كما في الصحيح وقد لا يلزم وجوب
التجديد ايضا سطر السيد احمد من تنكح صاحب الحق بغير
لجنتهم التخطيظ بان التجديد محقق لانه للتنظيف قال ولو
لخرجوا بجوارحهم من القصور اهر قلست وقد لا يلزم
لما خالفوا نقلنا ه من الثوب لا يقول عليه والذم في الشكل
لا يجمع بل يغسل في ثيابه كما قيل ولا يولد بيدهما لحم ولا
يغسل سائر الثياب روح الكلام في ثيابه في الغزيرة
ويوصى من يوم والصلوة وهو ان يمسح وما فرق ذلك
والقضي الذي لا يمتنع الصلاة لا يوضأ وضوء الصلاة لم يزل
كما في التنجارية نقلا عن شمس الامية لا يلزم ان يغسل قال
في النهر وصدا بغيره من بلع مجنونا لا يوضأ اليه ولا يركب

وانه لا يؤضا الا من بلغ سبعا وجمعت فيه الحكي وان التوهم
لكونه لا يصلح لم يبق اذ يقال ان هذا الموضوع متناهي النفس
المفروض للميت لا يتعلق له مكون الميت حيث يصلح ولا كما في
المفروض اه وظهر من هذا ان المفروض مطلقا يؤضا والله
اعلم بلامضنه واستثنائها في التخرج لانها لا يتاهايان
من المتك لان الضففة اذارة الى في الغرض مجده والاستثناء
جذب الى بنفسه الى غيابه ثم ارساءه فلا يتاهايان
فيه ويتفقد خارجا من الما من فيه لو فعل به ذلك ويكون
سببا لامضنه وفيه ليعقدات مجزئة يعني يجعل
الفا على صبيعية خرقه رقيقة وليه خلصيه في ضم
الميت ويمس بها اسنانه ولهاته وشفتيه ولشده وتنفقها
ويخل في منقحها اعناق الكاوان وجان المحتجب وتغيب
العمل في عمل الناس اليوم ولو كان الميت جنبا في حال
خبايته قبل ان يفتش له وقيل ان يتوضا ويستشفق
او كان حائضا او نفسا فعلا على بنا المفعول الى الضففة
والاستثناء في اتفاق تنهيا لمطهرها به كما في امدا لفتاح
مستد امر من خارجا لمقتضى قال السلام المستود فيه نظير
طاهر وفيه اجعت الشربلا لانه والاخذ في انيت كرامة فاما
خاليا عن اذ لا اتفاق مقتضى على قوله بعد قول التكم بلاضنه
واستثناء في الا اذا كان جنبا كذا اتفاق على مقتضى امر وفي
الشكيب وما ذكره الخ لاي في شرح القدرين من ان الجنيت
يرضه صفي ويستشفق غريب غافل لامة الكتب اه
واقول ما ذكره الخ لا يتخذ على هذا لامة ما هو ما في عاقبة
الكتب يتخذ على هذا ايضا معق ذلك في كلهم في كبر
الشهد بان لا قتل جنبا يفتش عند الا فام وعندها لا يفتش

لان ما وجب بالجنابة سطة بالموت وللأمام ان الشهاداة
عرفت ما فيه لا رافعة اه ويبعد في الموضوع وجه
اي الميت لا يبديه لان الحي يبدي بنفسه بل يدية حيث كانت
انه التقطه به ويعد بنفسه بغيره ولكنه كان ينطق الفاسل
فعل ذلك وفيه كعدم وروده رحمة ويمسح راسه في
وضوئه على الصفة وهو ظاهر وايضا لو وصق قبل غسل
الجنابة وقيل لا يحس له لان المقصود من غسله النظافة
والسحة لا يؤحلف فيه ذلك ويصعب عليه ما قال الحوي
لم ارجله الى ان يكون حلوا او ملحا وقال السيد محمد والذبي
ينبغي في ديار النكاح استخا لهم الصابون في غسله مغلي
يقال فقلت القدي تملو غلبا وغلبا وغلبا وغلبا فوسو
بضم السين وفتح الغني وفتح اللام المندودة اسمنول من
غلي وما كان القدي وفتح اللام من غلي ولا يصح في اسم
المفطور من الارز برون حرف الجر فلا يقال صوتفوقل من
الغلي والغلبا ان فتنبه بسدر ورف السبق والسدر جي
معروف ينبت في الجبال والامل يستنبت فلون غظروفا
وعلى اقل شيئا ولا يتنبر ورفه ويقع مخويا نعام وهو
يعلم الاوساخ وينقى الشفة وينقى الشفة وينقى
العصب وينم الميت من البلا ويطرده الروم كما في الحفة
الطبية واما ذكره ان لغظ السدر يطبق على الشفة بنفسه
وعلى الفاسل احمر هو يطبق على الفاسل فسلون
الرواحون الضمير فيها لانه الاستثناء الغير المدفوع كما في البحر
والاستثناء بعينه انهم وسكون الجملة نبت لا اوق
له اعصاب صفار عصبه الدوداليا بس والناستينسلون
به ثيابهم وهو يتنقى الاوساخ جدا وقبها الكمال وغيره ينبر

الطعون ان تشتر ذلك السدر والاشنان والابان شق حصصها
 فاذا اصبحت من هذا افضل عندنا وطلب سخي لان المال
 ابلغ في التفتيش من الماء البار فان قلت ان السخن
 يوجب اخلاص ما في البطن فكله الخارج قلت ذلك راع
 لاما اذا حصل باستفراغ ما في البطن تمام النظافة والامان
 من تلوين الكفن عند حرقه فكله ما في البطن افضل عندنا
 على كل حال بله وخرج ام لا واستحب الشافعي غسله بالماء البارد
 ويغسل راسه ورجليه بالخطمي بكسلي المحبة في الصلح
 وضبطه عما هو في تنهيه بالشمع لا غير وفي الصلح في نظ
 مشد الباطن في الغزق اه وكذا في الكفن في الصلح
 وهو نبت بالعرف طيب الريحه يعمل على الصلح في التنظيف
 واستفلاص الوسخ والفصل به بعد وضوء الاجام ان وجد
 للظفر والافان فترس فما يصلحون وخوفه كالدخا فبم هذا
 كان بها شوحى وكان الميت امره وجره من الشرايين
 لان الاحتياج الى الطير انما لتنظيف الشعر ويريح وجهه ويصنع
 الميت على يساره ولا هذا ولا كسفة الفسار المرتب واما في راسه
 صبت عليه ما يغلى من الماء والفرج وقوله وغسل راسه بالخطمي
 يفعل قبل الترتيب الا لا يغلى ما عليه من الدرع لئلا يجمد
 الي يغسل بماء في الخيط من حديث من عطفه قالت لما
 غسلنا ابنته صلى الله عليه وسلم قال ابدوا بها منها فيغسل
 حتى يصل الماء الى الخنث من الماء المصعد يعني بالماء
 التفتيش ما تحت من عود لا يستر الدرع اصطبع عليه لاجل
 المهلة فانه يوم ان يغسل ما في الخنث من الخنث لا ينجب
 المتصل بالخنث اما في الماء المصعد ففهم الخنث المتصل بالخنث
 معراج الدرع وجوز العبدى او مرنى في الخنث وفي الثاني

نظرت من حيث الصناعة لان تحت طرف الارض الاضائة فلا يجوز
 دخول الالف واللام عليه ثم اضع على يمينه ذلك ان
 ففصله ايضا بالما والسدر حتى ينقيه ويرى ان الم
 قد وصل الى ما في الخنث منه ويغسل منه ومن قول الشافعي
 فاما تقدم هذه غسلة فانه لا بد من مجموعها
 بالما كسرة ثم يجلس على بنا المفعول مسدرا بالما السدر
 هذا يطول ما لا يرجع الى قول من يغسله به بصفة اسم
 المفعول وحقيقة كانه لا يولى ان يقول اسم مفعول لان
 السبا المفعول لا يقال الا في الافعال واما ان يرجع الى قول
 يجلس في نهبت عليه سائبا واناب الفاعل صير يهود
 الى الميت اليه اي الى الفاسل ومسح بطنه اي الميت مسح
 ريقا فوصفة تصد محمد ورواها لنا ويجعل في يكون
 مفعولا مطلقا منصوبا له مسح لتعديت القرضي او يكون
 حالا من فاعل مسح اي مسح في حال كونه ريقا به يرون
 عنق وما خرج منه اي من الكنت من نخاسة من دبره
 يغسله اي يغسل موضع تنظفها وتخرجه عن تلوين
 الكفن واما اذا رجلي بانه لو صلى عليه من غير غسله جاز حال
 هذا عما لا يوفق فيه ورواه ان عليا كرم الله تعالى وجهه
 لما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بطنه بيده
 ريقا طلب منه ما يطلب من الميت فلم ير شيئا فقال طيب
 حيا وميتا ورواه ما فعل به هكنا فاح المسك في البيت
 وانت في ذلك الخ في المدينة ثم بعد فعاذ والشرع في محبة
 ليصحه على شدة الاسبغ ويغسله ويغسل غسلة ثالثة
 ليحصل السكون يعني لان التثنية مسنونه في غسل المح
 قلنا في غسل الميت وقدمنا سائبا ان قوله وصب عليه ما

مغلي لا يمد غسلة فانها ليست غسلة من الخلاف بدليل قوله
 بعد و غسلة الحية و راسه بالخط فان السنة التي يغسلها
 قبل الغسل الاولى وليس ذلك الاكل اما جاليا لبيان كيفية
 الما والماء صجل ان السنة انه اذا فرغ من وضوءه غسل راسه
 ويغسل بالخط من غير شرج ثم يغصمه على شقه اليسرى ويغسل
 هذه مرة ثم على اليمنى كذلك وهذا ثلثه ثم يقعد ويغسل
 بطنه كما ذكره ثم يغصمه على اليسرى فغسل الما وهذه الخاتمة
 ويغسل الما عليه عند كل خط خطا ثلاث مرات لا تمر
 قوله ويغسل المسنون والا زاد علينا ان على الثلاثة في احد
 الاضطرابات او نقص منها بان استغنى عن مرتين او قل
 حاشا اذا لم يغسل مرة حتى لو تغنى بثلثة او خمسة في ما جاز
 حاشا ان يغسل في كل مرة ان غوا عن رده نهر على الماء
 في وضوءات الغسل الاولى مطاها بالخراج والثاني بغيره بالانفيل
 فقه سهول حرص والثالثة بالذوقية الكافورية لم يفصل
 صا حاشا اليه في مياه الغسلات بغير الخراج وغيره وهو
 ظاهرا لمطاه وفيه التعديير الاولى ان يغسل في الاوليات
 بالسدر وهو الغسل في الثانية الى ما قدمناه عن جواهر
 زاده ونقل عن الخط ومسوط في الاسلام وعن احمد بن
 حنبل استوفى السدر في الثلاث كلها وهو قول عطاء بن حقا
 وسلمان بن حرب وقال ابن ابي اويي بالسدر فقط وبه
 قال ابن الخطيب من لم يغسل في السنة يغسله بعض الغني
 المعنى كما ضبط في مخرج الدار في جوارح الغنائم الضم
 والنفقة وذكر في السراية من تحت الظاهر رده بالغسل في غسل
 التوككال والغسل بثلثة اذا صغرت المغسول في تحت
 واذا اضعفت اي غير النفسول ضمنت ولا وضوء بالخارج منه

واختلاف المخرج لا يعلو وجب غسل الميت فتا بعضهم
 لاجل الحد الاحتياطية شئت بالموت لان النجاسة التي تنبت
 بالموت لا يزيلها الغسل كما في ما يزيل الحبوب والحدوث مما
 يزول بالانفيل حال الحياة قبل الموت والادوية يخلص
 بالموت راحة له ولكن يصير حدثا لا الموت سبب لاسترخا
 المفصل في زوال العقل قبل الموت وهو حدث وكان يجب
 ان يكون مقصودا على بعض الوضوء كما في حال الحياة الا ان
 القياس في حياة الحياة غيب جميع البدن في الحدث كما في كونه
 لكن التفتي يغسل الاربعه تغتسل جميع البدن لانه تنكسر
 في كل جزء ولما تنكسر لم تنكسر بغير غسل الاربعه
 في كل جزء بسبب الموت لا يتكسر فلا يغسل جميع البدن
 المخرج فاختلافه بالتقريب والنسارج زعم هذا بقوله
 لان غسله لا يمتد عرقه بالانفيل وقد حصل مرة وما
 وجب لم يحد ليقايم يعني لانه لو وجب لغير الحدوث
 كان من لا يمتد ان يغسل الحدوث قبل الغسل لكن لم يبلغ بل ما
 زال باقيا بسبب استمرار الموت يعني فلما كان الموت حدثا
 في ذاته ولا يمكن ارتفاعه فلما رجع منه من قبله لم يرد حدثا
 حدثا لا يتم ارتفاعه ايضا فظهر ان الغسل واجب في
 الحدوث عنه بل يقتصر انما لميت بالموت ليس بالحيوانات
 الدموية وبه كما يقول ابو عبد الله السليمان وغيره من
 العرب بدليل انه لم يرد في غير ميتا قبل غسلكه يخرج كله
 ولذا اتجهوا للصلاة من حمله ميتا قبل غسلكه كما لو لم يرد
 فصل فيه وهذا القول في التقسيم لان هذه صريح في
 انها نجاسة ميتة لان ميتا يرد الموتى نجاسة نجاسة
 مغسلة ولان كانت غسلة الميت من الما والاوك والثاني والثالث

اذا استنقع في موضع فاصاب شيئا نجسه لانه نجس واذا اصاب
 ثوب الفاسل فارتدت ثوب عليه عالا يجب منه ولا يمكنه
 الانتعاع عنه لا نجسه نعم اللوي وعدم مكان الثوب عنه
 كما نقله الحوي عن الواقعات وكان القياس ان لا يظهر الثوب
 بالفسل فيقول اصله غير كذا قال كذا لا يظهر وان كان
 لانه ليس اهلا للكرامة وقوله تعالى ونفخ فيه من نفثنا
 في طهارة بعد موته بل يحل التبرع بالنفث والعقار والاكل
 بالادوية لانها كلها حرم ووصوا حدوا فبطلت الاية لان الله
 يظهر بانفس كل الزمان فله انسا ووصلي به صحت صلاة
 والذي يصلي عليه يظهر بانفس كل الزمان له ولا يظهر ان يقال
 ضرورة صفة الصلاة عليه لانها مالم تصلح في الاصل
 عند الفاسل ولا في سنة لنسبها ان كان لها طهارة
 كرامة فقط لا يستحقها من كرامة بل لا يصلي عليه لكن لا
 يظهر بانفس الحوي وقوله في القليل نجس وان كان نجسا
 لانه لا يصلح عليه فلم يصح اليك بطهارة وندرجه في
 الفصيل وانظر التماسه بعد ذلك لا يعاد بل يفسل وضعا
 محروجا من جميع ومن في التماسه يجب غسله لان الميت يبرز
 قال في المسألة وهذا لا شك لان الزمان لم يكن له شهوة وشهوة
 وينشئ بنفسه الشئ كالميت في رزقها وعن علي بن ابي طالب
 يستند هذا الشئ المستنقع في الميت الفسول ونشئ ان كان
 معني ثوبه فيلزم الشئ المستنقع في الفاسل الميت في ثوبه
 من باب علم يعلم وان كان بمعنى اخذ فيفسد على بيتا الفسول
 من باب صفة يظهر في أي وجودا على الميت من طهارة فيفسد
 قال في البنية ولو لم يكن من باب علم ذكر في الدرس بعد وهو الاصل
 وقال القوسعود ونشئ يتعدى ولا يتعدى كما في الصباح في

ثوب اي ثوب كما وقع في نسخة كذا انت كذا انت كذا وفي اللوحية
 المنع من الذي يحرم به الميت بعد الفسل كالميت الذي يحرم
 به الي يعني انه طاهر حر ويجمع الخوض وهو يتحقق الزينة
 وتخصيص الثوب بالمطهر من الميت كالميت من لا شئ الطهارة
 غير زعفران وورس فله صفة الخوض كما يدل عليه قولهم
 وقد ورد في الخبر عن المشهور جمال وقال في البنية ولا فاسل
 في حق النساء وحملها اي ازغفون ولورس في البنية جمل
 قال في الخبر فحملها من حمل من يحمل الزغفون في الكفن عند
 راس الميت في راسها على راسه وحسنه نيا هذا يرجع الي
 قوله ويجعل في الاولى ذكره فقهه كذا في موضع الخوض في الغفر
 لانه صلى الله عليه وسلم فويل لك يا ابن ادم هم مثله حموي
 عن اروضة واخر جمل الكرم عن ابي وائل قال كان عندك
 رضي الله عنه منك فاوصلي به يحفظ به وقال هو فضيل
 حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم رواه ابن ابي شيبة
 والبيهقي واسنا ده حنين وروى عطاء وكس وعطاء شافان
 المسك في الحنوط والحديث حجة عليهم ويجعل الكفن على
 مساجلة اي مواضع سجوده جمع سجود بالفتح لا غير ذلك
 المورث والحنوط فربما ذكر في الخبر في الجبهة والافق والبيد
 والركبتان والقدمان ولم يذكر القدمين في شرح الكرخي لا يق
 والحنوط من كذا في غاية البنية بحول الله بنا على ما سمي عليه
 صاحب العنابة انه لا يشترط وضع القدمين في السجود ولا
 علمت انه خلا في المعتمد وانه يوضع على الركبة والكف والركن
 كان المعتمد عدم اشتراط وضعها في السجود ولم يذكر الاثبات
 لانه مع كونه عسوق واحد ولما عدت لا عظام سميت
 وما ذكره في خبر جسي قد رجا بيننا عن ابي سمود عند البيهقي

٥٩١

وقال الشيخ يوضع الحنوط على الجبهة والرحبتين والركبتين والقدمين
 واليدين والخصابين وان لم يفعل لا يضر فقولوا لآلة الله
 هو اب عن سنو المتدبر فتقديرو ما بال تخصيصا لآلة الله
 بالطيب والكافور واد سائر البند فاحاط بها فانه
 المساجد واد من غيرها بزيادة الكثرة لانها لا اعضا الغي
 عليها فقام البدن وعن زهر بن الكافور والطيب على
 عينيه وانفه وفيه ايما الدود عنها وقال امام الحرمين
 ذراع له طرد الهموم وفي الكافور طيب الرائحة وحفظ لآلة الله
 عن اسراء النفس ودوقم الهموم ولا يسرح شعرا ولا يلو
 ذلك تخيلا لآلة الله وانتم وانتم لا تخرجونها بالمشط
 تخليصه من الشعر عن بعض وفيها تخليصها بالمشط
 وقال الرازي في يسرح شعور خبيثة بلسان وسوا ذلك
 ملحا ولا يفض طرد لآلة الله لآلة الله ان يؤخذ ويغسل
 ولا يفض من غير غار كاد او غبار ولا يفض لآلة الله
 على قولنا ان يؤخذ ويغسل لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 لآلة الله وفيه تسعة عشر في حال في التفتيح اما التزيت
 بعد موهبها ولا يفض طرد لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 بهور واد لآلة الله لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 عن حامد عن ابن الصنع عن عاتكة اما راقا عاتكة يدون
 لآلة الله لآلة الله لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 فتاوان قال ابو عبيدة صوم خور من فصول الرجال امدد
 فافصيته فالردي عاتكة لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 الي يسرح الرأس وعبرك لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 وبيت عليه الاستعارة التسمية والتدليل والادوية في السنة
 ولا يخلق اطبه ولا عاتكة وبيت قال محمد بن حبيب بن
 ١١٤

قال الاوراع نقص الاظفار اذا طالت ولا يمس غير فديها
 خلا في الشاة في ذكر في الشاة في ختانه ثلاثة اوجده
 احدها لا يحنين والثاني يحنين والثالث يحنين لآلة الله
 وله قولان في عرس الشاة القديمة كقولنا ولغيره يفعل
 ذلك لآلة الله شاة لا يستحب بل قولنا في الكثرة ولو
 فقه طرفة وسفوف ولففته ادرج معه في الكثرة في قوله
 عن العتاة ولا يسر يجعل العتاة المتزوج على وجهه
 لما خرجت ابي شاة في مصنفه قال كان ابوب بعد
 ما بلغ عن غن لآلة الله يطبق وجهه بقطرة وكان محمد
 ابن سيرين لا يفعل ذلك وعن الحسن انه كان يرى ان
 ان قة تخنن اذا لم يكن فطن للمبت وجعله على وجهه
 رواية عن ابي حنيفة ولم يفعل في الروايات الظاهرة
 قال في الظاهر بنية واستقمحة عامة المتزوج وفي مظاهرة
 لآلة الله واد واد لآلة الله ابن الحشيشة في مصنفه
 عن ابن حنيفة قال قلت لعطاء حشو الكرسف قال نعم
 قلت لآلة الله في مصنفه في مصنفه وعن ابراهيم قال
 يحنن لآلة الله لآلة الله لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 يحنن دبره وساقه وانه وعن ابن سيرين قال يحنن
 دبر التيت وفاه وسخاخ وطنا وقال محمد ما عقلت دبره
 فالحمد يسارك وعن جابر بن زيد قال اذا خشي على الميت
 سدا خرافه وبساقه لآلة الله وبوصفه يده طاهرة
 ولغيره التفتيح في جانية لآلة الله لآلة الله لآلة الله
 ابن مالك وبغير وجهها من غسلها اذا مات لآلة الله لآلة الله
 شاة في مصنفه عن سيرور قال ماتت امرأة لم يفر فقال
 انك انت اولى بها حية فاما الان فانتم ولولها وعن الشعبي

قال لا ينفصل الرجل امراته وصورها يسفیان ثم لو لم يوجد من النساء
 من يغسلها منع الزوج ايضاً وبعثها زوجها فانه والاخني
 سواها في الفسخ ويمنون مسها قال في الجرح لا بأس بتغيير
 المهر اهـ وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قبل عينا بنت
 ابن مخطوكة بملكوت وكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وظاهر
 قوله ومساها انه ممن تغيبها في محل المتوطى فما اذا اختلف
 الجنس فلا ينفاد في الوالد لا يمنع الزوج من النظر اليها الى المخرج
 بعد موتها على الاصح منه وقد يقال انه التحليل بان تقضي
 الزوجة بقتضيه تحريره فليحرر الفرق بين المسى والنظر
 قال السيد محمد قال لا ينفاد الثلاثة بمعنى مالكا والشافعي
 وحدهم ولا جلاله ينفذ في زوجته لان علياً رضي الله عنه
 غسلا فافطية رضي الله تعالى عنها وحاتم ايضاً حديث عائشة
 قالت قلت وارسلها كصدا علي فقال صلى الله عليه وسلم
 وان ارسلها فاضرك ان كنت قبلت فغسلتها وكنت تاركها لم
 رواه احمد وابن ماجه والوارقطني والداري قلنا اما
 حديث عائشة رضي الله عنها فلهذا ضعفه وفيه محمد
 ابن اسحاق كذب ما كنت وغيره ولم يرد ابن اسحاق الا
 قوله غسلك والافاضل الجوزي في صحيح البخاري ورواه
 ثم لو فرضنا حصته لكاد من فسيل بين الامير الدريه في الامر
 من يغسلها واما حديث فاطمة رضي الله عنها فقد رواه
 البيهقي وابن الجوزي عن فاطمة رضي الله تعالى عنها انها قالت
 لا ساءت عيسى يا سماء اذ ماتت فغسلتها انت وعلي
 ابن ابي طالب فغسلها قال ابن الجوزي في اسناده علياً
 ابن فاقه قال يحيى بن بشير في صحيحه في متروك والبيهقي
 رواه في سننه الكبير ولم ينكح عليه وظن انه ينبغي ان لا يغسلها

صحة الحديث وكون علي رضي الله عنه باشرها في الفصل
 فانه يحق انه كان يصيبها واسماها التي كانت في القسمل
 والمسي فحجاب عنه بان هذا محمول على تقاليد وجدة لقوله
 صلى الله عليه وسلم كل من سمع مني بشيئ من الموت الاسدي
 ونسبني خرج الطريق والحكم والبيهقي ذكره السجستاني في
 حاشية الصفير وفرد في ربحه الحديث في النسب بالام
 والتقويم والنسب بالاشتباب ولو بالصفة والرضاء اهـ
 ولا يحرر من هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يهل بيته
 الا غني عنكم من الله يعني لان فقهاء انه لا يملك لهم
 نعمه لكن الله تعالى عليه نفعهم بالشفاعة فهو لا يملك
 الا ان ملكه ربه وذكر الكفاية السجستاني في كتابه الاستحباب
 ارتقا الفرق بحسب قول الرسول ودون الشرق وهذا الحديث
 بلغنا كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الاستسبي في
 فانها موصولة في الدنيا والاخرى خرج الحاكم وابن عسار قال
 عن رضي الله عنه في قوله جئت امكم فلو جئت علي رضي الله عنها
 لكانت امة بي وظهر من هذا ان قوله تعالى فاذا نفخ في الصور
 فلا ريب انهم مخصوصون بشيئ منه صلى الله عليه وسلم
 فهو نافع لمن انشعب اليه ولو نصا هرة ويزيد صوابه ان ينظر
 الصلابة في النسب في حاشية المعني قال في البسائر في قوله
 صاحب المسبوط والمخطط والدايع وجماعة ان ابن مسعود
 انكر علي رضي الله عنه فقال له انما زوجها في الدنيا والاخرى
 يعني ان الزوجية بيدها باقية لم تنقطع قلت وفيه نظر
 لانه لو نفقت الزوجية بيدها لم يزوجها مائة بنت زينب
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته فاطمة رضي
 الله عنها وقد ماتت عن اربع حروب ولا يشك ان رضي الله عنه

او يدرية او مكاتبة لم تنفسه لا لاجاء لانه لعدة عليه
ولا ان الامه قد صارت لغيره والمدير عتقت من كل حاله
ان خرجت من الثلث لعدة عليها وان لم يخرج من الثلث
فحق ثلثها وصارت كالملكاته وهذا خبر في زوجية صول
فلزوجته لان الصلاحه لا تزوجه الا زوجيه صلاحيها لفسله
حالة النفس ومن ههنا قد مر عن الفقهاء ان المرأة لو طهرت
بشبهة ووجبت عليها العدة ثم مات زوجها بعد ثلث اسن
لربما ان تنفسه فاذا انقضت عدتها من الغير بعد وفاة الزوج
فلما ان تنفسه لا يعتبر صلاحيتها حاله موت ونقل في السر
عن الفتاوى ما اذا تزوجت بزوج آخر في الكاح الاول ودخل
بها الثاني ووفى بينهما ثلثها من الاول وفي الثاني العدة لم تنفسه
فان انقضت بعد الوفاة غسلته خلافا لفرقة وكذا الزوج اذا
دخل باخت او لته بشبهة فوجبت عليها العدة المؤقت
ام لم يمت حتى تنقض عدة اختها فان مات في غير عدة قبل ان تنقض
ثلاثه فعدت عدةها بعد الوفاة فزوجته ان تنفسه خلافا
لفرقة واذا قال لامرأته احدا كما طالق ثلاثا وفات قبل
النكاح وقد دخل بها ليس للكل واحد منهما ان تنفسه وكذا
لو كانت احثان اقامت كل منهما البهنة انما تزوجه بها ودخل بها
ولا يدرى الاول منها فلا تنفسه احدها في النكاح فتمنع المراه
من غسله اي زوجها لو بات قبل وفاته قال لها ان دخلت
داري فباتت علي حرم فدخلت قبل ان يخرج روحه في جث
عن زوجها صلته لنفسه وقت موته ووقت غسله جميعا
او مرتدت بعد ثلث اسلمت في امرتها هذا انقضت الزوجية
فلما سلمت لم تزوجه الا زوجيه فلو كان صلته للفعل ولو
اعتبرت حالة الموت كما قال فرقة لا يغسلها لصلاحيتها لان

تزوج البنت الثانية له صلى الله عليه وسلم وهذا الخبر لا يمنع من ذلك
اي غسل زوجها الميت سواء دخل بها ام لا وان كانت محرمه او
صائمة او مظهرا من اهل بيته ولها في حكم النكاح لانها
في العدة بخلافها اذ ماتت فانه لا عدة عليه لحكمها خارجة
له بعد موتها في نكاح اختها ولو دعت فان كانت لا تعرف سنة
النكاح فافادته في حكم السيد احمد يدر عليه ان غسل
الميت فرض كفارة على المسلم فلا يستغنى عنه بفعل الذميمة
الا ان يقال ان الكلام في الحيوان في استغنا الفرض بشرط بقا
الزوجية فلو كانت مبانة بالطلاق وفي في العدة او محرمه برة
او رضاء او مصاهرة لم تنفسه فاذا في الفقه انما لا تنفسه
اي لو كانت معتدة عن الكاح فاسد بان تزوجك المتكوجة
ففرق بينهما ويرى الاول في وفى في عدة النكاح الفاسد
ولو انقضت بعد موته غسلته ولو طلقها رجعا وماتت في
في العدة يحوز لها ان تنفسه لان الرجعي لا ينزل في زوجية الا ترى
انها يتوارثان ما دام في العدة وبعث عليها عدة الوفاة ونظر
عدة الطلاق وفي الموطأ ما مات عنها وهو حامل فوضعت لافئله
لانقضت عدتها ونقل ابن المنذر لا يحوز عدة غسل المراه زوجها
لكن يحوز عدة زواجه في منعه ذكرها عدة النكاح وروى عن عائشة
رضي الله عنها قال ان لنا سقيلنا من امرنا ما استعرت ريقا ما
غسلت بماء من الله صلى الله عليه وسلم الا في رجعه خلافا لم الولد
والمدبرة والكنانة وفي نسخة والعدة فلا يقرب منه غيره
صاحب النهر والصبوات لا ينعى الله ولا يغسل من على النهر
محتجب قال في السر والادمان الرجعي ان ولدته فوجبت عليها
عدة المتناقاة ثلاث حيض لم يكن لها ان تنفسه وقال زفر
لها ان تنفسه كالزوجة لانها معتدة عنه ولو مات عن متة او

الرد بعد الموت لا ترفع النكاح لا ترفع عليه الموت وقد زال المانع
 بالاسلام في العدة بخلافها قبله والعدة التي جبة عليها بطريق
 الاستبراء حتى تغتدرح لا قراقلنا النكاح قايم بعد الموت بقيام
 اشره من وجود العدة ونسب الميراث وارتفاع المدة وقيد
 بقوله اوارثت بعدد لا يرثون ريثت ميراث ميراث ميراث ميراث
 بعد موته لها غسله اتفاقا كما في التتايقا او حسنت ابنته
 اي ابن زوجها بنه في اي بعد الموت قبل الفسول لعدم صلاحيتها
 وقوله اوارثت النكاح علة للميراث لا لغيره وجاز لها غسله
 لو اسلم زوجها بحرية فمات فاسلمت بعدة يعني لو تزوج
 محرمي بحرية فاسلمت فماتت فاسلمت بعدة يعني لو تزوج
 تغتسل فان اسلمت فلها ذلك لحكم ميراث ميراث ميراث ميراث
 اذا سلمت اعتبار رجاء التكملة فانها لو سلمت بعدة سلامه
 وكان حيا يبقى النكاح فحل لها منه فذللو سلمت بعد
 موته واذا حل لها المهر حل لها غسله فاعتبه في حالة
 الفحل ولو اعتبر في حالة الموت كما قاله في الميراث لانها
 كانت محرمية في حالته وفي الميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
 ولجنت غنم الميت فان فعلوا جزاءهم كغصون النقص
 الا ان غنمهم وميراثهم ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث
 والنفس لا يرثون ففعلوا الفحل لا تغتسلها لم يعقده فذللو
 لغنمها وقال في البحر والارث ان يكون الفحل قبل الفسول
 المست فانه بعد الفحل فالحال لا تارة والوفاة بعد الفحل
 فان كان الفحل قبل الفحل فالحال لا تارة والوفاة بعد الفحل
 والنظرانية كالمسألة في غسل زوجها كمنه او بعد ريس
 ادى او وجد حد سنية لا يغسل ولا حد على عليه بل يورث
 وفي التراج ولو وجد طرف من طرف انسان قانه ينفق في

خرقه ويدفن وكذا عظامه ولا يغسل ولا يصلى عليه وكذا
 لو وجد نصفه متفقاً طوطاً لا يغسل ولا يصلى عليه
 ولن يغفر في نوب ويدفن وكذا اذا وجد النصف وليس معه
 الريس لم يغسل بل يغفر في خرقه وقد دفن لانه لا بد من
 التي تدار الصلاة علم التنية لان صلى عليه لا يورث ان
 لو وجد لها في فصله عليه وقد قامت الدلالة عندنا ان تكرار
 الصلاة على الميت مكره او يودي في بعض المواضع الى الصلاة
 على الحي كخبر تان نزول الطرف وصاحبه حي ولا ان الصلاة
 انما تنفذ على الميت والميت اسم الكلمة ولا كثره وماروك
 ان بعد التماسها طاهر من وقعة يوم الحبل بمكة ففرت فالتام
 ففصل عليها قبل ان يدبر عبد الرحمن بن عمار بن اسد فاجرو
 ان الرواية قد اختلفت في ذلك وفي انها القيت بالجماعة
 وروى بمكة فان كانت بالجماعة ففعلهم ليس بحجة لانهم
 لقنة اهل الردة واصطف سبينة فلا يعقد بافعالهم وان
 كانت بمكة فلا يصح من بني مكة بعد خروجهم من مكة فلا يشهد
 بفعلهم كذا في المخرج اه الا ان يوجد الذين نصفه
 ولو بلا ريس وفي التراج واذا وجد النصف وروى الريس
 او ان يردنه وليس معه الريس فانه يغسل ويغفر ويصلى
 عليه قلت وهي هذا ينزل ما اخرج ابن ابي شبة في مصنفه
 عن عمر بن الخطاب عنه انه صلى على عظامه بالنظام يعني
 كانت عظامه كالتيقار ما مصفونة بالرياسة ولا في خراج ايضا
 عن في عسيرة بن المخرج انه صلى على ريس بالنظام وفعلا المارد
 انها كانت مصفونة بالرياسة لانه قال في التسمية في قسطنطين وجد
 في ثلاثة احياء راسه في حي ووسطه في حي ورجلاه في حي
 قال يصلى على ريسه فلهذا ففعلهم مذهب الله اعلم وفي التسمية

وإذا صلى على الأندلس يصل على الباقين كذلك أيضا حاه ولا يفضل
 ان يغسل الميت مما أتى به إلا جرحا ان استغنى الفاسل الجرحا
 ان كان غيرة لا ح له يغسل عليه ولا بان لم يجهل ذلك
 يجوز من يغسل الميت غيرة ولا يطعمه الاياه لا يجوز له ان
 يأخذ الا حقه عليه كاهوشان وضالكما اذا لم يوجد
 من يقوم به الا واحد يعطى عليه القيام به ولا يسهه تركه لا يجوز
 له ان يأخذ الا حقه عليه فصلا كالاداء الصلاة والطاهر هذه هي
 ما اتي بحقه به المتأخرون من جوار اخذ الا حقه على القرب
 اذا لم تقم لقله رغبته اناس ^{هم في الخير واما على قول}
 المتقدمين ما يغني الاستغناء على الاذان ويجوز فيه
 ان يكون ذلك غسلا للميت او اوب رحمة ويبقى ان يكون
 حكم الحال للميت ^{ولما لم يدر له ذلك} سراج عياره واما
 اخذ جوف خياطة الكفن فاختلف المتأخرون في حقه والاول
 والحائرين يجوزون من جميع المال ويسألون من من
 الاول ان يغسل الميت وتكفينه ودفعه والصلاة عليه ومن
 على الكفاية اه قد خفف ولا يخفى ان كنف الماتة خير منها
 على الخنازاعا صلا ^{وجم} فيستغنى في قوله فيما يقع
 ويكون من جميع المال قال السيد احمد وهو مرفوع في
 اذا حاز الامر وكف عن عدم التعبد لا عند التعبد لا
 قام بواجب عليه ح وليس له ان قام بواجب اخذ الاجرة
 عليه اه ولو غسلا للميت بغيره اخذ اي تطهر ربه
 لا لا يستطاع الموصي ان يده الكفني لا يغسل الميت
 لصحة الصلاة عليه ولا تنفق على الميت كانه صلاة الحي
 بوضوئه يدركه فقل فاصح ما كان ميت غسلك اه
 بغيره اجزا هم ذلك ان لا من يلطيه يحصل

بدأ استحابة الصلاة على الميت كما ثبت استحابة الصلاة على
 فقوله اجزا هم اي في استحابة الصلاة لا في مثال امر وهم
 مأمورون بفسله على سبيل الكفاية ولا في مثال امر من
 الميت كما قدم الشارح كونها شرط الوقوع الوضوء ما مر به
 وبما مر من كونها وعليها قد مره يجعلها في التكليفات قال والمنع
 في غسله اي الميت شرط اه يعني ثبت شرط في صحة الصلاة
 عليه قال في البحر واختاره في المناية والاستيعاب ان غسل الميت
 لا يشترط النية قلنا غسل الميت قال الحويبي والاقنا لا يشترط
 النية في استطاق الغرض عن دفعه المكفني هل يتعين كونها
 من صدقة الفسار وبلغ صدوره من احد المكفني الظاهر
 الثاني انتم ولذا لا يشتط النية في استطاق الغرض
 عند دفعه المكفني قال الروي وحديث بسكونه القضية من حل
 به الموت واما بتدبيره فمن يموت في المأفلا من غسلكه
 ثلاثا لا امرنا بالغ في جعله في المأفلة النفس ثلاثا تحصيل
 السنة وما في الغرض من محمدا انه يغسله مرة لفحص الغرض في
 الثانية الا حكي التا على الميت او احابه الطريقة الى كفايته
 لا يوجب عن النفس لا امرنا بالغ في جعله في المأفلة او احابه
 الطريقة يغسل والغرض يغسل ثلاثا عندنا في كون وعين
 محمدا لولي الفسار عند اخذ من المأفلة مرتين ان لم
 يكون يغسل ثلاثا في رواية يغسل مرة واحدة اه في رواية
 اي الكمال بقوله لا امرنا بالغ في جعله في المأفلة او احابه
 الميت الموصي في المأفلة عندنا في كفايته الصلاة
 وسقط وجوبها عن دمه ^{لوجوب الطهارة} في الجملة وان لم
 يسقط وجوبها اي انفسهم قد مره قال السيد احمد
 والذي ينبغي التسوق على عليه انهم اذا غسلوه سقط الغرض عنهم

غسل وكف وصلى عليه والاباء وجدوا الكفار لا يعرفون
 ولا يصلي عليه فنص على ما هو المعتمد من الخلافة ان العبرة
 للمكان عند فقد العلاقة لا لدلالة المكان يحصل بها غلبة
 الظن بل بونه صليا وفي البداية علة من المسلمين اربعة اوفوا
 بالعتاق وليس السواد وحلق العانة ثم قال انهم في كون
 ليس السواد من العلقات نظرنا لفساد الجسد في كل وقت
 والعتاق تفعله اليد واليد في اختصار الجسد من تحت
 العانة ترد اختصاره موتا فليكن ربيعي اختلط موت
 المسلم وصوت الكفار ولا علامة تميزهم ولا يعرفوا اعتبر
 الاثر يعني ان كان الاثر للمسلمين غسلوا ونفوا وصلى عليهم
 وينوي بالتعالم للمسلمين وان كان الاثر كفرا لم يفسلوا ولم
 يصل عليهم لان التعالم للمسلمين سراج وكيفية العلم بذلك
 ان يهضي عددا للمسلمين ويقيم ما ذهب منهم ويعلم الكوفة
 ونظر القائل قالوا استأجروا من الله وقال الشيخ الرضوي
 وكان ينبغي ان يفسل الكل سوا كان الاكثر لمسلمين او الكفار
 او استأجروا لان غلب الميث لم يرض وخالف الكافر مباح
 فكأن الاحتياط في غسلهم وصلى عليهم وينوي على
 المسلمين منهم كما في السلام عليهم لا اختلافا فانه يرب وينوي
 بسلامة المسلمين ووجد ما ذكره ان الصلاة على الكافر مباح
 عنها القول تعالى ولا تصل على احد منهم مات قبل ولا صلاة على
 المسلم ما سواه واختلفت النسخة فيهم من اخذ المأمورية
 وادفع المفسد في عدم جواز الصلاة الا ان الآية لا تحكم
 على ان الكافر اذا كان كافرا لم يفسل ولا يصلى عليه فان
 الصلاة على المسلم حكمة لا ان الكافر لم يفسل ولا يصلى عليه
 الصلاة عليهم حكمي فولي في الحيثية عند من جاز الصلاة

وان لم يكن لهم نية كما في الخائنة وارضاها الاكل والاسبغيات وان
 وجدوه في ما فلا بد من التفسير لا سقاط المأمورية ولا ان
 احدي المسائل التي على الاخرى في البني بينهما ولا الاختلاف الاصل
 فيما بينه وبين غير المسلمين على الكفني تفسير الملائكة لادم
 عليه السلام وقالوا له هذه سنة موتكم فليست انما ربه
 التي ما خرجها الحكم والسند ربه عن ادم من كعبه قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان ادم رجلا شحوطا لا كان تحت خوف
 فلما حرق الموت فزلت الملائكة بصوته ولفنه من الجنة فلما
 مات عليه السلام غلبوا والماء والسر ثلاثا واصلوا في الثالثة
 كما صوروا ونفوا في وتر من الشياطين وجعلوا له حدا وضلوا
 عليه وقالوا هذه سنة ولادم من بعده وسكت عنه
 ثم اخرجته من صرقت اخرجت ابي بن كعبه صرقت اخرجت
 قالوا يا بني ادم هذه سنة من بعده فلكم اكل فافعلوا وقال
 صلى الله عليه وسلم ولم يخرجاه وقد غسل سيدنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وابوك بعدة والناس في غيرهم وفي الكافة
 عنه صلى الله عليه وسلم لم يسل على الكافر فانه عقوق
 وذريتها غش الميت والمصاص ان تفسير الميت ربيعي
 فليست وان ادم صاحب النفس فان لم يكن الناس وكلفنا
 ولما لم تعد لادم عليه السلام فصل في صلواتهم
 لو وجد ميت ولم يدبر على نسا المصطفى صلى الله عليه وسلم كما في
 ولا علامة في نفسه عن الكافة فانه ان لم كانت علامة في فعل
 من الكافة كان وجد في علامة السلام في ثيابه وصيته
 غسل وكف وصلى عليه خصوصا في المواقف وجد في دارا
 وان وجد في علامة الكفر فصل عليه خصوصا في المواقف وجد
 في دار الحرب فان فقدت العلامة المهيبة ووجد في دار الحرب

وسطهين وتدفنه وان لم تكن امراته مهرب ومهرب من
علمه النفس فيفسله ويلبسه ووصلني عليه هن ويدفنه
وان لم يكن مهرب من ولا دفن فان كان مهرب من صغيرة لا
تستوي وطافت النفس تحتها النفس فتفسله ويلبسه
وان لم يكن مهرب من ذلك او لم يكن مع الرجال الذي ماتت بينهم
الالة ولا يصي لم يشتهه جمعة اي كانت الا تحت الذكر ولا تاتي
الحرم من لا يحمل له النكاح به اصلا سواء كان رجلا او اوطاها
ولو رضاعا او صاهرة والله اعلم واعلم ان ذلك لان من
نشر طافا مسل لا يحمل له النكاح الى النفس فلا يفسل الرجل
الالة ولا المالة الرجل والحمل والحبوب وخصي سواء كان ذكرا
الميمنة تحرم له يمته بلا خرفة وان كان الميمنة محررا اليها
بخرفة لا تاتي لاجل ذلك عساه في حياتها فكلما بعد من تها وانما
ان ينظر المحرمي وجهها ويقرض عن غيرها بوجهها كما في الحماة
وان كان مهرب من ذمة علمهها الفصل فتفسلها وتلفنها فان لم
يكن له بنت مطلقة محرم فالاجنبي وهو كل من حمل له النكاح بالية
يمته بخرفة فان كان الميت امرأة يمته بخرفة والرداءها حائل
عن المنس ولا ينظر اليه من جسدها الا اروج فيجوز له النظر
اليها كما تقدم وان كان رجلا يمته الاجنبية بخرفة ولا تعرض
لوجهها عن وجهه وذرعية سرج فالنبت لا تفسل باها
كما في الفخوة الامة لا تفسل سبيها وانما يمته كل واحد
منها بعين ذنوبه وانما يمته من كل واحد في قلب ولا يمته من
تعتق عونه الا بشروط وهي الخنثى التي لا يولد له لانها لا تنكح
فيما الا لم يولد من كلاهما ولا يفسلها اذا لم يستوي حاله لم يفسل
رجل ولا امرأة الاحتمال انه انما فلا يفسل رجلا غيبا ولا احتمال
انه لو طاف رجلا في ذلك فلا يفسل ولا يفسل في ذلك يفسل ان يكون

في حاشية الاشياء والاحتياط الصلاة عليهم ونية المسلمين
دون الكفار يعنى انه وان عذر عن التعيين لا يميز
عن القصد كما في البداية وحيث فصل المسلمين فقط لم يميز
مصلحا على الكفار فنية الصلاة عليهم فضالحق المسلمي بلا
ارتكاب منه عنده كما في الخاطبة وقد تعقبت المنوعين التي
الرجعي فتنبه وصرح بالملوك في السراج واختلاف العلماء
ايضا في محل الدون فهو الاختلاف في الفيل للمميزين ولا روية
عن الامم وصاحبه ففصل بدقنوني في مقام المسلمين
وقيل في مقام المسلمين كدقن ظاهرا وهم مختلفون في
ذمة حيا من من قالوا والاحوط دقنها اي الذمة على
حدة قال في السراج وان كانت الغلبة للمميزين وكما سلف
لا يصلي عليهم مريد يفسل في مقام المسلمين وقيل لا يفسل
مقتضى علمي حده وتستوي في موضعين بالارضين ولا تستوي
واذا ماتت الكتانية وهي ما من من قتل قتل دقن في مقام
المسلمين وقيل في مقام المسلمين وقيل تقبر وحدها ويجعل
ظهرها الى القبلة لان وجهه الوجه لظهرها وهذا قايدها
حيث سئل عن ذلك فاجابوا بالاختلاف والاحوط قول الثالثة من الاستيع
قال في الحلية وهذا حوط والطاهر كما اظهر به بعضهم ان
المسألة مضمومة فيها اذا تغيب في الزوج والا فدفنت في مقام الكفر
والله اعلم بتعالا فيه فوجه القبلة بهذا الصفة حات
اصح في محال في موضعين من عند الارجاء فان ثمة صحت
لم يبلغ حلق الشبهة او طاف في الفساق على الفساق فيفسلها
ويلبستها وان كان معها رجلا يفسلها سراج وهو يعني
ما ترحل يفسل لثمنه من الرجال من يفسل فان كانت
فيهن امراته غسلة ولبسة وصلين عليه ونقوم ما متهن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المجر حلالا ومراقة غير ان اذا كان ذا جمع منه يعمه من غير خرقه
 وان كان اجنبيا يعمه بالرقعة ويكون هو من ذراعه فان
 قيل لم لا تشترى له جارية ليعمل في الخلقان قلنا لان الشترية
 لا تخفى بعد موته للفصل لا يبعد باحة الفصل لا ذل ولا يملكها
 ولا يملكها الخفى جارية مملوكة تزول ملكه عنها بعد موتها
 ولا تدق على ملكه كما حجة الفصل قاضي ان لا يملكها وليس
 بعد الترتيب حاجة الفصل ان التقاسم سهل في الانتد فان كان
 كذلك لا يبعد من ذلك اختلاف مالوك ان حيا فانها الخلقان فانه
 يملكها وفي الشترية اذا مات يبيع ويبيع نفسه وفيما به
 وقال يمسح الائمة يجعل في كورة ويبيع والاي وان لم يكن
 الخفى مرهقا بل كان صفيها ونفق في الخفى عن الاصل تقدير الصبر
 بان يكون في ذلك يتكلم وافاد في النهي انه من ارباب خلد انهم
 اقول وهو لظاهر ظنهم فادى من الصغار فيعسله الرجال
 والنساء انه ليس لاجنبي ولا يسمعون من النانة يترددوا في
 ان يفسلها الاجنبي ولا يسمعون من النانة يترددوا في
 عليه يعني ما اذا نشأت فلم يجدها فافهمه وطلعه عليه
 وجدوه اذ انما الكافي في غسله وضوءه ثانيا عند
 ان يركب ويصل ولا يبرج بغيره ولا تقاد الصلاة عليه
 واذا غلب الميت ونفق ولا تقى من عضو له رصبة المافاهه يسل
 ذلك الموضع الذي يقع وينقض الكفن ثم يغسل ويصل عليه
 وان بقى صلبا وضوءا لا ينفق الكفن عندها وقال محمد بن
 يوسف ذلك الموضع ان علم ذلك في التلغيف غسل بالاجل
 هذا اذا علم من الصلاة عليه فانه صلى عليه قبل التلغيف
 منه عضو كما قاله يفسل ويغسل الصلاة عليه ونفذ ذكر
 ذلك بعدما وضع في القبر وسوي عليه اللحية قبل ان يراد عليه

التراب واذا صلى عليه التراب وطبق التراب الجدم يبيت ورسط
 الغسل وعاد الصلاة الى الجوز وكذا في الخندي وليس على
 صوم غسل ميت غسل ولا وضوءا الميت فاذا كان نجسا في الجنين
 لا يوجب وضوءه ولا الغسل وان كانت حرة لم يوطأ ان لا يمس
 ذلك ولا لو كان له ميت متغيبا يتغيبه في صب
 الماعية له في محيط السرخسي ولو مات الرجل في السفينة يفسل
 ويكف لثامه في الوضوء ويصل عليه وينفق ويترى في البحر
 كذا في معراج الدررية وينبغي له يكون غاسلا لميت علم الظهور
 غاسية ولا يملكه الفخ من الخندق انفق في الكفن في تحت الارض
 والكافية في القنية وسختها يكون الفاسل دفنه
 يستحق الغسل ولكنه ما يري من فيج ويظهر ما يري من حمل
 فان رقية ما يحبه من سهل وجهه وطيب ريحته وان شهاه
 ذلك استحب له ان يتعدد الناس به وان الذي ما يكون من سواد
 وجهه وقتي ريحته وانتلاب صورته وتغير عضائه وغير
 ذلك من غير ان يجد به احدا في الجوز في صورة الميت فان
 كان الميت ميتا مظهر البدنه وراي الغل سل منه ما يمسره
 فلا مان ان يجد ذلك للناس ليكون رجل من عن البدنه
 في السراج ويستحب ان يكون يغرب الماء بجمرة بها نحو لثلا
 يظهر من الكفن ريحة كريهة فيضعف نفس الفاسل ومن
 يمسكه في الجوز في يغسل الرجل والنساء ولا فرق بين
 الشابة والعجوز والفعل والخفي والجوز سواهما والنساء ان
 ان يغسلن الا صبغ الذي لا يبتسمنه ولا لاجل الصبية والف
 لا تشترى وقد تقدم في كلام الله وفيما ينفق في كل الاصلح لا
 يسل رجلا ولا حمارا ولا اهلك ويصل ان لا على الاثا فان
 من القنات ينفق الميت اذا اتى ان يسل الميت

قصص في قطع جيبه وكذا كذا في التسبيح والادعاء الجيب السبق
 القائل على الصلوات سجدة ولغاف قال الحموي وفي التي تسطر على
 الارض ولا يوقها الا في البرجد كذا قال في الفتاوى والتلخيص
 في ثلاثة اواب هو السنة لا نه صلى الله عليه وسلم كذا في ثلاثة
 اواب يعني سجدة ولان الثلاثة الاواب غايه ما يتجمل بها
 الرجل في حياته فالثلاثة مودة سحوية ضمنية الى سحور ولية
 ما بين وقتي السجدة هو لك من روعن زهر ضرا والذي يقصر
 الشيا من سجدة الا في المذهب وهذا ما يتجمل به عينه
 حق الغم كذا هن والمتبع في القبض فان تعلق به ذلك
 فالله يبرك من احق به من كل احد نه قال في الفتح وصرح بال
 ان كذا يقصر فيه الرجل ثلاثة غير واحد من الصنفين وقد
 يقال من فضاه انه اذا مات ولم يترك له سوى ثلاثة اواب
 هو ليس بسجدة عليه ويون يعطى رب الدين ثوب
 منها الا ان ليس بواجب بل هو مستنون وطريقا الى ذلك ان
 بالمال ثوبه والبرقة ثوبه فثقت السنة اولى من ثوب الكفاية
 وهذا يقتضي ان ثوب الكفاية وهو الثوبان جائز في حال السعة
 ففي حال عدمها وهو الدين ينبغي ان لا يعمل عنه تقديرا
 للوجوب وهو الدين على غير الواجب وهو الثلاثة لكنه يطرأ
 في غير موضع ان لا يباع منه شي للدين كما في حال الحاجة اذا انفس
 وله ثلاثة اواب هو لا يستلزم عنه شي يساء ولا يبعد
 الجواب اه وانما يرتفع لا يبعد كذا في الاية لا يعمل
 عن ثوب الكفاية فتأمل ثم اذا احتاجت الى الثوب والاقصص
 في الكفن وعملوا على طه جهديت عايشة رجله عليها
 غدا الصلوات من ثوبها ولا غايه وقد عرفت ان الثوب
 على الميت ثوب في ثلاثة اواب وبه قال احمد وقال الشوكاني

كذا في انها ية ولومات في رتبته فتات الورثة لانه في نفسه
 فيه ليس لهم ذلك لان غسله في بيته من حوايجهم وهو
 مقدمه على الورثة كما في الجرد سن في مقدار ثياب المفقون
 الوجوب لان الكلام في كفاية لاصله واقصوه في نفسه ثوب
 واللحق والخطوط من راس المال يعني اذ مات الرجل فانه
 يبدأ من ترتبه باللفن وخطوط وسائر جهاز له بالدين
 ثوبه كالموصية ثم بالبركة ومن لم يكن له مال فسياتي حكمه
 في كلام الله ولذلك حكمه كذا في ما يختار من الايمان واللفن
 الجرد يرد في سائر جهاز له كذا في نظفها ولو وصي له ثوب
 في لغير ثوبه الف درهم كفاية وسطاه له اي للرجل ازار
 هو من ثوبه الا القدم كالكفاية والقول هنا يعني الثوب واللفن
 في ازاره وطول في بعض نسخ المختار ازار من المنسوب الى القدم قال
 في بعض هذا ما ذكره ونحن فيه في فتح القدير ما نه ينبغي ان يكون
 ازار الميت كذا في ثوب من السراويل الية لا نه صلى الله عليه وسلم
 اعطى الثلاث فسلطت ابنته حفوه وهو في لاصل معقلا ازار
 لا يرد في ازار الميت ورة قال صلى الله عليه وسلم في ثوب الميت
 ما في ثوبه في ثوبه وفي المختار ازاره وورده وبعلم
 ان ازاره من ثوبه ما قاله الحموي بانه يجزئ ان يكون ذلك
 لعدم ملك الميراث غير ازار حرمه وورده فيكون من ثوبه
 لا يرد في ثوبه لان المختار في ازاره من ثوبه لا يرد من
 دليل في حديث كبريد دليل المختار في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 اذ هو لاصل بعد عدم ورود دليل المختار في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 السجدة وكونها لا يخط في ذلك كذا في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 هو من المنسوب الى القدم بلا حد اربح لانها يفعل في قصص
 ليهن مع اسفله للميت ولا حبيب ولا يرد في ثوبه في ثوبه في ثوبه

[illegible]

فانه في الحجة يجعل ذنبها الي قضاها بمعنى الزينة وابلوت
قد انقطع عن الزينة تلافيا لنهاية واما اذا كان من اوساط
الناس فلا يعمر وفي عبارة الظهيرية لا يشرف والعلوية
ايها ولا دعي كرم الله تعالى وجهه وذريته العريسة فيه
انها لها عريتنا ويلفاد منها على كونه من جهة عينية
وافاد في المضرة ان من العلماء من قال انه اذا كانت الورقة
صفا لا تيمر واذا كان كسا را وعموما برضا صر حاز ولا
باس في اللعن فان زيادة على الثلاثة لا تنوب المذكورة وهذا
صوالفون عند غاية المساك كماله نمر قال فلا تقتصر
على الثلاثة لتكون الاقل مسبوحة وصرح في الجدي على راحة
الزيادة فان حلت اكثر امة في عبارة عظمي التمر بينك ان
المك واحد اذ قوله فلا تقتصر الا لا نظر لان هذا هو المتقول
في كمنه حاليه عليه وسلم فالسنة هي الثلاث ومخالفها يكون
تتمها واستثنى هو الكثرة في روضة الزندوسبي ما اذا
اوصي ان كلفت في اربعة وخمسة فانه يجوز تخلاف
ما اذا وصي ان كلفت في ثوبين فانه يكلف في ثلاثة وثوب
اوصي ان كلف بالغ درهم كلف كلفا وسطا واليا يبعد
ميراث ابوا السمعون وقد مر ان الحلق والجديد في اللعن
سواء لما روي عن ابن عمر صلى الله تعالى عنه انه قال
كعنوني في ثوبين هذين فان لمي الي الحد يدا حرم وقال
ابن المبارك احب الي ان يكلف الثوب في ثوبين فان كان
يصلح فيها احد وفي الظهيرية ويكف كلفت كلفت كلفت
وتعبر بان ينظر في ثوبيه في جلالة في ثوبين كلفت
والعبد من ذلك كلفت ثوبه وفي الزينة كلفت ثوبه
ابو سراج ويكف اللعن بلا مثالا فيه فانها كلفت

والريادة على كفن مثل مغالاة كما في نهري فلا يتم تركها بالاجتماع
الريادة على كفن مثل وعدم الزينة واخصم ابو داود
عنه علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا لا تغالوا في الكفن
فانه يسلب سلبا شديدا قال المناوي واخصم الغلابة
الارتفاع ونحوه في الحد في كل شيء فكا نه قال لا تشعروا
اللعن بغير غل فانه يبلي بشرعة وهو تبتدئ المذنب
كانوا الذين اخطى عبد بن حسن الفات الموقبان
تختاروا من الثياب انظرها واسبقها قال التوريشي
وما يوشه المندرون من الثياب الرفيعة من رعيه
ما يصلح لشرع لا ضافة المال فانه اي الموقني على حد توارث
بالحجاب يتلذذون فيما بينهم اي لا يتسوق قال المناوي
ولا ينافيه قول الله صلى الله عليه وسلم قال الكفن
انما هو الصديق لانه كذلك في ريشنا لا في نفس الامر
وقال السد خذ فان قلت ان الزنا لا يرد ولا الكفن
عليها قلت المتصو صوقله وريثا خرون بحسن
الفاتمه فان قلت ان التفاد هو موم وهو لا يكون
في الاخوة والتعبول منزل منها اجيب بان الزنا لا يرد
والمرح اجنبية التفاد عني لان ذلك في الكفن لا في المال
اه واما ما قلنا ويذكران حديث لا تغالوا في الكفن الخ
محمول على اختلاف احوال الموتى في قبورهم لا على اختلاف
فهم من يتخلل الكفن لعلو مقامه ومهم من لم يبلغ ذلك
فيسير في كنفه ويتزاور في قبره قال وقيد رعيه على ان
الحاج حين فاقف الناس الموتى يتفادون في قبورهم انما
وحسنها وحملته من البدع الفسقة اه عريه رعيه وهو لا يرد
لما رجه بهذا اللفظ لكن اخرج القوطي في تذكره عن جابر

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احسنوا
الكفان موتاكم فانهم يتسامون ويتزاورون في قبورهم واخرج
مسلم عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا ولي احدكم اخاه فليحسن كفنه واخرج
في كفيه وطيب عني انس وعمر جابر كلاهما مرفوعا اذا ولي
احدكم اخاه فليحسن كفنه فانهم يبعثون في كفانهم ويتزاورون
في كفانهم وقال الشيخ الرحيم الميموني في حسنه تحصيله من الحلال
وصاحبه عن الشبهة وموافقة السنة واتساعه وافاد
بان قول صلى الله عليه وسلم فليحسن كفنه قال ابو الحسن
من الاحسان والقسي كنفه قبل يسلمون الفاه معصرون
اي تكفينه فتمت النوب والهيئة عمله والمعرفه التفاد
النوي في شرح لم يرد وهو الصحيح ومن شاك لم يرد
يتباعد عن الكفن الذي فيه شبهة لانه يخاف من السد فيه
دينه ويجعل به على ماله اه باختصار ولما ابي وللائي
ولو رقيقة درع نهمة وهو مذخر بخلاف درع المديد فان موت
نه عن غيبة السكاد قال في الكفن درع ماله ما تلسه فوق
القميص وهو مذخر وعن الحاكم ما يجيبه الصدر والقميص والقميص
والنشاء عدل عن ذلك فقال اي قميص ملا في البحر والتبشير
بالقميص اولى لانه قبل ان الدرع ما تلسه فوق
القميص وليس مراد ما عرض في الدرر انه ان يتوم هذا
مع قوله بعد قميص الدرع ولا اه ويقعير القميص انه
يقوم ذلك قبل الوصول الى قول في قميصه التكفين وتلسم
الدرع اولا ولا شك ان حالها فيه اولى مما فيه ايها
في الكفة اه وان اراد من الكلام فيها وخارج ليس لها وهو
ما تنطفي به المرأة رأسها وفعل الحموي عن كبريك النجاشي

اذرع بزرع الكراس يجعل على وجهها وذكر آخر زيادة في حاشيته
ان حصول الخارز راعان وعرضه شبر ولغاظة وخفة
ترط على بنا المغمول ذريها وبطنها قال في البحر واختلف
وعرضه في فقهنا ما بين النديم الى السرة وقيل ما بين النديم
الى السرة لا يثبت الكفن من الخندين ما لم يجرى اه وفي السراج
والاوي ان تكون الخفة من النديم الى الخندين في حاشية
وفي المستصفى من الصدر الى الكتف وفي المغزب الى السرة
قال الخندي ترط على النديم فوق الاثقان وفي الكامع
الصغير فوق نديه والتطت وصل اصبعه في الخبر اختلفوا
ولا يخفى حسن هذه العبارة وما هنا يفهم ان النديم لا يربط
لان مودنه ما بين وهو باطلتا ملها وقال اخي في حاشيته
ولم يفته طولا ثلاثة اذرع وعرضها من تحت ابطها الى ركبتيها
اه وكلامه البق بالقبول قال في السراج وقيل في الخندي
في الخفة انها فوق الاثقان يحتمل ان يكون من الاربع تحت الخانة
وقيل الارز والقسم وهو الظاهر في الكتاب قوله فوق
الكفن يعني به الاثقان التي تحت الخافة وفي الاختنا
تلبس القميص ولا يخرج فوق ترط الخفة فوق القميص
اه ومفاد هذه العبارة ان الاختلاف في عرضها في عمل وضوا
والكفن كتابه نصب على التمييز له اقل الرجل زرار ولفافة
ولا يقيص بقوله صلى الله عليه وسلم في الخمر الذي وقصته
نا فتوا كنفوه في ثوبي وهو ولي اذا كان مال قلة وبالرربة
كثرة ولعن السنة اولى في علمه ولم تختلف الورية في
ذو الكفن والمال وخر فقال بعضهم فلفنه في ثوبيه وقال
بعضهم في ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون سرج وقوتنا
اقله كما كتب عليه ثلاثة الثوب وليس غيرها وعليه دين ان

لد

يباع واحدها للدين لان الثالث ليس بواجب مع انهم
صرحوا بان لا يباع بشئ منها في الدين كما في حالة الحياة انظر
وله فلهذا الثوب وهو لا يسا لا ينف عنه شئ لبيع كما في
الخلاصة اه قال في الفقه ولا يبيع للموت يعني فان
يفرق بين حال الحياة والموت فان الحي محتاج دون الميت وذكر
لخصاف انه اذا كان للميت ثياب حسنة يمكنه الاتيف
بما دونها يبيعها القاضي ويقضي الدين ويشترى بالباقي
ثوبا يلبسه فكذا في الميت المدين اعتبار حال الحياة وهو
الصحيح نقله الخليلي في حاشيته على البحر في الاصح وقيل
لمصح ولغاظة قال في البحر وصح الفساح يعني الا يبيع
ما في الكتاب يعني لارز ولفافة ولم يبيح وجهه ويشترى
عدم الخصيص بالارز ولفافة لا يوف الكفاية منه
بأدنى ما يلبسه اجل في حياته من غير راحة وصورتها
كما علل به في الدايغ قال في غيره ان يلبس في ثوب واحد
حالة الاختنا لانه في حالة حياته يجوز صلاته في ثوب واحد
مع الكراهة اه واللعن لفافة لهما اعلم اذ ثوبان هما
اللفافة والارز ورجا رغبنا ان يلبسها حال حياتها من غير
كراهة وفي الخلاصة كفن الكفاية لها ثلاثة اثواب فخص
وارز ولفافة فلم يذكر الخارز في القدير وما في الكتاب من
عد الخارز ولي لمن يبيع في النديم ما عد الخارز خلو قال في
ثوبان وثمان ففسرها في التفتي كالمقصر واللفافة وهو
مخالف لما في المتن قال في البحر ولفافة كالمقصر واللفافة وهو
بل ما يقيضه وازار ولفافة لان المقصود سرج جميع الدين
وهو حاصل لكل من جعلها ازار زياد في ستر الارز
والمنق كالا يخفى قال في التبيين ومادون الثلاثة كفن طرقة

في حقها اه وكبره اقل من ذلك وظاهر طلاقه انها تخضع
 فلا يصح رايه الا بتعدد الكفن المستوفى والكفاية وكفن
 الضرورة لها اي الرجل والمرأة ما يوجد خائب الجسد في
 حالة الضرورة لا يكره لما روي ان حنيفة رضي الله عنه لم يمتد
 وعليه بوجه فكاكه اذا غطوا بها راسه بدت رجلاه والاعظا
 بها رجله بدارسه فغطى بها راسه وجعل على رجله
 الاذخر فله ما يع البدن قال الشيخ الحق ايا اقل ما يسقط
 به فرض الكفاية عند عدم الضرورة وان ربه حيث لم يبلغ
 كفن الكفاية كما قدمه بقوله وكبره اقل من ذلك وهو وصفا
 بقوله وكبره اقل من ذلك وقد مرها على قول المتن وكفن
 الضرورة كانه انساب اه وظاهر عبارة الشافعي ان قوله بان
 لم يمتد ذلك سأل الناس له ثوب يديه وان ما في
 ذلك غزيرة العدم وانه لا يستقط به الفرض عند المكلفين
 وان كان سائر المعروف ما يعم البدن ولا يخفى المكلف
 الضرورة حال انصار رايه الا عند العجز فلا يراى سب تقيد
 بشي ولو عجز له بما يتجدد فعم ما يعم البدن كفن الفرض
 كما في شرح الكفاية فيسقط به الفرض كفن المكلفين لا بقدر
 كونه عند الفرض ولا بها تقدر بعجز رايها الا ان يقال ان
 ما لا يستل البدن لا يكتفي عند الضرورة ايها بل يجب ستر
 باقية بعد خضين كمن وقع في جدر من حنيفة وصغيري فامر
 وعند الشافعي كفن الكفاية فيها ما يستل المعروف وحي
 وحديث حنيفة ومثله ما وقع لقصص بن عمير يوم احذر
 برد عليه لا في جدر من ذلك حاله ستر المعروف وحيده
 لا يكتفي بتسقط الكفاية ولا طول هذا شروع في كيفية تكفين
 الرجل في بستره الا ان رايه وبعض الميت بعد تشييده

بحرقه وهو صنف بعد ما يتقص على الارز ويبلغ الى الارز
 وحده على يسارها ولا يترك على يسارها لان الانسان
 في حياته اقل من يديها كالحائض الايسر في يمينه باليمن هكذا
 بعد الموت في حنيفة الكفاية في ذلك اي من الحائض
 الايسر ولا يترك من الارز والكفاية في حنيفة
 مستقلا وقوله كونه لا يمن على بستر تسليمات خيرا للف
 من اليمن وهذا غير المتكلم الذي قد مرنا من السراج وغيره
 اي المرأة وهذا شروع في كيفية تكفينها فيسقط الارزها ولا
 في تسقط الكفاية فوهنا في تكفين الدرعا والا وجعل ثوبها
 ضيقوني قال السبط طاهر ان يصغر ويجعل ان الراجعه
 فسمي وقد فرغ في النجاري ان اعطيت ضفرت بنت النبي
 صلى الله عليه وسلم وثلق الضفيرة اذ على صدرها فوجده
 اي فوق الدرع وقال الشافعي يسر حنيفة في حياضها ويجعل ثوبها
 ضفيرا ويجعل خلف ظهرها لان الكفاية في حنيفة ايته صلى
 الله عليه وسلم لم فعلت كذلك والظاهر انها فعلت ما امر
 النبي صلى الله عليه وسلم فلم قلنا هذا للفرقة والميت مستغن
 عنها وما رايه عتيق والحكم لا يثبت به بناءه وتلبيس الحائض فوفد
 اي فوق الشفوف في عباها اريد اية فوق الدرع وقدم عن قاله
 انه يجعل الحائض عباها قال الشيخ الحنيفة فقول فوق الشعر
 اي الذي يليه فلو طال الشعر فحينئذ يسر حنيفة في حياضها
 في الارز ايضا تحت الكفاية في صرح بصرف الشعر والشر قال في
 الحنيفة كونه في حنيفة في حنيفة الكفاية فوق الارز
 والتقبيص وهو الظاهر ونقله في حنيفة عن السراج اه
 وكبره اي ما مل بالانزفة كما كانت تحت الكفاية
 قال الشافعي لا يسر حنيفة الكفاية فهو حنيفة ستر

الوقت له فقام وقال السيد في قوله تحت اللقافة انا اقهر
 عليها لانها مبسوطة هي والازار معا فاما السعي الواحد ولو
 قال تحت الازار لغيره منه انه تحت اللقافة لان اولى
 ثم يفعل كما مر في بابه يلف الازار ولا من اليسار ثم
 اليمين ثم اللقافة من اليسار ثم اليمين ويعقد الكفن
 من اعلاه واسفله صيانة عن المكشوف ان يخون انشا
 اي انتفاها للكفن وختي من كل مرة فيه اي في الكفن
 يعني يكفن في خيبة اواب ثالثة لانه ان كان اني فقد
 اقيمت السنة وان كان ذكر فقد راد على الثلاثة ولا فاس
 لذلك وهذا ان الكفن يقرب من الحياة وعدد الثياب
 وان كان ذكر فقد راد على الثلاثة ولا فاس بذلك وهذا ان
 الكفن يعبر عن الحياة وعدد الثياب كما في الكفاية ان زاد
 على الثلاث لا يكره فاذا بعد الموت اما اذا كانت في الاقصر
 على الثلاث ترك السنة اذا السنة فيها خمسة اواب فكان
 الاوسط ما ذكرنا في حاشية الانشاء ويجوز فيه كما في
 الجلاء لان الخنثى يحنى للرجال والمصنف في ان غلظنا
 نهر وحرر يلفن كما في الاصل في راسه ويجيب لان ابن
 عمر غطي راس ابته واقد وقد روي في راسه واخرج ابن ابي
 شينة في مصنفه عن عاتق في راسه الله عنها قال في
 اذا مات المحرم صب حرم حاكم وسئل ان يلبس المحرم
 بموت فقالت اصعب عليه فانه يصنع في جوارحه وفيه قال في
 وعلمه ولبس جوارحه قال في راسه في راسه وفيه قال في
 اخرجته الشكاه عن ابن عباس في الذيب وقصته فاقه
 يوم عرفته قال صلى الله عليه وآله في راسه فان الله
 تعالى يبعثه يوم القيامة في ملبس اوله قال في راسه

ذلك حيث اطلع الله تعالى على ذلك المحرم على راسه صلى
 الله عليه وسلم والرق الشترين كالسائر الذكر كالذكر والذكر
 كالذكر ومن لم يلبس احد من الذكور ان كفن في واحد جاز ولا
 كلفه في ازار ورد كلفه عبا في العنق واما الصبي التي
 لم تهاض فحلفت ثلاثا وهذا الغر محروقال
 الزبي راد ما كلف به الصبي الصغير ثوب واحد والصبية
 ثوبان وفي السليق وان كفن الصبي الغني لا يصح في خرقته
 ان يرد في ثوب واحد جاز ولا فاس في الصبي
 ان كلف في ثوبين وفي ثوبين في الخلاصة والحاشية الطن الذي
 لم يلبس حاشية الا حاشية له يكفن فيها كفن فيه الباقون وان
 كفن في ثوب واحد جاز ولا فاس جاز ولا فاس في ثوبين
 حاشية في السقط يلف ولا يكفن اياها في ثوبين في ثوبين
 وظاهره ولو سبغ في الخلق ولذا في ولا سبغ في ثوبين
 اذا كان له ذراع محرم بفسله ويكفن في خرقه كالعص
 ايم كما اذا وجد عصا من ثوبين لم يكن معه الراس ولا يكفن
 ولو كان ذلك الميت كفن اولا وكان العصى قد عا وادى ذكر
 كما وانني سبغ في ثوبين لم يلبس في الاصل جاز ولا فاس
 المعصية بلفن كالذي لم يلبس في ثوبين لم يلبس في ثوبين
 الشكاه لم يفسر وهو ثوب بالانظر الى ما سبق يعني اذا
 نسي الميت وحنث كنه ان كان الميت طرعا لم يلبس في ثوبين
 يكفن كاليفين في الاصل ولا يعاد غسله ولا صلاة عليه
 ويدفن هذا الكفن ثانيا من جميع ما له قال في الخوف لو نسي
 عليه وسرق كنه وقد قسم الميراث اجد النفاض في الورثة
 على ان يكفنوه من الميراث وان كان عليه دين فانه لم يلبس
 قبض الغر ببدء بالثوب لانه ينفذ على ملك الميت والكفن مقدم

علي الدين وان كان اقصوه لا يستدونه لانه زائد ملك الميت
 بخلاف الميراث لان ملك الوارث غير ملك المورث حكما وراثة
 يورث ويورث عليه بالعيب فكان ملك المورث قائما ببقائه
 اه وافاد في السراج بان اصحاب الوصايا كالغاية اذ ان بعض
 الموصي له الوصية به فان الوصيا وصحاب الوصايا ايجاب
 فلا يلزمهم الكف والنبش وقد يفتخروا بخلافه في ثوب
 ثوب واحد ويدينون ويكونون في النوب في حال الميت سراج
 والى صاحب المتن احد عشر رها في البحر الجمل والاذن والرق
 المستهمل والرهقة الشبهة والوصية للذليل يرهق والوصية
 التي لم يرهق والسقط والخشي المنكحل والجم والسقط للظرف
 والسقط من الكف والمفاسد قط من كرهق من الاناث
 وقد يهرق عليه وعلم من ان قوله والرهق كالا رهقة صفة
 وقوله المهر والرهق يهرق صورة اذ يهرق وقد قدما على اليد
 من كرهق مستأوا كرهق في النكح من كرهق في الشهد سراج
 حكمه في باب مستغل كرهق في الكف من في المحرم والباس
 في الكف يهرق ويهرق ما يتخذ من الصوف وكناك والوصية
 كرهق في الهندية وفي الهندية العصب من يهرق معروف لانه
 يعصب غزله فيصنع فيصنع يقال يهرق عصبه
 وفي سراج الفتاوى ويجوز ان يكتف الرجل من الكف
 والصوف كرهق في القطن وفي الناحية ويكره الصوف
 والشمع والمعد واستقر في الارساء في عصبه في الارساء
 خلافة في منه ولا فاسد في كرهق في النكح في يهرق ويهرق
 وموصوف في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 الموصوف في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق

لقول صلى الله تعالى عليه وسلم حسن الشباب والله البهز
 فليس له احكام وتفتن فيها موتا لم سراج واخرج ابن ماجه عن
 ابن الدرداء في قوله ان حسن ما يرهق به الله تعالى في ثوبهم
 وقا حاكم في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 حسن الذي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل خلق الحسنه
 يمينا واحدا الشباب في الله السيف فالسيف احكام وتفتن
 فيه موتا قال كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 الابيض وان الله تعالى عليه فالافضل عدم العبد عليه
 والمعد في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 عن ابن المبارك في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 التي كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 ولها ما تلهي في زيارة الابوين كما في كرهق في كرهق في كرهق
 كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 من جملة ما له وان كان عليه دين في كرهق في كرهق في كرهق
 الدين في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 ما له في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 وقد تقدم الكلام في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 احترازه عن من كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 والارث الى قدر السنة ما يتعلق به حق الفير كرهق في كرهق
 والمبيع قبل القبض والعبد في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 عليه نفقته في حياته من اقراره اي وكسوته منها فلو
 كانت له خالة ومولاة التي اعنفه يوم موته نفقته لا يجب عليه
 قال كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 الكف وان كان وارثا كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق
 عم فله في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق في كرهق

شرح المحرر لصفحه المذكورين لها حال فلفظها على الزوج وعليه
 الفتوى وفي شرح الجمع اذا قامت ولا حال لها فلفظ الزوج لا يرد
 في الاحكام عن المستوي زيادة وعليه الفتوى وتقتضاه انه لو كان
 قسرا لا يرد في الاحكام وفي الاحكام عن المستوي فلفظها في اهلها اذا
 كان لا يرد في الزوج ولو لم يرد في البيت اهل قال السيد
 وانظر لرد الزوج المستوي يلفظ الكفاية صل يطالب بلفظ
 المستوي وظاهره ان كلف الكفاية لا اربعة فيه انه لا يطالب
 بالثمن اهل قال السيد بل لظاهر اربعة يطالب بلفظ السنة لان
 شهرا بلفظ السنة وهو طالع في الزوج بقدر حاجته
 فان كان كذا في طالع الزوج كان موصلا ومعتبرا
 نعم لو كان كذا في طالع الزوج كان موصلا ومعتبرا
 وقال المحرر لو كانت الاثني عشرة لا يجب على الزوج تزويجها من مال
 زوجها لا جنسي وهو قاطع احد وهو مختار صا حب الفنى ولو
 كانت معتبرة في بيت المال لا يكون ذلك الفرم بالفرم ولو
 مالا يرد الزوج لو كانت غرامة قهرت عليها وكذا في الزوج
 صا حب الفنى ما لم يرد من بيت المال عند عساها ولفظ
 به قول المحرر وان لم يكن ثمة لمعت من تحت عساها
 في بيت المال فان لم يكن بيت المال معتبرا بان لم يكن فيه
 نهي لو كان في بيت المال لم يكن لمعت من تحت عساها
 لان عا ولا يرد في مصارفه فلفظ المصروفين كلفه يرد
 العالمى بعمدة وهو من كفاية ما لم يرد من تحت عساها فان
 لم يرد في المصروفين بعمدة على نفسه ما لم يرد من تحت عساها
 لو يلفظ فيه وهذا خلافا لما في الزوجين بلفظها في بيت
 المال من بيت المال لا يرد في بيت المال بلفظها في بيت
 عا حب الفنى وان في مختار احد من نطفة لمرها

وان كلفه من اقراره لا يرجع به فلفظ سوا شهرا يرجع ولا
 بناء على كلف العدة على سيدك واليه على اليمين واليمين
 في يد السيد عليه النفقة من فان قلنا بواي من عتب عليهم
 نفقته فلفظ قدر وسيرهم كما اذا ترك ابا وابنا فلفظ الاب
 السيد وسيرهم لا بن خمسة الاسداس فان ترك بنتا وابنا
 لا با لكونه من مال نفسه ليرجع على القايض منهم
 محضته ليرجع له الرجوع اذا انفق عليه بغير اذنه افاض
 قال محمدا كلفه الرجوع والنفل بين نسكته انفق احد
 عليه ليرجع على الغائب اذا فعله بغير اذنه انفق احد
 وقال الشافعي متفق على اعتبار الكف بالنفقة بانه لو كان له ابن
 وبنت كان عليه بالتسوية كلفه اذا لم يترك لغيره في النفقة
 الواحدة على الزوج لاصله ولو كان له ابن مسلم وابن كافر فلفظها
 ومقتضاه ان يرد لو كان للميت اب وابن لغيره لا احد دون الاب
 كما في النفقة ولو كان له غير زوجا بلا اذنه ولا في القاضيه
 فهو متزوج واختلف في الرجوع بغيره هل يجب عليه كلفي زوجته
 موسرة كانت او لا ولا يجب على الزوج كلفي الزوج ما لا حاجة لنفقته
 بنائه والفتوى على غير زوجي لغيرها عليه عند التنازل وهو
 روي بعد احوال في حقه الرجوع وانما الرجوع في البنات
 وهكذا في التنازل ومدينة المني وعامة كتب النفقة
 وان تركت الزوجة مالا خائنة ورجعه في احوال الظاهر
 لانه في الكف كسوفها يرضى انما الرجوع حصة طالبت زوجها
 في كسوفها خائنة كما في النفقة بغيره بعد موتها وصولا
 في قول الشافعي وبغيره انك ولو في البنات من الما جنس
 انما يرد على من كان له مال وصورة بنية عن مالك وحكم
 الولي في وقتا وه من النفقات وبيد الخط والتجنس والوقت

ما يجبرونه به من الكفن والحنوط وغوه فاجتمع له من الدراهم ثلثون
 ما يحتاج اليه وهنكل يجر ذلك الفاضل للمتصدق اي عليه
 ان علم من لم يعرف حقه كما اذا تصدق رجل بنوب واسم رجل
 اخر بنوب ورجل اخر بنوب فاستعمل النوب التسع مع الدرهم
 في تجبر به فبدر النوب الاخر المتصدق به ولا مانع ان يادى
 بقدم المتصدق به وقال السيد محمد وشكلا اذا علم ولم يقبل
 الفضل لمن يادى بالناسط مثله ان مستحق يحتاج والا فان لم
 يوجد محتاج الكفن تصدق به على الفقير المحتجى وظاهرو
 انهم لا يجب عليهم ايها على ما كان بموته الغير القادرين علي
 ثلثينه من عندهم لا سوا الكفن الطهور والطلاية وذلك
 لما تقدم من قوله سوا الناس له نوبا وهو الذي يقتضى
 به عند الضرورة كمن جئت به الموت مع انهم لو لم يقدر واغنى
 حصوله اقتصر وعلى قدر اذا لم يكن الله نفس الاكسرها وقد
 قد ضاها من عرق النجم صلى الله عليه وسلم وتصعب من غير كل
 واحد منها جعل على رجله الا من جئت به فموت كل من بها ولذا
 قال في الكفن ضرورة ما وجد ولو كان الميت في مكان ليس فيه
 من الاحياء الا واحد وذلك الحديث لا في النوب واحد بل في
 ثلثينه قال في النوب ما كان ميت ومعهما نوب واحد فان
 كان الميت فله لنفسه من الكفن الميت لانه محتاج اليه وان
 في ملكه الميت والميت وارثه يكفن به الميت ولا يكسبه لانه اللحن
 مقدم على القبران اعم وفي النسيان جرح في الميت وميت وميت
 نوب او نوب مباح فلما اوفى به وفاته للميت وارثا وان كان
 هناك ميت لم يكن وعنه ميت وصطر للميت وارثا وميت
 اخر محتجى به التلقى يقدم الحي على الميت كما لو كان ميتا ما
 وهناك مفضل اليه لعصمة قدم به على غسلة بخلاف

ما لو كان محتاجا الى الاسترة للصلاة او الى اللبث بها وقال الميت
 احق بنوبه وما ثلث لانه ما في على ملكه والميت عليه ان يصلي
 عريانا او صلبا او جرد العذر ان كان ما في ما في عارية البحر
 والسيارة ولا يخرج الكفن عند ملكه المتبرع او الميت لا في الميت
 لمن هذا التملك فلو خرج من ملكه خرج لا في ملكه وكان
 سائبة ولا سائبة ولا اسلام فلو كان الميت سمع يبرد الكفن
 على ملكه بخلاف ما تواتر به لا جدا ولا نسيان ولا خفي فانه
 يخرج ملكه الى ملك المتبرع ولا يصح بنية الاول من تركه
 ما له فلو كان المتبرع الميت رجوع الى الثاني لانه ملكه رجوع
 في جميع ما في السنة في السنة فله ما له ولا يفتقر
 في الخبرين والتكليف لا يضمن استخسانا نسيان ولو لم يفتقر
 التبرع من ملكه فملكه السبعون الى التركة في الهندية والاصالة
 على ملكه على ملكه مطلقا من خفا يصح ذلك لانه كان عليه
 بالثالث لا في قول ورد بان اول من من صلاة الحائض امر عليه
 السلام واول من صلى عليه ما بيل جني قتله فابيل حسدا
 منه لعدم قبول قربانه وقيل صدق من تركه اقلها فان
 لما قتله وخسبه في ثابوت ودفنه في كسب من اول محتاجه
 من ابي جعفر فله عليه السلام واخبر به فخرج من الطريق
 وجمع اولاده لاختلاف الصلاة عليه ودخل ليس تحت الثابوت
 حليته وعني بانه من صلى عليه صلى الله عليه وسلم فابيل
 الله فعلى جبري عليه السلام الذي لم عليه السلام وقال قتيل
 له لا يبرأ من ما سجد له في الصلاة ولا في غيره ولا في غيره
 وليس على من سجد له في الصلاة ولا في غيره ولا في غيره
 خذل الله من سجد له في الصلاة ولا في غيره ولا في غيره
 لما تضمنه في الصلاة عليه وسلم في الصلاة عليه وسلم

من التباد وصلوا عليه وحذاي بركة كذا ذكر ابن الهادي وقال لو لم
 هذه سنة متوفاة فان صلح ما يدل على الخصوصية تميز حمله
 على انه بالنسبة لحد التكبير والكنية ولم يشرع به موت
 خديجة وما قبل الهجرة فتلاي سنين وفي الهمزة بعض
 الشا فمية لم يرض صرحا في نها هل عشت بركة وما لم يدرك
 وردت حوق عند دم كافي النباية وكان الام في صلاتها شدة
 ومنا ابضا لاس افادة السند حقا للتمت في وقت
 وجهها الميت الحكم في الخلاصة وفيها وقت حضور وصفتها
 فرض لفائدة ما كونها فرضا فلا والله تعالى من با بقوله وصل
 عليهم والامر لا وجوب لكن في نهرك النفس بجمع على ان
 المأمورية الدعاء والاستغفار للخصم صدق اه وقال صلى
 الله تعالى عليه وسلم صلوا على كل روفاء حوا كافي فاض
 كفاية فلقية له صلى الله عليه وسلم صلوا على حاكم ولو كانت
 فرضه في انزل ولاها تمام حقا للميت فاذا قام به البعض هار
 حقه مودع في فطر عن الباقيين لسان حقيق في من التكنو
 والفت ولان في عا بها على طينة اسحاق اوجها لاجل اجماع
 فليكن منكم هالي منكم وصية لانه لا اجماع فنية كذا ذكر
 به في الخبر انما جيت والاحتجاج عليه العا من الدين
 بالقرينة في سنة وفي انتم تنكروا عن النظر في انما سنة
 وما ورد في بعض المسارات من انها واجبة فالمر لا فترض
 واستثنى كافي اجماع وجوبها بسقوطها بفعل الصلوات
 قال ابن ابي عمير لاجل ان سقوطها بفعل الصلوات المبره لا يقع
 عليها فنية قال ولا يجوز في صدق سقوطها وقتها عليه
 من كتمانها وانما حوا حصول التوقيف عليها بسقوط اه
 وما افاد الصلاة افسدها الا ما زادها وتكون في وقت كذا

وصح الاختلاف فيها والتمسها مع وجودها ان خفي فوقها
 وهي الكبر افضل من الصغير وفي الحق وصلح الصلوات
 لاجل حقوقها لا يرفع الذكر بالتكفير ولا يثبت سخطها لعدم
 القربة المقصودة ولا يثبت ان صلاة الحائز قربة مقصودة
 اه ثم انه قيل لو كان صلاة الحائز قربة مقصودة اذا
 لم يكن الناس مع حاضرين في مجلس الحائز لانه لا يرب
 فتاوى خفيان وقتا ويظهر لرب المستصفي قال
 السيد الام لا حيلنا في غفبت المستصفي قال
 يكن الناس حاضرين في مجلس الحائز ولو ما ينوها فالهزة
 عليها فرض لفائدة واما عند حضوره وانما هذه الحائز
 فالصلاة عليها واجبة على كل واحد من الناس با وانف
 لاجل اجماع فرضه على ولا خلاف فيه الصلاة لربته بخط بعض
 الفضلاء ونقله الاملا على قاري عن فتوى المصنف هكذا
 وجدته في ما مني الخ وقد طالعته في مختار الفتاوى وثباته
 الروايات وغيرها من المختبرات المتعددة فلم احدا ذكر
 بانها تصير فرضا على كل من حضر فليترجم المسألة وقوله
 صلى الله عليه وسلم صلوا على حاكم مع حضوره دليل على
 عدم اقرارها على كل حال والله تعالى اعلم في ذلك
 وعنده وجه في ظاهرها اي الصلاة وما شبهها ووضعت
 قال الشيخ الرضوي وصل في منكرها كمنه في رخصة صلاة الحائز
 بغير وجه بدليل لا من تنويع الدفوت اه وشهر طرها
 اي شرط صحة الصلاة على الحائز وما يشترط وجوبها في
 شرط بنية الصلوات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام
 مع زيادة العلم بموتها صلواتا حدها اسلام الميت او
 بنفسه او بارلام احد يورثه او بتبعية الدار اذا استوصف

على ما لا سلام فلم يصفه ومات لا يصلي عليه كما في الظاهرية وطهارة
 أي طهارته بدينه ونحوه ومكانه ما لم يصب عليه التراب ولو دلف
 ولم يصب عليه التراب يخرج ويصلي ويصلي عليه قال في شرح الجمع
 وأدعاه بعد التكفي إن أقل من عضو الميت لم يقبل أمره
 ينزع الكف وغسل ذلك الموضع خلافاً له إن الغسل لم يبرئ
 في التبرئة عضو واحد إن قلنا من الموضع قد يسارع إلى
 الحفا في فمعتلته أصيب به كما نجح فلا يبرئ بالتكفي
 بخلاف الموضع الكامل انتقالاً فيه اهـ وقال وقد يقول
 أقل من غير الموضع لو كان عضو ينزع اتفاقاً وكذا إذا وضع
 الموضع على الأرض لم يبرئ التراب عليه فانه يخرج ويصلي إلا أن الغسل
 لم يبرئ وأما إذا طوى بعد ما هاهنا التراب عليه فيصلي على ربه
 في الصلاة إلا أن من لا يغسل قبل أن يتغيبه وقد يغيب
 ويؤديه ابن سبغية عن محمد وأنه مطلق في غائبة النيات معزى
 إلى القدوري وصاحب التحفة أنه لا يصلي على قبره لأنها لا
 غسل غير شروعي وعلى ذلك وصلبه عليه الصلاة والسلام
 الميت الذي لم يمت غسلة أو يغيب الصلاة أو لا يغيب قبل أن يذلل
 في قبره فتعد الصلاة عليه كغسله في الغسالة الأولى إذا طهر
 غير طهارة في القبر والصلاة على غير النسيان أو يستدبرها
 إذا لم يغسله حيث قد زال الإمكان برفقه سقطت وجبة
 الف والغير تنقلب الأولى صهيحة عند تحقيقها فلا اتحاد
 والإعادة وجه إن صلاة الجنائز ما من وجه وفي القنية
 الظاهرية من التحاكة بمعنى شترط في وجوب الميت
 يعني كغسله وطلقه ولم يقبل الكف من طهارة نوبية الصلي
 بشرط بعده ويدركه بالتراب عن الصلاة والكف وغسل
 الميت فلا تصح عليه من يغسل كله أو بعضه لأن حكم

الإمام ومكانه فإن كان الميت على السرير وهو طاهر جاز
 وإن وضعت الجنائز الطاهرة على أرض نجسة صحت أيضاً
 على ما في الغاية لاجتماع وجوبه في القنية بعدم الصحة نهو وجه
 الجواز الكف جائز في الميت والأرض ووجه العدم أن
 الكف تابع فلا يعد جازاً ويقبل في الجنين الفوايد أن
 الكف تابع للميت لا يشك أنه يجوز وإن كان غير جاز
 إن كان على جنازة لا يشك أنه يجوز وإن كان غير جاز
 لا رواية له وبما يشترط أن يكون طهارة مكان الميت
 بشرط أنه ليس بمؤذي وممنوع من غسله بأن كان لغته
 حائلاً بينه وبين الأرض لأنه ليس بالأرض بل هو قلوب
 فيكون حائلاً به فقولهم ليس بالأرض لا يجوز فيه
 تنوعه لأنه لا يسه فلا يعد جازاً بينه وبين الجنائز
 والميت ليس بالأرض فيصلي الكف حائلاً وقد لو كان في
 باب شروط الصلاة أنه لو قدم على النجاسة وفي رجلية
 فعلا لم يخرج ولو أتى من عليه وفيه ما جازت وهذا
 علم ما يغفل في زماننا من القيام على الميت في صلاة
 الجنائز لكن لا بد من طهارة النعلين حتى ولو لم يصح
 أن المرد المكلف الذي اشتدت طهارة رجاءه السرير ولا أرض
 إن لم يكن من طهارة وضوء السرير لا تشترط طهارة الأرض
 اتفاقاً وشترط طهارة النعلين إلا إذا سبق ذلك لا غير
 أنه إن تخلف الكف بفساد الميت لا يضره فصار العبر
 بخلاف الكف المتخلف المتدبر واستمر في شترط في حق
 الميت والأما جمعاً وظاهره أن الميت لو لم يصب عليه سائر
 بالكنية حتى لا يصب على سائر أعضاء الجنائز لا تقص الصلاة
 عليه ترجموا على كونه طهارة وهو القدر مكنوا
 عليه بها أي طهارة أعيدت صلاة الجنائز على الميت أخيراً

لانها حيث لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة المقتدي بقدر شرط
 الصحة وهي طهارة الامام وبجسده فيها اذا كان الامام طاهرا والقوى
 بلا طهارة لا تتعاد لان صلاة الامام صحت وسقطت به فرض
 الكفاية فلو عرفت انهم كل واحد هو غير مشروع ومن هنا علم انه
 لا يجب الجماعة فيها بل تسقط بصلاة الواحد لا تتعاد ولو لم يثبت
 امره في صلاة الجماعة رجلا صحت صلاتها ولو امة تسقط
 وضعا اي صلاة الجماعة بوجوبه لان صلاة الرجل خلفها قد
 سقطت وقد عرفت هذه المسألة في باب الامامة مسوقة وان
 امت النساء فتتفق وسطها في كل صلاة ذات الكون والسكون
 وتصح صلاتهن جميعا في كل شرط بل هو الامام في حكم
 الاسترواح في الصلوة اذا لم يصلوا الجماعة بغيره لا يجوز وهو
 الظاهر لانه من فروع الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض
 ولكن يشك في برد السلام اذا سلم على قوم فربما صلى صلاتهم
 السلام فانه يستغنى عن الباقي عند بعض الناس في ازاك ان
 يعقل ذلك اهـ قال الحوي في حاشية الاشباه هذا البعض
 لم يرد فيه القول والاتحاد وجه ويمكن ان يفرق بين الامامة
 في صلاة الجماعة ودر ان لازم بان يبلغ شرط الصحة اهـ
 قال شارحه الى وجه اشراط البلوغ وذلك ان صلاة
 الجماعة لا يتفصل بها والصلوة لا يقع فصله فرضا فلا تصح
 صلاة من افتقد به لعدم صحة اركان المفترض بالمتفصل
 ولا صلاة لعدم وقوعها ورضا وحاصصا لانه لا تستغنى
 عن الباقي بفعله لعدم صحة اقتدارهم بالصلوة وصلاة
 ان صحت تكون نافذة فلو صلى وحده لم يثبت الفرض من
 بفعله بخلاف الرقة لو صلات وحدها واما ما كان يشك على
 ذلك جواز تفصيله للميت مع انه فرض عليه ونقل في الاكام

عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كذا السلام ونقل بعد
 عن السراج انه يشترط بلوغه ويمكن جعل اشراط البلوغ
 في الامامة لا في حق الصلاة والله تعالى علم نياته باعتبار
 قلة الذم واستمرار العورة والظاهرة باقية بها في الامام والليت
 تزني المشرط على سنة ومن شرطها في شروط صحة صلاة
 الجماعة ايضا حضورها في كل واحد او الذم او لصحة عورته
 كما تقدم ووضعه وتوحيه هو في الميت يعني جميع اجزائه
 او الذم كما قد مرنا امام الصلوة اي على الارض وعلى اليد
 فيها منها فربما في من المحيط ولا يصل عليه بمحرم لا على الاعناق
 والظواهر ان اشراط وضعه بالنظر في الذم الذي لم يثبت شي
 من التكبير خلق الامام من غير خلاق احا المسوق ففي
 لونه الوضع شرط انما خلا في الاستمرار ما سياتي من ان
 اذا عرفت قبل ان يقضي عليه من التكبير فانه ما يها ما لم
 تنشأ على قلة الذم المستوي ومن الذم طهارة اي الميت موضوعا
 للقبلة وسناتي محترمة فلا تصح صلاة الجماعة عليه عاين
 وهذا محترمة الحضور ولو قال فكل انصاع على كافر وغيره فظهر
 وغيره من رولا امامة صدي ولا على ثايب لاسه في محترمة
 الذم وطهارة على محرم ذمته نحوه المحرم لا على عتق
 الا من عذر يرضى يعني في حق الصلاة عليه ولو كان محرم على
 نحو ذم ولا تصح الصلاة على من عجز عنه اي خلق الا لانه
 ايماءت كالامام لم يصل عليه من وجه فلذا اشترط طهارة
 واسلامه وسبقه عن قلة الذم جهة القبلة دون وجه محترمة
 اي الصلاة على الصبي الميت ولو كان امة من كل وجه لما صحت
 الصلاة عليه واورد جوازها على ذم فلا تصح على ثايب
 صلاة الذم في صلبه عليه كرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الله ان معاوية ابن ماث بالمدينة اخذ ان طوي لك الارض
فصل عليه قال نعم ففرض بجناحتي الارض في يومه سبيل
فصل عليه وخلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون
الف قال ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم خير من علي
هذا قال بحسب سورة قل هو الله احد في انه لا حاجا لنا
ودهاها وقا نجا وعبد وعبد كاحاله واه الطواغيت من حديث
ابي امامة وابن سعد في الطبقات من حديث انس وصلى
وبن جعفر في استشهد علي ما في فضائز القديم حديث محمد
ابن صالح عن عاصم بن عيسى بن قنادة وحديث عبد الجبار بن
عمار عن عبد الله بن الجبار في الاما التي اناس ثمانية جالس
رسول الله صلى الله عليه وسلم على التبر والسبق له ما بينه
وبين الناس فهو ينظر الى معتزهم فقال صلى الله عليه وسلم اخذ
الزيد زيد بن حارثة رضي حتى استشهد وصلى عليه ودعاه
وقال استغفر وال دخل الجنة وهو يحيى ثم اخذ اليه خنفر
ابن ابي طالب فصفى حتى استشهد رضي الله عنه صلى
الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفر وال دخل الجنة فهو يطير
فيها يحيا حتى حيث شئنا قلنا انما ادعينا خصوصيه بتقدير
ان لا يكون له رقبه لا يبره ولا هموم له وما ذكر بخلاف ذلك هذا
موضوف لطريق في المنابر في رسل من الطبعين وما
في الطبقات ضعيف بالاعلا وصواب زيد ويقال ابن يزيد
انفق على ضعفه في رواية الطبراني وهو بيقية بن الوليد
وقد ضعفه في رواية الفضل بن عيسى انه لم يصل على غائب الا على
هو لا ومن سويك الغائب يخرج فيه ياء له وكان عمر بن عبد الله
انه قد توفي في حلقهم رضي الله تعالى عنهم غيبا لا استغفار
كما رخصه في الفروقات وعن الناقس عليه ثمانية اربعون

الله

او تخفيف الجيم واسمه اصمعة وهو ملكا الحسنه نفاه النبي
صلى الله عليه وسلم لاحط به لانه كان غريبا في يارقوم وكان
لمتسلمي من حين الاسلام اخاه وكانا اخوه من قرابته
فصل ويجعل ان يكون بعضهما في الغائب كان بالمدينة حسنة
محمية قدم مع جعفر بن ابي طالب من الخسنة كزيت مخمخ في
النخاشي ففناه صلى الله عليه وسلم ولا حصاهه جعفر
وخرج بهم الى صلى رضي عليه وصنف خلفه ما اعلمه الله
تعالى برقة فقال وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النخاشي
لكنية يعني انه دعا اجمعه والمغفرة له وامنت العصابة على
دعائه صلى الله عليه وسلم لانها كانت هذه الصلاة الخاصة
وانها كانت خصوصية له صلى الله عليه وسلم قال ابن الامام وابن
صلاته صلى الله عليه وسلم على النخاشي فكانت امانة رقية
له سرية حتى راه صلى الله عليه وسلم جعفرته فتكون صلاة
من خلفه على ميت يراه الامام دون القوم وهذا غير مانع
من الاقتداء وهذا لان حقا لا لكونه في يارب ما يوي اليه
وهو باراه ابن حبان في مصنفه من حديث عن ابن
الخصمي انه صلى الله عليه وسلم في النخاشي في وقت
فصوم من صلى عليه فقام صلى الله عليه وسلم وصنفه خلفه
فلم يريا وهو لا يظنون الا انه جازية بين يديه فهذا
اللفظ يشبه قوله في الوقع خلاف ظنهم لانه هو فائدة التبر
فاما لا يكون سمعه من صلى الله عليه وسلم او ينفق
له واذا انزل صلى الله عليه وسلم في الغائب في غير ذلك كان
افضل منه لانه حرة من شره في الصلاة في وقت فافضل
بل قد صلى على غيره في غائبا وصومعا ودية من صومعة الزينة
ويقال للميت في قبره جبريل عليه السلام يسبوك فقال يا رسول

في ان التبر في ذلك ان السلف كانوا يصلون على الجنائز خارج
 المسجد في شريقه والموضع المعروف بذلك والوقوف هناك
 يكون القبر الشريف عن يمينه فواو والله اعلم ان الادب جعل
 الجنين عن يسار الامام صرنا عن تلك الجهة الشريفه
 ثم فواو ذلك واستعمل عليه فلما ترك ذلك وصلوا
 على الجنائز في المسجد وشو على ما اعتادوه من جعل رجلي
 الميت على يسار الامام مع القفلة عن ذلك هو وعند
 عن عدم الكتب المشهوره من المتون والشروح والفتاوى
 له في غالب الكتب المشهوره في المتون والشروح وهذا
 واما تون الصلي عليه في المسجد والشروح والفتاوى انه
 لا ياتي معنى لأطباء المتون والشروح والفتاوى انه
 لا يصلي على الميت في المسجد لان المهرود في من النج
 صلي الله عليه وسلم واعطاه والسلف الصليكي من
 بعدهم والعامة المستحق في صدر الاسلام ما كان يصلي
 على الاموات في المسجد وكل محدثه بدعه والخبر في الانشاء
 فان ثبت انه صلي على بعض الاموات فهو ثابت والاحكام
 تنفي على الغالب والمهرود في الاصول ان واقعة الحال
 لا يثبت انما السلف علمه لذكره انما الصلابة على السلف
 عاينته ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها لانه لم يثبت
 ما هو عليه والله اعلم وقال العلامة ان يكون الاصل
 حاشية المنهج في صول الامام واصحابه وعلم بان حاشية
 النبي في حقهم وفي حقهم في الصلاة ان يكون الاصل
 في الصلاة ان يكون على يمين الصلي فيجب عند راسه
 ويكون غايته على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف
 عمل الناس نعم في المرأة وكذلك في ان يقف عند غير راس

فيمضي ان تكون جهة راسها في جهة اليمين وهو الموقوف
 لعمل الناس وحي يتبع من ذلك ان معنى جعل الجنين
 صفا عن اليمين ان يكون رجلا قائما في عند راس الامام
 وهذا التلافي في هذا فليست اهلها في حاشية اليمين
 الرجل والمرأة تحت منكب تربي وعليها من النسخة في
 هذا العلامة السلي ملسي في حاشية اليمين واوقه في
 حاشية الاقناع للعلامة التلبي وسن ان يجعل راس
 الرجل على يسار الامام ورجلاه على يمينه فواو خالف ذلك
 كالواقع لانه خلاف الاول ورأس المرأة على يمين الامام
 موافقا لما عليه الناس وحمل ذلك يكون معظم يرت
 الرجل والمرأة على يمينه قاله التلبي ورفق شيخ من الجلس
 النسي كاتله الدرياني وراية تحظه اه ما نقل من
 الملافي في الها مني وظاهر كلامه انه ما حقه ابن قاسم
 منقول الذهب وكانهم لا يفرق بين السنة والاولى وظاهر
 كلامهم انهم يقفون في ذلك على راس من امامهم فضلا عن
 نصر من النساء فلا معنى لقول من يقول امتثال الامر خير
 من الاوب لانه لم ينقل الامر حتى يفاضل بينه وبين
 الادب ان حقيقة الحق في حق الله ولو صلوا على التلبي
 واخطاوا في الصلاة فكل من صلى في جهة غير جهة القبلة
 صحته الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 عملا لا تصح مناجاة السجادة وهذه المسألة المتعذر قوله
 ولو كانت الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 العاين انما لا بد في التلبي في الاول راس الجنين لا يثبت
 كما في التلبي انما لا بد في التلبي في الاول راس الجنين لا يثبت
 حاشية اخرى عليها اي على تحريم السابقة لانه فواو لها اخرى

يحدث في ظاهره ولا يري وقال بعضهم يقول سبحان الله لا يحد
الخلق فعله هذا فلو كان في قوله والتنا سبحان وعلى كل حال
تسقط ذكر سنة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان يقال
انما من توابع الاعراف فما كان في قوله والتنا سبحان
الحال من اهلهم من ان الدعاء والتسبيح في الاولى شرط قال
في الغرض ما لم يخصه ان الذي يضرهم من كلامهم ان الدعاء والقيام
والتسبيح يقتضيان ان حقيقة قولهم القصد من دعاءهم وقالوا كل تسبيح
يخرج تركه وقولوا بحدوده الصلاة والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم سنة سنة الدعاء والاعتقاد ان التسبيح في الاولى شرط في تسبيح
الاحرام اه رده في مجموعهم بخلافه فقد صرح صاحب الحديث
بان الدعاء سنة وقوله في السجود بضع التسبيح يسبقا للدعاء
يدل عليه وصرحوا بعد جواز صلاة جنة اخري عن محمد
الاول ويحك انت شرطهما وقد تقدم الكلام فيه وفيه ايضا في غلغل
ولعن ووضع على التسبيح صلاة الله تعالى عليه وكم دخلوا بكونهم وعمر
رضي الله عنهم ومعها نفر من المهاجرين والانصار يفترون ويسمع
البيت فقالوا الام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فنه
صنف في صنف في الايام احدهم في يومك وعمر رضي الله تعالى عنهم
في الصنف الاول وكما احياك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
اللهم انما نشهد بانك ملوك فالزاد الله تعالى ونفعنا لامتك وجاهد
في سبيل الله حتى يركله دينه وتمت كتمتوا ومن به وحده لا اله الا
له فاجعل لنا من يسمع قول الذي انزل معك واجمع بيننا
وبينهم حتى نعرفه بناتنا ونعرفنا به فانه كان بالمؤمنين من عرفنا
رحمنا لا يتفقوا في معنى لا جاء به ولا يشترط به ثمنا انما
ونؤمن الناس على دعائهم ونخرجون ويدخلون ولا يفتقروا
الرجال ثم الله ما انزلهم سبيك وقد نزل فيهم صلوات عليه وهذا

ايضا يصير مكبرا ثلاثا وانه لا يجوز ولذا قال في المحط كبير
على غيرة لحيي باخري انها واستقبل الصلاة على اخري
وان زاد على اربع لا يجوز لان الزيادة على اربع لا تترك
بغيره واحدة وفي الغاية للسيرة محمد فان قلنا التسبيح
الاول للاحرام وهو شرط وقد تقدم انه يجوز في الصلاة
على التسبيح الا وفي كونها غير من قبيل التسبيحات الاربع
في صلاة الجنازة فاجبة متامة بغير ركعات بخلاف المكسوبة
وصلاة النافلة اه وثانيها القسام فلم تكن الصلاة على
المنان فاعدا لا عدل في قوله عن القسام لانه ليس فيها الف
من القسام فاذا ذكره فكأنه لم يصلها وان كانه لم يصلي
مرضا فصي قاعدا وصل الناس خلفه قيا ما احرامه عندنا
حنيفة واي يوفق وقال محمد بن عيسى الامام ولا يجوز لما مومني
على صلبه ويستقط من الصلاة بصلاة احكاما كما في السجود
وكذا لا يجوز لبا لا عدل فلو تعدل لتزول طين ومطرحا ز
ركبا تلحق ولو كان الاول يرضافصا قاعدا لانس خلفه
قيا ما احرامه عندها وقال محمد بن عيسى الامام فخط حنيفة
وسننها ثلاثة احدها التحريك وثانيها النسيان والثالث
الدعاء فيها اب في صلاة الجنازة لا اراه اهدى واعين
ان الامام اراه في صلاة الجنازة في الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء فسنه قال في شرح القدر وثانيه في صلاة
في الغرض في المحط وسننها التحريك والثاني النسيان والثالث
ثو قننه ثلثا في المحط وعبارتها اهدى واعين هذا ذهب
كل السادة الثلاثة من كلامهم وفي المحط لانه محط في كل من عطف
الفتا على حد من عطف التسبيح وهو ظاهر لا يمكن نقل التسبيح
رحمة الله اختلاف العلماء فيما يقولون بعد التسبيح في الاولى فتقبل

محمد

في كلامهم يستوجبون اقسام ما يجب اخراجه عن عموم كلمة
كل من قتل نفسه ولو عدا يغسل ويصل عليه به يعني لانه
فاسق غير ساء بالفساد في الارض وهو لا يصلح ان يكون لها
واقفي به شمس الائمة الخواني وان كانت اقل من نصفه
اعظم وزير من قاتل غيره لما في فناء ربه فاضيقا من
من كتاب الوقف رجالا احدثها قتل نفسه والاخر من
غيره كان قاتل نفسه اعظم من قاتل غيره وزير او غاها
وربح الكمال في قاتل نفسه عدا قوله الثاني وهو ابو يوسف
حيث قال لانه لا يصلح عليه لانه داخ على نفسه قال
في غاية البيان معنى الثاني الناطق على السعدية وهو لا يصلح
واخفي به ظهر الدين المرغيبا في عن حاجته من سرقة ربه
الله عده فقد خفف الصلوات والفتاكا تركه ولي ربح
الكامل قبل الثاني عما في م وفي القريستان في اللغاية غير
عن الامام السعدي الاصل عندي انه لا يصلح عليه لانه لا ي
له اه وفيه نظرا خلا في النصوص في قول توطا العام
بالموتية من الذي هو اعظم من كل وزير ومفوض قطعا
ولما ذكرنا الاصل في كماله كالجرح في نفسه بحيث لا
يعيش في الارض او في سائر الارض او في سائر الارض
ويحق حيا لهما مثلا قاتل وفات في نفسه في قول توطا
وطوطا في نفسه خطا يصلح عليه ولا خلاف في كماله لانه
صلوات الله عليه من الذي يفتي في قول توطا
عنه فافهم في الاصل في قول توطا في قول توطا
من ان الله صلوات الله عليه وسلم يصلح عليه عدم الصلاة اطلاقا
لاختلافه انه قاتل صلوات الله عليه وسلم في قول توطا
انه لم يصلح عليه واحدا في قول توطا في قول توطا

بانه لم يقتل نفسه خطا بان قصد الموت لغيره فافهم
فاصل في نفسه فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
كل في الحق لا يصلح على قاتل حد ابويه اهانته في النبي
والحق في النهي انما يعني فلا بعد منه في ابراهيم
ابن كنفية صلاة الخسار في ربحه لانه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال في صلاة العمدية في نفسه لانه في صلاة
حسنا انما به ولانه صلى الله عليه وسلم صلى على الخسار
فليس لربيعا وبنيت عليها حتى توفي ففهم فافهم فافهم
محمد بن الحسن انما امر حقيقه عن حاد بن سليمان عن ابيه
النخعي ان الناس كانوا يكبرون على النبي في خسار وقت
حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم ثم تركوا ذلك في ولاية
ان في الصديق رضي الله عنه ربح في الخطاب رضي الله عنه
فقلنا انك فقال صلى الله عليه وسلم من احبهم محمد صلى الله عليه
وسلم مني تحت نفون تحت الناس الناس بعدك والناس حاد
عند بلحا هاد فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
كل في احباب محمد صلى الله عليه وسلم في ان يتطروا احزاب
كبر عليها النبي صلى الله عليه وسلم حتى يوطى قاتل دون
ويرضون ما سواهم في قول توطا في قول توطا
الله صلى الله عليه وسلم اربع واربعة في قول توطا
رضي الله تعالى عنه وهو غير ضا شريفا وقد ربح احد
من طريق اخبر صولا قال جليلنا وكني ثا سعيان من
عامين في سعيه حتى في قول توطا في قول توطا
في انما سعيه في قول توطا في قول توطا
سعيان في قول توطا في قول توطا في قول توطا
الله تعالى عليه في قول توطا في قول توطا

[illegible]

محمد للتكسيرة الثانية وقال بولس معمودي وحناء وتندب
 الصلاة اليه بعد الدغالات لقوله صلى الله عليه وسلم
 الاعمال موقوفه والبركات مضمومة حتى يصل على النبي
 صلى الله عليه وسلم والاخر الاثني عشر ايا الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم سنة الدعاء له ارجى للقبول واكثرها
 اظنا تقدم في بحث الماسعود ويدعو بولس للتكسيرة
 الثانية ما صور الاجرة يعني يدعو لنفسه والا لبي بغيره
 في حجاب دعاء في عمه ولا من سنة الادعية ان يبدأ
 نفسه ولا قال الله تعالى ربنا اغفر لنا ولاخواننا رب
 اغفر لي ولوالدي وطف دخل يعني رب اغفر لي ولاخي
 يدعوك ليت وليك في الاحياء منهم والميتين وليس فيه
 دعا موقوف والماتون في وهو في حديث ابراهيم الانشيل
 عن بيده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى
 على جنازة قال اللهم اغفر لجنازة وصيتها وشاهاها وغنايتها
 وصغيرها وكبيرها وذريها وانثاها رواه الترمذي والنسائي
 ورواه ابو بكر عني في هزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ورواه فيه اللهم من احبته من افاضه عليه صلى الله عليه وسلم
 توفيقته من اقفوفه على الامة وفي رواية اخبر ومن
 توفيقته من اقفوفه على الاسلام اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا
 تفننا بعدهم ولا تلهنا بهما حتى نصل الى اعمال والرفق
 والاستيعاب والمعنى اغفر للمسلمين كلهم ومن الماتوا حديث
 عوف بن مالك انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على جنازة فحفظ من دعائه اللهم اغفر وارحمه وعافه
 واعف عنه وارزله وقسم مدخله وغسله بالمال والناس
 والبر ورفقه من الخطايا كما يبقى النوب الا يهضم من الناس

تؤمنون ولكن قولوا سلما فان الاقوال فاحذرن من كان خ
 كلامه الحديث ويسلم بلا دعا بعد الصلاة في ظاهر الذنب
 واختار بعضنا ان يخالف يقول ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وبعضهم اهتم بالآخر فاجابوا
 ولا تقتنبا بعده واغفرنا له وبعضهم رينا لا نترع فلو من
 بعد اذهد ديننا وهب لنا من دينك رحمة انك انت الاله
 وبعضهم يحاك ربك رب العزة عما يصفون في غير سليمان
 ما ويا الميت مع التوراة في التبيين في الفصح في الظاهرية
 ولا ينوي الميت بها بل ينوي من في عيونه بالاول ومن في
 يساره بالثانية وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام
 حتى ينوي به اذ ليس اهلا به جوارحه في اهل وقدره
 الخيال في حياته علمه بحديث قال وفي التسمية
 ينوي فيها ما ينوي في صلاة عند الامه وينوي الميت نزل
 الامام اه فالعقيدة انه ينوي الميت بجزاها ووجه لا يخرج
 الامام وهو الميت عن ذلك مع ان القصد من السلام طلب
 الامانة من الله تعالى وهو هل لا بد يطلب له الامانة بل هو
 احوج من غيره لو في حديثه وغرضه ليقول وقد ثبت انه صلى
 الله عليه وسلم كان اذا دخل المقابر يقول السلام عليكم دار
 قوم مؤمنين وان الله نافع المومنين ولا يهتدون الا بحسن
 التنا والصلوة والدعاء والام والظواهر ولو كان اما وان
 السنة في جمود ذلك المصنف لا التفسير بل في غيره العرف
 والديانة العمل في حياتنا على ما كانت عليه وما عمل عليه
 لانه لم يكن هو على ذلك في ظاهر الولاية وفي جوهر التنا
 يحرم بوجه واحد من التسمية ويسن خفض الدنيا نية
 فاستجاب ولا وفاة ولا تشهد فيها اليه في صلاة الجنازة

له صديقا

اشعاره بالشرع وكثرة المتعلقات والطالبات ومن هذا
 كما فاعلم خليفه لا مترادف ولا متباين بمعنى العلم والحق
 اذ ليس العلم مغاير للفقهاء بل هو العلم من غيره وكذا هذا
 اه وشارح البخاري في صحيحه بان الاسلام على وجهين
 شرعي وهو معنى الايمان والقبول وهو معنى الاستسلام
 والانتساب لقبول الشريعة اذ لا يمان نظر الى المعنى الشرعي
 للاسلام وقوله لانه اي الاسلام مني على الانتساب والشرع
 معنى الاسلام للقبول فكذلك اي لصلاتي على الميت دعاء صفة
 الماضي لمكروم ويجعل ان يكون مصدرا والضمير للنبات
 يعني فكذلك المكان في الدعاء المكروم على المسلمين في حال
 الحياة بالامانة الذي معنى الاسلام الشرعي والانتساب الذي الذي
 هو معنى الاسلام للقبول واما في حال الوفاة والانتساب الذي الذي
 الاسلام للقبول وهو العمل قال السيد حماد وبقوله لا انتفاء
 بالعمل لا يظهر فقام له قلت المارد من العمل لا يمان بالامور
 والانتساب عن النبي وهذا هو الانتفاء وقد اختلفوا في حقيقة
 في ان الكفر من المات حي هل هو داخل في عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم انما الاعمال بالنية ثم لا يخرج ان الكفر بنية الانتفاء
 من باب عبث والله تعالى اعلم بالصواب في العمل بغير
 موجود لا انتفاء له بالنسبة وقال الوافي لا تقتضيها نسبة
 الاسلام للحياة وسناسة الامانة بالموت فان الاسلام يكون
 بالاعمال المكلف بها في الدنيا هو المعنى عند الموت فقدمت
 عند الوفاة بالتوفيق على الايمان وهو التصديق والقرآن
 لانه هو النافع عند الموت اما التصديق فهو المعنى
 بحديث الملك الذي يقول ما قد علمنا انك لم تؤمننا بمصدق
 حقيقة ما يطالب الظاهر وهو ينبغي في قوله جاز في قوله سر

يستغفر في أي صلاة الخائفة لصبي يصلي عليه لا يستغفر
 له خاصة فقال يقول اللهم انك ان محسنا في حسنة
 وان كان مستحقا وزعتك يقال حيث لم يوجد له ذنب
 فلا حاجة الى الاستغفار فاي ما يعنفه الدعاء العامة المسلمان
 وذلك سألني من ان يقول بعد دعاء البائسين رجونا
 ومعتوه قال في شرح المنية وينبغي ان يقيد بالجنون والاضل
 دون المارضي بعد البلوغ فان المارضي من جنونك والعمية
 لا يستغفر الذنوب السابقة وينبغي ان ذلك قول الشافعي
 لعدم تكثيرهم وجع الضمير بعننا الرصير والجنون من
 المستوه بل يقول بعد دعاء البائسين فاي ما يعنفه الدعاء العامة المسلمان
 في الصلاة على الصبي ونحوه ما يقول في دعاء البائسين وهذا
 لا ينبغي في قول المصنف ولا يستغفر بالضمير لما قدمنا ان
 لا يستغفر له خاصة بل ينبغي عاقبة عايبا لغين من قوله
 ولصغيري وليسير فاولاد احفادك ولا غير ولا ان المبدأ لا
 يستغفر عن لطف مولاه فلا حاجة الى حمل الدعاء في قوله
 بعد دعاء البائسين على النسيان والعلة على النسيان على الله
 عليه السلام وحمل الصغير على الذنوب الصغير المقتل تلت بر
 ولذا قال ابن حجر في شرح المشكاة لا يقال ان طلبا المغفرة
 يستغفر سبق ذنب لان الله تعالى قال انسيه صلى الله عليه وسلم
 لمغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر مع غصته العلمية
 وكان صلى الله عليه وسلم يستغفر في المجلس الواحد مائة مرة
 والصواب ان طلبها لا يستغفر ذنبا قد نسي ان نسي الدراجات
 وحمل التصغير فلا حاجة الى حملها على ان يبان المستغفر
 لم يغفر ذنوبه فغصته على ان يبان في هذا من بعد
 والكلوف ما هو عفو عن البائس ان الله امر اجعله لنا وطا

تأويله

احمد خمس مائة لا بد منسوخا فاذا الكمال باله قد اختلف
 في نسخة فمعه في وهو رواية عن ابي يوسف ليس بنسوخ
 بل هو محقق مدقه على انه يثبت نسخة وقد روي ان
 عليا رضي الله تعالى عنه لم يحسن قلنا قد ثبت نسخها عن
 قد روي في الاثر تحت قول الماتريزي وهو ليس بغير غاية
 الامر ان عليا رضي الله تعالى عنه كان اختها دة ايضا على
 عدم النسخ في ذلك فذهب التكسير على اهل بدرستان
 وعلى الصهاج خمسة وعشرين في المذهب ارجح لا نقل عن
 الصحيح به ضحى الله تعالى عنهم في الفتنة مخالفة الاجماع
 المتفرقة فخطاة فلا يكون فضلا محتملا فيه بخلاف طعنات
 العبد حالها ولا يتابع ايها كما تقدم فلا يتابع في النسوخ
 فيملك الموت حتى يسلم معه اذا سلم به بيمينه يمينتين
 فيما يجب فيه المتابعة ورجحه في فتح القدير فانه انما في
 حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطة مطلقا انما الخطا في
 المتابعة في الحاشية وهذا رواية عن الامام وفي رواية
 عنده انما التفتدي في سائر الكمال ولا ينفذ في الامام عتقا
 للمخالفة هذا في عدم المتابعة اذا سعى المصنف من الامام
 بدرون واسطة الملة واماله من سعة الملة في بعض
 يعني لم يخرج من ايقاع وفيه هذا وجه وهو قول
 صاحب الرواية في تفسيره ان العبد قد وقالوا من يري الاقتراح
 بكل ما يفي بواجب الدين انما يكون الاقتراح لا في الخطا
 المنادي فيما تقدم فاذا كان مقتضى الاقتراح في السلام من
 المستغفر وما تقدمها على يد المريد ولا في الميراث طلاق
 العبد اذا ردت على الشك ولو كان من غير الاقامة فانه
 يتابع فيما زاد على ذلك وينبغي ان يكون بغير الاقتراح ولا

مستغفر

له فهذا ما يقتضيه تقدمه في الخبر لا يوجب فيه وقبله في ما والشم
مال الى الاول ولذلك قال بل انما هي اولاديه في باب التعلية قال
الاستر في في حكم الصنف احسن الصنف قبله في خبر
عليه السلام له تقول فقال في وان لم يكن الا نسا انما يستعمل
وهذا قول عام من اهل التخييل وقال بعضهم يستعمل في الاستعمال
ولم يبعد صوته لما روي عن ابن عباس في حديثه انه قال من
جملة ما ينتفع به العبد بعد موته ان يترك ولد له في الزمان
والعلم فيكون كالدنيا اخرجك من غير ان ينتفع من احسن
الولد شيئا هـ وقوله في كتاب الكرامات للعلامة في رويده
قوله صلى الله عليه وسلم ان امانات ابن آدم تقطع عند اقل ثلاث
صدقة طارئة وعلم ينتفع به او ولد صالح يورثه وعلم واجله
ذخر بطن الذئب المجنة وسكون الخا المجنة ذخيرة يقال ذخر
لمنعه ذخر بالخير واذا ذخر خيرا واخذ خيرا والذخير ما ذخر
كالذخر موسى وهرون في قولهم خير يا قحطان بن ملان يشبه
تقديمه اياه في نفسه يكون ما هم مدخل في اجتهاد اليه ينتفع به
لها فلهذا هـ ووقع في المتن واجعله لنا اجرا واجعله لنا
ذخرا وخره النسخة من كنهه وافاد اليه في شرح الشهاب في بحث
انما الاعمال بالنيات الوقت بعرف النيات والاحكام النيات
هو العمل بصلوات الشيوخ ولا حرج في العمل بصلوات الكملات لان
الثواب لغة بديل العبي والاجر بديل المنفعة والمنفعة تابعة
للعبي وقد يطلق الاجر ويراد الثواب وبالتمس اهـ واجعله لنا
شأننا كما ينبغي ومنهنا تنفعنا النيات مقبول الشفاعة والارجح
وقيل يقول الله جل له لولديه خلفا وعلما وعظما وهما ارجح
وقوله في ذخر ونقل به من رويها واجعله لها شيئا وطاعا
ولا يخرجها اجره اهـ وقال السيد احمد في بعض الكتب يقول

بفتح حرفي اي سائعا الى الخوض في سيرة الملائكة الف مرطه والذي
سبق القول الى المنزلة فيهم اي ما يحتاجون اليه من ما يوشو
والذي قلناه وغيره فيجب بالمتقدم في بعض مصاحف والديرة
في ذخر القدر وقيل جلوا في المتقدم وفي البناء في ذخره من
المتقدم في امر الاخوة في سب المعنى الذي ذكره الشارح
قوله صلى الله عليه وسلم انما فطر علي موسى اياي تقدم اليه
وفي البحر والخط الذي يتقدم الانس ان من ولده وافي
العلم في ذخر الحامه الصغير انه لا فرق في هذا العلم بين ان
يكون في حياة ابوه او لا وهو اي قوله الله جل جلاله في طه
رحمنا ايمانا صلى الله عليه وسلم انما هو دعاء والد له والمصلين في تقدم
في التبر لانه لا يهيئ للمال دفع الظلم او صالح والديرة في ذخر القدر
الا من كان متقدما في الخير وهو حجاب عن سنو ال
حاصص ان هذا الذي لا حياء ولا نفع للميت فيه
وقال ابن حجر في التمهيد والطف بالمتكبر في وجوب الدعاء
لانه وان قصده بكنة تحول على النية في التخصيص ولا فتد
في التبر في سبب من خلا في ذخره لطف بالمتكبر في
في الجنة بمعنى اهل الجنة الا ان صلاته لا في غير اولاد
الانبياء لانه قد تفرق الاحياء على انهم في الجنة كما في الامم اليه
المازني وقال ابن عسلا ان لا خلاف في ان دعاء لهم ينتفع به
الاستيفاء بل يرفع الدرجات لا فتقوا اليها وروي عا اليه
عنه من جليلين سمع اسماء رضاه الله تعالى عنه يدعو النبي
في الصلاة عليه ان يبعثه الله من الثنا وقالوا ليس هذا
ببعثه كجوز ان يبعث في فيه كما يبعث في الدنيا وان لم يبعث
عليه ذنب وروي في بعض النسخ انهم لم يبعث في ذنبه اطلاق
المؤمنين في الجنة لا سيما وقد قالوا حسنت الصبي في نواها

رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه لكنه معارض بما رواه احمد
 ان ابا غالب قال صليت خلفا من عليهما فقام فقال صدرو
 فالتفتا فظهر لروايته من محاذاة الصدر ثم ما في الصلوة
 انه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة فالتفتا فظهر
 لا ينافي في رويته لصدور عليهما في وسط ما غشاها من رداء
 ارفع فيه يديه وراسه وبعثت يده فغطاه وبجملته وحده
 كما قلنا الا انه قال في العمرة في حتمه الرضا في ذلك تنقار
 المحل في ذلك قال في العمرة في حتمه الرضا في ذلك تنقار
 والصفحة اتم وقال ابو السمعون في رويته لظاهر في راي
 الروي اجازة خاصة خصوصا وليس في ذلك جاز في راي
 الشا من الصغير في الصغير من باب ذلك في وارائه العام
 مجازا هو وقال في السراج في استنباط الميت واجب حتى
 لو لم لا يجوز في استقبال الميت غير ما لا بد بوضع وضو
 فالردي بعض فرجنا الصلوة على سائر الاعيان لان
 موضع القلب وهو محل نيل ايمانك والشفاعة لاجله فكانه
 يوقو حذره يقول ما روي انما شفاعة وادعوله لما روي
 في صدوره من الايمان في ايقانه واتمه واخبر في رويته لاجله
 فانه ليدى والبسوق ببعض التلبيرات وهذا لصدف
 على الاطلاق لا كونهما هو متعين لم يكن خيرا تلبس الاما السابق
 من حاشي صلاته لانه فلا تخلفا ما اديونتنا فلو كانت
 ما كبر الاما التكبيرة الاولى فلا كان حاشي فسيما في حله
 وان لم يكن حاشي فليكن لا في غيبته تلبس في رويته
 او فلا ينافي في ذلك عند اني حفيضة وتكون
 يندى في تلبس الاما في تلبس معه ولو لم ينتظر في رويته
 لا تقتصد تلبس به عند قلنا ما اراه غير معتبر خلاصة

المراسم اجعله لوالديه وظا وسلفا وذر خيرا وعظما واعتبارا وعقارا
 وشغفيا واجرا ويقتل به مواريثها وافرغ الصبر على قلبها
 ولا تقترب منها بعدد اغفر لها وله ا هـ وقال ابن علان في الظاهر
 انه يقال في ظلال يوبى في غير ولد البنات ما هو فيه في ان يقال
 اجعله في ظلاله ويقول فمن لم يتبع الاحاديث يوبى اجعله
 في ظلاله المله ووجع الدعاء بالمغفرة للكل وولد من شك
 في سلامه ولو من والديه بخلاف من ظن اسلامه ولو يوقنه
 كالدمار هـ وقال نوح افندي فان قلت قلت الدعاء
 المذكور يتاسب الصبي دون الجنون لان المعنى المطلوب
 لا يوجب الجنون قلت انما التفتوا الجنون فالصبي يحكم
 ان كلا منهما لا ذنب له وصاحب الهبة تهاقعة نظره خفيه
 بالصبي ويتبعه صاحب الوقاية والتكليف هـ ا هـ قال
 في التجري ما روي ان يدعى لسيد الميت وينبغي ان
 يدعى به كادعى للميت ويعود الاتمام في الصلاة على الميت
 نداء هو طاعة الرب وتروى في غير اجزائه كما في
 كافي الحاكم وانما كذا لا يستحب بحذاء الصدر واذا لم يفتا
 بانه المندوب انما هو بان القيام حذاء الصدر واما محاذاته
 جزوه من الميت فلا بد منه وقدره من الخصال في رويته
 حق الامام لا غير لان الموتى قد يكونون صفوة من صفوة
 عن حد المقابلة وهذا اذا لم تتعد الموت والاولى حذرا
 صدر لحداهم في قطع ولا ينفذ في ذلك ولا يبعد عن الميت
 كما في ظاهره وطائفة من اجل والاراء حذره في رويته في الميت
 ابو حنيفة انه يقول من اراد ان يرضى من الامم بحذاء ظهره
 لان انما رضي الله تعالى عنه فعل ذلك وقال هارون بن ا هـ
 قلت هـ وهنك رواية الحسن عن ابي حنيفة وحديث الش

وتبعه في الفتح وليس له عدم اعتباره اذ لا يكون شاعرا
بالاداءاته لا يعتد به عليه ان يبعده بعد فراغ الامام بمنزلة
المسبوق اذا ادرك الامام في الصحيح وقابله فيوجبه الاجتهاد
به وعليه ما اذا قام في قضاء ما سبق به فلهذا هذا
قوله للمعوي للافتتاح يعني اذا انتظر المسبوق الغير لما ضربه
الافتتاح وان كان ثالثة في حق الامام وعلا الانقطاع بقوله
لما سر له كل تكبير في صلاة الجنازة لانه قد مر للويل على ذلك
في كلامنا ومن نشان المسبوق انه لا يبدع ما فاته يعني في
تتبعه بتكبيره مثلا كما ان سبق بتكبيره من الصلاة الرابعة
مثلا وليس في فاته شيء من ابتداء صلاة الامام لان ما سبق
اول الامام فيما بقي من صلاته ثم اذا فرغ
به ولا يبتدأ بقضا ما فات على المسبوق تسبوقا كما في
الهداية قال في الفتح ولو يكن مسبوقا لا يفتا على
ان لا يفتي ما سبق به قبل الاداء الامام فالتكبير
الابرار كما في كلامنا وليست الاولى شرطا كما نوهه في
الفتح فلو جاء بعد تكبير الامام الاولى والثالثة فانه
يبتدئ بغيره في الامام الثالثة فيكبره معه ويكون صدق
التكبير كما في الاوقات وحده وصبر مسبقا بتكبيره
لانه اذا قام فيما بقي وكذا سلم الاقامتين ما سبق به
ولو جاء بعد تكبير الامام الاولى والثالثة والثالثة فينتظر
حتى يكمل الامام الرابعة فالتكبير ويكون هذا التكبير
تكملة للافتتاح في حقه وحينئذ سبقا بتلات تكبيرات
واذا سلم الاقامتين في حقه فلهذا قوله في وجوب التكبير
ولما لو جاء بعد تكبير الامام الاولى فينتظر حتى يكمل الامام
والتكبير فانه اذا سلم الاقامتين في حقه وكان التكبير

4

[illegible]

٦٢٩

الابواب الحسب فمساهلها صروفها بنية بني حنيفة وما
 وساتر المستوي خلافة يدها وبين الذين يتوفوا علم
 انه ليس الا خلاص حصن التسمية الاولى على ما قبل ان
 يبر الامام الثاني والاربعون رضي الله عنه واياها غلجيت
 له الامام الثالث والاربعون رضي الله عنه فيه يفتني وروي
 الخلاف في ان التماسه في مساهلها صروفها بنية بني حنيفة وما
 والله احسن من ان جعلت الحنا في اذانها صلاة على
 كل واحد من من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 انما التماسه في الحنا في اذانها صروفها بنية بني حنيفة وما
 يتعدى افضل من كانه في اذانها وعلمه وصلاها وكنها
 الصلاة على الرجل ولا في الصلاة على الرجل ولا في الصلاة
 افضل من ان تخرج افندي وان لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 بان علي عليه السلام دفعه واحدة جازلان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى على يده في احد من طائفتهم من سبعة فسلم عليهم ثم رجع
 ذكروه في الامام جمل الجنازة صلاها وحدا كما يصح فيكون في
 حال حياتهم عند الصلاة وفي عسارى الفخر ان شاء الله
 بالطلوع من طائفة جوارحهم عند الصلاة في عند صدره
 وان شاء الله تعالى في صلاها على القليلة تحبب يكون صدر
 واحد بان جعلها صلاها على القليلة تحبب يكون صدر
 كل جنازة ما يلي الامام يقول الامام عند صدره في القليلة
 ابو حنيفة كان عليه السلام في احد من طائفتهم من سبعة فسلم عليهم ثم رجع
 اوله لان السبعة في الامام جمل الجنازة صلاها وحدا كما يصح فيكون في
 في القليلة في الاول من طائفتهم من سبعة فسلم عليهم ثم رجع
 جوارحهم عند الصلاة في عند صدره في القليلة تحبب يكون صدر

الابواب

يدخل اليك واحدة بقا التسمية لان الامام لم يزل بعد
 قتنا بعده في اذانها كان في مساهلها صروفها بنية بني حنيفة وما
 له ثلاثا في يقضي ثلاث تليها في اذانها صروفها بنية بني حنيفة وما
 كما لو كان حاضر حال التسمية ولم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 فانه في هذه الحالة يبر واحدة في يقضي التسمية في الثلاث
 بعد الامام لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 لما حضره السيد احمد في كلام التماسه في اذانها صروفها بنية بني حنيفة وما
 كما حضره في هذه الحالة يبر واحدة في يقضي التسمية في الثلاث
 المسألة في غايته البيان غير صحيح وقاليه في تقدم ما قلناه
 عن الجرح في الخط ونقطه قال في الخط ولولم لا ام اربعا
 والرجل حاضر فانه يبر واحد في يقضي التسمية في الثلاث وهو
 قول ابو حنيفة وعليه الفتوى وروي الحسن انه لا يبر في وقتاته
 اه فطما هو في وقتاته ظاهر في التماسه في اذانها صروفها بنية بني حنيفة وما
 لما حضره في هذه الحالة يبر واحدة في يقضي التسمية في الثلاث
 عن الفقهاء انه الاصح وعليه الفتوى وما في من عليه في الذين
 صرح في اذانها في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 وروي الاصح في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 ان ذلك روي عن ابو حنيفة وان صدر في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 في الصلاة وعليه الفتوى قال في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 كله في المسبوق واما في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 ما لا يتفق فيه صرح في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 وتذا طما هو في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 يقول لا خلاف بين ابي حنيفة ومالك في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 للصحاح في قول ابو حنيفة في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية
 الخط ولولا في وقتاته في الاصح ومثله في من لم يزل فيهم محتلي فيه كما في قوله في الغنية

ولما قال قال الله اي وراي الخفي اي جهة القبلة قال الله
اي وراي الباقية الى جهة القبلة والصبى الموقد على العبد
يعني فليكن الصبي الموقد من الامام وهو ليس برب ورب
تعبداً له الا بالانقياد والاولى وهو ليس برب ورب
الحسين عن الامام انه الصبي كان اصله من ميم قال
الشيخ رحمه الله وينبغي ان لا يعدل عن هذا قال تعالى
ان اكرم عند الله اتقا والمعمودية فلا تقطعت بالموت
والعبد هو الذي مات رقيقاً او عتيقاً كالملك الذي
مات عتيقاً وهو حر يخدم على الصبي الموقد وقال في الخط
ولو اجمع حنايت حازان يفتي عليها صلاة واحدة
يجعل الرجل يدي الامام والصبي وراه في الخفي ثم المارة
ثم الصبي لانهم يقفون حال الحياة في المارة هكذا وان
حرره مملوك فاسبق ما وضع حازه في الموقد جملة الان
الافضل يجعل الرجل على الامام اهـ فهذا الكلام كله في
الافضل لا من حيث الوجوب والله اعلم والعبد يقف
على المارة وما ترتيبهم في بره وحضره وقدره بالان
لا يدفن اثنان في قبر واحد بل اول شرا ينجو حينئذ
السا عليه والآخر في الاخرة كما لم تكن الارض مستوية
اول يقرئ القرآن ثم يقرأ سورة كما حصل في شهدا احد
حيث نزلت المرحمة فبعد بقيا من صلي الله عليه وسلم
ان يدفنوا الا اثنان والثلاثة في قبر واحد ويمموا
بمسجد هذا فيحصل الافضل مما في الصلاة فمما ينبغي
يقدم اليه الصلاة الا ان يخدم من دون خليفته فيحصل
الرجل على الصبي الموقد في المارة والافضل لا يفتي
ويجعل بين كل ميم في حنايت من شرا في الميم وفي

ولذا

الامام وعن ابن عمر انه اذا صلى على جنازة رجل ولسا
جعل الرجل على ميميه والسا خلف ذلك مما يلي القبلة وعن
عطاء انه صلى على رجل وامراه فجعل الرجل على ميميه وات
جعلها درجاً بآدم جعل راس كل واحد اسفل من الآخر
صاحبه اي عند منبته وهو قول ابن ابي شيبي فحسب
وروي استحسانه عند ابن حنيفة لان النبي صلى الله عليه
وسلم وصاحبه رضي الله تعالى عنهما دفنوا في ذلك قاله
للصلاة لذلك كما في التوراة ولا يعلل بنظره فيا
مع الشارق الا ترى ان افضل يكون مما يلي الامام والصلوة
وتحذف من ميميه القبلة فاما احكام بصفة وزوده عن
الاحكام في هذا عند الفقهاء في الفضل وان لم يقفوا
بينهم لا يعدل عن المرات متخوضا في الموقد
وهو الصلاة على الجميع وهو على كل شخص بين السيفات
الثلاثة وهو لا يفتي في دعاء واحد ويفرد كل واحد بدعاء
ويقدم السابقون ثم في الصلاة وفي حال ان الجميع في الصلاة
يقضي الاكتفاء دعاء واحد هو السجود عن شخصه قلت
ولا بد من سرعات الجمع في الصلاة فيقول الله اعلم عاظم واعظم
من عذاب القبر وعظم عظمه وينبغي الصبر عند التثنية
والله اعلم وراي اظن ان هذا منسوبة قال السد
احمد الترتيب الموقد في صلاتهم خلفه حاة الصلاة في
الامام منه افضل والا فضل وحيث بان جعل الرجل
على ميميه والصبي وراي الرجل في جهة القبلة فاذا اجمع الرجل
وصبي وصبي جعل الرجل على الامام ثم وراه الصبي
المرحمة في القبلة كما في وراي الصبي الى جهة القبلة
فاذا اجمع الرجل وصبي وتختفي وامراه بالفتة جعل كما تقدم

النقة ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى فسافي اه وهي من وجوه
 الاول عدم المحل الثاني دفن جماعة في قبر واحد الثالث ضرورة
 الثالث اختلاط الرجال والنساء من غير حاجز كما هو الواقع
 في كثير من الاربع تخصصها بالنساء عليها اه ويقدم
 الامامة في الصلاة عليه اي على الميت السلطان اي الخليفة
 الاعظم لان في التقدم عليه اهانة له وتقطعه واجب ولما
 مات الحسن بن علي رضي الله عنهما قد حرك في بني علي
 رضي الله عنهما من غير من القاص وقال لولا السنة ما
 قدمت وكان سعيهم منه واليا بالمدينة ان حضر علق
 ولايته بالحضر ليس في ان تشرتها بشار خزانة فهدر
 عبيته هم لوصلي غيرهم ليس لو احد منهم حتى الاعادة واما
 العرفي فحقه لقريته ولايته حتى لو صلى عليه غيره له الاعادة
 كما في بيانه وفي القصة التي تحت قول المتن كما في العصابة
 من الان لا بعدل حق من الاقرب القريب ولذا لو ثبت ان
 الانسكاف قد نزل صلى عليه فلا يمد منه وحده القصة هنا
 ان يكون محك ان تقوته الصلاة او احضر اه او نأيه
 الاول غير نافذ وبها عبر في النهي وهو ميراثه كباين من
 والنفام وقال ان في الجمعي وهو صادق علمي بده فيهم
 السلطان اذا نصب امير يتصرف في البلدة كالوزير في
 في القسطنطينية الان ولذا كل من جعله السلطان في بلدة
 فهو سلطان ولايته فيكون له التقدم عند عدم حضور
 السلطان وغيره يقال نعم نأيه ان من الملوك ان نأيه
 لا يتقدم عليه عند حضوره اه يعني ما وقع كلامه الص
 يعني ان يتقدم في الصلاة عليه انما هو في حق الناس
 بالصلوة عليه لانه صاحب ولاية فيكون وجوب غير وان

حرف

حضره تقدم اماما حاشا شرط هو بالسكون والحرية خصار
 الحذر والاداء من الملك ميراثي كذا في مجمع الزهر وقية
 انفق التفتت بترك مع نائب السلطان لان يجعل
 على ان امير البلد هو المولى من نائب السلطان لان السلطان
 يتر خلفه اي خليفة حاشا شرط وهو من يستنيه
 في بعض موروث خليفة القاصي هذا ترتيب نقله الفقيه
 ابو جعفر وهو المولى في النسب وقصر عليه الكافي في شرح
 السيرة وذكره في التوسعة فكان هو الذي ذهب كما في
 والامام الفقيه ثم نقل تقدم السلطان فقط وهو خليفة
 واما من عداه فليس له التقدم على الاوليا الا برضاها قال
 في الظهيرية والخاتمة انه قياس قول ابي حنيفة واليكون
 في افر اه فعلى هذا لا من السلطان في التخصيص
 المتقدم هو المختار وقد اورد ابو جعفر الخ وطفا وهو رواية
 الحسن بن ابي حنيفة في امام الخ في الخلاصة ان التخصيص
 السعي لما من باه الجدة وانما كان ولاي الميت رضي الصلاة
 خلفه حال حاشا في كلام المصنف حيث عطف امام الخ
 على ما قبله مع اختلاف النظم ايهام التوسعة مع انه انما واه
 بينها وقد يقال ايهام لان القرآن في الخ لا يوجب الاتحاد
 في الكلام كما يقرر في الاصول وذلك ان تقدم المولى واجب
 ويعد اماما في وقت فقط بعضي يستحب تقدمه
 لا يوجب الموت قال البخاري قال الحسن ادركت الناس
 واجمعهم في الصلاة على جنانهم من ضرورة انهم في علي
 هذا لعلهم ان كان غير رضي له حال حاشا في تنقيت
 لا يستحب تقدمه قال في حاشية الديار وانما قال في التخصيص

مستحب لان في التقدم عليه لا يرم افساد احد من العامة بخلاف
 التقدم على السلطان حيث يلزم ذلك فلذا وجب تقدمه
 اه قال في البحر وقدم في الانتباه في ايام الصليبية صلاة
 الاموات في الامصار فان الباني شرط لها ما ما خاصا ويجعل
 له مملوفا من وقفه في تقدم على الولي الخ قال في الاما
 او لا مع القطع بان ليس امام الخ في تسليم اياه به السيد
 بالصلوة خلته حال حياته وهذا خاص بامام محمد حبه
 قال والذي ظهر لي انه ان كان من من جهة القاضي فهو
 كباية وان كان المقدم له لنا ظهر هو كاجنبي ه وخالفه
 في الزهري بان ما في باب الامامة من تقدم الراتب على امام
 الخ يقتضي تقدمه هنا عليه واستظهر تقدمي كاجنبي
 حلق لا انه انما يجعل للغير ولين لا ولي له وايداه الشيا
 وقال تقرير القاضيه لا يستحق في العظيمة لا يجعله ثانيا
 عنه ثم انما يستحب تقديم امام الخ بشرط انه يكون اك
 امام الخ افضل من الولي هذا الشرط نقله في البحر عن الفتاوى
 والمختصر واستحسنه والا ي و ان لم يكن افضل من الولي
 كان سواه الولي زراد عليه فضلا فالولي ولي كما في المختصر
 وشرح الجمع لصنفه ونقل في المخرج عن الفتاوى قال الكاظمي
 امام الخ ولو من اب الميت انه لا يتقدم من غير ذلك
 يقدمه احد يعني اذا كان افضل من الاب وروى الحسن
 عن ابي حنيفة ان الاب ولي منه ولا يتقدم امام الخ الا فانك
 الاب وعند ظهور الاب اما على من سائر العصباء وقال
 محمد بن عيسى ان تقدم امام المستعبد لا يجبر على ذلك
 اه وفي الدرر في حقايق النعم كالنقله في البحر عنه اما محمد
 الجامع وروى عن ابي ابي كايان يصلي الميت خلفه في حياته

الولي

ولذا قال ايام محمد محمته زهر فخر الولي قال في السراج
 ولا حق للنسب في الصلاة على الميت ولا للصغار ولا لاقوات ان
 يقدم على الامم من شاة اندلا ولاية لا بعد عنه فان غاب
 الاقرب في مكان فتوات الصلاة بحضوره فلا بعدا ولا
 وذلك فان يكون خارج البلد فان قدم الغائب غير
 كتاب كان لا بعد له بيمينه ولا يرضى في المصير بانه الصحيح
 يقدم من شاة وليس للامم ان يقدمه وانما كان للولي
 التقدم لا يوافق الناس اليه والولاية له في الحقيقة
 في غسله وتكفنه لكن لو حضر السلطان فلا يتقدم
 الا السلطان لان في التقدم عليه ازدرابه وقال ابو بكر
 والناس في ولي الميت اولي بالصلوة عليه من كل احد
 كل حال لقوله تعالى واوولوا الاحام بعضهم اولى ببعض
 في كتاب الله من غير فصل ولا ان هذا حكم نفاذ بالولاية
 فكان الاولي مقدما على السلطان وغيره قياسا على النكاح
 ولا ان صلاة الخايزة دعا للثقت ودعا القريب ارحم في الاخابة
 لانه اشفق على الميت والاب حنيفة ومحمد تقدم للميت بن علي
 رضي الله تعالى عنهم سعيدين العاصم على الحسين بن علي رضي
 الله تعالى عنهم وكان سعيدين واليا وقال الحسين رضي الله
 تعالى عنه لولا انها سنة لما قلتم ان واما نقله بالولاية فقلنا
 هو محمود على المورث واما نقله بالولاية فقلنا ولاية
 النكاح هي من اتصال بالجماعة فانما يتصل بالوحد وكان
 القريب اولى كما في السراج ثم انما يقدم الولي في صلاة الجنازة
 بترتيب عصبية النكاح فيستقدم الاب على الجد فلو مات
 وله اب واباد فالولاية للاب وللميت يقدم اياه على الميت
 تعطينه الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا يعني لو جمع

٤٤

ابوالميت وابنه فيقدم الاب لان للاب فضيلة على الابن وزيادة
 سنن والفضل تسمى جيجا في استحقاق الامامة جيا
 في مسائل صلوات كذا في الدليل قال العلامة المتقي المحقق
 الاب وجه حسن هو ان القصور والدعا للميت ودعوت
 مستحاة فروي ابوهريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستحبات دعوة المظلوم
 ودعوة المسافر ودعوة العبد له والظاهر ان دعوت
 عليه في ولاية الامامة عندك حين مجمع الامر ولو ما اتت امرأة
 ولها اب وابن بالغ وزوج فالاب احق بها من الابن ان كان من غير
 الزوج فان كان منه فالزوج احق من الولد بحمل الابن وان كان من غير
 عالم ويكون الاب جاهلا فالابن اولي قال فيهم وفيهم
 ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم اختصاص
 النبي وقول كل صفة العلم توجب التقديم فيها ايضا الا ترى
 ان ما مر من ان امام الحجاز يقدم على الولي اذا كان افضل
 منه نعم عال القدر وري لاهة تقديم الابن على بيه فان فيه
 استحقاقا له وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا وفي
 الفقه لا يستدل به يقال ان تقديمه واجب اه وعبار
 الفتح والاوليا على الميت تب الخ يستثنى منه الاب مع الابن
 فالاب اولي ما تعاقل على الاصح وقيل بتقديم الاب قول محمد
 وعبد هما الا بوا وولي حسب اختلافهم وان كان وجه
 الفتح ان الصلاة تعتبر في العضلة والاب افضل ولما تقدم
 الاسن عن الصلاة استثنى في التقديمين ويدل عليه قولهم
 مسائل القربايات اولي من الزوج ان لم يكن له منها ابوان فان كان
 فالزوج اولي منهم لان الحق للابن وهو يقدم لاه ولا يبعد
 ان يقال ان تقديمه على نفسه واجب بالسنة اه وتقدم

الاسن عند المتساويين ما هو فيها اذا كان بنفسه وامامه
 اراد الاسن ان يقدم اخذ كان للاصغر ان يرفع فان قدم كل
 واحد منهما رجلا فالاخير قدمه الاسن وفي ذلك الاثران
 على هذا وكذا بناء على ما كان الاخ الاصغر اب ودم والاخر
 الاب فالاصغر في كل المبرك فان قدم الاصغر جاز فليس
 للاب ان يصغره فان كان الاخ الاب وام غائبا ونسب لانسنان
 ان يتقدم فلا خلاف ان يمتنع كما انشأ اليه سابقا ووقع
 في بعض نسخ الدرر فلا اسن اولي بيه عليه ما قد مضى ولا
 من قوله فالابن اولي فتمت خصه وان لم يكن الميت وفي الزوج
 قال في العناية وابن عمر الزه احق من زوجها ان لم يكن له
 منها ابن لا تقطع النكاح عورتها والتخافه بالاجاب وان
 كان ذلك فهو حق بالصلاة عليها لان الحق يشترط الابن
 في هذه الى ان قال المتقدم وسائر القربايات اولي من الزوج
 انه فعلى هذا يتقدم خاله وابن خاله وابن بنتها ونحوهم
 في الصلاة عليها على زوجها فلا ولاية للزوج الا انه احق من
 الاحنى كما ان الحار احق من غيره فاستثنى في غير القربايات
 والنفية في غيرهم والزوج والحبرك اولي من الاحنى فظاهر
 انها في رتبة واحدة وما فعله الشافعي والابن للزوج انصلا
 اكثر من غيرها وفيه مستثنى ما يوافق فيه حيث قال الزوج
 احق من الاحنى فان ظاهره تقديمه عليه ولم لا جني
 حار وموت القربايات ومن استغنى قال في المومنين عند
 اخن بالصلاة عليه من بيه للمعنى المتقى له في العدد بعد
 اه وانما قيد بقوله حكا لان السبل الامانة في العدد بعد
 موته فبني صاحب الخبر حكا ان لم يكن حقيقة ذلك قال السيد
 احمد في قوله ليعاقله في هذا التعليق نظر وان ارد المثلث للمعنى

بما عتبار لا ريب فيه ان ارثه انما يكون بعد من ذرور ان ارثه
 العبد الرقيق فالمستأجر فيه التعبد بالسبيل بالمولى وعليه
 فالحقة المبنية ملك له وتظهر الثبوت في الصلاة والامان اه
 وانما قال صاحب البحر على المفتي به ان لا يعمل علمي ما قاله
 القسستاني ابن العبد وابوه احق من المولى اه وفي
 الالفاظ ان امانات العبد وله اب حرم وخرج خوفاهم من
 قال المولى ولو لانه مات على حكم ماله وعليه الفتوى وانما
 لم يفسد التولية منه الميتة لان الحقة المبنية لا تقبل الملك للفتوى
 وملك الملك للمولى ثم المولى فكيف يحدده كما يلزمه تلغى زوجته
 فتدفعه قال في البحر وكذا التلخيص اذا مات من غير وفاء فان
 تركه وفاء فان كنت له ابه او كان المال حاضرا لم ينفذ
 عليه الفتوى والتلفق فلا بد احق والا للمولى والمالك اذا مات
 ابنه وعبداه وماله حاضر لولا ان للمالك ان يقيم مولا
 اخذ ماله ومولى العتق اياه وابنه ومولى المولا اوى من الرزق
 لان الرزق منه انقطع بينهما بالموت اه والفتوى على
 بطلان الوصية بنفسه والصلاة عليه انما بان بنفسه
 فلان اوان يصلى عليه فلا يؤمنه ولو وصى بان يصلى غيره
 اى غير من ارثه انما يتفق والفتوى على بطلانها وقويت ما في
 التلخيص قال وانما وصى الميت ان يصلى عليه رحل لم يقدح في
 الولى اه فالعبدان في الذم مقتدى ذلك اما اذا لم ينفذ
 من له حق التقدير ووضعي بان يصلى عليه فلا ينظر
 كما يفسده كلامهم لكن قال في الخلاصة لو وصى بان يصلى
 عليه فلا ذكر في المصنوع ان الوصية باطلة وفي نوادر الامام
 رستم انها جائزة ويؤيد من ذلك بان يصلى عليه قال الصدر
 الشنيد والفتوى على الاول اه وقال الشيخ الرضوي وسو

وصى بان يقرب مقبرة كلابرت فلاك اذا احد تربع
 سنا خطه ان لم تترجم فالترجمة حله ولو وصى بان يقبر
 مع فلان في قبر واحد فلا شيء شرطه وفي التوارث لو وصى
 بان يقبر في بيته لا يقرب لغيره في وصايا الخلاصة وفي السراج
 اوصى بان يحل بعد موته الى موضع كذا فهو باطل فان حله
 خطه اوصى بغير ذلك لو تركه ضمن ما اتفق في حله هو
 قال فيجعل قوله الخلاصة لو اوصى بان يقبر في علي اذا لم تكن
 المقبرة بصفة عنه لانه يقبر كل قوم في معايرهم وما في السراج
 على حاته البعد بدليل قوله وضمن ما اتفق في حله لانه دل
 على زيادة الاجر وذلك لسعد المسافة والله اعلم
 وله اي للمولى ومثله لاهن يقدم عليه ايعمل المولى من السراج
 الموامح لمحي كمال في الدلالة بان جاز له اولى قال فوج افند
 وفي قوله لا تاس اسعاجا ربه الا فضاله يصلي حاسب
 الحق بنفسه لكن اذا حاسب طنه في شخصك في تعديده
 من خير وتقرّب وشفاعة ينبغي ان يكون الافضل
 يازنه فيها من باب اولى وجه الاولونه انهم قوف منه
 لتقدمه عليه وما يشين الادني في بيت الاعلى بالطريق الاولى
 الاذن كغيره فيها في الصلاة لانه في التقدم حقه فملاك
 استطاله وكذا له اذا زاد في غيره في الاضراف فبالدفن ولو بعد
 الصلاة وفي كافي في غزو اقليمه ان يمشي اخلط لانه اذا كان
 بينهم التفرقة ولا يجمع حديثا ذلك قال يورثهم فقد تخرجوا
 فالاول والاخذ وذكر اهل الجوارث لا بد معنى اخر هو الاعلام بمرثته
 ليصلوا عليه لا سيما اذا كان بينهم به والاول من بالتمام
 الا انه اذا كان هناك من الاوكيا من يمسوا به فيقبرين
 فاذا احدهما احيا لا يعتقد فله ان يترك المسافر

ليلا خمس عليها صلح الارض فصلح على قبرها لانه هو الوي
وكحق له قال الله تعالى الذي ولي قاتلوني من انفسهم
ان لنا اجل حده وهذا علم لقوله ان لنا ولذا فالاستفا
الفرض يعني اغا قسداً بمشيئته لان الفرض سقط بصلاة
الغير لكن اتجبت له الاعادة فاستحق الوي وحيث كانت
لا فاقه حقه كان محبيل في استفاطه واستيفائه ويكون
الفرض سقط فاذا لم يعد الوي لم ياتح احد وشاربه
الوحي عليه ما في غاية البيان من ان حكم الصلاة التي صليت
ملاذ ان الوي موقوف ان اعاد الوي تبني ان الفرض ما صلي
الوي واذا لم يعد سقط الفرض ما لا وي محس ولا اي ولكن
الاعادة كمنه لاستفاط الفرض قلنا ليس لمن صلى عليها
اولا مع الاجبي ان يعبد مع الوي ولو كان لاستفاط الفرض
لا عا لان الوي لم تصادف محلا وكان القياس فيمن لم يصل
له لا يصل اي صلح مع الوي لكن لما كان حق الوي في التقدم
على الميت تخلفت صلاة من تعدي هذا الحق كل صلاة اي
في حق حق اعادة كما في حق تعدي فلذا جاز ان يصل
مع الاول ان يصل مع الوي لان ذلك هو اي صلاة الكسار وغير
مكسور وعظا فرفه ولو من غير المصلح ولا نظر هذا مع ما في
قربا من تلذذ الصلابة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لكن قد اجاب عنه في السراج بانه محتمل ان كانت فرض
عبي على الصلابة لم يضر حقه عليهم ولهذا جرد منه لانه
لوني صلح الله عليه وسلم يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء
والثاني عشر من ربه في حق غيره بالاجماع فيعتل هذا التاخير ان
الصلاة عليه كانت فرض عبي على الصلابة فكان تلذذ الصلاة
عليه من كل واحد لاد فرض عليه تلذذ في النهاية ويحتمل ايضا

ولو كان الاخ الذي لم ياذن اصغر منا المذموم اذ لم ياذن
لمسار لته وحق اما البعيد فليس له وذلك بما اذا كان للميت
اخوان احدها من اب وام والاخر من اب فقط فاذا كان
الشقيق اجنبيا فليس الاخ من اب المستلعم المولى
مع وجود من هو اقرب منه فان كان الشقيق غائبا وكنت
لاجنبي بالتقدم فلا خلاف لاب منه وحده الميت كما بر
ان لا يقدر ان يتقدم به في الصلاة ولا ينظر اليه من تقدمه
ومر ايضا ان الرضي في الصلابة الصلابة تقدم من يشاء
وليس للمر بعد منه وان صلى اما غيره اي غير الوي
وغير الوي او يمينه من ليس له حق التقدم على الوي وم
تبا بعد الوي سياتي محترزة في كلام الشما عا القوي ولذا اقول
انه حق التقدم لان حق التقدم له فالنبي صرف في حقه
فلو صلى نائب السلطان فلا سلطان له بعد الصلاة اذا كان
لنائب السلطان مع وجود السلطان وكذا الخاتم والي
ولو على قبره ما لم يتفخ في السراج ولو صلى عليه الوي
والسنة او لينا اخير في حق الوي الذي صلى عليه من
الله بعد من اوله ولا يذني صلى عليه متكا ملة ولو صلى
عليه الوي ولم يضر عليه السلطان واراد السلطان ان
يصلح عليه فله ذلك لانه مقدم في حق صلاة الكسار على
الولي فاذا كانت صلاة الادون وجب ان يثبت الاعلى
فالظن في الاول وان لا يجوز للسلطان ان يصلح على غيره
خالتهم في حق الفوا لان الاله الله فلا يضر غيره
الا لانه من اوله وان لا يجوز له ان يذني صلى عليه
فمن صلى عليه لم يضره حتى موته وبعدها فقال ذلك هذا
القدر الجليل قالوا الخلافة قالوا انتم في قالوا فدفن

من له التقدم عليه كالسلطان والقاضي لكونه في ولاية
الولي كانت بحق صلي قبل حضوره فالولاية انما يثبت
لهم الحق لو كانوا حاضرين حال الصلاة لان التقدم
عليهم مع حضورهم عند ركنهم وعند عدم حضورهم
لا يحصل ذلك كما هو مقرر في الهداية وغيره اما لو صلي
الولي بحضوره السلطان فلا يثبت التقدم عليه في الصلاة
او بحضوره القاضي ويحضر من يتقدم على الولي والاعوان
وظهوره من لم يصلي مع الولي يصلي مع السلطان لا الولي
ومن صلي معه كل في الجنب وغيره كما ثبت في الهداية وفي
النافع ليس له الاعادة فيه ختم في السراج وعائنة البيات
وحكم الجنب في النجاسة وغيره على ما اذا حضر السلطان
وفتها وما في السراج وغيره على ما اذا لم يكن حاضر وقت الصلاة
وحضر بعد وقتها ونظر فيه صاحب النهر بان كتمته مستقته على
انه لا حق للسلطان عند عدم حضوره وفيه خلاف عند
حضوره وفيه ابي وفي الجنب وغيره حكم صلاة من لا ولاية
له لعدم الصلاة صلا في جملة الاعادة مع عدم مشروعية
تكرارها ما استقوط النقص فانه يستقط لان الاعادة حق
الولي ولا السلطان مع حضوره فله عدم استيفاءه
فلا يثبت قوله سابقا على الولي ان شاك في التمسك في
تحت قوله ان شاك وفيه استعجابا صلاة غيره لا حق جاز
لكي والنا في قوله انما يدل على ان غيره لا يثبت في عبادة الولي
وجوبه اهـ فمصلحة على من لا ولاية له لا يثبت صلاة
الذي صلي الله عليه وسلم على قبره ليس بعبادة بعد ما رويت
وان دونها اصيل عليه التراب قال في الهداية يقال صليت
الرفيق في التراب صيبه من غير دليل وكل من شاك في صلاة

انما اكرهه رضي الله تعالى عنه كان مشغولا بتسوية امور المسلمين
وتسليم الفتنة فكانوا يصلون عليه قبل حضوره وكان
الحق لا يملك التولية فلما فرغ صلي عليه ثم لم يصل عليه احد
بعد ذلك في مراتبه اول من صلي عليه ابو بكر ثم مع جماعته
من الصحابة فالاول في الجواب ما تقدم من صلي
انها في ذلك قال ابو السعد انه من حضوره صليانه
صلي الله عليه وسلم او كان له عدم اهتداهم على صلي امام
نقله السيد حمزة والاي وان صلي من له حق التقدم
كالسلطان والولي ولتأنيده اي عند عدم حضور
السلطان او نائبه او ابا المي فافان امام الجنازة صلي وهم
يتابعه الولي فليس للولي ان يتقدم في ظاهر القرية كما في السراج
وهذا ظهر ضعف ما في غاية البيات من ان امام الجنازة صلي
بل اذن الولي فان للولي لا عادة وقد خرج في الجنب ويشترط
حان امام الجنازة كالسلطان في عدم عاقبة الولي بحر صلي على
الميت اما ما نحن لسين له حق التقدم وقابله الولي صلي
خلفه ولم يأمروا في بعض ذلك سراج لا يتقدم لا امام
من له حق التقدم والي فالصلاة ابي جالامة فيها منه ابي من
الولي واما قوله في الجنب ليس وفيه من فافان متابعه اذن
ولا في نسخة طهته وان صلي على الولي بحق فان لم يحضر
من يتقدم عليه كالسلطان او نائبه او القاصص ومن بعده
من له التقدم على الولي لا يصلي عليه ابي غير الاول على ذلك
المستبعد ابي بعد صلي على الجنازة وفيه من هو ولي يثبت
الولي من يثبت انما هو في السلطان وفيه من هو ولي يثبت
الولي في الصلاة على الميت فمن ذكر ليس لا حلا له وصل بعد
ايهاه وان حضر ابي بعد جراح الولي من الصلاة على الميت

لاهم اظلم يسلط عليه التراب فالتسليم له يمت واذا هال عليه
فقد تم التسليم فليس له ان يحرك يديه بعد ذلك ما سحر
يفعل على الظن تغيب عنه من غير تقديره بل المستبر
في ذلك مقربة التراب وهو لا يحول اخلال في حاله وانما
والكان فلما سمع الميت وهله وانما له الصلاة الاض
والكان ما يسرع فيه التقدير وما وذلك لصلاة الاض
ورخا وبها وقيل يصلي عليه في ثلاثة ايام وقيل يخرج منه
العين ويؤتى له شجر حموي ورواية الثلاثة يروى
عن ابي يوسف في الامالي وهكذا يروى ابن رستم في
قواعد عن محمد بن ابي حنيفة وظاهره ان ظاهر
قوله ما لم يغلب على الظن تغيب عنه انه لو شك في نسي
يحيى لم يغيب عن الظن تغيب عنه صلى عليه اي على قبره
وهو الصريح كما في التبر ووجهه ان الاشكال يفي على
غلبة الظن وعندك شك يوحى باليقين ولو كان غير
متفكر في الاصل ما كان على ما كان والمغيب لا يزول
بالشك لمن في التبر وروى ابن رستم عن محمد بن ابي
من شك في تغيب عنه قال ذلك تقديرا لما لا
يعني ان لا تقيد دارين التغيب المقصود عدم الصلاة
وبني عدمه الموجب لها فاعتبرك المانع وهو التغيب في
قاله في عدم روي عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى
على نساء احد بعد ثمان سنين فليظن ان الصلاة
والثقة ان الله قال الله تعالى وصل على من تشاء
سكن لم يروى الصلاة في الآية بمعنى الدعاء وقيل ان تشاء
اعضاءه فان دعائه روي الله تعالى عنه في الصلاة على
وجدهم كما روي في التبر وروى في الصلاة على

من رجل وترايا وطام او غوه قلت هلته اهليه هلا
فانزال اي جرح وانصب ومنه بهال التراب اي يصب
فان لم يهل اخرج وصلى عليه فغير صلاة تسوا غسل
اولا او دفن بهاي بالصلاة بلا غسل وقد قيل عليه التراب
فانه يصلي على قبره من غير غسل استخسانا وقد تقدم الكلام
على ذلك تحت قول الماتن ويشترطها اسلام الميت وطهره
وذلك بنا على الصلاة الاض لم يغيبه بها ترك الطهارة مع
الامكان فلو لم يكن فرضية الغفران ورواية ابن سباحة
عن محمد بن حاتم في غيبة البياض معن بالي القديري وصاحب
التحفة انه لا يصلي على قبره لان الصلاة تدرون الغسل
ليست بمنزوعة ولا يؤمن بالغسل تضمنه امر اخر ما وهو
نسي القبر وقطعت الصلاة اه وروى في التبر ورواية
ابن سباحة على ما في غيبة البياض ولذا قال الشراح او
دفن بعد ما صلى الاحني عليه عن ولايته لا يصح
فيكون لمن له الولاية ان يصلي على قبره وفيكون هذه
الولاية فيما تقدم عليها صلى عليه وهو استخسانا
اي اقبل هال في الاض وروى في التبر لا نهال في التبر
وهذا الجرح وانما بحث فيه ما منه من استخسانا المستبر في
معن فيه سقط ما للمجرب ان قوله وعن ولايته لا يناسب
قوله صلى على قبره اذ لا دونه وجوب الصلاة بدليل
قوله الزيلعي انما لا واجب لتقدير الامكان وقال في
التبر روي عن ابن رستم من القبر لا يله قد سلم الولاية
تصلي وخرج عن ابن رستم الناسي وما ذكر الله يخرج من
ويصلي عليه فذلك فيما اذا وضع اللحد على الجرح قبل
ان يران عليه التراب اما اذا هلك عليه التراب لم يخرج

لا يخرج يقتضي عدم الصحة على ما قرره في تقرير الاستدلال
على فرضية التثنية بحديث اتما الاعمال بالنسبات فينبغي
ان يقتضي كون الصلاة في مسجد مفسدا لها فطره عن الكراهة
فليس يصح قوله على الاوجه الا ان يقال ان الغيب دونه
بالاجزاء فلا يلزم من الثابت بفساد الاجزاء كماله مثلا
وهو لا يستلزم نبوت استحقات العقاب ويقال ان
ذلك في الموضوع نحو الاجزاء انفسا ان صلاة الختان لا يفسد
بل وضعت لاستحقاق حق الميت لا فساد فساد الاجزاء
لا يملك علم ازيد من الاوجه نحو انفسها مستغنى عن الميت
من غير تبوؤ اجزاء او يقال انفسها ما يلزم ذلك من معنى
الحديث كسلب اجزاء الصلاة وهو غير لازم لكونه يكون
معناه فلا يخرج منه صلى في مسجد فساد له لئلا يفسد صلاة
المسجد في المسجد ليس ان اجزاء الختان في المسجد كما في
الحنابلة في الصلاة في المسجد في المسجد في المسجد في
المسجد في المسجد في المسجد في المسجد في المسجد في المسجد
سلب الاجزاء سلطة ما يتوهم من ايقاعها في المسجد فيكون
الحديث مقبولا لاجرة الصلاة في المسجد من غير ان يكون ذلك
فصلية زائدة على كونها خارجة المسجد وهذا الاحتمال الثالث
يرى في ذلك اوجه مطلقا هذا في احوال الختان في المسجد في المسجد
في حاشية النسخة وفي الحديث من خرج من المسجد في المسجد في المسجد
التي رواها الطحاوي في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
على حديث في مسجد فلا صلاة الا في المسجد في المسجد في المسجد في المسجد
في موضوعه فقال لا يصح على ختان في مسجد وقال الطحاوي في
التمهيد في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
التي وحق ان الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
الحديث وكلامهم انه لا يخرج صلاة في المسجد في المسجد في المسجد في المسجد

اي على الحاشية راكبا ولا قاعدا بغير عذر استحقاق القياس فيها للبراز
لانها تدعو وجه الاستحسان انها صلاة من وجهه لو جرد
التحرية ولا يشترط اياها بشرط الصلاة ولو كانت نافذة حتى
يرخص في اداها فاعدا وراكبا فلا يجوز ترك القيام من
غير عذر انفسا طارعا في غاية البيان من انها ليست بالشر
من القيام فالا ترك القيام انقضت الصلاة بغير عذر فيه
نظرا لانه يقتضي ان يرتكب التعمد فقط وهو غير صحيح
وقد يكون بغير عذر لا يفسد الركبة كالتعمد والركن والركن
طوي ومطجارت وفي اداها فاعدا بغير عذر من الركبة لو كان
ولي الميت مريضا فاصلى عداه صلى التماس حلفه قتيلا
اخره عند الشك في الظاهر من الاول من له حق النقطة حتى
الصلاة وهو لا يخرج عن غير من ليس له حق النقطة حتى
لو صلى غيره اياها من فمخرج لم يستفط الفرض بصلاته
وانكاهه فمعه بغير عذر يستفاد من سياق كلام الجوهري في السمو
وقال السيد محمد وانه لانه لا يخرج في تقديم القاعدا لانه
وفيها صلاة المكتوبة تصح في القاعدا بعد من غير
ضروية فاعدا هو ركعتين صلاة الجنازة مخزعا وقبل
تتمها قال في النسخة في ركعتين مخزعا او غيره روايات
ويظهر من الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
معروف ولا فقه الفقه ابو عبد بطنى بل سلب الاجزاء بطلب
الاخراج لا يستلزم نبوت استحقات العقاب فساد الاجزاء
وقد يقال ان الصلاة لنفسها سبب موضوع التثنية فساد
النسب بفساد الاجزاء لا يكون الا باعتبارها بغير عذر بها من ان
يقام ذلك التثنية وفيه نظر لا يخفى على من علمه انفسا
بالنظر اليه قد يقال ان سلب الاجزاء الفعل الموضوع

لا فحرمة دخول الحب والحائط والحد في المحط الموعود المست
فته في السجدة وحده ومع القوم اي كذا وبعضنا ينسب
عليه ان في القوم خمسة وهذه احدي الصور وهو يروى
ان الفرق من يخشون في العبادات في المحط الموعود
واما في الصلاة في السجدة الموعودة في غنما وقيل
الناقص لا يكبر وعن ابي يوسف روايان في رواية قيل
الامام الشافعي وفي رواية ذكروا ان في كل سجدة السجدة
والامام والقوم في السجدة لا تكبر اه فظهر من هذا القول
بعدم الكربة مطلقا في رواية لا في سجدة وحده خلافا
ما ذكرناه عن العناية من تفاوت من يخشون السجدة واحفظ
في الصورة الثانية وهو ما اذا كان الميت في كل سجدة
وحده يعني والامام والقوم كلهم في السجدة وكان الميت
مع بعض القوم خارج السجدة وكان في القوم في السجدة وفي
الصورة الثالثة وذكر في الخبر وغاية البيان والعناية
انها غير مكرهة بالاتفاق وقال في البحر نوب الاتفاق
ممنوعة وذلك لان الاختلاف صنف على اختلافهم في علم
الكره فقال بعضهم علمها احتمال تلويث السجدة وقال بعضهم
علمها كون السجدة مسبا لاداء المكتوبات فلا يقيم فيه غير
الابتهاد فيها نظر في العلة الاولى لالهة في الصورة المذكورة
لانه ليس فيه احتمال تلويث السجدة وفي رواية الغلام
عن ابي يوسف واختاره الامام الشافعي والنظر في العلة
الثانية بانه مطلقا وهو خشي السجدة في السجدة وقال في
البحر وعلم التوفيق بين كلامهم بان في كل هذه تفاوت
في حق كل من كان خارجا وانما في حق كل من كان داخل
وهذا لانه لا يصح لانتها في حق الخارج بل ينبغي ان يكون

ولا يلزم منه عدم سقوط الغرض لعدم الملازمة بينهما اه
وافاد ابو السعود ان الكربة في المذهب انما هو في غير
حالة السجدة كطروا بالعدس فلا يكون تركها اجابا
وقد نص على ما في الثانية ومنه الاعتكاف في كل في المسوط
اي اعتكاف في الحب وتحوه تحت له حق التقدم وغيره الصلاة
معها تعاليم والارام لانه يهملها غيره وهو بعيد وقيل
الواني طلاق الرهبة الصلاة على الميت فيه بما ذكره من عتاد
فان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليها في السجدة لم يكره لان الثاني
للمسجد حينئذ علم بذلك اه وهذا ظاهر في اطلعه على ما في
على تلك العادة او يفي بمسالكنا حيا حتى اطلع على ما في
ولم يمنع ابو السعود في السجدة فاذ لم يحصل هذا المذكور
كما في النسخ الا من فكره فيه لا سيما مع رفع الاصول امام
الناظر ودخول الغفلة فيه الا من لم يترك السجدة في السجدة
والظاهر ان كلام الوفا في ان لم يترك في الصلاة ما اذا قامت
الزينة بنسب صلى الله عليه وسلم في السجدة فلا كلام فيه اه في
مسجد جماعة هو نوع من السجدة الجاهلية وسجد الجاهلية
احترار عن مسجد بني كنانة في السجدة قال في البحر في السجدة
المصنوعة صا حيا للتميز صا حيا للتميز صا حيا للتميز
كما قبله في التهادية لعدم الحاجة اليه لان يكثر من بد عن
المسجد في الصلاة في الصلاة فانها لا تكلم فيه مع ان الصلوة
انه ليس بسجدة لانه ما عد الصلاة حقيقة لان الصلاة
للمنازلة ليست بصلاة حقيقة وحاجة الناس ما سأل
انه لم يكن مسجد توسعه الامر على امر واختلفوا في
مسجد التهادية صا حيا للتميز صا حيا للتميز صا حيا للتميز
الا فتر وانما تفصلت الصفوف لانهما عد الصلاة حقيقة

فيه خلاف وهذا فقه حسن فتدبره وبقيت الصورة الرابعة
وهو ما إذا كان الميت وحده في السجدة والأمام والقوم كلهم
خرج للمشهد وأشار إليهم فبديان فيها اختلاف المتأخر
والمتأخر الكراهة مطلقا أي في هذه الصورة لا ريب علمي
من صلي في السجدة مطلقا لا علمي من صلي خارجة والميت
أيضا كان تخرج السجدة كما قد مرناه عن النهر خلاصة
بنا على ما قد مرنا من العلة الثانية أن السجدة بما ي
للميتات وتوابعها لنا فله وصلاة استعفا وسجود
وذكر وتدريس علم وهو لو علق لا خلافا حديث أبي داود
وابن ماجه عن أبي ذر عن صالح صلي التوبة عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم من صلي
على ميت في السجدة ضل عمله ثلاثا شيئا أن يكون الظرف
وهو قوله في السجدة ظرف للصلاة والميت وحديثه فلا ريب
شرطان كون الصلاة في السجدة كون الميت فيه فإذا فقد
أحدهما فلا ريب الثانية أن يكون ظرفا للصلاة فقط فلا يركو
إذا كان الميت في السجدة والقوم خارجة الثالث أن يكون
ظرف للميت فقط وحديثه حسن كان خارجة فلا ريب
فيمن صلي في السجدة ولم يكن دليل على واحد من الاحتمالين
بعبينة كان التخيلا ريبا لأنه مطلقا فلا صلاة له وهذا نظر
أبو نعيم في نسخة في وصفه وما لفظ أبي داود فلا ريب وفي
لفظه فلا ريب وفي لفظ ابن ماجه فليس له شيئا وفي رواية
فلا شيء علمية وقال الخطيب رواية فلا ريب خطأ حتى
واختار الطيالسي عن أبي ذر عن صالح موفى
التوبة قال رأت الخثالة توفقه في السجدة فابست بابه
إذا لم يجد موضعا إلا في السجدة للهوف ولم يصل عليه

قال

قال يحيى بن معمر صالح موطئ التوبة بفتح حجة الله اختار
فصل موطئ في سبعة من قبل لك وبقيت حجة وابتغيت
كلمة أهل هذا الشأن أن ابن أبي ذر عن صالح موطئ في الاختلاف
فوجب فعمل وحديث علي الكراهة ما روي أن النبي صلي الله عليه
وما توفي الخثالة في يوم الذي مات فيه خرج بها صحابته فحصل
عليه بمرث القليل ولو خارت في السجدة لم يكن الخروج موطئ
مع أن الميت كان خارجا لمجد نفسه وما خرج من حجة من حجة
رحم الله تعالى عنها أنه صلي الله عليه وسلم صلي على أبي ذر في
السجدة هبل وخبر فواقعة حال لا عموم لها فيجوز أن يكون
ذلك ظرفا وقوله مستكفا في السجدة وهو علم عدمها فقد عاين
القول والفعل بعينه تعارضهما يقدم القول وذهب أصحاب
الأن صلاة النبي صلي الله عليه وسلم على سهيل وأخيه في
السجدة السجدة متوخة حين قال في نخرج معاني الآثار
حديث أبي هريرة وأبو جهم حدثت عائشة أن حديثها أخبر
عن فصل سجود الله صلي الله عليه وسلم في حال الأباة النبي
لم يتقدم بها شيء وحديث أبي هريرة أخبر عن أبي هريرة الله
صلي الله عليه وسلم الذي تقدمته الأباة فصار حديث أبي
هريرة وأبو جهم عايشة رضي الله تعالى عنها أنه
فأخرجهم وفي ذلك من الآثار أن عليا عايشة رضي الله
تعالى عنها وهو يومئذ صاحب رسول الله صلي الله عليه وسلم
دليل على أنهم قد علموا في ذلك الخطأ ما قد علمت ولو كان ذلك
لما ذكرنا فليعلمها واقول الخطأ في أنه ثبت أن أبا بكر
ومع صلي عليها في السجدة وصليوم أن عامة أهلها حينئذ والأبا
لها شهدوا الصلاة عليها وفي يوم الجمعة دليل على أن
وأن ثبت حديث صالح موطئ في سبعة من قبل لك وبقيت حجة

او يكون الام بمعنى كقوله تعالى وان اسألت فلها اه فقد صرح
بملكوت ونقصان الآخر وهو الفضولية ولو ان احدا منهم ادعى
انه في السجدة افضل له فقله صلى الله عليه وسلم فلا حوله ولم ينقل
انه صلى الله عليه وسلم صلى عليه غيري بيضا في السجدة وما نقل
عن ابن كثير قلعه اشار الى اخراج النبي في بسند عن عائشة رضي
الله تعالى عنها قالت ما ترك ابو بكر ديار ولا درهما ود في ليلة الثلاثاء
وصلى عليه في السجدة في سنده اسما عيل النذوي وهو مروي عنه
سليما حقه فلا يستلزم ادخاله في السجدة في موضع ذلك وهذا ظاهر
ويصلي عليه من فيه اذا كان عند بابيه موضع ذلك وهذا ظاهر
فيما اسند عبد الزراف اسما في الثوري ومع عن هشام بن عمار
قال وان رجلا يخبر عن من اسجد ليصلوا على جنازة فقال
ما يصنع هؤلاء والله ما صلى على الا في السجدة في جنازة وفي
موطا مالك عن نافع عن ابن عمر قال صلى علي في السجدة ولو
سجدوا في السجدة فيجوز انهم ارسلوا الى المدينة المنورة لكون
دفنهم كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتزموا ذلك
في ذلك والله اعلم وقال الشيخ رحمه الله تعالى في السجدة
في قوله صلى الله عليه وسلم فلا تكلموا في حقيقتها فهو يقضي
عدم انقلاها واني فكلمنا وحلنا في حقيقتها في السجدة
على ادعائها في علي بلغ زهرا فاستدل في نقله في السجدة
عن الشيخ رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة في السجدة لا ينبغي ان يصلي
على الميت في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
رضي الله تعالى عنها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
على عائشة وام سلمة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
وكذلك هناك ابن عمر في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة

ادخالها في كقوله صلى الله عليه وسلم ولدي خات افاد بالفا
ان الحسنة تحققت واعقبها الموت فلا وجه للموت في السجدة في السجدة
ان استلزم ان الفضل منه تحقق الحياة وعبارة الكفر سلبت
من هذا حيث قال ومن استلزم صلى عليه في السجدة في السجدة
عليه بعد تليفينه ويرى المولود الموصوف ويورث ويسمى
لا كرامة لا منه من بني آدم ويجوز له يكون له مال يحتاج اليه
بشره اسند عند المصنفين بدان استلزم في السجدة في السجدة في السجدة
الاجل واحاطا بها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
بنا المصنفين من المولود اعني ان يكون ذكرا وانثى
ما يدل على الحياة من فصوصا وحركة عضوية وبطون في السجدة
وهذا معناه الشرعي قال في القاموس استلزم الصبي في السجدة في السجدة
بالنكاح هو اخص من المعنى الشرعي ونقلوا السجدة في السجدة في السجدة
انه لا يعرف بسقط اليد وقضيتها لا هذه في السجدة في السجدة في السجدة
غيره في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
له يريه المديع لانه في هذه في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
وفي النفس مما ذكره انه لا عبرة بسقط اليد وقضيتها في السجدة في السجدة
الذي هو بعد ما بين راسه فلا يريه في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
هذه في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
وقد وجد في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
ايضا قال ولا عبرة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
قد مرنا في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
لا يتصور في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
وطاع عليه ما اكله ولا يقبل فيه قول النساء لان هذا في السجدة في السجدة
لا يتصور في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
اما في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة

٦٤١
٦٤٠

المسلمين بتوبتهم هول الخلق وذلك بالصلاة ومن يصلي عليه يقبض فليحس وليستظر من ان اخذ هذا القدوس اه وفي شرح المقدس ان نفخ فيه الروح حشر والا فالروح المستوي حين سبها من تحت خلقه ترحي بسيف غمته فالعمل لله عليه وسلم ان السعة ليوقف محمد طاعون الجنة فيقول لا ادخل حتى يدخل ثوب ونفخة من الزكي واحد من لم يستعمل في خرقه انما يدخل الجنة لا تلا حظ لينة فسنة التكفير ودون ولا فصل عليه وثلاثا لا يرك من لم يستعمل اذا انتهى من نفخه فاما الا فضل من من جملة الورثة بناءة اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جبينها ميتا فهذا الخنف من جملة الورثة لان الشارب وجعل الضارب التوق وجوب الضمان بجنة اية عليا ودون الميت فاذا حكمنا ببله نفسه وهو نفخة في السبعين الظهرية لصبي سبي على بنا المنقول والسبي في النفخة الاسرى ضبا الحلو السبي الاسرى المحزون من نفخة القلعة والجنون السالمون لصبي واطلق المص في الصبي وهو مقدر بغير العا قال اعا الصبي فيسقط باسلامه ولا يترك بركة من اس من ابويه قاله ابن الهام في تحريمه وهو طاهر كلام الزيلعي فانه على بنبوته البدان الصغير الذي لا يعبر عنه نفسه بمنزلة المتاع وعثره الخرج الزيارات فظاهرهما انه لوسي صبي عا قال ابو جحد انوية الحار فانه لا يكون كما لا يتبع لانبية الكا فويل من تبعه للدار وصحاب الصبي النفاق ولا يرك ببله على الله فانه حلالا لولا ان لا يولد الا بالسوء ولا تزلزلة التبعية التي لا يولد نفعه من رول التبعية اذا انقضت غير دين ابويه اذا غفل

لا يتم خاتمة الحتار انه يغسل الى سمعة من الاجماع ولله سبق نظره الى الذي يتم خلقه او سهو من الكات وقال في الدرر الثاني قال واقول ما في الخلاصة عزاه في الدرر الى المسحوط والمحيط فسبق نظر الرب حسي وصادق المحيط ايضا لا وفي الظهرية استقط الذي لم يظهر اعضا ولا يهتد عليه باقتنا واليات واختلف في غسله والختنا لانه يغسل ويدهن مغموفا بحرقه اه وذلك قال ابو السعور واهل انه لا خلاف في غسله اذا كان تام الخلق فان لم يتم خلقه اختلف في غسله والختنا رايه يغسل كما في المعراج والنفخة وقاضيه خا والنزلية والظهرية ويختلف في ما في شرح محمد بن صفه وتسميه ابن ملك ووفق في الشريعة لانه في ما في غسله من الغسل الى العنقه وجده السنة ومن ثبته اراة الغسل في الجملة لصلب الناعية من غير وضوء وترتيب لغسله اه وقال الشيخ اجمعي والذهب من صاحب البحر في خضف ما في الخلاصة والنفخة والمسحوط والمحيط ومن وافق فيهما من يتبع صاحب البحر لاجماع ولم يضعف نقله بما ذكره وفيه من استحقاقه في الاجماع في السنة من ان في حصى البير عن ابي ريرة وهو في السنة من ان في حصى البير انه ان نفخ فيه الروح حشر والا الذي ينفخ فيه مرقب اصحابا وفي حشر الظهرية مذهب عما ينفخ فيه اذا كان استبان بعض خلقه غسل وجب الذي في الظهرية وهو في السنة من ان في حشر البطن والظهرية مذهب من ان في حشر البطن والظهرية بعض الخلق ينفخ في الروح طبع الروح كالموت الذي ينفخ في الرحمي وقوة النفخة مذهبها اصحابنا الذي دلل هناك من كلامهم ينفخ في خلقه اذا دخل في الغسل وسوي في عليه ان من يجزى جنتا الى الصبر بنا يد يد ويجتاز جليل زعيل

١٤٤

وجمع على تقديم الدار على اليد وهو الوجه لا نقله في نسخ الاسرار
 شرح في الاسلام انه لو تزوج ذي صلبا او اخرجته الدار الى ايام
 ومات الصبي فانه يهدى عليه ويصير حلالا تبعا للدار ولا يعتبر
 الاخذ حيا وجبا فلهن من يداه ومن حبله فيه خلافا
 وهي وارده على ما في الخط فان مقتضاها ان لا يوصل عليه
 تقديم التبعية المخرجة اليد على الدار الا ان يكون على خلاف
 وما يورث على تقديم تبعية الولادة ما في الظاهر من ان دار
 الزوجات والارقة اصل في وضوئها في الولادة ثم مات الولد لا يهدى
 عليه وحكم الصلاة عليه فان حكمه الميراث اه وفي القنية
 صبي سبي مع امه فمات ابوه في دار الاسلام لا يوصل
 عليه تبعية التبعية بالكون وعلم الخبز والباغ وطرف الاحكام
 حكم الصبي لما قل فكون فيه عدم الواجهة الثلاثة في التبعية
 كما هو حجة الاصوليون بجواز حكم الدنيا لان الصبي يسمى
 ابويه في حكم العقدي فلا يحكم بان اطفالهم والنازلة
 بل فيه قول سبعة احدثها منهم وكثيرة الله تعالى وهو
 منقول عن الجاهل وابن المبارك وابن اسحاق ونقله
 البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي واثبتوا انهم منع لانهم
 لان الظن انما جعل تبعا للولد لعدم العقول في حاله
 حتما من اعضاءه مع انه منقوله من اعتباره حاله
 الاول فيكون اطفاله المخرجين كما كان في صلب اباهم يولدون
 مع الابا كما يولد اولاد المؤمنين كما بانهم وانما انهم يولدون
 في موضع من التبعية والتاقرير بها انهم يحتضنون في الاخرة
 بان تزوجهم تاروف دخلها كانت عليه يراد وسلافا ومن
 ابي عذيب وخامس التوفيق فلا يحكم في اطفال الكفار
 بسى ويعوض من عدم الولد تعالى وقد قال اننا اعلم ان الله

الاديان فحسبنا صا مستقلا بجمع احد سويده وبلا وفي ابا سي
 اصبها ولم تبسلا وقال الشيخ من الذين اوجبوا تبعية على
 المخرجه فلو كان سبي مولا اب لابن مولا لم يكن ذلك بل يهدى
 عليه كوسعيه فقط فمات اه لا يهدى عليه ابوه ويخفى
 كالكا ولا يفرق بين كون الصبي ممزلا وغير ممزلا بين من
 في دار الاسلام وفي دار الحرب ولا يفرق في سبيها وفي دار
 زبنا لانه موجودا ابوين واحدها لا عبرة للدار ولا للسبي
 بل هو تابع لها الى السلم فكل حديث اسلام وهو معتق ولما
 قال لاله اي الصبي المسمى مع احدا بونه نعلم اي احدا بونه
 السبي معه قال في البناء ان تبعية احدا لابوين او ابوان لولد
 جزءه والتبعية على مراتب وانما هاتبة الابوين واحدها
 في الدار ان لم يكن مع احدا بونه يكون مستحبا تبعا للدار لان الدار
 انشأه والاستماع في القنية يوجد في الدار يجعل على دار اصل الدار
 ثم بعد الدار يقدر اليد حتى لو وقع في القنية صبي في دار رجل
 مسلم في الحرب فمات يوصل عليه ويجعل حلالا تبعا لها حب
 الدارهم وفي حق القدير واختلاف بعد تبعية الولادة فالذي
 عليه في هذه تبعية الدار في الحبيب عند عدم لولد الابوين
 يكون تبعا لها حب الميراث عند عدم صاحب اليد يكون
 تبعا للدار ولعله اوجب في حق من وقع في يده صبي من القنية
 في دار الحرب فمات يوصل عليه ويجعل حلالا تبعا لها حب اليد
 اه قال في الصحيحين يظهر ان تبعية الميراث عند عدم الكون
 في دار الاسلام متفق عليه فلا يوصل مولا في الحبيب من تقدم
 تبعية اليد على الدار فكلما حصل ان الاتفاق على التبعية
 بلهجات الثلاثة وانما فيها تبعية الولادة ثم اختلفوا في
 تقديم الدار على اليد وهو كالموجبه فصاحب الرضا يرضى

اما ان يكون السامع مسلما او ذميا وعلى كل حال ان يموت محمدا
او غير محمدا فانه ان السامع مسلما فالصبي مسلم تبعه الثاني
سواء كان في دار الحرب او في دار الاسلام وسواء كان محمدا او غير
محمدا فهو ظاهر طلاق الصبي ولان السامع في قتال
قات الولد فدار الاسلام يصلي عليه لانه مسلم تبعه لدار
كما تقدم عن كنفه لاسر فاما ان شعبة الدار وقعت على
شعبة صاحب الدار فانه مات في دار الحرب ينبغي ان لا يصلي
عليه اذ لا وجد له باسلامه يكون الدار حرب واليد
يؤدي فتنبه فكل من اختلف في القبط فقتل
يعتبر الكان وقيل لو وجد حرم عند الفتاة قال ومعتق
اعتبار الكان ان وجد في محلة الكفار لا يصلي عليه وان
وجد في محلة المسلمين يصلي عليه فلو وجد في دار الحرب
المسلمة والكفار طوائف والظاهر ان يغلب المانع كما في نظائره
او يعتبر الواحد في هذه الصورة تغاها بوالسعدون وبني
الصبي الكافر جاز ما جاز بوبه والبا معنى مع فاسم هو
اي احد بوبه وذلك لاسم تاتي الانون وهو في دار الاسلام
في دار الحرب فالدار تتبعه لان المسلم في دار الحرب من اهل
دار الاسلام حكمي فحصل عليه الاسلام تبعه للمسلم
منها لانهم يدينون خيها دينها واسلم الصبي مع بقا الولد
صاحبا الكفر وهو ابي ولحال ان الصبي غا قات ابي بنع
سني تاتي في قتال في دار الحرب لانه لعا قات الميز وهو
من بلم سني فاقوها في دار الحرب بوبه ابي بنع
واما انه افترس مع عرض على الكفر وجوبهم في ذلك اه
قال والهر و كان ينبغي ان يقال ما قيل في الجحفة انه عند
اختلاف الابوين في سنة ان كانا كل واحد وشيخ وحده

لا يفتد احد بغير ذنب وهذه احدي المسائل النخلة التي توفق
فيها امامنا النعمان ولا جرمها بعضهم في قوله
وروي الامام الاعظم النعمان سب التوفيق في جواب ثبات
سور الحجاب ففاضل حاله وثواب جني على الاجابات
والدهر والكلية تجمع ذرية الكفار وقت حجابك
وفي التفتيد بالكمالات رجاء اليك لا يتوقف في اطفال المؤمنين
فما في الخلاصة من انه توفق فيهم فغير من في صبر
الدرية ان هذه الدراية مردود على رايها وفي ذل النظم
الدهر في نظرو الامام انما توفق في المنكح لا في النكح
وسادسها انهم في الجنة وهو المذهب الصحيح المختار كما
في الاول من انه ثبت عند البخاري في صحيحه ذلك
وسايعها ما حكاه الشارح في اول الباب تعييل اخدم
اهل الجنة وفي حديث ضعيف واحتمل في ذلك ايضا
بقوله تعالي ولا تزول رزقوا رزقي فلما لم يجد منه
ما يوجب تعذيبهم جاز ان يلزموا عن ذلك بقوله تعالي
ولما ان محمد وبنو حصة جليلي التوفيق حيث قال
وكل من مات من الصبيان للمؤمنين فهو في الجنة
ولم يبي في صبيته الكفارة كما جازي لروى الانصار
فقال في حرم خدم الكرام في الجنة فقل على الدوام
وقال في تحقيق الاجابة فيها يوافقون من الشفاء
وعالم تحقيق الاجابة فيهم ينبغي تحقيق المحرم
والموسى الصحيح كما في بدو ونداء بدو حجاب بوبه
فان يكون واحد من ما مضى في الصبي مسلم تبعه لدار
اول السامع عن انه اذا لم يسب مع الصبي احد بوبه
فلا يخلو اما ان يموت في دار الحرب او في دار الاسلام وعلى كل

٢٤٦

وفي الاول خلاف في ظاهر مذهب الشافعي فانه لا يعتبر سلام
ما لم يلمح قالوا وهو القياس واضحا بنا اختاروا الاستحسان
بدليل صحة اسلام علي رضي الله تعالى عنه وهو ما ليس هو
قول لبعض اصحاب الشافعي قالوا ولا ينبغي ان يسأل عما
اوردوا من رجل او امرأة وصي عن الاسلام فلا يقال
له ما لا يجانه او الاسلام بل بل لا يرتب له حقيقة اى العا
حقيقة اى حقيقة الايمان وقالوا جالده تعالى لا يوجد
ووجدت له والله ليس كذلك حتى وانما ليقولوا لا يوجد
فاطر السان ولا رضى وخالق الخلق جميعا وحده
ومستهم والله حتى يقيم سمع بصير لا تلتفت سنة ولا نوم
والله لا يموت ولا ينعف ولا يرب عن علمه شيء ولم يكن له
صاحبه ولا ولد والله لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
ونحو ذلك مما يحسم الايمان به في ذاتة العلمة والايمان
بمالأته ونسبه ونسبه والقدره خيره وشره واليوم الآخر
والنعيم بعد الموت والايمان بجنة ونار وعقد يس
عصا واياته الطابع ومفردة من شيا الله تعالى لا يعجز
ومصراته وصراطه وشفا عة لا يقال له اى ذلك العا
هل انت مصدق بهذا عا اى ذلك اى ذلك العا
به وحكم عليه بالسلام ولا يفرقة اى العا في
جوب قول السائل بالالايمان بالسلام فتج فانه يثبته
في ذلك مع عارة باطنه بالايمان مقتصر واليه يسأل كثير
من القوام من الناس عني وانما يسمعون ظنا منهم ان حلول
هذه الاشياء انما يكون بكمالاتهم مستطوع وعما في عال
خاصة فيجبون من الكواب ويغفل عن الحقيقة وحسن
المسلم بالرفع على الغافل ويغفل على الغافل وهذا

ويستحي وحين فابن سبع والا فلا هو وقال الشيخ الرحي ولا
عبروا بالنسب وتنبهوا بالسبع باعتبار الغالب اه وقال
في البحر واختلف في تنسب النفا فثبت ان مقتضى المناقفة والمضار
وان الاسلام هديك واجبا عنه خير لانه في العنايه وفسر في
القدر بان ينصل صفة الاسلام وهو ما في حديث جابر
بان تؤمن بالله لا يوجد وريه بنية لكل شيء ولا يكتف
اي بوجوده ونسبه اى انزالها وسلكه اى ارسالهم عليهم
الصلاة والسلام واليوم الآخر البعث بعد الموت والقدر
خير وشره من الله تعالى وهذا دليل على كبره قول لاله
الا لله لا يوجد لكبره بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكر في
قالوا لا يشتد احد او تزوج امرأة فاستوفوها الاسلام
فلما لم يكتفاه جهلته اهلا لا تكون سلمة الله وهو يدينهم
الاكتفا بالاقوال والصفة دلالة لانه لا يدعي الا قول رب
لهما ويحانها في انفق الوسا مل حيث قال فان قلت
يجب ان لا يحكم بالسلام اليه قوب والنظر في وان اقر
محمد صلى الله عليه وسلم ودخل في دين الاسلام وتبرأ من
دينه ما لم يؤمن بالله ولا بنبوته ونسبه وسلكه ويسمونه
بالدين والقدرة خيره وشره من الله تعالى قلنا لا فرق
بينه الا شيئا وان لم توجد فصا فقد جعل لاله لانه لا فرق
لا خوله في ذلك الا سلام فقد التزم ما هو شرط صحة الاسلام
وتما يثبت ذلك ما لم يثبت بالملات اه ووجدت
انما قال الشافعي ان يفتن ان قول لاله الا لله اقر بالصفة
دلالة فالتسوط الاقر بها صحتها وطلانه والله تعالى علم
صلى عليه لعصير وريه اى صلى الله تعالى الاسلام وحده فقط
او مطلق الصبي اذا سلم حدا بوبه مستحيا ولا خلاف في الاخير

قوله ويدفن اي المسلم زبده كذا الشارب اليه لا يقتضيه ويه
 الحطم الموضي والعصيات بل هم سر ورويا الاحرام ايضا قال
 في المسح سكون القرب ايا واما اوامرا وخلافا وخلافه
 او خاذا وغيرهم من ذوي الاحرام اها كما في الاصل ما لم يكن
 حريا كما فيه القربى في الكلال في باب الاشياء يتبين
 المعنى وجوبه عليها ان من شريط وجوبه كونه مسحا
 بل لا بأس ان يفعله معه كذلك كما في الذبايح واما حاجز ذلك
 له لا يفسد عامة في ذي ادم ولانه حاله جموعه الى الله
 تعالى فيكون حجة عليه لا تطهيرا حتى لو وقع في الماء افسده وذكر
 في اسرار الله ساله رجل ابن عباس وقال له ان اى ما انت
 فطهرته قال اغسلها وكفها واتبع جنازتها وادبرها ولا تقبل
 عليها ولا من هذا من حجة الصا حية فله وروى البرقي لا
 يترك طهرا للمسباح والكلاب والوثاق يندب الي يروا له
 وان كان مشركي ومن برع القنبا يفسد ما وتكفنه من
 ودفعها اهر وقد روي ابن سعد في الطبقات عن علي رضي
 الله عنه قال لما اخبرت النبي صلى الله عليه وسلم بموت ابي طالب
 بكى ثم قال يا اذهب فكفنه وكفنه وروى في الطبقات
 في التنية فقال اذهب فاغسله قال وجعل يقول الله صلى
 الله عليه وسلم يستغفر يا ما ولا يخرج من بيته حتى يزل
 عليه جهيل عليه السلام بهذه الآية كان للنبي والذين آمنوا
 ان يستغفروا للميت كبريت الاله وروى ابن ابي شيبة المحدثين
 وسنده في ابي داود والنسائي فان علي بن النضر الكوفي مات
 فأتوا قبره فقالوا ان تغسله وتكفنه وأخبره فالتفت
 وعذرا أهل السبي اذهب فليراك عز لا تحذرك شيا حتى تأتي
 فذهبت فلي ربه وجنته فامره فاغسلته وودعالي وليس

فيه صريح لا مرفا فصل اما قد يفر من طريق الالتزام الشرعي
 من انه لم يأمروا بالاغسال الا من غسله الا من تكفنه وودنه
 قال ابن اسحاق وموت خديجة ام المؤمنين را في طائفة كبارها
 في عام واحد وزعم الواقدي انها ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين
 لم يخرجوا من الشعب وان خديجة توفيت قبل الهجرة
 بحسب وتلا في البيعة وتوفي ابو طالب في شوال سنة ثمان
 من النبوة وهو ابن سبع وعشرين سنة عتق دين فمده كما صح
 عنه البخاري وذهب بعض الشيعة الى انه مات في رمضان
 ان المومنين يخرجون من الله تعالى عينا توفيت بعدو بني النضير
 ايام ما انما يلقى بعد موته في حرق بلا غل ولا تكفنه
 كالكتب قال في القلوب الحية انما اذا قتل على رده لا يضر الوتر
 انتقاله دينهم كالنصارى واليه في ليدقنوه فيمنا برض
 لكن يجعل حديق فيلق في قبرها كالطخت اه عند الاحتجاج
 فذكر في غسيل الميت لا يجوز له الا قد مناه فلو كان له ايت
 للكا في الاصل وفيها في الاولي ثم لم لا في الاصل كما روات
 وله ابن مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ان لم يكن هناك من
 اقامه الكفار من يتولى امره فان كان ثمة احد منهم فالاول
 ان يخاف المسلم ويغسله ويكفنه ويصنعون به ما يصنعون يوم
 كذا انقذه في السبابة وفي قوله في الاولي شعرا رجوا زما تات
 وعدم دفعه لم يملكه خلافا لادوية حرقه في حقيقته وانعلم
 ان اقامه يحرقونه بالنار قال طاهر لانه لا يدفع اليه امر الا بالني
 ادم ورجع من غير اعانة المسنة اهي في غسله وتكفنه
 ودفنه فيعسله غسل الموت الجسد يبل وضوء ولا بداءة
 بالميا من بل يقبض عليه الا كما يصعب على النجاسة ولا يكون
 غسله طهرا رقة حقيق لو وقع في نية يتركه كذا في حقه

ولو حله اسناد وصليح يحصر صلاته بخلاف المسلم في ذلك
فمنه صلاة حاله بعد غسله ولا يغسل ما بعد فأن الكافر
كله تركه غير انه يفسر حاله لا احتمال الاسلام فيه فليس
مضمنا الشك فيه صارت من الحنيفة وبنيت في حقة تحسنة كانت
اوامره وظاهره انه يفتن فيه بالذنب المصغر ويقتل وحده
من غير مد ولا تسعة ويقتل في كل ذنبه والحق سائر الاثار
ولا يوضع وضعا بل يفتن في السراج والالوان المسلم اذا
ولد اب كان على لونه الكافر من التمام بنفسه ويحرم به بل
يفعله المسلمون لا روي ان يهوديا من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولد اب يهودي فلما مات الولد قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يصح له تولوا العلم ولم يحل بينه وبين والده
اليهودي ويكره ان يدخل الكافر في يده المسلم لئلا يفسد
من ذلك لان الموضع الذي فيه الكافر يفسد فيه العقيدة والحق
والسلم يحتاج الى ترك الحرجة في كل ساحة فيستمر فيه
ذلك وقد تقرر انه لو مات يدين مع من كان في يده
الفعل ثم يصابه عليه فيفسد الكافر والمسلم فيه للضرورة
فلا بد له عليه من غير من يدينه اسلمه عند من يخاف
للزينة فافادته في البحر وادخله في البحر وكسبه ليدخله
يذهب من عاقبة هذه الكيفية في جهلها والا فاصولها كسوف
فكان فرض كفاية كالهلال فلهذا تقدم ما في كسوف الكلال التهمة
وتفقد نهوضه في اللازم عن نفسه وارتداء الشرايع والان
الكسوف كسوف ما في البحر من الغاية كسوف الكسوف في
عقوبة كسوف الكسوف في الغاية كسوف الكسوف في الغاية
ولذا العوض انما يفتن في النظر ونفقه والمسلم والوفاة
وهو ما كان من جانب الراس واليمين على الكفاية فيكون

مستقيما على قضاها فهاك الحاصل ولا الجانب يمينه المتقدم
فمنه صلاة حاله بعد غسله ولا يغسل ما بعد فأن الكافر
كله تركه غير انه يفسر حاله لا احتمال الاسلام فيه فليس
مضمنا الشك فيه صارت من الحنيفة وبنيت في حقة تحسنة كانت
اوامره وظاهره انه يفتن فيه بالذنب المصغر ويقتل وحده
من غير مد ولا تسعة ويقتل في كل ذنبه والحق سائر الاثار
ولا يوضع وضعا بل يفتن في السراج والالوان المسلم اذا
ولد اب كان على لونه الكافر من التمام بنفسه ويحرم به بل
يفعله المسلمون لا روي ان يهوديا من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولد اب يهودي فلما مات الولد قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يصح له تولوا العلم ولم يحل بينه وبين والده
اليهودي ويكره ان يدخل الكافر في يده المسلم لئلا يفسد
من ذلك لان الموضع الذي فيه الكافر يفسد فيه العقيدة والحق
والسلم يحتاج الى ترك الحرجة في كل ساحة فيستمر فيه
ذلك وقد تقرر انه لو مات يدين مع من كان في يده
الفعل ثم يصابه عليه فيفسد الكافر والمسلم فيه للضرورة
فلا بد له عليه من غير من يدينه اسلمه عند من يخاف
للزينة فافادته في البحر وادخله في البحر وكسبه ليدخله
يذهب من عاقبة هذه الكيفية في جهلها والا فاصولها كسوف
فكان فرض كفاية كالهلال فلهذا تقدم ما في كسوف الكلال التهمة
وتفقد نهوضه في اللازم عن نفسه وارتداء الشرايع والان
الكسوف كسوف ما في البحر من الغاية كسوف الكسوف في
عقوبة كسوف الكسوف في الغاية كسوف الكسوف في الغاية
ولذا العوض انما يفتن في النظر ونفقه والمسلم والوفاة
وهو ما كان من جانب الراس واليمين على الكفاية فيكون

٢٥٠

الموفق لما في الفتح له حمداً لم يمت على طهر منسان وكرامه يظهره
على طهر ذاته سوا كان صغيراً أو كبيراً كما في الحديث الذي رواه الأصبغ
الخصي والنظير وفوق ذلك يعني عن علي بن حمزة عليه السلام لا يدرك
أقطار الله لا يدركه بالسن بل فقطاً منه الكثرة وليس القاصية
والصغير الغير الضيق لا يشق حمله على اليد ولا يدركه ولا يدركه
غيره والله أعلم بحكمه وأمره على يديه ويستأوله الناس
بالحمل على أيديهم كما يفعلون في الحج والعمرة لا يستطيعون ولا يورثون
يعني ولا ياتون بالحمل حياً إلا في الضيق والاضيق الموصوف
على يديه وهو ركب وإن كان الميت ليس له حمل على الكفارة
لأنه الأصل السنون وحمله على الميت غايته صفة ويسر
بها على الكفارة لما روي عن قول صلى الله عليه وسلم من سئل
بالكفارة فادعك صلتك ونحوها لا تخفف وإن كانت غير
ذلك فشر تصومين عن رقبته أو حرجه أو شحجه أو لا تخف
بجمعة مفتوحة وهو حديث أبي عبد الله وسئلون الدال بدين
الحدي مفتوحة الجاهل سئل قال في الفقه الحنفية فخر
من العبد وروى العنق والفقير بنعتي كخطيب
بالمفتحة من الكفارة ولو شقوا أقدامهم مصححاً لم يمت فقال
الشيخ الرافعي الظاهر أنه لا رقة فيه منة لا رقة الميت إلا مقتنا
به وأما ما يعني حديث شقيق عليه السلام من سئل عما إذا كان
فيهم من لا يقدر على ذلك وكرهه تأخير صلاته
ودفعه إلى كراهة أنه يصلي عليه أو على الميت من عظم
بعض الأجزاء كالأذن أو غيرها من الأجزاء وقيل في الجملة تأخير
عنه أو تركه أو تركه على الميت من عظم الأجزاء كالأذن
وعلم أن مقتنا على الأصل أو التمسك به أو تركه على الميت

أولاً من اقتضى في خصوص تلك الأوقات لا يقال لا دلالة
فيها على جواز التمسك بخارج حل الأربعة وأحد بني المودين بأن
يحمل الموقوف على كنفه الأيمن وهو من جهة يسار الميت والمقدم
على الأيسر وهو من جهة يمين الميت فيحمل عليه ما إن يفضل ويؤ
عنهم الفعل المذكور روي عنه بخلاف وقد خسر جازم
إلى شخصية وابن عبد الزارق في مصنفهما عن علي بن الزرق قال
رايت أبا جعفر في جنازة علي بن جعفر السبيل الأربعة روي عنه الزارق
عن أبي جعفر في جنازة علي بن جعفر الأربعة روي عنه الزارق
عليه السلام قد صرح روى الله صلى الله عليه وسلم خلق ما به
وهو إليه وقد خسر جعفر الأربعة عن ابن مسعود روى
الله تعالى عنه قال من أتى مع الجنازة فليأخذ بجانب السبيل
الأربعة وروي محمد بن علي بن حمزة عن أبي بصير عن أبي بصير
قال من السنة حمل الجنازة على الأربعة روي عنه الكل لا يذكر
أصول الجنازة عند السقوط والكفارة للميت وأعوان
على تحصيل سنة الإسراع وأبعد من التشبه بحمل الأمعة فبعد
ذلك هو كمال الدنيا لا يفتقر وعنه
الحامدي فيكون روى لا يجوز في جنازة الميت جنازة
سعد بن مسعود في جنازة علي بن أبي طالب عليه السلام رواه
شهر بن يحيى عن سعد بن مسعود في جنازة علي بن أبي طالب رواه
ابن سعد وأخرج الطبراني في المعجم في قول علي بن أبي طالب عليه السلام
رايت أبا جعفر في جنازة علي بن أبي طالب عليه السلام رواه
الشافعية إلا أن يفتقر في جنازة علي بن أبي طالب عليه السلام رواه
لا يوجب من جهة شخصية ولا مصنف أو أن يحل الأربعة روي
أنس بن مالك وأما ما رواه الطبراني في المعجم في جنازة علي بن أبي طالب
ووقع في بعض النسخ وقد تألف في أوله هو المتألف

الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وابوهما واين الزبير
وابن عمر والتحق والشعبي والاوزاعي واحمد واسحاق وقال
مالك والشافعي قالوا سئلوا عن رجل قتل ان توضع جثته
انما عسده عند النخيل واني قد ورد عنها وانه قد اعمد
اذا لم تدفع الحاجة والضرورة كما اذا دلكه في موضع المسنة
وقال في البحر وذكره القتيبي بعد وضوحها كما في النخيل
والعناية وفي المحيط خلافا قال والافضل ان لا يجلسوا
عالم يسوق وعليه التراب لما روينا انه صلى الله عليه وسلم
كان يقوم حتى يسوي عليه التراب ولا في القتيام اظهر
العناية في التراب وانه مستحب اهـ ولا اوله اوبى في البداية
فاما بعد الوضع فلا بأس للجلوس لما روينا عن عباد
ابن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس
حتى يوضع الميت في القبر فكان ياتي مع اصحابه على
رأس قبر فقال يروي هكذا يصنع بموتانا فجلس
النبي صلى الله عليه وسلم وقال لا يصح به خالونهم
اهـ الا من يقوم خالونهم في القتيام فذكره قال الخير
الذي وصفتي له في كتابي لا يتركهم ولا يمشي من
المصلي اياها اذا راها يمشي من راسها هكذا وعمل الله وحده
وصدق الله ورواه الترمذي في صحيحه ورواه غيره من
التابعين والتهليل جليلي في المنازعة ولا ينكح بين الدنيا
ويستصحبها وانه في صلاة يسجد وجوبه في سجدة
من سجدة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
كما في المنازعة وفي القتيام في كل ركعة في كل ركعة
لا صلاة على الاضحية من يوم النحر ولا صلاة على الاضحية
وكان فاعدا صولح ربه ورضاه من كل صلاة عليه وسلم

اخروا فيها الكثرة المتعدي كراهية الا اذخفي فنهت بصلاته
الجمعة بسبب دفن بالفتوى على تقديم سنة الجمعة على صلاة
المنازعة كما في صلاة العيد فنية عبارة كما نقل في البحر ولو
جهر الميت صلته يوم الجمعة ذكره تاخير الصلاة ودفن الميت
عليه السلام بصلته يوم الجمعة ولو خاف فوت الجمعة
بسبب دفن الميت في يوم الجمعة والتعدي على صلاة الجمعة
وتقديم صلاة المنازعة على صلاة الجمعة والتعدي على
صلاة العيد لانه قدم صلاة العيد على صلاة التراويح ويلي
لظنها من في خروجها من الصلاة العبد اهـ ولا ينكح
الشيخ الحق من قبله ولو خاف فوت الجمعة بسبب دفن الميت
لا يخرج الا في وقت الصلاة حيث لا يوجد ما يوجب تأخيرها
قال وفيها خال صلاة مفرقة لانه راجع من الميت
ينكح به الايمان فيمنع من صلته صلاة عديده
لا يخرج طهارة بدنه وكفنه كما تقدم قال فلا ينكح
تاخير صلاة العيد بسبب دفن الميت في يوم الجمعة
اهـ وفي الاضحية والتعدي على صلاة العيد
في وقت الصلاة على الميت في يوم الجمعة في يوم الجمعة
اراد الله تعالى ان لا يكون في يوم الجمعة في يوم الجمعة
ان لا يكون في يوم الجمعة في يوم الجمعة في يوم الجمعة
عن البخاري في صحيحه في يوم الجمعة في يوم الجمعة
والنسب في وقت الصلاة على الميت في يوم الجمعة في يوم الجمعة
منع من الصلاة على الميت في يوم الجمعة في يوم الجمعة
عن البخاري في صحيحه في يوم الجمعة في يوم الجمعة
تدبر في يوم الجمعة في يوم الجمعة في يوم الجمعة
بان الجلوس قبل وضع الميت اهل في حقته ورضاه

فان الميت يقدم عليهم مع كونهم شفعاه فكل ميت في حالة
المشي والان الشفيع انما يتقدم عليهم من شفعاه في العادة
للتبرع عن ان يجهل الشفيع اليه بقوته المستعينة فيمنعه
الشفيع من ذلك وهذا لا يتحقق ها هنا لان يكون خلفها
تسحق الشفيع بها حسن اذا من لا خلاط بهن ولو لمع
الاختلاط يجب تليدها للشفيع رحمة اخيرا روي
حرو حرم ان النساء لا يهاجرن الحياء في حقهن لا يجهلن
ولا يوهن ولا يهفن في القبر وقد روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما رآه النساء في جنازة قال ليس تخجلن مني
يجهلن اني بين يدي انصلين فين يصلن قلت لا قال
فانه ربي ما زويت عيني جواريت وعند القاري من حديث
ام عطية وزينها عن ابناء الحياء يترجون الناحية ومنع
لقوله صلى الله عليه وسلم ان الناحية ومن حواري من منع
فلمهم لعنة الله والملائكة والناس جميعا وقد اجتمعت
الامة على خروج النوح والدعوى بدعوى الحياء هلية والدا
بالويل والنهي عند الصبية وظل الخدود وشق الحبوب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حاله ان
وسلم ليس منا من لم يحدود وشق الحبوب ودعا به عوي
لما هلية وقال صلى الله عليه وسلم ان يري من الصالحات
والعائفة والشافقة بها الفتنة التي تخلق راسها عند الصبية
والنافقة التي تشق فمصرها وانما عند الصبية وكل هذا
حرام باجماع العلماء ولا يجوز من الرجال والنساء بعد النازلة
بصورتها من حيث البيت وفيها والنهاه واجلاله وفي الحديث
قال النفا اذا سمعوا لكمة يلبسها قلبه فلا يلبسها الا من
الوقوف في الشفيع لا يسمعه صلى الله عليه وسلم يروي حرم

فان الصالحات هي التي ترون
مصرها بالناسخة

اذا ربي الحياء في قفوف في تبها فلا يبعد حتى توضع
اخرجها ان يجهل عن ان سعيد يرفوعا وعند ابن ماجة
عن عامر بن ربيعة اذا رآه احدا من جنازة فانه لم يكن ما فيها
معها فليقم حتى يخلفها او يخلفه او يوضعه من قبل ان يخلفه
وعند مسلم عن جابر بن جعفر عن ابي هريرة عن ابي ربيعة
البنانة فقفوف في جنازة احدا من جنازة فانه لم يكن ما فيها
عنده قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام
والجنازة ثم جالس بعد ذلك وامرنا بالقيام من رجلي
قال الشيخ الرحمتي وهذا يقتضي الهمزة التخييرية لان امر
بالشيء يهيئ عن طهارة وندب الشفيع خلفها يقول صلوا
الله عليه وسلم من شيعتها ثم انما واحدا واحدا وكان
معها حتى يصل على الكوفة من دفنها فانه يرجع من الاحمر
بغير طهارة بعد الاذن ولا متبلا من شيعتها ولا يراى
الشافق لانها متبوعة مني والمذبح يتقدم على الشافق وقال
الشافق في الشافق انما انصلي روي ان ابا بكر بن عمار في بيان
اهمهم ولا هم شفعوا للميت والشفيع يتقدم في العادة على
من يشفع له ولما ان الشفيع عليه عليه وسلم يخطو جوار
سعد بن معاذ وروي ان علي بن ابي طالب دخل عليه في ذلك
بعثي حتى يخطو جوار سعد بن معاذ وروي ان علي بن ابي طالب
فقال لا خير طاله تعالى فادعى ان الشفيع خلفها ارضها ولها
اباها ان يسمي على الناس وانهما ليعلمان ان فضيلة الشفيع
على فضيلة الشفيع في امر الله فضيلة الصلاة للشفيع على
الشافق ولا ان الشفيع خلفها او خطاه فانه يخطو لها وشفيعها
فيهم وروي ان الشافق في جنازة واحدا من ربيها
له والشفيع يتقدم على الشفيع في جنازة الصلاة عليه

يوضع فيها الميت لما أخرجه أصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعاً
 المحدثون السق لغزاً واخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر
 قال المحدثون صلى الله عليه وسلم ولا يكره عمر إلى أرضي رضى
 قال في الحرف سق سق فيما ذكرت الأرض رضى رضى
 المحدثون في الزمان الأرض كانت رضى رضى رضى
 واختاروا بين يرض فيه القرب قال الشيخ الرضى وظاهره
 أنه إذا اتخذ التابوت بجملة في القدر وضعه في رضى المحدث
 يدون سق ولا حرامه وحمله في القدر ولا يكره يمدد
 إلى السق الآخر يمدد على الميت في وضع التابوت في القدر
 يؤمن من ذلك وفي الجلبية عن العامة أن التابوت من رضى
 المال إذا كانت الأرض رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 غير هاهنا رضى في قول العلماء قاطبة أنه لا يجوز أن يضع
 فيه أي في القبر رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 الأرض رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 المص ويضعه الشارح والذي في أصل الظهيرية وما روى عن
 عائشة وكذا نقله في الصور التي رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 صريحه أن القدر أن القدر لا يكره رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 فإن كان رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 منهم على الجوز رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس قال وضع في قبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء وعن جعفر عن
 أبيه قال المحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر
 في قبره قطيفة كاد يركب بها في حياته وعن الحسن قال حمل
 في قبره رسول الله صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء كان صاحبها
 يوقضه بها قال فحملوا قال لا بد من رضى رضى رضى رضى رضى رضى

علمي خصاصه صلى الله عليه وسلم ويرجم ويحتمل
 أن يقال ما في الظهيرية محتمل بالمصرية وفي بخاري عن
 أبي حنيفة في بابها رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 الجاني ولا يكره في رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 صلى الله عليه وسلم في رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 والله لا يسكت أحد بعد فالتقاء في القبر في رضى رضى
 الجنية ولا من ما اتخذ رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 وقال الشيخ لا يسكت أحد بعد فالتقاء في القبر في رضى رضى
 السجدة وليست إلا أنه خلاف الأولى بدليل قوله لا يسكت
 رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 للتبني يعني ولو لم تكن الأرض رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 والتي عن من عمنها رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 الأرض ولو أنها رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 أنه جوزه في رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 التابوت في القدر وهو رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 فيه أي في التابوت القبر ويجعل الذي الخفيف عن رضى رضى
 ويساره وقطبي الطبقة العليا مما يلي التابوت رضى رضى رضى
 رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 الناس وكانه أسكنها رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 سنة النبي صلى الله عليه وسلم لأن رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 إلا أن ثبت ذلك رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 علمه والتابوت رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 إلى البر القدر في التابوت كانا رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 صريحاً في رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
 ولم يمتلأ من الوصوف التي رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى

رحمه الله يشق الميت ليبري وعن الشافعية كذلك إذا كان
قريباً من دار الحرب والأشديبي لو حن ليقتله الجحيد
أحد ولا يمنع أن يدفن الميت في دار ولو كان الميت صغيراً
لاختصاص هذا السنة الدفن في التربة بالإنسا وإفعا
طبعاً على ما في السأى في حاشي التفسير في الدفن في الدار
التي هي النفس في وجبت معقوباً بالإنسا جملة وإراقة
الدن فيها من وجوب الألف عدم العدد الثاني في دفن الجنازة
لفتر ضرورية الثاني اختلاف الرجال كالنساء من غير خارج
كما هو في في غيرهما الأربع تخصصاً والسا عليها بالسور
ويستحق أن يدخل الميت من قبل القبلة بأن يوصوا
الميت من جهتها في قبلة القبلة وذلك بأن يوضع الجنازة في
حاشي القبلة في القبر في البيت منه فوضع في القبر فيكون
الأخذة مستقبل القبلة حالاً واحدة واختار أن في السبل وهو
أن يوضع السرير في موضع القبر حتى يكون رأس الميت بآز
موضع فيه من القبر ثم يدخل رأس الميت القبر ويسبل
كذلك أو يكون جلده موصولاً به ثم يدخل جلده وسبل
كذلك وقد فعل كل منهما ولو في ذلك في الأول وقال حزن
التقية عن عمن عطا عن عمر بن عبد الله عن أبيه
عنها قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل
وأخيه لم يعط لهما بناء عن أبيه أن يردوا ربيعة في القبر
اختلاف بينهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل
رأسه ولذالك أبو بكر وعمر سئل أن يردوا ربيعة في القبر
عن أبي سحاح النبي في وقال أو صا في الحاشي أن يوصا
على عبد الله بن يزيد في فصل عليه في إدخال القبر من قبل
رجل القبر وقال هذا من السنة وروى أيضاً من طرق ضعيفة

فإننا إذا خاضنا صلي الله عليه وسلم مفطرب فيه فكلما مررت به فقلت
 خلافة أخيه أبو داود في السيل عن حماد بن عيسى
 عن أبيه عن حماد بن عيسى عن أبيه عن حماد بن عيسى
 قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في من
 رشح أبو داود عن أبيه عن حماد بن عيسى
 أخذ من صلي الله عليه وسلم استغفر له
 قال قال أبو عبد الله عليه السلام من قال
 استغفر الله في كل يوم مائة مرة
 لا يضره شيء ولا يصيبه شيء ولا
 يمرض ولا يموت ولا يحزن ولا
 يفرح ولا يفتقر ولا يفتقر
 على أن لا يتوفى فليست له
 الله تعالى عليها على ما في الحديث قالت ما تدين حقيقي
 وهذا فني وهذا يقتضي منه مباحدا عن الحايظ وان
 كان ريشه الذي لا يطأ له جاله استنداره الرعاينة تقتل
 القيلة للقط فانه صلي الله عليه وسلم إنما يتوفى مستقبلا فثابتة
 الامر ان يكون موضع الحد مستقبلا لا قبل الحد وروى
 القبة قبله ويسأل دخاله من جهة القيلة الا ان يوضع الميت
 على سقف الحد ثم يؤخذ الميت وجيشه فيقول تعازيكن
 ما روي وما رويها فيمتسا قضا وعلى حال صوفيل
 الصحا في خطبة سنة وفردنا التشرع لمقتول عنه صلي
 الله عليه وسلم في حديثه في خلافة ولذا عن بعض كبار
 الصحابة قالوا ما روي في الحديث عن ابن عباس انه صلي
 الله عليه وسلم دخل في الصلاة فسمع له سلاحا فاحداه
 من قبل القيلة وقال رحمت الله اهلكت اولها ثلاثا للفرار
 وكن عليه اربعا وقال جد ي حسن اها وخرج ابو داود

ان عليا رضي الله تعالى عنه كبر على يزيد بن المكلف اربعا
 واراد خلع من قبل القيلة واخرج عن اي الخففة انه ورت
 ابن عباس فله علة اربعا واراد خلع من قبل القيلة قال
 في السراج وهذا اذا بقي على القبر ينها راها واخشي ذلك
 فانه يسال بالاجماع للفرقة اها ويسقط ان وضعه اليه
 الميت في القبر وهو من ان يكون وترلا وشغلا لان القبر
 وضع الميت في القبر يعني ما تحصل له الكفاية وفي السفن في
 السنة هو الوتر وفي حجة ويسقط ان يكون في قفاها
 صليا وقدره دخول قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اربعة وعلى وعباس وابنه الفضل واختلاف في الير قبل
 صهيب والقيرة بن شعبة وابورع وصالح في الاختلاف
 وروا جرح الجرم وفي ما دخل الير والرحم غير المحرم ومن
 الاحاديث وقال الكل لا يدخل احد من النساء القبر ولا يوضع
 الا الرجال ولو كانا جاحلان من لا جنس لهما في القبر
 الضور في جاني حياتها فكذا بعد موتها فاذا ماتت ولا يحرم

فانسان الصلح اما ان كان لها جرح من روضها او صيرت
 نزل ولحدوها القبر وهل عدم اصل النساء في الرجال
 ولا يستغفر عنهم فيه قال القندس لسم الله اي وضعه
 ملتسبي باسم الله وحاله اي امنا واعتصمنا وهذا زيادة
 الظاهر مع زيادة وفي الله ايضا ورا في الدليل وفيه دليل
 وهي كذا في دفعها لم يثبت ضيقها في القبر وعلى رواية
 صلى الله عليه وسلم سلمنا انما نحب القبر بهذا لما رواه
 ابن عباس عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الميت
 القبر قال بسم الله وعلى رسول الله زاد الترمذي بعد

بسم الله وحاله وقال حسن غريب وروي الكافي في الاستسار
 وابن حبان في صحيحه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا تروا صفة من قال في قبره فقط بسم الله وقال في
 سراج الله تعالى في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 بسم الله وعلى قلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه
 القبر يعني شعبة قال الماتريدي وليس هذا بحد
 للميت لان اذ ماتت على قلة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يثبت في حقه القلة والى ما في علي غير ذلك في القبر
 او لم يثبت في حقه القلة والى ما في علي غير ذلك في القبر
 الله في الارض يشهدون بوفاءه على القلة وعلى حقه
 جرح البينة وفي ما في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 الميت وفيه بدعة قال ومن ظن انه سنة قيا ساعلي
 نذرها القبول في القلة في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 انه وروى عنه اي القلة وجواب قال في السراج
 بذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها في حقه

به القلة استقبالا في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 الله في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 كذا في الزيادة قال ابن التمام وهذا غريب وستا من حقه
 اي في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 قال في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 والله اعلم هو لك صرح في الخففة انه سنة ويشع في حقه
 اي لو وضع الميت على حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 الميت التمام في القلة في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه
 القيلة واهلها التراب عليه فانه لا يشعش ليحبل مستقبل

القبله ولوقى فيه مشاع لانسان فلاساس بالنش اخراج
 المشاع فروف وان المفرة بن مشمة سقطت خاخذ في قبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فزال بالاصحاحه حتى بلغ
 الذي واخذ خاخذة وفضل بين عيني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فمكان يفوق ذلك ويعجز ان لا يحرم عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولما ينش لوكي بسوق وندوب
 او دفن في ذلك الغبار ودفن معه مال احيا حتى احتاج وقد
 اراح النبي صلى الله عليه وسلم بنش قبره في حال حديث
 روف معه غصفت من ذهب قارا ولوكات امال درهما
 و دخل فيه ما اذا اخذ الارض الشريف بالشفعة فانه
 ينش ايضا كقده في البحر قال المحي الى ولي فيه اشارة
 الى ذلك الغير لا يقط حقه حرم ينشته واخرجه
 ونهي و فمة الفتوى في قبر غلط فيه اهل مدينة فرفنوا
 فيه وهو قبر جنبي ظنا منهم انه لهم وان كان فيه خلا
 الرجل ما لا لانه بغير حرمه النش بعد استقام حقه
 من سكر ساعه فانه يكون للمالك النش ولما
 لا ينش كوضع الميت على شقه الانسار وجعل راسه
 موضع رجليه او دفن بالاعنسل واهيل عليه التراب فانه
 لا ينش لان النش حلل حلاله تعالى في كافي الدايغ ورجل
 القعدة للاستقنا عنها بوقوع الامن من الانتشار وفيه
 حل القعدة تفاول بان الله تعالى يجعل عقدة ويسهل امره
 رحمتي ويسوي الدين واحده لبننة على وزن كلمة ما يتخذ
 من الطين عليه لما اخرج مسلم عن سعد بن ابى وقاص
 بانه قال في مضمه الذي مات فيه الحد والى الجسد وانفسوا
 على النبي نضبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم والقصب

اتي بالوا والمقدمة للمصاحفة اشارة الى ما وجد في القبة
 وقد جعل في قبره صلى الله عليه وسلم الدابة وطن من قبة النبوة
 والطن بقدر المطاوعة في اختلاف في المصريح من القصب
 وما ينش من النش في قبره صلى الله عليه وسلم لا بد من
 المحرم وان جعل من القصب فوق النبي فلا بد من
 الشرف من القصب في الاجر الطبرج وهذا روف في القصب
 والحشم لا بد من الحكم والمنا والقبر من القصب في القبة
 بالاجر في القبة سفيكة قفا ولا بد في القبة في القبة في القبة
 بين الح والاح وعلمنا ان لا بد في القبة في القبة في القبة
 الامام محمد بن الحسن الطوسي في القبة في القبة في القبة
 كالنا روف ذلك يجوز استساقه فانه ان اثارنا لا يضر
 واجاص عنه في غاية البيان فالنقطة ان اثارنا في الاجر
 محسوس بالمشاهدة وفي الما ليس بمشاهدة وفي القبة
 في شرح المجموع بالوا في القبة في القبة في القبة في القبة
 فوق النبي كلاله في ذلك بن حلك لا بد يكون عصبية من
 السعة صفة القبة في القبة في القبة في القبة في القبة
 لبنا تحت النبي صلى الله عليه وسلم سبع هتسي ونقله
 نوح الفندي عن شرح مسلم قال في القبة في القبة في القبة
 الذين الذين وجد وجد في القبة في القبة في القبة في القبة
 ما نهدم منها كما في خلاصة الوفا للسيرة في القبة في القبة
 ارجع من ذراع في عرض نصف ذراع اه وقال في الاملا
 وهكذا في القبة في القبة في القبة في القبة في القبة في القبة
 بعض الما في القبة في القبة في القبة في القبة في القبة في القبة
 الصوف في القبة في القبة في القبة في القبة في القبة في القبة
 ذلك في الاجر والخشب في القبة في القبة في القبة في القبة في القبة

اوارض غالب عليها النفاق من مخاري لا جله الاجر بلا ذنا
 لمسا س الخا حه اليه لضعف الارض حتى قال الشيخ محمد بن الفضل
 لو اتخذوا ثا ثوت من حديد كمرهم با وساء في هذه الدنيا
 ولو قال الفارح كالتا ثوت ايا ك لا يرضى فيه فقه من الكلام
 فيه ويومجى كذا يعقوى فيها يثوب حال ادخلها الفسيف
 حجي يشرق النور على العبد كذا في شرح الحاشية اى عطرسه الارواح
 كما صرح ابن تيمنى في كتابه الحاشية اه ووضعت لها ثقات طر
 بالا حو ك واما سحى قيل لانه لا بد منها عورة فلا يؤمن
 ان يكسفى منى فيها كذا انزالها في القبر ولا ياتفصى بالنفس
 لهذه العلة وقد صرح ان فاعله رضى الله تعالى عنها ما يتحجب
 على قبرها بثوب وتعنى على جنازتها ولم يأت بالنفس
 قبل ذلك فيجوز ان احد حقيقا نت فافضة فافضت ان
 تسترها جنازتها فالتخلو اليها نفسها من جريد ثوب ذلك
 سنة والنساء كسبحى فيها الله يسوعى عليها الحمد والاسمى
 قبره لا عليه كرام الله تعالى وجهه حفز جنازة زيد بن
 الكافى فستحى قبره بثوب فافضه والقاه وقال ابن تيمنى
 ما رة قال في السراج واختلفت المسألة في صنفان في بعض
 الموضع انه لا يركه وهذا يقتضيه جواز فانه يفعل الميت
 وذلك غير متوع منه الا انه تسى بسنة اه الاغدر لطر
 اونا ك وخوف جرحه الى الدخلى في القبر ويرد شد مد
 كما انسا الى ذلك القبر تانى وصاحب الامداد وبها ك
 اى يصوب التراب عليه اى على الميت ذكر كذا واننى صغير
 كذا ك وليسوا لافاس با ك يرتلوه با يدبرهم وبالمسحى
 وبكل ما يمكن يقال الهامة التراب اذ اصبته من غوكيل
 سراج قال واعلم انه دفن الميت وضعت الكفاية

[illegible]

حيا في الارض عن جنبيه وفي ثلثا ليلة اللهم افصح ابواب السماء ورحم
 وفي الثالثة اللهم زوجه من خير المهن وان كان كنت امرأة
 قال في الثالثة اللهم ادخلها الجنة برحمتك سبحانك وفي كتاب
 النور من اخيه من ثواب التبرع به وقرأ عليه سورة
 القدر سحها وتره في القبر فبعض صاحب القبر وسيدته
 جلوس سبعة عشر الف مرة في ليلة الاربع محمد بن
 معاذ مع دغاله بالتسليم وقرأه في كتاب في سنة ابي داود
 كان الذي صلى عليه عليه السلام داود بن داود من دفن الميت وفي
 علي قبره وقال استغفر للاخيه واسألوا الله تعالى العتق
 فانه الان يسال وكان ابن عمر رضي الله عنهما يشهد
 ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمتها وفي
 الوجيز ان عن محمد قراءة القرآن عند الميت ينفع به الميت
 لو رده لا يقرأه الا محنة ونية الكرم وسورة الاخلاص
 وقد جوع العلم على ان الدخالا موتات ينفعهم وختلوا في
 وصول ثواب القراءة قال بعضهم لا يصل اليه لقول صلى الله
 عليه وسلم اذا مات العهد انقطع عمله الا من تلاه صدقة خاتمة
 وولد صلى الله عليه وسلم يتغنى به بعده وقال بعضهم
 دعاء الاختيار الذي في القبر بعد دفنه من التراب
 اللهم وصل غلاب ما قرأت الى خلائك سراج بقدر ما يجز
 الخ زرعن ابل وبقدر ما يركب ويكاد انعم من العاصي رحيم
 الله تعالى عنه قال وهو في سائر الموت اذا مات فلا تنكف
 ناحية ولا يروا ذنوبهم فتنوا على التراب شيئا افرحوا
 حوت قدر ما يجزى من رحمتك استانس بكم وانظر
 ما ذارحوا رسول ربك في شئنا كما كن في العجى اي صبوه
 قليلا قليلا سراج ولا جابن برسب الما عليه اي على القبر

حفظ لثريه اي القبر عن الانفوس فمن مطلوب ان خلاف
 الاولي وعن ابي يوسف انكره الرأى ايضا انه يحرك تحت القبة
 ولان من يدفن في الدفن والى ان لا يكون لانا المصطفى عليه
 عليه السلام دفن في الدفن ولا في الدفن ولا في الدفن
 فاطمة وعائشة رضي الله تعالى عنهما لولا الفضل الذي
 في القبر التي فيها تدفن في الدفن ولا في الدفن ولا في الدفن
 عنه وذلك فقخرج محمد في الان رعن الى حنيفة قال
 حنيفة شيخنا يبرفنه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه في
 عن ربيع القبر ووجهه منها في الدفن الذي في الدفن
 اهل الكناز والشمع بهم فبما فيه تدفونه اهل الدفن
 القبر قال في المغرب قبر من قبر غير طر ندبا وفي الظهر
 وجوده في القبلة في النبي في الدفن قال في الدفن وهو لا ي
 واختلوا في القبلة وقيل قد رتبوه وقيل قد رتبوه اصحاب
 وروى محمد بن الحسن اخي ابو حنيفة عن جادين في الدفن
 عن ابي بصير قال اخبرني من راي قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 وقبر ابي بكر وعمر فاشترق من الارض وعليها فلق من صدر
 ابيض وفي صدره الخاوي عن ابي بكر بن عباس ان سفنان
 القمار حدثته انه راي قبر النبي صلى الله عليه وسلم في الدفن
 ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن شفيان قال دخلت
 البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر ابي بكر
 وعمر منه واما رواه ابو داود عن القاسم بن محمد
 قال دخلت علي عائشة رضي الله تعالى عنها فقلت
 يا امه النبي في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه
 فلتفتت في علي فلا تذكروا قبره ولا قبره ولا قبره
 ببطحا الرضة في الدفن في الدفن في الدفن في الدفن

كونهما نسخة بديلة واحدة إلى حصص بن شافعي في كتاب
 الجنايا قال هو فتا عدا الله بن سليمان بن الأشعث حاشا
 عبد الله بن سعيد هو فتا عبد الرحمن الحارثي عن شريك
 عن جابر قال سألت ثلاثة أبا جعفر محمد بن علي وسمعت
 القاسم بن محمد بن زكريا وسألت عبد الله فاستسألت
 أخيرا فحدثني فصورنا في بيت عائشة رضي الله عنها
 عنها فتكلم قال أنها سئمت ما في ما في من الرهبان
 الأسدي قال قال علي رضي الله عنه المنة غلوا
 بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لا تدع شيئا
 إلا طهسته ولا قبر مشرف إلا سويته فوعى ما كان يفعلونه
 من قتلته القبور كلها لبنا الحسن العلي وبنى مراد ذلك
 القدر بل قد عاب يمدح عن الأرض ويخبر عنها ولا يجصص
 أي لا يطلي البناء المحض بالسحر والفتح بحال الذي عنه وهو
 ما رواه جابر قال نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص
 القبر ولو لا طين الأرض لكانت فيه منيا فذخر
 الرابحة منها ولا يرفو عليه أي على القبر بنا للمدين المأخوذ
 وفي المشيخات عن البرهاني ومحمد بن أبي عبد الله بن أبي
 وطهر للأحكام بملاذ في وعمله في الأمد ولان البناء للثا
 والقبر موضعه الفنا وما قبل الدفن فليس بقبر يعبد
 فلا يكون في مكان بني فيه قبله وقبل لا بأس به أي
 بالتطمين فقط لا في الصلاة ولا بأس بالتطمين وقد
 نقل الشارح في كتاب الظاهر في السجلات قال وفيها تطمين
 القبر لا فيه في الجنازة ونقل في الأمد عن الفتاوى
 الكبرى ما نصه واليوم اعتادوا التثمين بالذي صيا

المعبر عن النبش وراؤ ذلك حسنا وقال صلى الله عليه وسلم
 ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وإن ضيق صدر
 النبي لم يشأ عليه فلا بأس يخرج ضيقا ولا حرجا ولا حسنا
 ولا يكره على الظاهر وفي التواتر لا بأس بضعف من ركب
 وعناية الفتوى كذا في التترخا منه ولذا عفا أهل مصر وضعف
 الأحكام المعبر عن الأندلس والنسب وفي الأرض ربه ولورث
 عليه شفا في الأحكام ولتب عليه شفا فلا بأس بدفعه بعض
 لانه لا دق في حجتان بن مفلون رضي الله تعالى عنه امر الله
 صلى الله عليه وسلم رجلا أن يأتيه بغير ما يستصحب حمارا
 فقال له يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر عنك ذراعك
 ثم جرها فوضعا عند ركبته وقال علم بها قبل حتى وراثة
 البية من مات من أهلي بوله أبوداود وفي نسخة وأذا خربت
 النبي فلا بأس بتضييع الماروي إن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يعقب ابنه إبراهيم فإني فيه حمل سقط منه نفسه ثم
 قال من عمل عملا فليست عنه وفي الحديث في مختصره وتطبيعي
 القبول لا بأس بدخلا لما يقوله الأرحم في مختصره لا بأس
 برسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعقب ابنه إبراهيم
 حملا فنهيه وقال من عمل عملا فليست عنه والله ولا بين
 من وضع الأحكام على القبر والتسليم والدين جواز التمسك
 على القبر فانه محرم وضع الأحكام يقال له بنا وعلى هذا
 يحمل ما روينا أنه كان دعاهم بن موسى بطوف حول الكعبة
 يوم القبر فخرجه ويصلح الطريق وألقوا طرقة ويتعاهد
 الضمير والأمر لا يتوهم بأس بها وعن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وضع الأحكام وطار على قبر النبي
 كفارة لا يوجب لكل من التترخا منه أه لكن في الأحكام عموم جامع

بها يتقرب عليه وتذكر ولا بد من بعض خروج ريسه في نفقة
 سوسه وعلية اللهي اولي افاد مسكني انه لا يمشي رجل
 للسداد او اسوسه وعلية اللهي ونفقة من انظار صفة وظام
 نفقة من ريزه كما نفقه حوزة ساعدك نفقة من ريزه
 او نفق له بطريق لا يمشي طفلا امين لم يمشي ولا يمشي
 فان الكنف والفسح موزون ونفقة من ريزه حوزة
 وقد تقدم انه حيث لا يمشي لعدم نفقته في الصلاة على
 في مشي لا يمشي وجود الصلاة قبل الدف ولا وجود الحق في
 في ريسه في ما تاعده ولفق في ثوب منصرف او ريزه
 قال قالوا ولو كان انما درهما خرجا منه يمشي قال ارجى وتنفيد
 منه جواس حادثة الفتوى حارة دفت مع بنتها
 النصارى والامتنعة المشتركة ارجى عنها بقبية الزوج انه يمشي
 الحقه واذا تلفت به تضيء الة حصته اه وحزن بالنفوس
 عما ان كانت وقفا قال في الترخاينة نفق ما لا في صلاح
 فيه فخرج رجل ودفع فيه مئتا اوكنت الارض موقوفة بضم
 ما انفق ولا يجوز مبنه من مكانه لانه دفع في وقف اه
 وهذا معنى ما قدمناه عن الفتوى اه او اخذت الارض نفقة
 يعني في ريزه من النفقة في ان قال ويجوز الثالث ان
 المفضوب منه والكتب حكم القاضي بالنفقة واخذها بها
 يعني اخذ احد اي الممت من فيه ودفعه في محل اخر برب
 ما واخذت القبر بالاهل فان حقه في باطنها وظاهرها فان
 لما تركه حقه في باطنها وان شاء استوفاه فتح كما حاز
 ريزه يعني لو كانت الارض موقوفة ودفع في مكانها لانه
 ان يسوي القبر من عاله ويخرج فوجها والبنا عليه يجوز
 ان يملك ان ابا الممت وصار ترابي زرع في قلعة واذا

الفتاوى انه قيل لا يملك البنا واذا كانت الميت من الشايع والعلما
 والسادات اه قال الشافعي هذا في غير القفا برالسيد كالا يخطي
 وفي شرح الحنفية عن ابي حنيفة انه يملك ما يدين عليه بنات
 بيت اوفية ويخوذ ذلك ارباب حكم عن جابر رضي الله
 عنه في خبره الله صلى الله عليه وسلم عن جعفر بن القبر
 وان يملك عليها وان يمشي عليها وهو المختار في ريزه
 السراجية وعبارتها كذا في تحت في الفضل ان نظمي القبر
 مكره والمختار انه لا يملكه ويقيد لهما على هذا القول بما
 اذ كانت من مال حال لا يملكه بقصد ما الرخصة والفتاوى خروا فلا
 مرفقة في الخربة كما يفعل الان من البناء حاجا الى ارضه
 افاده السيد احمد وقال الشيخ الحنفى وهذا كما كانت الارض
 ملكه وامان في الوقف فلا يجوز في ريزها الى السراجية ولا
 باس بالكتابة اي على القبر ان احتج بها حتى لا يذهب الاثر
 ولا يمتد التبر وهذا التفصيل لصاحبها لخط في الذي في اليد
 على غير حالة الاحتياج والجواز على العذر ونقل في الا مداد عن
 ابي يوسف انه يملك ان يملك عليه كتابا واخر من كتاب النوى
 المتأخر من طريق في قال هذه الاساليب صحيحة وليس العمل
 عليها فان ابناء المسلمين من المشرق والمغرب مملوك على يديهم
 وهو عمل خذله النافق عن المسلمين اه ويتقرب هذا بما تقدم
 من وضعه صلى الله عليه وسلم الخ عند راس عثمان بن مظعون
 وقال اتعلم بها فخرجي واخرجني من مات من اهلي فان الدابة
 طريق الى تعرف القبر بها وكونه كفالة تنسب من الغزاة والسفر
 او طرأ بحد له ويخوذ ذلك كما في الحلية قلت وقد ذكر ان
 قارة ما يملك على القبر والتا فيه لم يملك النسب ان ولا يمشي
 الميت منه اي من القبر بعد هاتين الترتيبين بل لانه لو لم يملك

يسبق بطنه حالوا بطنها فلم يخرج مع الفضلان وكلما مبتدأ
 بخلاف شقي بطنها لا يخرج الى الابد اعلمت تحتها واولا اختيار
 جند عديم شقي بطنه عند محمد ثم قال (ربك لم يزل يخالج
 من صفها ايضا) انه يسبق لا يلاحق ان يرى من صفها شيئا
 الا انه تعالى ومقدم علمه حتى الظاهر ان هذا هو الذي
 ولو لم يزل يخالج على ما ذكرنا ان ذلك لا يضر ان يزل
 يتقدم به هو وقال في الحديث ولو ابتلع درة غيرك وجعلها
 في فمك لا يسبق بطنه كنت تلتزم القعدة من ثلثة اهل البيت
 المالك حبل وقاية للمفوس والورثة لاحق بهم في الابد
 استغفرت له ولزعمهم كبريتهم ووقع شقي بطنه من الحجر
 اما اذا لم يكن في ثلثة قرة ما ابتلعه فقد سقط حربة نفسه
 وبني في ان يحرقها اذا كان متقدما فلو امره صاحبها ان
 يحفظها في فمها فسقطت في جوفه يدرك صفة بطنه ان
 يغني في القول الثاني رحمى روى اشياء كثيرة
 افضل من التوافق لانه يركب والمست فالتوابع الثمينة عليه
 الثروة كخرج الزرار عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال انه اول ما يجازي به العبد بعد موته ان يغفر
 له ثم لا يتفحص فيه واخرج جند والزرار عن ابي سعيد مرفوعا
 انك اوسع الخاترة تذكره الاخر وقد خرج الشيخان عن ابن
 ابي هريرة مرفوعا من اسم جنازة مسلم امانا وحفا با
 وكذا من بها حتى يصل عليها ويخرج من دفنها فانه يرجع من الاجر
 بقبرها في كل قبر طمتمن احد ومن صلى عليها ثم يرجع قبل
 ان تدفن فانه يرجع بقبر طمتمن وفي رواية من حج مع جنازة
 من بينهما الى بطنه وقبره ويصلي هذا الجنازة لا يحد
 مسلم والبر وعبد الله بن مغفل عند انس بن ابي سعيد

لان السبا يوجب المنع للاس ومنهما كان انيت بحسبه ما انيت
 لاجوز ذلك ولذلك قالوا ولا يجزئهم يرد في الا ان بالي
 فلم يبق له عظم الا ان لا يوجد به قصير من طام الا ان لا يوجد
 من احواله حتى ترد في المنع الذي انيت به
 يضطرب في طهره ينشق بطنها لاحياء النفس قال صاحب
 الطاهر انه وضعت في الاسرج مجتمعة ولد بها وبوكا به بالسنين
 كان مات الحنفى في بطن امه حية وضيعة على انشا الله
 الميت في بطنها قطع الولد للضرورة ما تعرفه النساء القليل
 ورد ما في الارب انه يسقط الحنفى حيا وميتا يجب في ذلك
 من البطن كوكا ان الولد ميتا والا فان تنفست مواته لا
 ينقطع ولا يسترحط وان خيف على الام لان النفوس مضارة
 في الاحترام ولذا لو كره على فتد غيرة لايباح له في سبب
 انه نسا الله تعالى في الاله في ولد هذه الاختصار وفي السرخية
 حاملت على خديا سبعة اشهر وكان الولد يخرق في بطنها
 ماتت فدغنت عرق في البطن في المنيام انها قالت ولدت لا تنفس
 القبراه رمل اقبله فقصصها لغيره لدرق عثمة او ما يساويها
 في رعاها ماتت عقيب الانداع قبل ان تلحق من جوفه صدر
 يشق بطنها لا يخرج منه في الاله ينشق قبل ان ينشق
 على و قيل الا لا يخرج منه في رعاها انه امرأة حامل قاتت واضطرب
 في بطنها حتى وكان في بطنها ولد ولدت في بطنها لان في الساة
 في الا في البطن اخرج حرة الميتا لصبا نه حرة في فيعين في بطنها
 الثانية البطال حرة الا على وهو لا يلد نصبا نه حرة الا على
 فيحصر ما في الساة الثانية بطال حرة الا على وهو لا يلد
 نصبا نه حرة الا في وهو لا يلد ولا لذلك في الساة الا على
 ويوضع الا في على حرة اسم ميتا حرة حيا ولا

وراءه ثمان وعلم يدع ما لا يعلم الشيء
فرق بين هذين ما لا يعلم الط

الشفقة فقط وهو ليس بالحليم وضربا ما الحبر ان فيلسوف
 لا غير ومن فيه صلاح معروف قال السيد محمد ظاهر
 ان الشفقة حقة الاشكال ان الفضل فضل من الاتقاء فليس
 ظاهر ما قد مضى من لا طائل حصون ذلك ان الشفقة
 بطلان اتقاء حنازة المسألة سواء كانت فيه فذلك لا ركان
 ام لا لكي لقا كل ان يقول حصول الثواب الموعود لا ينبغي
 افضلية الاتقاء على السوا فل يندب دفته في جهة مزية
 قال في التفرع لا خلافا في دفته في الموضع الذي مات
 فيه مندوب وليس المراد ان يلقى من التفرع منه بل
 المراد ان لا يندب جهات الدفن وفي جهة موضع محل
 دفن قريب فهو ولو من البعيد لا تترك ان يخرج من عند المطلب
 عن الله عنه وغیره من الصفاية دفنوا باحد ولم ينقلوا
 الى البقية قال في التفرع ولا يجوز ان يترك من الصفاية ولو
 دفنوا باحد من البقية لا يترك دفن الصفاية الذين دفنوا
 دفن عند ابوابها ولم يدفنوا في محل واحد ودفن
 ابواب الانصاري حيا استعملت تحت جد راسور
 القسطنطينية ويندب تعبد في المبادرة بجهنم
 وتلفينه والصلاة عليه ودفته ولذا في تفرع صلاته
 ودفته ليصلي عليه جموعهم بعد صلاته لانه اخرج
 ابن ما حجة عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا لا تؤذوا
 الجناة اذا صمتم واخرج ابو داود وعبد الله بن
 وحوارة انه صلى الله عليه وسلم قال ان لا رى طلبة
 الا قد حدث فيه الموت فاذنوا به حتى يشهدوا فاصلى
 عليه ومجاوفاة لا ينبغي لمجبة مسلم انه قبض بي ظهري
 اهله واخرج الطبراني عن ابي عمر مرفوعا من مات

عند احد وابن مسعود عند البيهقي والابن بن لعجب عن ابن جابر
 وابن عباس عن النبي في الشعب واخبر عن الطبراني في
 الاوسط واللة بن الاسود عن ابن عدي وحفصة
 عند حميد بن زنجويه في فضائل الاحمال فهو احد في
 من الصفاية يروون هذا الحديث ولا يروونه عند ابن
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتى جنازة
 اهلبا فله قيراط فان تبعها فله قيراط فان صلى عليها
 فله قيراط فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط وفي
 اسناده معدية بن سكيمة قهره الترمذي ورواه
 ابو حاتم وغيره وضعفه ابو زرعة والنسائي وبقية رجاله
 رجال الصريح وعلى كل حال لا ينزل هو درجت الحسن وهذا
 الحديث يقتضي حصول اربعة اربط من الاجر وذلك فضل
 الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وفي قوله
 كل قيراط مثل اجر اربعة تعظيم التواضع لعملة العباد باظم
 الجمال خلطا والفرق الى التفرع المومنة حسالة الذي
 قال في حقه انه جميل بحسنا ونجدة قال الترمذي قال الخافق
 ابن حمزة ما التقيد بالاعمال والاحتساب فلا بد منه لان
 ترتيب الثواب عامي لا يستدعي تحقق النية فيه فيخرج
 من فعل ذلك غاي سبيل الكفاية والنية والى سبيل الكفاية
 والله اعلم انتهى قلنا قد خرج ابن الترمذي
 في كتاب المومنة عن حميد بن عتيق قال قلت لحمد
 ابن سيرين الرجل يتبع الجناة ولا يتبعها حسنة يتبعها
 حاسنة اهل الله في ذلك ارجو قال ارجو ولا احد طارح ان
 ارجو صلاته على اخيه وارجو صلاته على من اتى جنازة ارجو ان
 ان حله الى الاربعين يوما في حديثه وليس المراد به جاز

فكرة فلا يقبل الا في الموضع من مات عسبة فلا يستل
 في قبره ولا يجزئ اخلا بن عمنه للميت في الطهر في مرقع
 اذا مات اختك فلا تجسده واسرع في دفن قبره فاما اذا مات
 ليلا فلا فصل في خبر فيه الى انها وقد اخرج ابن ابي
 عن حابر مرفوعا لا تدفن في مرقع بالليل الا ان تعطر
 وهذا الذي التزمه فقد ذكرنا ان الذي صلى عليه عليه السلام
 دفن رجلا من الصحابة ليلا فتدبه ويندب ستر وضع
 غسله فشق عليه الباب او يعلق عليه ثوب من جميع
 جوانبه ليلا يظهر منه ما يشبه فلا يراه الا غاسله ومن
 يعينه يصب الماء ويحمله وان ركب القاسس ومن حضر
 غسله بقاى بالمت ما يله من سواد وجهه او غفونته
 ويخذه لم يجز بذلك وفي نسخة لم يجز له وهكذا لو
 اطل من ادخله في قبره ما يكره من الاحوال الا ان يمتد
 فقد اخرج النعماني عن اسمعيل بن عمار قال قاله نقله عنه
 مرفوعا لا تطل في القبر في انما لا تدفن في القبر
 الا ذواته فغسله في القبر في القبر وجهه سواد وجهه
 ان يحل القبر في قبر حبة سودا مطوية في عنقه ونسي
 ان يسوي في حبة في حبة اصوات السلاسل وعسبة
 بقله في حبة في حبة من حبة فاذا مات وكل هذا
 ما يكره الميت صاحب بدعة لم يدع غيره فكذا رآه
 محاسن مؤثر بها المومنون وكذا في حروف السنن عن
 ذر صا ويهم قال سبب المسلم غير المعلن بفنقه حرام
 شهد يد التخرج قال المناوي فذكر محاسنهم ليدلوا بوجوه
 في الحياة وبعد الموت مندوب وذو صا واهم حرام الا
 نظرة او مصلحة لتخبر من بدعته وضلالته

يشهد اليه اخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم بان السجدة التي
 عليها يد التخرج عليه ثا ثا فانه سبب الحكم الله والتحدث
 من الانا بل نقا سبب الميت والداف اذا لم يراي ما يوجب
 سبب في الوجه وطيب الرجح من ان يجرد الناس
 راي ما يكره لسواد وجهه وينت وتعد عرقه وهرم
 عليه ان يجرد وهذا الحديث قد اخرج ابو داود والحاكم
 والبيهقي والطبراني عن ابن عمر مرفوعا ولا تس في التعبد
 بلا مشاورة الا في الاولي وقد حدث مات لما قدم من قوله
 يد يد دفنه في جهة موقفة بقله اي الميت قبل قبره
 يد عن القبر تعبد في فقد مر انه لا ينس الحق
 ادعي قال ابن ابي ارم واتفقت جهة المناض في مائة دفن
 ولها ورواها في غير ذلك فانه تنسب وازد ثقله
 انه لا يسبها ذلك فتجوز شواذ بعض المتأخرين
 يلتفت اليها ما قبل ذلك فلا ينسب له ما بين الي
 فوق الميت في قبره ظهرية لكن قد نقل عن سعد بن
 ابى وقاص انه مات في ضبعة على ربيعة واسم
 المدينة في محل على حناق الرجال اليه ونقل عن صاحب
 الهداية قال وقد رآه اذا مات في بلدة فكله الى خرب
 لا اندا شغال بما لا يفسد جافية تاخره فنه وكفى بذلك
 كراهة لكن قال في التخصيس لا ثم في القبر من تلك البلد
 كما نقله يعقوب عليه السلام ما ثمة بمصر فنقل الى الشام
 وموسى عليه السلام نقله في موت في حية الى الشام بعد
 ما في عليه زمان من مصر الملك لم يكون معا بان وزره
 الكمال ما في شرع من قبلنا هذان الكلام في غير الانا عليهم
 السلام فانهم طيب ما يكون في الحياة والطيب ما يكون

الحاضر ثلاثة أيام وشرية الغائب اذا حضر يوم واحد قال
 في السراج وروى في المتن من ما يجمع في بيت ليقصده
 من ان التوبة في بيتي ان يدعوا في حقهم ويسو
 كون الحاضر في بيتي الحال والناظر في بيتي
 افضل من قبله لان اهل بيت قبل الدين حشرون
 بنحو من بيت لادرجهم من الكفر وهذا ان
 لم يروهم جرح يصدق فادرا ذلك قدمت التوبة
 في بيتي وفيها من حشرون الموت الى ثلاثة ايام
 وكذا بعد ذلك لا يأتوا بعد الموت الا ان يكون المبرك
 او المبرك غائبا فلا بد من اهل بيت خاص ولا بأس بان
 صاعدهم اهل بيت الميت قال في الامم وروى في المبرك
 واهل البيت من الا والاعدا تهيئة طعام لاهل البيت
 يشبعهم يومهم وليست لهم في صلواته عليه السلام صنعوا
 لاهل جعفر طعاما فقد جاءهم ما شغلهم حبه التوبه
 وصحة لاهل واهل عليهم في كل ان في بيتهم يصطلم
 والله تعالى على الكبر وصعود لا جرح تارة الضيق من
 اهل الميت لا يأتوا في السر ولا في الخزن وفي يدعة مستقيمة
 اه وروى جدي ابن ما حدنا صاحبنا عن جدي
 ابن عبد الله قال كنا نغدا لاجتماع اهل الميت والكل
 الطعام من النسا حة وفي المنزلة وفيه اتخاذا الطعام
 في اليوم الاول والثاني والثالث وبعد لا يسرع ونقل
 الطعام الى القبر في اليوم الرابع والاربعون وقال في المخرج وهذه
 الافعال كلها للجمعية والى بيتهم منها لانهم لا يريدون
 به وجه الله تعالى وفي بعض النسخ وان اتخذ وط
 الميت طعاما للفقراء كانه حنا اذا كان الورثة لهم بالبيت

له اذ

اذا امر على العبد سافر لبيت له فلهما كان يهل صحبا معه يعني
 اذا حضر نعم ان يصبر حتى كان بالحصان فقال الثوب
 كل نفوس عليه النسا في وما يوجب ترحيمهم في الصبر والتوبة
 سنة طولية تالاخرية التوبة وابن ما حدنا ابن كسور
 مرفوعا من عزي وصاها فله مثل جره وعند التوبة
 من حديث ابن برة مرفوعا من عزي نكاحي من
 في الجنة واخرج ابن السني مرفوعا قال قال رسول الله
 فاذا من عزي النكاحي قال ظله في ظلي يوم لا ظل الا ظله
 وعند ابن ما حدنا عن عزي من مرفوعا من مرفوعا
 اخاه عصبية لاساه الله من حلال الكرامة يوم القيامة
 ومن الفاظ بقرينة صلى الله عليه وسلم قوله ان الله ما
 ما اعطى وكل بي عتده باخل سي ومضى قوله ان الله ما
 اخذ لاهل كره ملك لله تعالى قائم باخدا هو ملككم
 بل كان له يكره عاريه ما اعطى اي ما وهبه لكم ليس
 بخارج عن ملكه تعالى بل هو له وكل بي عتده باخل سي
 اي من قبضه فقد انقضت امله في الدنيا وعوضوا
 واحتسبوا ومن الفاظ التوبة اعظم الله اجره وحسن
 عزك وغفر ذنوبك ويقول الهمك الله تعالى عند اهل بيت
 صبرا واجرا لكم ولكم بالصبر اجر ويستحب ان يتم بالتوبة
 جميع اقارب الميت الصغار والكبار والرجال والنساء الا ان
 تكون امرة شابة فلا يعجزها الا محارمها قال في الزهري لا بأس
 بلحوس لها اهل ثلاث ولو تبت على باب الدار مع النساء
 بسط على قوائم الطريق من اقرب القبا يمكن في الخف
 وغيره ولا بأس ان التوبة عن عتده كراول الايام افضل
 الله وتكمل الحوكم عن بعض من اخرج بخاري في التوبة

وان كان في الورثة صغير لم يتخذ ذلك من انتماء امة
ما يفعل في التيمم بعد الميت من تمر وحلاوة او طعام لا يتخذ
لا احتسابا له اذ اتخذ من التيمم في الورثة صغيرا فافاد
السيد حمدان من فعله يكون ضامنا قلنا لا
فعل في الورثة الكبار من حصته خاصة فلا بد من ما
يصله كمن اخرج والله اعلم وعنه من حروفه لا يتخذ
الاسلام اي لا يتغير في وجهه ونسبه عند الفدية فان
من فعل الياسية ولا بد من يكلوس اي لا يتغير في
غير وجهه قال استعمل حمدان ان صاحب البيت يظن
كلامه فاذا ولا يجوز في المسجد وكل ارضه وعبارته قال
الشيخ ولا بد من يكلوس في التيمم ثلاث ايام في بيتا
مسجدا وفوقه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتا
المسجد في التيمم في بيتا حارثية والياسية في بيتا
وليس فيه في التيمم في التيمم الاول افضل والكلوس في المسجد
ثلاثة ايام في التيمم في التيمم في بيتا حارثية والياسية
ايام لا يتخلل في التيمم في بيتا حارثية والياسية
في هذه الفسار في التيمم في التيمم في بيتا حارثية
مريض فيه وكونه بشيد الجلبوس فيها لا حال التيمم في ثلاثة
ايام متواليات مكرره الا ان قد مرنا من عبارة السراج ان يكره
الجلبوس في التيمم في بيتا حارثية في بيتا حارثية من اراد
التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية من اراد
ان التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية من اراد
الموت على ضيقه في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
على اهل الميت وبعثا كذا في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
اعلم قال التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية

انما من فليست في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
اجتمعت عندهم في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
لان التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
انما من فليست في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
الايمان فليست في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
انما من فليست في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
تخصيص في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
اما اذا كان قد بلغه وكان الفاعل في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
الفاعل فلا يظن حرم التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
او من نفس المصائب في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
ذات محمول على ما اذا علم منه العت في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
له رحمته وبكره التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
عند الفقه وعند باب الدار ويقوم المولى لا يصل الميت
اعظم الله اجره وحسن عرك وعظمتك وفي التيمم
ولا يقال عظم الله اجره في تيمم الكافر في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
ذلك في تيمم المسلم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
اخلف الله عليك ولا تفهم عندك وفي التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
للمسلم في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
عنه ونحوه برحمته ورضائك الصبر على مصيبتك ورحمته
عليه موته وقد تقدمت الفاظ اخفي التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
السراج ولا بد من يكلوس في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
موتني من غنى التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
في كل سبعين في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية
جبل احد في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية في التيمم في بيتا حارثية

كان يا في قلوب الشهداء باحد على راس كل حول فقول السلام
عليكم بما صيرتم فيه عقيب الذل ولا فضل ان يكون ذلك يوم
القيام قط من فكر النكاح فتوته الظم والسحر في شرف النبوة
كلما في ان المناشك ويستغاد منه نذب الزبارة والذبح
محيط الرحلة لها كما اعتد في زبارة الطائف والسيد حيدر
منعها بسفوف انما ذلك فنية الانارة النبي صلى الله عليه
وسلم قيا على منو الرحلة فقير الى حد الثلاثة وورد
الانوار في صوح الغرق فان ما عدت اهلها كحد مسرة
في القضاة كافي في الرحلة اليها واما الاول فافهم
تتفا وتون في القرب من الله تعالى ويضع الزايرين بحسب
معانيهم واسترصر واذا بن حجري فتواها ما نهى الا تترك
بما يحصل عند ها من المنزلة ولفظا سدا خلاط الرجال
بالنساء لان القربات لا تتقلى ذلك بل على النساء فعلها
وانك السدي بل وان زلتها ان امكن ويؤيده ما من
عدم ترك التبع كمنزلة وان كان معها نساء وانما كانت
والله تعالى علم وفي الغنة وتكره عند الغير كما لم يعم من
السنه والمندود منها لسبل الانارة والذبح عند ها كان
يفعل صلى الله عليه وسلم في خروج الى البقيع عز وجل عسو
حذا وجهه وفي شرح التلويح من البدع وضع اليد على القبر
وقال ان في خفة القاري في شرح حوض الخصفين وانما علم
ان ياربها انما في حال حياته يستقبله بوجوه
فان كان في الحقيقة اذا زارة يجلس منه على السهل كونه عظم
القدر فذلك في ريارته يغفر ويجلس على القبر منه
وان كان يجلس منه على القرب في حياته كذلك يجلس
لغيره في ريارته اه وقال في الفتوح السنة زبارة قائم

كان كان صلى الله عليه وسلم يعمله في الخروج الى البقيع وناس
فيها ايضا انه يا في الزاير من قبل الخليل لا في قلبه
لانه انما لم يزلت بخلاف الاول فانه بقا بل بقوه قدست
والسنة زبارة صلى الله عليه وسلم في البقيع
يستقبل وجهه الشريف في ريارته في ذلك
غنى في حصة الله والحمد لله المخلص في ريارته
فقال بعض من انه حرم ذلك لما خرج ابو داود عن قوله
صلى الله عليه وسلم لعن الله من اترف القصور والمخزون
عليها المساجد والسرور وقال بعض من انه لا يشرب
فقد اترف عاتية رضي الله تعالى عنها في البقيع
ابن ابى الصديق رضي الله تعالى عنها في البقيع
ان الزخفة ثابتة لهما في الرجال والنساء يعني بلا فرق بين
الرجال والنساء وقال الخليل الحلي واما النساء اذا زرن زبارة
القبر كان ذلك لتحديد كثرات الخلق والندب على
ما حرم به عاداتهم فلا يجوز من الزبارة وعلمه حبل
الحديث لعن الله زائلي القصور وانه كان لا اعتبارا بالترحم
من غير ذلك والتبرك بزبارة القصور فلا بأس
اذا كان على ريارته اذ ان شقوب اه وهذا يخرج الاقوال
واعلمها والله اعلم كحديث اخرج عن الحسن بن
مرفوعا كنت نهيتكم عن زبارة القصور فرب عديم
يلى حلية زبارة انما تنصون بكلام الى حلية الباطل
فيها من عن ذلك قال ابو عمار في شرح الاذكار
فروروها وتمام الحديث فانها ترق القلوب وتدفع
العين وتذكر الاخلاق ولا تقبلوها ههنا وفي لفظ ابن ماجة
عن ابن مسعود مرفوعا فانها تنضد في الدنيا وتذكر

على خلاصتها من وصول فصله ويشعر جرح على بعد من غير
في علمه موصى وأما ان تقابل الله ان به الشئ او ستلا
لأمة ولا تتقرب لشيء في أعينك عند الله لا يستألف الله
ومن عند الله لا تتقرب لشيء في أعينك عند الله لا يستألف الله
السعد الحظ من شأن الله صدي والآن ان يقال ان لا تستألف
انما ان تستألف الله لا تستألف الله لا تستألف الله لا تستألف الله
الشيء خاصة لا تستألف الله لا تستألف الله لا تستألف الله لا تستألف الله
للموتى على الإسلام عند الله سبحانه وتعالى على الإيمان
وزاد التوفيق في ربه عن ابن عباس مرفوعا ما ذكره
الشيخ الامام علي بن ابي طالب يا اهل القبور يغفر الله لنا ولكم انتم
سلفنا ونحن بالانوار **حج** عن ابن عباس
الحبيب مرفوعا السلام على اهل الديار واسلام عليكم اهل
الديار من المؤمنين والمؤمنين وانما ان شأن الله بكم لا تخفون
سأل الله لنا وللمؤمنين في رواية النسائي انتم لنا
فرط وعندكم نبوءة وعند مسلم عن عائشة رضي الله
تعالى عنها مرفوعا السلام على اهل الديار من المؤمنين
والمؤمنين **حج** الله المستقدمين من حديث مرفوعا
ان شأن الله بكم لا تخفون وفي نسخة من حديث مرفوعا
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانما ما توعدون وعند
موجودين وانما ان شأن الله بكم لا تخفون وعند طبراني
في الاوسط عن يعقوب بن محمد عن ابن عباس رضي الله
عليه وسلم **حج** في جنازة رجل من بني عوف عن أبي حمزة
انتم المقتدرون قتال السلام على اهل الديار من كل مؤمن
وبنينا في الدنيا وطوعكم لكم نبوءة الله وآياتكم وعند
ابن عديم في الحديث عن بشير بن الحصاصية مرفوعا

الآخرة وفي لفظ الحاكم عن انس مرفوعا ايضا انها تذكر
الموتى وفي لفظ الحاكم الطبراني عن ام سلمة فان لم يفرس
عنه وعند الترمذي عن بريرة بن الحصيب الاسدي مرفوعا
قوله يا بنيك عن زيار القبر فقد ذكر في حديثي في
قوله مرفوعا رواها فانما تذكر الآخرة **حج** في الحديث
عن جابر مرفوعا لا يفصل بين اهل القبور ولا يفصل
اهل القبور لا مؤمن ولا مؤمن ولا ديني عن ابي
هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا من رجل يزور قبر
جمعه في ارضه ويقعد عنده لا ر عليه السلام وانس
حتى يقوم من عنده **حج** في الحديث عن ابي هريرة
مرفوعا ما من رجل يقربك ان يعرف في الدنيا في علمه
الاخره ورواه يعقوب في زيار القبور **حج** في الحديث
يؤخرون من هذا ترفيع السلام افضل من التمسك وقد
ورود في رواية عند جدو ويحدثنا در علي بن قال
انه يقال عليكم السلام لانهم صلا على اهل القبور
صلى الله عليه وسلم في قال لذلك ان عليكم السلام
تحية الموتى **حج** **حج** في الحديث عن اهل القبور
سواء تم السلام او ما خفي ان الميت اهل القبور
مطلقا لان روحه وان كانت في علمي علي بن لها منزلة
تعلق بالقبور فيعرف من ياتيه في تقدمه واما ما الحجاب
عن الحديث فتقال انه اخبر عن ابي هريرة انه قال
لهما والراة فليخبر كفا الحجاب اخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم
فلا تغفلوا يا قوم منسوب على النذاري يا اهل دار الجنود
المضاف واقسم لكم ان الله مقامه والدار معكم وهو من
الانتم لان الله اعلم على الدار يا ويحسب انهم قليل منصفون

١٨١
١٨١
١٨١

الاسلام عليكم هذا الدار من المؤمنين وانما لهم حقوق
وانا اليه لاجنون صبر خير بجلا وسبق سير طويلا
الحديث وقوله بجلا بوحده مفتوحه وجرم عسور في
عظما وفي حد شرابي من من عند خردا سناد حسنة
مرفوعا ان لام عليه يا اهل المقابر منكم ما صنعتهم فيه
الحديث قالوا لا شي الله للقلوب القاسية من زيارته
القوم لاصحونه والتفكر لا اعتبار من سبل من الاهل
والاوقان ولذلك يستحب الاكثار من زيارته لغير علمه
غير واحد من اولي التحقيق وفي السنية انه اذا اراد زيارة
القبور يستحب ان يصلي في بيته لئلا يتنجس بغير كل زيارة
الحاخنة واية الكرسي مرة واحدة والاخلاص ثلاث مرات
وجعل ثوابها للميت يفت الله تعالى الميت في يومه ونور اليه
ثم لا يشغل بال ايمنيه والطريق فاذا بلغ المقبرة تجلس
نفسه ثم يقف مستديرا لثقله متقبلا وجهه الميت وير
واذا اراد الدعاء يقول مستقبلا القبلة وان كان في غير القبلة
سلام عليكم بما صبرتم في يوم عظيم الفروع ولو كانت قبور المسلمين
مختلطة بغير القبور الكفر يقول ان لا علم على من اتوا الهدى
ثم قال الفاتحة واية الكرسي ثم يقول اذا اراد ان يقرأ
والسبح التكاليف واقتضاه ان يقرأ بركة اربعة ايام في كل يوم
والسبح والحمد والسبح ويوم الجمعة بعد صلاة حسنة
ويوم السبت في طلوع الشمس ويوم الخميس في اول النهار
ويوم الاثنين في طلوع الشمس والسبح والميت لا يستجاب له الدعاء
وكذا في الارضنة المستقرة في الحج والعمرة وعاشور
وسائر المراسم وقال يوسف بن حاتم لا تعرف وضع الميت
على القبر بركة ولا مستحبا ولا نزيه به ما ساق قال عبيد الايمه

الابسة

١٨١
١٨١
١٨١

الاسلام عليكم كذا حديثه من غير كثير من اسلف وقال عفي
الاجمة المكي بدعة كذا في القسمة وفي الفريب ولا يسمع القبر
ولا يقبله فان ذلك من غداوة الدنيا رب لا بأس من يتسلسل
بغير لاديه اهدا خفا من ربح الا في يوم الدين
لما رواه ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من دخل مقابر فقرأ سورة يس خفف الله تعالى عنه
يومئذ وكان له بعد من فيها حسنة يعني واذهب
ثم رواه الامام ابو حفص العجلي وفي الحديث اني اخبرني
الا عن علي رضي الله تعالى عنه من فزع من قال الاخلاص
وفي لفظ الحديث من صرع على المقابر فقرأ فيها احدي عشر
مرة قل هو الله احدي عشر مرة صوب احدي عشرة
مرة لاداه المعداد مؤمن فمؤن له احدي عشر مرة وذهب
اجها اي الاحدي عشر طلائ الاموات اعطيت القاري
من الاجر بعد الاموات وفي حظ السنية وحكي عن
ابي بكر بن ابي سعيد انه قال يجب عند زيارة القبور
قراءة سورة الاخلاص سبع مرات فانه يلحق من قرأها سبع
مرات ان كان في غير مقبرة يغفر له وان كان في المقبرة وكان
غفر له القاري وذهب ثوابه للميت كذا في الخبر وكان
قراها عشر مرات هي احسن ومن اراد غاية الكمال فليزد
عليها بالتفريع والابتهال سورة اخرى من قرأها قبل الموت
وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الله تعالى
العذاب والضيق والظلمة من صاحب القبر يعني سنة
كذا في القاري وفي حبيب المساب وقيل من القار ما تبسله
من القاري واول القاري في القاري واية الكرسي او رسول
وسورة يس وزيارة الملك وسورة النكارة والاعلام من النبي

عنه مرة او احدى عشر وسواء فلذلك ثم يقول اللهم وصل
 ثواب ما قرأنا هالي فلان واليهام اه قال السيد احمد وروى
 ابو بصير حديث ابي ارقم الموصى اية الكريه وجعل ثوابها
 لاهل القبور اذ قال الله في قبر من الشرف والنفير نور وروى
 الله مضاهيهم واعطى الله القاري ثواب سني نبي
 وروى له بكل مائة درجة وكتب له بكل مائة عشر حسنة
 ذكاه القريضي في تتركه وقد امر عني في شرح صلاة
 ابن سنيش قال هو طاهر ولو كان في بيته وقضا مولاه
 لا يجزاه وعن ابنه سال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا رسول الله انما نتصدق من موتانا ونحج
 عنهم ونفعلوا هم زليل يصل ذلك اليهم فقال نعم انتم
 لرصل ويخرجون به كل نخرج احدهم بالطريق اذا الصدي
 التي رواه ابو حفص العنبري فلذلك ساء ان يجعل ثواب
 عمله لغيره عند هلاكه وكما علة صلاة كانت او
 صوما او حجا او صدقة او فداء او اذكار او غير ذلك
 من انواع البر وصل ذلك الى الميت وينفعه كما روي
 في باب الحج عن الغير وفي رواية الترمذي عن محمد بن
 الافضل اني تصدق ان ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات
 لانها تصال هم لا ينقص من اجري شي وفي كتاب الروح
 لابن القيم الحوزية واختلف في هذا الثواب الى الحج
 فقبله صلا لا يفيق فيها احد يتبع الخير ويجعل خيرا
 لانيه وامره وقيل لا اذا كان ابوة او امر خيرا غير محتاج
 لانه علمه العمل بنفسه ما دام حيا وكذا اختلف في التنازع
 في ذلك عند الفقهاء فيقال لا يثبت له فله التبع
 به واهله من اراد هدا شي من عالم وقيل نعم لان

اذا فقه

طابق له لا يقبل انتقاله عنه وصولا ولو لم يشر على القول
 الا انه لا يصح هذا الاحكام لان الثواب لا يتبع
 القربة بهما من نفسه وعلى الثابت فيهم ويجوز عن الغافل
 ان يلقى الله تعالى بالحق فلا سواك في الدنيا ثم يخلص
 من ذلك ولا يشترط في الوصول ان يهديه بل يوفق
 اعطى فقير بنية الزكاة لان السنة لم يشترط ذلك
 في حديثي اخذ عن الغير وهو يهديه فصار اذا قلنا لنفسه
 شروي حيا في كنهه لغيره في كنهه في قولنا ان يهديه او يفتد
 او يتصدق في يده هذا تصدق الثواب او يهديه في نفسه
 عليه احمد في ما نفع منه ولو دفعه انه لو هدي اليه لم يرد
 واتبع الساقى لنفسه اه ملخصا لك سائر ابيان عن ثواب
 عمالكم في اهل القبور الفاتحة صل بنفس الثواب بينهم
 او يصل كل واحد منهم مثل ثواب ذلك كالحل فانما
 بانه اذ جتمع بالثاني وهو اللاب بسمه الفضل اه
 وحج المشايخ من المشايخ فنية وصول القربة للميت
 اذ كانت بنية او دعاء عقيبها ولو غاب انما عمل القربة
 تنزل الرحمة والكرامة والدعاء عقيبها ارجح الاحكام فيل ويضاه
 ان المراد انتفاع الميت بالقربة لا حصول ثوابها وانما
 اختاروا في الدعاء لهم وصل وصل ثواب في الجحيم صلي
 واما عندنا في قول صل لنفسك ثواب وفي الاموات
 او صام او تصدق وصل ثواب ذلك لغيره من الاموات
 والاحكام حاز وصل ثواب ابيهم عند هلاكه السنة والحكمة
 كذا في التبع في قول من يهديه من اوفى ببيان يكون
 المحقق له مينا او حيا وانما طهرانه لافق بينه وبينه ينوي به

عند النفل الغير وينفله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل قوله
 لغز لا طلاق كلامهم وانه لا فرق بين الفرض والنفل انه
 وفي جامع الفتاوى في لا يجوز في الفرائض انه لا يخفى
 ان ان يجمع من غير احد ثلث الفرائض الذي صلى الله
 عليه وسلم لا يجنبه الفروج لا يجوز له الايمان انه وهو
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وسواء الوضوء له وان
 السبكي في الصلاة بان ذلك لا يجنبه جلي دون خاف لا تزني
 انه ابن عمر رضي الله عنه كان يعرف عنه صلى الله عليه وسلم
 عمر بعد موته من غير وصية ورجع ابن عمر رضي الله
 عليه وسلم بسبب في حقه وحق ابن عمر رضي الله
 عليه وسلم انهم عنده لا في حقه وصحة عنه مثل ذلك
 وقال ابن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم انه وذلك لان صلى الله عليه وسلم
 بذلك حيث انقضى من الضلالة فمما ذلك نوع شكر
 واسد الجحيل والكامل فالزيادة الكمال ولا يقال انه
 يخص بالاحمال انه جميع اعماله في ميزانه لا نقول
 بان لا مانع من ذلك فان الله تعالى اخبرنا انه وملائقته
 يصلون عليه ثم امرنا بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 ومنه التلقين والمحافظة اي حجة المصطفى عن قول
 القائل واخبرنا لك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم
 لا انه لم يزل له دليل واجل **سنة** اي حجة الله بانه صلى الله
 عليه وسلم صلح عنه انه كان يقول وجعل الجنة زيادة
 لي في اخر وفنه دليل على ان مقامه صلى الله عليه وسلم
 يقرب اليه في الثواب وشأنه في الترتيب والتزجيات وقد
 ورد في دعائه صلى الله عليه وسلم عند ربه النبي وزر

من

من شرفه وعظمه واعني شرفه في ما يخصه لا لا سائر
 على ان الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعملوا في
 في خطبته ارضه والمكافاة وسبغته اليه صلى الله عليه وسلم
 ورد من خطبته اي حجة الله في شرفه صلى الله عليه وسلم
 ابن ابي امامة قد سجد زيادة في قول القائل صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم وزده شرفا وكرما واكثر اقباله
 عن النبي يوم القيامة وبعثه الجوزين النبي الاسلام له
 الا انما في هذه الخطبة وحسن الذي يحسن ابن مسعود
 قال كان يقول الله صلى الله عليه وسلم انا دخل الجنة
 بقول السلام عليكم بينا الاربعة القائلين ابراهيم الخليل
 والعظام الخ التي خرجت من الدنيا وفي مائة المداخل
 عليهم روحا منكم وسلاما مني ووقع في رواية ابن الجار
 عن انس ان من قال ذلك استغفر من مائة من الذنوب
 ادم وقال الشيخ علي القاري في شرح الكون والارواح يقول
 فاحية الكتاب وقيل هو الله تعالى ثلاث مرات وانما يشر
 مرة وهو حسن ونزل سورة ابراهيم انك ترون يقول
 انس الله وحسنكم ورجع عنكم ولم يشر اليكم وقيل حاتم
 برنا خفيا ولا خائنا الذين صنعوا بالايمان ولا تحملا
 في قولنا خلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا
 اتقنا ولا ديننا ولا تخافنا ولا ستاننا ولا دننا ولا خفا
 ولا خائنا ولا خائنا ولا خائنا ولا خائنا ولا خائنا
 وسائر قاربنا ولا مصائبنا ولا حوائبنا ولا حق علينا
 ويجمع الموصفين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء
 منهم في الاموات انك تحب الدعوت وربك الدعوات
 اللهم اكبرك عفوا صلبا بغيره واهل الصلاة وتحبهم في بقول اللهم

دنا

صل على روح محمد وآل محمد وصل على جسده في الاجساد
 وصل على قبره في القبور وصل على تربة محمد في التراب وصل
 على جميع الانبياء والرسلين وعلى طائفتك المقدسة وعلى عبادك
 الصالحين وعلى كل طائفة من طائفتك جميعا رسالتنا فاصفها من الخلق
 بالصالحين واذا خلنا الجنة امين برحمتك يا ارحم الراحمين والحمد لله
 رب العالمين اهـ فاصفها رايث بخط بعض الصالحين
 ان من جالس متوجها لقبر رجل من الاولياء الصالحين وقال
 انسى الله ورحمتكم رحم الله عزيبكم سكن الله ووعتكم قيل لله
 عليه حسنا ثم غفر الله عنهم سبعا ثم برحمتك يا ارحم الراحمين
 فلا تاتيهم فلا تاتيهم عذوبة وفل في ذلك تحف من قنوليه ونزول
 حصول ما اعطيتهم من حجة الضرورية فضي الله تعالى
 حاجته اهـ ورايت بخط حدي رحمه الله وكان من كابر
 العلم الناس في اولياء الطائفة انه وجد بخط شيخه
 عبد الحليم وكان من كابر عبد الله الصالحين ان كان
 له خاتمة فكتبه هب الى قبر صاحب يوم الجمعة فكتبه فكتبه
 جانيا عند راس القبر وقصص القصة فتوضعا وتقرى سورا
 الفاخرة مرة واحدة لا يترك والذلة مرتين والذلة ثلثا ولا يترك
 ولا الاخرى مرة واحدة ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك
 تسمية العبد من ثلاث وفي الله البر لا اله الا الله لا اله الا الله
 الله ابرو الله الحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يترك
 واخر سبعا بهذه الصيغة صل الله على محمد النبي وآل محمد
 هو هله ويجعل في باب ذلك احب القبر يسأل اسما جنة
 من ربه تعالى وحده ولا يقول يا صاحب القبر يا فلان الفض
 حاجتي وسأله من الله تعالى او من علي عفا عني الله تعالى
 بل يقول يا من لا يترك في حكمة احدا فضلي يا جني هذه وحيدا

كما خلقتي وحيد وكبر هذه الكلمات سمعا فان الله تعالى
 يحضر يوم حاسب القبر في تلك الساعة فيشفه له ويقضي
 حاجته قال ووصف من الغياث وهنر والنع لا اله الا
 الاستعداد لا اله الا الله تعالى قال في التفرخانية وروى عن
 وكذا عمل محمد بن عبد الله بن ربيع بن خنيز وعبد الله بن
 بكر له قول قال وما تدري بنفسك يا ايها الارض كوت قال
 السيد حمود جفرو الانبياء في الانبياء في نفسه والحكمة ولوليفه
 والذين يبتغون الاية ترسمة في القنول لا اخرج البخاري عن
 سهل بن سعد انه قال ان الذي صلى السنن في يوم
 منسوجة فيها حاشيتها قالت سحرت بيدي فحقت لا تسو
 فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم فحشاها اليها فخرج اليها واذا
 ازاره فحشاها فحشاها فحشاها فحشاها فحشاها فحشاها فحشاها
 ما احسنت بسما النبي صلى الله عليه وسلم فحشاها اليها فحشاها
 وقد علمت انه لا يرد ساقلا قال يا الله ما سالتك لاسمها
 انما سالتك لتكون كفني قال سهل فقلت كنت كفني قال ابن بطالة
 وفيه جوار على والشيء قبله وقطلا حة اليه قال وقد خسر
 جماعة من الصالحين في يومهم فقال الكون في نفسه اربى من المنبر
 بان ذلك لم يتم احد من الصالحين قال ولو كان محتسبا لكان
 ذلك فيهم وقال بعض السلفيين فيسبحون استعداد شامان
 ذلك ان يترك في نفسه من جهة يثق بها او من ترمي في نفسه
 فيه الصلاة والبركة بخلاف الذين لا يترسمة الكون والكون
 تدبر الموت في يومهم على من بعده من كفنه ذلك وقد ورد
 عن بعض الصالحين رضى الله تعالى عنهم حقا قبل على كبر
 انه لا يلقى ويخطب بخلاف القبر فان الذكر طانه ونفاته يقول
 وما تدري في خصوصي فالتفات لبركوقه فان فيه عجبا عني

ما يستحقه عامة المسلمين رحمة يلهو النبي اذا دخل القبر
 في طريق من طريقه فلهن الداخلاته اية الطريق محذرة لانه
 حينئذ يقتضي منه على القبر ووضعه اياه مذموم وقد
 اخرج ابن ماجة عن عتبة بن عامر عن زرعة عن ابي اسحق
 عمار بن يوسف او اخصى نعلين من حياض من ان
 احتج علي بن ابي طالب في ربيع يظن كونه محذرا لما في البحر
 وان لم يقعد ذلك في ضيقه فلا بأس بان يمشي فيه اذ حتى
 لو وقف تحتها لم يصل اليه قهر اية الله عز وجل يريته اية الله
 سبحانه وتعالى لا يوصي في قبره من القصور ربه اية الله
 زيادة القبر لخصوص ما يليك في هذا فواض واياه في ذلك
 الميت من حيث كان وهذا التوفيق له حيث قال في حبيته
 فما يصنع الناس ممن دفنوا في ربه في دنت حوله سم
 خلق من وطئ ذلك القبر الى ان يصل اليه قبره في قبره
 وعمل الجسد عن رحمة الله والذين بين القبر والقبور ان
 له من نور السليمة ما لا يحصى ويزور بها فقال له ذلك
 اية الله من غير وطئ القبر وسيل الى غير ما يقعد عليه
 بهي الكتاب يري ان يظهر في قلبه القبر ولا طريق له الا ان
 القبر لم يكن ان يحيط في القبر فقال له ان لا يكون في القبر فلا
 بأس كانه ولا يوصي غير القبر بيتا في القبر خائفة في القبر
 الا ان لا يركب في القبر ولا يصل في القبر ولا يركب في القبر
 ويقول سقطت في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 وقال يمس الاية في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 القبر لان سقط القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 الملقون في رخص بعض العلماء انهم على القبر وقال يمس على
 سقط القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر

القبر وقد اخرج ابن عسك عن عمر بن حنظلة قال روي
 النبي صلى الله عليه وسلم ان من مات في القبر لا تقوى صاحب
 القبر في رواية لا يطأ في القبر لا تقوى صاحب
 القبر ولا يقوى في القبر ولا يقوى في القبر ولا يقوى في القبر
 والصلاة عليه عند موته اخرج ابن عسك عن جابر بن
 نهم ان يقعد في القبر ولا يقعد في القبر ولا يقعد في القبر
 ايضا عن طرقة مرفوعة لا تقبل على القبر ولا تقبل على القبر
 اليها وخرج ابو داود والنسائي عن ابي هريرة مرفوعة
 لا تقبل على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 له من ان يجلس على قبره اخرج ابن ماجة عن عتبة
 ابن عامر عن زرعة عن ابي اسحق عمار بن يوسف او اخصى
 او وسط السوق اية الله في القبر في القبر في القبر في القبر
 وقد تقدم لنا البحث في ذلك قال في شرح الممتنع والسقيفة
 بها روي في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 والله اعلم ولا يكون ليطأ القبر في القبر في القبر في القبر
 المختار قال في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 افضل من غيره ويجوز له يخفف الله تعالى عن صاحب القبر
 نشأ من عند القبر ويقطعهم عند موته في القبر في القبر
 اية الله في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 عبارة الحديث في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 عنده يمس في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 المحذرة ان الوصية لم تعط في القبر في القبر في القبر في القبر
 ارحمهما وبعثهما في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 اربعين ليلة في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
 يدع من القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر

لاخذ وهو ص بالثلاوة والذكر لا جلال الدنيا له وهذا كله
 معنى علوان اخذ اخذ على كتاب الله تعالى يجوز ان لا يذهب
 المتقدمون اليه ونقل الفقيه في شرح الهداية عن الائمة
 وعنه القاري للدينار اخذوا في حق الائمة لا في حق
 في شرح الهداية ان الفارة بالاحرة لا يستحقون ان لا يثبت ولا
 للقاري في هذا غير ما نحن فيه من المسألة ان لا يثبت في حق
 فوا جاز اخذ اخذ على الطاعات وهذا مستوفيت في شرح
 مسند في جنيف ان اخذ اخذ الفارة عند الفقيه واجبه ان
 ثبتت وفي خط الهندية وحكي عن الامام محمد بن الفضل
 ان اخذ الفارة في الفارة اخذ في حق الفارة فلا بأس بها وان
 وانما اخذ الفارة في الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 حتم وكان الصبر ابو سحابة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 محمد بن احمد بن سنان في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 واما غير هاتين الا في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 الحاشية في فصل في حق الفارة عند الفقيه في حق الفارة اشتداد في ذلك
 صوت الفارة في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 فارة الفارة في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 وانما الفارة في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 انما الفارة في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 عليه السلام لا بأس به في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 عظام اليه في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 لنفسه في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 عن الكسرة بعد موته في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 ما هذا الذي ذكره في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 اهله عليه السلام في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك

من الصحابة اذا وصى بذلك ولذا اذا كان من عارة اهله ذلك
 ولم يوصيهم بتركه لانه راض بذلك فلا تعارض حينئذ بين
 هذا الحديث وبين قوله تعالى ولا تزوروا زواجرهم في حق
 وقد مر البحث في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 في السيرة التي حققت قول الامام في حق الفارة اشتداد في ذلك
 جهة الميتة وعما حاسب ما ذهب اليه بعض العلماء
 من جوازها في الحق للقصاص ولا خلاف في اوله في حق الفارة اشتداد في ذلك
 يستقل به ذلك جواز الكتابة ولو كان في حق الفارة اشتداد في ذلك
 ما الى التمسك بما يثبت من الميت وانظر هذا في حق الفارة اشتداد في ذلك
 علم الا في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 او انما في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 وما نسب على الميت ما مودع من ذلك الا انه حش في حق الفارة اشتداد في ذلك
 عما قيل منه والله اعلم عهدنا به في حق الفارة اشتداد في ذلك
 الها كتاب العهد قال السيد محمد ومعه في حق الفارة اشتداد في ذلك
 والمعنى في هذا العهد والمعنى ان يكتب بشي ما يدل على ان
 على العهد لا في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 الا في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 حجة الحق في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 الله والله اعلم في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 المحلل الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقال
 القتال ولما رين ذكره من العلماء وقد افاد به بعض من اخذنا
 وذلك في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 فاطر السيرة ولا عرض على الغيب والتساهل في حق الفارة اشتداد في ذلك
 في هذه السيرة في حق الفارة في حق الفارة اشتداد في ذلك
 وحديث لا نترك ذلك واشهد ان محمد عبدك ورسولك فلا تكلفي

ان يقول ان الكتابة كانت عليه بما ولما رات الملائكة ما كنت
 على جهته وهو لسم الله الرحمن الرحيم التوفيق بذلك وقادته
 امتت من عذاب الله تعالى يعني يبرئ السمعة
 ثم سن وضع حريده خضر على القبر لا يباع
 وسنه صحيح ولا نه تخفف عنه العذاب ببركة تسهيله ويحيا
 الكل من سبيل الياسنة في ذلك من نزع حياة ويسكن
 بها ما اغتند من طرح الرخاوان وخوه في خضر المندية
 وروضة الورود والارياحي على القبر حسن وان تصدق
 بغيره الورود كان له حصده في القوايب ويحضر مخد ذل
 كما تحفه بعضهم لما فيه من نفوثة حق الميت وظاهره
 انه لا حرج في خذ يا سن لغوات حتى لميت تهبسه ولذا
 قدروا ندب التوضيع بل يضره ووضو اعى الياس بالكلية
 نظر التقيد في الحديث الذي رواه ابن عباس عند
 السمع من قول صلى الله عليه وسلم انه يخفف عنها ما ريسها
 واربعين الحاج في الدخا لراحة انما حصلت على كسيتين
 ببركة النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا والتعجيل
 بقوله لعله يخفف عنها ما ريسها بصرح بان العلة
 هي حرفة الموضع والا فافادته وضيق يدية دون
 غيرهما من الاحيا ويخوها وقال ما يخففه سنوك
 وحسين يثبت على القبر ان كان طبا يره قطعة وقال
 ابوالسعود دقيقتها وان كان يابس فلا يمس بقلعه وقال
 في الهندية والاساس بان خذ سرع ريشته بده او يصنع
 على المذنب ويكره ان يضع نصفه على المذنب ونصفه
 على اصل الميت هكذا الطحاوي والصلابة على
 الكتاب في الجبابة والامانة والدرر والذرايح

التي نفسي فائد ان تكلني الى نفسي تمنيني من الشر وبقا عدي في
 من الخير وفي الاثمة التي جعلت لك في الجنة
 يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد ونفعا للشيخ الاكبر في السائر
 انه يكتب على الكف وفي وقته وتوضع على صدر الميت
 الكفن لسم الله الرحمن الرحيم اللهم لك علي حقوق فتصديق
 بها علي ولنا س علي تبعات فتعليا علي وارحمت الكفين
 قدي وانا ضيفك في جعل في قاي الله الجنة برحمتك
 ما رخر رحمتا ه وما يعيتا ده علما السند ثابته فده
 الايات في بغير مداد بل يطني على الله
 وفدت على الكفر بغير زاده من الحسنات والقلب السليم
 وحمل لاد فمع كل شيء اذا كان الوقوف على البرزخ
 وفي فواب الذخيرة ان ما يكتب على جهته الميت بغير مداد
 بالاصبع المسحة لسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لاله
 الا الله وذلك بعض الفصل قبل التكمين اه يرجع على بنا
 المنقول ان يغير الله الميت يعني ببركة ذلك الكنف
 اوصي بعضهم ان يكتب على بنا المنقول في جهته اي
 بعد الموت والفصل عند التكمين وصدوره تخبر ان تكون
 الو او بمعنى او فيكون المعنى ان يكتب على خذ المنقول
 ويحتمل ان تنبع على معناها فيكون المراد ثابته عليها
 جميعا لسم الله الرحمن الرحيم ففعل على بنا المنقول اك
 كتبت المسألة كما امرت من الغن ودفن في قبري علي بنا المنقول
 ولاننا في سبيل الله فمما اراد الله فذلك يا فلان
 فقال لما وضعت على بنا المنقول في القبر يعني في قبري
 جاني ملائكة العذاب فلما ارادوا ان يلقوا جاني في طهر
 ما بين علي ان الكتابة كانت على حدي الضميرين ولما بان

يسمى ان يرجع من حنازة حتى يصلي عليه وبعدما صلى انرجع
الاباوت اهل الحنازة في التذقن ويعملون يستعد
الرجوع بعينهم الى الحنازة ويكونون يدين على القبر
سجداً وغني ذلك السج لا يدين انما في قبة العند
الحا حة فيوه من اجل مائة الفقة فخلفه الغلام
خلفه الحنفي ثم اياه وجعل يدين في حنفي حنفي من
التدب كذا في حنفي حنفي وانما حنفي يقدم
افضلها كذا في الحنفي كذا في حنفي حنفي حنفي
يسلمون في القبايز كذا في حنفي حنفي حنفي
تسويون القبايز وتزعمهم للفتنة ولا يات بالفتنة
واما تسويون الحنفي والابدي وشفق الحنفي وحند
العمه ونسب الشهور وتغلب التراب على التراب والاضرب
على الحنفي والصدور والابدي حنفي حنفي حنفي
الحا حة والباطل والفوز كذا في حنفي حنفي حنفي
الي ابي القنور في الديازي اوتي بدعة كذا في حنفي حنفي
الحنازة بحيث لا يستعمل فيه لا يجوز للمنفق ان يتصد به
ولكن يسمعه بمن وشره به ويزيد في مال يؤثا خذا
في حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
لما كان الكثرة من اياه حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
ايراد حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
الحا حة في حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
لا حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
على حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
ولا يقصا حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي

ذلك فانص لان اداء حكمة الله تعالى حتى قتله قيل
له شهيد لان الملائكة شهده اكرامه فيقضي روحه
قال الحنفي وفيه نظرات الملائكة حنفي حنفي حنفي حنفي
وفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
الوفاء حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
الذي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
وقال الزهرى لان الله تعالى حنفي حنفي حنفي حنفي
لان يشهد بالامان وحان حنفي حنفي حنفي حنفي
لان حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
افضل حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
فهو حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
عند حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
الحنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
على المدعي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
وروي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
الحق حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
له من حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
او حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
على حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
وذا حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
كما حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
الحنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
مسح حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
المسح حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي
ولو حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي حنفي

لانها احق بالكلية وهو سقوط الفصل ولان الشريعة
 انما لا يفسد لانها ان الظلم والظلم في حقها انفسا وان
 يفسد الباب لا يفسد رتبة بالسيف فالصبي والحيوان
 ولان السيف على الذئب ليست عليه ذنوب وان
 القتل ما كملت حتى انفسها لان ترك الفصل انفسا
 الشريعة عليه ليكون حجة له على خصمه يعطى القصاص
 والصبي لا يخاصم لنفسه في حقوق الدنيا والله تعالى
 الاخرة والقصص فيه والاخرة لله عز وجل والله تعالى
 غني عن الشروع فلا حاجة الى نقاش القصاص في العقل للصبي
 صفة مدح يستحقه الانسان الذي يعقل ولا يعقل للصبي
 معتد به ولان القصاص في الباب ان يفسد العقل للصبي
 الا انما تركناه ما لا يفسد عقله عليه ذنوب وان
 قوله صلى الله عليه وسلم ولو دموا بك ولهم ذنوبهم عا
 قلنا ورحم ذلك في شهد احد وكفر بالقرآن ولم يحضر
 فضلا عن الجاني حرب احد من المسلمين بشهد في احكام
 قال في البحر يبيح خصم المحنود عن بلغ مخنونا ما
 من بلغ عقابا من جن فموتوا الى ما يظهرون كذا في ذنوبه
 الما ضيق تسقط عنه كونه الا ان يقال ان المحنود
 اذا استمر حتى مات لم يخطئ ما مضى لا ان لا قدره على
 التوبة ولو اراد ففلا في هذا الحكم ام ولا يخفى ان هذا مسلم
 فيما اذا جن عقوبت المعصية والاصل في تعذيبها من
 يعذب فيه على التوبة ولم يفعلها كان تحت المشيئة
 ظاهرا فلو كان على التوبة من غير الشريعة وجبت
 ان انما كانا من من عقوبته بالظاهر فليس هو حق فلو
 وقدره عليه في السج في غيب الكذب انفسه يذنب بالقرآن

الان

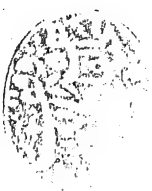
الانفس التعبد ان يقول من رات الدم انه اذا انقطع قبل
 الثلث لا يحرم ايضا فهو صريح في كونه بعد عدم الموت
 حاضرا ان رات الدم ثلاثا بآدم وكملت قبل ان تقطع
 غسالت على حصر او استعملت الا لا انما انقطع رجل
 بالوت والدم تلك كملت فوجب الاغتسال غسل الموت ولو
 روي عنه لا تغسل لان الف لم يكن واجبا عليه
 قبل الانقطاع وعند ما لا تغسل ايضا لا سيما في الكان
 فلو انقطع الا على حاله فمما دون الثلث لا تغسل في الاجز
 لان الف لم يكن واجبا عليها لعدم موتها فوجب غسل
 ثلثه من طلع حتى ولا تغسل لادام في النفس لانه لا احد
 لا قتله فتغتسل اذا مات قبل الانقطاع ويعطى له فوجب
 عليها الغسل باقل الغسل خلافا لما فلا يوجب الغسل
 للحايط ولا الغسل ولا الغسل لان ما وجب بكمنا جنة
 سقط بالموت بالسب الموجب للوضوء والغسل للموت
 سقط بالنسبة فلا انها اقيمت مقام الغسل كذا في النشاة
 اقيمت في طهرها في الحديث في الدابة قالوا وحفظت بن عامر
 اغا غسلته الملايكة اراها وعده عادة النبي صلى الله عليه وسلم
 لنفسه دليل على انه يجب على ابن آدم وقال ابو حنيفة
 رحمه الله الشريعة عرفت ما نفع من نبوت التفتيس بالموت
 وبالطهارة فمما دون رتبة فلا ترفع الجنابة الا ترفع لانه لو كان
 في ثوب الكبرياء نجاسة غير الدم تغسل تمام النجاسة ولا
 يغسل الدم عنه فالتحريم من صفة دم من كونه نجسا
 ولم ترفع النجاسة التي في غير الدم فان قبل
 الشريعة لا تغسل انما هي صفة في الاغتسال في الاغتسال
 قلنا اغتسل غسلا الى صفة في غير ذنوبه لان الموت لا يغسل

حدث قبله لعدم خلوه عن زوال العقل فكانت الشهادة رافضة
له ضرورة ولا ضرورة ولا حاجة لان الموت يخلو عنها فلا تكون
رافضة في حقها لان الحدث الاصغر دون فلا يبقا من غسله الا على
واجب السامع من غير ان يغسله غسل الكف
حينئذ يغسل الصابون حنظلة فقال ولم يعد صلى الله عليه وسلم
غسل حنظلة بن ابي حنيفة كان خرج يوم حرم حنظلة فقتل
كأروا ابن حنيفة قال صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة بن ابي
سور الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة بن ابي
عمر النخعي ان ضاحك حنظلة تغسله الملايكة عليهم السلام
فسلوا حنظلة فقال ضاحك وهو حبيب لما سمعوا ان حنظلة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك غسلة الملايكة
وقال الحكم صلح علي بن ابي طالب وحاص حنظلة زوجة حنظلة بنت ابي
ابن سلول اخت علي بن ابي طالب بن سلول وكان قديمي
بها تلك الليلة فارت في منامها كانا من السامع واغلاق
دونه فوفقت نه مقتول من الغد فقام اصعب دعته بارية
من قومه كما يشهد ثم دخل بها حنظلة ان يقول في ذلك
نزع ذرة الى قلبك وابن سعد في الطبقات ونزع ذرة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم واخرت التلايكة تغسل حنظلة بن
ابي حنيفة بن السامع والا رض بها المز في حنظلة الفضة
قال ابو سعيد ذهبنا الى فوجدناه ينظر اليه فابرجعت
فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحنظلة وفي عتق
الحديث للسيف فسطى يستنه عن عروة بن الزبير خرج
حنظلة بن ابي حنيفة وروى واقط مرارة الحنظلة وهو حنظلة
فلا يفتل في التلايكة الناس في ابا سفيان بن حنيفة
في قتلية فستطابو فنياد عن زسه فوفت عليه حنظلة

وقد على صدره يتركه فيه جوده بن شعوب الكدار
 كما ستمار به ابوسفيان فخلع في خطلة فقته وهو به
 وليقول
 لا حى صا حى ضى ه بطهنة مثل خطا النحور
 والادى سم الف تال لث الاسود بها شعوب
 وطله اهدى سم الف تال لث الاسود بها شعوب
 وطله اهدى سم الف تال لث الاسود بها شعوب
 ان سعد بن معاذ لما قال انى صلى الله عليه وسلم
 لاحسانه يا واهبنا وغسل سعد بن العاص
 الوضوء كما سقمنا وغسل سعد بن العاص
 لتور نفسه للملايكته لنفسه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانما بعد لنه صلى الله عليه وسلم غسله لانه الوحد
 تادى ينف الاثمة اياه بديل وصلة ادم اجمه عليه السلام
 يعنى ان الملايكه غسلت ادم عليه السلام وقالوا لولده
 هذه سنة نوحاكم ورو بعد ولاده غسكه وشيعة من فلنا
 شريعة لنا خصوصا مع التقوى لاصل من النبى صلى الله
 عليه وسلم فالوج فوالف والافا سل فيجوزك لنا
 من كانه وظر بصل الملايكه مكفون به من شىء يعنى
 حتى سقط عن الف بفعلهم ولما لان يقول كلامنا وغسل
 الحثاة عن النهر سد وقصة ادم عليه السلام وغسل البيت
 علان الملايكه كما تواقا مورين بتعليه غسل البيت من ابن
 ادم اسم الاقلامه صر مكفون من حيث التعليم وشهد
 احسنى بفضله بنا على اغسل نفس ادم عليه السلام كفى به
 الملايكه ابنة الاولاد وخصل النفس في طهر ذلك لا يشهد
 بقصة ادم عليه السلام في ذلك ان الكلفى في غار ادم عليه
 السلام انما هو ريقه للملايكه وفاقا في نفس ادم فانما هو للملايكه

عليهم السلام لا وادهم ثم انه يقال شتان ما بين من قتل
 الميت وغسل الجنب فان الميت في جسد ابي حنيفة انما
 لو دخل الجنب النهر وكان طاهر لم يغسل فطهرت الدونوم ينو
 الاعتسال زالت جنايته لا انما الذي زالت به الجنايته صار
 مستغفلا والمستغفل خمس على قوله وهذا يقتضيه حيث
 يعلم المظهر من الما حصيد الجنب مما كان او صبيغا فانه منزه
 جنايته قصده في الاكل يقتضيه فظلمة رخصته تعاقبه
 زالت جنايته بتفصيل الملاكمة اذ ليس سائر القتل فيه مكلف
 كما انما عمن الجنب الا انما قاتلوا ما هو الجنب في زمانهم فلهذا
 ما انما عمن الجنب في وقتها فاني هيجه عن زوالها كان
 وقد فقدت حاشية مقتضاها فاني هيجه عن زوالها كان
 ذلك كما انما علي ان يغسل الميت لمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في الما الجنب وعصاه من غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ضل عليه لكن لم يغسل وجوب تغسيله عن المكلفين لعدم
 وجوب فعله في الما الجنب ولا وجوب غسله في الما الجنب
 عند حراجه بنية الغسل حتى يحقق القتل من المكلفين
 والله تعالى علم قتل سواك القاتله مسلم او ذمي
 كما قاله ابن سنان وقد يكون مقتولا لا له لومات خنق ابيه
 او تروى عن موضع واحد بالاراء ومات تحت هدمه وخرق
 او افرسه سبع لا يكون شهيدا في حكم الدنيا والا فقتله شهيد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفريق والديق والمطون
 والغيب بانهم يشهدون في باب الشهادة في الدنيا
 ظلم فقتله بغير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 او عطل على قتل مقتله فليس بشهيد عن خارج اية
 بما يوجب القصاص وخرج به المقتول بمقتضى مقتضى مقتضى
 فيمن لم يقتله باغ او حربي وقاطع طريق لما سياتي ولم

يجب بنفس القتل حال بل قصاصه قتل لانه من قتله
 سلم ظلمه خطأ وعمدا بالمقتل وغيره فليس بشهيد
 لوجوب الدية مقتله قال في السراج وان قتله بالخطأ
 لا يقتل بالخطأ فليس بشهيد بالاجماع وان قتله بالعمد
 فليس بشهيد بالخطأ وعند من هو شهيد قال في البحر
 ولا يعدم الا يكون شهيدا من وجد منه بوجاهة لم يعلم فاشهد
 او وجد منه مقتولا ولا يدري اقل ظلم او ظلموا عمدا
 او خطأ وخطا في وفي المقتلى فاذا التفتت سر بتان من
 الما من وكل واحد يرى ان مقتله فاحلقت قتله
 من الما يقتل قال محمدا دية على كذا ولا كفارة لانهم راوون
 عن ابيهم ولم يذكر حكم القتل وجب ان يغسلوا لان
 قاتله لم يظلمهم وعاد فانه لو كانت حاشية القتل
 ظلمة الاخرى بان علي حاله لا يغسل من قتل من الاخرى
 وان جعل قاتله عينا لكونه مدقفا عن نفسه وجامعته
 ومقتل الذي يقتول اسم صرح به ابن سنان في شرح الجمع
 واغالم في وجوب القصاص عموما فانما القصاص من
 الميت من وجهه والوثر من وجهه وهو يشفي صدره لا يملحه
 العا من وجهه في غير عينه من حاشية الا يغسل فلهذا يقتل
 مطلقا كما تطلع الشريعة في ذلك كحقه في وجوب قتله
 المال بعارض كالصحة في القتل العمد وقتل الابنة او قتل
 الابن شخص اخر وادرا منه لا تستقط الدية بل يكون
 المقتول شهيدا لان نفس المقتل بوجوب الدية بل بوجوب القصاص
 للميت وانما يغسل للصلاة والشهادة فوجبت الدية في الاو
 بعارض الصلوة وفي الما كذا في الدية ولم يبرهن وهو في
 اللقمة من الارتقاء وهو التي التا في الما في وجوب الدية لا في حصار



٦٨١
 ٦٨١
 ٦٨١

خلقا في حكم الشهادة وقيل ما خوذ من الترتيب واصلحهم ووف
 مجمل اللثة ارتث فلان اي حمل من المكة ريشنا اي حرجها فلان
 اي نال بعض حوائج الحياة وخرج من صفته القتلى وصار
 الى حال الدنيا فان حب ينسبه من احكامها واصلحهم
 شي من منافعها في الدنيا وطلو ضبط عما تقدم غمسل
 لانه بطلت شهادته في حكم الدنيا كما سيحكي الله في
 فيه وهو شهيد في حكم الآخرة فقال الذنوب التي حوزها الشهيد
 وكذا يكون شهيدا او قتله اي ان كان له ذنوب في الدنيا
 الحرة وهو حقيقة غريبة فالله لا يفرق بين الذنوب في الدنيا
 حرة ولا في اهل الجحيم وقطع طريقه واعلم ان مقتضى بقوله
 او قتل ظلمنا من ذكرا اهل النبي وقطع الطريق ولرب لا يات
 قتل اهل النبي وقطع الطريق لا يشترط ان يكون قتله
 بجديده بل يكفي ان سلاطانه وغيره مباحة او تنسب اليه مقتيل
 اهل الجحيم قال في مخرج الدرر لانه لا كان القتال مع اهل النبي
 وقطع الطريق مما مورب الحق بقول اهل الجحيم في مقتله
 الا انه كاعت هناك اه وكذا لو قتل من فعله في نفسه او
 عن ماله او عن المسلمين او عن اهل الذمة من غير ان يكون
 القاتل واحدا من الثلاثة اعني اهل الذمة والنبي وقطع الطريق
 فان المذمة المذكورة شهيد بان انه قتل بمقتضى ما حرجوا
 خشيتم كما صرح به في المحطه كقولهم هذا ذكرا يملكه القاتل وسبنا
 والافلو علم ان قتله في الدنيا في القاتل وطوع للطريق مثلا
 فلا يكون شهيدا بل يقتل في الجحيم والدين يقتله بخلاف فعله
 قتل من سلب ظلمه فلا يكون شهيدا الا اذا اقتل بعد بده
 وكذا لو قتل من سلب ظلمه ولا يكون في الدنيا لان مقتله
 وقطع الطريق كما في مخرج الجمع ولو تنسب اليه في الآخرة لا تقتله

ما نسفهم يقتل في قتيالهم لان موته مضاف اليهم حتى لو
 اوطاوا بانهم صلبوا او ذابوا في مسلم فمقتله او غيره من
 الاسرار او تولد له حائطا او حواضرا في حرقه او غيره من
 اشياء لا يات من اساس ان كان شهيدا بخلاف ما في الآخرة
 لان مقتله ليس عليه احد فلو صلبه في الدنيا او في الآخرة
 فاصاب صلبا او ذبح به من سلب من سواد القاتل او غيره من
 فالحا وهو في الجحيم او ذبحه او جعلوا حولهم الشوك
 ونسفي عليها من شجرات نذ لك ان يكون شهيدا بخلاف الآخرة
 يورثه لان فعله يقطع السبب اليهم ولو قتل في الدنيا دون
 حاصله وانما لم يكن حقل الشوك حولهم تنسب لان ما قصد
 به القتل فهو سبب وما لا فلا وهو انما قصد به الذبح
 لا القتل قال ابن مالك ولو لم يجرى مسلما الى موافقه
 لا يكون شهيدا لان من فعل نفسه لا ينال الكرامة ولا يحضر
 المحرمون خلد في قوفه فيه لم يلبس الا يكون شهيدا لان
 ذلك يطرد به الذمة كما القتل في الجحيم او في غير ذلك
 فانه مقتول من اهل الذمة في الدنيا وقطع الطريق ولا يكون
 ولحق ما انقطع الكرامة في سلبه كما انقطع شهيد بان
 انه قتلوه لان الاصل فيه اي في باب الشهيد الذمة لا ينفسل
 شهيدا احد يقتل جليل موثق بالمدنية في ذمة كانت
 غزوة احد في السنة الثالثة من الهجرة ولم يكن ظم اي جميع
 من اسلمه يوم احد من اصحابه قتل بمقتضى ما رواه رسول الله
 من دفع راسه بالحق فيهم من قتل بمقتضى ما رواه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ويحكم بكم فيهم وروايتهم ولا تغفلوا
 كما في الدرر يتخلف من قتل في غير المدة فانه لا يعلم بقتله الا
 اذا كان حال الاحوال المقصود من كراهة اوراق الروح فلذا سر

[illegible][illegible]

وتفرقوا عن قتيلا فان القتل مثلا تسقط عنه اهل الحالة عالم
 بدع الوب القتل على ما يغفر فيه عنه واعلم بعضكم فان قاتل
 كان قاتلا للسانه لا للصورة ولا لتفصيله بل لجمته ولو قتلته
 فطاع الطريق خا رج المرسلا ح ومعه زهر وشبهه لان
 القتل يختلف في هذا الموضع بل هو مطلقا وقتيل
 حذرا وقصاصا يي يغفر وتلا ي يغفر القتل وقتيل
 بتفرقوا عن كل واحد من هؤلاء نفسه لا فافا حجب
 بحقوق عليه وشبهه لا حذرا ولا انفسهم لا بتفاد مضات
 الله فلا يحق لهم ولا من يقتل ظلم ولا يفسد ان
 ما عالج جرحه والنيض على الله عليه ولم يقال قتيل
 ما عالج تقتل الكلاب فمات ثا من ثا ان اصوبه ولم يقال
 هذا القتل اب توبة لو قست توبته على اهل الارض لو حسم
 اذهب فاغسله وكفنه وصل عليه كما في الزمان وقتل
 يسبب انفسه سبع فانه يجاب به قصاص ولا دية ولا
 فامة ولا ريف من عا على حق فقتلوا وحج
 وارث وقد مر معناه تحت قول الماتك ولم يرتق فانه يغفر
 لان الله تعالى يقول ان الله اشتري من المؤمنين انفسهم
 واعمالهم بان هم الجنة الابرار والبا دخل على الاثم ان فقتلوا
 الجنة ثمن النفس بمبينة والباية المومن والمستري هو الله
 فقتل الذي ليس كذلك بنحو قد فرغ من الاثم ان الدارين او ملكه
 السيد المديون سقط عنه الدين فستقط وهذا معنى قوله
 السيف محال الذنوب كونها لا لا ارتياك عند اثمنا عا البائع
 عن سبب الجبيع حله يغفر له ليدل عند تلحقه بالذنوب
 وينبغي على الله قتلا طامرا والله اعلم وذو الارثا عا الارثا
 فادله الكا وتصفح او اقام وتدل وتولد قليلا انسا ريعا اب انه

三

[illegible]

بان مضي وقت صلاة عليه وهو يعقل يخرج عن كونه شهيدا
 انما هو قاتل عن يدي يوسف وروي عنه ايضا انهما قال
 عما حاكم المنظر في ثغالات ابي يوسف
 ونفس المقتول ان اوصى بشيء وانقضى ثمنها ورثه
 وما تمام اليوم ينظر يا بني وطير عظيم ولبنة وري
 الزبادات اذا عاش يوم وليلة في المدة ينسل وانما ان
 حين ذلك لا يغفل وقد القية اذا حصل يكون مرتثا وري
 نادر ينسحق ابي يوسف اذا ملك في المدة يكون يوم وري
 حاكم القوم والقتل وهو يعقل ولا يعقل فهو بمنزلة الشبه
 والا ريت ان لا يقتل بعد صرخ العتال او يغفل من كبره
 وهو يعقل لانه قال به بعض من افق لطاة سراج وصرح
 في المراتع بان النقل من الممرتين يوه ضعفه ويوجب حدوث
 الامم تحدث لولا النقل والموت يحصل غيب ترادف الام
 فيكونه النقل مشا كالجراحة في اشارة الموت فلم يتم بسبب
 الجراحة يقينا فلذا يستعطف قاتلها اه فالرثان فيه
 ليس للراحة بلما ذكره وقد يقول وهو يعقل لانه النقل
 وهو لا يعقل لانه ما كان يشهد فلا يغفل سراج وصرح
 المنقول من الممرتين وهو عطف القوم الذي نقل اليه حيا وري
 معة او عطف على ابيه ولا يكون مرتثا بالاقوى في الامم
 من مكانه الى مكان اخر فينفسه بل ايع يعني فيغسل لانه
 نقل من الممرتين خوضا وطير الخط فان يكون بغيره لانه ما قال
 شيا من احد الا في هذا الموضع في الغفلة فان لا سلم
 ان المجرم من الممرتين ينال حقه اها قاتله وقيل بغيره
 الى ما قدنا من الممرتين ان النقل من الممرتين لا يوجب وطير
 القاتل يخرج عن كونه شهيدا للشك في صل في مودة صل

هو من ترادف الامم من جرحته والله اعلم واوصى
 ما هو الدنيا فانه يكون مرتثا انما سراج سوا وري
 قتلا ولهم الان قال بعض من افق لطاة قضا رخلقي
 في حاكم القوم والقتل وهو يعقل ولا يعقل فهو بمنزلة الشبه
 وان اوصى ما صلا خطا يصير مرتثا من جرحته وهو
 الاصح جرحته لا انما اوصى ما صلا خطا من احكام
 الاجرات ومما يليه قول ابي يوسف انه يكون مرتثا بها وطير
 قال في الغفلة في الاختلاف في بعضها اذا اوصى جرحته من الدنيا
 يكون مرتثا منها انما اوصى ما صلا خطا من احكام
 انه يكون مرتثا منها انما اوصى ما صلا خطا من احكام
 بعده في انما كان ما صلا خطا من احكام
 له ما لم اوصى ما صلا خطا من احكام
 مرا في كرامة تنقص معنى الشهادته فان اوصى ما صلا
 الاخر فهو من امور الموتى وصنيع من ايسر من نفسه
 فيصير ما يغني به وعمل في سنة وري جرحته من النار
 كما في سورة الشاهي ما في حاكم روي ان روي الله صلى الله
 عليه وسلم قال من ينظر الى ما فعلت بعدت الريح في الاحيا
 صوام في الامم فان روي انما عسر رحما شعا ليه فقام
 رجل من الانصار وهو محمد بن مسلمة واخي من لعب نظر
 في القتل فانه قال في حاكم فقال ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مر بنا انما نظر في حاكم فاحياه بصورته
 ضعيف وفي رواية زيد يعني روي الله صلى الله عليه وسلم
 يوم حدثت ارباب سعد بن الربيع وقال اذا رايته فانه رايته
 السلام وقيل بغيره قال فان صلبته وهو في اخر صفت

وبعدهم صنف ما بين طعنهم من موضوعات يسبق وترتيب
 يسبقهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني انظر
 في الاحكام التي في الاموات فقال اني في الاموات في الميزان
 الله صلى الله عليه وسلم كمن السارم وقل ان سعد بن
 يقول جاز ان الله عنا خير مني فيما عني احبته وقل اني
 احب من الجنة وابلغ قومك من الامم وقل لهم ان سعد
 ابن الربيع يقول لكم لا غدر لكم عند الله ان خلت لبي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مملوه وفتنكم عن طريق ثم يرحل
 ان ما تنقل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنته
 او باع او اشتري او حكم بكم لم ينسب ولا ينفسل فقد قتل من ان
 يكون مرتبا بل يكون منسباً ولا ينفسل فقد قتل من ان
 سعد بن الربيع فليكن وهذا امر بين القلة والكثرة اها
 في غير الفتنة واما فالوصية بالدين والدين والدين والدين
 لا فرق بين القليل والكثير والدين والدين والدين والدين
 ابن خديجة العدوي قال انطلقت يوم السبت واظلمت
 ابني عمي ومعي بنسنة ما فقلت ان كان به رفق سقيته
 ومعتت وخبته فاذا به ينشد فقلت اسعيتك فاشار
 ان نعم فاذا جاز يقول اه فاشار اني انطلقت اليه
 فاذا هو هتاهم من العاصم خوعهم من العاصم فاشار
 فقلت اسعيتك فسما خيعهم اه فاشار هشام ان
 انطلقت اليه فخبته فاذا هو يما في جنته الاضواء فاذا
 صومعا في جنته الاضواء فاذا هو يما في جنته الاضواء
 فاشار هشام خواف من نقصان الكهدها فاشار هشام
 الربيع وسنده والظلمة في عبيد بن ابي ثابت
 ان اللام بن هشام وعلمية بن ابي جهم وعلمية بن ابي

ربيعة استيقظ من النوم فاشاد بالمالك بن ابي سفيان فخطب
 اليه عامه فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني انظر
 في الاحكام التي في الاموات فقال اني في الاموات في الميزان
 الله صلى الله عليه وسلم كمن السارم وقل ان سعد بن
 يقول جاز ان الله عنا خير مني فيما عني احبته وقل اني
 احب من الجنة وابلغ قومك من الامم وقل لهم ان سعد
 ابن الربيع يقول لكم لا غدر لكم عند الله ان خلت لبي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مملوه وفتنكم عن طريق ثم يرحل
 ان ما تنقل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنته
 او باع او اشتري او حكم بكم لم ينسب ولا ينفسل فقد قتل من ان
 يكون مرتبا بل يكون منسباً ولا ينفسل فقد قتل من ان
 سعد بن الربيع فليكن وهذا امر بين القلة والكثرة اها
 في غير الفتنة واما فالوصية بالدين والدين والدين والدين
 لا فرق بين القليل والكثير والدين والدين والدين والدين
 ابن خديجة العدوي قال انطلقت يوم السبت واظلمت
 ابني عمي ومعي بنسنة ما فقلت ان كان به رفق سقيته
 ومعتت وخبته فاذا به ينشد فقلت اسعيتك فاشار
 ان نعم فاذا جاز يقول اه فاشار اني انطلقت اليه
 فاذا هو هتاهم من العاصم خوعهم من العاصم فاشار
 فقلت اسعيتك فسما خيعهم اه فاشار هشام ان
 انطلقت اليه فخبته فاذا هو يما في جنته الاضواء فاذا
 صومعا في جنته الاضواء فاذا هو يما في جنته الاضواء
 فاشار هشام خواف من نقصان الكهدها فاشار هشام
 الربيع وسنده والظلمة في عبيد بن ابي ثابت
 ان اللام بن هشام وعلمية بن ابي جهم وعلمية بن ابي

[illegible]

والله اعلم الغيب من الشيطان الرجيم واللائات
من خرسورة الشجر وكل الله به سمعي الى ملك يعطون
عليه حتى يمسي فان في ذلك اليوم مات شهيد من
قاله حتى يمسي كاد بتلك المنزلة واخبر جبال السفي
عن ابي قال اوصي رجلا اذا اخذ مضجعه ان يقول خرسورة
المشوق قال ان ماتت فمات شهيد وخرسورة
عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قال حين يضرع ثلاث مرات عوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم وفر ثلاث ايات من خرسورة الشجر
وكل الله سمعي التي ملك يصلون عليه حتى يمسي فان
مات في ذلك اليوم مات شهيد ومن قالها حتى يمسي
كاد بتلك المنزلة حتى يصبره وحمل الحسن بن جميل
اغسل بالثنج فاحاب البر فلي فقال ياها من شهادته
واذا اجهز يد يد من ثقل كليله سورة يس مات
شهيد وقال في الحال ضربة من عرف في خط الطريق فهو شهيد
وعليه اسم مصيبته وكل من مات بسبب فوضعه في قبر

يستشهدون حان في معصية بسبب من اسباب الشهادة
فلما جرت بهادته وتعليه انهم معصيته وكذا قالوا على من
مفصوب او كان قوم في معصية فوقع عليهم البسبب لهم
التي اذ رغبهم انهم لم يفتتوا بهم ومن ماتت بالولادة
من ان اجزى اليها الشافق بلقيش شهيدته وحملته
عن انهم من طلبة الشهادة صا قدا عظميا ولو لم يصبرها
لراة الحاركة فظف من سال القتل في سبيل الله صا قدا
ثم كانت اعطاه الله اجر شهيد وزريرا احمد ولما كان عن
سبيل من حنفي من سال الله الشهادة بصديق بلف
الله سزال الشهادة مات على راسه وعند هدم من
حديث ارشد بن حبيش ما قناه اذ صا حجب السبل
اذا مات من السبل فهو شهيد وصح من حديث ابي مالك
الاخري مرفوعا من وقته فريسه او بعيره او لبعيته
عامه او مات على راسه على كذا حتى رثا الله في شهيد
ولا بن حبان من حديث ابي هريرة من مات من البطامات
بشهادة الكبريت وقد ورد ان من صبر في الطاعة فهو
شهيد واما الشهيد حبان من مات في الطاعة كان شهيدا
وكذا من مات في جديت السبل طلما وبالضرب او شجرة
او كان ثا جرحا صا وقا من سعى على مله وولده وما
ملكته يمينه نعم فيهم اهل الله طلما ويطعم من حلال
كان حقا الله ان يجعله مع الشهداء في جوارهم يوم القيامة
والتمسك بسنني عند كسا وامي له عمر شهيد وحذرة
اخذ ذلك طلما الاختصار اهل محضنا واخصر
المروزي وكنا في العبد بن عن محمد بن عباد الخنزي
لا يستشهد من حيا يكتب اسمه عليه عرفه بغير

يستشهد فهو لا الذي ذكرتم زيادة على ما افاده الشاه
ثمانية وثلاثون اذا جمعوا ما تقدم للشاه كما انما
اربعين طلما وعند الشاه دار قدره وعده و قد
لم يرضى الا حيا فشا
يستشهدون في العدم والاحياء فان حيا طلما في ما سلفنا
كذلك من قتال ومن بزا . للجند والمضطرون والفقير
وكما حب التوفيق والطلون . والملازم ومن دار الاستغفار
وكذا الخوف ووبه والذيق . قد حان من خوف وهم بين
والا والوف ومن قضاه من وضعي رحمة ودي ويا
ومن يموت على التلوم مسالبا . وكذا قتلا عن استغفار
وكذا من طلما الشهادة صا قدا . وعلى القاري في قبيل الق
والقتل وندم الغنى وصاله . اوديت او هله الاحياء
اوجه في دفعه عن داره . لبث لجا . بليته ظلمنا
اومات في جرجي وعسيرة . اومات لبته جمعة غدا
اومات وهو على وضو وكذا . شهر الصبا المشرق الا
اومات بالغنى الكندي ومكة . اوما لمكة اوسم ضنا
او من قاضى قدمات دا . صبر على ضرب عظم بلا
ولكن بيا على الطهارة شرف . نوم يموت متواصلا لا حيا
ومن يموت بقتل من سخط . خصيت ذلك لك لا اعتد
ومن توفي في فساد زمانه . منسكا بالسنة البينة ضنا
ومن توفي في اللباس دا . صبر على الفناء الا صبرا
ودعا قبال السبا والارضين . يتلوه بالاصباح والامسا
ودعا يونس وراه اسيد . اكثر من يمدد في حال دا
والوتر في صوم ثلاثة . من كل شئ في الانس
وقد اناس اخر سورة . الحزاني طاب بحسن ثمن

لا يسلون وشهد الاخف من ذكر عنى انهم يسطون من
جاس احب الشهد ولا حتى عليه احكامهم في الدنيا ربي
حدين الواض من سارية خذلت في واحد من
شهدا والمند من على الرشد انهم يسطون من
من الطعون فيقول الله تعالى انظر الى جرحهم فان
جرح القتل في ما شربهم ومنهم من جرح
فما شرب جرحهم وادق ذلك فيكون طلاق الشهد
على من المقتول فيسبى الله محيا لا يفتقه به من يحرق الشهد
اللفظ في حقيقة وفما زوالا ليعتبرك يا نبي
الحا فترى طلق الشهد على من قتل في جرح الكفار
ان رماك في تحت اللنة من قتاله لا تترك ويقتل
لوعبية وهو في ذلك ما يخاف على كفة آله تعالى في قتل
حال دماره من الكفار من هذا الله تعالى من قبله
وعا فانا من بلاده وتفضل علينا حتى يحكمنا من حوض
احبابه بفضلهم ورحمة ومنه واحسانه انبي وصلى الله
على سيدنا محمد وعليه وصلى الله ورحمة الله
التي العظمى فروع في الاله والى ربه وورث دوله
المتى رايت المشركي فنفرت من ذلك ذابته من غير
تغيب المشركي ورحمت صاحبها او قتلته غسل عنها فضيلة
ومحمد ولذا رايت المشركي فنفرت من عبيدة وصعد التلمون
على سورها فانت رجال سنان منهم فوجوه غسلا على
ولذا رايت على السعد وقسط عن رسة الكا في الدنيا
وان ترى الى ربه تعالى ولا يغسل من جرح شربا حتى
يعلم انه قتل محمد بن علي في الترخا نة واما وصدة
حابة المشركين بيدها او رجها او نقره اذ ذابته بظرب

اوصات عن كرمي عا وعا علي، فرج من الجن العصال الداء
اوصات والابواك عنه كلاهما اوصي ومن في الرجعة الحسنة
والزوجه فيها دور رخصا، ولذا الامام العادل السامع الامور
لما كرمي يظني بحسنة، شكا بكوفي حال فضلاء
والنا جبريل لا يتيقن اني، يا صديق في بيع وصديق
ولها شق في غف من قديم الزمان، ثم الحنة خيفة الرقيب
وكين عا لا بكفة او خطوة، للمعلم المعلوم في الضيق
ولكنها تبتعد لا الا الله، ذوالالا والنهي
فله كرمي في حكمة شدة، في حفظ هذا الخا ليه ربه
في صغر من هذا المنصور ما لم يدركه ولا تدرت على كرمي
قال ابن التني هذه كلها ميتك فيها شدة ففضل الله
تقالي على ما محمد بان جعلنا جميع هذا النقص في زيادة
في كرمي في بطنها ما مرات الذي قد قال في واط ابر
في فتح التاري والذكية بظهوره المذكور في السيرة في الرتبة سوا
تدرك عليه ما روي احمد وبن حبان في صحيحه من حديث
جابر والداري والطحطا وب واحد يع من حديث هذا الله
ابن حبشي وابن ماجه من حديث عوف بن عتبة ان
الذي صلى الله عليه وسلم سئل ان لها دافضا قال من
عقر جولة واهريق دمه وروي الحسن بن علي بن ابي
في كتاب المعرفة له باسنا دحسين من حديث علي بن
في طالب رضي الله تعالى عنه قال كل موبة يموت بها
العلم في ربه ربه غير ان الشهادة تتفاضل ويحصل
ما ذكره من ان الشهدا قسمان بشهد الدنيا وبشهد
الاخر فله شهد الدنيا من يعتل في حرك الكفار رقبته
مدبر محاصرين للقي به عا ذرة الماتن والشا في قوله

او يجره فقتله او رموه اليه نار او رسوا علينا حاقا حقيق
 او عرف بها مسلم او جعلوا النار في غنمة وارسلوا اليها فاحتق
 بها مسلم كان يمسكها ولا يفسد في ذلك في
 الصلاة والركعة فلهذا
 ايضا قد التفت اليه في ذلك فلهذا ولا تقدر
 الاضافة هنا والله اعلم ووجه المسألة ان قتال الهيد
 احاد له من العذاب وكذا الكهنة ما كان له لتعلم تعالى ومن
 دخله كان من اولاد كل منهما جاعلي خلاف الاسلوك فان
 الشهد يصلي عليه يدونه غسل مع انهم بمنزلة الامم لم
 خلدوا لانهاج الهلاك على غير يدونه غسل الاعليم به
 غسل مع انه بمنزلة الامم لان خلفه ولا تصح الصلاة على
 غير يدونه غسل الا من دفن قبل الغسل والصلوة في
 الكعبة غسل حين جهت الشبهة والتوجه الفرد او جملة
 اما الفرد او الجماعة التي توجه اليها ذاب ربع قصدها وجماعته
 فحوزها مع نظام اليوم مع الامم الى جهة علي حد وجزءها
 كتاب الصلاة لكونه كغيره بصلوة متروكة بها حاله مكانا
 وسعدت لعملة لا تغاها وتتوفا ومنه جاريه كما عبد
 انما تصادها ولو لم يوجب الحج ما زنا منه ومنه الكعبان
 في الرجال وسعدت بها لتبنيها ولكن ما منغرة ولعل ذلك
 من الاعلام القالية ولا يعرف باللام قسمان في الباب
 زيادة على التوجه وهو الصلاة عليها وخوابها وهو يزيده
 حسن لان الزيادة على التوجه بعد توفيق الوعد عطية
 بلا متعاد والمسيب ان يبرج الشئ ولا يذكر بصره فرض
 ونفيل فيها خلافا لما ذكره جبري عند الوضوء يبرس
 ويجوز ان ينفذ قال لانه اذا صلى في جوفها استقبل بفضا

منها

منها واستدبر بعضها واستدبرها يوجب الفساد
 واستدبرها يوجب الحول فقلد حقه ما يوجب الحول
 يوجب الفساد فتخرج ان العباد احسانا طاعة
 القياس في التطوع لا يجوز لابطال الله تعالى في ذلك
 ورد في التطوع فلا يترك القياس في الغرض في التطوع
 لا يجوز راد في الغرض لانه سوسه في التطوع ما لا
 يسا قبل في الغرض لا تبي ان يجوز قاعدا جاز الاضار
 وقيل خلاف ذلك الصلاة بالطواف فان من طاف جوفها
 لا يجوز خلاف ذلك ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى يوم النحر في جوفها ولم يمسك الحوزة لانها كانت
 ولا تبا صلاة استجبت لغيرها ففقدت جوارها فانه
 استقبال وطرفه لا استيعابها كما لو ضل جوارها فانه
 لا يتوجه الى كل فذل في جوفها ولذا قال في الحديث
 والواجب استقبال جزمين الكعبة غير عني وانما تصح
 الحة فقلد له بالسجود في الصلاة والتوجه اليه وفي صا
 قبله فاستدبره في الصلاة من غير ضرورة يكون مقبلا
 فلو صلى ركعة الى جهة وتوجه الى جهة اخرى لا تصح صلاته
 لانه صار مستدبرا للجهة التي هي في قبلة في حقه يبقين
 من غير ضرورة خلافا لما في ذلك لا تصح عنده جهة
 ولم يسطر ادي بالاجتهاد الاول لان ما مضى باجتهاد
 لا ينعض باجتهاد من قبله ابو السمعون عن الشدي
 والتطوع والوضوء فها هو من شأنه ان يسطر بيقين
 وان كان لا يختلف في الاركان واما قوله استدبر بعضا
 فها هو عند انه استدبر موضعا يوم يومه في التطوع
 التنية فانه لم يوسم في التوجه الى الجنوب كلها في حاته وحده

القبعة ففعلها على ظهره ليدرجه الاحام فلا يصح اقتداره
للقبعة اي لا يقتدي المصوّر على ما عليه اي على ما هو عليه
الصورة التامة سبعة فمدته حصل التقدير وجهه لو وجه
اي الى وجه الاحام لا يحال ان لا يشبهه حادة الصورة
ولذلك نقل القائل عن الحلال ويصح ان يجعل بسننه
ويجوز الاحام سبعة فمدته تقابل وجهه اي وجه الاحام
الفاشقة ولو جعل التقدير وجهه جندته اي وجه الاحام
لم يدر وهي الصورة التي انشأ المتقدم وانما في البناء
بانه لا تصح صلاة من كان وجهه الوجه الذي وجهه
الاحام اليها ويكون عليه وتقدم عليه فان كان او ان
لا يطعم من الاحام او كان عن يمينه فليقدمه على
الاحام علم بذلك او يعلم بقول الشارح في باب الصورة
الحاصلة فلا قتلا في جوف القبعة اربع الى ان يجعل وجهه
الى ظهر الاحام ووجهه الى وجه الاحام وظهره الى ظهر
الاحام وظهره الى وجه الاحام فيصير في حاحب العنانية
واسلم من البصر وقد علمت ما فيه من القصور وجعله
الحجابي احدى شملها الست عشرة صورة حاصلة
من جندته اربعة في وجه المصوّر وقبناه ومبينه وبسائر
في منها من الاحام ووضعه الصلابة في الماقتد واختلاف ما
خارج القبعة تخلفوا حولها الى حول القبعة ولو وصلية
كان بعضهم سواب اليراي والقبعة من احامه ان سر
ولكن في جندته اي في جانب الاحام لانه منقبض الى سر
القبعة وليس عتقدهم على ما منه ولا قال الشارح من
لما هو حكى في فضاء على خلفه وفلان لا يتقدم
والن حرا يظهروا عندنا الجانب لانهما من الاسماء الاصلية

الكبيرة

احدها ما اذا حصل وجهه الى ظهر الاحام وثانيها ما اذا جعل ظهره
الى ظهر الاحام وثالثها ما اذا جعل وجهه الى جنب الاحام
فان الظاهر ان لا انشا مستقبل وجهه اما في وجهه في
البناء فيه فكل من وادع الى ان جعل ظهره الى جنب الاحام
وخا تسبها ما اذا جعل وجهه الى وجه الاحام ونسبها ما اذا
جعل وجهه الى ظهر الاحام ونسبها ما اذا جعل وجهه الى جنب
الاحام ونسبها ما اذا جعل وجهه الى وجه الاحام وكان
بينهما حائل او لا في قوله في التوجه الى القبعة لا لشارع الى ان
ليس المراد اختلاف وجهه وبعضها عن بعض لانه على هذا
التقدير لا يصلح صورة الوجهة مع اذنتها في العنانية
ويشمل وجهه على ظهره الى وجه الاحام وعلى العنانية
لجواز الصورة الثانية بوجودها لثبوتها وانتقالها وهو
التقدم على الاحام ومع وجود الحائل لا يتبع الكرامة وعلى
الحال الصورة الثانية بانه متوجه الى القبعة ولا يعتد
اما في وجهه على حائطه في هذا ليس بكافي لان وجهه
ظهره الى وجه الاحام متوجه الى القبعة ايضا ولا يعتد
انه اما في وجهه على حائطه ومع ذلك لا يجوز خلافة الحاسب
وكان الوجه ان يتوجه الى وجهه متقدم عليه ولو لم يكن
اندها على حائطه لكان وجهه على ظهره الى وجه الاحام
بالتقدم على الاحام ولو على حائطه ما لم يتقدم على وجهه المتقدما
على وجهه ويمن على صورة الاحام الى وجهه ولو لم يكن حائل
مطلقة جعل بعض ظهره الى وجه الاحام وهو وجهه حائل
فان لا يجوز جعله الى وجه الاحام بانه اعتقد ان وجهه على
الخط ومن هنا ظهر الفرق بين من انشا التقدير وجهه الى
الافتدائي للقبعة الا اذا حصل التقدير بالاحام في داخل

علي نقال المسألة لكن الواجب اخطا في فهمها رحمتي
وهذه صورته

عن علي بن ابي حمزة

هذا مثال الكلمة
بلا تشبه

واما في اليات الثلاثة من الكلمة فالمتقدمون
محيطون بساويين واما هم في القرب من الكلمة وهم
اقرب منه كما هو في الامام خلفي والناظر في اليات
الثلاثة غير جهة المحيطون بالكلمة فصلا في
صحة الصلاة في ثلث الفعنة ولو توجه الامام
الولي ورايت في ثلث الفعنة ولو توجه الامام
والامام في الركن فكل من جانيبه جهته في الركن
لا شيء من هؤلاء اياه فلو صلا في الركن فكل
من جانيبه جهته حادثة في نظر من في جانيبه
من المتقدمين في ثلث الفعنة كما لا انا في ثلث الفعنة
او ساويين في ثلث الفعنة صلاته واما الذي هو
اقرب منه الى المايط ففصله فاسيله وجد يتصل
الحال والحق حول الكلمة المشرفة مع الامام
في سائر الاحوال انه راي وصورة في اشياء
الكلمة التي هي من المسألة هكذا

ملا حظ الى عند تاج الحجة قال في السنية وفيه نظر لانه ليس
بالإضافة فيقيد بالحديث فيقول وفيه حديث وفيه
يقول ان لم يكن في جانيبه لانه كان في وجهه الكعبة التي
توجد الامام اليها وصحب منها ومن يسار وتقدم عليه
كان كان اقرب الى المايط من الامام فهو غير صحيح لتقدمه
فيكون في معنى من جانيبه في وجهه الامام ويكون في
المتقدم من متا في جانب الامام يعني والامام في وجهه
مثلا وكان في المعنى في ثلث الفعنة من ايامه لانه في وجهه
الفصل اياه فصار صلا في الفعنة الموصوفه حقا طائفة
جهه الامام وهذا الكلام انما هو في ثلث الفعنة في جانيبه
وعبارته واما اذا وقع من متا في ثلث الفعنة في جانيبه
اوجه الركن من الامام في وجهه الفعنة احتيا طائفة
جهه الامام واما اذا كان في ثلث الفعنة من الامام فلا خلاف
في صحة صلاته لما هو في وجهه عدم صحتها بعض من
يعظم بل في الشرف حتى في ثلث الفعنة من الناس من الصلاة في
خلف الامام في جانيبه في ثلث الفعنة وهو يتابع الامام
الركن في الامام في ثلث الفعنة صلاته في جانيبه في ثلث الفعنة
كأنه في ثلث الفعنة من الامام وهو في ثلث الفعنة من جانيبه في ثلث الفعنة
يقول لا تصح صلاة من جانيبه الركن في ثلث الفعنة
فلما راي ذلك استعمل الامام في ثلث الفعنة من جانيبه في ثلث الفعنة
الناس من الصلاة فيه من ثلث الفعنة من جانيبه في ثلث الفعنة
ملتمس وانما في صلاة خلف الامام في ثلث الفعنة من جانيبه في ثلث الفعنة
المايط فقال الامام في ثلث الفعنة من جانيبه في ثلث الفعنة
صحة تلك الصلاة في ثلث الفعنة من جانيبه في ثلث الفعنة
وظاهر في وجهه وجهه الامام في ثلث الفعنة من جانيبه في ثلث الفعنة

على

